السياسة الدولية

العدد ٣٢ — ابريل ١٩٧٣م



المعركة الدبلوماسية القادمة

حين وضعت الحرب أوزارها فى فيتنام فى شهر يناير الماضى (انظر الدراسة المنشورة بهذا العدد فى هذا الصدد) كثرت الاقوال ، وتعددت التعليقات والتصريحات المثيرة ، فيما يكاد يكون تأكيدا ، بأن التحـرك الدبلوماسى الامريكى القادم سيكون نحـو انهـاء أزمة الشرق الاوسـط . ورددت الصحافة الموالية لواشنطن تلك النغمات ، وهللت لهـا وطبلت ، واحاطت تطبيلها وتهليلها بأسانيد منطقية ، وتحليلات علمية يمكن اجمالها فيما يلى :

اولا ـ هناك علاقة وثيقة بين التدخل الامريكى فى فيتنام ، والتدخل الصهيونى فى الوطن العربى ، وما دامت أمريكا قد وضعت حدا لتدخلها فى فيتنام ، فانها ستضغط على اسرائيل لتضع حدا لعدوانها فى الوطن العربى .

ثانيا ـ كان من مصلحة الاستراتيجية الامريكية ، ان تظل قناة السويس مغلقة ، للحيلولة دون نقل الاسلحة والمعـدات السوفييتية الى فيتنام عبر القناة . اما وقد حلت مسألة فيتنام ، فلم تعد هناك مصلحة فى أن تظل القناة مغلقة ، بل على العكس غدا من مصلحة السياسة الامريكية اعادة فتح قناة السويس ، ارضاء لحلفائها فى حلف الاطلنطى ، وفى المقدمة فـرنسا ، وايطاليا ، وانجلترا ، ولتسـهيل نقـل البترول ، والعمل على تخفيض تكاليف هذا النقل

ثالثا ـ التصالح الامريـكى السوفييتى الذى تم بعد ابرام اتفاقيات تقييد الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين ، وعقد صفقات القمح وغيرها من الصفقات الاقتصادية . وكل هذا فى حاجة الى مزيد من التدعيم السياسى ، الذى يتطلب أن تتفق الدولتان على تسوية ازمة الشرق الاوسط ، قبل أن تتحول الى مواجهة عسكرية دامية ، تعرض الدولتين للحرج ، وتعكر جو الصفاء الذى أخذ يسود بينهما .

هذه بعض الحجج التى يستند اليها الذين يرون أن التسوية الدبلوماسية القـادمة ، سيكون ميدانها المختار الشرق الاوسط ، حيث يتلاقى التحرك الدبلوماسى الامريكى مع التحرك الدبلوماسى السوفيتى ، لايجاد حل سلمى لهذه الازمة الشائكة .

ونحن اذ نسوق هذه الاقاويل التى أخذت تتردد أخيرا ، نعلن فى غير مـواربة اختلافنا معهم فيما يريدون اثباته ، ونرى أن التسوية الدبلوماسية القادمة ليسـت فى الشرق الاوسط ، ولكنها ستكون فى أوربا (وفى هذا العدد دراسة عن الاتصالات التى تجرى من أجل تسوية قضية الامـن الاوربى) . وقارىء تلك الدراسة سيعرف أن اهتمام العملاقين الامريكى والسوفييتى موجه الى البحث عن حل لازمة الامن فى أوربا ، قبل ايجاد حل لازمـة الشرق الاوسط .

« ينبغى ان يعلم الجميع انه ليس امامنا الا ان نختار بين امرين : اما ان نحمل السلاح ونواجه الامر الواقع ، واما ان نستسلم . وقد حددنا طريقنا فعلا وهو طريق المعركة لاننا لايمكن ابدا ان نستسلم »

الرئيس انور السادات
٢٧ فبراير ١٩٧٢

فى ١٥ فبراير الماضى القى الرئيس نكسون خطبة ، بمناسبة لقائه مع قائد قوات حلف الاطلنطى قال فيها ان سنة ١٩٧٣ ستكون سنة اوربا ، مؤكدا بذلك ان اهتمامات واشنطن ، بعد انهاء حرب فيتنام ، موجهة كلها الى منطقة اوربا ، وليس الى منطقة الشرق الاوسط .

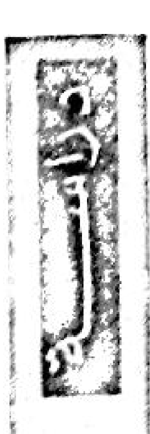
وقد يقول المتفائلون ان السعى لتسوية قضية الامن الاوروبى من متطلباتها كفالة أمن البحر المتوسط ، ذلك الكفالة التى لا تتم الا بتسوية ازمة الشرق الاوسط . وقد يقولون ايضا : ان الدبلوماسية الامريكية فى استطاعتها ان تعمل على جبهتين فى وقت واحد ، فتسعى فى اوربا ، كما تسعى فى الشرق الاوسط . ونحن لا نؤمن بهذا التفسير النظرى الاكاديمى . ودون ان ندخل فى التفاصيل نستطيع أن نقول ان المسافة واسعة بين المفاوضات التى جرت وستجرى فى هلسنكى ، والمواجهات التى تجرى على أرض الوطن العربى .

واخيرا نقول : ليست العبرة بالمبادرة الامريكية ، او المساعدة السوفيتية ، او الوساطة الاوروبية ، أو المؤازرة الصينية ، وانما العبرة بالصمود العربى والعزيمة العربية ، والارادة القوية على تحرير الوطن العربى ، لان ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة ، ولا حل لازمة الشرق الاوسط الا بالقوة ، او على الاقل ، بظهور القدرة على استعمال القوة فى الوقت المناسب ، ومن المكان المناسب . ولا يمكن ان تتم القوة ، وتظهر القدرة على استعمالها ، الا اذا عملت الدبلوماسية العربية على تسوية الخلافات العربية المزمنة التى تضعف الكيان العربى ، وتجعله فريسة سهلة للاستعمار عامة ، وللاستعمار الصهيونى خاصة .

وفى هذا العدد من المجلة ، دراسة للمنازعات القطرية والمجهودات التى بذلتها الدبلوماسية العربية لتسويتها .. وسيتضح لقارىء هذه الدراسة ، أن تلك الخلافات أضعفت الوطن العربى ، ووقفت عقبة فى سبيل تكتله ، لمواجهة العدو المشترك .

ان الجهاد من اجل انهاء ازمة الشرق الاوسط ، وتصفية الاستعمار الصهيونى ، يجب الا يصرفنا عن الجهاد من أجل تصفية المنازعات ، وازالة التناقضات العربية . ان كلا من الجهادين يجب أن يكون منبعثا من صميم قلوبنا ، وصادرا عن داخليتنا ، ومن عملنا الدبلوماسى ، وليس من مبادرات خارجية نلتمسها ونعلق آمالنا عليها ، ناسين ان الداء منا ، والدواء فى أيدينا .

رئيس التحرير



الدبلوماسية العربية فى مواجهة المنازعات الإقليمية

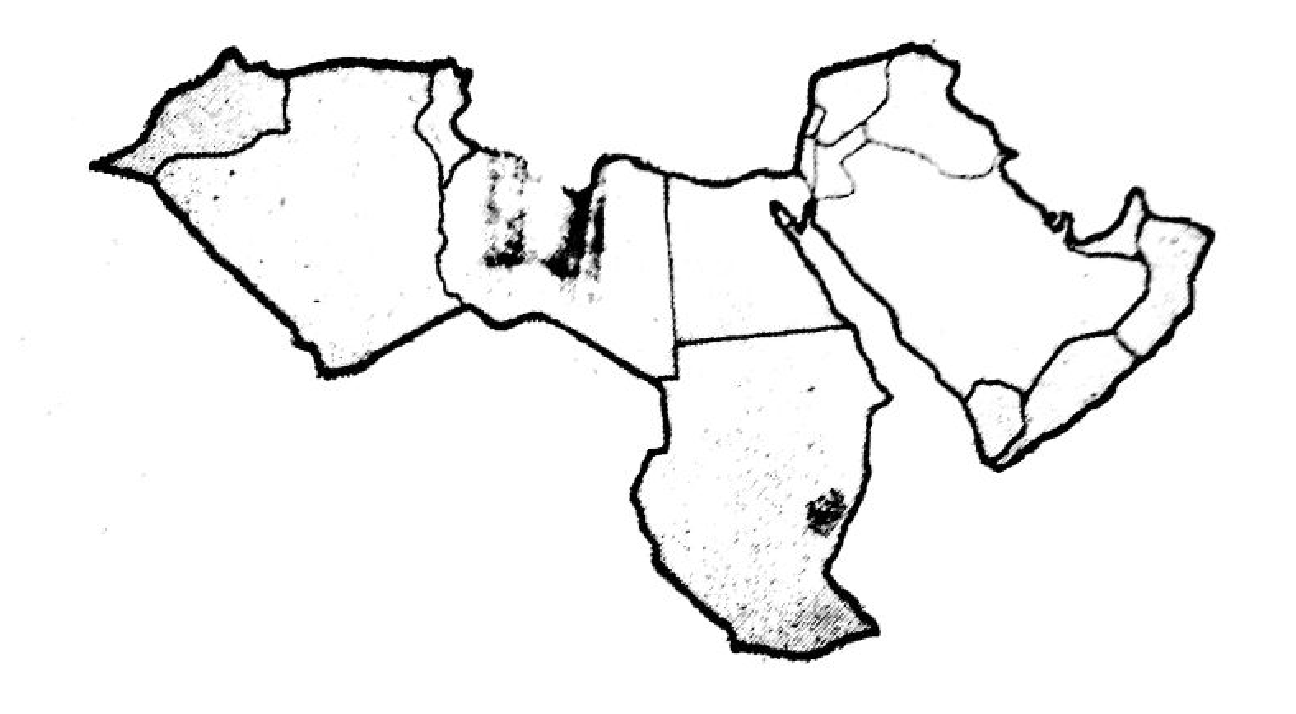
د. بطرس بطرس غالى

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة



التسوية السلمية للمنازعات التى تقع بين الدول وبعضها من اهم الوظائف المتعددة التى يؤديها العمل الدبلوماسى

ونحن فى هذه الدراسة نحاول تقييم الدبلوماسية العربية من واقع فض المنازعات التى وقعت بين الدول العربية . وحين نتحدث عن الدبلوماسية العربية ، فان الافكار تتجه عادة نحو التحرك الدبلوماسى ، بشأن الدفاع عن القضايا العربية لدى الدول الاجنبية ، وفى المحافل الدولية ، ناسين ان تسوية المنازعات التى تقع بين الدول العربية وبعضها يجب ان تكون اولى بالاهتمام من مجابهة الاستعمار والصهيونية دبلوماسيا . وذلك لان المنازعات المستمرة التى وقعت بين بعض الدول العربية وبعضها الاخر هى التى تكون اهم اسباب ضعف الجبهة العربية وهى التى مكنت للدبلوماسية الصهيونية ان تنتصر فى



الصعيد الدولى ، ومكنت للعسكرية الصهيونية من الانتصار على الصعيد الاقليمى ·

وسنعرض فى هذه الدراسة للملابسات السياسية التى أدت الى وقوع الخلافات العربية ، والظروف التى احاطت بتطورها ، لنستخلص من ذلك دور الدبلوماسية العربية عامة ، ودبلوماسية جامعة الدول العربية خاصة ، فى محاولة تسوية تلك المنازعات ، لنتمكن من تقييم هذا الدور ، ومن معرفة الاسباب التى أدت الى ما حقق من نجاح ، أو ما أصابه من اخفاق ·

والدارس للدبلوماسية العربية فى مدى الثلاثين عاما التى مضت ، ودورها فى تسوية المنازعات القطرية التى وقعت فى الوطن العربى ، تعترضه عدة صعوبات منها : كثرة تلك المنازعات ، وأن اكثرها دار فى ظل الدبلوماسية السرية التى يتعذر الوصول الى نص المحادثات التى جرت فيها ، أو

الوقوف على الوثائق التي أسفرت عنها . واذا أضفنا الى ذلك أن الذين قاموا بأدوار جوهرية في الدبلوماسية العربية لم يتركوا لنا مذكرات تضيء السبيل أمام الباحثين ، بل ان كثيرا منهم كانت تنقصهم الثقافة السياسية أو الحنكة الدبلوماسية ، التي تستطيع أن تجعل غيرهم يستفيد من تجاربهم . اذا أضفنا ذلك الى ما أسلفنا ، ادركنا وعورة الطريق أمام الباحث في هذا الميدان .

وفي دراستنا هذه اخترنا منازعات خمسا لنجعلها محورا لتحليلنا (١) ، وتلك المنازعات هي :

١ - النزاع السوري اللبناني الذي وقع سنة ١٩٤٩ عندما دخلت قوة عسكرية سورية في الاراضي اللبنانية لاعتقال فلسطيني ثبت لها تعاونه مع السلطات الصهيونية .

٢ - النزع المصري السوداني الذي وقع في بداية سنة ١٩٥٨ بخصوص الحدود الفاصلة بين الدولتين .

٣ - النزاع الذي وقع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والذي تسبب في انزال القوات الامريكية في لبنان في يوليه سنة ١٩٥٨ .

٤ - النزاع العراقي الكويتي عقب استقلال الكويت ، واعلان العراق عزمها على ضم هذه الامارة الى أقاليمها .

٥ - النزاع الجزائري المغربي الذي أدى الى اشتباك مسلح بين الدولتين سنة ١٩٦٣ .

وقد اخترنا هذه المنازعات الخمس من بين عشرات المنازعات الاخرى لعدة اعتبارات :

أولا - قد تمكنا من الوصول الى وثائق متعددة تتعلق بتلك المنازعات ضمن ما اتيح لنا الاطلاع عليه في وثائق الامم المتحدة ، ووثائق جامعة الدول العربية .

ثانيا - تنوع تلك المنازعات التي كان من أطرافها ثماني دول عربية ، هي سوريا ولبنان ، ومصر والسودان ، والعراق والكويت ، والمغرب والجزائر . وبذلك نكون قد عرضنا لمنازعات وقعت في شتى أنحاء الوطن العربي مشرقه ومغربه .

ثالثا - توقيت وقوع تلك المنازعات ، فالنزاع الاول وقع في فترة الوحدة الايديولوجية للوطن العربي سنة ١٩٤٩ قبل أن تصبح مصر دولة ثورية . أما النزاع الثاني والثالث فقد وقعا سنة ١٩٥٨ عند قيام الوحدة بين سوريا ومصر ، حيث كانت مصر في عنفوان دفعها الثوري . والنزاع الرابع وقع فيما بين يونية وسبتمبر سنة ١٩٦١ في منطقة واقعة في اطراف الوطن العربي ابان بوادر ازمة الوحدة بين مصر وسوريا . واما الخلاف الخامس فقد وقع في أقصى غرب الوطن العربي في الصحراء الكبرى سنة ١٩٦٣ عقب قيام منظمة الوحدة الافريقية .

ونعود فنقول ان تلك المنازعات الخمس انما هي مجرد أمثلة تم اختيارها من بين عشرات المنازعات ، وقد تؤدي دراسة المنازعات التي لم نعرض لها هنا الى تقييم آخر للدبلوماسية العربية ، غير التقييم الذي هو حصيلة دراسة تلك المنازعات الخمس ، لا سيما اذا أضفنا ان المعلومات التي حصلنا عليها عن تلك المنازعات الخمس ناقصة ، وقد يظهر فيما بعد معلومات ووثائق أخرى قد تمكن غيرنا من الباحثين أن يقدم تقييما يختلف عن تقييمنا .

ونقول أيضا ان هناك منازعات كثيرة وقعت بين الدول العربية ، ولا ندري عنها شيئا لان الدبلوماسية العربية عامة ودبلوماسية جامعة الدول العربية خاصة قد استطاعت تسويتها قبل أن تتسع ، وتصبح منازعات ذات شأن في التسجيل والدراسة .

وبالاجمال فأن دراستنا هذه يجب ان ينظر اليها على أنها مجرد ورقة عمل نقدمها ، الى غيرنا من الباحثين . الذين سيتولون مستقبلا تحليل المنازعات العربية وفقا لقواعد نظرية الصراع . وستكون تلك الدراسات جوهرية اذا أردنا الافادة من التجارب القاسية التي مر بها الوطن العربي . فلا أمل في تحقيق الوحدة المنشودة ، بل لا أمل في تحقيق استقرار سياسي في المنطقة الا اذا درسنا الظروف التي أدت الى وقوع المنازعات بين الدول العربية

(١) اعدت هذه الدراسة اصلا لحلقة من المحاضرات التي القيت في مجمع القانون الدولي للاهاي في أغسطس سنة ١٩٧٢.

والعبرة التى نستمدها منها لكى نخلق حلولا افضل ، اذا ما وقعت مثل هذه المنازعات مستقبلا .

المواثيق الدوليــة وفض المنازعات العربيــة بــالطرق الســلميــة :

من المهام الرئيسيه لاى منظمه دولية ، تسوية ما قد يقع من منازعات بين الدول الاعضاء فيها بالطرق السلمية ، لان تلك المنازعات تهدد الوحدة المنشودة بين الدول الاعضاء فى المنظمة ، كما أنها اذا تحولت الى صراع مسلح فربما أدت الى تفكك المنظمة ، والى تقسيمها شيعا وأحزابا بين مؤيد ومعارض لكل من الجانبين المتنازعين.

وقد أخذت جامعة الدول العربية بهذا المبدأ الذى تضمنه ميثاقها الذى تم التوقيع عليه فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ اذ جاء فى المادة الخامسة منه « لا يجوز الا لتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينهما الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أى دولة أخرى من دول الجامعة ، أو غيرها للتــوفيق بينهما . وتصدر قرارات التحكيم ، والقــرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الاراء » .

ويتضح من تلك المادة الطابع التقليدى الذى كان يحكم فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية . فتحكيم مجلس الجامعة او وساطته غير ملزمين دون موافقة طرفى النــزاع ، فكأن دبلوماسية الجامعة محدودة بالحدود التــى تضمنتها هذه المادة .

ثم ابرمت الدول العربيــة فيما بينها معاهــدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ وجاءت المادة الاولى من هذه المعاهدة تقول : « تؤكد الدول المتعاقدة – حرصا على دوام الامن والسلام واستقرارهما – عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها ، او فى علاقاتها مع الدول الاخرى » .

وهذه المادة الجديدة اذا كانت قد جاءت لتخفيف حدة القيود التى تضمنتها المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، فانها لم تغير الوضع تغييرا حقيقيا ، ومازالت ولاية الجامعة العربية فى تسوية المنازعات العربيــة اختيارية محضة ، مرهونة بموافقة الدول الاطراف فى النزاع او عدم الموافقة وتداركا لهذا الوضع حــاول مجلس الجامعة انشاء جهاز قضائى لتسوية المنازعات العربية . فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ انشأ المجلس لجنة من ثلاثة خبراء ، لوضع مشروع لاقــامة محكمة عدل دولية عربية (٢) وقد عدل تكوين اللجنة مرارا (٣) دون أى جدوى . ولم يصدر أى مشروع جديد يرمى الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية الا وهو يتضمن الاشارة الى ضرورة اقامة محكمة عدل دولية عربية ومع كل ذلك لم تنشأ تلك المحكمة حتى اليوم ، ولا نحسب أنها ستقوم فى المستقبل القريب ، لان الدبلوماسية عــامة ، والدبلوماسية السرية خاصة ستبقى الاسلوب المفضل لدى الدول العربية . لتسوية المنازعات والخلافات التى تقع بينها . لهذا لم يكن غريبا أنه من بين عشرات المنازعات التى وقعت بين الدول العربية ، لم يفض أى نزاع منها وفقا لتحكيم الا نزاع واحد . أما باقى الخلافات الاخرى فان تسويتها تمت نتيجة لمفاوضات سياسية .

وقبل ان ننتقل الى دراســة تلك المفاوضات نرى لزاما أن نعرض لملاحظة ، هى أن جميع الدول العربية الاعضاء فى الجامعة ، هى فى الوقت ذاته اعضاء فى الامم المتحدة ، التى وضع ميثاقها قواعد خاصة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية – ونصوص ميثاق الامم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، هى المادة ٣٣ من الميثاق وتقول : « يجب على اطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم

(٢) انظر القرار ١٢/٣١٦ الذى انشا هذه اللجنة مكونة من محمد على نمازى ، وفؤاد عمون ، ووحيد رأفت .
[٣] عدل تكوين هذه اللجنة اول مرة فى ٥ ابريل سنة ١٩٥٤ بان حل الاستاذ عمر لطفى محل الدكتور وحيد رأفت .
وعدل هذا التكوين مرة أخرى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بان حل الدكتور احمد امون رباط محل الاستاذ فؤاد عمون .

والامن الدولى للخطر ان يلتمسوا حله بادىءذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية . او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها ثم هناك المادة ٥٢ وهى تقول : « ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات او وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحا فيها ومناسبا ، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

– يبذل اعضاء الامم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات ، او الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم ، لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية ، وذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

– على مجلس الامن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الامر ، او بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن

– لاتعطل هذه المادة بحال من الاحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين » .

ويتضح من هذه المادة انها تتضمن ثلاثة مبادىء هامة تحدد العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاقليمية ، فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية :

المبدأ الاول يطلب من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة الذين هم فى الوقت نفسه اعضاء فى المنظمات الاقليمية ، ان يحاولوا تسوية منازعاتهم بوساطة تلك المنظمات قبل عرضها على مجلس الامن ، وان لم يكن هناك الزام بذلك .

المبدأ الثانى : على مجلس الامن ان يشجع على حل المنازعات الاقليمية عن طريق المنظمات الاقليمية ، وذلك بأن يحيل اليها من هذه المنازعات ما يقدم اليه قبل أن يناقشه هو . وهذا أيضا أمر غير ملزم .

المبدأ الثالث : لمجلس الامن الحق فى أن يتولى بنفسه تسوية نزاع اقليمى مباشرة ، اذا رأى ان هذا النزاع يعرض السلم والامن الدولى للخطر ، ورغم وضوح هذه المبادىء الثلاثة فقد اختلف الفقهاء فى تفسيرها ، فمنهم من رأى ان للمنظمات الاقليمية سلطة مطلقة فى تسوية المنازعات المحلية ، ومنهم من رأى ان المنظمات الاقليمية ان لم تكن لها تلك السلطة المطلقة فان لها – على الاقل سلطة البدء فى التعرض لتلك المنازعات . ومنهم من رأى أن هناك اختصاصا مشتركا بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لتسوية المنازعات المحلية ومنهم من رأى ان مجلس الامن بمثابة هيئة استئناف للمنازعات التى تمت تسويتها على مستوى المنظمة الاقليمية .

ودراسة المنازعات الاقليمية التى انفجرت فى الثلاثين سنة الماضية – سواء منها ما وقع بين دول أمريكا اللاتينية او بين دول عربية وبين دول أفريقية – تمكننا كلها من استخلاص القواعد التالية : (٤) .

١ – طبيعة النزاع تؤثر ايما تأثير على موازنة الدول المتنازعة بين الالتجاء الى المنظمة العالمية ، او الالتجاء الى المنظمات الاقليمية . فاذا كان النزاع على الحدود – مثلا – فالدولة الافريقية الراغبة فى تعديل الحدود ، تفضل الالتجاء الى المنظمة العالمية ، على الالتجاء الى منظمة الوحدة الافريقية ، لانها اعلنت غير مرة عن تمسكها بمبدأ احترام الحدود القائمة ، ولو كانت من وضع الاستعمار .

٢ – تصور الاطراف المتنازعة للسياسات او الاتجاهات التى تتخذها الامم المتحدة او التى تتخذها المنظمة الاقليمية ، فاذا تصورت احدى دولتى النزاع أن الامم المتحدة ستكون أكثر انصافا لها من المنظمة الاقليمية ، فانها ستفضل عرض نزاعها على الامم المتحدة فى حين ان الطرف الاخر سيفضل عرض الامر على المنظمة الاقليمية . الا اذا لاح له أن الالتجاء الى الامم المتحدة سيكون أكثر انصافا له .

(٤) Berhanykun Andemicael. Peaceful settlement among African States: Roles of the United Nations and the Organization of African Unity — A Unitar Study New York 1972 p. 7.

٣ ـ تصور الدول الاعضاء الاخرى التى ليست طرفا فى النزاع فى مدى صلاحية كل من الجهاز العالمى ، او الجهاز الاقليمى فى تسوية النزاع فاذا رأت اغلبية الدول الامريكية ان الخـلاف الاقليمى يستحسن عرضه على المستوى الاقليمى فلا شك ان هذا سيؤثر على موقف كل من الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الامريكية فى القرار الخاص باحالة النزاع الى اى من المنظمتين ٠

٤ ـ قدرة كل من المنظمتين على تسوية النزاع ، فاذا تحول النزاع الاقليمى الى نزاع دولى بسبب تدخل احدى الدول العملاقة ، فلا شك أن المنظمة لا تصير لها قدرة على تسوية هذا النزاع ، حتى ولو بقى فى ظاهره خلافا اقليميا ٠ ولا شك ايضا أن المنظمه الاقليمية بسبب وجودها فى الاقليم واحتوائها جميع دول الاقليم ٠ تكون اقدر على فهم حقيقة النزاع الاقليمى من الامم المتحدة ، التى لا يكاد معظم اعضائها يعرفون سوى النذر اليسير عن حقائق المنظمة الواقع فيها الخلاف ، ولا يكادون يعرفون الا النادر عن الخلفية التاريخية لهذا النزاع ٠

هذا ، وقد تقدم انصار اللجوء الى المنظمة الاقليمية لتسوية المنازعات الاقليمية بحجج شتى نذكر منها :

ا ـ تسوية المنازعات الاقليمية على المستوى الاقليمى تشتمل على نوع من اللامركزية فى عملية فض المنازعات ٠

ب ـ تدخل الدول الكبرى فى تسوية المنازعات الاقليمية ، يفتح الطريق أمام تسلط تلك الدول الكبرى فى المنطقة

جـ ـ الدول التى اختارت لنفسها سياسة عدم الانحياز ، يجب الا تقبل تدخل الدول الكبرى المنحازة فى تسوية خلافاتها ، لان تدخلها هذا من شأنه أن يفقد الدول غير المنحازة عدم انحيازها الا ان تلك الحجج لم تمنع كثيرا من الدول الاطراف فى المنازعات الاقليمية ، من أن تفضل الالتجاء راسا الى الامم المتحدة ، وتتجنب الالتجـاء الى المنظمة الاقليمية التى تنتمى اليها ، خوفا من وجود دولة رئيسية فى المنظمة الاقليمية قد تؤثر بنفوذها فى عملية تسوية الخلاف اذا كانت طرفا فيه ، أو كانت موالية لطرف فيه ٠ وتلك الدولة الرئيسية ستفقد قوة تاثيرها فى حال عرض النزاع على المنظمة العالمية . اما بضعف نفوذها فى المنظمة العالمية بالنسبة لنفوذها فى المنظمة ، واما لان دولة أو دولا اخرى ستمنع تاثير نفوذها او تضعفه ٠ ففى المنازعات التى وقعت بين الولايات المتحـدة الامريكية ودول أمريكا الوسطى الصغيرة كانت هذه الدول تفضل دائما الالتجـاء الى مجلس الامن ٠ حيث تجد الولايات المتحدة الاتحـاد السوفيتى الذى يعارض هذا النفوذ ، على الالتجاء الى منظمة الوحدة الامريكية لان للولايات المتحدة نفوذا كبيرا فيها ٠ ونجد مثل هذه الظاهرة فى جامعة الدول العربية حين وقعت منازعات بين مصر وبعض الدول العربية ، فالدول العـربية الاخرى كانت تفضل الالتجاء الى الامم المتحدة ، فى حين كانت تفضل مصر ان تلجأ الى جامعة الدول العربية ٠ ونستطيع هنا أن نقدم ثلاث قواعد عامة فيما يتعلق بالاختيار بين الالتجاء الى الامم المتحدة ، أو الالتجاء الى المنظمة الاقليمية فى تسويه الخلاف الاقليمى (٥) ،

القاعدة الاولى : اذا كانت زعامة الدولـة الرئيسية فى المنظمة الاقليمية مطلقة لا تقبـل النقاش ، فان الدول الاعضاء فى هذه المنظمة الاقليمية ، ستلجأ فى تسوية نزاعها دائما عن طريق المنظمة الاقليمية . اذ انها لا تجرؤ ـ رغم ارادتها ـ على الالتجاء الى المنظمة العالمية ٠ وأوضح مثل لذلك ، المجموعة الاقليمية الاشتراكية فى أوربا الشرقية التى تخضع للزعامة السوفيتية ، فقد وقع بين بعض الدول الاعضاء فيها منازعات ولكنها لم تلجأ قط الى الامم المتحدة ، ولو أن بعض الدول كان يفضل اللجوء الى الامم المتحدة

القاعدة الثانية : اذا كانت زعامة الدولـة الرئيسية فى المنظمة الاقليمية ليست مطلقـة ، فالدول الاعضاء سيفضلون دائما اللجوء الى الامم المتحدة لتسوية منازعاتهم الاقليمية خوفا من تاثير الدولة الرئيسية على قرار المنظمة الاقليمية ، وهذا الوضع هو السائد فى جامعة الدول العربية كما يتضح خلال هذه الدراسة ، كما ظهر كذلك فى بعض الحالات فى منظمة الوحدة الامريكية ٠

(٥) انظر بحثنا المنشور فى المجـلد الرابع والعشرين فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٦٨، Regionalisme et Nations Unies.

القاعدة الثالثة : اذا كانت المنظمة الاقليمية ، لا توجد بين اعضائها دولة رئيسية ، بل انها جميعا تكاد تكون متساوية فى القوة ، فان الدول تكون منضمة الى المنظمة الاقليمية ، اما لان احدا من الدول الاعضاء لا يستطيع التأثير فيها ، واما لان الدول المتنازعة تعتقد أنها ستستطيع التأثير فيها . ولهذا تفضل عرض نزاعها على المنظمة الاقليمية بدلا من عرضه على المنظمة الدولية . وهذا الوضع سائد فى منظمة الوحدة الافريقية حيث ان دولها على الرغم من تفاوتها من حيث القوة أو الاتساع الاقليمى ، أو تعدد السكان او النمو الاجتماعى ، فانها تكاد تكون متساوية أو لا تستطيع واحدة منها أن تسيطر على منظمة الوحدة الافريقية ، وقد يكون ذلك سر نجاح هذه المنظمة فى فض أكثر المنازعات الاقليمية التى عرضت عليها .

تلك المقدمة التى حاولنا أن نوضح فيها الاتجاهات العامة فى تسوية المنازعات الاقليمية ، نستطيع أن ننتقل منها الى دراسة خمسة نماذج من المنازعات العربية نوضح بها دور الدبلوماسية العربية فى التسوية .

أولا النزاع بين سوريا ولبنان (مايو ١٩٤٩)

العلاقات بين سوريا ولبنان منذ تخلصتا من الاستعمار الفرنسى أخذ يسودها شىء من التوتر ، وحين عقدت لبنان اتفاقية اقتصادية مع فرنسا سنة ١٩٤٨ احتجت سوريا على هذه الاتفاقية ، لانها رأتها تتعارض مع العمل العربى المشترك عامة ، والتعاون المنشود بين سوريا ولبنان خاصة ، وناشدت سوريا الدول العربية ألا تعقد اتفاقا مع دولة أجنبية عن المنطقة ، دون ان يأخذ مجلس الجامعة علما بهذا الاتفاق قبل عقده وقد رد على ذلك السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان فى تلك الحين بما فحواه أن لبنان أول من يرحب بهذا الاتجاه ، وأن لبنان ستقدم نص الاتفاق الذى عقدته مع فرنسا الى مجلس الجامعة ، وتنتظر من مصر والعراق ان تتقدما للمجلس كذلك بالاتفاقات التى عقدتها كل منهما مع انجلترا ، والتى كان من نتيجتها خروج مصر من دائرة الاسترلينى وبقاء العراق داخل هذه الدائرة . ثم وجه كلامه الى مجلس الجامعة قائلا : الان وقد احتكمنا فى هذا الخلاف الى هيئتكم الموقرة سنكون فى انتظار حكمكم ، وسنقدم - ان شاء الله - هذا الاتفاق لدراسته الدراسة الوافية (٦) .

وعلق السيد عبد الرحمن عزام الامين العام لجامعة الدول العربية على تصريح السيد رياض الصلح بقوله « انه فى الحقيقة انقلاب جديد فى الرأى ، لان هذا التحكيم الذى يشير اليه اليوم رياض الصلح ، والذى كان يجب أن يكون فى أول يوم وفى كل المسائل لم يكن مقبولا منذ ثلاث سنين ، ولكن الشعوب اصبحت الان تطالب به ، واصبحت الحكومات تطالب به ايضا » (٧) .

ولم يعرض الخلاف السورى اللبنانى حول الاتفاقيه الاقتصادية سالفة الذكر ، الا أن الحديث حوله فى مجلس الجامعة وترحيب الدول الاعضاء بمناقشته ، يدل على المناخ السياسى الذى كان سائدا آنئذ فى الوطن العربى ، والذى كان يرتاح الى فكرة التحكيم . كا حدى الوسائل المختارة لتسوية المنازعات التى تقع بين الدول العربية .

وفى العام التالى لوقوع هذا الخلاف ، وقع نزاع جديد بين الدولتين الشقيقتين من نوع خلافات الحدود . ففى صباح ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ دخل احد الضباط السوريين الاراضى اللبنانية . مستقلا سيارة من سيارات الجيش السورى ومعه بعض الجنود ، بغية القبض على فلسطينى يدعى كامل الحسين واحضاره الى سوريا ، تنفيذا للاوامر الصادرة بذلك اذ كان هذا الفلسطيني متهما بالتعاون مع السلطات الصهيونية . وقد حاول الفلسطينى الهرب الا أن أحد الجنود السوريين اطلق عليه الرصاص فأصابه اصابة قاتلة ، وفى طريق عودة المجموعة العسكرية السورية ، تابعهم رجال الدرك اللبنانى ونزعوا سلاحهم ، واعتقلوهم لمحاكمتهم جنائيا وعلى اثر هذا الحادث تدخلت الحكومة السورية ، وطلبت من الحكومة اللبنانية الافراج عن الجنود المعتقلين .

أولا : لانهم كانوا ينفذون الاوامر الصادرة اليهم بالقبض على الفلسطينى لمحاكمته أمام المحاكم العسكرية السورية .

(٦) انظر كتاب سامى حكيم - ميثاق الجامعة والوحدة العربية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٦٦ صفحة ٨٥

(٧) انظر المرجع سالف الذكر صفحة ٨٦

ثانيا : العرف المتبع بين سوريا ولبنان حتى الان ، يجيز لرجال القوة العامة فى كل منهما أن ينفذوا أوامر القبض الصادرة من السلطات المختصة للبلد التابعين له فى اراضى البلد الاخر .

ثالثا ، المتبع فى العرف الدولى ان الجنود الذين يرتكبون جرائم فى أراضى دولة حليفة ، يحاكمون أمام محاكم دولتهم العسكرية ، وليس أمام محاكم الدولة التى دخلوا أراضيها . أما الحكومة اللبنانية فتقدمت بالحجج التالية :

اولا : ان جريمة القتل عمدا والاشتراك فيها ، المنسوبة الى الضابط السورى ورفقائه، تقع تحت طائلة قانون العقوبات اللبنانى ، والمحاكم اللبنانيه هى وحدها المختصة بالفصل فى هذه الجريمة .

ثانيا ، وفقا لاحكام القانون الدولى فان المحاكم المختصة بنظر جريمة ما ، هى محاكم الدولة التى وقعت الجريمة فى أراضيها .

ثالثا ، اذا ما ادعت دوله ما لنفسها حق الفصل فى جرائم وقعت فى أراضى دولة اخرى، فان عملها هذا يعد تدخلا فى الشئون الداخلية لتلك الدولة وانتقاصا لسيادتها .

وقد توسطت حكومتا مصر والسعودية لتسوية هذا الخلاف ، ولكن وساطتهما لم تؤد الى نتيجة . ولكن عندما تأزمت الامور بين الدولتين وافقتا على قبول التحكيم ، وعقدتا فيما بينهما اتفاقا على الاحالة الى التحكيم (مشارطة التحكيم) فى ٢٨ آيار (مايو) سنة ١٩٤٩ واسند هذا التحكيم الى مصر والسعودية . وقد اختارت الحكومة السعودية وزيرها المفوض لدى كل من سوريا ولبنان ليمثلها فى التحكيم ، اما الحكومة المصرية فاختارت حكمين هما وزيرها المفوض فى لبنان ، ومستشار الراى لوزارة الخارجية المصرية ، وكان حينئذ هو الدكتور وحيد رافت . وقد أبلغت كل من الحكومة السورية والحكومة اللبنانية بهذا الاختيار ووافقتا عليه .

وعقدت هيئة التحكيم أول اجتماع لها فى ٣٠ آيار بدار المفوضية المصرية ببيروت ، وعقدت اجتماعها الثانى فى اليوم التالى ، واستمعت الى بيان كل من ممثل الحكومة السورية وممثل الحكومة اللبنانية وأصدرت الحكم التالى

« بعد الاستماع الى أقوال ممثل كل من الطرفين المتنازعين ، والاطلاع على ما قدماه من أوراق ومستندات تقرر الهيئة باجماع الاراء :

١ ــ دعوة الحكومة اللبنانية الى ابعاد الضباط والجنود المبينة اسماؤهم بماليه من اراضيها باخلاء سبيلهم واعادتهم الى الحكومة السورية لتتخذ فى شأنهم ما تراه .

٢ ــ دعوة الحكومتين السورية واللبنانية الى تبادل التعبير عن اسفهما لما سببه حادث مقتل كامل الحسين من تعكير لصلات حسن الجوار والاخوة بين هذين البلدين الشقيقين .

٣ ــ دعوة الطرفين الى التعجيل بابرام اتفاقات ثنائية لضبط الاجراءات فيما يتعلق بالمواد الجرائية فى علاقاتهما المتبادلة منعا لوقوع حوادث اخرى مستقبلا من هذا القبيل .

واستند حكم هيئة التحكيم الى عدة حيثيات نذكر منها :

ــ وقع الحادث فى منطقة كانت ترابط فيها القوات السورية « ابان تعاونها الاخوى الوثيق مع الجنود اللبنانيين فى حرب فلسطين لصد العدو المشترك » ولم تنسحب القوات السورية من هذه المنطقة اللبنانية الا فى أول مايو سنة ١٩٤٩ أى قبل الحادث بعشرة أيام فقط « فانه من المحتمل ان قصر هذه المدة مع استمرار حالة الحرب الفلسطينية قانونا بالرغم من وقف العمليات الحربية فعلا ــ لم يكن كافيا لكى يرسخ فى الاذهان أن ما كان ممكنا للقوات السورية مباشرته من سلطات وعمليات فى تلك المنطقة من الاراضى اللبنانية حتى اول مايو سنة ١٩٤٩ لم يعد مستساغا قانونيا الان » .

ــ الاصول المتبعة بين الدولتين حتى الان انها اجازت لرجال القوة العامة لكل منهما أن ينفذوا أوامر القبض والاحضار ، الا انها تخضع مع هذا التنفيذ لشرط اساسى ، هو أن يكون التنفيذ بمعاونة القوة العامة فى هذا البلد الاخر ، وهو مالم يتبع . لذلك كان من حق الحكومة اللبنانية أن تحجز الضابط السورى وجنوده لتتبين مدى مسئولية كل منها فى حادث القتل الذى وقع فى الاراضى اللبنانية .

ولا شك ان الدبلوماسية العربية قد نجحت فى تسوية النزاع وحسمته قبل ان يتطور ويتسع . ولتحليل هذا النجاح يجب أن نضع فى الاعتبار ما يلى :

١ ــ النزاع من حيث هو ، كان نزاعا ثانويا يتعلق باجتياز طائفة قليلة من الجنود السوريين للاراضى اللبنانية ، للقبض على فلسطينى متهم

بالخيانة . ولم يتسع النزاع ، ولم يكن له صدى قوى فى المجال العربى بسبب انقسام الدول العربية حوله الى مجموعتين تؤيد كل منهما احدى الدولتين كما حدث فى منازعات عربية أخرى .

٢ ـ كان ينظر الى مصر على انها دولة قياديه حيادية تستطيع بالتعاون مع السعودية . أن تقوم بدور الحكم ، دون اتهامها بالانحياز الى احد الطرفين المتنازعين ، اذ لا مصلحة لها ولا للسعودية فى هذا النزاع . وبلغت ثقة الدولتين المتنازعتين الى درجة ان مشارطة التحكيم لم تحتم أن يكون قرار التحكيم مستندا الى اعتبارات قانونية ، بل ترك للحكومتين المصرية والسعودية تقرير الحل المناسب ، بعد سماع وجهة نظر كل من طرفى النزاع .

٣ ـ تمت وساطة كل من مصر والسعودية ،ثم تحكيمهما خارج اطار جامعة الدولة العربية(٨) ، واثناء المناقشات التى دارت بين طرفى النزاع ، اقترح المندوب اللبنانى أن يذكر فى حيثيات الحكم اشارة الى ميثاق الامم المتحدة الذى انضم اليه كل من لبنان وسوريا . الا ان مندوب سوريا فضل أن يذكر فى حيثيات الحكم اشارة الى ميثاق جامعة الدول العربية ،باعتبارها رباطاقوى بين الدولتين من الرباط الناتج عن انضمامها الى ميثاق الامم المتحدة ، ولكن مندوب لبنان رفض قبول تلك الاشارة ، حتى لا تكون مدخلا لتدخلات مستقبلة من الجامعة ، مؤكدا بذلك عدم ثقة لبنان فى دبلوماسية الجامعة ، وتفضيلها لدبلوماسية الدول منفردة . ولم نجد فى قرار التحكيم اى اشارة الى ميثاق الامم المتحدة أو ميثاق جامعة الدول العربية . وكل ما نجده هو عبارة « صلات حسن الجوار والاخوة بين البلدين الشقيقين » .

٤ ـ سرعة التحرك الدبلوماسى العربى لاجل تسوية هذا النزاع . ففى العاشر من مايو وقع الاعتداء الذى سبب النزاع ، وحين تازم الموقف قامت كل من مصر والسعودية ببذل المساعى الحميدة ، التى ادت الى موافقة الدولتين المتنازعتين على التوقيع على مشارطة التحكيم فى ٢٨ مايو . وفى الثلاثين منه عقدت هيئة التحكيم أول اجتماع لها . وفى ٣١ منه أعلنت هيئة التحكيم حكمها . واذا قورنت هذه المدة بالمدد التى استغرقتها منازعات مماثلة تمت تسويتها عن طريق التحكيم لظهر لنا مدى السرعة التى تم فيها الفصل فى هذا النزاع .

٥ ـ تمت تسوية النزاع السورى اللبنانى فى فترة سادها الايمان بأن قواعد القانون الدولى ، والتسوية القضائية ، هما الاسلوب المثالى لفض المنازعات الدولية العربية . وهو اعتقاد ناشىء من تأثر القيادات العربية بالثقافة القانونية العربية ، ويضاف الى ذلك ان جميع البلاد العربية كانت داخلة فى دائرة نفوذ المعسكر الغربى .

الا ان تلك الفترة لم تدم ـ كما سنرى فيما بعد ـ بعد ان انقسم الوطن العربى الى معسكرين ، معسكر الدول المحافظة التى تتمسك بالنزعة القانونية ، ومعسكر الدول الثورية الذى ثارت على تلك النزعة . ولهذا لم يكن غريبا ان التحكيم الذى تم بين سوريا ولبنان ، كان أول وآخر تحكيم اتخذ لتسوية المنازعات العربية .

ثانيا : النزاع بين مصر والسودان (فبراير سنة ١٩٥٨) .

الحدود بين مصر والسودان منذ عهد الفراعنة ، وحتى فتح محمد على للسودان ، لم تكن محددة تحديدا فاصلا ، بل كانت خاضعة لمد وجزر فيما بين الشلال الاول والشلال الرابع . وفى عهد محمد على امتدت السيادة المصرية حتى خط العرض ٥ درجة شمال خط الاستواء . وفى الفرمان السلطانى الصادر من الباب العالى فى ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ « محمد على بجانب ولايته على مصر فقد اصبح واليا على مقاطعات النوبة ، ودارفور ، وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ،غير انه بعد قيام ثورة المهدى واخلاء السودان ، تراجعت حدود مصر الجنوبية الى وادى حلفا . وبعد استرداد السودان بالتعاون مع السلطات البريطانية ،وابرام

(٨) فى دراسة لنا نشرت فى هذه المجلة تحت عنوان « العمل العربى المشترك فى اطار جامعة الدول العربية » ابريل سنة ١٩٧٠ ذكرت سهوا ان حكم التحكيم فى هذا الخلاف قد تم داخل اطار جامعة الدول العربية ، وقد تفضل الدكتور احمد موسى فتعهدنى مشكورا الى ذلك بعد ان رجع الى وثائق جامعة الدول العربية حيث لم يجد اى اشارة يفاد منها ان الجامعة قامت بدور فى هذا التحكيم .

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وانجلترا ، اصبحت الحدود الفاصلة بين الدولتين هى خط العرض ٢٢ درجة شمال خط الاستواء . وقد نصت المادة الاولى من الاتفاقية سالفة الذكر « تطلق نقطة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض » (٩) .

وكان من اضرار اختيار خط العرض ٢٢ درجه ليصبح الحد السياسى بين السودان ومصر ، تقسيم اراضى بعض القبائل بين الدولتين ، لذلك صدرت فيما بعد قرارات ادارية لتعديل الحدود فى ثلاث مناطق ، فوضعت « منطقة مجرى النيل » تحت ادارة السودان وهى المنطقة التى تمتد الى مسافة ٢٥ كيلو مترا شمال حلفا ، وتمر بقرية ادنان على الضفة الشرقية لنهر النيل . وقرية فورص على الضفة الغربية ، كما وضعت ايضا تحت ادارة السودان « منطقة علبة » وهى تضم قرية حلايب . وأما الادارة المصرية فقدكان من نصيبها منطقة جبلية فى الصحراء الشرقية ، وهى تقع جنوب الحدود السياسية فى منتصف المسافة بين مجرى النيل وجبل علبة . وكان الهدف من تلك التعديلات الادارية ، تسهيل امور القبائل والخدمة الادارية .

وقد ظل الامر كذلك طوال مدة الحكم الثنائى فى السودان ، وكان من الطبيعى أن تكون مسألة الحدود ضمن المسائل المشتركة ، التى يتم التباحث بشأنها بين حكومتى مصر والسودان بعد استقلال السودان . غير أن الامور قد تطورت تطورا ادى الى أزمة حادة بين الدولتين الشقيقتين .

كان شهر فبراير سنة ١٩٥٨ موعدا للانتخابات البرلمانية فى السودان ، وموعدا للاستفتاء بين مصر وسوريا واختيار رئيس للجمهورية العربية المتحدة . وقد أدرجت حكومة الخرطوم « منطقة مجرى النيل » و « منطقة علبة » الواقعة شمال خط العرض ٢٢ درجة ضمن الدوائر الانتخابية فى السودان . وقد ارسلت الحكومة المصرية فى اول فبراير سنة ١٩٥٨ مذكرة الى حكومة السودان ، تطالب فيها باخراج هذه المناطق من الدوائر الانتخابية السودانية ، وارسلت مذكرة أخرى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ أشارت فيها الى أن الاستفتاء المصرى سيجرى فى ٢١ فبراير اى قبل الانتخابات السودانية بستة أيام ، وستدخل فى نطاقه هذه المنطقة . ثم قدمت مذكرة ثالثة بتاريخ ١٦ فبراير أشارت فيها الى موعد لجان الاستفتاء التى ستصحبها دورية من قوات الحدود . واعتبرت السلطات السودانية تدخل قوات الحدود المصرية بمثابة عدوان على سيادة السودان ، وأصدرت بيانا جاء فيه أن السودانيين لن يترددوا فى الدفاع عن سيادتهم وأرضهم وكرامتهم بكل ما يملكون من قوة . وصدرت جرائد حزب الامة صباح ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بعناوين مثيرة ، منها عنوان « جيش عبد الناصر يغزو حدود السودان » .

وانكرت مصر هذا الادعاء ، وبعث الرئيس جمال عبد الناصر ببرقية فى اليوم نفسه الى السيد عبد الرحمن المهدى يكذب فيها تلك الانباء (١٠) .

وقد حضر الى القاهرة فى ١٨ فبراير وفد سودانى برياسة وزير الخارجية ، لاجراء مباحثات مع المسئولين المصريين بشأن مسألة الحدود ، الا أن تلك المفاوضات لم تحقق نجاحا ، وكان سفير السودان فى مصر ، المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية قد قدم فى نفس اليوم مذكرة جاء فيها « كلفتنى حكومتى ان ارفع الى معاليكم نسخة من مذكرة وزارة خارجية السودان المؤرخة ١٧ــ٢ــ١٩٥٨ ردا على مذكرة حكومة جمهورية مصر

(٩) مدينة سواكن على شاطىء البحر الاحمر وهى تقع جنوب خط العرض ٢٢ درجه اى ضمن الاراضى السودانية ، وفقا لاحكام المادة الاولى من اتفاقية سنة ١٨٩٩ الا انها قد وضعت خارج نظام ادارة السودان ، وفقا لاحكام المادة الثامنة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومع ذلك فلم تمض بضعة اشهر على توقيع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ حتى ابرمت اتفاقية جديدة مكملة لها فى ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ تلغى الاستثناء الوارد لمدينة سواكن ، وتدخلها ضمن نظام الحكم الثنائى للسودان

(١٠) جاء فى البرقية « صدرت جرائد حزب الامة صباح اليوم بعنوان « جيش عبد الناصر يغزو حدود السودان » الامر الذى تعلمون كل العلم انه كذب وافتراء .. كما حوت صحف حزب الامة مقالات لا هدف لها الا الاساءه الى العلاقات الوطيدة بين الشعبين السودانى والمصرى ، الامر الذى لا يخدم الا الاغراض الاستعمارية التى تعمل على هدم الوشيجة بين الشعبين . فارجو ان تلفتوا نظر صحف حزب الامة لخطورة هذا الامر ، واطلب من الله ان يلهمكم التوفيق والسداد » .

انظر جريدة الاهرام اليومية عدد ١٩٥٨/٢/١٩

بخصوص الحدود الدولية بين البلدين ، وأن أرفع لمعاليكم أيضا نسخة أخرى من البيان الرسمي الذي أصدرته حكومة جمهورية السودان ليل أمس ، وذلك لاحاطة جامعة الدول العربية بالموضوع . هذا ، وأفيد سيادتكم أن محتويات البيان قد بلغت الى ممثلي الدول العربية الشقيقة بالخرطوم » .

وفي يوم ٢٠ فبراير قدم سفير السودان مذكرة ثانية الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، جاء فيها « كلفتني حكومتي أن اتصل بسيادتكم بعد أن فشلت المفاوضات المباشرة بين الحكومتين ، وأن أطلب باسم حكومتي من جامعة الدول العربية الموقرة ، أن تبذل مساعيها الحميدة في هذا النزاع القائم بين اثنتين من الدول الاعضاء ، وأن اعبر لسيادتكم عن أمل حكومتي في أن يسفر ما تبذلونه من مساع عن صون حقوق السودان وسيادته على أراضيه ورعاياه وعن المحافظة على صلات الود والاخاء بين السودان ومصر » .

وقد قام الامين العام بالاتصال مع وزير الخارجية المصرية ، وتلقى تأكيدا « بأن حكومة مصر باقية عند موقف المسالمة والاخوة وحسن الجوار ازاء السودان ، وانها ملتزمة تصميمها على مجانبة أي قول أو عمل يغاير ذلك » (١١) .

غير أن حكومة السودان لم تنتظر ما تسفر عنه مساعي جامعة الدول العربية لتسوية هذا الخلاف ، وقدمت شكوى الى الامم المتحدة بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ ، أي في نفس التاريخ الذي أرسلت فيه مذكرة الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، يطلب بذل مساعيها الحميدة لتسوية الخلاف .

وطلبت حكومة السودان في مذكرتها الى الامم المتحدة عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن ، « لمناقشة الحالة الخطيرة القائمة على الحدود السودانية المصرية والناجمة عن حشد قوات مصرية كبيرة تتحرك صوب الحدود السودانية » .

وأدرجت شكوى السودان في جدول أعمال مجلس الامن في جلسته المنعقدة في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ ودعى طرفا النزاع الى تبيان وجهات نظرهما .

وتحدث ممثل السودان فأكد أن حكومته بذلت كل جهودها لتجنب عرض شكواها على الامم المتحدة ، واستنفدت جميع امكانات الوصول الى حل سلمي عادل . ثم أكد أن الحدود الادارية القائمة بين الدولتين ، والمؤكدة من عدد من الاوامر والقرارات قد ظلت بلا تغيير طوال ما يزيد على خمسة وخمسين عاما ، ولم تشترك المنطقتان اللتين تطالب بهما مصر في الانتخابات المصرية السابقة ، كما أن مصر لم تعترض عندما اشتركت هاتان المنطقتان في انتخابات سودانية .

وتحدث مندوب مصر وابدى اسفه للقرار المتسرع الذي اتخذته حكومة الخرطوم بعرض هذا الخلاف الاقليمي على مجلس الامن قبل أن تستنفد الاساليب الاخرى لتسوية النزاع . ومنها عرضه على مجلس جامعة الدول العربية ، كما انه اكد انه ليس لدى مصر قوات تقرب الحدود السودانية فيما عدا حرس الحدود .

وقد أدلى ممثلو الدول الاعضاء الاخرون في مجلس الامن بتصريحات أعربوا فيها عن أملهم في أن يتمكن الطرفان من تسوية خلافهما سلميا عن طريق المفاوضات ، وأن يمتنع أي منهما في هذه الاثناء عن عمل ما قد يؤدي الى تفاقم الحالة .

ثم أعلن مندوب مصر أن حكومته نشرت بيانا اعربت فيه عن عزمها على ارجاء تسوية مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية ، وقد احيط المجلس علما بتأكيدات ممثل مصر في هذا الصدد .

وقد تمت تصفية الخلاف بين الدولتين الشقيقتين عندما أبرمت اتفاقية توزيع مياه النيل في ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ .

وملاحظاتنا على تطور هذا الخلاف تتلخص فيما يلي :

أولا – الخلاف الحقيقي بين حكومتي السودان ومصر لم يكن بسبب قضية الحدود الادارية او السياسية التي تفصل بين الدولتين الشقيقتين بل كان يكمن في قضية الانتخابات التي ستجرى في السودان . فيبدو أن الجانب المصري كان يهدف من وراء اثارة تلك القضية الى تأجيل الانتخابات ، حتى تتم بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ،

(١١) انظر تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي التاسع والعشرين و ٣١ مارس سنة ١٩٥٨

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... القائد العالمي التي طول النزاع المسلح ، فكأنه ... ولا يدخل في ثناياه أي خصومة ، وبالتالي فانه لا يهدد السلام والامن في المنطقة .

... الدبلوماسية العربية على المستوى الثنائي وعلى المستوى الجماعي في ... النزاع ، فعندما قدم مندوب السودان ... الى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، لم يحاول الامين العام ان يطلب عقد مجلس الجامعة في دورة غير عادية ، ولم تبادر اية دولة عربية بطلب عقد مجلس الجامعة ، ولا لمجرد التدخل لتسوية النزاع . كأن الدبلوماسية العربية تنازلت عن دورها المفروض عليها في مثل تلك الحالة ، ولا ... الدول العربية من مسئوليتها في مثل تلك الحالة ، أن يكون بعضها قد رأى أن الخلاف تافه لا يستحق العناء ، أو أن يكون قد رأى أن جهاز الجامعة غير صالح لتسوية مثل هذا النزاع .

وقد حاولت الامانة العامة لجامعة الدول العربية تبرير هذا الفتور بقولها ان السودان لم يطلب عقد مجلس الجامعة ، واكتفى بمجرد تبليغ الامين العام ببذل مساعيه الحميدة ، ولكن موقف الامين العام فيما بعد من الخلاف الجزائرى المغربي كان على خلاف ذلك . وازاء موقف الجامعة هذا رأينا أن مجلس الامن لم يطلب احالة النزاع الى الجامعة، كما فعل في منازعات اقليمية اخرى عرضت عليه (١٣) .

ثالثا النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان (مايو ـ نوفمبر سنة ١٩٥٨)

الاضطرابات التي وقعت في لبنان في صيف سنة ١٩٥٨ ... حرب اهلية ... المصري ... فلا حاجة الى الخوض في ... هذه الاضطرابات ... ترجع الى قدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الوحدة بين مصر وسوريا ، ورغبة جانب من الشعب اللبناني في الارتباط بهذه الوحدة بصورة او باخرى بينما كانت رغبة جانب آخر من الشعب اللبناني ، رفض هذا الارتبـاط ، وكان الرئيس اللبناني كميل شمعون ذو الميول الغربية الواضحة على راس هذا الجانب . ومن مظاهر ميوله هذه انه رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا رغم عدوانهما على مصر سنة ١٩٥٦ وقبوله مبدأ ايزنهاور الذى يقضى باستعداد أمريكا بان تقدم مساعدات عسكرية للدولة التى تعلن قبولها لهذا المبدأ ، لحمايتها من اى خطر شيوعى تتعرض له . وقد بلغت الازمة أشدها عندما اعلن الرئيس شمعون عزمه على تغيير الدستور اللبنانى ليسمح لنفسه بأن يرشح مرة أخرى للرياسة .

وعندما اشتدت الاشتباكات فى لبنان قررت الحكومة فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٨ أن تقدم شكوى الى الامين العام لجامعة الدول العربية لمطالبته بعقد دوره غير عادية لمجلس الجامعة ، لبحث تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الشئـون الداخلية للبنان .وفى اليوم التالى لتقديم الشكوى قررت الحكومة اللبنانيه تقديم شكوى أيضا الى مجلس الامن ، تتهم فيها الجمهورية العربية المتحده بالعمل على تسلل عصابات مسلحة من سوريا الى الاقاليم اللبنانيه ، مما يؤدى الى تهديد السلام والامن الدوليين .

أمام هاتين الشكويين طلب مدير مكتب جامعة الدول العربيه ، بناء على تعليمات الامين العام للجامعة ، تأجيل النظر فى الشكوى اللبنانية وفقا لاحكام المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة ، لتمكين مجلس الجامعة من أن يتولى بنفسه تصفية الخلاف ، باعتبار الجامعة العربية هى المنظمة الاقليمية المشرفة على أمن المنطقة ، والتى تشترك فى عضويتها كل من الدولتين المتنازعتين . وقد اجتمع مجلس الامن فى ٢٧ مايو سنه ١٩٥٨ لبحث الشكوى اللبنانية ، وقرر تأجيل النظر فى الشكوى ، حتى تعرف نتيجة وساطة جامعة الدول العربية

وقد اجتمع مجلس الجامعة فى دورة غير عادية بمدينة بنغازى بليبيا فيما بين ٣١ مايو و ٤ يونية سنة ١٩٥٨ ووافق على مشروع قرار يتضمن النقاط التالية :

١ ـ الجامعة العربية ستبذل كل جهد لايقاف الاضطرابات فى لبنان .

٢ ـ تقوم الحكومة اللبنانية بسحب شكواها من مجلس الامن .

٣ ـ تشكل لجنة من مجموعة من الدول العربية لوضع خطة لانهاء الخلاف

ولكن فى ٦ يونية سنة ١٩٥٨ قام مندوب حكومة لبنان بتبليغ مجلس الجامعه بان حكومته لم توافق على مشروع قرار مجلس الجامعة . وأمام هذا الاخفاق اجتمع مجلس الامن فى ٦ يونيه وبحث شكوى لبنان ، وفى ١١ يونية اقر مجلس الامن اقتراحا تقدمت به السويد ، لتكوين جماعه مراقبين للتوجه الى لبنان ، والتأكد مما اذا كان ثمة تسلل غير مشروع لاشخاص أو اسلحة أو اى مواد اخرى عبر الحدود اللبنانية ، وخول الامين العام سلطة اتخاذ الخطوات اللازمة لهذا الغرض . ووافق المجلس على هذا القرار بأغلبية عشرة أصوات ، وامتناع دوله واحدة عن التصويت هى الاتحـاد السوفيتى . وقد فسر مندوب الاتحاد السوفيتى موقفـه بأنـه : اولا ـ الطرفـان المتنازعان (الجمهورية العربية المتحدة ولبنان) تعارضان هذا القرار . وثانيا ـ أن هـذا القـرار لا يتضمن اى حكم فى موضـوع شكوى لبنان .

وتمكن الامين العام للامم المتحدة من تشكيل مجموعة المراقبين بسرعة ،وفى خلال ثلاثة ايام من صدور القرار كان المراقبون ـ تحت رياسة جاللو بلازا الرئيس السابق لجمهورية اكوادور ـ يقومون بمهمتهم فى بيروت ، وتلك المهمة هى « وقف التسلل ، بكشفه وفضحه للرأى العام » اى وقف التسلل عن طريق الضغط الادبى وفى يوليه سنة ١٩٥٨ قدم المراقبون تقريرا أكدوا فيه عدم لمس اى تسلل من قبل الاقليم السورى .

وعلى الرغم من ذلك ففى ١٥ يولية سنة ١٩٥٨ ، وهو اليوم التالى لقيام ثورة تموز فى العراق ، طلبت الحكومة اللبنانية أن تتدخل القـوات الامريكية ، واستجابت لذلك حكومة واشنطن ، وبعثت بأسطولها السادس الى شواطىء لبنـان وانزلت قوات عسكرية على الاراضى اللبنانية .

وعلى اثر هذا التدخل العسكري الامريكي اجتمع مجلس الامن اجتماعا كاد يكون مستمرا ما بين ١٥و ١٨ من يوليو ، وفيما بين ٢١و ٢٢ يوليه ، وناقش عدة مشروعات عرضت عليه منها : مشروع بقرار سوفيتى باستنكار التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان ، لما فى ذلك من مخالفة لميثاق الامم المتحدة ، ويطالب الولايات المتحدة الامريكيه بسحب قواتها العسكريه على الفور . الا ان مجلس الامن رفض هذا المشروع باغلبيه ثمانيه اصوات ومنها مشروع بقرار امريكى يقترح ارسال قوه طوارىء دولية لتحل محل القوات العسكريه الامريكية . ولم يصدر هذا القرار رغم فوزه بتسعة اصوات لان الاتحاد السوفيتى عارضه .

وامام هذا الاخفاق وافق مجلس الامن على قرار يقضى بعقد دورة استثنائيه للجمعية العامة للامم المتحدة لدراسة هذه القضية وتقديم التوصيات بشأنها وقد صدر هذا القرار فى السابع من اغسطس سنه ١٩٥٨ ، واجتمعت الجمعية العامة فى الثامن منه ودارت فيها مناقشات حادة ، واصدرت فى ٢١ اغسطس قرارا تؤكد فيه مبادىء واهداف جامعة الدول العربية وتطالب الدول العربية بتسوية منازعاتها القطرية داخل اطار جامعة الدول العربية . بعد هذا هدأت الامور فى لبنان . وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ،انتخب رئيس جديد لجمهورية لبنان هو الجنرال شهاب ، وفى ١٥ اكتوبر تألفت حكومة جديدة فى لبنان ، وعلى اثر ذلك انسحبت القوات الامريكية من الاراضى اللبنانية ، فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٨ (١٥) .

ولنا على تطور هذا الخلاف ملاحظات :

اولا ـ النزاع بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة كان خلافا معقدا لانه يتألف من عدة خلافات . فكان خلافا ايديولوجيا بين انصار الوحدة العربية الشاملة ، وانصار بقاء الوضع على حاله فى لبنان ، وكانت له خلفية دينية ، فالمسيحيون اللبنانيون فى غالبيتهم يرفضون الارتباط العضوى بالجمهورية العربية المتحدة ، فى حين أن مسلمى لبنان فى غالبيتهم يطالبون بهذا الارتباط . وكانت له خلفية اقتصادية ، فانصار الاشتراكية ، وتدخل الدولة فى الامور الاقتصادية يرحبون بالارتباط بالجمهوريه العربية المتحدة ، اما انصار الراسمالية الليبرالية فيرفضون ذلك ويكافحونه . وكانت له أبعاد دولية ، فالمنحازون للمعسكر الغربى كانوا يكافحون الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة ، ولكن انصار عدم الانحياز ورفض التبعية للمعسكر الغربى ينادون بالارتباط بالجمهورية العربة المتحدة . فتلك التناقضات ، الى جانب الصراعات الحزبية والصراعات الشخصية فى لبنان ، أدت الى ما يكاد يكون حربا اهلية ، مزقت البلاد وهددت سلامة وحدتها .

ثانيا ـ تحول الخلاف من كونه محليا ثنائيا الى خلاف جماعى دولى . فقد بدأ الصراع بين سوريا ولبنان ، وتحول الى صراع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق من ناحية ، والدول التقليدية من ناحية اخرى . وامتد هذا الصراع الى الاردن ، وتدخلت الولايات المتحدة لصالح لبنان ، وانجلترا لصالح الاردن ، والاتحاد السوفيتى لصالح الجمهورية العربية المتحدة . وأصبح بذلك أحد خلافات الحرب الباردة .

ثالثا ـ اخفقت جامعة الدول العربية فى تسوية الخلاف ، لان الدولة الثورية الاولى وهى مصر كانت طرفا فيه . فلم تثق لبنان فى ولاية الجامعة لاقتناعها بأنها خاضعة لنفوذ الجمهورية العربية المتحدة ، بل ان اجهزة الجامعة لم تكن لديها القابلية على تسوية الخلاف ، ودليل ذلك تباطؤ مجلس الجامعة فى الاجتماع ، فالشكوى تقدمت من لبنان فى ٢١ مايو ، ولم يجتمع مجلس الجامعة للنظر فيها الا فى ٣١ مايو فى بنغازى ، أى بعد عشرة أيام من تقديم الشكوى ، ثم احتاج المجلس الى أربعة أيام مرت فى المناقشات ، ليستطيع الوصول الى اصدار مشروع قرار رفضته لبنان . ويبدو هذا البطء واضحا اذا قورن بسرعة عمل مجلس الامن ، الذى انعقد فى مدى أربع وعشرين

---

(١٥) لم نتعرض فى هذه الدراسة للشكوى الاردنية ، ففى ١٧ يوليو سنة١٩٥٨ ادرجت فى جدول اعمال مجلس الامن شكوى من الاردن ، تتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فى شئونها الداخلية ، وصاحبت هذه الشكوى مطالبة الملك حسين بانزال قوات بريطانية فى بلاده ، وعندما هدأت الامور فى لبنان انسحبت القوات التى كانت قد نزلت فى الاردن بتاريخ ٢ نوفمبر١٩٥٨

ساعة من وصول الشكوى اليه ، والذى استطاع أن يرسل جماعة المراقبين فى خلال ثلاثة أيام .

رابعا ـ عندما اتسع الخلاف واصبح دوليا بعد تدخل القوات الامريكية فى لبنان ، والقوات الانجليزية فى الاردن ، استطاعت الدبلوماسية العربية أن تسترد مكانتها فى اطار الامم المتحدة ، فأثناء المناقشات التى دارت فى الجمعية العامة ، استطاعت أن توحد كلمة الدول العربية ، وأن تكون منها جبهة تطالب بسحب القوات العسكرية الاجنبية من الوطن العربى ، وتتعهد بالعمل على ازالة كل أسباب الخلاف .

فالدبلوماسية العربية قد فشلت فى اطار جامعة الدول العربية ، ولكنها حققت نجاحا فى اطار الامم المتحدة . وانسحاب القوات الامريكية من لبنان فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وكذلك انسحاب القوات البريطانية من الاردن فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مظهر من مظاهر هذا النجاح . وفى منتصف نوفمبر طلبت لبنان سحب شكواها ضد الجمهورية العربية المتحدة من جدول أعمال مجلس الامن ، وقد استند الامين العام للامم المتحدة الى ذلك لانهاء مهمة جماعة المراقبين التى غادرت لبنان فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وعادت العلاقات بين الجمهورية العربية ولبنان الى مجراها الطبيعى .

خامسا ـ ان اتساع أبعاد الخلاف ، وتحوله الى خلاف دولى ، قد يفسر اخفاق الدبلوماسية العربية سواء منها الجماعية أو الثنائية فى تسويته . بل حاجة تلك الدبلوماسية الى اطار الامم المتحدة لتقوم بدور فعال . يضاف الى ذلك ان الدول العملاقة سهلت للدبلوماسية العربية القيام بمهمتها ، لانها كانت فى حاجة الى اقناع الرأى العام العالمى ، والرأى العام العربى ، بأن العرب حلوا مشاكلهم بأنفسهم ، وذلك لتمهد لانسحابها من لبنان والاردن .

رابعـا النزاع بين الكويت والعراق

(يونية ـ سبتمبر سنة ١٩٦١) :

فى ١٩ يونية سنة ١٩٦١ أعلن الكويت استقلاله بعد أن ظل تحت الحماية البريطانية اثنتين وستين سنة . وفى يوم اعلان الاستقلال أبرم الكويت مع بريطانيا معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة (١٦) . ثم تقدمت الكويت بطلب انضمام الى جامعة الدول العربية فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٦١ . ولم يمض أسبوع على اعلان استقلال الكويت حتى أعلنت حكومة العراق بتاريخ ٢٥ يونيه ، أن الكويت جزء أصيل من الدولة العراقية ، وأن حكومة بغداد ستتخذ التدابير اللازمة لضم هذا الجزء الى أصله .

واختلفت الآراء حول تفسير مبادرة اللواء عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق فى هذا الحين . فهناك من يرى أن الهدف الحقيقى من هذا التحرك ليس هو ضم الكويت ولكن منعه من الارتباط بالسعودية ، أو الوصول الى عقد اتحاد معها . ولكن كان من رأى آخرين ، أنه لم يكن فى نية العراق استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الضم ، لان العراقيين كانوا يؤملون فى أن ثورة شعبية فى الكويت ستتولى هذه العملية .

وحتى اليوم لم يتضح السبب الحقيقى للتحرك العراقى الذى كان له ردود فعل من أهمها :

١ ـ طلبت الكويت حماية القوات البريطانية تنفيذا لاحكام المعاهدة التى عقدت بين الكويت وانجلترا فى ١٩ يونيه سنة ١٩٦١ . وقد استجابت انجلترا لهذا الطلب ، وأنزلت قواتها فى الكويت فى أول يوليه سنة ١٩٦١ ، أى بعد أربع وعشرين ساعة من الطلب .

٢ ـ أرسل حاكم الكويت برقيات الى جميع الدول العربية والى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ليخطرها بالتهديد العراقى لاستقلالها ووحدة أرضها .

٣ ـ طلبت الكويت عقد مجلس الامن التابع للامم المتحدة لبحث التهديد العراقى ، وطلب العراق كذلك من مجلس الامن بحث التهديد الناتج من انزال القوات البريطانية فى الكويت .

٤ ـ طلبت السعودية عقد اجتماع غير عادى لمجلس جامعة الدول العربية ، لبحث طلب انضمام الكويت الى الجامعة ، ومناقشة التهديد العراقى .

---

(١٦) المعاهدة الكويتية البريطانية تمت فى صورة تبادل رسائل ، بين المندوب السامى البريطانى فى الكويت وامير الكويت .

وقد انعقد مجلس الامن فيما بين ٢ و ٧ يوليه سنه ١٩٦١ ووضح مندوب العراق مطالب بلاده ، مؤكدا أن حكومته لا تنوى استخدام القوة العسكرية فى سبيل تحقيق الوحدة المنشودة بين العراق والكويت ، ولكنها ستستعمل الوسائل السلمية لتحقيق ذلك ، وهاجم التدخل العسكرى البريطانى بأعتباره مهددا للسلام والامن فى المنطقة ، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن الكويت فورا . ونجحت بذلك الدبلوماسية العراقية فى تحويل مركز العراق من الاتهام الى الادعاء ، وتوضيح أن النزاع الحقيقى ليس بين العراق والكويت ، ولكنه نزاع بين القومية العربية والاستعمار البريطانى .

وتقدمت انجلترا بمشروع قرار يطالب جميع الدول الاعضاء بالاعتراف باستقلال الكويت ووحدته الاقليمية ، كما يطالب جامعة الدول العربية بالتدخل لتسوية النزاع . الا أن الاتحاد السوفيتى استعمل حقه فى الاعتراض (الفيتو) للحيلولة دون اصدار القرار ، بحجة انه لم يتضمن الامر بسحب القوات البريطانية من الاراضى الكويتية .

وتقدمت الجمهورية العربية المتحدة بمشروع قرار يتضمن الامر بسحب القوات البريطانية ، الا أنه لم يظفر بالاغلبية المطلوبة من الاصوات . ولم يستطع مجلس الامن اتخاذ أى قرار فى هذه القضية .

واثناء انعقاد مجلس الامن ، انعقد مجلس جامعة الدول العربية فى ٥ يولية سنة ١٩٦١ ، ولم يتخذ قرارا حاسما فى القضية ، ولكنه كلف الامين العام بالاتصال بكل من الكويت والعراق والسعودية ، لتسوية هذا النزاع .

وكثرت التأويلات حول موقف جامعة الدول العربية هذا ، وقيل أن مجموعة من الدول العربية ، وعلى رأسها لبنان والاردن والسودان وتونس ، كانت تخشى من أن اتخاذ قرار بضم الكويت الى الجامعة سيترتب عليه انسحاب العراق منها ، مما يهدد توازن القوى داخل الجامعة . فتأجيل اتخاذ هذا القرار ، وتكليف الامين العام بالاتصال بالدول الاطراف فى النزاع ، سيبقى على وحدة الجامعة ، ويجعل العراق لا تفكر فى اتخاذ موقف متطرف .

وقد انعقد مجلس الجامعة مرة أخرى فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ وأصدر القرار رقم ١٧٧٧ ـ ٣٥ الذى يقول : « يقرر مجلس الجامعة الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية الاتية : توصى لجنة الشئون السياسيةبانيصدر مجلس الجامعة القرار الاتى : نظر مجلس الجامعة فى طلب حكومة الكويت الانضمام الىجامعة الدول العربية ، وفيما قدم اليه من الاطراف المعنية بهذا الشأن ، وقرر الموافقة على مايلى :

أولا ـ أ ـ تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضى الكويت فى أقرب وقت ممكن .

ب ـ تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت الى العراق .

ج ـ تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة ، أو الاتحاد مع غير من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة .

ثانيا ـ أ ـ الترحيب بدولة الكويت عضوا فى جامعة الدول العربية .

ب ـ مساعدة دولة الكويت على الانضمام الى عضوية الامم المتحدة .

ثالثا ـ تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة ، لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ، ويعهد المجلس الى الامين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة ، لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . . » .

وقد وافق مجلس الجامعة على هذا القرار بالاجماع دون وفد العراق الذى انسحب من المجلس ، وقرر أنه سيقاطع كل اجتماعات المجلس التى تشترك فيها الكويت .

ونفذ الامين العام لجامعة الدول العربية الفقرة الاخيرة من القرار ١٧٧٧ ـ ٣٥ بأن انشأ ـ على غرار ما تفعل الامم المتحدة ـ قوة طوارىء « دولية » عربية مكونة من قوات سعودية ومصرية وسودانية وأردنية وتونسية (١٧) . الا أن تلك القوات لم تصل الى الكويت الا فى العاشر من

---

(١٧) كانت القوات مكونة من نحو الف جندى سعودى والف جندى مصرى ، والف جندى اردنى وخمسمائة جندى من السودان وتونس ، ووقع الاختيار على قائد سعودى لرياسة هذه القوات .

سبتمبر . حيث كان التهديد العراقى قد فتر . فكان القوات كانت رمزية أكثر منها فعلية . ولم يدم بقاؤها فى الكويت ، اذ قررت الحكومة المصرية سحب قواتها فى ١٢اكتوبر سنة ١٩٦١ على اثر نجاح الحركة الانفصالية فى سوريا ، ورفض حكومة القاهرة أن تتعاون مع الاردن والسعودية ، اللتين اتهمتا بالاسهام فى انجاح الحركة الانفصالية . وفى يناير سنة ١٩٦٣ سحبت كل من السعودية والاردن قواتها ، ولم يبق هناك الا القوة السودانية التى انسحبت بعد ذلك . وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ اعترفت الحكومة الجديدة فى العراق باستقلال الكويت ، وبذلك انتهت تلك الازمة .

ولا شك أن الدبلوماسية العربية قد نجحت فى تسوية هذا النزاع ، ونجحت فى ايفاد قوة عسكرية عربية مشتركة لاول مرة فى تاريخ الجامعة ، الى منطقة النزاع لحماية الكويت من اى اعتداء محتمل

ولتحليل هذا النجاح يجب أن نضع فى الاعتبار ما يلى :

اولا – الدولة الثورية العربية الاولى وهى مصر لم تكن طرفا فى هذا النزاع ، وبذلك استطاعت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور فعال فى تسويته . وفوق هذا فان مصر لم تكن منحازة لاى من طرفى النزاع ، اذ كانت بين مصر والعراق أزمة ثقة ، وكانت تنظر الى الكويت على انها دولة أقرب الى المعسكر التقليدى مما هى الى المعسكر الثورى .

ثانيا – كانت أغلبية الدول الاعضاء فى الجامعة ذات مصلحة فى تسوية الخلاف ، بحيث لا تكون تلك التسوية على حساب استقلال الكويت ، ولا على حساب خروج العراق من الجامعة · بل كان من مصلحة أغلبية الدول العربية اتمام التوفيق فى هذا النزاع .

ثالثا – ارتبطت تسوية النزاع بقضية قبول عضو جديد فى الجامعة ، وهو عضو ذو امكانيات مالية وافرة ، فكأن النزاع الكويتى العراقى قد فرض نفسه على الجامعة ، وعلى الدول العربية لسببين : أولهما ، النزاع المهدد للسلام والامن فى المنطقة ، وثانيهما ، قضية قبول عضو جديد فى الجامعة .

رابعا – التدخل العسكرى البريطانى فى الكويت قد صبغ النزاع بصبغة دولية ، وأخرجه من كونه نزاعا محليا بين دولتين عربيتين ليصبح نزاعا دوليا ، بين دولتين عربيتين من ناحية ، وبين دولة استعمارية كبرى من ناحية أخرى · وتأكدت تلك الصبغة الدولية للنزاع ، عندما رفع أمره الى مجلس الامن الذى لم يستطع أن يتخذ أى قرار فيه .

خامسا – التدخل العسكرى البريطانى مكن لاكثر من دولة عربية بألا تدخل فى صميم المشكلة (مطالبة العراق بضم الكويت ، ورفض الكويت لذلك) بل أن تتخذ موقفا حازما تجاه مشكلة

فرعية ، وهى المطالبة بسحب القوات البريطانية من الكويت . وهذا فى رأينا قد ساعد على حفظ وحدة الصف بين الدول العربية ، وعلى عدم انقسامها الى مجموعتين كل مجموعة تؤيد طرفا من طرفى النزاع . وبمعنى آخر فأن القضية الفرعية قد طغت على القضية الاصلية ، واذا كان الاجماع بالنسبة للقضية الاصلية صعب المنال فانه ميسور بالنسبة للقضية الفرعية .

سادسا – نجحت الامانة العامة للجامعة فى ارسال قوة طوارىء دولية عربية ، وان كانت تلك القوة قد وصلت متأخرة بنحو شهرين من ظهور التهديد العراقى للكويت ، الا أن تشكيل هذه القوات من ناحية ، وانسحاب القوات البريطانية من ناحية اخرى يعتبر انتصارا للدبلوماسية العربية .

سابعا – هذا الانتصار يجب الا يحجب عنا بعض العيوب الفنية فى التحرك الدبلوماسى العربي . ومن ذلك بطء هذا التحرك سواء اكان راجعا الى عدم ثقة الدول المتنازعة بقدرة الجامعة على تسوية النزاع ، او الى ضعف الاجهزة الادارية والفنية للجامعة فى المبادرة والتحرك . ويظهر البطء واضحا اذا قورن بسرعة التحرك العسكرى الانجليزى ، ففى أقل من أربع وعشرين ساعة على طلب الكويت ، نزلت القوات البريطانية فى البلاد . او اذا قورن بسرعة اجتماع مجلس الامن الذى انعقد بعد أربع وعشرين ساعة من نزول القوات البريطانية فى أرض الكويت .

وختاما فانه على الرغم من أن الدول الاطراف فى النزاع – الكويت والعراق – لم تفكر فى الالتجاء الى الجامعة ، وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تتحمس فى مجموعها لتسوية النزاع ، فان الظروف الدولية والمحلية التى أحاطت بهذا النزاع قد سمحت لدبلوماسية الجامعة أن تقوم بدور توفيقى ناجح فى هذا النزاع .

خامسا : النزاع بين الجزائر والمغرب

(اكتوبر ديسمبر ١٩٦٣)

قبل الاحتلال الفرنسى لكل من الجزائر والمغرب ، لم تكن بين الدولتين حدود واضحة المعالم ، ولكن بعد ان استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ ، وتوطد فيها نفوذها العسكرى ، دخلت فى مفاوضات مع المغرب ، التى كانت وقتئذ لا تزال مستقلة ، وذلك لتعيين حدود بين المغرب والجزائر . وفى سنة ١٨٤٥ أبرمت اتفاقية بين أن احتلت فرنسا مملكة المغرب سنة ١٩١٢ ، ووضعتها تحت حمايتها ، اذ ان الحدود بين البلدين أصبحت بمثابة حدود ادارية ما دام حكم البلدين فى يد مستعمر واحد . وقد احتجت المغرب مرارا على الحدود التى رسمها الاستعمار الفرنسى ، لانها ترى انها رسمت لمصلحة الجزائر التى يعدها الاستعمار جزءا لا يتجزأ من الاقليم الفرنسى .

وبعد استقلال المغرب سنة ١٩٥٦ ، وكانت الجزائر ما زالت خاضعة للاستعمار الفرنسى وتكافح فى سبيل التخلص منه ، اتفقت كل من المغرب والجزائر على تأجيل قضية الحدود بينهما الى ما بعد انهاء الصراع المسلح ضد فرنسا ، وسجل ذلك فى معاهدة سرية ابرمت فى ٦ يولية ١٩٦١ بين الملك الحسن ممثلا للمغرب والسيد فرحات عباس رئيس حكومة الجزائر المؤقتة . وهذه المعاهدة السرية لم تنشر نصوصها الا فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ حين اشتد النزاع على الحدود بين الدولتين .

وبعد أن ظفرت الجزائر باستقلالها فى يولية سنة ١٩٦٢ تجدد الحديث عن الحدود بينها وبين المغرب ، وبدأت الاحتكاكات بينهما . وفى أثناء هذا طلب الملك الحسن فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ اعادة النظر فى الحدود بين البلدين ، وكانت وراء هذا المطلب عدة دوافع منها :

١ – اذا تم تعديل الحدود – حسب طلب المغرب – فسيكون من شان هذا التعديل أن تكون الدولتين رسمت الحدود بينهما من شواطىء البحر المتوسط الى ثنية الساسى . أما الحدود الاخرى فلم يتفق عليها ، وان كانت – فيما بعد – قد عقدت عدة بروتوكولات لتحديدها بطريقة عرفية ، لاسيما بعد للمغرب حدود مشتركة مع موريتانيا ، وكانت السياسة المغربية حينئذ ترى ضم موريتانيا الى المملكة المغربية باعتبارها جزءا لا يتجزأ منها .

٢ – المنطقة المتنازع عليها بين المغرب والجزائر غنية بالموارد الطبيعية وبخاصة مناجم الحديد .

٣ – كان الملك الحسن فى حاجة الى انتصار

خارجي بتدعيم مركزه داخل البلاد . ولما اشتد التوتر بين الدولتين التقى وزيرا خارجية كل من الجزائر والمغرب في الخامس من اكتوبر سنة ١٩٦٣ من اجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين . وقد اسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية :

١ - المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في اقليم الدولة الاخرى ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود .

٢ - تتعهد الدولتان بعدم قيام اي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الاخر . ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل منهما .

٣ - تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ اي اجراء او تدبير عسكري من شانه ان يضاعف خطورة الازمة بينهما .

٤ - اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لاجراء مقابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن والرئيس بن بيللا .



وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد وقعت بين الطرفين اشتباكات عسكرية فيما بين ٨ و ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ . واستطاعت القوات المغربية في ١٤ اكتوبر ان تستولي على جزء من الارض المتنازع . ويرجع هذا النجاح العسكري المغربي الى عدة اسباب منها :

اولا - الجيش المغربي كان اكثر تنظيما واحسن استعدادا من الجيش الجزائري .

ثانيا - الجيش الجزائري كان متمرنا على حرب العصابات دون الحرب النظامية . والمنطقة المتنازع عليها منطقة صحراوية لا تصلح الا للحرب النظامية .

ثالثا - المنطقة المتنازع عليها كانت اقرب الى تمركز القوات المغربية منها الى تمركز القوات الجزائرية . فكانت عملية نقل الجيوش والمعدات اسهل بالنسبة للمغرب . الا ان الموقف سرعان ما تغير ، اذ قدمت مصر مساعدات عسكرية للجزائر (١٨) . وقررت الحكومة الجزائرية ان تحول المجابهة من عسكرية الى ايديولوجية . واتهمت الملك الحسن بانه يرمي من وراء هذا الهجوم المسلح الى القضاء على الثورة الاشتراكية الجزائرية .

هذا بايجاز اهم ما لابس المجابهة السياسية والعسكرية بين دولتي المغرب والجزائر الشقيقتين وامام خطورة هذا الموقف بادرت الدبلوماسية العربية ، على المستوى الفردي والمستوى الجماعي ، بالعمل على فض هذا النزاع بالطرق السلمية .

المبادرة العربية الجماعية :

المبادرة العربية الجماعية تتمثل في تدخل الامين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٦٣ ، واتصاله بكل من سفير المغرب في القاهرة ، والقائم بالاعمال الجزائري في القاهرة . ومطالبتهما باسم التضامن العربي بوقف القتال

(١٨) لم تستعمل الجزائر تلك المساعدات التي كانت في صورة طائرات ومعونة فنية ، الا ان ذلك كان عاملا سياسيا هاما في العمل على اعادة توازن القوى بين الدولتين المتنازعتين .

فورا • ولكن عندما زاد الصراع حدة قرر الامين العام عقد مجلس الجامعة فى دورة غير عادية • وقد انعقد المجلس فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٣ وأصدر بالاجماع القرار ١٩٣٤ ـ ٤٠ الذى يقول : « درس مجلس الجامعة ببالغ القلق والاسى موضوع النزاع على الحدود الجزائرية المغربية ، وما انتهى اليه من سفك الدماء العربية بأيد عربية ، وفى أرض عربية • ولما كان ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئها وقراراتها فضلا عن روابط الاخوة والقومية العربية ، تستوجب وقف القتال الناشب فورا ، وحل النزاع بالوسائل السلمية ، وفى النطاق العربى • فان مجلس الجامعة يدعو حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية ، الى وقف اطلاق النار فورا » •

وفى اليوم التالى أصدر مجلس الجامعة القرار ١٩٣٥ ـ ٤٠ الذى نصه « تدارس المجلس موضوع النزاع الجزائرى المغربى وما تطور اليه من قتال • واستذكر القرار الذى أصدره يوم ١٩ ـ ١٠ ـ ١٩٦٣ داعيا حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والمملكة المغربية لايقاف اطلاق النار فورا • كما استعرض ما تضمنته المذكرة المقدمة من وفد الجمهورية العربية المتحدة فى الموضوع ، وقرر ما يأتى :

أولا : دعوة الحكومتين الشقيقتين الى سحب قواتهما المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح . على الا يؤثر ذلك فى الخلاف القائم حول الحدود •

ثانيا : تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة مع رئيس المجلس والامين العام لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين الشقيقين بالطرق السلمية •

ثالثا : دعوة حكومتى البلدين الشقيقين الى تقديم كافة التسهيلات اللازمة كى تؤدى هذه اللجنة مساعيها على أكمل وجه وفى أسرع وقت •

رابعا : المبادرة الى وقف الحملات الصحفية والاذاعية ضمانا لايجاد جو ييسر للجنة مهمتها • الا أنه فى ٢١ أكتوبر اعلن وزير خارجية المغرب ان دولته لا تستطيع أن توافق على ماجاء فى قرار مجلس الجامعة ، وبالذات ما يتعلق بسحب القوات المسلحة المغربية الى مركزها السابق للاشتباك ، لان البقاع التى احتلتها القوات المغربية هى أرض مغربية . وهذا يعنى أن تلك المبادرة العربية الجماعية لم تحقق أى نجاح •

المبادرات العربية الفردية :

تلك المبادرات كثيرة ومتنوعة نذكر منهما مبادرة من الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة اذ وجه دعوة الى رئيسى الدولتين المتنازعتين مقترحا عقد مؤتمر قمة فى ٥ نوفمبر بمدينة بنزرت . ولكن كلا من الرئيسين رفض قبول هذه الدعوة ، لذلك تقدم الرئيس التونسى بمبادرة أخرى فحواها عقد مؤتمر لوزراء خارجية دولة كل من تونس والمغرب والجزائر ، ويكون انعقاده فى مدينة تونس فى ٢٨ اكتوبر • ولم تقبل كذلك • ثم هناك مبادرة من الرئيس السورى الذى قدم وساطة بلاده لتسوية النزاع فى ١٦ أكتوبر ، وتلا ذلك مبادرة عراقية فى صورة وفد وصل الى الجزائر فى ١٨ أكتوبر عارضا خدماته الودية لتسوية النزاع ، ثم مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٠ أكتوبر ، وجاءت فى صورة خطاب موجه الى رؤساء دول المغرب الثلاث ، والى ملك ليبيا مقترحا عقد مؤتمر قمة خماسى يعقد بمدينة تونس قبل ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٦٣ .

الا ان تلك المبادرات التى قامت بها الدبلوماسية العربية الفردية منافسا بعضها بعضا ، لم تنجح ولم تلق أى قبول من دولتى النزاع •

المبادرة الافريقية

اتخذت المبادرة الافريقية صورا متعددة ، منها ان الرئيس الغانى نكروما ذهب الى مراكش فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومنها ذهب الى الجزائر محاولا التوفيق بين الدولتين ولكنه لم يوفق • ثم قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة للمغرب يصحبه وزير خارجية بلاده كتيما يفرو ، وكان هذا الوزير هو السكرتير العام المؤقت لمنظمة الوحدة الافريقية التى انشئت بأديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ وبعد انتهاء زيارتهما للمغرب توجها الى الجزائر ، حى

أن تقبل الدولتان المتنازعتان عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الا أن المغرب رفضت هذا الاقتراح . فاتجه الامبراطور فى جهوده التوفيقية اتجاها آخر ، اذ اقترح عقد اجتماع مصالحة فى اقليم دولة ثالثة بعيدة عن الخلاف ، ولكن الدولتين المتنازعيتن مع قبولهما لبدأ عقد المؤتمر فقد اختلفتا على تحديد مكان انعقاده وعندئذ اقترح موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى أن ينعقد المؤتمر فى باماكو عاصمة بلاده ، ووافق طرفاالنزاع على ذلك (١٩) وانعقد هذاالمؤتمر فيما بين ٢٨ و ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٣ مؤلفا من رؤساء دول كل من الجزائر ، والمغرب ، ومالى ، واثيوبيا . وتوصل هذا المؤتمر الى اصدار قرار يتضمن النقاط التالية :

١ – ايقاف النار ابتداء من ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣

٢ – تشكيل لجنة عسكرية تتألف منضباط جزائريين ، ومغربيين ، واثيوبيين ، وماليين ، تتولى تعيين منطقة تجرد من السلاح بين الدولتين .

٣ – تعيين مراقبين من اثيوبيا ومالى يتولون ضمان أمن وحياد تلك المنطقة .

٤ – مطالبة منظمة الوحدة الافريقية بانشاء لجنة تحكيم لتحديد المسئولية عن بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب ، ودراسة مشكلة الحدود . وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا .

٥ – انهاء أى دعاية معادية من احد الطرفين ضد الاخر ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣، واحترام مبدأ عدم التدخل وعلى الرغم من هذا الاتفاق عادت الاشتباكات المسلحة بين الدولتين . وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ انعقدت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية . واستمع هذا المجلس الى وجهة نظر المغرب ، اذ شرح مندوبهاكيف أن الجزائر قد تعهدت بمناقشة مشكلة الحدود فى اتفاق تم بين الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، ولكن الجزائر تجاهلت هذا التعهد بعد استقلالها ، وأشار الى تدخل دولة ثالثة فى النزاع ، ولكنه لم يصرح باسمها بيد أن الجميع قد عرفوا أنه يعنى مصر . وتحدث عن المساعدات العسكرية التى قدمتها تلك الدولة والحملات الصحفية والاذاعية التى قامت بها قاصدة بذلك تعميق النزاع واتساعه . أما مندوب الجزائر فقد أبرز وجهة نظر بلاده وأكد أن اعتداءات المغرب ترجع الى يوليه سنة ١٩٦٢ تنفيذا لسياسة توسعية وذكر أن سياسة بلاده تستند الى مبدأ احترام الحدود التى وضعتها الدول الاستعمارية وهو المبدأ الذى تم الاتفاق عليه فى مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ . وأضاف الى ذلك قوله بأن تعهد الجزائر بالمفاوضة عقب الاستقلال لتسوية مشكلة الحدود قد تم نتيجة لضغط فرض على الجزائر . وتم الاتفاق أخيرا على تشكيل اللجنة الخاصة التى يناط بهاأمر حل النزاع بين الدولتين ، وتم الاتفاق على تأليفها من كل من اثيوبيا ومالى والسنغال وساحل العاج والسودان ، وتنجانيقا (التى اصبحت فيما بعد تنزانيا) ونيجيريا . والقرار الذى بموجبه أنشئت تلك اللجنة قد وضع مبدأين هامين :

اولا : وجوب تسوية الخلافات التى تقع بين الدول الافريقية فى اطار أفريقى .

ثانيا : داخل القارية الافريقية التى تقضى بفض الخلافات الافريقية داخل التنظيمات الافريقية توجد كذلك اقليمية عربية مغربية لا يجوز اغفالها .

وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات ، وما دار فى اجتماعاتها يدخل فى نطاق السرية المطلقة فلم يعرف حتى اليوم ، وفى النهاية لم تسفر عن نتيجة ايجابية فى حسم النزاع ، ولكنهاعلى الاقل أسهمت فى تحقيق السلام على الحدود المغربية الجزائرية

---

(١٩) — WILD P.B. «The Organization of African Unity and the Algerian — Moroccan Border Conflict: A study of New Machinery for Peace keeping and for the Peaceful settlement of Disputes among African States. International organization. Vol. 20. No. 1 (Winter 1966).
— Berhanykum Andemicael — Peaceful settlement among African States: op. cit.

كما جعلت الرأى العام الافريقى يهتم بموضوع هذا الخلاف (٢٠)

وانتهى الخلاف رسميا بين الدولتين بعد عقد معاهدة التضامن والتعاون فى ١٥ يناير ١٩٦٩ وهى المعاهدة التى أبرمت بين الملك الحسن والرئيس بومدين بمدينة افران . وفى مايو سنة ١٩٧٠ اتفقت الدولتان على تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بينهما بطريقة نهائية . وفى مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد بمدينة الرباط فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ استطاع الملك الحسن ان يعلن على الرؤساء الافريقيين ان الدولتين الشقيقتين قد انهيتا النزاع بينهما بصفة نهائية .

ولنا على تطور هذا النزاع ملاحظات نذكر منها :

اولا - ملاحظة قانونية مجملها أن هذا النزاع وقع بين دولتين تجمع بينهما ارتباطات دولية أربعة يقضى كل منها على منع استخدام القوة فى تسوية مايقع بينهما من الخلافات ، وتلزمهما ان تعملا على تسوية تلك الخلافات بالطرق السلمية . والارتباط الاول هو الذى ينتج عن ميثاق الامم المتحدة وبالاخص ما تضمنته المادة الثانية فى فقرتها الثانية . والارتباط الثانى ناتج عن ميثاق جامعة الدول العربية وبالاخص المادة الخامسة ، والارتباط الثالث ناتج عن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وبالاخص الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والمادة ١٩ ، والارتباط الرابع ناتج عن الاتفاقات الثنائية التى ابرمت بين الدولتين فى ظل التضامن المغربى . وعلى الرغم من كل هذه الارتباطات ، فقد وقع النزاع المسلح بين الدولتين .

ثانيا - كل المواثيق الدولية سالفة الذكر قد أنشأت اجهزة خاصة لتسوية المنازعات التى تقع بين الدول الاعضاء (مجلس الامن - الجمعية العامة للامم المتحدة - مجلس جامعة الدول العربية - مجلس وزراء الدول الافريقية . .) . ومع ذلك لم تلجأ اى من الدولتين الى تلك الاجهزة ، مفضلة الدبلوماسية الثنائية . والوساطة الاثيوبية خاصة .

ثالثا - النزاع لم يقتصر على الدولتين المتنازعتين ولكنه امتد الى بعض الدول العربية الاخرى فالجزائر كانت لها ارتباطات وثيقة مع أقوى دولة فى المجموعة العربية وهى مصر ، والمغرب على الرغم من أنها كانت منعزلة عن الدول العربية الا انها كانت ذات علاقات مع الدول العربية الملكية مثل الاردن والسعودية ، ولكنه ارتباط رمزى فى مجمله .

والارتباط المصرى الجزائرى قد أضعف امكانية الجامعة فى القيام بدور ايجابى من اجل تسوية هذا النزاع ، بسبب عدم ارتياح المغرب لوساطة الجامعة العربية ، لانه يراها خاضعة للنفوذ المصرى .

رابعا - كانت المغرب غير مطمئنة لجامعة الدول العربية ، وغير مطمئنة كذلك لمنظمة الوحدة الافريقية ، لان تلك المنظمة سبق ان اوضحت فى مؤتمرها التأسيسى موقفها من اعادة النظر فى الحدود الفاصلة بين الدول ، وأعلنت تمسكها بمبدأ احترام تلك الحدود حتى ولو كانت من وضع الاستعمار ، وذلك فى غير صالح المغرب الذى استند الى فكرة اعادة النظر فى الحدود . فكأن منظمة الوحدة الافريقية قد أصدرت حكما مسبقا فى هذه القضية . لذلك فان المبادرة الدبلوماسية الافريقية كانت مبادرة أثيوبية وليست مبادرة منظمة الوحدة الافريقية . ولا شك أن قيام منظمة

(٢٠) اجتمعت اللجنة فى ابيدجان فيمابين ٢ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم اجتمعت ثانيا فى باماكو فيما بين ٢٤و٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ ، وعندما اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دورته العادية الثانية بمدينة لاجوس فيما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ كان جدول اعمال المؤتمر يتضمن فى بنده التاسع" تقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع بين الجزائر والمغرب على الحدود » وقد ناقش المجلس هذا واصدر القرار م/و/١٨ الذى عبر عن رضاء المجلس عن عمل اللجنة الخاصة ، واقترح عليها ان تقوم بالاتصال بلجنة ايقاف اطلاق النار .

ونجد عبارات مماثلة فى القرارات التى اصدرها مجلس الوزراء فى دورته التالية بالنسبة لهذه القضية ومنها القرار م/و/٢٧ والقرار م/د/٥٤ والقرار م/و/٧٩ ..

الوحدة الافريقية ، وكون وزير خارجية اثيوبيا هو الامين العام المؤقت لتلك المنظمة . . لا شك ان هذا وذاك عزز التحرك الدبلوماسي الاثيوبي . ثم جاء انعقاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورة غير عادية باديس ابابا ، ليسبغ على المبادرة الاثيوبية صبغة مبادرة منظمة الوحدة الافريقية .

ونجاح منظمة الوحدة الافريقية النسبي في تسوية هذا النزاع - رغم كون المنظمة حديثة عهد بالوجود - قد ابرز اخفاق الدبلوماسية العربية عامة ودبلوماسية الجامعة العربية خاصة ، لا سيما وأن تلك المنظمة قد مر على ميلادها نحو عشرين عاما (٢١) .

ومما يؤكد اخفاق جامعة الدول العربية في اداء مهمتها التوفيقية في هذا الخلاف ، ان الدول العربية نفسها لم تفكر في الالتجاء الى الجامعة ، ولكن المبادرات العربية التي سبق ذكرها ، تمت خارج نطاق الجامعة سواء منها المبادرة المصرية او التونسية أو العراقية أو السورية .

خامسا - اختلاف وجهات النظر ، واختلاف مصالح كل من دولتي النزاع في الاجهزة التي يجب أن تتولى عملية تسوية الخلاف . فالجزائر كانت تفضل الالتجاء الى المنظمات الاقليمية . سواء منها جامعة الدول العربية (حيث التأييد المصري) أو منظمة الوحدة الافريقية (حيث تأييد معظم الدول الافريقية لمبدأ احترام الحدود القائمة) . اما المغرب الذى كان يعرف ضعف مركزه عند اللجوء الى المنظمات الاقليمية فكان يريد الالتجاء الى مجلس الامن املا في مساندة كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، الا أن هاتين الدولتين أفهمتا المغرب انه ليس من مصلحته الالتجاء الى الامم المتحدة ، والافضل من ذلك تسوية النزاع على المستوى الاقليمي . أما الاتحاد السوفييتي فعلى الرغم من أنه ساعد الجزائر عسكريا ، فانه لم يشجع عرض القضية على مجلس الامن ، ومصلحة كل من الولايات المتحدة فى عدم الدفاع علنا عن المغرب ومصلحة الاتحاد السوفييتي في عدم الدفاع علنا عن الجزائر ، وبقاء الخلاف في نطاقه الضيق ، ترجع في رأينا الى اتفاقية الهدنة التي أبرمت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في اغسطس سنة ١٩٦٣ في صورة اتفاقية حظر التجارب الذرية ، التي اعتبرت أول خطوة نحو انهاء الحرب الباردة . فلم يكن من مصلحة أى منهما عرض الخلاف على مجلس الامن ، حيث يضطر كل منهما الى تأييد الطرف الذى يريد الدفاع عنه . وبايجاز كانت مصلحة الدول العملاقة في أن يظل الخلاف محليا واقليميا ولا يتحول الى خلاف من خلافات الحرب الباردة .

سادسا - الاشتباكات العسكرية التى وقعت بين الدولتين لم تكن خطيرة ، لان المنطقة المتنازع عليها تقع في الصحراء الكبرى بعيدا عن العمران ، وان كان من الممكن أن يتحول ذلك الى نزاع ايديولوجي عسكري ذي خطر كبير على نحو ما حدث في الحرب اليمنية الاهلية بين الملكيين والثوريين ، وذلك لاختلاف الانظمة في كل من المغرب والجزائر ، مما قد يدفع كلا من طرفي النزاع الى اثارة الفتنة داخل بلد الطرف الاخر .

ونستخلص من هذا كله أن جميع الظروف التى احاطت بالاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب كانت مساعدة للدبلوماسية العربية الجماعية على القيام بدور ايجابي في فض هذا النزاع سلميا لان الخلاف وقع في منطقة معزولة من الصحراء الكبرى ، بعيدا عن العمران وعن المدن ، ولم يتحول الى حرب أهلية دامية ، ولم يؤثر على استقلال اى من الدولتين المتنازعتين . والدولتان الكبريان كانتا متفقتين على عدم التدخل في النزاع ، وعلى حصره في النطاق الاقليمي ، ولكن على الرغم من كل هذه الظروف المواتية فان الدبلوماسية العربية الجماعية لم تستطع القيام بدور حاسم في تسوية هذا الخلاف مما يعبر عن اخفاقها وضعفها .

تقييم الدبلوماسية العربية الجماعية :

هذا التقييم الذى نختتم به بحثنا سنحاول فيه تجنب اعادة ذكر الملاحظات التى سبق أن قدمناها في نهاية كل من المنازعات العربية الخمس التى

(٢١) انظر مقالنا المنشور في عدد ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ من مجلة الاهرام الاقتصادى تحت عنوان « اتفاق باماكو » .

مرهضنا لها . وان كانت الضرورة تدعو أحيانا الى ذكر بعض الملاحظات التى سبق ايرادها .

ونستطيع – اجمالا – ان نقول ان الدبلوماسية العربية فى عملها داخل اطار الجامعة أو خارج هذا الاطار، قد اخفقت فى أكثر الحالات، ولم يكتب لها التوفيق الا قليلا .

والسبب الاكبر فى هذا الاخفاق هو أن الدولة الرئيسية فى المنطقة قد اختارت فى فترة من فترات العلاقات الدولية العربية ، الاسلوب الثورى لتحقيق اهداف سياستها الخارجية . ولا نناقش هذا الاسلوب من حيث هو ، ولا نريد أن نصدر حكما عليه ، ولكن الذى نقوله هو أن هذا الاسلوب لم تسترح اليه أكثر الدول العربية ، مما حال دون تسوية المنازعات العربية على المستوى الاقليمى . فما دامت الدولة الرئيسية طرفا مباشرا او غير مباشر فى أهم المنازعات الاقليمية فان اطراف تلك المنازعات يفضلون الالتجاء الى المنظمة العالمية ، وحتى لو كانت الدولة الرئيسية غير طرف فى نزاع عربى ، فان الموقف الثورى الذى تتسم به هذه الدولة الرئيسية ، يحتم عليها أن تنضم الى احد الطرفين ، ويحول بينها وبين موقف محايد بين طرفى النزاع ، أو موقف الموفق بينهما لانها ترى ذلك معارضا للموقف الثورى .

ومما يؤكد هذا الذى نذهب اليه أنه فى الفترات التى لم تتخذ مصر فيها مثل هذا الموقف الثورى أى قبل سنة ١٩٥٢ ، أو بعد يونيه سنة ١٩٦٧ قد استطاعت الدبلوماسية العربية أن تقوم بدور توفيقى . فالدور الذى قامت به الدبلوماسية العربية فى النزاع السورى اللبنانى سنة ١٩٤٨ – ولو انه نزاع ثانوى محدود الاثار – والدور الذى قامت به تلك الدبلوماسية فى النزاع الذى وقع بين المقاومة الفلسطينية وحكومة الملك حسين فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ كلاهما يؤيد ما نذهب اليه .

ومن نتائج الموقف الثورى الذى اتخذته الدولة الرئيسية فى الوطن العربى أن اتباع مثل هذا الموقف من شانه ان يؤدى الى قيام تكتلات يعادى بعضها بعضا داخل المجتمع العربى ، وذلك من شانه ان يحول اى نزاع ثنائى الى نزاع جماعى ، ويترتب على ذلك امران خطيران فى مجال تسوية المنازعات القطرية العربية :

الامر الاول : هو أن النزاع الجماعى اصعب فى تسويته من النزاع الثنائى ، فكلما زاد عدد اطراف النزاع ذات المصالح المتعارضة فيصعب فض النزاع سلميا .

الامر الثانى : انه كلما زاد عدد اطراف النزاع ، انخفض عدد الدول الاجنبية المتدخلة فى هذا النزاع والتى سيكون لها صوت فى تسويته ، مما يدفع المجموعة العربية ، أو احد اطراف النزاع الى البحث عن الوسيط خارج المنطقة ، ومن ذلك الالتجاء الى مجلس الامن ، او الالتجاء الى دولة اجنبية لتقوم بتأثير وجودها العسكرى (التدخل العسكرى الامريكى فى لبنان سنة ١٩٥٨ ، والتدخل العسكرى الانجليزى فى الكويت سنة ١٩٦١) أو بتأثير وجودها الدبلوماسى (التدخل الدبلوماسى الاثيوبى فى الخلاف الجزائرى المغربى سنة ١٩٦٣) كى تلعب الدور التوفيقى الذى كان مفروضا ان تلعبه الدبلوماسية العربية .

وقد يقال لنا انه قبل ان تصبح مصر دولة ثورية فى ١٩٥٢ فان المجتمع العربى كان مقسما الى تكتلات يعارض بعضها بعضا فهناك الكتلة الهاشمية التى كانت تطالب بتغيير الوضع القائم فى المنطقة ، واقامة وحدة جزئية فى المشرق العربى ، والكتلة المصرية السعودية التى كانت تنادى ببقاء الاوضاع على ما هى عليه فى المنطقة • ولا شك أن موقف المجموعة الهاشمية كان تقدميا ، بينما موقف المجموعة المصرية السعودية كان تقليديا • فكان تقسيم المجموعة العربية الى كتلة تقدمية وكتلة تقليدية ليس ظاهرة جديدة لم يكن لها وجود قبل سنة ١٩٥٢ •

وان كان فى هذا الرأى كثير من الصحة فان الوحدة الايديولوجية التى كانت سائدة فى الوطن العربى قبل يولية سنة ١٩٥٢ كانت تخفف من حدة المنازعات العربية ، اما بعد تقسيم المجتمع العربى الى كتل ايديولوجية متباينة (اشتراكية – ليبرالية – منحازة – غير منحازة – مرتبطة بالمعسكر الغربى – مرتبطة بالمعسكر الشرقى) فقد اصبحت المنازعات العربية تتسم بالشمولية مما يجعلها أصعب فى التسوية من المنازعات التى وقعت قبل أن تصبح الدولة الرئيسية فى المنطقة دولة ثورية •

ومما هو أخطر من ذلك ان هذا التقسيم

الايديولوجى قد أدخل مقتضيات الحرب الباردة داخل المجتمع الدولى العربى ، فاصطبغت أكثر الخلافات العربية بصبغة الحرب الباردة . ففى الخلاف الذى وقع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان سنة ١٩٥٨ كان الاتحاد السوفيتى يساند الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية تناصر لبنان وفى الخلاف الكويتى العراقى كانت انجلترا والولايات المتحدة تساندان الكويت ، والاتحاد السوفيتى وراء العراق . وفى الخلاف المغربى الجزائرى كانت الولايات المتحدة الامريكية الى جانب المغرب . والاتحاد السوفيتى الى جانب الجزائر . وتلك أمثلة تؤكد ان أى خلاف عربى أصبح له صدى على المستوى الدولى ، وهذا مما يجعل مهمة الدبلوماسية العربية مهمة عسيرة . فاذا كانت تجد صعوبة فى تسوية ما يعرض من نزاع محلى ، فانها من باب أولى ستجد نفسها أمام صعوبات أكبر اذا تحول هذا النزاع المحلى الى نزاع عالمى ، ولو أنه فى مظهره نزاع محلى .

وثمة ملاحظة أخرى تتعلق بالمنازعات العربية ، وهى أن تلك المنازعات ندر أن تحولت ويندر أن تتحول الى مجابهات عسكرية ، فالحرب الجزائرية المغربية ، او الحرب الاهلية فى اليمن تعتبر حالات شاذة من بين عشرات الحالات التى وقعت ولم تتحول الى اشتباك مسلح . وترجع هذه الظاهرة الى اتساع رقعة الوطن العربى وعدم توافر معدات النقل الحربى السريع لدى دول المنطقة ، وحداثة القوات العسكرية (٢٢)

فالسلاح المتبع – غالبا – فى المنازعات العربية هو سلاح اثارة الفتن ، والتشجيع على الانقلابات العسكرية ، او الاغتيالات السياسية ، واللجوء الى استعمال هذا السلاح يعوق عملية تسوية النزاع تسوية سلمية ، لان تقصى الحقائق اشد صعوبة من وقوع مجابهة عسكرية علنية تثير اهتمام الراى العام العالمى ، واستنكار موقف المعتدى ، وابداء العطف على المعتدى عليه

واذا انتقلنا من الحديث عن طبيعة المنازعات العربية ، الى طبيعة العمل الدبلوماسى الذى تواجه به تلك المنازعات ، وجدنا أن تلك الدبلوماسية قامت أصلا للدفاع عن قضايا الوطن العربى خارج حدوده لتخليصه من الاستعمار الاجنبى ، ولم تبدأ بالاهتمام بتسوية الخلافات العربية الا مؤخرا . وبعبارة اخرى فان الدبلوماسية العربية اتسمت بالطابع الهجومى الذى كانت تستخدمه فى مجابهة الاستعمار اكثر مما اتسمت بالطابع التوفيقى الذى كان مطلوبا منها ، بل انها اهملت الطابع التوفيقى متأثرة بالدبلوماسية الهجومية التى مارستها مع الاستعمار .

اما عن تكوين الجهاز الدبلوماسى العربى للدول العربية فرادى ، أو جماعة ممثلـة فى جامعة الدول العربية فاننا نجده يتسم بالتخلف ، والبطء فى التحرك أو فى تقصى الحقائق وضعف الابتكار ، مما يجعله يجد نفسه ضعيفا امام تسوية المنازعات العربية .

وبطء التحرك الدبلوماسى العـربى تثبتـه الوقائع ، ويتجلى واضحا اذا قورن بسرعة التحرك الدبلوماسى الصادر من الامـم المتحـدة . ففى الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان احتاج مجلس الجامعة الى عشرة أيام حتـى استطاع الاجتماع فى حين أن مجلس الامن اجتمع فى أقل من أربع وعشرين ساعة بعد ابلاغه . والنزاع الكويتى العراقى لم يجتمع له مجلس الجامعة الا بعد ثلاثة أيام ، اما مجلس الامن فاجتمع بعد ابلاغه بأربع وعشرين ساعة ، وفى النزاع الجزائرى المغربى لم ينعقد مجلس الجامعة الا بعد خمسة أيام من بداية الاشتباكات المسلحة بين الدولتين وفى الحرب الاهلية التى وقعت فى اليمن ، لم يستطع مجلس الجامعة أن يتعرض للقضية الا بعد ستة أشهر من بداية وقـوع الاشتباكات .

واذا انتقلنا الى التدابير العسكرية التـى نستطيع الدبلوماسية العربية اتخاذها فى سبيل تسوية نزاع قطرى ، وجدنا ان الحالة الوحيدة التى استطاعت الدول العربية أن تشكل فيها قوة طوارىء دولية عربية ، لم تستطع الوصول الى الكويت الا بعد أن انتهى الخطر الذى كان يهدد الكويت والذى من أجله انشئت قوة الطوارىء فى

---

(٢٢) هناك ظاهرة مهمة تلفت النظر فى القارة الافريقية اذ قلما تحولت المنازعات بين دولها الى اشتباكات مسلحة اقرأ تفصيلا لذلك فى كتابنا « السياسة والتنمية فى افريقيا » — دار الكتاب الجديد — القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ٢١

حين ان القوة الانجليزية التي استدعاها الكويت وصلت في نحو اربع وعشرين ساعة من بعد استدعائها .

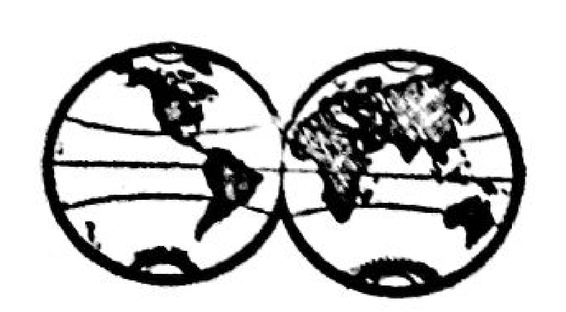
هذه كلها أدلة على بطء التحرك الديبلوماسي العربي . وهناك أمثلة أخرى كثيرة يمكن تقديمها ، لاثبات ان التخلف سمة من سمات الدبلوماسية العربية ، لا في اتصالها بالعالم الخارجي الذي شاعت معرفته فحسب ، ولكن أيضا في اتصالها مع الدول العربية ، ولعمل على تسوية ما يقع بين بعضها والبعض الاخر من منازعات او احتكاكات .

وقد يقال ان انقسام الدول العربية الى معسكرات هو الذى اضعف اجهزة الجامعة ، وجعلها مشلولة لا تستطيع ان تتحرك .. الا اننا نرى ان تخلف الجامعة دبلوماسيا ، يرجع الى تخلف الدول العربية الاعضاء فيها دبلوماسيا اكثر مما يرجع الى الحرب الباردة التى وقعت بين التكتلات العربية داخل المجتمع العربى . ومما يؤكد هذا الذى نذهب اليه ان تغلغل الحرب الباردة داخل اجهزة الامم المتحدة لم يؤخر انجازاتها الدبلوماسية ولم يؤثر فى قدرتها على تسوية بعض المنازعات الدولية. وعلى هذا فلا شك ان الدولة العربية التى ترى نفسها مهددة بسبب نزاع وقع بينها وبين دولة اخرى . تفضل اللجوء الى الجهاز الفعال السريع التدخل ، القادر على البت والحل ، بدلا من اللجوء الى الجهاز البطىء او غير القادر على تسوية النزاع . لهذا لم يكن غريبا ان تفضل اغلبية الدول العربية الالتجاء الى الامم المتحدة ، او الالتجاء الى الدول الكبرى لتسوية منازعاتها العربية . وتطمئن الى هذه اوثق اكثر مما تطمئن الى الدبلوماسية العربية .

ان دراسة مقارنة بين قدرة منظمة الوحدة الامريكية وقدرة منظمة الوحدة الافريقية مع قدرة جامعة الدول العربية فى تسوية المنازعات الاقليمية تؤكد ان هناك فرقا كبيرا بين الجانبين ، مرجعه يعزى الى ضعف الدبلوماسية العربية .

وختاما ـ فان تلك الدراسة غايتها وصف الداء ، وتحليل عناصره ، أكثر مما ترمى الى وصف الدواء وايضاح سبل استعماله . ومع ذلك نستطيع ان نقول انه طالما ان الحكومات العربية تفهم الدبلوماسية على انها تستمد اصولها من العمل الثورى لا من العمل التوفيقى ، وانها اقرب الى الدعاية والاعلام مما هى الى البحث العلمى والمفاوضات الهادئة ، فان الدول العربية ستظل تفضل ـ رغم رفع شعارات الوحدة ـ ان تلجأ الى المنظمات الدولية غير العربية ، والى الدول الاجنبية لتسوية منازعاتها ، وفض خلافاتها .

وانجح الادوية لعلاج هذا الداء ، يدور حول القضاء على فكرة ان الدبلوماسية مستمدة من الاسلوب الثورى ، فهو ان كان ينجح احيانا فى الامور الداخلية ، فقلما يحقق نجاحا فى العلاقات بين الدول ، لا سيما اذا كانت الدولة لا تملك القوة التى تمكنها من السير فى الطريق الثورى حتى نهايته المنشودة .





الانفجار الإعلامى والقرار السياسى فى الأمم المتحدة

د. ياسين العيوطى

أستاذ لدراسات افريقيا والشرق الاوسط
جامعة سانت جونز – بنيويورك

الانفجار الاعلامى ، هو تدفق ما يكتب ويقال ويذاع عن مشكلة ما ، الى الحد الذى يمنع دارسى هذه المشكلة ، او المهتمين بها . من الاحاطة بجوهرها نتيجة لضياعه وسط بحر من المعلومات لانظام فيه ولا هاد . ومن الاسباب الرئيسية المؤدية الى هذا الانفجار الاعلامى ، التكنولوجيا الحديثة التى جعلت من عمليات التسجيل والتدوين والطبع والتوزيع ، عمليات انتاج شاملة ، بحيث لا يتعدى الفارق الزمنى بين قول الشىء شفاهة ، وتوزيعه مطبوعا فى آلاف النسخ ، وبعدد من اللغات ، سوى يوم أو يومين على أكثر تقدير . بل واقل من هذا الفارق الزمنى فى كثير من الاحيان ، ويتخذ الانفجار الاعلامى صورة حادة ، اذا ما تدفقت المواد المطبوعة على الشخص الموجهة اليه ، لا بمقادير ضخمة فحسب من مصدر واحد ، بل ومن العديد من المصادر التى تعتبره واحدا من مستخدمى (أو قارئى) ما تنشره هذه المصادر .



فاذا تصورنا أن الدبلوماسى بالامم المتحدة ، الذى يعتمد فى عمله بالمقر الدائم ، وفى تشاوره مع زملائه من أعضاء وفده ومن أعضاء الوفود الاخرى ، وفى اتصالاته مع حكومة بلاده ، يتلقى فى اليوم الواحد ستمائة صفحة من المواد المطبوعة فى صورة وثائق وكتيبات دولية صادرة عن المقر الدائم للامم المتحدة طيلة الـ ٣٦٥ يوما فى السنة الواحدة ، ادركنا خطر الانفجار الاعلامى الذى يتهدد سلامة واستنارة القرار السياسى فى الامم المتحدة ، اذ كيف يستطيع الممثل الدبلوماسى أن يقرأ كل هذه المواد وأن يستوعبها قبل أن يصوغ توصياته التى يوجهها الى حكومته ، على نحو يمكن للمستوى الحكومى القومى فى وزارة الخارجية ، وفى غيرها من الوزارات التى يرتبط نشاطها بالقرار السياسى للامم المتحدة (كالمعونة الفنية الدولية مثلا) أن يبنى القرار الحكومى على أساس سليم ؟ فاذا أضفنا الى هذا التصور تصورا آخر ، الا وهو أن واجب الممثل الدبلوماسى للدولة فى المقر الدائم للامم المتحدة ، يتعدى حدود قراءة الوثائق ، واستيعاب ما بها ، والتشاور مع

حكومته بصدد الموقف القومى الحكومى ازاءها ، لانه يشمل حضور اجتماعات شتى اللجان الدولية ، والمشاورات على مستوى الكتلة الاقليمية (كالمجموعة العربية أو الافريقية مثلا) واعداد البيانات التى تلقى باسم الوفد الرسمى ، أو توجه الى الامين العام ، والزيارات الرسمية وغير الرسمية ، والنشاط الاجتماعى ، وقراءة الانباء الصحفية ، وما الى ذلك ، تخيلنا هذا كله (وهى صورة واقعية) لايقنا ان الانفجار الاعلامى الذى يتمثل فى ٦٠٠ صفحة وثائقية يومية توزع على كل وفد من وفود الـ ١٣٢ دولة عضوا بالامم المتحدة ، هو نوع من التخريب التكنولوجى للعمل الدبلوماسى وللقرار السياسى الصحيحين .

وهنا نشير الى أن كل قرار تتخذه الامم المتحدة بصدد اى مسألة ، يعتبر قرارا سياسيا ، وهذا راجع الى أن الامم المتحدة منظمة سياسية ، يرتبط قرارها بعامل رئيسى ، هو عامل التشاور والمساومة بين عدد من الدول ، ويعتمد على مبادىء سياسية أرساها ميثاق الامم المتحدة ، على أساس الامن الدولى ، والتقدم الاقتصادى والاجتماعى . فمن القرارات الخاصة بوقف اطلاق النار فى حالات الحرب ، الى القرارات المتعلقة بالعون الانسانى لضحايا الكوارث الطبيعية ، الى القرارات الخاصة بمحو التفرقة العنصرية ـ توجد طاقة سياسية تزداد أو تقل طبقا لموضوع القرار ، ولكنها لا تنعدم . لذا نستخدم تعبير « القرار السياسى » فى هذه الدراسة على أنه يشير الى نوعية كل القرارات التى تتخذها المنظمة العالمية ، بغض النظر عن الموضوع الذى اتخذ القرار بشأنه (١) .

لم يكن من الغريب اذا ، وحال الانفجار الاعلامى على ما هى عليه الان ، ان يعلن احد رؤساء الجمعية العامة للامم المتحدة السابقين ، وأحد كبار الدوليين فى عصرنا هذا ، وهو ليستر بيرسون ، رئيس وزراء كندا سابقا ، ان « الامم المتحدة تغرق الان فى كلماتها وتخنقها وثائقها » .

٨ ـ أثر حجم الوثائق فى العمل السياسى :

بعد هذه المقدمة ، قد يكون من باب الترديد بما هو واضح ، القول ان الكلمة المكتوبة المنشورة فى منظمة سياسية دولية كالامم المتحدة ، لها اهمية خاصة فى العمل السياسى . وترجع هذه الاهمية الى اطار الاتصالات الدبلوماسية التى تولدداخل الكلمة المكتوبة المنشورة فى وثائق الامم المتحدة . ومن الظواهر المرتبطة بمولد النص المكتوب داخل بوتقة العمل الدبلوماسى فى الامم المتحدة كثرة استشهاد مندوبى الدول فى تصريحاتهم بما قالوه أو قاله غيرهم من مؤيدين ومعارضين ، مستندين فى ذلك الى مضابط جلسات لجان الامم المتحدة ومجالسها ، أو الى ملخصات هذه الجلسات ، أو الى غير ذلك من الوثائق الرسمية التى يطلب المندوبون نشرها ، أو تنشرها الامانات العامة ، بناء على قرار سابق من أحد أجهزة المنظمة العالمية . أما والامر كذلك ، يصبح المحصول الوثائقى الذى تصدره مطابع المقر الدائم للامم المتحدة كل يوم ، بمثابة السجل الدبلوماسى العالمى الذى ينهمر كالمطر الاعلامى على الوفود ، وبعض العاملين بالامانة العامة والصحفيين ، ورجال الاعلام الاخرين ، والمكتبات الايداعية لوثائق الامم المتحدة (وعددها الان ٤٠٠ مكتبة فى العالم تقريبا) (٢) بل وعلى بعض الدواوين الحكومية فى شتى العواصم مباشرة ، دون أن يمر ذلك السيل بمكاتب وفود الدول المعنية .

ولقد أعرب الامين العام السابق للامم المتحدة أوثانت عن أثر حجم الوثائق فى العمل السياسى ، حينما قال فى مقدمة آخر تقرير سنوى له رفعه الى الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة أن الحجم المتزايدلهذه الوثائق قدقلل من اهمية الاخذ بها كنتاج حقيقى لعمل دبلوماسى منظم ، اذ بلغ الامر حد « الانفجار الوثائقى » (٣) . ومما يسترعى النظر فى هذه الشكوى التى أعرب عنها

(١) بلغ عدد القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة منذ انشاء الامم المتحدة فى عام ١٩٤٥ (وعقد انعقاد الجمعية العامة للمرة الاولى فى عام ١٩٤٦) حتى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ : ٢٩٢٢ قرارا . ومن المتوقع الا تنقضى الدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة فى اواخر ديسمبر ١٩٧٢ الا وقد اشرف المجموع الكلى لقرارات الجمعية على ثلاثة الاف . والقرار رقم ٢٩٢٢ (الدورة ٢٧) يتعلق بمكافحة التمييز العنصرى .

(٢) انظر تقرير الامين العام للامم المتحدة بشان مكتبة داج همرشولد بالمقر الدائم ومكتبة مقر الامم بجنيف لعام ١٩٧٢ الذى يعرض لعدد المكتبات الايداعية للوثائق الدولية فى ارجاء العالم .

(٣) انظر وثائق الجمعية العامة للدورة السادسة والعشرين رمز ب ١ . A/8401/Add. الفقرة ٢١٣ ، سبتمبر ١٩٧١ .

وكانت ... أن مسألة « الحجم الوثائقي » قد شغلت بال الأمم المتحدة منذ نشأتها تقريبا . ويتحقق هذا من متابعة النظرة العلمية بشأن هاتين : « الحجم » و « التحديد » في كل مرة عالجت فيها مسألة « الحجم الوثائقي » . وهنا تشير الوثائق المتاحة للباحثين في أول قرار اتخذته الجمعية العامة بصدد المشكلة الوثائقية في دورتها السادسة ، وهو القرار رقم ٥٩٣ (فبراير ١٩٥٢) ، وفي كل قرار لها حول المسألة فيما بعد .

ويتمثل الانفجار الاعلامي في الاحصائية التي تشير الى أن عدد الصفحات التي أنتجتها الأمم المتحدة بلغاتها الخمس الرسمية (الانجليزية ، الفرنسية ، الاسبانية ، الروسية والصينية) في عام ١٩٧٠ بليون صفحة تقريبا (٤) . وفي « تقرير لجنة التفتيش المشتركة حول وثائق الأمم المتحدة » ، جاء الرد على مسألة أثر حجم الوثائق في العمل السياسي واضحا . قالت اللجنة : « قد يتعلق مستقبل فعالية الأمم المتحدة بقدرتها وتصميمها على وضع حد أعلى معقول لحجم الوثائق التي تطلب لجان الأمم المتحدة نشرها ، والتي تصدرها مطابعها » . والحكمة وراء ما ذكرته هذه اللجنة واضحة ، اذ لا ينبغي لمنظمة كالأمم المتحدة ، أن تضطلع بمهامها الملقاة على عاتقها بشكل فعال ، وهي والوفود الممثلة بها ، ترزح تحت عبء حقيقي . يتمثل في بليون صفحة من الوثائق ، أنتجتها خدمات المؤتمرات بالمقر الدائم في عام واحد .

ولعل فيما قالته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أهم قرار من القرارات التي اتخذتها بصدد المشكلة الوثائقية ، وهو القرار رقم ٢٥٣٨ الدورة الرابعة والعشرين بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦٩ ، خير ملخص للأثر السلبي للانفجار الاعلامي على القرار السياسي . لقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ذاك ، عن « قلقها ازاء ازدياد حجم المطبوعات والوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة ، وهي مواد تجد الحكومات صعوبات متزايدة في استخدامها والافادة منها على نحو فعال » . والغريب في الأمر ، أن الجمعية العامة وهيئاتها الرئيسية ، وما يتفرع على هذه الأجهزة من لجان وهيئات أخرى ، هي مصدر رئيسية للقرارات التي ينشأ عنها اصدار نسبة كبيرة من الوثائق الدولية ، التي تستهجن الجمعية العامة فيما بعد كثرتها ، وتزايد حجمها ، وعرقلتها للقرار السياسي المحكم القائم على أسس الواقع المدروس .

ثم وقد وصلنا الى آخر هذا العنصر المتعلق بأثر الحجم الوثائقي في العمل السياسي في اطار الأمم المتحدة ، فننتقل الى سؤال رئيسي يعتبر المحور الحقيقي لهذه الدراسة ، وهو : هل المشكلة مشكلة حجم الوثائق ، أم مشكلة استخدام الوثائق ؟

٢ ـ الفارق بين مشكلة الحجم الوثائقي والاستخدام الوثائقي .

رغما عن ارتباط مشكلة الحجم بمشكلة الاستخدام فيما يخص بقية مواد مطبوعة ، وخاصة وثائق الأمم المتحدة ، حيث يؤثر ازدياد الحجم على فعالية الاستخدام ، الا أنهما تظلان أمرين منفصلين . وكما قلنا آنفا تتمثل مشكلة الحجم في البليون صفحة باللغات الخمس الرسمية وبعدد النسخ التي تطبع من كل وثيقة بكل لغة من هذه اللغات ، أو في الـ « مليون صفحة » التي تلقاها وفد مصر مثلا ، وكل وفد من وفود الدول الأخرى ، في غضون العام المنصرم من وثائق المنظمة العالمية . أي أن مشكلة الحجم ، وهي المشكلة التي ركز عليها العشرات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، منذ أوائل الخمسينات ، أمر ظاهر يمكن قياسه واحصاؤه ، وتحديد تطوراته ، من نقصان الى استمرار على ما هو عليه ، الى زيادة .

أما مشكلة الاستخدام الوثائقي ، فهي الجانب غير المعروف اطلاقا على وجه الاحصاء والتحديد والمعرفة العلمية من جوانب الانفجار الاعلامي في الأمم المتحدة . حقيقة أن لوثائق الأمم المتحدة متلقين يتلقونها كل يوم ، كما أسلفنا ذكره ، طبقا لجداول توزيع واضحة ، تشرف على وضعها ادارة خدمات المؤتمرات بالمقر الدائم . ولكن ليس في

(٤) الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تنظيم المؤتمرات : تقرير لجنة التفتيش المشتركة حول وثائق الأمم المتحدة .. الخ وثيقة الجمعية العامة ، رقم A/8319 ، بتاريخ ٢ يونيو ١٩٧١

ارسال الوثائق أو فى استقبالها ما يدلل على استخدامها بأية صورة من الصور . وكل ما نعرفه عن مشكلة الاستخدام ، هو الشكوى التى يرددها مندوبو الدول كل عام فى اجتماعات اللجنة الخامسة للجمعية العامة المعنية بمسائل الادارة والميزانية ، من أن كثرة الوثائق ، وازدياد الحجم الوثائقى عامة ، يعوق حسن استخدامها ، ويؤثر على اتخاذ القرارات الرشيدة فى المنظمة العالمية . وهنا تتضح حقيقة رئيسية للمرة الاولى فى تاريخ عمل الامم المتحدة ، ألا وهى أن المنظمة العالمية لم تقم حتى الان ، بما قام به غيرها من المنظمات الصناعية والتجارية العامة على المستوى القومى فى عدد من الدول المتقدمة ، من قياس لطرق استخدام ما تصدره من وثائق ومطبوعات ، وبقطاعات المستخدمين للوثائق والمستفيدين منها ، وكثافة هذا الاستخدام ، وأثره فى المواقف القومية المختلفة من شتى المسائل التى تتعرض لها الامم المتحدةبالبحث والتمحيص .

ومعنى هذا أن مشكلة الاستخدام الوثائقى ، هى الجانب الاستراتيجى المهمل والمتروك ، دون أية دراسة أو تمحيص من جانب الامم المتحدة . ويترتب على هذا : ان الجمعية العامةحينما توجه نقدها الى الحجم المتزايد للوثائق كعامل سلبى فى الاستخدام ، وهونقدلانشك فى وجاهته ، انما تبنى نقدها على انطباعات يتفوه بها المندوبون وليس على دراسة حقيقية لمشكلة الانتفاع بالوثائق . ومن السهل على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وغيرهما من الهيئات الدولية ، أن تنقد « الحجم » لانه خاضع للعد والاحصاء وثائقيا وماليا (٥) ولكن يستحيل على المنظمة المالية حتى الان ، أن تعرف شيئا جوهريا عن مشكلة الاستخدام الوثائقى ، لانها لم تدرس بعد ، ولانها أمر يصعب قياسه الا اذا وضعت لدراسته معايير محكمة ، ولان الانتفاع بالشىء المقروء لا تظهر آثاره فى صور محددة ، وفى مجالات معينة ، وفى أوقات مسرعية ، لان «الانتفاع بالمقروء» أمر يتوقف أساسا على شتى طرق تطبيق الفوائد المجنية فى مجالات تصعب الاحاطة بها .

هذا هو الفارق الاصيل بين مشكلة « الحجم » ومشكلة « الاستخدام » أو « الانتفاع » المتعلق بمسالة وثائق الامم المتحدة . أولاهما مشكلة محسوسة ، ولذا تتجه اليها الانظار الدولية دائما وثانيتهما مشكلة غير ملموسة وغير مدروسة رغم عن كثرة الانطباعات الدولية عنها وشتان بين الانطباع والدرس . وهنا تتجلى اهمية دراسة مشكلة « الاستخدام » للوثائق الدولية ستعرف على حقيقة أثر الانفجار الاعلامى فى القرار السياسى فى الامم المتحدة ، وللوقوف على كيفية طغيان هذا الانفجار الذى وصفه مندوب احدى الدول ب « فيضان الوثائق » (٦) على فعالية المنظمة العالمية . ولعل أهمية القيام بدراسة استخدام الوثائق الدولية ، وهى دراسة لاشك صعبة ومعقدة ، تتضح فى قول أحد الخبراء الدوليين لهذا الباحث « ما من أحد يشكو من حجم دليل تليفون مدينة نيويورك ، لانك حينما تستخدمه تعرف مقدما ماذا تبغى من ذاك الدليل ، وتعثر على ما تبغى من معلومات اية كانت مدرجة به » . وهذا مثل يعبر عن الفارق الحقيقى بين أمر « الحجم » وأمر « الاستخدام » رغما عن ترابطهما فى مجال الوثائق الدولية .

٣ ـ الاطار العلمى لدراسة « الاستخدام » الوثائقى :

تتطلب دراسة « الاستخدام » أو « الانتفاع » الوثائقى ، الاحاطة اولا وقبل كل شىء بحقيقة عمل الامم المتحدة ، فى اطار عضوية بلغت حتى الان مائة واثنتين وثلاثين دولة . ومن الاطلاع على نتائج دراسات استخدام المعلومات المنشورة التى أجريت فى أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، يتضح أن لكل هيئة أو منظمة ، بيئة اعلامية خاصة بها تمليها مقتضيات المنتفع بالمواد الصادرة عن تلك الهيئة ، وأوجه تطبيقه لما انتفع به من معلومات .

لنا يؤكد « علم الاعلام » ، وهو علم متطور حديث ، ان لكل نظام وثائقى او نظام اصدار للمطبوعات ثلاث دوائر هى : المؤلف ، والاختزان (اى ايداع المعلومات) ، والمستخدم لهذه المعلومات (اى المطبق للمعلومات ، تطبيقا مباشرا أو غير مباشر على أوجه عمله ونشاطه) • ويخرج علماء الاعلام من هذا الى القول بأن اى نظام وثائقى او اعلامى ، لايمكن ان يتحقق النفع المراد منه الا اذا تم التفاعل بين دوائر التأليف (الانتاج) والاختزان (الحفظ) والاستخـــدام المرتبطـــة به (٧) •

زد على هذا أن دراسات الاستخدام الـوثائقى الاعلامى التى أجريت فى العـديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى العالم الغربى (وأهمها الدراسات التى اجريت عن وزارة الدفاع الامريكى ومنظمة الطاقة الـذرية البريطانيـــة فى هـارويل بانجلترا) ، توضح صعوبة تنظيم هذه الدراسات. ويرجع السبب الى عدم وجود طرق بحث معينة ، يمكن تطبيقها تطبيقا سهلا حين الشروع فى مثل هذه الدراسات ، التى تلعب فيها العوامل النفسية ، والدوافع الشخصية ، دورا هاما فى طريقة تحصيل المنتفع بالوثائق والمواد الاعلامية لمعلوماته . لذا يقتضى اى قياس حقيقى لمدى الانتفاع بالـوثائق الدولية ، وطرق تحقيق النفع ، وأثره فى السياسة القومية التى تعتبر منعكسة الى حد ما فى نتائج المباحثات الدولية فى اطار الامم المتحدة ، والتى يتمخض عنها القرار السياسى للامم المتحدة ، يقتضى التعرف على عادات المستخدمين لهذه الوثائق فى تحصيل معلوماتهم •

واذ نستعرض الان فى ايجاز الـدروس التى نتلقنها من دراسات الاستخدام الوثائقى التـى أجريت خارج الامم المتحدة ، لنحيط ببعض ما تتطلبه دراسة مشابهة عن الامم المتحدة لابد من التنويه بأن الفيضان الوثـائقى فى الامم المتحدة الذى يعرقـل الان التوصل الى قـرارات تتخذها المجموعة الدولية فى اطار من الاستنارة المستنيرة هو فى الحقيقة « فيضان لا اعلامى » • فالاعلام الناجح هو ايصال القدر الكافى من المعلومات ، ذات الدلالة المعينة ، وبشكل مبسط ، الى من يراد لهم أن ينتفعوا بها فى أعمالهم التى يضطلعون بها ، او فى افكارهم التى تنعكس فى هذه الاعمال . ويتحكم فى النجاح الاعلامى المبدأ الذى سنه العرب من قديم حين قالوا « خير الكلام ما قل ودل ، ولم يطل فيمل » • وهذا يعنى أمرا اكتشفه الحكيم العربى من قديم ، وعاد الان الى اكتشافه ، او ظنه بالاكتشاف ، عالم الاعلام الغربى ، الا وهو أن كثرة الكلام (الاعلام) لابد ان يؤثر على دلالته بالنسبة للمستمع اليه ، او للمتلقى له • اى ان فيض الاعلام يصبح لا اعلام ، او تشويها للاعلام ، وتمويها على الحقائق التى يتضمنها • من أجل هذا يؤكد علماء الاعلام المحدثين ان « اى مجتمع ، او اية منظمة ، تسمح بـالتشويش الاعلامى او تتقبله وكأنه امر عادى ، تعرض فرصها فى الوجود النشط للخطر (٨) •

٤ ـ موقف الامم المتحدة من الانفجار الاعلامى :

يرجع الاهتمام فى هذه الدراسة بالامـم المتحدة ذاتها ، وليس بأسرة منظمات الامم المتحدة كلها التى تجمع الامم المتحدة والوكالات المتخصصـة وغيرها من الهيئات المرتبطة بها (٩) الى أن الامم المتحدة تعتبر أكبر منتج للوثائق الدولية داخل « نظام الامم المتحدة كله » . لذا اورد الامين العام للامم المتحدة فى تقرير له عن مشكلة الانفجـار الاعلامى ، أن من أسباب الزيادة الفائقة فى عدد الوثائق التى تنتجها الامم المتحدة بالنسبة الى عدد الوثائق التى تنتجها الوكالات الدولية المتخصصة ان « الوكالات اقل حجما ، واكثر تجانسا من الامم المتحدة ، كما ان اجتماعات الاجهزة الرئيسيـة للوكالات ، اقل عددا من اجتماعات مجالس الامم المتحدة وهيئاتها » • وزاد الدكتور فالدهايم فى تقريره بهذا الشان أن قـال « ان الوكالات المتخصصة اقل تعرضا من الامم المتحدة للزيادات

(٧) E.J. Crane and C.L. Bernier, «An Overall Concept of Scientific Documentation Systems and Their Design,» Proceedings of the International Conference of Scientific Information. Vol. I (Washington D.C. : National Academy of Sciences. 1959), pp. 1047 — 1069.

(٨) انظر المصدر عاليه .

(٩) يشار الى اسرة منظمـات الامم احيانا بتعبير « نظـام الامم المتحـدة » (United Nations System)

المفاجئة فى عبء العمل نتيجة للازمات السياسية » (١٠) ·

وعلى الرغم من أن الامم المتحدة ، ابتداء من عام ١٩٥٢ ، اخذت عن طريق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى تبنى القرارات العديدة بصدد ضرورة الحد من الانفجار الاعلامى (اى من الحجم الوثائقى) الا انه ابتداء من عام ١٩٦٥ نراها تربط فى قراراتها هذه بين الحجم الوثائقى وفائدة الوثائق · هذه العلاقة بين الحجم والاستخدام الوثائقيين ، رغما عن كونها علاقة ما زالت دون دراسة علمية لها كما أسلفنا ذكره ، تتضح جليا فى قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٣٦ للدورة السادسة والعشرين الذى اتخذته الجمعية فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ . وتبرز اهمية القرار فى الجوانب الثلاثة الاتية : **اولا** : طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن ينقص حجم الوثائق الصادرة عن الامانة العامة ، عدا سجلات اجتماعات المجالس الدولية ، فى عام ١٩٧٢ بنسبة ١٥ فى المائة بالمقارنة بحجم هذه الوثائق فى عام ١٩٧٠ . **ثانيا** : حددت ارشادات لصياغة التقارير المقدمة الى المجالس واللجان وغيرهما من الاجهزة الدولية ، بحيث تصبح هذه التقارير ذات طابع تطبيقى ، مع اتسامها أيضا بالايجاز · **ثالثا** : انقصت الجمعية العامة الميزانية المخصصة للوثائق فى الاعتمادات المالية للامم المتحدة لعام ١٩٧٢ بمقدار مليون وربع المليون دولار ·

ومن الجلى أن قرار الجمعية العامة هذا قد استهدف اساسا ، وصفه «بتحسين فعالية الوثائق وانقاص حجمها » · وقد استلهمت الجمعية العامة مصدرين أساسيين فى صياغتها واقرارها لهذا القرار ، وهما تقرير لجنة التفتيش المشتركة بصدد وثائق الامم المتحدة ، الصادر فى ٢ يونيو ١٩٧١ (والذى سبقت الاشارة اليه) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٦٢٣ للدورة الحادية والخمسين بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧١ .

هذا فيما يختص بالجمعية العامة للامم المتحدة وموقفها من الانفجار الاعلامى · اما فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الذى ترجع اهميته فى هذا الميدان الى كونه مصدرا لنسبة كبيرة من الوثائق الدولية ، والى وظيفته التنسيقية بين الوكالات الدولية المتخصصة . فنكتفيا هنا بالاشارة الى قرارين يعكسان اهتمام المجلس بالربط بين الانفجار الوثائقى ونسبة العائد من هذه الوثائق من نفع حقيقى ·

فى قرار المجلس رقم ١٠٩٠ هـ 1090 E للدورة التاسعة والثلاثين بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٦٥ ، أكد المجلس الحاجة الى عرض المعلومات فى الوثائق عرضا موجزا ، وبصورة تساعد على تمثل تلك المعلومات . ودعا الى أن تكون المعلومات التى تتضمنها الوثائق المقدمة اليه من نوع « مفيد للحكومات » فى تحديد نوع العمل الذى يرجى ان تضطلع به هذه الحكومات · كما طلب المجلس فى ذلك القرار الى الوكالات المتخصصة الدولية ، ان تقدم اليه تقارير موجزة تحليلية بصدد المشاكل الجوهرية والادارية التى تهم المجلس ·

وبعد ست سنوات من اقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للقرار السالف الذكر اتخذ المجلس قراره رقم ١٦٢٣ للدورة الواحدة والخمسين بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧١ الذى وضع فيه ارشادات تهدف الى اصلاح طبيعة الوثائق المقدمة اليه ومضمونها وشكلها · قال المجلس فى قراره « ان الاصلاحات التى يقترحها تستهدف مساعدة الحكومات على مراجعة التقارير على نحو ناجح وعلى مساعدة المجلس على التركيز على المسائل التى تتطلب اهتمام الحكومات المتمثلة به » · ودعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى قراره الى ان تكون التوصيات الموجهة اليه واضحة ومحددة ، ولافتة لاهتمام المجلس الى المسائل التى يجب البت فيها ، والى شتى المسالك التى يستطيع المجلس أن يسير فيها صوب حل هذه المسائل .

وجدير بالذكر هنا ، ان الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ليسا الجهازين الوحيدين فى المنظمة العالمية اللذين يحاولان ، بقراراتهما ، التخفيف من حدة الانفجار الاعلامى فى الامم المتحدة ، لكى يأتى القرار السياسى عن

أسس قويمة من الالمام بحقائق كل موقف ، وبعناصر كل مشكلة دولية · ولسنا بحاجة هنا الى تعداد كل الاجهزة الاخرى التى تبدى — او أبدت — اهتماما خاصا بالموضوع · ولذا نذكر بعض هذه الاجهزة على سبيل المثال لا الحصر : لجنة ضبط وتحديد الوثائق ، واللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، ولجنة الجمعية العامة للمؤتمرات الدولية ، ولجنة اعادة تنظيم الامانة العامة للامم المتحدة ، واللجنة الخاصة لتطوير اجراءات الجمعية العامة وتنظيمها (١١) · هذا عدا لجنة التفتيش المشتركة التى سبقت الاشارة اليها ·

كل هذا الاهتمام ، وهذه التنظيمات والقرارات ، تعكس احساس الامم المتحدة بالاثار السلبية لمشكلة الحجم الوثائقى الذى بلغ فى عام ألف وتسعمائة وسبعين ٨٠٦ر٨٦٦ صفحات ، بزيادة ٥ فى المائة على الحجم الوثائقى لعام ١٩٦٩) التى انتجتها ادارة المؤتمرات بخمس لغات رسمية ، وبعدد من النسخ وصل الى ٩٩٠ر٠٨٦ر٧٧٣ (اى حوالى ثلاثة ارباع البليون) صفحة (١٢) ·

غير أن كل هذا الاهتمام لا يتعدى حدود المطالبة بانقاص الحجم الوثائقى ، ولا يمتد حتى الان الى دراسة مشكلة الانفجار الاعلامى من زاويتها الاصيلة ، اى زاوية الاستخدام والانتفاع ، لتبيان فعالية وثائق الامم المتحدة كأسس للقرار السياسى السليم فى المنظمة العالمية · ولسناهنا بالقائلين ان مجرد اجراء دراسة حول الاستخدام الوثائقى ستحل مشكلة الانفجار الاعلامى فى المنظمة العالمية · ولكن المراد هنا التأكيد بأن مثل هذه الدراسة لازمة ، كبداية ، لمعالجة ازمة الوثائق فى اطارها الحقيقى ، اطار الفائدة العائدة على الوفود والحكومات وهيئات الاعلام والجامعات والدارسين والمنظمات غير الحكومية ، من وراء استقبال اطنان الوثائق الدولية كل عام من الامم المتحدة · ومما يسترعى النظر هنا ، ان لجنة التفتيش المشتركة قد اوصت فى تقريرها لعام ١٩٧١ ، عن مشكلة الوثائق ، بوجوب خفض الحجم الوثائقى تدريجيا بنسبة ٥٠ فى المائة مما هو عليه الان · والسؤال هنا هو : على أى أساس تستطيع الجمعية العامة مثلا أن تقول يجب اختصار هذا التقرير او ذاك بنسبة النصف ، او يجب الغاء هذه الوثيقة السنوية دون قياس مدى الانتفاع الحكومى بذاك التقرير او بتلك الوثيقة ، والتعرف على أثر الاختصار او الالغاء فى عمل الامم المتحدة الذى يتبلور آخر الامر فى قرارات سياسية ؟

وموجز القول هنا أن موقف الامم المتحدة ، تجاه الانفجار الاعلامى ، لابد أن يخرج من حيز الاهتمام بانقاص الحجم الوثائقى وانقاص النفقات التى تتكبدها الامم المتحدة فى اصدار هذه الوثائق ، وهو حيز لا نشكك فى أهميته ، الى حيز البحث عن جذور المشكلة التى تنبت اساسا فى تربة الاستخدام الوثائقى على كافة المستويات الحكومية وغير الحكومية .

القسم الثانى : الاستخدام الوثائقى

كدراسة فى التنظيم الدولى :

٥ — العناصر الفكرية فى الدراسة :

على الرغم من ترديد قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وغيرهما من الهيئات والمجالس التابعة للامم المتحدة لعبارات « وثائق فائضة عن الحاجة » و « مطبوعات ليست ذات فائدةأكيدة » و « وثائق يمكن الاستغناء عنها » ، فمن الواضح ، كما سبق لنا أن أشرنا ، أن المنظمة العالمية لم تتخذ هذه القرارات على أساس علمى مدروس · وليس هناك من شك فى كثرة الانتقادات التى يوجهها المندوبون فى خطاباتهم أمام اللجنة الخامسة (لجنة الادارة والميزانية) التابعة للجمعية العامة ، وأمام غيرها من اللجان ، بصدد عبء الوثائق المتزايد · وليس بخاف أن الانفجار الاعلامى ، لو ترك دون تنظيم ، لاصبح كالفيضان فى نهر النيل قبل عهد الجسور ، والسد العالى ، يجرف ما أمامه ، محولا نعمة الماء

---

(١١) المصطلحات بالانجليزية لهذه اللجان هى بالتتابع كما يلى :

The Committee on Control and Limitation of Documentation; the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions ;the Committe on Conferences; the Committee on the Reorganization of the Secretariat ; and the Special Committe on the Rationalization of the Procedures and Organization of the General Assembly.

(١٢) انظر تقرير لجنة التفتيش المشتركة يونيو ١٩٧١ ، المشار اليه عاليه .

الى نقمة التخريب . وهذا ظاهر في العديد من الدراسات العلمية الحديثة حول هذه المشكلة ، وما يتصل بها من مشكلات أخرى كمشكلة « الانفجار الاتصالي » (١٣) ، ولكن الفارق شاسع بين الاحساس بالعبء الوثائقي ، وتحليل عناصره ومكوناته ، وأسبابه وآثاره على اتخاذ القرارات على المستويين الحكومي والدولي . هذه العناصر الاخيرة هي لب دراسة «الاستخدام» الوثائقي التي نعرض الان للعناصر الفكرية التي ينبغي أن تبنى عليها ، كيما تتمكن الامم المتحدة ان شاءت الاضطلاع بها ، من معالجة المشكلة على أساس من العلم وليس على أساس من الانطباع .

في مقدمة هذه العناصر الفكرية ، تأتي متطلبات المنتفع بالوثائق الدولية . ويمكن تعريف هذا المنتفع بأنه الشخص الذي ينتج أو يقرأ أو يناقش أو يسمع أو يتحرى عن وثيقة ما ، شريطة أن تكون للمعلومات التي يحصل عليها بأية من هذه الوسائل علاقة مباشرة بعمله . وتتألف هذه المعلومات التي يحصل عليها ويستخدمها في عمله ،من وحدات قد تتراوح ما بين تقرير كامل ، وعبارة واحدة ، أو رقم واحد (كسجل تصويت دولة معينة على مسألة ا في وقت معين) .

نظرا لوجود قسط هائل من المعلومات المفيدة ذات الدلالة المعينة (١٤) ، فان المستخدم الفعلي أو المحتمل ، يعتمد اعتمادا كليا في تحصيله لمعلوماته على ما يبلغه من مواد . وهذا يعني أن ذاك المستخدم أو المنتفع ، لا يعرف ما هي المواد التي قد تكون مهمة بالنسبة لموضوعه أو لمشكلته ، ما دامت تلك المواد لم تصله ، أو لم يبلغه مضمونها سماعا أو رواية . وهنا تتجلى صحة ما يقوله علماء الاعلام ، حينما يشبهون عملية نقل الاعلام هذه ، بنظام ري معقد تعتمد النباتات فيه على ما يصلها من مياه في أي وقت من الاوقات لريها وازدهارها (١٥) . أي أن طريقة نقل المعلومات والكميات التي تنقل بها ، وأنواع المواد المنقولة ، كلها عوامل تتحكم الى حد كبير في تحديد ما يشعر به المنتفع بها من حاجات ومتطلبات متصلة بعمله وبالقرارات التي يود أن يصدرها . فقد يكون هو شرح للامر الواضح بطريقة معقدة . ولكن علينا أن نأخذ في الاعتبار هنا أن الانفجار الاعلامي ، وخاصة في الامم المتحدة ، يجعل من العسير على واضع القرار السياسي أن يعرف ماذا غاب عنه من عناصر اعلامية كان لابد من وجودها بين يديه ، وذلك نتيجة لتعقد عملية النقل الاعلامي ، وهي ما وصفت في الفقرات السابقة بعملية « الانفجار الاتصالي » .

لذا يتحتم على المنظمة ، أو الشخص الذي يتولى القيام بدراسة الاستخدام الوثائقي في الامم المتحدة ، أن يضع نصب عينيه ، ضرورة دراسة عادات المنتفعين من دبلوماسيين وغير دبلوماسيين ، في تجميع معلوماتهم . والجوانب المختلفة لمتطلباتهم التي تحتمها أعمالهم ومهامهم المختلفة . كما ينبغي أن يقوم هذا المسعى الدراسي على قاعدة عملية أصيلة ، الا وهي : توجيه المعلومات (أو الوحدات الاعلامية) ذات الدلالة لكل مستخدم أو لكل قطاع من مستخدمي الوثائق ، كل حسب حاجته المتعلقة بعمله الدولي ، في أقصر فرصة زمنية ممكنة .

بالاضافة الى هذا ، لابد من تخطيط اختزان واسترجاع storage and retrieval الوثائق بصورة تأخذ في الاعتبار ، حاجات المنتفع مستقبلا بهذه المواد . ويمكن استقراء هذه الحاجات المستقبلة للمنتفعين في قابل الايام ، على ضوء اتجاهات الاستخدام الحالية التي تحددها مقتضيات التطورات الدولية في شتى الميادين التي تهتم بها المنظمة العالمية والدبلوماسية الدولية .

وهناك عنصر فكري ثالث لابد من تخطيط دراسة الاستخدام الوثائقي في ضوئه ، الا وهو أن من بين المنتفعين بالوثائق ، الكثيرين الذين لا يعرفون كيف يصوغون أسئلتهم التي يوجهونها الى ادارة المراجع بمكتبة داج همرشولد بالامم المتحدة بنيويورك صياغة صحيحة . مثال هذه الاسئلة :

---

[١٣] انظر مثلا كتاب Colin Cherry, World Communication: Threat or Promise — A Socio — Technical Approach (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1971), 229 pages.

[١٤] H.L. Brownson, and P.M. Morse, «Summary of Discussions.» Proceedings of the International Conference on Scientific Information Vol. I (Washington D.C. : National Academy of Sciences, 1959), pp. 301 — 312.

(١٥) J.D. Bernal, «The Transmission of Scientific Information: A user's Analysis,» وفي المصدر عاليه pp. 77 — 96.

، ماذا كان موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من طلب مصر فى مايو ١٩٦٧ الخاص بسحب قوات الطوارىء الدولية من خطوط الهدنة ؟ » ويغيب عن سائل هذا السؤال أن طلب مصر فى ذاك الصدد لم يعرض قبل وضعه موضع التنفيذ على الجمعية العامة . ومثال آخر : « كيف اقترع مندوب الفاتيكان فى اللجنة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة على اقتراح أمريكا الخاص بخفض نسبة اسهامها فى ميزانية الامم المتحدة ابتداء من عام ١٩٧٤ ؟ » ، ويغيب على السائل هنا أن الفاتيكان ليس له حق الاقتراع ، اذان تمثيله فى الامم المتحدة على مستوى المراقب فحسب .وليس على مستوى العضوية بالمنظمة العالمية .

ويدخل فى هذه المشكلة عامل آخر ، قد يكون أكثر أهمية من ناحية التخطيط الاعلامى الصحيح مما تقدم ذكره ، ألا وهو أن جزءا كبيرا من المنتفعين بوثائق المقر الدائم للامم المتحدة ، لا يعرفون ماذا يعوزهم من معلومات ، لانهم لم يسمعوا عنها أو يعرفوا بوجودها . فمن المعروف فى مجال البحث العلمى ، أنك لا تسأل عن مصدر ما ، او حقيقة معينة ، الا اذا كنت تعرف مقدما بوجود هذا المصدر ، أو على الاقل ، باحتمال وجود هذه الحقيقة . ولا يستطيع العاملون بالمكتبات الدولية أن يعينوك على معرفة مايعوزك ، وعلى توجيه نظرك الى ما لم تسأل عنه ، الا اذا عرفوا مقدما طبيعة عملك ، ونوع المعلومات التى قد تحتاج اليها فى بحثك . لذا يقول العاملون بمكتبة همرشولد بالمقر الدائم للامم المتحدة بنيويورك (١٦) لهذا الباحث ان الكثير من الاسئلة التى توجه الى ادارة المراجع والفهارس تحتاج الى صياغة جديدة ، يقوم بها هؤلاء العاملون انفسهم لمعرفتهم بالبيئة المهنية الدولية التى يعملون بها ، ولادراكهم الواسع للتنظيم الدولى الذى يتمثل فى الامم المتحدة .

وتبدو اهمية صياغة الاسئلة الموجهة الى ادارة المراجع والفهارس بمكتبة همرشولد صياغة قائمة على معرفة تنظيم الامم المتحدة ، وعمله وأهدافه ، من الدور الذى تلعبه تلك الادارة فى ايصال المعلومات الى طالبيها من مستخدمى الوثائق الدولية . وتتحدد ابعاد هذا الدور من أن الاحصاءات تشير الى أنه فى عام ١٩٧٠ تلقت هذه الادارة . . . ٢٢ سؤال (١٧) .

ولابد من الاحاطة أيضا بعنصر فكرى رابع ، يعتبر جزءا هاما من التخطيط لدراسه حول « الاستخدام الوثائقى » فى الامم المتحدة ، الا وهو تعريف الوثيقة الدولية . ويمكن تعريفها بالقول « ان الوثيقة ذات النفع ، هى تعبير مكتوب عن فكرة او عن تحليل أو عن حقيقة معينة . لذا تعتبر الوثائق بمثابة الدم الجارى فى عروق المفاوضات التى تضطلع بها الامم المتحدة » (١٨) .

ومن الملاحظ أيضا أنه حينما يقيم المنتفع بالوثائق ، وثيقة ما ، على أنها « ذات فائدة » او « منعدمة الفائدة » ، فان هذا التقييم قد لا يرتبط اطلاقا بالقيمة الاعلامية للوثيقة موضع التقييم ، وانما يتعلق بما يرغب المنتفع أو المستخدم لتلك الوثيقة ان يحصل عليه من معلومات تفى لحاجاته الاعلامية فى ذاك الوقت المعين . لذا ندخل فى العناصر الفكرية فى تخطيط دراسة الاستخدام عنصرا خامسا ، وهو التعرف على الدوافع الشخصية والمهنية للمستخدم الواحد او لاحد قطاعات المستخدمين للوثائق الدولية . وهنا يتبين لنا أن الاختلافات القومية ، وتنوع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعدد أنواع السلوك الشخصى المرتبط بالبحث العلمى وطرقه ، كلها تؤثر تأثيرا مباشرا فى المنحى الذى يختاره المستخدم للوثائق فى جمعه للمعلومات الوثائقية ، وفى حكمه عليها ، بأنها ذات فائدة أو غير ذات فائدة ، بل وفى اختياره لطرق الاستفسار العلمى ايضا . كما ان هذه الاختلافات المتعددة تؤثر بصورة مباشرة على انتاجية كل منتفع ، اى على النتائج النهائية لاستخدامه للوثائق (١٩) . وهذا يظهر ضعف الاساس الذى بنت عليه الجمعية

---

(١٦) مقابلات مع موظفى مكتبة همرشولد ، المقر الدائم للامم المتحدة ،نيويورك ، فى غضون عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢

(١٧) من قوائم « تحليل الاسئلة الاعلامية » التى تضعها ادارة المكتبة على اساس دورى .

(١٨) L. Larry Leonard, «Notes on Improving the Accessibility of United Nations Documentation,» (Unpublished, UNITAR, 22 April 1971), p. 9.

(١٩) William J. Paisley, «Information Needs and Uses», Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 3 (Chicago: Encyclopedia Britannica, Inc., 1968) pp. 1 — 30.

العامة للامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وغيرهما من الهيئات الدولية . تلك القرارات التى دعت فيها الى عدم استئناف نشر الوثائق التى تعتبر « عديمة الفائدة » دون التحقق أولا من معنى هذا التقييم وانطباقه أو عدم انطباقه على قطاعات من المستخدمين لتلك الوثائق .

وثمة عنصر فكرى سادس يتطلب الاخذ فى الاعتبار فى أية دراسة حول الاستخدام الوثائقى ، الا وهو عنصر الوقت المتاح للقراءة . فمن المعروف أن الانفجار الاعلامى لا يمتد الى النظام الوثائقى فى الامم المتحدة فحسب ، بل يشمل الكثير من الاجهزة والانظمة الاعلامية فى أرجاء العالم المتمدين تكنولوجيا . فبينما تتزايد أحجام المواد التى تتطلب القراءة ، لا يزيد الوقت المتاح للقراءة لدى أى شخص عن حدود معينة تقع فى اطار الـ ٢٤ ساعة فى اليوم الواحد . لذا يتبين من الابحاث العلمية ، أن نسبة محدودة للغاية مما يكتب فى أى مكان فى العالم ، تحظى باطلاع القراء عليها . ولنأخذ مثالا على هذا من خارج الاطار الوثائقى للامم المتحدة ، الا وهو المجلات العلمية ، فمن المعروف أن عدد هذه المجلات التى تتضمن مقالات فى مجالات العلوم الطبيعية والبيولوجية يربو على ثلاثين الف مجلة فى العالم ، تتضمن حوالى مليون ورقة بحث كل عام . ومن الطبيعى الا يتمكن أى متخصص فى هذه الميادين الا من قراءة قسط ضئيل جدا مما ينشر فى ميادين اختصاصه ، لان نسبة الوقت المتاح للقراءة بالقياس الى كمية ما تجب قراءته ، تتضاءل باستمرار ، نظرا للانفجار الاعلامى . لذا ليس من المستغرب ان نجد ان المستخدم للوثائق الدولية لا يفتقد الوثيقة التى لا تصل اليه ، أو المعلومات التى يطمرها فيض ما يصل اليه ، ويحجبها عن ناظريه .

والعنصر الفكرى السابع فى هذا العرض لاطار الدراسة المقترحة ، يرتبط بالتفريق بين قارىء الوثائق الذى يطلع عليها لعلاقتها بعمله الدبلوماسى علاقة مباشرة ، وقارىء نفس الوثائق الذى يقوم بجهد القراءة لتزداد حصيلة خلفيته الاعلامية . اى أن هناك فارقا لابد من تذكره فى دراسة الاستخدام الوثائقى فى الامم المتحدة ، وبين الدبلوماسى الذى يدرس تقريرا عن نشاط اللجنة الفرعية للجنة تصفية الاستعمار التى قامت فى مارس ١٩٧٢ بزيارة الاجزاء التى حررها الثوار الافريقيون فى غينيا (بيساو) لانه يمثل بلاده فى اللجنة الرابعة للجمعية العامة المعنية بتصفية الاستعمار ، وبين قارىء نفس التقرير من مندوبى لجنة الادارة والميزانية التابعة للجمعية العامة ، او من العاملين بمكتبة الامم المتحدة بادارة المراجع والفهارس . ففى الحالة الاولى ، ترتبط القراءة ارتباطا مباشرا بالقرار السياسى الذى يتبلور بعد المناقشات فى ضوء التقرير ، أما فى الحالات الاخرى ، فالهدف الاصلى من القراءة هو زيادة المعلومات ، ومعرفة ما يجرى فى رحاب الامم المتحدة من نشاط سياسى لا يرتبط الا بطريق غير مباشر بعمل القارىء .

ومما يزيد فى صعوبة اجراء دراسة الاستخدام الوثائقى ، عامل اختيار المستخدم للوثائق طرق معينة للحصول على المعلومات التى يرغب فى تحصيلها . ويعتبر اختيار وسيلة الحصول على المعلومات أمرا شخصيا خاصا بالفرد نفسه ، راجعا الى تقديره لعوامل الوقت المتاح له ، وفعالية الوسيلة التى يختارها ، ونوع المعلومات الوثائقية التى يريدها ، وما الى ذلك . أما ونحن بصدد شرح هذا العنصر الثامن من العناصر الفكرية للدراسة ، نقول ان وسائل الحصول على المعلومات الوثائقية تنقسم الى قسمين : وسائل رسمية ، ووسائل غير رسمية (عرفية) .

ويتيح اطار الامم المتحدة لنواعا عديدة من الوسائل الرسمية ، والوسائل العرفية ، التى يتحقق عن طريقها انسياب المعلومات الوثائقية من مصادرها الى مستخدميها أو الى المنتفعين بها . فمن الوسائل الرسمية فى الامم المتحدة ، توزيع الوثائق طبقا لجدول يومى توضح فيه انواع الوثائق ، وعدد النسخ ، واللغات التى توزع على كل وفد من فود الدول الاعضاء ، وعلى عدد محدود من موظفى الامانة العامة للامم المتحدة ، وموظفى الميدان .

ومن الوسائل غير الرسمية ، الحصول العارض غير المدبر للمعلومات الوثائقية ، مثلما يحدث حينما يسمع أحد المندوبين مندوبا آخر يشير فى بيان رسمى ، أو فى محادثة عابرة ، الى بيانات معينة تتضمنها احدى وثائق الامم المتحدة . ومن البديهى ، والامر كذلك ، انه من الصعب الاحاطة احاطة كاملة بكل طرق الحصول على المعلومات الوثائقية . ولكن علينا أن نأخذ فى الاعتبار أيضا أن الاستخدام الوثائقى يتم بطرق شتى ، بعضها طرق غير رسمية يصعب قياس فعاليتها ونتائج اللجوء اليها . ويعتقد علماء الاعلام الحديث أن الطرق العرفية للحصول على المعلومات (ويشار

احيانا بالطرق غير المحددة (unstructured channels) يزداد الالتجاء اليها نظرا لزيادة صعوبة نشر المعلومات وتوزيعها نشرا واسعا سريعا ذا أهداف محددة من قطاعات المستخدمين .

وللاحاطة بتنوع هذه الطرق غير الرسمية للحصول على المعلومات الوثائقية التى يلجأ مندوب الامم المتحدة اليها أو يتعرض لها ، نقول انها تشمل الاتى بوجه عام : المشاورات بين المندوب وزملائه الاعضاء فى لجنة معينة من لجان الامم المتحدة السالفة الذكر ، الواردة بشأنها معلومات وثائقية معينة فى معرض كلمة رسمية فى أحد محافل الامم المتحدة ، والمشاورات التى تتم بين اعضاء دول المجموعة الواحدة من المجموعات الجغرافية التى تعقد اجتماعات دورية بالمقر الدائم للامم المتحدة (كالمجموعة العربية أو المجموعة الافريقية أو مجموعة أمريكا اللاتينية) ، والاشارات الصحفية الى حقائق وثائقية معينة ، والاحاديث الشخصية فى الحفلات والمناسبات وغير ذلك .

ومما يزيد من صعوبة قياس فعالية هذه السبل غير الرسمية فى تحصيل المعلومات الوثائقية ، أن غالبية اللاجئين الى هذه الوسائل لا تميل الى الاعتراف بأن سبيلها الى معلوماتها كان عارضا غير مدبر . وانها لم تسع سعيا حثيثا الى المعلومات بطرق البحث المعهودة .

وأما الطرق الرسمية لتحصيل المعلومات الوثائقية داخل الامم المتحدة ، فهى لا تتعدى فى غالب الاحيان ، التوزيع اليومى الذى اشرنا اليه آنفا . والذى يتحدد كما من ناحية عدد النسخ واللغات الرسمية بناء على طلب الوفود ذاتها ، والاسئلة الموجهة كتابة أو تليفونيا الى ادارة المراجع والفهارس بمكتبة داج همرشولد بالمقر الدائم ، والبيانات الرسمية التى تصدرها الامانة العامة للامم المتحدة .

من كل هذا يتضح ان المستخدم او المنتفع بالوثائق الدولية ، يلجأ الى العديد من طرق الحصول على المعلومات الوثائقية التى تختلف باختلاف طبائعه فى البحث ، وأهدافه فى التحصيل ، وطرق تطبيقه لما حصل عليه من معلومات . ويتبين ايضا ان الامم المتحدة ،اذ تقبل الان على تطوير نظام الاعلام بها ، لابد أن تقيس الاستخدام الوثائقى قياسا علميا بين كيفية السيطرة على الانفجار الوثائقى ، دون المساس بفعالية الإنتاج الوثائقى ذاته ، بل ان الامل يحدونا فى أن تسفر مثل هذه الدراسة عن « ابتكار وسائل جديدة لخدمة حاجات المستخدم للوثائق على نحو اكثر فعالية كجزء من برنامج البحث العام » (٢٠) داخل المنظمة العالمية .

والعنصر التاسع والاخير من العناصر التى اخترناها هنا للاطار الفكرى لدراسة الاستخدام ، هو استعادة أو استرجاع (retrieval) الوثيقة مستقبلا ، حين الحاجة اليها . ومن الجلى أن الانفجار الاعلامى يعقد عملية الاسترجاع التى تبنى فى أساسها على انشاء فهرس عملى لمضمون الوثيقة ، يمكن الباحث من البت فيما اذا كانت الوثيقة التى يبغى الرجوع اليها ذات فائدة بالنسبة لموضوع بحثه . ويظهر أثر الإنفجار الاعلامى فى تعقيد الفهارس،حين يعج الفهرس باشارات مفيدة وغير مفيدة ، مما يؤدى الى تمييع الموضوع الذى تعالجه الوثيقة ، والى حجب الجانب المفيد منها عن أعين الباحث . وبذا تتحول المكتبة الوثائقية الى مقبرة وثائقية لا عودة منها للوثائق ذات الفائدة ، ولانفع فيها لواضع القرار السياسى مستقبلا .

وموجز القول هنا أن الفهرس يلعب دورا خطيرا فى عملية الاسترجاع الوثائقى ، التى يجب أن تقوم على أساس من دراسة العناصر الفكرية التى سبقت الاشارة اليها . بل يعتبر الفهرس بالنسبة للمكتبة الوثائقية العنصر الاول والاساسى فى نظام الاستعادة أو الاسترجاع الحديث (٢١) .

وهنا نوجه الاهتمام الى موقف خطير فى وثائق الامم المتحدة ، ناجم عن عدم فهرسة مليون ومائتى وخمسة عشر الف وثيقة حتى الان . ومما يزيد هذا الموقف خطورة بالنسبة لواضع القرار السياسى فى

---

(٢٠) Carter, et al., National Document Handling Systems for Science and Technology (New York : Wiley, 1967) (Information Science Series), p. 109.

(٢١) انظر كتاب L. Larry Leonard فى المصادر المشار اليها آنفا ، p. 4.

Scanned with CamScanner

الحالي او الاستقبال ، ان هذا العدد من الوثائق غير المفهرسة ، يحتمل ان يزيد بمعدل يتراوح ما بين مائة وعشرين الف ومائة واربعين الف وثيقة كل عام ، نتيجة للانفجار الوثائقي في الامم المتحدة ، ومعنى الوثائق غير المفهرسة انها غير متاحة للاستفادة والاسترجاع ، وليس من المحتمل ان يؤدي المشروع الفهرسي الجديد في مكتبة داج همرشولد واسمه UNDEX الى التغلب على هذه الصعوبة ، وهذا راجع الى ان UNDEX تواجهه صعوبات ثلاث : اولاها انه يشمل نسبة محدودة من وثائق الامم المتحدة ومطبوعاتها ، وثانيتها انه يفهرس الوثائق المقصورة على الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك حقوق الانسان ، وثالثها انه يشمل ١٠ في المائة فحسب من مجموع وثائق المنظمة العالمية .

في ضوء هذه العوامل المتعلقة بمشكلة فهرس الوثائق في الامم المتحدة ، نرى أن أى اصلاح للوضع القائم يجب ان يجعل من الفهرس اداة مرجعية ، تسمح للباحث عددا من الاختيارات التى تتعلق بموضوع بحثه ، خاصة وان الامم المتحدة تعتبر بيئة اعلامية معقدة ، نظرا للتنوع السياسى والحضارى الذى تقف المنظمة عنوانا عليه كما يجب أن يشمل البت فى المشكلة الفهرسية ، باعتبارها عنصرا فكريا من عناصر دراسة الاستخدام الوثائقى ، النظر فى المسائل الاتية المرتبطة بها : أ) مسألة الوثائق المحدودة التداول restricted) التى توزع على المشتركين فى اجتماع معين فحسب ، ولا تلقى التوزيع الشامل الذى يشمل الوثيقة العادية ، ب) مسألة انبثاق وثيقة جديدة لا تحمل رمزا ، كما هى الحال فى وثائق الامم المتحدة التى توضح رموزها الهيئة أو المجلس الخاص الذى تقدم اليه ، أو تنبثق عنه ، واسم اللجنة الفرعية التى عنيت فى المقام الاول ببحث الوثيقة ان كان هناك مثل هذه اللجنة الفرعية ، والرقم المتسلسل فى المجموعة التى تنتمى اليها الوثيقة والتاريخ ، ويطلق على الوثيقة الجديدة الناشئة اخيرا فى اطار الامم المتحدة ، تحت ضغط الظروف المالية التى تملى الاقتصاد داخل الامم المتحدة ، اسم « ورقة اجتماع » أو Conference paper من الوثائق ولا يرتبط هذا النوع بشبكة الوثائق الدولية التى تحددها الرموز التى أشرنا اليها فيما تقدم ، ولا توزع الا على المشتركين فى الاجتماع فحسب ، واخيرا ج) الوسائل التقنية المرتفعة التكاليف التى تستخدمها

الى مكتبة داج همرشولد ومكتبة [illegible] للامم المتحدة فى جنيف فى استرجاع [illegible] عن البحث ، مثل طريقة [illegible] المصغرة (microfiche) [illegible] للعمل الوثائقى حجم مادة مكتوبة على [illegible] فى منها .

هذه المسائل الثلاث ترتبط حيث [illegible] الفهرسية التى يجب وضعها موضع البحث كعنصر من العناصر الفكرية المرتبطة بدراسة الاستخدام الوثائقى [illegible] بها ، كبداية حقيقية لمعالجة مشكلة [illegible] الاعلامى فى الامم المتحدة [illegible] اردنا للمنظمة العالمية ان تحرز [illegible] تطويرا يتفق مع حاجات الحاضر والمستقبل .

ومن هنا ننتقل الى بحث العناصر [illegible] التى يجب أخذها بعين الاعتبار فى [illegible] الاستخدام أو الانتفاع الوثائقى فى [illegible] المتحدة ، كوسيلة لدراسة [illegible] القرار السياسى بالمنظمة العالمية .

٦ – العناصر العملية فى الدراسة :

حينما نبحث العناصر العملية فى الدراسة يجب أن نركز النظر على الجوانب التى تعكس نواحى رئيسية فى [illegible] فى الامم المتحدة : أ) من هم المستخدمون للوثائق ؟

ب) ما هى عناصر استخدام وثيقة الامم المتحدة التى تتوفر قبل وضع القرار السياسى ج) ما هى الوثائق التى تجب أن [illegible] د) وسائل [illegible] يستخدمها فى اطار الامم المتحدة ، ونبدأ بالعنصر العملى الاول المتعلق بالمستخدمين للوثائق الدولية .

أ) من هم المستخدمون للوثائق :

فى الامم المتحدة ، تعتبر عضوية المنظمة [illegible] الرئيسية التى يتكون منها صرح [illegible] ولذا يعتبر المندوب الدبلوماسى المسئول الاول عن وضع القرار السياسى الذى تتخذه المنظمة العالمية ، ويستتبع هذا وجوب اعتبار [illegible] الدبلوماسى ، المستخدم الاول للوثائق الدولية فمن الواضح ان الامم المتحدة لم تنشأ كجهاز للبحث العلمى ، وانما كجهاز [illegible] السياسات القومية [illegible]

والوكالات الدولية (٢٢) . ويرتبط من أن المنظمة ولكتلة الامم المتحدة يتسع باستمرار ، فيشمل منظمات تزيد على منظمات حكومية متعددة الاعراف بالنحو الامم المتحدة ، الا ان الهدف الرئيسي لهذا النظام ثابت ، ويرتبط بصورة قديمة ، هدفه في خدمة الدبلوماسية الدولية .

ويلي الدبلوماسي الذي يمثل بلاده في الامم المتحدة او الذي يشغل منصبا بأحد اجهزة وزارة الخارجية المعنية بالمنظمة او بالمنظمات الدولية ، نموذج لاهمية الموظف الحكومي الذي يشغل منصبا باحدى الوزارات الاخرى التي لها علاقة مستمرة بالمنظمة بمستوى الوزارة ، كوزارة الصحة مثلا (ولها صلات بمنظمة الصحة العالمية) ، ووزارة التربية (ولها علاقة باليونسكو) ، ووزارة العمل (ولها علاقة بمنظمة العمل الدولية) ، ووزارة الشئون الاجتماعية (ولها علاقة بادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة) . بعد هذين القطاعين الاولين من قطاعات المستخدمين او المنتفعين بالوثائق الدولية ، تأتي المجموعات التالية بحسب ترتيبها في اهمية الاستخدام الوثائقي وعلاقة هذا الاستخدام بعملها ، وهو ترتيب يضعه الباحث بناء على دراسة تجريبية لقطاعات المستخدمين الفعليين او المحتملين :

— موظفو الامانات العامة لاسرة الوكالات المتخصصة تحت لواء الامم المتحدة ، بما فيها الامم المتحدة ذاتها . ويدخل في هذا القطاع طبعا موظفو ادارة المراجع والفهارس بمكتبات الامم المتحدة .

— موظفو المنظمات الاقليمية ذات العلاقة بالامم المتحدة ، بموجب الفصل الثامن من ميثاق المنظمة العالمية ، كجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الدول الامريكية والمجلس الاوربي

— الخبراء الذين تعينهم الامم المتحدة ووكالاتها بصفتهم الشخصية ، للاضطلاع بمهام فنية معينة .

ويلي هذه القطاعات ثلاث جماعات اخرى هي : ممثلو المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وممثلو وسائل الاعلام المعتمدون لدى المقر الدائم للامم المتحدة او العاملون على المستوى المحلي ، وخاصة من يتلقون منهم معلوماتهم من مراكز الامم المتحدة للاعلام التي يربو عددها في انحاء العالم على خمسين مركزا (٢٣) .

وبالاضافة الى مجموعات المستخدمين هذه ، التي يمكن وصفها جميعا بمجموعات الاستخدام المنتظم ، يوجد قطاع سبقت الاشارة اليه ، هو قطاع مكتبات الايداع الوثائقي التي تعتبر قطاعات « استقبال وثائقي » ، بغض النظر عما اذا كانت قطاعات استخدام وثائقي في الوقت ذاته ام لا . ويعدد هذه المكتبات حاليا ٣١٠ مكتبات (انظر وثيقة الامم المتحدة ، الامانة العامة ، الرمز ST LIB 26 بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٧١) .

زد على هذا جماعات من المستخدمين بعض الوقت للوثائق الدولية وتشمل : العلماء والباحثين وطلاب الجامعات ، وخاصة طلاب العلوم السياسية والاقتصادية ، والقانون الدولي والتنظيم الدولي والاحصاء ، وهيئات الامم المتحدة الاهلية U.N. Associations ورجال الاعمال ، وهيئات الضغط السياسي Lobbyists الذين ينشطون في خدمة قضايا معينة كقضايا تزايد السكان والبيئة ونزع السلاح وحقوق الانسان ومسائل سياسية قومية او دولية اخرى .

ومن بين هذه القطاعات والجماعات من المستخدمين الدائمين او المستخدمين بعض الوقت لوثائق الامم المتحدة تتخير لدراسة الاستخدام الوثائقي القطاع الاهم ، وهو كما سبق لنا ان

---

(٢٢) لدراسة العلاقة بين البحث العلمي والامم المتحدة انظر لهذا الباحث مقالين هما

a) Yassin El Ayouty, «The Dissemination, use and Impact of knowledge Relevant to UNITAR: A Program for Research and Action,» Social Science Information, Vol. X, No. 5 (Paris : The International Social Science Council, October 1971), pp. 55 — 72.

b) «Peace Research and the United Nations,» The Journal of Conflict, Resolution (Ann Arbor, Michigan, December 1972).

(٢٣) يوجد في العالم العربي مراكز الاعلام الآتية التابعة للامم المتحدة ، وذلك بترتيب مركز البلد على خريطة الوطن العربي من غربه الى شرقه : الرباط ، والجزائر ، وتونس ، والقاهرة والخرطوم وبيروت وبغداد . ويغطي بعض هذه المراكز بخدمة اكثر من البلد العربي الذي يقع المركز في عاصمته . واقدم هذه المراكز مركز القاهرة القائم في جاردن سيتي ، والذي مازال اسمه ينطوي على مضمون النطاق الجغرافي الاصلي لخدماته وهو « مركز الامم المتحدة للاعلام بالشرق الاوسط » .

ثانيا ، القطاع الدبلوماسي العامل في الامم المتحدة للاسباب التالية : يعتبر هذا القطاع الموجه الاولى للوثائق ، ويرتبط عمله بالرجوع مرارا الى الوثائق ويعتبر منتجا اوليا لهذه الوثائق ، ويعد المسئول الاول عما تحتويه الوثائق ، ويمتد اهتمامه الى اكثر من مجموعة من المجموعات الوثائقية ، ويقرأ باكثر من لغة من اللغات الخمس الرسمية في غالب الاحيان . من أجل هذا كله ، نرى أن اختيار الدبلوماسيين المعتمدين لدى المقر الدائم للامم المتحدة ، المجموعة الاولى الرئيسية التي يجب تركيز دراسة الاستخدام الوثائقي الاولى عليها ، لاكتشاف طبائع الاستخدام ووسائله وآثاره .

ب - عناصر استخدام وثيقة الامم المتحدة :

بالنسبة للدبلوماسي المعتمد لدى الامم المتحدة ، تتألف عناصر استخدام الوثائق مما يلي ، آخذين في عين الاعتبار أن الاستخدام أو الانتفاع وصف عام يشمل العديد من طرق الاستخدام ووسائله : قراءة الوثيقة ذاتها ، قراءة ملخص لها بما في ذلك البلاغات الصحفية لادارة الاعلام العام التابعة للامانة العامة للامم المتحدة ، تأليف الوثيقة كاقتراح قرار أو كوضع تقرير او جانب من تقرير او موجز لتقرير او تعليق على تقرير، التعليق على ما قاله الاخرون بصدد وثيقة ما ، وذلك بالاقتباس نصا من الوثيقة ، أو بتلخيص مضمون ما احتوت عليه من معلومات ، قيام المندوب بسؤال زملائه أو معاونيه أو خبراء آخرين أو أجهزة المراجعة والفهارس بمكتبة داج همرشولد عن محتويات وثيقة معينة ، استخدام وثيقة اخرى أو مواد غير وثائقية لايضاح مضمون الوثيقة المعنية بالاستخدام ، وتطبيق نتائج اية صورة من صور الاستخدام هذه على عمله السياسي .

وليس المعنى هنا الاحاطة بصورة شاملة بكل عناصر استخدام الوثيقة ، ولكن المقصود هو لفت النظر الى عناصر الاستخدام التي يمكن قياسها قياسا علميا في اية دراسة للاستخدام الوثائقي في الامم المتحدة . وتجدر الاشارة هنا الى العنصر الاخير من هذه العناصر ، الا وهو أن تطبيق نتائج الاستخدام ، يحتاج الى تبيان على النحو الاتي : اعداد الدبلوماسي لتقارير أو بيانات او مشروعات قرارات سياسية في ضوء الاستخدام الوثائقي ، قيامه بايصال نتائج بحثه الوثائقي كتابة أو شفهيا الى حكومته أو الى دبلوماسيين آخرين ، أو الى جهاز او اكثر من أجهزة الامم المتحدة أو الى عامة الناس عن طريق الاذاعة أو التليفزيون أو الصحافة ، اختزانه لنتائج بحثه او استخدامه الوثائقي في مكتبة بعثته الدبلوماسية أو في ملفات خاصة به ، بغية الرجوع اليها فيما بعد ، وتكوينه لفكرة معينة أو انطباع معين ، او اتجاه نحو المعلومات التي حصل عليها ، وان لم يضعها موضع التنفيذ بصورة من الصور التي عرضنا لها الان .

وفيما يتعلق بمجرد قيام الدبلوماسي بنقل او بارسال الوثائق من نيويورك الى حكومته ، فليس من الصواب أن نعتبر هذا استخداما وثائقيا ، لانه خارج عن نطاق تأثير المعلومات الوثائقية في عمل الدبلوماسي . نتيجة لرجوع الدبلوماسي للمواد ذاتها . ويتضح هذا من الحوار التالي الذي دار بين الباحث واحد اعضاء البعثات الدبلوماسية لاوروبا الشرقية لدى الامم المتحدة حول دراسات علمية لاحد الاجهزة الدولية : « سؤال : هل تستخدمون في البعثة هذه الدراسات قبل ارسالها الى عاصمتكم ؟ الجواب : هذا نادر جدا ، الا اذا كانت هذه الدراسات مرتبطة بتعليمات من العاصمة ، او اذا كان أحدنا بصدد اعداد خطاب لالقائه أمام أحد أجهزة الامم المتحدة » (٢٤) .

جـ - الوثائق التي يجب أن تشملها الدراسة اولا :

نظرا للتعقيدات التي تكتنف اجراء دراسة الاستخدام الاولى في البيئة الوثائقية المعقدة للامم المتحدة ، نرى أهمية تركيز الدراسة الاولى ، وهي لا شك دراسة تجريبية ، في عدد محدود من الوثائق ، مع العمل على تنوع مصادر هذه الوثائق ، وذلك باختيار وثائق من بين مجموعات ثلاث : مجموعة وثائق الاجتماعات الدولية ، مجموعة تقارير الامانة العامة والخبراء الدوليين ودراساتهم ، ثم مجموعة الرسائل الحكومية الرسمية التي توزع كوثائق (لمجلس الامن مثلا) . كما يجب اختيار اشكال مختلفة للمواد الوثائقية ، كالوثائق المطبوعة بطريقة ميموجراف mimeograph (وهي اكثر الوثائق شيوعا . واقلها جاذبية للنظر) ، وبطريقة الاوفست وبطريقة طباعة الكتب العادية ، على أن يكون التنوع قائما ايضا على اختلاف احجام

(٢٤) من مذكرات الباحث لعام ١٩٧٠ حول العلاقة بين البحث العلمي والامم المتحدة .

الوثائق (أى اختلاف عدد صفحاتها) ، من وثائق ضخمة ، الى وثائق متوسطة الحجم ، الى وثائق مختصرة · ويجب مراعاة اختيار انواع مختلفة من الرموز التى تحدد نوع توزيع الوثائق، بمافى ذلك وثائق التوزيع العام ، ووثائق التوزيع المحدود ، ووثائق التوزيع القاصر على المشتركين فى الاجتماعات فحسب · ونظرا لاهمية العلاقة بين الاستخدام والفهرسة ، يجب اختيار وثائق من النوع المفهرس ، وأخرى من النوع الذى لم تتم فهرسته بعد ·

وخلال عملية انتقاء الوثائق لدراسة الاستخدام الاولى ، يجب تذكر ان لكل وفد من وفود الامم المتحدة لغة من اللغات الرسمية الخمس ، تعتبر لغة الوفد الاولى · وللغة الاولى علاقة مباشرة بكثافة الاستخدام بطبيعة الحال ·

ولقد اتضح من العديد من المقابلات التى اجراها الباحث مع الكثيرين من رجال الامانة العامة وأجهزة الامم المتحدة الاخرى والبعثات الدبلوماسية ، ان من الافضل ، فى الاضطلاع بدراسة الاستخدام الاولى بالمقر الدائم ، اختيار أربع او خمس من بين الوثائق التالية : الوثائق الاعلامية للجنة الدول الاربع والعشرين المعنية بتصفية الاستعمار ،تقرير الامم المتحدة عن الوضع الاجتماعى فى العالم (١٩٧١) ، تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان (١٩٧١) ، تقارير الميزانية ، احد التقارير الفنية الخاصة بموضوع العلم والتكنولوجيا ، او قاع البحار او عقد الانماء الثانى او القانون الدولى ، احد تقارير مجلس الامم المتحدة لبرنامج التنمية UNDP ، أحد تقارير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، احدى الوثائق الموجهة الى الجمعية العامة فى دورتها العادية ، كالتقرير السنوى للامين العام للامم المتحدة عن عمل المنظمة العالمية ، او تقرير مجلس الامن ، او تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ·

د - وسائل ومسالك ايصال المعلومات الوثائقية :

فى مناقشتنا للعناصر الفكرية لدراسة الاستخدام الوثائقى ، اوردنا اهمية وسائل ومسالك جمع المعلومات الوثائقية فى الاستخدام وتطبيق آثاره ·

ونعرض هنا للجانب العملى لهذا العنصر الهام من عناصر الدراسة التى يمكن تنظيمها كجزء من دراسة التنظيم الدولى الحديث · وتتنوع وسائل ومسالك ايصال المعلومات الوثائقية الى مستخدميها او المتقيفين بها على النحو الآتى : **اولا :** وثائق توزع فيما يسمى بـ « التوزيع الاول » بموجب قوائم تعدها ادارة المؤتمرات التابعة للامانة العامة ، بناء على طلب الوفود انفسها ، **ثانيا :** وثائق توزع فيما يسمى بـ « التوزيع او التالى Secondary distribution » بموجب قوائم تعدها نفس الادارة ، **ثالثا :** وثائق توزع بموجب « قائمة توزيع حكومية » يعدها مكتب التنسيق بادارة المؤتمرات ، بناء على اتفاقات خاصة مع ادارات حكومية معينة على مستوى القطر ، **رابعا :** نسخ من وثائق يجمعها المندوبون انفسهم من نوافذ التوزيع الوثائقى الكائنة بكل قاعة رئيسية من قاعات اجتماعات المقر الدائم ، **خامسا :** المعلومات التى تقدمها ادارة المراجع والفهارس بمكتبة داج همرشولد ، بناء على طلب الوفود · وتقسم هذه الطلبات بحسب الوقت الذى تستغرقه للاجابة عليها الى « اسئلة بسيطة » ، « اسئلة مرجعية Reference questions » و « مراجع معقدة » ،

سادسا : البلاغات الصحفية التى تصدرها ادارة الاعلام العام بالمقر الدائم ، والتى توزع على الوفود فى نفس وقت توزيع الوثائق او التى يجمعها المندوبون أنفسهم من بهو الصحافة بالدور الثالث بالامانة العامة ،

سابعا : الاشارة الى وثائق فى مقالات وكتب وكتيبات علمية ، **ثامنا :** البيانات الشفوية والمناقشات والاحاديث الرسمية وغير الرسمية ، **تاسعا :** الاستفسارات الحكومية الموجهة الى البعثة الدبلوماسية فى نيويورك ، **عاشرا :** العثور بمحض الصدفة على معلومات وثائقية حين البحث او التنقيب عن شىء آخر ·

هذه الوسائل العشر ، هى فى نظرنا ابرز وسائل ايصال المعلومات الوثائقية او الحصول عليها أوجمعها،بما فىذلك الوسائل الرسمية وغير الرسمية (التى سبق لنا ان وصفناها بالعرفية)

ومن بين العوامل السلبية المؤثرة فى فعالية هذه الوسائل ما يلى : عامل الوقت الذى يمر بين موعد تقديم وثيقة ما الى ادارة المؤتمرات بالامانة العامة للنشر وموعد ظهورها ، الصعوبات التى تواجهها ادارة الفهارس فى فهرسة الوثائق او فى اختيار رءوس الموضوعات المناسبة للاسترجاع الوثائقى السريع ، ظهور تعبيرات علمية معقدة نتيجة لاهتمام الامم المتحدة مؤخرا بميادين جديدة مرتبطة بالعلم والتكنولوجية الحديثين،عدم ارتباط اوراق الاجتماعات التى لا تحمل رموزا وثائقية

بالنظام الوثائقي للامم المتحدة ، مما ينجم عنه عدم وجودها لدى ادارات المراجع والفهارس بمكتبة داج همرشولد وغيرها من مكتبات الامم المتحدة ومكتبات الايداع ، عدم وجود وثائق رسمية تبدأ ببداية عرض المشكلة على الامم المتحدة ، وتنتهي بالقرار الذي اتخذته المنظمة العالمية ، الا نادرا ، وكذلك تعقيد نظام رموز الوثائق الذي يواجهه ، على الاخص ، المستخدمون لهذه الوثائق بعيدا عن المقار الرئيسية للامم المتحدة ومنظماتها المرتبطة بها .

ومن العوامل السلبية الرئيسية التي تؤثر على فعالية وسائل ومسالك ايصال المعلومات الوثائقية الى المستخدمين او المنتفعين ، عدم تدريب المشرفين على تنظيم المجموعات الوثائقية بالوفود الدائمة ، أو بوزارات الخارجية،او بالوزارات الاخرى ، او بمكتبات الايداع ، او بمكتبات الجامعات وبمكتبات الصحف . وينشأ عن هذا أن ثروة ضخمة من المعلومات الوثائقية تظل دون استخدام او انتفاع بها ، كثروة بترولية هائلة تابعة تحت تلال من الرمال ، لا تفيد الثروة القومية بشيء رغما من العلم بوجودها . اضف الى هذا عدم وجود شبكة استعلامية واحدة تربط بين كل منظمات الامم المتحدة ، بحيث يستطيع السائل عن وثيقة لمنظمة الصحة العالمية مثلا في المقر الدائم للامم المتحدة بنيويورك،ان يعتمد على مثل هذه الشبكة التي تربط بين نيويورك وجنيف ، حيث يقوم مقر منظمة الصحة العالمية (٢٥) .

هذه هي العناصر العملية في دراسة الاستخدام الوثائقي التي يجب النظر اليها كاحد مناحي دراسة التنظيم الدولي الحديث ، والتعرف على المشاكل التي تواجه قيام هذا التنظيم بوضع قراراته السياسية .

القسم الثالث : كيفية القيام بالدراسة وتطبيق نتائجها :

القيام بدراسة من هذا النوع في اطار الامم المتحدة الذي لم يكن هدفا لمثل هذه الدراسات من قبل ، ينبغي الالتجاء الى عدة طرق تكمل احداها الاخرى . فأولا يجب اختيار أشخاص معينين من بين دبلوماسيي كل بعثة من البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة ، وثانيا يأتي دور تعريفهم بالاهداف الرئيسية للدراسة ، والحصول على معاونتهم في القيام بها ، وثالثا يجب وضع قائمة من الاسئلة ذات الدلالة المعينة من الناحية الاستخدامية للوثائق ، ورابعا ينبغي زيارة المندوبين الذين قدموا اجاباتهم على الاسئلة كتابة للتحقق شفويا من أية نقاط قد تكون غامضة في ردودهم ، وأخيرا تحلل نتائج الاجابات التحريرية ، والمقابلات الشفهية ، في ضوء كل الاعتبارات الفكرية والعملية التي اشرنا اليها آنفا .

والآن نعرض للعناصر المتعلقة بالمقابلات وبردود المندوبين ، قبل ان نختم بشرح أوجه تطبيق نتائج مثل هذه الدراسة .

٧ ـ اختيار المندوبين ومقابلاتهم :

من العرف المأخوذ به في الامم المتحدة ، أن مشروعا كهذا يتعلق بكل وفود الدول الاعضاء بالامم المتحدة ، يتطلب توجيه دعوة الى كل وفد من هذه الوفود ، عن طريق رئيس البعثة ، لشرح هدف الدراسة ، وطلب تعاون الوفد في القيام بها عن طريق بعض دبلوماسيي الوفد . فاذا جاء الرد بالايجاب من البعثة ، قام الباحث او احد اعضاء فريق البحث ، بزيارة مقر البعثة لمقابلة الاشخاص الذين تقع موضوعات الوثائق التي اختيرت للدراسة في حيز أعمالهم . ويلاحظ هنا أن بكل بعثة تقريبا ، باستثناء البعثات الصغيرة العدد التي لا يزيد عدد دبلوماسيها على ثلاثة مثلا (٢٦) ، اختصاصات معينة . فهنك من هو مسئول عادة عن متابعة قضايا حقوق الانسان ، ومن هو مسئول عن الجوانب الادارة والمالية ، ومن هو مسئول عن مسائل تصفية الاستعمار ، وهكذا . وقد يجمع الدبلوماسي الواحد ، وخاصة

---

(٢٥) لم نشأ هنا التعرض لعامل سلبي هام يؤثر على وسائل الاتصال الوثائقي ، الا وهو « سرية » بعض الوثائق ، اذ ان هذه الدراسة تعالج الانفجار الاعلامي الوثائقي ، أي الوثائق العلنية ، ومما هو جدير بالذكر هنا ، أن من بين الوثائق السرية قطاعين هامين : أولهما : ما يربو على ٢٠٠ من الوثائق الاولى التي أصدرها مجلس الامن في بداية عهد الامم المتحدة ، ثانيهما : كل الوثائق المتعلقة بمناقشات مجلس الامن حول تعيين الامناء العامين للامم المتحدة .

(٢٦) لا يزيد عدد الدبلوماسيين بكل من بعثات السلفادور ، وازيلندا ، ولاوس وليسوتو عن شخصين ممن فيهم السفير نفسه ، انظر U.N. Permanent Missions to the United Nations, No. 229 (New York, January 1972).

في البعثات المحدودة العدد ، بين أكثر من اختصاص واحد ٠

المهم في كل هذا أن المتضامنين من الدبلوماسيين في هذه الدراسة التجريبية، لابد أن يكونوا من المهتمين بالموضوعات التي تعالجها الوثائق المختارة لاجراء دراسة الاستخدام ٠

وهنا نؤكد اهمية المقابلات مع هؤلاء المتضامنين في الدراسة من زاوية العناصر الفكرية التي سبقت الاشارة اليها آنفا ٠ وكما أوضحنا ، يعتبر تقييم الوثيقة على أنها « ذات فائدة كبيرة » أو « ذات فائدة عادية » أو « عديمة الفائدة » تقييما شخصيا في غالب الاحيان ، مرده الى نوع اختصاص الشخص الذي يستخدم الوثيقة موضع النظر ، والى جوانب اهتمامه المهني ، والى طريقته في البحث ، والى هدفه من البحث ، وطرق تطبيق النتائج المستخلصة من استخدام الوثائق ٠ لذا تعتبر المقابلة الشخصية مع الدبلوماسي المتضامن في الدراسة ، أمرا هاما ، نظرا لعدم وجود ضمان علمي حقيقي على أن الردود المكتوبة على أسئلة الباحث أو الباحثين ستعبر تعبيرا وافيا عن الصورة الكاملة للاستخدام ٠

وبناء على هذا ، تستهدف المقابلات الشخصية مع أعضاء الوفود المختارين ما يلي :

أولا : زيادة اهتمام المندوب الدبلوماسي بالدراسة ، وتعرفه على الدور الذي ستلعبه ردوده التحريرية والشفهية فيها ٠ وهذا أمر هام في بيئة كبيئة الامم المتحدة ، التي تنهال عليها من كل ناحية أسئلة واستفتاءات الباحثين والمنظمات غير الحكومية والجامعات وما الى ذلك ٠ **ثانيا :** ان يستوضح الباحث الجوانب « غير الظاهرة أو غير المحسوسة » من طريقة عمل المندوب ، واهتماماته الشخصية بموضوعات معينة ، وطرق حصوله على معلوماته ، وخاصة منها الطرق غير الرسمية ، وطرق معالجته للعبء الوثائقي الذي ينوء به مكتبه كل يوم تقريبا ٠ **ثالثا :** ملاحظة الباحث للعوامل المرفقية التي قد تؤثر على نظام استخدام المندوب للوثائق ٠ وهذه اجمالا هي : عدد أفراد البعثة ، دور الدبلوماسي المشترك في الدراسة في اطار البعثة ، طريقة تنظيم المراجع الوثائقية بمقر البعثة ، ومكان تلك المراجع ونوعية وكفاءة الموظفين المشرفين عليها بالبعثة (٢٧) ، ومدى اعتماد المندوب المشترك في الدراسة على استرجاع الوثائق والحصول على اجابات لاسئلته داخل البعثة الدبلوماسية ٠ **رابعا وأخيرا :** شرح قائمة الاسئلة المكتوبة للمندوب المتضامن في الدراسة ، وايضاح طرق الرد عليها ، والخروج عن حيزها اذا اقتضت الحاجة ٠

أما المقابلات التي تأتي بعد تحرير الردود ، فهدفها ، كما قلنا آنفا ، استجلاء ما غمض في الكتابة ممن كتبوا الردود ٠

٨ ــ اسئلة مقترحة :

لو أردنا هنا ادراج قائمة كاملة بالاسئلة المقترح توجيهها الى الدبلوماسيين المختارين للتضامن في الدراسة لرددنا الكثير مما سبق لنا ان اوردناه في صورة أسئلة ٠ لذا يقتضي العرض هنا أن نصوغ ما نراه مرتبطا ارتباطا وثيقا بمسألة الاستخدام ، في صورة أسئلة أو عبارات ، قد تساعد على الحصول على اجابات ذات دلالة قياسية ، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر ٠

ـ أسئلة بصدد المستخدم وصور الاستخدام : هل تستخدم هذه الوثيقة ؟ ما هي صور وأنواع استخدامك لها (مع تعداد بعض الامثلة التي سبق ذكرها بالنسبة الى صور الاستخدام) ؟ هل تنتهج صورا أخرى للاستخدام الوثائقي ؟ ما هي هذه الصور الاخرى ؟

ـ العوامل المؤثرة في كثافة الاستخدام : نوع العمل الدبلوماسي ، العادات الشخصية في البحث ، العثور بالصدفة على المعلومات ذات الدلالة بالنسبة لعمل الشخص ، والعوامل الاخرى التي يعتبرها الدبلوماسي مهمة بالنسبة لكثافة وفعالية الاستخدام

ــ وسائل ايصال المعلومات الوثائقية: كما سبق ان اوردنا مع سؤال الدبلوماسي أن يرتب تلك الوسائل بحسب اهميتها بالنسبة له ، وأن يشير الى العوامل التي تدفع به الى تخير وسائل معينة دون غيرها ٠

ــ هل اشترك الدبلوماسي في تحرير او طلب تحرير الوثيقة موضع البحث ؟ ان كان الامر

(٢٧) من المعروف ان معظم القائمين على اسلاموثائق الامم المتحدة والمحافظة عليها من الناحية المكتبية بمقر وفود الدول المعتمدة لدى المقر الدائم ، يعوزهم الخبرة بتنظيم المجموعات الوثائقية . وتوكل هذه المهام عادة لصغار الموظفين الذين لا يرتبط عملهم ، بالمهام الدبلوماسية ، ويعتبرون « خازنين للوثائق » وليسوا مسئولين وثائقيين .

كذلك . هل اقترح كل محتوياتها او بعضها ؟ هل كتب كل اجزائها أو بعضها ؟ هل اقترح ادخال تعديلات عليها أو تصحيحات بها ؟ هل أثر هذا على استخدامه لها فيما بعد ؟ (٢٨) .

ــ هل تعتبر الوثيقة موضع البحث ذات اتجاه عملي داع الى القيام بتدابير معينة على المستوى القطري أو الدولي؟ اذا كان الامر كذلك هل وصلت الى رايك هذا لان بالوثيقة حلا صالحا للمشكلة ، واقتراحا او اقتراحات بالحل ، او لانها تعرض المشكلة من زوايا جديدة ، وتحدد العلاقة بين هذه المشكلة وغيرها من المشاكل موضع النظر بالامم المتحدة ؟

ــ اى العوامل الاتية يؤثر سلبيا على استخدامك للوثيقة حجمها ، لغتها الاصطلاحية اسلوبها ، ظهورها متأخرا ، ازدواج المعلومات الموجودة بها ومعلومات موجودة فى مصادر وثائقية اخرى (٢٩) اللغة التى كتبت بها الوثيقة ، عدم وجود ملخصات وافية ، خروج الوثيقة عن موضوع تخصص الدبلوماسى ، أو غير ذلك من العوامل ؟

ــ كيف تطبق استخدامك للوثيقة : ترفع تقارير عنها الى الحكومة ، تتقدم ببيانات الى الامم المتحدة ، تقترح حلولا للمشكلة عن طريق مشروعات قرارات ، تضيف الى معلوماتك حصيلة جديدة ، تقوم باجراءات اخرى ، مع رجاء الايضاح فى هذه الحالة ؟

ــ حينما تود استرجاع الوثيقة موضع النظر الان ، ما هى وسائل الاسترجاع التى تلجأ اليها البعثة ، أم الامم المتحدة أم غيرها من المنظمات ؟ أية هذه الوسائل تلجأ اليها فى غالب الاحيان ، او بعض الاحيان أو نادرا ؟ وما أسباب التجائك الى هذه الوسائل : اعتقادك بسرعة الوسيلة وكفاءتها ، العادة ، عامل اللغة ، المصادفة ؟ أسباب اخرى ؟

الى هنا تنتهى هذه الامثلة على الاسئلة التى تؤكد جوانب حساسة من مسألة الاستخدام الوثائقى ، وفى الاستطاعة اضافة الكثير اليها ، وخاصة الاسئلة المتعلقة بأوجه نشاط مكتبة المقر الدائم للامم المتحدة التى تعرف المندوبين الجديد بنواحى خدمتها للعمل الدبلوماسى (٣٠) .

٩ ــ تطبيق النتائج والخاتمة :

هناك عدة أوجه للاستفادة من نتائج دراسة الاستخدام الوثائقى هذه استفادة تطبيقية . فاولا وقبل كل شىء ، يحتاج النظام الوثائقى فى الامم المتحدة الى نوع من المقاييس لم يوجد بعد ، لتحديد درجات الانتفاع بالوثائق الدولية فى شتى قطاعات المستخدمين ، من قطاعات كائنة فعلا ، الى قطاعات محتملة . هذا هو الهدف الرئيسى من دراسة الاستخدام الوثائقى التى يجب أن تقدم نتائجها ، بعد اتمامها ، الى اجهزة الامم المتحدة ومجالسها ولجانها التى تعنى بمشكلة الانفجار الوثائقى ، لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها . زد على هذا ان نتائج دراسة الاستخدام الوثائقى لابد أن تسهم فى المساعدة على قيام الامم المتحدة بانشاء نظام اعلامى مدروس ، يجمع كل الوكالات الدولية الداخلة فى « نظام الامم المتحدة » . ولا يخفى هنا ان قيمة مثل هذه الشبكة الاعلامية التى تغطى كل اسرة المنظمات الدولية ، وقد تمتد الى ما بعدها الى المنظمات الاقليمية الدولية ، كجامعة الدول العربية مثلا ، ستقيم على أساس قدرتها على مواجهة حاجات المستخدمين أو المنتفعين بالوثائق الدولية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . ومما تجب الاشارة اليه هنا أن الامم المتحدة ووكالاتها المرتبطة بها ، قد انشأت فى جنيف اخيرا مجلسا يسمى بـ « مجلس المنظمات الدولية للنظم الاعلامية وأوجه النشاط المرتبطة بها »

U.N. Inter-Organization Board for Information Systems and Related Activities.

وهدف هذا المجلس انشاء مثل هذه الشبكة

---

(٢٨) نظرا لقلة المعلومات الواردة من الوفود الى الامانة العامة للامم المتحدة عن صور استخدام المندوبين لوثيقة ما ، ان كان هناك استخدام على الاطلاق ، تعتبر ادارة المؤتمرات ان اقتراح مندوب ما ادخال تصحيحات على وثيقة معينة قبل طبعها بصورة نهائية دليل على الاستخدام وهذا افتراض صحيح ، ولكنه لا يدل على استخدام المندوب لكل الوثيقة ، او على صورة الاستخدام العامة .

(٢٩) من المشاكل الوثائقية بالامم المتحدة ، تعدد ظهور المادة نفسها فى اكثر من وثيقة واحدة ، تحمل كل منها رمزا يختلف عن الاخر ، وهذا واضح فى وثائق لجنة تصفية الاستعمار] لجنة الدول الاربع والعشرين] ولجنة حقوق الانسان وغيرها من اللجان . وهذه الازدواجية تعرقل عمل ادارات المراجع ، وتجعل فهرسة وثائق الامم المتحدة صعبة ، وتزيد عمل الباحث العلمى تعقيدا .

(٣٠) فى مارس ١٩٧١ اجرى معهد الامم المتحدة للتدريب والابحاث (UNITAR) استفتاء حول رغبة الوفود فى التدريب على المشاكل الوثائقية . وكانت نسبة الترحيب ببرامج تدريبية حول هذه المشاكل ٩٥٪ من الردود المتلقاة

الاعلامية بين كل المنظمات المنضوية تحت لواء الامم المتحدة . ومن الملاحظ ايضا ، فى هذا المجال ، أن « نظام الامم المتحدة » مازال يفتقر الى مكتبة رئيسية ، وشبكة استعلامات مرجعية Inquiry service network تشمل كل الهيئات الدولية . ولقد تستحوذ الدهشة على بعضهم اذا تبين أن مكتبة همرشولد بالمقر الدائم ـ وهى تضم بطبيعة الحال كل الوثائق العلنية التى أصدرتها الامم المتحدة ـ لا تضم كل الوثائق التى تصدرها جميع وكالات الامم المتحدة . وليس من سبيل الى علاج هذا النقص فى الاعلام الوثائقى الدولى ، الا عن طريقين : طريق استكمال كل الوثائق التى تصدرها الوكالات جميعها تحت سقف مكتبة واحدة ، وطريق انشاء شبكة استعلامات مرجعية بين مكتبات كل الهيئات الدولية ، يسهل عن طريقها الحصول على المعلومات المطلوبة ، على افتراض أن مكتبة كل وكالة ستضم المحصول الوثائقى الكامل الصادر من تلك الوكالة .

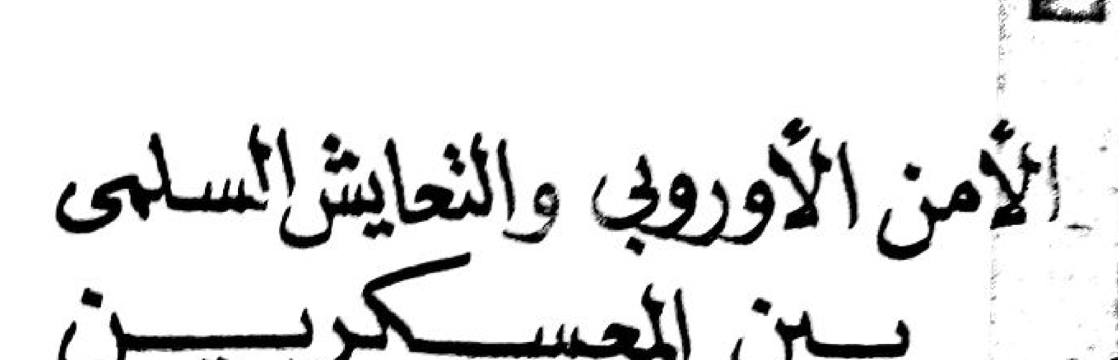
وعلاوة على ذلك ، فان انشاء نظام اعلامى متكامل فى الامم المتحدة ، يتطلب توحيد نظام الرموز التى تستخدمها كل وكالة لتمييز وثائقها . ويعتبر اختلاف الرموز الوثائقية من الامور التى تعقد عملية تبادل الوثائق داخل نظام مرجعى وفهرس واحد . كما أن كل وكالة تتبع سياسة تختلف عن سياسات الوكالات الاخرى ، فيما يتعلق بالحد الزمنى الذى تتطلبه لتحويل وثيقة من النوع المحدود التوزيع الى النوع ذى التوزيع الشامل العلنى . وهذا يعنى ان نظام اسرة المنظمات الدولية يضم عددا من أنظمة الاعلام الوثائقى المختلفة ، وأنه من المتعين البدء بتنسيق هذه الانظمة ، استعدادا لادماجها فى نظام واحد . وقد تكون دراسة الاستخدام الوثائقى فى الامم المتحدة خطوة من الخطوات الواجب اتخاذها نحو هذا التوحيد الاعلامى فى تلك الانظمة الاعلامية المتباينة .

ومن المأمول ، أن تؤدى دراسة الاستخدام هذه الى اكتشاف علاقات جديدة بين نظام عقد المؤتمرات الدولية وتتابعها ، وأنظمة التوزيع الوثائقى ، وذلك تحسينا لطرق الامم المتحدة فى اتخاذ قرارها السياسى . والجدير بالذكر هنا ، أن وفد أمريكا لدى الامم المتحدة ، يطلب حوالى مائة وخمس وسبعين نسخة من كل قرار من قرارات الجمعية العامة باللغة الانجليزية ، ويطلب وفد الاتحاد السوفيتى خمسا وأربعين نسخة من نفس الوثائق بكل من اللغتين الروسية والانجليزية ، بينما يطلب وفد اليمن (صنعاء) نسخة واحدة بالانجليزية ، وأخرى بالفرنسية من كل قرار تصدره الجمعية العامة . ان هذه الارقام تحددها الوفود نفسها ، وهى أرقام تمتد بنفس النسب تقريبا الى العديد من أنواع الوثائق الاخرى . كل هذا دون ان تتحقق الامم المتحدة من فائدة هذا النوع من التوزيع ؛ علما بأن عدد النسخ الموزعة من الوثائق يعد جانبا من جوانب مشكلة الانفجار الوثائق الضخمة .

ومن الفوائد المرجوة من دراسة الاستخدام هذه ، تدريب رجال مكتبات ايداع وثائق الامم المتحدة ، وخاصة منها الكائنة فى العالم الثالث ، بعيدا عن مقار منظمات أسرة الامم المتحدة . وترجع أهمية هذا التدريب الى ضرورة اعتبار كل مكتبة ايداع وثائقى ، وكل مكتبة من مكتبات مراكز الامم المتحدة للاعلام ، بمثابة نموذج مصغر لمكتبة همرشولد ، ولو على أساس اختيار الوثائق الرئيسية للامم المتحدة وللوكالات المتخصصة لربط الميدان اعلاميا بمقار هذه المنظمات الدولية . ومن المفيد ايضا ان يمتد مثل هذا التدريب ليشمل العاملين بمكتبات وزارات الخارجية وغيرها من الوزارات التى لها علاقة بالتنظيم الدولى ، ليسهل العمل الدولى . واتخاذ القرار السياسى السليم على المستوى القومى .

وهذا يعنى أن نتائج مثل هذه الدراسة التجريبية ، التى قد تليها دراسات أخرى تشمل مجموعات وثائقية أخرى ، وقطاعات عدة من المنتفعين بالوثائق الدولية ، لابد أن ينظر اليها من الناحية التطبيقية ، على أنها من بين الاسس التى يقوم عليها دعم الامم المتحدة وتقويتها ، اى أن الاقلال من أخطار الانفجار الاعلامى ، يعتبر خدمة للامن والسلام والانماء الاقتصادى والاجتماعى فى عالمنا هذا .

دراسات

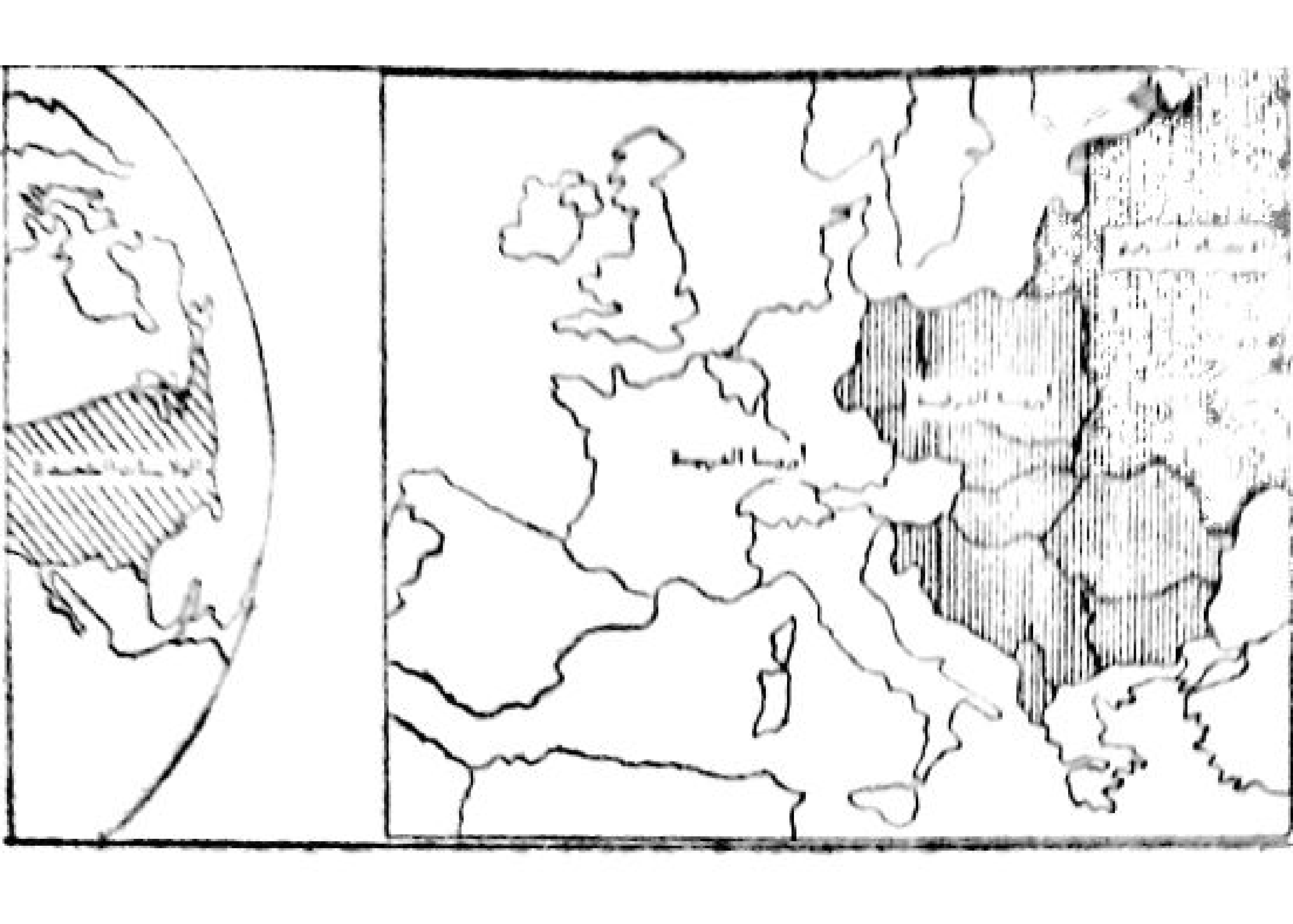


الأمن الأوروبي والتعايش السلمى بين المعسكرين

د. اسماعيل صبري مقلد

استاذ العلوم السياسية المساعد
بكلية التجارة ـ جامعة اسيوط

نحسب اننـا نتجاوز الحقيقيـة اذ قررنا ان عقد مؤتمر عـام للامن الاوربى خـلال العـام الحـالى ، يمثـل تـطورا اسـتراتيجيا بـارزا نحـو دعـم اوضـاع السلم فى العالم ، وذلك فيما اذا أفلح فى استئصال تلك البؤرةالخطيرة من بؤر التوتر والاحتكاك بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، ومن منطقة تعد بحق أخطر مراكز الثقل ، وربما أكثرها حساسية فى نظام الامن العالمى . ومن ناحية ثانية ، فان مؤتمر الامن الاوربى يجىء كاستطراد طبيعى ومنطقى لجو الانفراج الحادث فى علاقات الكتلتين ، والذى يعتبر من أهم مظاهره ، انفتاح الحوار بين شطرى القارة الاوربية على نحو لم يسبق له مثيل ، وتدعم أسس العلاقة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الى الحد الذى جعل من الممكن أن نطلق على المرحلة الحالية من تطور العلاقات الدولية : عصر وفاق بين القوتين الاعظم .



محاولة لتكريس الامر الواقع في اوربا ، واكسابه صفة الشرعية ، والحيلولة بوسيلة الاتفاق دون تغيير الاوضاع الاقليمية او مراجعة الحدود السياسية ٠٠ الخ ، الا أن هذه الحملات ما لبثت أن خفت حدتها ، وبدأ التفهم يظهر واضحا على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية في دول اوربا الغربية، خاصــا بالحاجة الماسة الى عقد مؤتمر للامن الاوربي تمثل فيه دول القارة جميعا وبلا استثناء ٠

وسنحاول فيما يلي أن نستكشف ، بطريقة مبدئية ، جانبا من الملابسات الدولية التي تحيط بانعقاد هذا المؤتمر .

الاسباب التي تدفع الـى عقد مؤتمر عـام للامن الاوربي

ثمة اسباب حيوية تكمن وراء هذا الادراك السياسي الواسع في القارة الاوربيـة بشطريهـا لدواعي انعقاد مؤتمر عام للامن الاوربي ، ويجيء في مقدمة هذه الاسباب :

١ - تضاؤل دور الصراع الايديولوجي في العلاقات بين الكتلتين ، والذى كان أحد الادوات الخطيرة في الحرب الباردة الدائرة بينهما في الماضي . ويقترن بذلك رسوخ مبدأ التعايش السلمي كمحور ارتكاز في استراتيجية الاتحاد السوفييتي الخارجية ، وذلك اعتقادا منه في الكارثة الرهيبة المحققة التي ستقود اليها المواجهة النووية المسلحة بين النظـامين الاشتراكي والراسمالي ، وتركيزه بدلا من ذلك على التنافس بالادوات السلمية ، سواء كانت اقتصادية ، او ثقافية ، او تكنولوجية ٠٠ الخ (١) ٠

ويقابل هذا التحول ، في مضمون الاستراتيجية الدولية السوفيتية ، ادراك مماثـل من جـانب الغرب ، أن المواجهة بين الكتلتين هي مخاطرة هائلة لا يمكن تقبلها تحت أى ظرف ، وأن البديل لهذا الانتحار الشامل المتبادل ، هو الاتفاق حول الاوضاع التي تخدم مصالح الكتلتين ، في اطار من التفهم للظروف التي تحيط بالواقع الدولي في هذه المرحلة التاريخية من تطوره (٢) ٠

يضاف الى ذلك ظهور ثلاثة عوامل اخـرى رئيسية : أما أولها فيتعلق بظهور نزعات استقلالية في كل من الكتلتين ، ممـا هيأ امكانيات أفضل للحوار السياسي بين شطري القارة ، على نحو لم

---

(١) فيما يتعلق بتدهور تأثير العامل الايديولوجي في مخططات الاستراتيجية السوفيتية راجع :

Robert C. Tucker, United States-Soviet Co-operation, Incentives and Obstacles, The Annals of American Academy of Political and Social Science, July 1967, P. 5.

وفي هذا الصدد يقول المؤلف انه منذ عام ١٩٦١ والاتحاد السوفييتي يعتنق ما يعرف بمذهب التعـايش التنافسي Competitive Co-existence ، وهو المذهب الذى يصور القوتين الاعظم على أنهمـا تتزعمان نظـامين ايديولوجيين متعارضين . وعلى الرغم من التناقضات الايديولوجية التي تفرقهما عن بعضهما الا انهما يتنافسان بالادوات السلمية ، سواء كانت اقتصادية او سياسية او ثقافية . ويضيف ، أن عملية التعايش في اطار التنافس تصورها الفلاسفة المنظرون للحزب الشيوعي السوفيتي على أنها بمثابة منحى ديالكتيكي في اتجاه التعايش بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ومما يغذى هـذا الاتجـاه ، الـرغبة المشتركة للدولتين في تفادى احتمـالات الحرب ، وهو ما يمثل أساسا التعاون القائم حاليا بينهما ، والذى يحتم وجود اتصالات منتظمة حول كل الامور التي تهم الجانبين ، وكذلك التفاوض حول المشكلات التي تشكل تهديدا للسـلام ، وكبت التوتر في المناطق المتفجرة مـن العالم ، وحصر النزاعات المحدودة في اطارها الاقليمي الضيق ومنع تصاعدها الى حروب عامة .

(٢) راجع :

Philip Mosley, The United States and East-West Detente: The Range of Choice, Journal of International Affairs, (New York), Vol. XXII, No. 1, 1968, pp. 5 5 — 6.

Arnold J. Toynbee, Russian American Relations: The Case for Second Thoughts, Journal of International Affairs, Ibid, pp. 2 — 4.

يتوفر في أي وقت منذ انتهاء الحرب (٣) ، وأما ثانيها ، فينبع من ادراك دول شرق أوربا ، من أنها لا يمكن أن تعزل نفسها ، أو أن تنغلق تماما عن الشطر الاخر من القارة ، لما في ذلك الانغلاق من ضرر محقق لمصالحها ، ومن ثم فان ما عجزت عنه الحرب الباردة في الماضي ، يمكن ان يتحقق اليوم بوسيلة الانفتاح والحوار ، وبخاصة حول المشاكل التي تستأثر باهتمام دول القارة كلها ، بغض النظر عن التفاوت في طبيعة أنظمتها الاجتماعية والسياسية (٤) . وأما ثالث هذه العوامل ، فيرجع الى اختفاء الاتجاه القديم من جانب الدول الغربية ، والذي كان ينظر الى وجود الاتحاد السوفييتي في شرق أوربا ، على أنه وجود مؤقت ، أو أنه غير شرعي ، وأن على قمة أهداف الاستراتيجية الغربية في أوربا تحرير هذه المناطق . أما الان فقد اختفى هذا الاتجاه غير الواقعي تماما ، وأصبح ينظر الى الوجود السوفييتي في شرق أوربا بمقياس ومن زاوية لا تختلف كثيرا عن تلك التي ينظر بها الى الوجود الامريكي في الشطر الاخر من القارة الاوربية (٥) .

٢ ـ ان النزاع الصيني السوفييتي الذي لا يزال محتدما بين الدولتين ، يحتم على الاتحاد السوفييتي أن يحل مشاكله الامنية في القارة الاوربية ، حتى يتفرغ للتركيز على مواجهة التحديات التي يخلقها تعاظم القوة النووية للصين من جانب ، وبسبب تبني الاخيرة لاستراتيجية هي أقرب في طبيعتها الى رفض الامر الواقع منها الى التسليم به ، وهو ما يثير في أذهان الاتحاد السوفييتي تخوفات كثيرة ومستمرة حول جدية هذا الخطر الصيني في مختلف أبعاده القائمة والمحتملة (٦) .

واذا تجاوزنا هذه الاسباب الرئيسية العامة ، سنجد أن ثمة أسبابا أخرى لا تقل في أهميتها ،

---

(٣) للوقوف على الجذور الكامنة وراء ظهور بعض النزعات الاستقلالية في داخل الكتلة السوفييتية والملابسات التي احاطت بنمو وتطور هذه النزعات يمكن مراجعة :

Norman Pounds, Fissures in the Eastern European Bloc, in The Annals of the American Academy of Political and Social Science, July 1967, p. 45.

William Kintner and Wolfgang Klaiber, Easter Europe in Flux, ORBIS, (U.S.), Summer 1968, pp. 408 — 409.

Adam Bromke, Poland's Role in the Loosening of the Communist Bloc, in, «Eastern Europe in Transition», edited by Kurt London, (Johns Hopkins Press, Baltimore 1966), pp. 67 — 92.

Walter Clemens, The Future of the Warsaw Pact, ORBIS, Winter 1968, p. 1020.

James Billington, Force and Counterforce in Eastern Europe, Forgein Affairs, October 1968, p. 31.

Richard Davy, The ESC and the Politics of Eastern Europe, The World Today, (London), July 1972, pp. 294 — 295.

وأما فيما يتعلق بالتغييرات التي حدثت في علاقات الكتلة الغربية ، فانه يمكن الرجوع الى :

David S. Mclellan, The Changing Nature of Soviet and American Relations with Western Europe, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, July 1967, p. 17.

Zbignlew Brzezinski, The Framework of East-West Reconciliation, Foreign Affairs, January 1968, p. 258.

Edmund Stillman and Anthony Wiener, European Defense, American Interest and the Prospects for NATO, (Hudson Institute, New York, 1964), p. 11.

(٤) Lawrence L. Whetten, Recent Changes in East European Approaches to European Security, The World Today, (London), July 1970, p. 278.

(٥) Walter C. Clemens, The Soviet World Faces West: 1945 — 1970, International Affairs, (London), July 1970, pp. 483 — 484, 488.

(٦) راجع :

Robert Conquest, The Limits of Detente, Foreign Affairs, July 1968, p. 737.

وفيه دعا الى حل مشكلة الامن الاوربى تدريجيا وعلى مرحلتين : الاولى ، وفيها يتم الابقاء على حلفى الاطلنطى ووارسو ، فى الوقت الذى تبذل فيه الجهود لازالة الرواسب العالقة فى جو العلاقة المتبادلة بينهم . والمرحلة الثانية ، وفيها تحل هاتان المنظمتان العسكريتان ، حتى يتسنى لاوضاع الامن فى القارة الاوربية ان تدعم فى اطار جديد تماما . غير انه لما رفضت الدول الغربية مشروع المعاهدة السوفيتية فى مؤتمر جنيف ، دعا الاتحاد السوفيتى الدول الاعضاء فى منظمتى الحلفين المذكورين الى التوقيع على معاهدة مؤقتة تحظر استخدام القوة العسكرية فى العلاقات الاوربية . غير أن ذلك الاقتراح لم يكن أسعد حظا من سابقه (١٢) .

وفى عام ١٩٥٧ ، اقترح وزير خارجية بولندا ، آدم رابكى ، اقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى وسط أوربا ، وهو الاقتراح الذى تبعته مبادرة بولندية أخرى عرفت بمشروع جومولكا ، الذى دعا الى تجميد التسلح النووى لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودولتى المانيا (١٣) . وهذه المشاريع فى جملتها لم يكتب لها النجاح ، وان كانت قد امتدحت كثيرا فى شرق أوربا فيما بعد ، لما قيل عنها من أنها كانت تشكل مشاركة حقيقية وقيمة نحو الاسراع بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فى عام ١٩٦٨ (١٤) .

ثم نجد أنه فى عام ١٩٥٩ ، ومن واقع الربط السوفيتى المستمر بين المشكلة الالمانية ، ومشكلة الامن الاوربى فى ابعادها الشاملة ، تقدم الاتحاد السوفيتى بمشروع معاهدة سلام مع المانيا . وقد دافع السوفيت عن مبادرتهم الجديدة بقولهم انها جاءت على سبيل الاستجابة للتغييرات العميقة التى حدثت فى أوربا فى السنوات السابقة ، والتى

كان من أهمها اطلاقا وجود دولتين ... مستقلتين . وهى الحقيقة التى كانت تفرض ... لهذه المشكلة . يختلف فى طبيعته عما كان ... اقتراحه من حلول لها . وبالاضافة فقد ... مشكلة برلين الغربية . بكل عوامل التفجر ... فيها ، كانت تضغط بشدة فى اتجاه ... تداركها بالحل ، قبل أن يفلت الزمام ، ... الكتلتان نفسيهما مدفوعتين الى مواجهة ... لاتستطيعان تجنبها . وكان مشروع المعاهدة المقترحة فى رأى الاتحاد السوفيتى خطوة ... على طريق الحل (١٥) .

على ان ضعف الاستجابات التى ... باستمرار عن دول حلف الاطلنطى ازاء المقترحات السوفيتية ومشاريع الامن الاوربى التى ... دول شرق أوربا ، هو الذى جعل هذه المجموعة الاخيرة من الدول تتوقف عن التقدم بأية مبادرة أخرى فى هذا الموضوع . وظل هذا واضحا ... تربو على خمس سنوات ، او بالتحديد الى ... اقصاء خروشوف من زعامة الاتحاد السوفيتى .

ففى ديسمبر ١٩٦٤ ، اخذت دول حلف وارسو تبدى اهتمامها من جديد بمشكلة الامن الاوربى ولقد عبر عن هذا الاهتمام وعكسه بوضوح الاقتراح الذى تقدمت به بولندا أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ودعت فيه الى عقد مؤتمر ... للدول الاوربية للبحث فى مختلف الجوانب ذات العلاقة بموضوع الامن الاوربى . وتلى ذلك مباشرة أن أصدرت اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى يناير ١٩٦٥ بيانا ، وهو ... جاء فى الحقيقة ردا على ما كان قد أثير آنذاك ... احتمال اشراك المانيا الغربية فى مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ، وهو المشروع الذى ...

مطروحا بشدة في ذلك الوقت من جانب الولايات المتحدة على حلفائها الاوربيين فى كتلة الاطلنطى ٠
وفى هذا البيان ، دعت دول حلف وارسو مرة أخرى الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، بقصد التوصل الى الترتيبات التى تتناسب وخطورة المشكلة ٠ ثم توقفت اللجنة الاستشارية السياسية للحلف عن اصدار أية اعلانات أخرى حول مؤتمرات الامن الاوربى ، واستمر ذلك لمدة عام ونصف تقريبا ٠ على أن عدم صدور بيانات رسمية عن مؤتمرات الحلف ، لم يكن ليعنى أن اهتمام دوله بمشكلة ، الامن الاوربى قد ضعف بل على العكس ، فقد شهدت هذه الفترة بالذات ، نشاطا ملحوظا من جانب بعض الدول الشيوعية الصغيرة مثل بولندا والمجر ورومانيا ، وهو النشاط الذى استهدف تحريك الاهتمام بمشكلة الامن الاوربى على مدى أوسع ، وبحماس أكبر ٠ وقد كان من بين المقترحات التى أثارتها هذه الدول ، اقتراح المجر الذى دعا الى انشاء لجنة تحضيرية رباعية من أجل الاعداد لجدول رسمى لمؤتمر عام للامن الاوربى ، وتضم هذه اللجنة فى عضويتها ، كلا من المجر وبولندا وبلجيكا وهولندا ٠ وقد تمسكت دول حلف وارسو بهذا الاقتراح ، وان كانت قد أعلنت أنها لا تمانع فى توسيع عضوية اللجنة التحضيرية الى ست دول ، بدلا من أربعة ، اذا لزم الامر (١٦) ٠

وقد استمر تقديم هذه المقترحات حتى الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السوفيتية ، أندريه جروميكو ، لروما فى ابريل ١٩٦٦ ، وجدد فيها الدعوة رسميا الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، وكان من الواضح ان موضوع الامن الاوربى قد اخذ يشغل حيزا ضخما من اهتمامات الدبلوماسية السوفيتية واجهزة دعايتها السياسية فى أوربا ٠ وهناك من عللوا سباب هذا التطور فى الاتى :

ا ـ تصاعد النزاع الصينى السوفيتى بعد الزيارة التى قام بها شواين لاى رئيس وزراء الصين ، للزعماء السوفيت الجدد ، بريجنيف وكوسجين وبودجورنى ، فى عام ١٩٦٥ ، مما دلل بقوة على تعذر تحقيق المصالحة بين قطبى العالم الشيوعى ، وهو الاعتبار الذى دفع بالاتحاد السوفيتى الى التحرك لتأمين جبهته الاوربية ، حتى يتسنى له ان يعطى تركيزا اكبر من اهتمامه وامكانياته لصد الخطر المتعاظم على حدوده الاسيوية ٠

ب ـ أن الزعامات السوفيتية الجديدة ارادت ان تعطى سياسات التعايش السلمى قوة دفع أكبر ، واساسا من الثقة أقوى ما كان حادثا خلال حكم خروشوف ، وهو ما ارادت من خلاله ، بالاضافة الى ما سبق ، ان تكسب ارضا جديدة لنفوذها فى وسط الدول الافريقية والاسيوية ، وان تحارب النفوذ الصينى الذى كان قد وصل الى أعلى مستوياته بين هذه المجموعة من الدول فى الفترة السابقة ٠

ج ـ ان أزمة كوبا قد أوضحت حدود المقدرة الاستراتيجية العامة للاتحاد السوفيتى فى مواجهة امكانات القوة الامريكية ، وهو ما كان دافعا بالسوفيت الى البحث عن سبل للتقارب مع خصمهم الرئيسى فى المواجهة التى استحكمت بينهما منذ انتهاء الحرب ٠ ويدلل على ذلك توقيع السوفييت على اتفاقية الحظر الجزئى على أجراء التجارب النووية عام ١٩٦٣ ، واقامة الخط الساخن بين موسكو وواشنطن ٠

د ـ أن الاتحاد السوفييتى قد تصور فى هذه الفترة ، أن الغرب كان يمر بأزمة عنيفة ، فبريطانيا رفض طلب انضمامها الى السوق الاوربية المشتركة ،كما فشل مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ، وانشغلت الولايات المتحدة الى قمة رأسها فى مشاكل غير أوربية وبخاصة حربها فى فيتنام ٠ والى جانب ذلك ، فان الخلافات كانت قد استحكمت بين بعض دول حلف الاطلنطى ، مثل الخلاف الحاد بين تركيا واليونان ، والخلاف بين أمريكا وفرنسا والذى بسببه أقدمت فرنسا على الانسحاب من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الاطلنطى فى مارس ١٩٦٦ ، ومناداة ديجول باقامة كيان أوربى يمتد من الاطلنطى الى الاورال ، وهو ما كان يلتقى مع دعوة الدول الشيوعية الى انشاء كيان واحد للامن فى أوربا ٠ وقد اعتبر السوفيت أن هذه الازمة الاطلنطية كانت تطورا لا

Recent Changes in East European Approaches to European Security, op. cit. p. 278. [(١٦)]

معدى عنه بسبب رغبة دول الحلف فى التخلص من السيطرة الامريكية عليها (١٧) .

على انه ايا كانت طبيعة الاسباب المحركة لهذه المبادرة الدبلوماسية السوفيتية فى اوربا فى ذلك الوقت بالذات ، فان اقتراح جروميكو تسبب فى احداث عدد من ردود الفعل غير المتوقعه ، وبالاخص داخل دائرة الامن السوفيتية نفسها ، وانعكس ذلك اساسا فى تصريحات الزعيم الرومانى نيكولاى تشاوسيسكو فى ١٤ مايو ١٩٦٦ ، التى أعلن فيها تصميم بلاده على صيانه استقلالها الوطنى ، وأن التكتلات والاحلاف العسكرية أصبحت فاقدة لروح العصر ، وأنها لم تعد تتفق واعتبارات السيادة القومية كما تعرقل اقامة علاقات طيبة بين الدول ، الامر الذى كان يفرض حلها والتخلص منها (١٨) . وقد دفعت هذه التصريحات الخطيرة ليونيد بريجنيف الى القيام فورا بزيارة سرية الى رومانيا ، ليناقش فيها اتجاهاتها من الارتباط بحلف وارسو ، ومن مشكلة الامن الاوربى ، غير أن رومانيا لم تتنزل عن اتجاهها الجديد . وكان هذا التطور غير المتوقع داعيا الى الاسراع بعقد مؤتمرى قمه شيوعيين فى موسكو ، استغرقا طيلة شهر يونيو عام ١٩٦٦ ، لبحث فى مشكلة الامن الاوربى . وفى هذين المؤتمرين ، استحث الاتحاد السوفيتى دول الحلف على سرعة التحرك لحل هذه المشكلة فى ظروف الازمة الحادة التى كان يمر بها حلف الاطلنطى ، وهو ما كان كفيلا فى رأيه بأن يدعم القوة

---

[١٧] Ibid, P. 280 ، وأيضا
Marshall D. Shulman, Recent Soviet Foreing Policy: Some Patterns In Retrospect, Journal of International Affairs, (New York), Vol. XXII, No. 1, 1968, p. 42.

ويقول المؤلف أن جهود الدبلوماسية السوفيتية قد تركزت ، وحشدت كل طاقاتها فى التأثير من أجل تحقيق الاهداف الاتية :

[أ] — محاولة عزل المانيا الغربية من خلال التركيز المتصل على نغمة العسكرية الالمانية والروح الانفصالية (Revanchism) وضرورة احباطهما باجراءات حاسمة .

[ب] العمل على وقف نمو القوة العسكرية الالمانية ، من خلال اعادة طرح الاقتراح الخاص باخلاء منطقة وسط أوربا من الاسلحة النووية ، وجعل تعهد المانيا بعدم السعى الى الحصول على الاسلحة النووية شرطا أساسيا مسبقا لاشراكها فى أى مؤتمر عام لبحث مشاكل الامن الاوربى . وكان هذا يعنى فى مفهوم استراتيجية السوفييت الاوربية كذلك ، استبعاد المانيا الغربية من عضوية القوة النووية المتعددة الاطراف ، ومن أى قوة نووية أطلنطية أو أوربية مشتركة ، والضغط ما أمكن فى اتجاه سحب الاسلحة النووية التكتيكية الامريكية من المانيا فى ظل الترتيب الثنائى الخاص الذى ينظم استخدام هذه الاسلحة .

[ج] — تشجيع بعض دول أوربا الغربية ، وبالاخص فرنسا وايطاليا وبريطانيا ودول اسكندنافيا على أن تأخذ زمام القيادة والمبادرة فى الشئون الاوربية ، بعيدا عن تاثيرات السياسة الامريكية .

[د] — دعم مركز الاتحاد السوفيتى فى المانيا الشرقية لخلق الاحساس فى المانيا الاتحادية ، بان المدخل الى تحسين علاقاتها مع دول شرق أوربا لا يمكن أن ينطلق الا من الواقع الذى يسمح باستمرار تقسيم المانيا الى دولتين مستقلتين . Ibid, pp. 42 — 42.

[١٨] يمكن القول بان الاتجاهات الوطنية التى كانت قد قويت فى رومانيا فى ذلك الوقت ، دفعت بها الى أن تسلك فى سياستها الخارجية نهجا يؤكد استقلالها عن السياسة السوفيتية بطريقة تكاد تكون تامة . ومن أمثلة هذا النهج الخارجى ، تبادلها العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية ، واعتراضها على بعض نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، كما أن رومانيا كانت دائمة التنديد والادانة لسياسات التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، حتى من قبل أن يتدخل الاتحاد السوفيتى عسكريا فى تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس ١٩٦٨ وبالاضافة الى هذا كله ، فقد امتنعت رومانيا عن حضور مناورات قوات حلف وارسو منذ ١٩٦٤ ، حتى اشتركت فى المناورات التى أجريت فى بلغاريا فى أغسطس ١٩٦٧ .

Walter Clemens, The Future of the Warsaw Pact, ORBIS, Winter 1968, p. 1007.
Andrzej Korbonski, The Warsaw Pact, International Conciliation, May 1969, pp. 39 — 40.

وللحصول على مزيد من التفاصيل الخاصة بتاثير النزعة القومية على سياسات رومانيا ، وما تسببت فيه من خلافات داخل كتلة دول حلف وارسو ، يمكن الرجوع الى :
د. اسماعيل صبرى مقلد : التقارب الامريكى السوفيتى والحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يوليو ١٩٦٩ ، ص ٢٣ — ٢٥ .

السياسية لحلف وارسو فى أية مفاوضات تتناول قضية الامن الاوربى ، غير ان رومانيـا ، مرة أخرى ، أصرت فى هذه الاجتماعات على الا يحاول الحلف استغلال تلك الظروف بطريقة تسيء الى علاقاته مع الدول الغربية (١٩) .

وقد ظهر تأثير هذا الاتجاه الرومانى قويا فى الاجتماع الذى عقدته اللجنة الاستشارية السياسيه لحف وارسو والذى صـدر عنه اعلان فى يوليو ١٩٦٦ حول مشاكل السلم والامن فى القـارة الاوربية ، والذى عرف باعلان بوخارست · وقيل عنه فى دول الكتلة السوفيتية انه كان بمثابة تحديد قاطع لموقف الحلف من قضية الامن الاوربى ، ومن كافة مسائل السياسة الخارجية الاخرى ، ومن أهم ما جاء فى هذا الاعلان :

(١) ـ أن اقامة نظام دائم وفعال للامن الاوربى ، كان يتطلب فى أساسه أن تعترف المانيا الغربية بالصبغة الدائمة للحدود السياسية القائمة فى وسط أوربا ، وأن تعلن تخليها عن كل دعاويها الاقليمية ، وأن تتعهد بعدم السعى للحصول على أسلحة نووية .

(٢) ـ أن ضرورات دعم الامن الاوربى ، كانت تحتم وبلا تأخير ، تصفية كل القواعد الاجنبية ، والدخول فى مباحثات جدية لوضع ترتيبات ملائمة وكافية لحل مشكلة الامن فى القارة (٢٠) ·

ولم تنته جهود الدول الشيوعية عند هذا الحد ، ففى ابريل ١٩٦٧ ، عقد مؤتمر للاحزاب الشيوعية والعمالية فى كارلو فى فارى بتشيكوسلوفاكيا · وخلافا لاجتماع بوخارست الذى مثلت فيه دول الحلف ، فان المؤتمر الجديد كان يجمع زعماء الاحزاب الشيوعية فى اوربا ، سواء تلك التى فى الحكم أو فى خارجه . وكان الهدف الواضح من الاجتماع ، توسيع اطار الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى · وفى هذا المؤتمر تركز الهجوم على الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وعلـى سيـاسـات الناتو العسـكرية ، ووصفت المشكلة الالمانية بانها كانت أكثر المشاكل تخريبا واضرارا بأمن أوربا . ومن هنا دعا المؤتمر الدول الغربية الى الاقرار بالحدود السياسية القائمة فى القارة ، والاعتراف بحق دولة ألمانيا الديمقراطيه فـى الحصول على اعتراف دبلوماسى بها ، ونبذ مبدأ هالشتين ، والاعتراف ببرلين الغربية كوحدة أو ككيان سياسى مستقل ، والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية · ثم أيد المؤتمر اعلان بوخارست ، وكل الجهود الشيوعية التى سبق أن بذلت من اجل دعم الامن الاوربى ، والتى كان من أهمها اقتراح اقامة مناطق منزوعة الاسـلحة النووية فى أوربا · وبالطبع فقد دعا المؤتمر فى ختامه الى الاسراع بعقد مؤتمر عام لـلامن الاوربى ، اذ ان الموقف المتدهور فى أوربا ـ على حد قوله ـ كان يجعل من عقد مؤتمر كهذا ضرورة قصوى (٢١) ·

غير أنه مما يلفت النظر فى مؤتمر كارلوفى فارى هذا ، هو أنه حاول أن يقود حملة شعبية

---

[١٩] Lawrence Whetten, Recent Changes in East European Approaches to European Security, op. cit., p. 281.
Walter Clemens, The Soviet World Faces West, op. cit., p. 480.

[٢٠] Ibid.

[٢١] Walter Clemens, op. cit. p. 480 وكذلك Lawrence Whetten, op. cit. pp. 282-283

وفى هذا الصدد يقول المؤلف ، انه بدلا من أن يطالب مؤتمـر الاحـزاب الشيوعية والعمالية فى كارلو فى فارى ، بعقد ميثاق عدم اعتداء بين حلفى الاطلنطى ووارسو ، كما درجت أجهزة الدعاية الشيوعية على المناداة به فى الماضى ، فانه اقترح عقد معاهـدة اوربية عامة تحظر استخدام القوة المسلحة أو حتى التهديد باستخدامها فى أوربا . وكـان من الواضح والمفهوم من اتجاهات المؤتمر أن الولايات المتحدة ستستبعد من مثـل هـذه/المعاهدة الاوربية ، انطلاقا مـن الحقيقة القائلة بان أمريكا لم تكن دولة اوربية ، ومن ثم فانه لم يكن يحق لها ان تكون طرفا فى معاهـدة تنظم شئونا أوربية خالصة . ثم يضيف ، انه بينما نجد ان اعلان بوخارست الصادر فى يوليو ١٩٦٦ قد تضمن الدعوة الى سحب القوات العسكرية من أقاليم الـدول الاخرى ، الا أن التصريح الذى صـدر عن مؤتمر كارلوفى فارى حصر هـذه المطلب بان ضيقه فى اطـار الـدول الاوربية وحدها [وليس على المستوى العالمى] ، وكان من المفهوم ضمنها أن هذا الاجراء ـ ان طبق ـ لن يمتد الى القوات السوفيتية فى دول شرق أوربا .

موجهه الى المناداة بحل حلف الاطلنطى فى نهاية عامه العشرين ، اى حينما تنتهى مدة سريان المعاهدة الاصلية للحلف . ويقول بعضهم ، أن هذا الاتجاه كان يمثل ذروة الجهود السوفيتية الرامية الى حل مشكلة الامن الاوربى من خلال الاجهاز على الكتلة العسكرية المناوئة لهم فى أوربا (٢٢) . الا أن هذه الحملة الدعائية لم يقدر لها أن تتسع الى المدى الذى كان مقررا لها بسبب ازمة الشرق الاوسط فى يونيو ١٩٦٧ ، والتى غطت فى أهميتها حينذاك على مشكلة الامن الاوربى .

وما ان هدات ازمة الشرق الاوسط ، حتى عادت دول حلف وارسو الى مناقشة المشكلة مرة أخرى فى مارس ١٩٦٨ ، حين عقدت اللجنة السياسيه الاستشارية للحلف اجتماعا لها فى صـــوفيا ببلغاريا للبحث فى مشروع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النوويه . وعلاقتها بقضيـــة الامـــن الاوربى . الا ان رومانيا عارضت هذه المعاهدة المقترحه ، لما انطوت عليه ، حسب اعتقادها ، من تمييز ، ثم استمرت فى معارضة سياسات الحلف من المانيا ، وكذلك اتجاهاته العامة من مشاكل الامن الاوربى . وهذا الموقف من جانب رومانيا كان يبرز مرة أخرى عدم اتفاقها مع حلفائها فى كتلة وارسو على تحديد مضمون التهديد أو الخطر المشترك ، كما أنه جعل باقى دول هذه الكتلة تتشكك فى ولاء رومانيا للحلف . وكانت هذه الشكوك وراء دعوة ألمانيا الديمقراطية وبولندا الى عقد سلسلة من الاحلاف الدفاعية الثنائية داخل الكتلة السوفيتية ، لمواجهة اطماع ألمانيا الغربيه ضدهما ، والتى كانت تشجع عليها الاتجاهات المستقلة للسياسة الرومانية . وقد اضطر هذا الموقف اللجنة السياسية الاستشارية الى اصدار

أكثر من اعـــلان ، يغطى كل منها مشكلة من مشكلات ، وتلك تتفادى عراض رومانيا عن قرارات سجبة . أما أن تضمنها اعلان واحد كما جرى عليه الأمر من قبل . ومن هنا كان رفض رومانيا التوقيع على الاعلان الداعى الى التعجيل بتوقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، رغبتها عن هذه المعاهدة ما تنسب اليها فى حلف وارسو من انها خطوة متقدمة فى اتجاه تدعيم الامن الاوربى والسلام العالمى (٢٣).

ثم يتوارى اهتمام موسكو بموضوع عقد مؤتمر للأمن الاوربى لفترة قصيرة من الوقت ، بسبب بعض الاحداث الدولية الخطيرة مثل التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا بعد سلسلة من الوقائع العاصفة التى اقترنت بالتطورات السياسية الداخلية فى هذه الدولة الشيوعية ، والتى انتهت الى الاعلان عن مبدأ بريجنيف الذى حظر بشأنه انفلات اى دولة من دول حلف وارسو تحت أى تبرير من التبريرات . وكان ذلك يعنى ، فى حقيقة الامر ، أن الوجود السوفييتى فى شرق اوربا واستمرار الانظمة الشيوعية الحاكمة فى تلك المجموعة من الدول ، يجب أن تظل بمنأى عن أى تحد . وصدور مثل هــذا المبدأ بمثل هــذا المستوى من القوة والتصميم على فرضه ، أيا كانت الظروف ، كان يحمل دلالات خطيرة لأى مؤتمر عن للأمن الاوربى يمكن أن ينعقد فى مثل الظروف التى صدر فيهـا مبدأ بريجنيف ، أو حتى مستقبلا (٢٤) .

وترتيبا على ذلك ، نجد انه بعد انتهاء الأزمة التشيكية ، عاود زعماء دول حلف وارســو اجتماعهم فى بودابست لبحث ثانية فى مشكلة

[٢٢] Lawrence Whetten, Recent Changes in East European Approaches to European Security, op. cit., pp. 282 — 283.

[٢٣] Ibid, p. 283.

٢٤ — بموجب ما عرف بمبدأ بريجنيف الذى صدر فى أعقاب تدخل قوات دول حلف وارســو فى تشيكوسلوفاكيا ، وبالتحديد فى سبتمبر ١٩٦٨ ، كان يمكن التدخل عسكريا فى دول شرق أوربا فى الحالات التى تتعرض فيها احدى هذه الدول — سواء من الداخل او الخارج — لخطــر يهدد سـلامة ما أطلق عليه بالكومنولث الاشتراكى . وبخصوص هذا المبدأ والتفسيرات التى نسبت اليه ، يمكن الرجوع الى :

Canfield Smith, The Rocky Road to Communist Unity, East Europe, (American Monthly Magazine), February 1969, p. 7.

Michael Bell, Soviet Policy in Eastern Europe, Ibid, pp. 21 — 22.

واسماعيل صبرى مقلد ، التقارب الامريكى الســوفييتى ، مرجع ســابق الذكر ، ص ٢٥ .

الامن الاوربي (٢٥) ، ففي ١٧ مارس ١٩٦٩ صدر عن المؤتمر اعلان بعنوان « رسالة من دول حلف وارسو الى كل الدول الاوربية » . ومما لوحظ على هذا الاعلان ، خروجه عن الخط التقليدى القديم ، من حيث أنه بينما صور الموقف الدولى تصويرا متشائما ، الا أنه لم يشأ أن يلقى تبعة تدهوره على الولايات المتحدة ، أو الناتو ، أو المانيا ، كما اعتاد أن يفعل فى السابق . وكانت هذه بادرة تطور لها قيمتها ، سنعرف مسبباتها فى جزء لاحق من هذا التحليل .

وقد اشتمل الاعلان على ثلاثة مقترحات لدعم أواصر التقارب الاوربي هي :

(أ) - تقوية علاقات التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الاوربية جميعها وبلا استثناء .

(ب) - الاعتراف بالامر الواقع فى أوربا ، مع البحث عن حل للمشكلة الالمانية .

(جـ) - الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربي .

ومن ذلك يتضح أن محور التركيز في استراتيجية حلف وارسو من مشكلة الامن الاوربي ، بدأ ينتقل الى ربط الامن الاوربي بمبدأ التعاون بين دول القارة ، بدلا من أن يقتصر الامر على محاولة تخريب كيان التحالف الآخر المضاد حلف وارسو ، كما رأينا فى مؤتمر كارلوفى فارى مثلا (٢٦) .

وفي اطار ما أسمى بوجود استجابة أوربية مواتية لاعلان بودابست ، اجتمع وزراء خارجية دول حلف وارسو فى براغ فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٩ ودعوا الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربي ، يجتمع فى هلسنكى خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ . وقد اقترح جدول أعمال مبدئي لذلك المؤتمر ، وركز الجدول على مشكلتين رئيسيتين : (١) - الامور المتعلقة بالامن الاوربي ، ومبدأ حظر استخدام القوة المسلحة ، ووسائل تنفيذ هذا الحظر . (٢) - كيفية توسيع نطاق التعاون بين الدول الاوربية .

وأكد الاعلان الصادر عن هذا الاجتماع ، أن جدول الاعمال المقترح بشكله هذا ، لم يزد عن كونه مجرد اقتراح ، وأنه كان من الممكن البحث فى أية اقتراحات أخرى ما دام هدفها دعم وانجاح مؤتمر الامن الاوربي .

وقد جاء توقيت هذا الاعلان متفقا مع الاجتماع

---

[٢٥] Walter Clemens, The Sovlet World Faces West, op. cit.

ويقول المؤلف أن الدوافع التى حدت بالاتحاد السوفيتي الى استئناف الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربي ، فور انتضاء الازمة التشيكية ، كانت تنحصر فى سببين رئيسيين : الاول وهو يعكس الرغبة فى تخفيض التوتر الدولى بوجه عام ، الذى كان قد تصاعد الى مستوى خطير كنتيجة للاجراء السوفييتى العنيف ضد تشيكوسلوفاكيا ، والثانى ، وهو ينصرف الى الرغبة فى امتصاص ردالفعل الغاضب الذى أظهره حلف الاطلنطى من جراء وجود خمس فرق عسكرية سوفيتية فى الاراضى التشيكية . وحيث فسر بأنه بادرة اختلال فى وضع التوازن الاستراتيجي بين قوتى الحلفين ، خصوصا فى منطقة وسط أوربا . ويضيف أنه مما يدلل على ذلك ، أن وزير الخارجية السوفيتية أندريه جروميكو حين كرر الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربي أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢ اكتوبر ١٩٦٨ ، حاول أن يدافع عن التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا ، وأن يبرز أن ليس ثمة تعارض بالمرة بين ما حدث فى تشيكوسلوفاكيا ، وبين عقد مؤتمر للامن الاوربي .

Ibid, p. 481.

وقد ظهر هذا الحماس السوفييتى لعقد مؤتمر الامن الاوربي أكثر مع المعنى الذى جاء على لسان يورى زوكوف فى المقال الذى كتبه فى جريدة برافدا السوفيتية فى ٨ يناير ١٩٦٩ بعنوان « أوربا والمشاكل التى تشجعت » ، وقال فيه ان المستهدف من وراء انعقاد المؤتمر هدفين أساسيين : [أ] خلق نظام عام للامن الجماعى فى أوربا ، [ب] وتنمية روابط التعاون بين الدول الاوربية بما يخدم مصلحة السلام ويسهل الجهود المبذولة لنزع السلاح .

Quoted in Clemens, Ibid. p. 481.

[٢٦] Lawrence whetten, op. cit., p. 284.

بعد صدور اعلان بودابست فى مارس ١٩٦٩ ، نجد أن الزعيم البلغارى تودور جيفكوف تقدم باقتراح لعقد مؤتمر الامن الاوربي فى فيينا ، غير أن الحكومة النمسوية سارعت وأعلنت رفضها للاقتراح ، وقد دفع هذا الرفض الحكومة الفنلندية لأن تصدر مذكرة فى ٥ مايو ١٩٦٩ ضمنتها ترحيبها واستعدادها لعقد المؤتمر فى هلسنكى ، وقدمت نسخ من هذه المذكرة لكل الدول الاوربية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا .

Clemens, op. cit., p. 481.

الذي عقد المجلس الوزاري لحلف شمال الأطلنطي ببروكسل في ديسمبر من نفس العام .

وحين اجتمع زعماء حلف وارسو في موسكو في ٣ ديسمبر ١٩٦٩ ، اصدروا وثيقة هامة تتناول كل الجوانب المتعلقة وسياسات الحلف في أوروبا (٢٧) ، ومن ضمن ما دعت اليه هذه الوثيقة :

(أ) ضرورة بذل الجهود للتعاون حول تسوية مقبولة مع ألمانيا الغربية .

(ب) تأييد الحق الكامل لألمانيا الديمقراطية في الحصول على اعتراف بها اتفاقا مع قواعد ومبادئ القانون الدولي .

(جـ) تأييد المفاوضات الثنائية التي بدأت بين الشرق والغرب لشهور طويلة سابقة على صدور هذه الوثيقة .

كما انه في هذا الاجتماع ، تقرر توزيع المسئوليات بين دول الحلف ، بحيث تختص كل منها ببحث مشكلة معينة تتصل بالموضوعات السابقة المشار اليها . فمثلا عهد الى ألمانيا الديمقراطية بالمسئولية الخاصة ببحث موضوع الاعتراف القانوني ، والى بولندا ببحث موضوع الحدود السياسية ، والى المجر ببحث الموضوع المتعلق بعقد مؤتمر للأمن الاوروبي ، والى تشيكوسلوفاكيا بالبحث في موضوع الغاء اتفاقية ميونيخ ، والى الاتحاد السوفيتي ببحث فكرة الاتفاقيات التي تحظر استخدام القوة [illegible] وكذلك كل المشاكل الاستراتيجية التي تثيرها العلاقة مع الولايات المتحدة . وكانت وثيقة موسكو [illegible] الدول الاعضاء في حلف وارسو بشأن اجراء كل المشاورات المتبادلة والضرورية حول هذه الموضوعات .

وفي يونيو عقد وزراء خارجية دول حلف وارسو اجتماعا في بودابست ، بحثوا فيه موضوع عقد مؤتمر للأمن الاوروبي . ووضحوا فيه بعض الاتجاهات التي ترددت في هذا الاجتماع وبخاصة ازاء موضوع تخفيض القوات العسكرية الاجنبية في دول أوروبا . وقد وضع الوزراء اقتراحا بجدول أعمال مبدئي لمؤتمر الأمن الاوروبي يتضمن نقاطا ثلاث رئيسية هي :

(أ) ضمان الأمن الاوروبي ، واقرار المبدأ الذي يحظر استخدام القوة في العلاقات الاوروبية .

(ب) البحث في كيفية انشاء جهاز يختص بدراسة شئون الأمن والتعاون الاوروبي .

(جـ) دراسة الوسائل الكفيلة بتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية بين دول أوروبا .

واستتبع هذا الاجتماع ، اجتماع آخر عقده رؤساء حكومات ووزراء خارجية دول الحلف في

---

٢٧ لقد كان واضحا في هذه الفترة أن نكثف اهتمام الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو بمؤتمر الامن الاوربي ، كما يدل على ذلك الاعلانات والنداءات المتكررة الصادرة عن اجتماعات دول الحلف ، يراد به مضاعفة الحماس لفكرة انعقاده لدى دول أوروبا الغربية . ومن ناحية ثانية ، حاولت هذه الدبلوماسية الرسمية أن تربط وتنسق بين تحركاتها والتحركات غير الرسمية التي تشجعها وتقف وراءها من اجل نفس الهدف . ومن امثلة ذلك أن مؤتمر دول حلف وارسو الذي انعقد في موسكو في ديسمبر ١٩٦٩ حدث موازاة المؤتمر الاخر الذي كانت قد نظمته لجنة السلام السوفيتية ، بالاشتراك مع مجلس السلام العالمي في فيينا ، والذي قيل انه كان يمثل كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية في ست وعشرين دولة أوربية ، ومثلما فعل مؤتمر دول وارسو في موسكو ، فان هذا المؤتمر غير الرسمي كان قد دعا الى الاسراع بعقد مؤتمر الامن الاوربي في هلسنكي في خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ .

Ibid, pp. 481 — 482.

وكذلك فانه من اعراض هذا الحماس السوفيتي الشديد لعقد مؤتمر الامن الاوربي ، الاتجاه الجديد الذي أبرزته الحكومة السوفيتية في مذكرتها التي اصدرتها في ١٣ يناير ١٩٧٠ وأعلنت فيها تأييدها لاشتراك الولايات المتحدة في مباحثات الامن الاوربي المقترحة ، وكان هذا التأييد هو اعلان رسمي من جانب الاتحاد السوفيتي لموقفه من هذه المشكلة بالذات منذ اقصاء خروشوف عن الحكم في أواخر عام ١٩٦٤ . حقيقة ان الاتحاد السوفيتي أعرب عن تأييده الضمني لهذا اشتراك أمريكا في مؤتمر الامن الاوربي ، وهو ما كان واضحا من خلال عدد من التصريحات السوفيتية — التي صدرت — في عام ١٩٦٩ وكذلك من تأييد الاتحاد السوفيتي للمذكرة الفنلندية التي دعت الى عقد المؤتمر في هلسنكي والتي وجهت — ضمن من وجهت — الى الولايات المتحدة كما ذكرنا ، ولكن مذكرة ١٣ يناير قطعت بطريقة رسمية ومؤكدة كل شك حول هذا الموضوع .

The New York Times, January 14, 1970, pp. 1, 12.

اغسطس ١٩٧٠ ، عقب التوقيع على المعاهدة السوفيتية الالمانية ، وصدر بيان عن الاجتماع يعرب عن ارتياح دول الحلف البالغ لتوقيع هذه المعاهدة التى اعتبروها خطوة هامة نحو تحسين الموقف الاوربى ، وتطوير العلاقات بين جميع الدول الاوربية وفق مبادىء المساواة والتعايش السلمى . ثم تتالت اجتماعات دول الحلف للبحث فى موضوع عقد مؤتمر الامن الاوربى ومن ذلك : الاجتماع الذى عقدته اللجنة السياسية الاستشارية للحلف فى برلين فى ديسمبر ١٩٧٠ ، والاجتماع الذى عقده وزراء خارجية دول الحلف فى بوخارست فى فبراير ١٩٧١ واعلنوا فى ختامه اتفاقهم على ضرورة اجراء بعض الاتصالات التمهيدية من اجل اقامة المؤتمر ، واستعدادهم للدخول فى هذه الاتصالات فورا ، والاجتماع الذى عقده وزراء الخارجية ايضا فى وارسو فى نوفمبر ١٩٧١ ، واصدروا فى اعقابه بيانا يدعو دول اوربا والولايات المتحدة وكندا الى الاسراع فى الاعداد لمؤتمر الامن الاوربى ، بحيث يتم انعقاد المؤتمر خلال عام ١٩٧٢ ، حيث تكون الظروف مهيأة تماما لانعقاد مثل هذا المؤتمر فى جو الانفراج الحادث فى علاقات الكتلتين .

وكان اهم وآخر اعلان صادر عن اللجنة السياسية الاستشارية للحلف حول مؤتمر الامن الاوربى ، الاعلان الصادر فى ٢٦ يناير ١٩٧٢ والمسمى باعلان براغ (٢٨) وقد تضمن ذكرا للمبادىء الاتية :

(١) — التسليم غير المشروط بالحدود السياسية القائمة ، وحظر انتهاك السيادة الاقليمية لاية دولة اوربية حظرا مطلقا .

(٢) — تحريم استخدام القوة او التهديد باستخدامها . وحصر حل المنازعات الاوربية فى الإطار السلمى وحده .

(٣) — تنمية العلاقات بين دول اوربا بحيث لايقف الاختلاف فى طبيعة الانظمة السياسية والاجتماعية عقبة فى هذا السبيل .

---

(٢٨) هناك محللون سياسيون كثيرون فى الغرب ممن لم يروا قيمة عملية كبيرة فى هذه المبادىء التى تضمنها اعلان براغ ، بحجة انها لا تشتمل على ذكر أية ترتيبات محددة لدعم الامن الاوربى ، كما انها لا تضيف جديدا لما هو قائم فعلا . ومن ذلك مثلا :

(أ) — ان التعهد بعدم استخدام القوة ، واحترام السيادة الاقليمية هى مبادىء ورد ذكرها فى ميثاق الامم المتحدة ، الامر الذى يحتاج الى اعادة تأكيد .

(ب) — ان التعاون فى الميادين الاقتصادية والتكنولوجية وموضوعات البيئة ، تبحثه فعلا اللجنة الاقتصادية لاوربا فى جنيف ، كما أن مشكلات البيئة بوجه خاص تعقد لها مؤتمرات دولية متخصصة على غرار مؤتمر ستوكهولم الذى انعقد فى بداية صيف ١٩٧٢ .

(ج) — ان بحث موضوعات نزع السلاح يمكن ان يتم من خلال الاجهزة العسكرية المختصة لكل الدول المعنية ، دون الحاجة الى عقد مؤتمر أوربى عام تدخل فيه مشكلة نزع السلاح كاحد البنود فى جدول أعماله .

(د) — انه لفترة سبعة وعشرين عاما ، عاشت أوربا فى سلام ، وانه ما من شىء يضمن هذا السلام بشكل فعال مثل وجود نظام من المحالفات العسكرية والسياسية التى تضمن الردع المتبادل .

(هـ) — انه ليس من المقبول اخلاقيا أن تكون وظيفة مؤتمر الامن الاوربى ، ضمان أوضاع لا تعبر بصدق عن مشاعر نسبة كبيرة من الشعوب الاوربية .

الا ان ثمة من يخالف الاراء السابقة وينظر على العكس من ذلك ، الى المبادىء السابقة على انها تتضمن الكثير من النقاط الايجابية ، ومنها على سبيل المثال :

(أ) — ان أى اعادة تأكيد لمبادىء قائمة يعتبر عملا مفيدا ، ثم ان التوصل الى قواعد للسلوك الاوربى قد تساعد فى تصفية رواسب الخلافات السياسية ونزاعات الحدود القائمة ، كما يمكن ان تقيد من اى تدخل سوفيتى جديد من دول شرق أوربا .

(ب) — انه اذا كانت دول شرق اوربا تدعو الى توثيق العلاقات فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية .. الخ بين كل دول القارة ، فلا يهم ان تكون هناك لجنة أو منظمة تقوم فى أوربا حاليا بهذه المهمة ، فدعم هذا التعاون بدرجة اكبر يمكن ان يسهم كثيرا فى التقريب بين مصالح دول شطرى القارة .

(ج) — انه ليس ثمة ما يمكن اعتباره خطا اخلاقيا فى الاعتراف بحقائق الوضع القائم اليوم فى أوربا ، ولكن الاعتراف بها قد يكون المقدمة العملية نحو تغييرها مستقبلا . فلسنوات طويلة ، كان رفض المانيا الغربية الاعتراف بالحدود القائمة ، سببا مهما نحو تقوية اجراءات الامن الداخلى فى مجموعة دول شرق أوربا ، والحيلولة دون بروز ونمو سياسات فى هذه الدول تدعو الى التقرب مع الغرب .

راجع فى تفاصيل هذه الحجج والاراء

Richard Davy, The ESC and the Polites of Eastern Europe, The World Today, (London), July 1972, pp. 292 — 298.

٤ ـ تأسيس العلاقات الاوربية على مبدأ حسن الجوار ، واحترام السيادة القومية ، والمساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، وهي الامور التي ستمكن اوربا في النهاية من ان تتغلب على الانقسامات الحادثة فيها ، وتحول دون استمرار تمزقها بين الكتل العسكرية والسياسية المختلفة .

٥ ـ تنويع ميادين التعاون الاوربي ، بحيث تمتد الى الجوانب الاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، والثقافية ، ومجالات السياحة ، وحماية البيئة الانسانية .

٦ ـ مشاركة كل الدول الاوروبية في تحقيق النزع العام والشامل للأسلحة ، ولاسيما الاسلحة النووية .

٧ ـ دعم وتأييد الامم المتحدة من جانب الدول الاوربية .(٢٩)

ذكرنا فيما سبق أن المظهر الغالب على استجابة دول حلف الاطلنطي لمقترحات الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوربا بخصوص عقد مؤتمر عام للأمن الاوربي ، كان الرفض الصريح أو التمييع بدعاوى مختلفة . وقد استمر ذلك لفترة طويلة ، الى أن بدأ رد الفعل يتحور على نحو أكثر ايجابية ، وقلنا ان هذا التحول في اتجاه الدول الغربية جاء بفعل عدد من المؤثرات التي يتصل بعضها بالأوضاع في أوربا ، وأبرزها بلا منازع اتباع المانيا الغربية سياسات الانفتاح على الشرق ، أو الـ Ostpolitik التي خففت كثيراً من حدة التوترات الاوربية . أما الجانب الاخر من هذه المؤثرات ، فكان يتصل بجو التقارب المستمر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والذي تأكدت دلالاته ، وتبلورت نتائجه ، بشكل ملفت للنظر في الفترة الاخيرة ، وهي كلها عوامل أسهمت بعمق وايجابية في اكساب الدعوة الى عقد مؤتمر عام للأمن الاوربي مضمونا لم يتوفر لها في أي وقت مضى .

وفيما يلي تحليل لطبيعة هذه المؤثرات السياسية على المستويين الاوربي والعالمي .

أولا ـ التطورات السياسية الاخيرة في أوربا ، وأثرها على اتجاه الغرب من عقد مؤتمر أمن أوربي :

---

[٢٩] يطرح بعض المراقبين السياسيين في الغرب التساؤل الاتي :

ما الذي يريده الاتحاد السوفيتي من وراء كل هذا الالحاح والتشبث بضرورة عقد مؤتمر عام للأمن الاوربي ، وهل لدول شرق أوربا ـ في الاونة الراهنة ـ دوافع تختلف عن الدوافع السوفيتية أم انها مجرد تعبير عنها ؟ ويجيبون على تساؤلهم هذا بقولهم انه فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فانه يبدو أن هدفه الاساسي سيظل متركزا ، كما كان باستمرار ، في رغبته في الحصول على اعتراف رسمي من جانب الغرب بشرعية وجوده في شرق أوربا ، وبشرعية الحدود القائمة ، وبخاصة الحدود الغربية لبولندا ، والحدود التي تقسم بين دولتي المانيا . ويضيفون أن هذه الاهداف وان كان قد تم الحصول عليها الى حد كبير من طريق اقامة حائط برلين ، والسيطرة على تشيكوسلوفاكيا ، وتوقيع المعاهدة الالمانية السوفيتية ، الا انه يبقى أن يتم تقنين ذلك كله رسميا في اطار اتفاق أوربي عام . وفي رأيهم انه اذا تحقق ذلك ، فان الاتحاد السوفيتي سيلجأ في وقت ليس ببعيد الى فض ارتباطه العسكري بدول شرق أوربا [ويستدلون على ذلك بالتصريحات التي كانت قد وردت على لسان الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف للزعماء التشيكيين في براغ] ، حتى وان تم ذلك ببطء ، ومتى تم التأكد له أن الانظمة الشيوعية الحاكمة في شرق أوربا لن تمس بسوء نتيجة انسحابه العسكري من هذه المنطقة . ومثل هذا الاتجاه السوفيتي البعيد المدى ، لابد أن يضع ضغوطا ثقيلة على الولايات المتحدة لجعلها تفض ارتباطها العسكري هي الاخرى بمنطقة أوربا الغربية ، وهو هدف سوفيتي حيوي ، ولا يمكن أن يغير من هذه الحقيقة وجود اتفاق بين القوتين الاعظم في الوقت الحاضر حول احترام كل منها لوجود الاخرى في النصف الذي يخصها من أوربا .. الخ .

أما عن دول شرق أوربا ، فيقولون أن اتجاهها من مشكلة الامن الاوربي يحكمها اعتباران :

[أ] ـ فهي من جهة غير مهيأة لانسحاب سوفيتي كامل منها في الظروف الراهنة ، لانها تدرك مدى ارتباطها سياسيا واقتصاديا الان بالاتحاد السوفيتي وبمنظمة الكوميكون .

[ب] ـ وهي في نفس الوقت تريد مجالا أوسع للمناورة ، مما يرفع من مقدرتها على المساومة في مواجهة السوفييت ، وبخاصة في النواحي الاقتصادية . ومن ناحية ثانية ، فان معظم هذه الانظمة تتعرض لضغوط داخلية في اتجاه التغيير ، وهي ترغب في الاستجابة لبعض هذه الضغوط في جو من الاحساس بالأمان ، ودون استثارة الاتحاد السوفيتي الى الحد الذي قد تنهار معه بعض هذه الانظمة كما حدث مع دوبشيك في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ . ومن هنا ، فان مؤتمر الامن الاوربي قد يوصل الى ضمانات تحد من تدخل الاتحاد السوفيتي في هذه الدول في الحالات التي لا يدعى فيها الاتحاد السوفيتي الى التدخل .

Richard Davy, The ESC and the Politics of Eastern Europe, op. cit., pp. 290 — 291.

١ ـ بون وسياسات الانفتاح على الشرق

فاما عن بون وسياسات الانفتاح على الشرق ، فانه يمكن القول بانها كانت تمثل بعدا ثوريا في تطور السياسة الاوربية منذ منتصف الستينات . وهذه السياسات الانفتاحية كانت جزءا من استراتيجية المانية واسعة ، استهدفت انهاء المواجهة بين شطرى أوربا ، وخلق مناطق أكبر للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا ، وهذا التغيير في مضمون الاستراتيجية الالمانية في اوربا كان نابعا من ادراك سياسى واقعى ، مؤداه أن انشغال المانيا وتركيزها المتصل على مشاكل الحدود والتقسيم والوحدة .. الخ ، قد أفقدها جانبا كبيرا من مرونتها السياسية ونفوذها ومن قدرتها على التاثير الدولى . (٣٠) .

على انه انصافا للحقيقة فان لهذه السياسة الالمانية الجديدة جذورا أخرى ، ترجع الى أيام مسايرة اديناور ، مستشار المانيا الاسبق ، لسياسات دلاس العنيفة والمتصلبة والمعروفة بسياسات مراكز القوة ، والتى هدف اديناور من ورائها الى ادماج الكيان الالمانى الغربى فى مؤسسات واجهزة تحالف الاطلنطى وغيرها ، ثم اتخاذ هذا الادماج منطلقا أو نقطة وثوب نحو تحرير منطقة وسط أوربا من النفوذ والسيطرة السوفيتية على حد اعتقاده .

غير أنه ، وكما اثبتت التجربة ، فان سياسات التشدد والقوة لم تنته بالمانيا الى حيث حددت لنفسها من أهداف ، وانما الذى كان قد تأكد بما لا يدع مجالا للشك ، هو أنه لا الناتو ، ولا السوق الاوربية المشتركة ، كان ذا صلة وثيقة أو مباشرة بمشكلة توحيد المانيا ، الامر الذى كان يحتم اعادة تقييم هذه السياسات فى اطار من الواقعية الجديدة . وقد اتضحت أولى معالم التغيير فى البرنامج الذى صاغه الحزب الاشتراكى فى دور تموند فى عام ١٩٦٦ حيث تقرر أن تكون مجابهة المشكلة الالمانية على المستوى القومى البحت ، دون الاعتماد ـ كما كانت الحال فى السابق ـ على المؤسسات الاوربية والاطلنطية كقاعدة الارتكاز فى هذه المجابهة . ومن واقع هذا التصور الجديد ، أخذت زعامة الحزب الاشتراكى الديمقراطى تنظر الى قضية الوحدة الالمانية ، على أنها كانت تمثل هدفا بعيد المدى ، وان امكانية تحقيقه كانت ستصبح أكبر ، فيما اذا أمكن خلق نظام سياسى أوربى مستقر . ثم يدخل هذا التغيير مرحلته الحاسمة ـ بعد أن كانت حكومة المستشار الالمانى كورت كيزنجر قد مهدت فعلا له ـ بوصول الحزب الاشتراكى الديمقراطى الى الحكم فى عام ١٩٦٩ . ففى ذلك الوقت ، وحين بدأ المستشار الالمانى الجديد فيلى برانت يدير دفة السياسة الالمانية فى أوربا ، وجد نفسه مواجها بالاوضاع الاتية :

ا ـ ان حلف الاطلنطى كان قد فقد جانبا كبيرا من الاهداف الاستراتيجية الملحة التى علقت عليه عند تأسيسه ، ومن ثم ، فقد أصبحت دواعى الارتباط به ، والانصياع لسياساته ، ومتطلباته ، تعتلف كثيرا عن ذى قبل .

ب ـ ان أزمة تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، وموقف فرنسا منها (المعارض للتدخل السوفيتى) ، قد أثرت بالسلب فىدور فرنسا كوسيط بين ألمانيا الاتحادية والكتلة الشيوعية .

جـ ـ ان الاتحاد السوفيتى كان مصمما على الاحتفاظ بشرق أوربا وعدم التفريط فيه ، أو المساومة على وحدته ، تحت أى ضغط ، تطبيقا

---

(٣٠) للحصول على فهم كامل لكل الملابسات التى احاطت بسياسات برانت الخاصة بالانفتاح على الشرق يمكن الرجوع الى المصادر الاتية :

E.H. Albert, The Brandt Doctrine of Two States in Germany, International Affairs, (London), April 1970, pp. 293 — 304.

Thomas Barman, Britain, France and West Germany: The Changing Pattern of Their Relationship in Europe International, Affairs, April 1970, pp. 269 — 279.

J.L. Richardson, West Germany Since Adenauer: Stresses and Strains' of the Late 1960'2, Australian Outlook, April 1970 pp. 51 — 60.

Johannes H. Voigt, The Foreign Policy of the SPD/FDP Coalition Government in West Germany, Australian Outlook, April 1970, pp. 61 — 69.

Theo Sommer, Bonn's New Ostpolitik, Journal of International Affairs, (New York) Vol. XXII, No. 1, 1968, pp. 59 — 78.

Joseph Korbel, West Germany's Ostpolitik: A Policy Toward the Soviet Allies. ORBIS, Summer 11970, pp. 326 — 349.

لمبدأ بريجنيف ومفهومه الخاص لما اسمى بالكومنولث الاشتراكى .

(د) ان الولايات المتحدة كانت قد اصبحت أقل استعدادا لاستمرار تحمل ارتباطاتها تجاه أوربا الغربية ، فبينما بدأت تمسا ظاهرا بعد الحرب لفكرة الوحدة الاوربية ، أخذت تظهر عدم رضائها فيما بعد عن كثير من اجراءات وسياسات الحماية التجارية التى بدأت تنفذها مجموعة للسوق الاوروبية المشتركة فى مواجهتها ، أى أنها كانت قد بدأت تستشعر أخطار التكتل الاوربى على مصالحها . يضاف الى ذلك أن الضغوط السياسية الداخلية فيها ، جعلت الحكومة الامريكية اميل الى خفض قواتها فى ألمانيا . وباختصار ، فان دور أمريكا فى أوربا واستعدادها لتنفيذه ، لم يعد هو نفس الدور القديم الذى خلعت عليه كل حماسها بعد الحرب ، والذى كان بشكل ، بحق ، احدى نقاط التحول الثورى فى مضمون استراتيجيتها العالمية . (٣١)

ومن واقع هذه الاوضاع المتعارضة ، وضع برانت استراتيجيته الجديدة ، على أساس تمكين ألمانيا من التحرك على محورين رئيسيين فى نفس الوقت ، المحور الاول ، وينصرف الى تدعيم روابط ألمانيا بالغرب ، والمحور الثانى ، وينصرف الى مد جسور التفاهم ، وتقوية علاقات المصالح مع الاتحاد السوفيتى ومجموعة دول أوربا الشرقية . ومن خلال التحرك على هذين المحورين ، كان يمكن لألمانيا ان ترضى احتياجاتها الامنية فى المدى البعيد ، ذلك أن الانفتاح على شرق أوربا كان يعنى انهاء سياسات العزلة ، والابتعاد النسبى التى طبقت فى السابق ، كما كان يمهد الاساس نحو خلق مجتمع أوربى ، تستطيع بون أن تؤدى فيه دورا جديدا ومؤثرا .

واذا كانت تلك هى الدوافع التى حدت ببرانت الى تصميم استراتيجية ألمانية للتحرك الايجابى فى أوربا فان تنفيذها اخذ يثير ردود فعل متخوفة وغاضبة فى اوساط حلفاء ألمانيا الاطلنطيين . وقد ظهر ذلك بشكل خاص بعد التصريح الذى أدلى به برانت فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩ ، واعلن فيه أن ألمانيا ستتبع نهجا سياسيا اكثر استقلالا واكثر ايجابية ، من ذى قبل ، وان كان ذلك التغيير سيتم فى اطار المشاركة الاطلنطية التى اكد تصميم حكومته على عدم التنصل منها ، او الخروج عليها . ثم ضاعف من حدة هذه المخاوف الاطلنطية ، الاستجابة السوفيتية السريعة لدعوة برانت الى عقد مباحثات بين الدولتين ، والتى تمت بالفعل فى موسكو فى ديسمبر ١٩٦٩ بين السفير الالمانى فى موسكو ووزير الخارجية السوفيتية اندريه جروميكو .

وكان أكثر ما أثار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من هذه المبادرات الالمانية تجاه الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا ، أن ألمانيا كانت أقل دول حلف الاطلنطى تجاوبا فى السابق مع سياسات الانفتاح والتقارب مع الاتحاد السوفيتى ، والتى بدأها هؤلاء الشركاء الاطلنطيون . وكانت حجة ألمانيا التى لم تكف عن ترديدها ، هى أن تقاربا غربيا سوفيتيا كان أشبه بالصفقة السياسية التى ستتم على حساب الوحدة الالمانية . وحين تحولت دبلوماسية بون فى الاتجاه العكسى ، كان اخشى ما يخشاه حلفاؤها ان يؤدى التمادى فى هذا الاتجاه ، الى دخول ألمانيا فى صفقة سياسية مع الاتحاد السوفيتى ، تتم هذه المرة على حساب حقوقهم فى ألمانيا وبرلين الغربية . لذا نجد ان هؤلاء الحلفاء عادوا يؤكدون على الحقوق التى خولتهم اياها اتفاقيات باريس المعقودة فى عام ١٩٥٤ والتى سبقت الاشارة اليها ، واتفاقية بوتسدام ، وخاصة ما اتصل من ذلك بمشاكل الوحدة الالمانية والحدود مع بولندا ، بل ان وزير خارجية بريطانيا صرح فى نوفمبر ١٩٦٩ بأن ألمانيا لا تستطيع ان تعدل ، باجراءات منفردة من جانبها ، فى مضمون معاهدات السلام ، ولاسيما التعديل فى خط الاودرنيسى بينها وبين بولندا . كما أن وزير الخارجية الامريكية وليام روجرز ، أكد هو الاخر ، أن مباحثات ألمانيا

---

(٣١) — راجع فى ذلك

Nina Heathcote, Brandt's Ostpolitik and Western Institutions, The World Today, (London), August 1970, pp. 334 — 337.

مع الاتحاد السوفيتى لابد ان تحدث فى اطار المشاورات الكاملة مع حلفائها الغربيين (٣٢) .

واذا كان هذا الشعور الذى ساور حلفاء المانيا فى الاطلنطى قد نتج أساسا عن التخوف من أن تؤدى المبادرات الالمانية السوفيتية الجديدة الى الاخلال بتوازن القوى العسكرى فى أوربا مستقبلا ، فان ألمانيا عملت بدافع من حرصها على توقى رد فعل عنيف من جانب حلفائها ، على أن تبدد من أذهانهم هذه الشكوك ، خاصة أنها لم تكن متيقنة من المزايا التى سيسفر عنها تقاربها مع الاتحاد السوفيتى . ولذلك نجد برانت يسارع الى للتأكيد بأن حكومته تنظر الى تدعيم علاقاتها بحلف الاطلنطى ، وتوثيق تعاونها مع مجموعة السوق الاوروبية المشتركة ، على أنهما من محاور الارتكاز الرئيسية فى سياسة ألمانيا الخارجية . وكان هذا التأكيد الرسمى وراء التأييد الذى منحه الناتو لالمانيا ، وفوضها فيه مهمة البحث عن الظروف السياسية الملائمة لعقد مؤتمر للامن الاوربى (٣٣)

أما عن تأثير سياسات الانفتاح الالمانى فى أوربا على الاتحاد السوفييتى ، فانه كان قد بدأ يستجيب لهذه المبادرات الالمانية بايجابية ظاهرة ، ومن دلائل ذلك ، وكما سلفت الاشارة ، فان اعلان دول حلف وارسو الصادر فى بودابست فى ١٧ مارس ١٩٦٩ حين كرر الدعوة الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، لم يلجأ الى ادانة العسكرية الالمانية ، كما اعتاد أن يفعل فى الماضى (٣٤)

وثمة اعتبار حيوى جعل الاتحاد السوفيتى يركز اكثر فى اتجاه المانيا الغربية فى تنفيذ اهداف استراتيجيته الامنية فى أوربا فى ذلك الوقت بالذات ، منه على الولايات المتحدة والكتلة الغربية ككل ، الا وهو رد الفعل غير المتحمس الذى اظهرته امريكا تجاه الدعوة السوفيتية لعقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، وكذلك الشكوك التى خالجت السوفييت فى صدق نوايا نيكسون من وراء اتباعه سياسات التقارب مع الشرق ، بسبب جسور الاتصال التى كانت السياسة الامريكية قد أخذت تقيمها بينها وبين بكين ، والتى كان من أبرزها استئناف المحادثات الامريكية الصينية فى وارسو منذ يناير ١٩٧٠ بعد فترة من التوقف والانقطاع ، وهو الاتجاه الذى تبلور فيما بعد عن فتح حوار صينى أمريكى مباشر على ذروة المستويات السياسية بين الدولتين . وكان السبب الذى أزعج الاتحاد السوفيتى من جراء ذلك التحول فى دبلوماسية امريكا من الصين ، هو ان الصين ، فضلا عن كونها عدوا للاتحاد السوفيتى ، كان

Ibid, p. 337.

[٣٢] Ibid.

[٣٣]

يجب الا يتبادر الى ذهننا انطلاقا ان السياسة السوفيتية فى أوربا قد قبلت هذا التحول فى اتجاهات بون من

[٣٤] دول شرق أوربا بسهولة ، فقد دأبت أجهزة الدعاية السوفيتية حتى عام ١٩٦٩ تقريبا على التشكيك فى الدوافع المستقرة وراء سياسات الانفتاح على الشرق . ومن ذلك ما كان يقوله السوفييت من أن الظروف الدولية المتغيرة كانت تدفع بالقوى الامبريالية فى المانيا الغربية الى انتهاج استراتيجية جديدة ، وعلى حد اعتقادهم ، فان هذه الاستراتيجية التوسعية كانت أشبه فى أوربا باستراتيجية أمريكا العالمية ، من حيث الهيكل والمحتوى والاهداف ، ومن حيث أنها صممت لتخدم نية الانتقام التى قامت عليها سياسات المانيا الغربية

كذلك ، وكما رددت أجهزة الدعاية السوفيتية ، فان استراتيجية بون الجديدة كانت تشتمل على شقين : أولهما مايمكن تسميته بالاستراتيجية غير المباشرة التى تقوم على التنفيذ المتعدد المراحل ، بهدف تصدير الثورة المضادة للدول الاشتراكية فى شرق أوربا ، بما فى ذلك التخريب الايديولوجى . والشق الثانى ، وهو الاستراتيجية المباشرة التى تقوم على أساس التخطيط لاحتمال استخدام القوة ، بما فى ذلك الاسلحة النووية ، ضد هذه الدول . ثم تقول هذه الاجهزة ان الهدف الحقيقى من وراء سياسات الانفتاح على الشرق ، هو الحاق نكسة بالاشتراكية ، وتقسيم المعسكر الاشتراكى على نفسه ، واضعاف دوله داخليا ، عن طريق التغلغل السياسى والايديولوجى والاقتصادى . وبهذا المفهوم ، فان ثمة شواهد كثيرة تحمل على الاعتقاد بان هذه السياسات هى أداة العدوان غير المباشر ضد دول شرق أوربا الاشتراكية .

P. Kryukov, Failure of Bonn's New Eastern Policy, International Affairs, (Moscow), July 1969, pp. 42, 44.

V. Mikhailov, Bonn's Variant of European Security, International Affairs, (Moscow) October 1969, pp. 13 — 18.

المشتركة له والولايات المتحدة ، فى نفس الوقت ، تشكل احدى الدعامات الضخمة فى تنمية [illegible] التقارب السوفيتى الامريكى ، ومن ثم ، [illegible] عدة كان يؤدى تلقائيا ، وبالضرورة ، الى [illegible] هذا التقارب مقوما رئيسيا من مقومات استمراره وتقدمه (٣٥) .

وبالاضافة الى التصحيح السابق الذى حدا بالدبلوماسية السوفيتية الى التركيز على توسيع [illegible] وتدعيم جسور الاتصال مع بون ، فقد كان هناك عامل آخر يتعلق ببروز الاخيرة كمركز النفوذ الاول فى منطقة غرب أوربا ولا سيما بعد الازمة النقدية الاوربية الحادة التى ظهرت فى نوفمبر عام ١٩٦٨ ، وذلك بعد أن كانت فرنسا هى التى تتمتع فى السابق بهذا النفوذ الاقتصادى المؤثر فى أوربا الغربية كلها . وكان تصور السوفييت أن تقاربهم الى ألمانيا بوصفها المتفوق هذا ، سيجعل من السهل نسبيا على الاتحاد السوفيتى أن يصل الى حلول ترضى ، مصالحة الامنية والاستراتيجية ، وبخاصة فى دائرة المشكلات التى كانت تمثل مصادر خطيرة للنزاع بينه وبين الغرب (٣٦) .

كما أن التقارب مع ألمانيا كان يخدم كتحذير للدبلوماسية الفرنسية ، بالا تتحول عن اتجاهاتها الودية مع الاتحاد السوفيتى ، والا فانها كانت تضع نفسها تحت الضغط القاسى لهذا التحول السياسى الجديد فى أوربا . وفضلا عن هذا كله ، فان تقاربا سوفيتيا ألمانيا كان لابد أن ينتج بعض الحساسيات فى جو العلاقات الفرنسية الالمانية ، وهو ما كان مقدرا له أن ينال من تماسك منظمة السوق الاوربية المشتركة ، ويضعف من كيانها الى حد ما . كل ذلك كان يصور جانبا من التقديرات التى بنيت عليها الاستراتيجية السوفيتية فى أوربا منذ أواخر الستينات ، والتى بدأت تتحرك أكثر فأكثر على المحور الالمانى ، لما كان يرمز اليه من دلالات سياسية غاية فى الاهمية (٣٧) .

واذا انتقلنا الى بحث الاجراءات التى نفذتها ألمانيا الغربية لتدعيم سياسات التقارب الجديدة مع شرق أوربا ، فلسوف نجد أن هذه الاجراءات قد ركزت على ثلاث من هذه الدول وهى : الاتحاد السوفيتى ، وبولندا ، وألمانيا الديمقراطية ، وذلك لاكثر من سبب . فأولا هذه الدول هى أكثرها من ناحية الخلافات السياسية مع ألمانيا ، وثانيا هى أنها كانت كلها تحكمها أنظمة محافظة ، أو بعبارة أخرى أكثر تشددا من غيرها فى أوربا الشرقية ، ولاسيما فى موضوع التقارب مع بون بالذات ، فاذا أمكن التفاهم مع هذه الدول وحل أسباب الخلاف معها ، يكون من السهل نسبيا مد جسور هذا التقارب الى باقى دول هذه المنطقة .

وفى محاولة النفاذ الى صميم المشكلة ، وتهيئة المناخ القادر على انجاح سياسات الانفتاح الجديدة ، قدم برانت نفسه الى هذه الدول باعتباره من الذين قاوموا النازية ، وعارضوا خططها وأساليبها فى أوربا ، كما أنه من ناحية أخرى استغل ارتباطه بالكتلة الغربية لتحسين مركزه فى هذه المفاوضات ، بدلا من أن يجابه شرق أوربا دون ارتكازه على أساس كاف من امكانيات القوة ، ومن هذه الارضية النفسية والسياسية ، انطلق برانت ليعبر عن واقعيته السياسية الجديدة . ومن ذلك أنه اعترف بوجود دولتين فى ألمانيا ، وأعلن أن ليس لديه مايحول بينه وبين التباحث فى ظل معاهدات لمنع الاعتداء حول كل المشكلات المرتبطة بتقسيم ألمانيا ، بما فى ذلك خط

---

(٣٥) — راجع : د. اسماعيل صبرى مقلد : التحرك الالمانى فى شرق أوربا مجلة الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٧٢ .

(٣٦) — المرجع السابق .

(٣٧) — المرجع السابق . وللحصول على فكرة من التحول الذى طرأ فيمابعد على اتجاه الاتحاد السوفيتى من سياسات الانفتاح على الشرق التى تنفذها بون ، وانتقاله من موقف المعارضة الى موقف التأييد ، يمكن الرجوع الى :

A. Akhtamzyan, FRG's Attitude To An All European Conference, in, All-European Conference, An Important Stage in Establishing A Security System in Europe International Affairs, (Moscow), May 1972, pp. 74 — 76.

Johannes H. Voigt, The Foreign Policy of the SPD/FDP Coalition Government in West Germany, Australian Outlook, April 1970, p. 67.

الاوروبى – ومشكلة العلاقات مع دولة المانيا الديمقراطية ، واقترن بذلك تراجع حكومته عن تطبيق مبدأ هالشتين المعروف ، ثم توقيعها على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، مرضية بذلك أحد المطالب السوفييتية الامنية الحيوية . واعقب ذلك اللقاءات الشهيرة بين فيلى برانت وفيلى شتوف رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية فى ابرفورت وكاسل فى١٩ مارس، و٢١ مايو ١٩٧٠ على التوالى (٣٨) .

على أن اشهر واهم الاجراءات التنفيذية التى اتخذتها سياسات الانفتاح الالمانى على شرق أوربا ، هى التوقيع على المعاهدة الالمانية السوفييتية فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠ ، والمعاهدة الالمانية البولندية فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ ، وعقد الاتفاق الرباعى حول برلين الغربية فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ ، ثم أخيرا التوقيع على المعاهدة بين دولتى المانيا فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ التى تنص على اقامة علاقات رسمية طبيعيةبين الدولتين .

فاما بالنسبة للمعاهدتين المعقودتين مع كل من الاتحاد السوفيتى وبولندا ، واللتين صدق عليهما البوندستاج الالمانى فى ٢٣ مايو ١٩٧٢ ، بالرغم من المعارضة الشديدة التى قادها الحزب الديمقراطى المسيحى ضدهما ، والتى هددت حينذاك بانهيار حكومة برانت ، فانهما يقومان فى جوهرهما على التعهد بنبذ استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها فى العلاقات المتبادلة ، وبخاصة حول المسائل المتعلقة بالامن الاوربى والدولى . وقد كانت هاتان المعاهدتان تطورا بالغ الاهمية نحو استئصال حدة التوتر فى أوربا ، وهو المعنى الذى عبر عنه الرئيس الالمانى الغربى جوستاف هانيمان بقوله « ان سياسة القوة الوهمية هى فى الواقع تسميم للعلاقات بين ألمانيا والدول الاشتراكية ، وتعرقل من حل مشاكل الامن فى أوربا ، كما انها تلحق الاذى بكثير من الدول ، وفى مقدمتها المانيا نفسها » (٣٩) .

واما فيما يتعلق بالاتفاقية الرباعية المعقودة حول برلين الغربية بين كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فان من أهم ملامحها :

ا – رفض الدول الاربع المذكورة الادعاءات القانونيه التى كانت المانيا الغربيه تصر عليها فى الماضى ، من حيث تبعية برلين الغربية لها ، كما أن الاتفاقيه تقيد من النشاط السياسى لالمانيا الغربيه فى هذه المدينة ،وهو النشاط الذى قاد الىحدوث بعض المضاعفات السياسية ، وزاد من حدة التوتر والاحتكاك فى السنوات الماضية .

ب – ان الاتفاقية الرباعية اقرت وجود روابط اقتصاديه وثقافيةبين كلمنالمانيا الاتحاديه وبرلين الغربية ، رغم أن الاخيرة تقع جغرافيا ضمن اراضى ألمانيا الديمقراطية .

جـ – ان الاتفاقية اعترفت بحق برلين الغربية فى أن تنمى علاقاتها بالدول المحيطة بها ، وان كان فى اطار من عدم التبعية السياسية لجمهورية ألمانيا الاتحادية .

د – انها توصلت الى اقامة اتفاق حول الترتيبات الفعلية الضروريه للمرور والانتقال بين برلين الغربية ، وكل من المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية (٤٠) .

وتبدو أهمية هذه الاتفاقية الرباعية من واقع أن مشكلة برلين الغربية كانت من أكثر المشاكل تفجرا بين الاتحاد السوفيتى ودول حلف الاطلنطى ، وليست أزمتا برلين الشهيرتان فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ببعيدتين عن الاذهان . فقد كانت هاتان

---

(٣٨) Nina Heathcote, Brandt's Ostpolitik and Western Institutions, op. cit., p. 338.

(٣٩) د. اسماعيل صبرى مقلد ، الامن الاوربى والصراع الايديولوجى بين الكتلتين ، الاهرام الاقتصادى ، عدد ١٥ ابريل ١٩٧٢ .

(٤٠) راجع فى ذلك : V. Vysotsky, Landmark in the Struggle for Detente, International Affairs, (Moscow), November 1971, pp. 12 — 16.

وايضا ارجع الى : Karl Kaiser, Prospects for West Germany after the Berlin Agreement, The World Today, January 1972, pp. 30 — 35.

الازمتان أن تتطورا الى حرب نووية عامة بين الكتلتين ، ولعل من أبرز نتائج أزمة برلين الثانية ، اقامة حائط برلين المعروف بين ألمانيا الاتحادية ومدينة برلين الغربية ، ومن هنا ، فان تسوية هذه المشكلة السياسية الحساسة فى أوربا ، انما يغذى سياسات التقارب والانفتاح الالمانى على شرق أوربا بقوة دفع لم تتوفر لها قط من قبل ٠

واذا أتينا على المعاهدة التى وقعت اخيرا بين دولتى ألمانيا ، فسنجد أن هذه المعاهدة تناولت عددا من الامور الحيوية مثل :

١ ـ النص على أن تقوم العلاقات الطبيعية وعلاقات حسن الجوار بين الدولتين الالمانيتين على أساس المساواة فى الحقوق ، ٢ ـ تكون تصرفات الدولتين فى اطار ما اشتمل عليه ميثاق الامم المتحدة من مبادىء واهداف ، ٣ ـ تتعهد الدولتانباحترام الوحدة الاقليمية لكل منهما ، وعدم المساس بالحدود التى تفصل بينهما ، ٤ ـ لا يحق لاحدى الدولتين أن تمثل الاخرى فى المجال الدولى ، ٥ ـ تؤيد الدولتان جهود نزع السلاح ، وتخفيض القوات الموجودة ، دون مساس بحقوق الدول الاخرى ٠

ولسنا بحاجة الى القول بأن توقيع هذه الاتفاقية يمثل هو الاخر خطوة متقدمة نحو احلال السلام فى أوربا ، وذلك بنزع واحد من أكثر الالغام تفجرا ـ ونقصد بذلك المشكلة الالمانية ـ ليس فقط فى جو العلاقات الاوربية ، وانما فى جو الحرب الباردة كلها بوجه عام ٠

ب ـ اختلاف تصور دول اوربا الغربية لطبيعة الخطر السوفيتى على أمن اوربا :

اذا كانت تلك هى سياسات بون الخاصة بالانفتاح على الشرق ، ودورها فى التقريب بين شطرى أوربا ، وتوسيع آفاق الحوار الدائر بينهما بكل ما انتهى اليه من نتائج ، وتمخض عنه من تاثيرات ، فما هى يا ترى الاتجاهات التى هيمنت فى السنوات الاخيرة على سياسات باقى دول أوربا الغربية ، وجعلتها أكثر استعدادا للتجاوب مع الدعوات الرامية الى عقد مؤتمرعام للامن الاوربى ؟ يمكننا أن نجيب ،وبلا أدنى تحفظ ، أن قوة التغيير الرئيسى فى اتجاه هذه السياسات انما تكمن فى الاختلاف الذى حدث فى تصور دول [illegible] الغربية لطبيعة الخطر السوفيتى على أمن [illegible] وميلها الى الاقتناع بأن الاتحاد السوفيتى تحول من كونه دولة متمردة على الامر الواقع الى دولة تحاول اكساب الامر الواقع [illegible] الشرعية والاستقرار ، وتحاول بوسيلة [illegible] تقاوم تغييره ٠

ودون الاغراق فى تفاصيل كثيرة قد تنقل [illegible] كامل بحثنا بلا مسوغ ، يمكن القول ، بأن [illegible] أوربا الغربية ، وبخاصة ما تعلق منها [illegible] الجديد لطبيعة ودور القوة السوفيتية فى أوربا وما ترتب على اختلاف التصور هذا من [illegible] بتعديل هيكل العلاقات الاوربية الامريكية [illegible] الاطلنطى ، والاصرار على تحويرها من علاقة [illegible] وعدم تكافؤ الى علاقة مشاركة ، هذه [illegible] بالذات تعتبر من أبرز معالم التطور فى [illegible] الاوربية خلال العقد الستينى كله ، وهو [illegible] مناخا سياسيا ونفسيا مواتيا لبحث مشكلة [illegible] الاوربى ،وبالكيفية التى سنبينها تفصيلا فى [illegible] هذا التحليل ٠

وربما يكفى لتبيان جانب من جوانب [illegible] الذى كان حادثا فى أوربا فى تلك الوقت ، [illegible] الى التحول الذى كانقدطرأعلى جو [illegible] الفرنسية الامريكية ، وما انتهى اليه بالضرورة [illegible] تأثير فى علاقات فرنسا بالاتحاد السوفيتى [illegible] شرق أوربا ٠ فمثلا ، كانت وجهة نظر [illegible] الديجولية فى الستينات ، أن الاسس السيكو[illegible] والاستراتيجية ، والمؤثرات السياسية التى [illegible] بتأسيس حلف الاطلنطى فى عام ١٩٤٩ [illegible] قادرة بعد عقدين كاملين على مقابلة [illegible] الوضع الدولى القائم على الصعيدين [illegible] والعالمى ٠ ومن هنا كانت دعوة ديجول الى استقلال أوربا فى السياسة الدولية ، [illegible] اقتناعه كان تقسيم العالم الى كتلتين [illegible] الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى [illegible] موضوعيا مع الواقع الدولى القائم ، [illegible] طالب ديجول أوربا بأن تقوم بدورها [illegible] ذاتها ، والمحقق لارادتها ، فقد كان [illegible] أوروبا لمورسة ، أن يكون لها وجود [illegible] يكون هذا الوجود موجها بالدرجة الاولى [illegible] المصالح الاوربية نفسها ٠ وبالفعل فقد [illegible] الدعاوى الديجولية استجابة مواتية لها [illegible]

السوفيتي . ويبرهن على ذلك انه منذ عام ١٩٦٣ وهناك زيادة ضخمة فى حجم الاتصالات الدبلوماسية الفرنسية السوفيتية ، وكذلك فى اتصالات فرنسا بدول شرق اوربا الشيوعية . واقترن بذلك توالى التصريحات السوفيتية الرسمية التى تؤيد هذا الخطر البارز فى دبلوماسية ديجول الاوربية ، ومن ذلك مثلا التأييد السوفييتى لفكرة ديجول الداعية الى حل المشكلة الالمانية فى نطاق الدول الاوربية وحدها ، مع استبعاد الولايات المتحدة وبريطانيا من مثل هذا الاتفاق الاوربى . وحين زار ديجول الاتحاد السوفييتى فى صيف ١٩٦٦ تجددت الدعوة الى تسوية مشاكل القارة الاوربية فى اطار اتفاق دول أوربا وحدها دون تدخل خارجى (وكان المقصود به التدخل الامريكى) . وجاء فى البيان المشترك عن هذه المباحثات الفرنسية السوفيتية أن مسئولية الدول الاوربية كانت تحتم عليها أن تبذل جهودا خاصة نحو تهيئة مناخ أفضل للعلاقات بين الشرق والغرب ، أى أن البيان حاول أن يبرز أبعاد الدور الجديد الذى يمكن أن تقوم به أوربا مستقلة عن النفوذ الامريكى ، فى حل مشكلات الحرب الباردة (٤١) .

فاذا تركنا هذه النقطة بالذات ، الى بحث اتجاهات دول أوربا العربية فى السنوات الاخيرة من عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، فسنجدها كالاتى :

١ ــ **فرنسا** : فى ١٢ اكتوبر ١٩٦٩ وفى البيان المشترك الذى صدر فى أعقاب زيارة وزير الخارجية الفرنسية موريس شومان للاتحاد السوفييتى ، أكدت الدولتان تأييدهما للتصريح الذى صدر بعد زيارة ديجول للاتحاد السوفييتى فى يونيو ١٩٦٦ والذى سبقت الاشارة اليه حالا ، واعلنتا عن عزمهما على مواصلة الجهود لتخفيف حدة التوتر فى أوربا ، وتنمية روابط الدول الاوربية ، وتعميق التعاون فيما بينها ، بصرف النظر عن طبيعة أنظمتها الاجتماعية او السياسية أو علاقات التحالف التى قد تكون أطرافا فيه ، وكذلك أيدت الدولتان عقد مؤتمر عام للامن الاوربى .للبحث فى كيفية التغلب على الانقسامات الحادثة فى القارة بين التكتلات العسكرية والسياسية المختلفة .

وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٩ بحثت الحكومة الفرنسية . برئاسة جورج بومبيدو . الموضوع الخاص بعقد مؤتمر عام للامن الاوربى . وجاء ذلك على سبيل الاستجابة الفعلية للتصريح الصادر عن اجتماع وزراء خاجية دول حلف وارسو فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٩ . وقد أعلن موريس شومان موضحا هذا الاهتمام بقوله : « ان ثمة اتفاقا بيننا على أن نبذ استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الاوربيه سيكون عملا حاسما فى تمكين قارتنا من أن تصل الى تحقيق جو من الوفاق والتعاون والسلام » . وأضاف أن الحكومة الفرنسية قد وافقت على استمرار المشاورات وتعمقها بين الدول الاوربيه من أجل عقد مؤتمر عام للامن فى أوربا . وقد تأكد تأييد فرنسا لفكرة عقد مثل هذا المؤتمر مرة اخرى فى اكتوبر ١٩٧٠ بعد الزيارة التى قام بها الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو للاتحاد السوفييتى . وقد أعلن الجانبان أنه لكى ينجح المؤتمر ، فلابد من أن يكون مسبوقا بالعديد من الاتصالات والمشاورات ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الاطراف بين الدول الاوربية ، وأعلنتا عن استعدادهما الكامل لبذل كل ماهو ضرورى من جهد فى مرحلة التحضير لعقد المؤتمر . (٤٢)

ثم يجىء التطور الاخر فى اتجاه الحكومة الفرنسية من هذا الموضوع ، مع الزيارة التى قام بها سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى ليونيد بريجنيف لفرنسا فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧١ . وفى التصريح المشترك الصادر عن هذه الزيارة ، دعا الطرفان الى تدعيم الامن الاوربى عن طريق اقامة نظام من التعهدات التى تحظر استخدام القوة المسلحة فى علاقات الدول الاوربية ، وتحقق

---

[٤١] ــ يمكن الرجوع الى مقالنا «التقارب الامريكى السوفييتى والحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ١٩٦٩ ، ص ١٦ وما بعدها . كما يمكن الرجوع الى البيان الفرنسى السوفييتى المشترك فى ٣٠ يونيو ١٩٦٦

[٤٢] I.M. Ievleva, France's Stand on the Convocation of an All-European Conference, International Affairs, (Moscow), May 1972, p. 72.

احترام مبدأ السيادة الاقليمية لكل دولة أوربية ، والامتناع عن التدخل في الشئون الداخليه . وكذلك أيدا الدعوة الرامية الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، وذلك فى ضوء اقتناعهما بأن مؤتمرا كهذا سيكون نقطة تحول فى ارساء دعائم السلم والامن فى أوربا ، وتحقيق وحدة القارة بعيدا عن عوامل الانقسام والاستقطاب التى تسيطر على أوضاعها الحالية . وقد عقب الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو على هذه المباحثات الفرنسية السوفيتية بقوله انها قد اظهرت ، بما لا يدع مجالا للشك ، اتفاقا أساسيا بين الدولتين حول الكثير من المشكلات العالمية والاوربية بوجه خاص . (٤٣)

واتبع ذلك البيان الذى ادلى به موريس شومان امام الجمعية الوطنية الفرنسية فى ٣ نوفمبر ١٩٧١ وقال فيه ان التحضير لمؤتمر الامن الاوربى يجب أن يبدأ فى هلسنكى بفنلندة فى أقرب فرصة ممكنة . ثم أكد ذلك الاهتمام بالتصريح الاخر الذى ادلى به لمجلة دى فيلت الالمانية فى يناير ١٩٧٢ ، وحبذ فيه عقد مؤتمر أوربى للامن والتعاون ، وأعلن عن الامل الذى تعلقه الحكومة الفرنسية على هذا المؤتمر فى انهاء الاختلافات القائمة ، وتنمية علاقات الفهم المتبادل بين كل الدول الاوربية ، وحذر من اى تأخير لا مسوغ له فى عقد المؤتمر .. كذلك فقد جاء فى المؤتمر الصحفى الذى أعقب اجتماع القمة الذى عقد فى باريس فى ١٠ يناير ١٩٧٢ بين الرئيس بومبيدو والمستشار الالمانى فيلى برانت ان الحكومتين الفرنسية والالمانية تؤيدان بشدة عقد مؤتمر عام للامن الاوربى حالما تسمح الظروف بذلك (٤٤) .

ومن صور هذا الاهتمام الفرنسى أيضا بمؤتمر الامن الاوربى ، ان المؤتمر القومى للحزب الفرنسى الحاكم ، وهو حزب اتحاد الديمقراطيين للدفاع عن الجمهورية ، حين انعقد فى ستراسبورغ فى الفترة من ١٩ الى ٢١ نوفمبر ١٩٧١ ، اصدر تقريرا بعنوان « دور فرنسا فى العالم » ، جاء فيه ان الظروف اصبحت مهيأة لعقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، وهو المؤتمر الذى ظلت الدول الشيوعية تدعو اليه لعدد من السنوات ، وامتدح التقرير الاتجاه الفرنسى الايجابى من هذا الاقتراح . (٤٥)

٢ ــ **بريطانيا** : يمكن القول بوجه عام ، بأن الحماس فى بريطانيا نحو عقد مؤتمر عام للامن الاوربى اقل بالمقارنة منه فى فرنسا او المانيا الغربية مثلا ، وان كان مناخ الرأى السائد ازاء هذا الموضوع ، لا يتمثل فى عدم الترحيب بقدر ما يتمثل فى التحفظ والحذر . وحينما نقول مناخ الرأى ، فان قصدنا ينصرف بالطبع الى المناخ الرسمى أو الحكومى ، وليس الى الفئات غير المسئولة فى الرأى العام البريطانى .

واذا استعرضنا تطور الاتجاهات الرسمية من هذه القضية فى السنوات الاخيرة ، فسنجد أن حزب العمال عندما كان فى الحكم ، أيد فكرة عقد مؤتمر عام للامن الاوربى من حيث المبدأ ، وان لم يتخذ أى اجراء رسمى أو اية بادرة محددة فى هذا الخصوص . وحين انتقلت تقاليد الحكم الى حزب المحافظين فى يونيو ١٩٧٠ ، اتخذت الحكومة البريطانية اتجاها متحفظا فى البداية من فكرة المؤتمر ، وان كانت قد بدأت تتخلى عن تحفظها الى حد ما ، فيما بعد . وقد حدث هذا التحول على حد اعتقاد بعض دوائر المحللين السياسيين ، بفعل ادراك الحكومة البريطانية ، أنها فيما اذا تجاسرت وأعلنت رفضها لعقد مؤتمر للامن الاوربى ، متحدية بذلك الاتجاه المسيطر على معظم دول غرب أوربا من هذا الموضوع ، فانها كانت ستصل ببريطانيا فعلا الى حالة من العزلة فى أوربا ، وهو ما لم تكن لتقبل به حكومة عاقلة أو مسئولة . (٤٦) .

ومن هنا نجد أن وزير خارجية بريطانيا اليك دوجلاس هيوم يدلى بتصريح يقول فيه ان التوصل

---

[٤٣] Ibid, p. 73.

[٤٤] Ibid.

[٤٥] Ibid.

[٤٦] A.E. Yefremov, London's Tactics, International Affairs, May 1972, p. 80.

الى عقد مؤتمر أوربى عام سيكون انجازا ضخما ، وبخاصة فى مجال تسمية الحوار بين النظـــمين المتصارعين فى أوربا (كما يمثلهما حلفا الاطلنطى ووارسو) ، ولكن هيوم نفى عن مؤتمر كهذا صفته كمؤتمر أمن ، لانه على حد قوله ، لن يشتمل على بحث مشكلة خفض القوات فى أوربا • وفى مارس ١٩٧١ أدلى ادوارد هيث رئيس الحكومة البريطانية بتصريح قال فيه ان عقد مؤتمر عام لبحث مشكلات الامن فى أوربا رهن بحل مشكلة برلين الغربية • ولما حلت هذه المشكلة فعلا بالتوقيع على الاتفاقية الرباعية ، التى اتينا على ذكرها من قبل ، أعلنت الحكومة البريطانية أن مثل هذا المؤتمر لا يمكن أن ينعقد الا اذا سبقه تحضير كاف (٤٧) •

وثمة من يرجع هذا التحفظ النسبى فى اتجاهات الحكومة البريطانية من عقد المؤتمر الى الاتى :

أ ــ انه اذا أمكن لمؤتمر الامن الاوربى أن ينعقد ، ويتوصل الى ترتيبات واتفاقات فعلية لحل مشكلات الامن المختلفة فى القارة ، فان ذلك سيلغى الاساس الذى يستند عليه وجود أمريكا العسكرى فى أوربا ، وبذا ستحرم بريطانيا من قوة دعم لا يستهان بها لسياستها فى أوربا ، وذلك من واقع العلاقة الخاصة التى تجمع بين الدولتين •

ب ــ ان بريطانيا كانت تأمل ، وبخاصة بعد أن انضمت الى عضوية السوق الاوربية المشتركة ، أن تقوم بدور فعال فى مجتمع العشرة ، من واقع ارتكازها على امكانيات من القوة النووية أكبر نسبيا من منافستها فرنسا داخل هذه المجموعة من الدول • ولكن مؤتمر الامن الاوربى اذا نجح فى مسئوليته ، فانه سيؤثر بلا شك على الفعاليـــة المتوقعة لهذا الدور الجديد (٤٨) •

وأيا كان وجه الحقيقة فى هذه التحليلات ، فانه فى امكاننا أن نقول ان بريطانيا ستنضم بالتأكيد الى أى مؤتمر يعقد لبحث مشكلة الامن الاوربى ، وانها لن تلجأ الى اثارة اشكالات من شأنها تعويق انعقاده •

واذا بحثنا فى اتجاهات بقية دول أوربا الغربية من عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، فسنجد انها تؤيد هذا المؤتمر بطريقة لا شك فيها • ويدلل على ذلك الاعلان الذى صدر عن مؤتمر القمة الاوربى الذى انعقد فى باريس فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٢ والذى حضره رؤساء حكومات الدول التسع الاعضاء فى الجماعة الاوربية • فقد أكد هذا الاعلان فى أحد المواضع « أن الدول الاعضاء فى الجمـــاعة ، مراعاة منها لعلاقات حسن الجوار ، التى يجب أن تسود جميع دول أوربا ، مهما كان نظام الحكم المطبق فيها ، تؤكد عزمها على المضى فى سياستها الحالية القائمة على العمل ، للتخفيف من حدة التوتر ، ولاقرار السلام مع دول شرق القارة ، وخاصة بمناسبة عقـــد مؤتمـــر للامن الاوربى والعمل على اقامة أسس دائمة لتعاون اقتصادى وانسانى واسع » (٤٩) •

وفى موضع آخر من الاعلان المذكور ، تقول هذه الدول انه « بهدف ابعاد التوتر عن أوربا ، فان الجماعة تؤكد مرة أخرى عزمها على انتهاج سياسة تجارية مشتركة تجـــاه دول الشرق الاوربى ، وذلك ابتداء من أول يناير ١٩٧٣ • وتعلن الدول الاعضاء عن عزمها انتهاج وتشجيع سياسة تعاون تجاه هذه الدول ، قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل • ان هذه السياســة للتعاون فى وضعها الراهن ، مرتبطة ارتباطا وثيقا باعداد وعقـــد مـــؤتمر الامـــن والتعـــاون الاوربى ••• » (٥٠) •

ثانيا ــ تطورات العلاقة بين القوتين الاعــظم وتأثيرها على اتجاه الولايات المتحدة من عقـــد مؤتمر عام للامن الاوربى :

ذكرنا فى صدر هذا البحث ، بعضا من الاسباب العامة التى تدفع الى عقد مؤتمر عام للامن الاوربى فى الاونة الراهنة ، وأتينا على تحليل بعض عوامل التغيير التى أثرت فى مناخ العلاقات الدولية ، وجعلته يختلف كثيرا فى أواخر الستينات

(٤٧) Ibid, p. 80.
(٤٨) Ibid, p. 81.
(٤٩) ــ راجع اعــلان مؤتمر القمـــة الاوربى الصادر فى باريس فى ٢١ اكتوبر ١٩٧٢ ، والمترجم فى مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير ١٩٧٣ ، ص ٢٦٤ •
(٥٠) ــ الاعلان السابق ، ص ٢٦٦

وأوائل السبعينات عنه فى أى وقت مضى . ومن هذه العوامل كما قلنا ، تدهور دور الايديولوجيات فى مخططات السياسة الخارجية للقوى الكبرى ، والتفكك فى أوضاع الكتلتين ، وبروز التهديد النووى الصينى ، وبخاصة ضد أمن الاتحاد السوفييتى بدرجة من الجدية والخطورة أعلى منها فى السابق .. الخ ، واذا كان لنا أن نضيف الى كل ما قلناه ، فانه تبقى بعض حقائق أساسية أخرى انصرف تأثيرها على نحو خاص الى مضمون العلاقات الامريكية السوفيتية ، وانتهى هذا التأثير - ضمن ما انتهى - الى خلق أوضاع الوفاق التى نشهدها حاليا بين القوتين الاعظم ، والتى تغذى الميل فى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه ، نحو التجاوب مع عقد مؤتمر عام للامن الاوربى خلافا لاتجاهات السلبية فى الماضى ، ومن ضمن الحقائق التى يتعين ابرازها فى هذا الصدد :

أ - المشاكل السياسية والاستراتيجية الحساسة والمعقدة التى نتجت عن امتلاك الدولتين للاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وهى الاسلحة التى جعلت من فكرة الحرب النووية أمرا غير مقبول على الاطلاق ، مهما بلغت حدة التناقض فى مصالح الدولتين واستراتيجيتهما ، أو فى أيديولوجيتهما ، وفى نظمهما السياسية والاجتماعية .. الخ .

ب - ان التوازن الاستراتيجى القائم بين القوتين الاعظم ، يرتكز فى استمراره على ما يعرف بمبدأ الردع النووى المتبادل ، والذى أدى التطور التكنولوجى فى قطاع الاسلحة النووية والاستراتيجية بالذات الى الانتقال به من القدرة على التدمير بالضربة الاولى ، الى القدرة على التدمير المؤكد بالضربة الثانية ، واذا كان التوازن الاستراتيجى فى هذا الاطار قد استمر فترةطويلة من الوقت دون أن يتعرض لاختلالات عنيفة يمكن أن تهز من أسسه ومقومات ارتكازه ، الا أن تطور تكنولوجيا الصواريخ فى الفترة الاخيرة ، وبخاصة فى قطاع الصواريخ المضادة ABM يكاد يرجع بالتوازن بين الدولتين الى سابق عهده ، اى الى مرحلة القدرة على التدمير بالضربة الاولى .

وهذه ولاريب نكسة خطيرة للسلم الدولى ، اذ انها قد تغرى احد الطرفين بشن حرب احباط Pre-emptire war او المباداة بالهجوم النووى ، ارتكازا على تصور القدرة على الافلات من دائرة رد الفعل الانتقامى .

ج - ان استمرار الدوران فى حلقة التسلح الاستراتيجى المفرغه ، والتى لا تضيف البته الى الشعور بالامن فى أى من الدولتين ، يستنزف قدرا هائلا ومتزايدا من امكانياتهما المادية والتكنولوجية ، وهو ما يؤثر حتما وبالسلب على ذلك الحجم من الموارد الذى يمكن أن تخصصه الدولتان لاغراض الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية . ولعل الحاجة الى تقييد الانفاق على هذه النواحى العسكرية العقيمة بما لا يثقل كاهل الدولتين ، بالشكل الذى نلحظه الان ، هو أيضا من بين الدوافع الاساسية وراء الوفاق الامريكى السوفيتى فى صورته الاخيرة .

ولقد برزت التأثيرات الدولية لهذا التقارب فى فهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لهذه الحقائق والامور على شكل عدد من النتائج التى لمسها العالم كله فى السنوات الاخيرة ، ومنها ، تعمق قوائم الحوار بين الدولتين حول كثير من المشكلات الحيوية التى تمس صميم امنهما ومصالحهما ، والتى ترتبط بطبيعة المسئوليات الخاصة التى تتحملانها فى هذا المجتمع الدولى . ولعل ذلك هو الذى جعل من الممكن التوقيع على اتفاقية الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية ، ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، واتفاقية منع انتاج وتخزين واستخدام الاسلحة البيولوجية ، والاتفاقية الخاصة بتقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية التى وقعت فى مايو ١٩٧٢ ، والتى جاءت فى اعقاب مباحثات الاسلحة الاستراتيجية التى جرت بين الدولتين فى هلسنكى قرابة ثلاثة اعوام ، والتى لا زال الحوار بشأنها جاريا فى مراحله الاكثر تقدما ، بغية الوصول الى اتفاقات اكثر احكاما وشمولا (٥١) . كذلك فقد

(٥١) للحصول على تفاصيل اكثر عن مباحثات هلسنكى للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، واتفاقية تقيد استخدام الاسلحة الاستراتيجية التى وقعت فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ ، يمكن الرجوع الى :
د. اسماعيل صبرى مقلد : الوفاق الامريكى السوفييتى وقضية الاسلحة الاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، عدد اكتوبر ١٩٧٢ ، ص ٨ - ٢١ .

ادى هذا التقارب الى هبوط حدة الحرب الدعائية المتبادله بينهما بشكل واضح • واختفاء روح التعصب والتحامل التى طبعت العلاقات الامريكية السوفيتية ابان اشتداد أزمة عدم الثقة بينهما ، كما أن مصالح الدولتين كانت قد بدأت تتوثق فى نواحي التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي والتكنولوجي بدرجة هامة •

وربما يكون من المفيد أن نذكر هنا ، أن لقاء القمة الذى تم فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ بين الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون والزعماء السوفييت ، قد دعم كثيرا من هذا التقارب بين الدولتين ، كما أنه أبرز التصميم المشترك من جانبهما نحو العمل على حل المشكلات الدولية المعلقة بطريقة الاتفاق • وقد تبدى ذلك فى أكثر من موضع :

أ - فهناك أولا اعلان أو وثيقة المبادىء التى صدرت عن مؤتمر القمة فى موسكو ،وتضمنت اثنى عشر بندا ، اكدت فى مجموعها على أن الدولتين ستنطلقان من تصميم مشترك ، مفاده أنه لابديل فى العصر النووى لادارة علاقاتهما المتبادلة على أساس التعايش السلمي ، وتجنب المجابهات العسكرية ، ومنع نشوب الحرب النووية ، والاعتراف بالمصالح التى ترتبط بأمن الدولتين ، ومواصلة الجهود لتحديد التسلح وتعميق التعاون بينهما ، والتأكيد بأن تنمية العلاقات الامريكية السوفيتية ليست موجهة ضد طرف ثالث بالذات •

ب - ثم هناك الوثيقة الثانية التى أصدرها المؤتمر ، بخلاف اعلان المبادىء هذا ،واعلنت فيها الدولتان - ضمن ما أعلنتا - عن نيتهما القيام بمزيد من الجهود من أجل تأمين مستقبل سلمى لأوربا ، واحترام سيادة جميع الدول الاوربية ، وكذلك سعيهما الى تحقيق النزع الشامل والعام للسلاح ، بما فى ذلك السلاح النووى ، تحت اشراف دولى مشدد ، وهكذا •

ان اكثر ما يثير اهتمامنا من هذا كله ، ان الولايات المتحدة بتأكيداتها تلك ، على ذروة المستويات السياسية فيها ، كانت قد بدأت تنظر الى الاوضاع السياسية والاقليمية فى أوربا ، وبخاصة فى شرق أوربا . فى اطار من الشرعية الدولية الجديدة ، وهو ما دأبت على أن تعترض عليه وتنفيه لفترة طويلة سابقة •

حلف الاطلنطي ومشكلة الامن الاوربي

اذا كنا قد تعرضنا بالتحليل فى القسم السابق مباشرة من هذا البحث لطبيعة التحولات التى حدثت فى اتجاهات دول اوربا الغربية والولايات المتحدة من موضوع عقد مؤتمر عام للامن الاوربى ، فاننا سنحاول من قبيل استكمال عناصر الصورة العامة لهذا الموضوع ، أن نتتبع اتجاهات حلف الاطلنطى من المشكلة نفسها ، باعتبار أن القرارات التى تصدر عن المجلس الوزارى للحلف هى محصلة التوفيق الذى يجرى بين وجهات نظر كل هذه الدول من الموضوعات المطروحة للبحث، وايضا لنرى ما اذا كانت الدول الغربية ستدخل الى مؤتمر الامن الاوربى ، وهى ملتزمة او مقيدة باتجاهات الحلف ، ام انها ستتصرف فيه بدافع من اتجاهاتها القومية ، وفى اطار تصوراتها الذاتية للموضوعات التى ستتناولها مباحثات المؤتمر •

لعل بداية الاهتمام الجدى والواضح من جانب حالف الاطلنطي بموضوع عقد مؤتمر الامن الاوربى ، ترجع الى الاجتماع الذى عقده المجلس الوزارى للحلف فى ديسمبر ١٩٦٩ ، والاعلان الذى صدر عنه ، وتناول بالتفصيل موضوع الدعوة الى عقد هذا المؤتمر ، فأيدها من حيث المبدأ ، وان كان قد رأى أن ثمة متطلبات أساسية يجب تحقيقها قبل أن ينعقد المؤتمر ، ومنها :

أ - ضرورة التحضير الشامل والدقيق لاعمال المؤتمر ، حتى يمكن ان ينتهى الى نتائج عملية وواقعية فى نفس الوقت •

ب - تحقيق التقدم فى الاتصالات والمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، سواء ما كان قد بدأ منها بالفعل ، أو التى ستجرى فيما بعد ، والتى لها علاقة بالطبع بمختلف الجوانب الاساسية فى مشكلة الامن الاوربى •

ج - ضرورة أن تمثل كافة الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى فى أية مفاوضات تجرى حول مشكلة الامن الاوربى (والمقصود طبعا أن يسمح باشراك الولايات المتحدة وكندا فى المؤتمر) •

وحذر الاعلان من وضع قد ينتهى بحصر وظيفة مؤتمر الامن الاوربى فى مجرد ضمان ، أو تأكيد الانقسام الحادث فى أوربا دون أن تتجاوز ذلك

الى حل المشكلات الحقيقية التى يجب أن يهتم بها مؤتمر فى مثل طبيعة وتركيب المؤتمر المقترح .

وكان ذلك فى جملته يعني - وان كان بطريقة غير مباشرة - الاعتراض على التحديد الزمنى الذى اقترحته دول حلف وارسو بشأن عقد مؤتمر الامن الاوربى فى النصف الاول من عام ١٩٧٠ .

ومن ناحية ثانية ، فقد تعرض اعلان حلف الاطلنطى هذا لجدول الاعمال الذى كانت قد اقترحته دول حلف وارسو فى ٣١ اكتوبر ١٩٦٩ . فبخصوص مبدا حظر استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الاوربية والذى قيل أنه يجب أن يكون موضع اهتمام خاص من جانب المؤتمر ، أكد الاعلان أن مثل هذا المبدأ يجب أن يمحص تمحيصا كافيا ، لان تفسيره يأخذ فى الشرق مضمونا يختلف عنه فى الغرب ، وفيما يتعلق بالمبدأ الاخر الذى يقضى بتدعيم روابط التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى والتكنولوجى .. الخ بين الدول الاوربية ، قيل أيضا ان هذا الامر يتطلب دراسات وأبحاثا مستفيضة ، وهكذا .

ثم تقدم الاعلان الصادر عن الحلف باقتراح يدعو الى الدخول فى مباحثات حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوات العسكرية للطرفين ، والعمل على حل المشكلة الالمانية ومشكلة برلين الغربية ، وأسلوب تنمية العلاقات الاقتصادية والفنية والثقافية ولاسيما ما اتصل منها بمشاكل البيئة ، وهى الامور التى وصفها الاعلان بأنها ذات فائدة أكيدة فى أية مفاوضات تجرى بين دول حلف الاطلنطى والاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية الاخرى . غير ان الاعلان لم يتعرض بالتحديد لما اذا كانت هذه الموضوعات المقترحة ستدخل ضمن جدول أعمال مؤتمر الامن الاوربى ، أم أنها ستبحث منفصلة عنه ، وكذلك ما اذا كانت هذه الموضوعات وحدها هى التى على استعداد لبحثها ، أم أنها كانت لا تمانع فى أن تبحث الى جانبها المواضيع الاخرى التى اقترحتها دول حلف وارسو (٥٢)

غير أنه مما تجدر الاشارة اليه ، أن بعض دول حلف الاطلنطى لم توافق على الاقتراح الخاص بالخفض المتبادل والمتوازن للقوات العسكرية أو اعتباره مشكلة يجب أن تثار فى المباحثات التى ستجرى على مستوى أوربى شامل . وقد عكست فرنسا هذا الاتجاه ، بأن ذكرت أمام المجلس الوزارى للحلف انها كانت ضد مبدا التركيز على موضوع خفض القوات من واقع أن تلك المشكلة ، كانت تخص الكتلتين الغربية والسوفيتية وحدهما ، ولم تكن لتعنى الدول المحايدة أو غير المنحازة فى أوربا .

ثم طرح موضوع مؤتمر الامن الاوربى مرة ثانية فى الاجتماع الذى عقده وزراء خارجية دول الحلف فى روما فى ٢٦ مايو ١٩٧٠ ، ومن جديد دعا البيان الصادر عن الاجتماع الى عقد مباحثات تمهيدية بشأن التخفيض المتبادل للقوات العسكرية فى أوربا ، على أن يأخذ الحلفاء فى حسبانهم العوامل الآتية :

أ - أن يتمشى تخفيض القوات مع الاحتياجات الحيوية لأمن الدول الغربية ، والا يؤدى الى الاخلال بالتوازن بين الطرفين .

ب - أن يكون التخفيض قائما على أساس مرحلى يحكمه مبدا التعادل .

ج - أن يشمل التخفيض القوات الوطنية وقوات الحلف .

د - أن يكون هناك نظام فعال للرقابة لضمان احترام الاتفاقات التى يتوصل اليها .

ويبدو أن مشكلة خفض القوات هذه كانت قد بدأت تفرض نفسها على اتجاهات الحلف فى كل مرة طرح فيها موقف من عقد مؤتمر الامن الاوربى ، ففى الاجتماع الذى عقده وزراء دفاع دول الحلف فى بروكسل فى ٢٨ مايو ١٩٧١ تناولوا بالبحث الحوار القائم بين الطرفين

(٥٢) راجع فى هذا الصدد :
M. Kukanov, NATO, Threat to World Peace. (Progress Publishers, Moscow, 1971), pp. 139 — 146.

بخصوص الخفض المتبادل لقوات الجانبين فى اوربا . وقد أكد وزراء الدفاع ان اتجاه الحلف قائم على عدم تخفيض قوته فى أوربا ، الااذا خفض الجانب الاخر قواته بقدر مماثل . كذلك فان وزير الدفاع الامريكى ميلفين ليرد أدالى بتصريح مؤداه أن الولايات المتحدة لن تقدم على تخفيض قواتها المرابطة فى أوربا ما لم يقم الاتحاد السوفيتى بتخفيض قواته فى دول شرق أوربا .

وفى الاجتماع الذى عقده ممثلو وزراء خارجية دول الحلف فى بروكسل فى ٥ أكتوبر ١٩٧١ ، تقرر ارسال ممثل الى دول الكتلة السوفيتية لمناقشه الخفض المتبادل لقوات اوربا الشرقيه والغربية ، وقد وقع الاختيار على مانليو بروزيو السكرتير العام السابق لحلف الاطلنطى للقيام بهذه المهمة .

وفى هذا المجال ، يجدر بنا أن نشير الى أنه بينما لم يتحمس [الات]حاد السوفييتى لهذه المبادرات الاطلنطية المتعل[قة] بالاصرار على الدخول فى مباحثات حول التخفيض المتبادل لقوات الطرفين ، والنظر اليها على أنها ذات طبيعة وثيقة الصلة بعمل مؤتمر الامن الاوربى ، فان ليونيد بريجنيف لم يشأ أن يعترض على هذه الدعوة ،خشية أن تؤدى الى تعقيد المشكلة برمتها . لذا نجد أنه يصرح فى مارس . ومايو ١٩٧١ انه لا مانع من تجريب التفاوض حول هذا الموضوع (٥٣) . وان كان لم يطرح ايه اجراءات محددة يمكن ان يسلكها بحث المشكلة . وهذا الاستعداد من جانب الاتحاد السوفييتى للدخول فى مفاوضات من هذا النوع ، كان يمثل دافعا جديدا وراء الدعوة التى وجهه البيان الصادر عن المجلس الوزارى لحلف الاطلنطى فى ٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، بشأن الدخول فى مفاوضات شاملة مع الاتحاد السوفييتى حول هذه المسالة فى النصف الاخير من عام ١٩٧٣ . وقد ذكر البيان أن المحادثات الاستطلاعية التى ستسبق المحادثات الشاملة ينتظر لها ان تبدأ فى أواخر يناير ١٩٧٣ ، وربط البيان من ناحية ثانيه بين المحادثات الشاملة لخفض القوات ، وبين انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، بأن أكد على أنهما سيتمان فى وقت واحد . كذلك اشار البيان الصادر عن هذا الاجتماع الى ان المؤتمر الاوربى يجب أن يضمن حرية الحركة وانتقال الافكار بين الشرق والغرب ، [ك]مما أطلق حرية دول الحلف ــ وهذا مهم جدا ــ فى أن تقيم ما شاءت من علاقات دبلوماسيه مع المانيا الشرقية(٥٤)، وهو ما كان يعنى أن كل رواسب المشكلة الالمانية وتعقيداتها الشائكة كانت فى طريقها الى التصفية النهائية .

وفى الحقيقة ، أن هذا الاتجاه جاء استطرادا لبعض التطورات السابقة التى تناولها المجلس الوزارى لحلف الاطلنطى بالبحث أثناء اجتماعه فى بون فى ٣٠ مايو ١٩٧٢ ، والتى كان من ابرزها اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية التى وقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى موسكو ، وكذلك التوقيع على المعاهدتين الالمانية السوفيتية والالمانية البولندية ، والاتفاقية الرباعية التى تنظم وضع مدينة برلين الغربية ، وخلاف ذلك من الاحداث التى أثرت ايجابيا فى علاقات الكتلتين

---

[٥٣] Michael Palmer, A European Security Conference: Preparation and Procedure, The World Today, (London), January 1972, p. 39.

٥٤ ــ وتاكيدا لهذا الاتجاه ، فقد أعلن وزير الخارجية الفرنسية موريس شومان ، أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ستبدأ فى اجراء اتصالات مع المانيا الشرقية ، بهدف اقامة علاقات دبلوماسية معها ، بعد أن يتم التوقيع على الاتفاقية المعقودة بين دولتى المانيا لاقامة علاقات طبيعية بينهما ، وهى الاتفاقية التى وقعت فعلا فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ . ويرجع السبب فى تاجيل الدخول فى هذه المباحثات الدبلوماسية مع المانيا الشرقية لما بعد التوقيع على الاتفاقية ، الى الرغبة الخاصة التى أبدتها حكومة المانيا الغربية فى هذا الشان . وقد ذكرت بعض المصادر الوثيقة الصلة بالاجتماع الذى عقده المجلس الوزارى لحلف الاطلنطى فى ديسمبر ١٩٧٢ ، انه طبقا للجدول الزمنى المبدئى الذى اتفق عليه بين وزراء خارجية الدول الاربع ، فان الممثلين الدبلوماسيين لواشنطن ولندن وباريس يمكن أن يبدأوا تولى مناصبهم فى برلين الشرقية فى صيف عام ١٩٧٣ ، ولكن ذلك لن يتم الا بعد تصديق برلمان المانيا الغربية على الاتفاقية المذكورة ، وهو الاجراء الذى ينتظر أن يتم فى ابريل أو مايو من هذا العام ، مما سيسمح لبون بتحقيق مطلبها الخاص بان تكون أول دولة بين الدول الاربع الغربية يصل ممثلوها الى برلين الشرقية
وكالات الانباء العالمية ــ والاهرام ــ ٦ ديسمبر ١٩٧٢ .

بخصوص [illegible] وقد قبل المجلس بعد الوحدة ، اقتراح الحكومة الفنلندية [illegible] للمحادثات التمهيدية حول المؤتمر ، والتي كان قد تقرر لها أن تبدأ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ .

مباحثات هلسنكي التمهيدية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي :

انعقدت المباحثات التمهيدية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ ، وهو التاريخ الذي حدد لها قبلا بالفعل ، وشارك فيها ممثلون دبلوماسيون عن اثنين وثلاثين دولة اوربية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا . وكان من المفروض أن ينصرف تركيز هذه المباحثات التمهيدية بالطبع الى كيفية الاعداد لمؤتمر الامن الذي سينعقد خلال النصف الثاني من العام الحالي ، والوصول الى اتفاق بشأن المشكلات التي سيتضمنها جدول الاعمال . وقبل هذا كله ، فان هذه المباحثات كانت تحاول الوقوف على اتجاهات ومواقف هذه الدول كلها من مفهوم الامن الاوربي ، والاهداف التي يتعين على المؤتمر القادم أن يحققها ، وما الى ذلك من القضايا الاساسية التي يجب أن تحسم بطريقة مبدئية ، حتى لا يتسبب استمرار سوء الفهم بخصوصها في عرقلة أعمال المؤتمر ، واثارة اشكالات جديدة لا معنى لها ، الامر الذي قد ينتهي بافشاله ، وهو ما سيكون نكسة ضخمة لكل الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة لنقل فكرة المؤتمر من الحيز النظري ، الى حيز الواقع .

وعلى الرغم من أن مباحثات هلسنكي التمهيدية قد أحيطت بستار من السرية الكثيفة ، على الاقل في هذه المرحلة التي لابد أن تتسم بحساسيات معينة ، قد يؤدي تحريكها أو تضخيمها دعائيا أو حتى نقلها وتصويرها بطريقة محرفة ، الى التأثير في مناخ المؤتمر ، واثارة انقسامات لا ضرورة لها في وقت تتجمع فيه الجهود لحماية أمن القارة ، وتدعيم علاقات التعاون فيها على اسس اكثر استقرارا منها في أي وقت مضى . ولهذا فانه قد يكون من السابق لاوانه — خاصة وان اعداد البحث تم في وقت معاصر لهذه المباحثات — أن نعرض تفصيلا لما اثير في داخلها ، وتحليل عوامل الاتفاق والاختلاف بين الدول المشاركة فيها ، واعطاء صورة دقيقة على قدر الامكان لما يحتمل أن يكون عليه شكل المؤتمر القادم .

وعموما ، فانه ليس من العسير الوقوف على الاتجاهات الرئيسية في هذه المباحثات التمهيدية من واقع التحليل الذي أفردناه لمواقف حلفي الاطلنطي ووارسو ، والتي لا نعتقد انها ستختلف على أي نحو ذي قيمة عن كل ما ذكرناه ، يضاف الى ذلك اتجاهات الدول الاوربية غير المنحازة ، أي تلك التي لا ترتبط باطار أي من الحلفين المذكورين . وبايجاز يمكن تحديد هذه الاتجاهات الثلاثة الرئيسية في الآتي :

اولا — اتجاه دول حلف وارسو : تعتقد هذه الدول أن مؤتمر الامن والتعاون الاوربي يجب أن يبدأ بتصميم نظام من الالتزامات في أوروبا ، بما يضمن الامن والسلام لكل الدول الاوربية . ومثل هذا النظام من الالتزامات لابد أن يشتمل على تحديد للمبادىء الاساسية التي سترتكز عليها حماية الامن الاوربي والعلاقات الاوربية ، بما في ذلك مبدأ عدم المساس بالحدود القائمة ، وتحريم استخدام القوة المسلحة ، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي ، واقامة علاقات من حسن الجوار والتعاون بين الدول الاوربية ، بما يحقق لها مبدأ المنفعة المتبادلة ، وكذلك نزع السلاح وتأييد مبادىء الامم المتحدة .

كما تعتقد دول حلف وارسو أنه من الافق انشاء جهاز دائم يكمل وينسق جهود كل الدول الاوربية ، وصولا الى الاهداف السابقة .

وفيما يتعلق بمشكلة التخفيض المتبادل والمتوازن للقوات والاسلحة في أوربا ، فان دول وارسو لا ترى مانعا من أن يكون ذلك بندا أساسيا من بنود عمل مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، بشرط الا يتم بحثها على اساس وضع كل كتلة ، وانما بطريقة تضمن أمن ومصالح كل دولة أوربية تتعهد بتخفيض قواتها وأسلحتها ، بغض النظر عن انتماءاتها او ارتباطاتها .

ثانيا — اتجاه دول حلف الاطلنطي ، وهذه الدول ، أو معظمها على الاقل ، لا تمانع في أن يبحث المؤتمر الاوربي الوسائل الكفيلة بدعم الامن ، وعلاقات التعاون بين الدول الاوربية ، ولكنها تركز بشدة ، وكما أوضحنا ، على الاتجاه الخاص بضرورة التوصل من خلال المفاوض

المشترك الى ترتيبات محددة فى موضوع التخفيض المتبادل والمتوازن لقوات حلفى وارسو والاطلنطى فى أوربا .

غير أن هذه الدول لم تحدد بصفة قاطعة ونهائية حتى الان ، اذا كان من الضرورى الربط رسميا بين مباحثات الخفض المتبادل ، وبين مؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، وما اذا كانت نفس الدول التى ستشارك فى مؤتمر الامن الاوربى هى نفسها التى ستشترك فى المفاوضات الاخرى . وحتى اذا كان قد تقرر مبدئيا فى دوائر حلف الاطلنطى ان تشترك الدول فى مؤتمر الامن الاوربى ، بصفتها دولا فردية ، فهل ستدخل مباحثات الخفض المتبادل على أساس كتلة فى مواجهة كتلة أم ماذا ؟ وفى الحالة الاخيرة ، ماذا سيكون عليه الوضع بالنسبة للدول غير المنحازة فى أوربا » ومن ناحية ثانية ، فانه لما كانت مباحثات الخفض المتبادل ستكون غاية فى التعقيد من الناحية الفنية على الاقل ، فـانها بالتأكيد ستستغرق وقتا أطول بكثير من الفترة التى سيقطعها انعقاد مؤتمر الامن الاوربى . ومن ثم ، فانه اذا حدث اصرار من جانب الدول الغربية على الربط بين هذه المشكلة وبين عقد المؤتمر ، فان ما قد يحدث هو أن يحيل المؤتمر هذه المشكلة الى احدى اللجان لبحثها ودراستها ، وبغير ذلـك الاجراء الوسط ، فان مؤتمر الامن الاوربى قد يتأجل انعقاده الى أجل غير معلوم . وهذه النقطة بالذات ، لم يعرف بعد ما انتهت اليه المباحثات التمهيدية بشأنها .

ثالثا - اتجاهات الدول الاوربية غير المنحازة :

وهذه الدول ، وكما هو واضح من البيانات التى أدلى بها ممثلوها امام المؤتمر التمهيدى فـى هلسنكى ، حرصت على أن تؤكد معنيين هامين فى نفس الوقت :

١ - أنها وافقت على حضور المبـاحثات التمهيدية للامن الاوربى كدول مستقلة تقف على قدم المساواه مع الدول الكبرى ، وترغب فى اقامة اطار أوربى يضمن السلام والامن لكل دول أوربا وشعوبها .

٢ - أنها تطالب باقرار ضمانات ، يضعهـا مؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، ضد سـيطرة الدول الكبرى من الشرق والغرب ، فى حـالة التوصل الى اى نظام للأمن فى أوربا فـى السبعينات .

ومما يسترعى النظر ، أن هذا الاتجاه الاوربى غير المنحاز فى المباحثات التمهيدية ، لم يقتصر على هذه الفئة من الدول وحدها ، وانما تجاوزها ايضا الى بعض الدول الصغيرة الأخرى ، حتى ممن تجمعها التكتلات القائمة فى القارة ، ومن هذه الدول الاخيرة ، بلجيكا والدينمرك وأيسـلندة ورومانيا . وفى اطار هذه الحقيقة ، قد يكون من الانسب أن نطلق على هذا التيار ، اتجاه الدول المحايدة والصغيرة فـى مـؤتمر هلسـنكى التمهيدى (٥٥) .

ثم ننتقل فى القسم الاخير من هذا البحث الى مناقشة نقطتين رئيسيتين :

(١) - الكيفية التى يحتمل أن تكون عليها اتفاقات الامن الاوربى بعد أن ينعقد المؤتمر القادم .

(٢) - المشاكل التى يتوقع أن تظهر فى محيط المباحثات التى سيجريها المؤتمر ، وتـأثيراتها النسبية المختلفة على النتائج التى قد يخلص اليها .

١ - الكيفية التى يحتمل ان تكون عليها اتفاقـات الامن الاوربى فى المســتقبل

ثمة تساؤل حيوى يطرحه كثيرون من المحللين السياسيين المتصلين بمشكلة الامن الاوربى عن قرب ، وهو ما اذا كانت اتفاقات الامن التى يتوقع أن يصل اليها المؤتمر القادم ، ستقتصر على كفالة حق التعايش السلمى فقط للدول الاوربية الداخلة فيها ، أم أنها ستتعدى ذلك الى العمل على ايجاد صيغة ملائمة وواقعية للمساعدة المتبادلة فى حالة التعرض للعدوان من قبل أى مصدر محتمل ، وهو الاساس الضرورى لاى نظام فعال من نظم الامن الجماعى ؟ وحتى الان فان الاجابة عن هـذا التساؤل تبدو غير محددة للعديد من الاسباب التى أهمها فى رأى بعضهم ، أن نظام المساعدة المتبادلة

٥٥ - الاخبـــار ١٩٧٢/١٢/١ ، والاهرام ١٩٧٢/١٢/٦ .

يلغى تماما المسوغ لاستمرار الاحلاف العسكرية لكل من الكتلتين فى أوربا ، وانما المنطقى والطبيعى أكثر ، فى ظل وضع كهذا ، هو ان تدمج الامكانات العسكرية لكل الدول الاطراف فى هذه الاتفاقات ، حتى توفر لاى نظام للمساعدة المتبادلة ، الضمانات الفعالة الضرورية . ويضيفون أن تحقق هذا الوضع لن يكون ممكنا قبل مضى فترة اختبار نوايا كافية بالنسبة الى كل من الجانبين الغربى والسوفييتى .

وعلى العموم ، فاننا اذا تجاوزنا الاشكالات المعقدة التى تثيرها مثل هذه التساؤلات المبدئية رغم حيويتها الشديدة ، فاننا نلحظ ان ثمة اتفاقا يكاد يكون عاما بين كثير من المحللين ، على أن مؤتمرا عاما ناجحا للامن الاوربى يجب أن يشتمل على ما يأتى :

١ ـ ضرورة الحصول على موافقة الولايات المتحدة عن أية اتفاقات يتوصل اليها للامن الاوربى ، بل واشراكها على نحو محدد وفعال فى ضمانها ، لان ذلك سيكون بمثابة دعم قوى لها دون أدنى شك . كما أنه من خلال ذلك وحده ، يمكن تحميل امريكا بمسئوليات واضحة تجاه حفظ الامن الاوربى كله ، وبالشكل الذى يخدم متطلبات السلام العالمى ، الامر الذى لا يمكن أن يتوفر فى ظل ابتعادها أو عدم رضائها عن هذه الترتيبات الاوربية (٥٦) .

٢ ـ ان الحاجة تبدو ملحة الى تدعيم أى اتفاق اقليمى للامن الاوربى بجهاز فعال لتسوية المنازعات الدولية سلميا ، كما يجب ان تكون هناك اجراءات للتشاور الجماعى بين الدول الاطراف فى هذا النظام ، لكى يمكنها تنسيق سياساتها ومواقفها فى مواجهة التهديد الذى يتعرض له السلام فى القارة . ولان التشاور الجماعى هو الوسيلة المثلى نحو تحقيق الاتفاق حول صيغ التدابير المشتركة التى يتحتم تنفيذها ضد المصدر التى تقترف العدوان . (٥٧) .

٣ ـ كما أن نظام الامن الاوربى يجب أن يشتمل ، الى جانب ذلك ، على شيئين أساسيين آخرين : أ) ضمان الحدود السياسية لكل الدول الاطراف فى هذا الترتيب الاقليمى من ترتيبات الامن الجماعى ، وحظر انتهاكها والاعتداء عليها تحت أى ظرف ولاى سبب ، ب) التوصل الى اتفاق حول تخفيض الاسلحة والقوات ، وتحويل مهمتها الى مجرد الدفاع عن أمن القارة ضد الاخطار والتهديدات الموجهة اليه ، سواء جاءت هذه بطريق التدبير المتعمد ، أو وقعت كحوادث على سبيل الخطأ ، وذلك قبل ان تتطور الى ازمات وحروب عالمية . (٥٨) .

وهناك بعض المحللين المتفائلين ممن يرون أن اتفاق الامن الاوربى قد يتضمن اتخاذ قرار بحل التكتلات والاحلاف العسكرية فى القارة ، كاجراء حيوى نحو تدعيم التعايش السلمى على أفضل الوجوه الممكنة . ولكنا نعتقد أن مثل هذا الاجراء قد لا يكون من الميسور التوصل اليه ، على الاقل فى هذا المؤتمر العام الاول للامن الاوربى . (٥٩) .

٢ ـ مؤتمر الامن الاوربى : المشاكل المتوقعة

هل يعنى ما قلناه من ان هناك اتفاقا عاما بين الدول الاوربية فى شرق القارة وغربها ، حول ضرورة عقد مؤتمر عام للامن الاوربى لما يمكن أن

يحققه من مزايا تستفيد منها أوربا كلها ، أنه لن تكون ثمة مشكلات تعترض طريقه ؛ نحن من جانبنا لا نتصور ذلك اطلاقا . لا سيما حين يتعلق الامر بمشكلة فى مثل حجم وتعقيد مشكلة الامن الاوربى التى فجرت من الصراعات والحروب ما زال العالم كله يحفظه ويعيه . وسنحاول فيما يلى أن نطرح تصورنا لبعض المشكلات التى يحتمل أن يكون لها تاثير سلبى على الكيفية التى سيعمل بها المؤتمر :

أ ــ مشكلة الربط بين مصالح الدول التسع الاعضاء فى الجماعة الاوربية ، وبين الاوضاع التى يحاول مؤتمر الامن والتعاون الاوربى أن يحققها فى القارة . وللوقوف على ملابسات هذه المشكلة يمكن القول بأنه كانت قد أثيرت بعض الدعاوى التى تطالب بضرورة تمثيل الجماعة الاوربية ككيان واحد فى مؤتمر الامن الاوربى . وبالرغم من وضوح وسيطرة الاتجاه الذى يرفض تمثيل أية منظمات أو جماعات دولية فى المؤتمر ، وانما قصر عضويته على الدول فقط ،فانه لايمكن تجاهل ما سيكون لهذا المؤتمر منتاثيرواضح على مصالح الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية . فهذه الدول بصدد اكمال عمليات الاندماج الاقتصادى التى بدأتها منذ سنوات عديدة ، وهو الاندماج الذى سيمتد قريبا الى الامور المتعلقة بالوحدة السياسية بينها . (٦٠) .

ومن ثم ، فان دول الجماعة الاوربية تريد من دول أوربا الشرقية أن تسلم بأنه ليس ثمة تعارض بين مشاريع الاندماج التى تنفذها بالفعل ،وبين اقامة تعاون أوربى شامل ، وذلك انطلاقا من أن هذا الاندماج يمثل هدفا بالنسبة لهذه الدول تفوق أولويته الهدف الثانى . ويقال انه اذا كانت الغاية التى ترمى اليها دول شرق أوربا من وراء الدعوة الى توسيع اطار التعاون الاوربى ، هى تعطيل عملية الاندماج فى أوربا الغربية أو ايقافها ، فان ذلك سيجعل من فرص الوصول الى اتفاقات عملية مقبولة فى مؤتمر الامن الاوربى ؛ احتمالا بعيدا . (٦١) .

واذا كان هذا هو اتجاه دول الجماعة الاوربية من المؤتمر ، فان هناك اعتبارين رئيسيين سيغلبان على اتجاه دول شرق أوربا خاصا بصلة هذه الجماعة بموضوع الامن الاوربى ، وهما :

١ ــ انه على المستويين السياسى والايديولوجى ، فان دول شرق أوربا لا تخفى انزعاجها من أن تتطور عملية الاندماج بين دول الجماعة الاوربية الى ان تصل فى النهاية الى وضع الدولة الاعظم Super power ، وبخاصة اذا ما أتيح لهذه الدول أن تمتلك أسباب القوة السياسية والعسكرية التى تضمن لها مثل هذا الوضع ، كذلك فان تطورا كهذا ، لن ينظر اليه بارتياح من زاوية الامن الذى تحرص دول شرق أوربا على أن تدعمه ، لا أنتواجهه بتحديات جديدة فى المستقبل . (٦٢) .

٢ــ اندول شرق أوربا ترغب فى انتجد مجالا أوسع لتصريف سلعها الزراعيةوالصناعية فى أسواق الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية ، مقابل الحصول على مستوى من المعرفة التكنولوجية الراقية ، وغيرها من المساعدات الفنية المتقدمة التى تدعم من تطورها الصناعى . ومما يدل على هذا الاتجاه الاخير أن رومانيا طلبت رسميا فى فبراير ١٩٧٢ من مجلس السوق الاوربية المشتركة اعتبارها من بين الدول التى لها حق الاستفادة من التفضيلات العامة التى تمنحها السوق . كما أن ليونيد بريجنيف فى خطابه أمام مجلس نقابات التجارة فى ٢٠ مارس اعترف بحقيقة السوق الاوروبية المشتركة ، وما انتهى اليه قيامها فى اوروبا ، واكد ان الطريق نحو اقامة علاقات أفضل بين دول أوربا الشرقية وهذه المجموعة من الدول ، رهن باعتراف الاخير بحقائق الوضع الاشتراكى القائم فى شرق أوربا ، وبخاصة

---

[٦٠] Michael Palmer, The European Community and a Security Conference, The World Today, (London), July 1972, p. 297.

[٦١] Ibid.

[٦٢] Ibid, p. 301.

مصالح الدول الاعضاء فى منظمة الكوميكون ، ثم قال اننا مع مبدأ المساواة فى العلاقات الاقتصادية ، ونقف ضد أى سياسة من سياسات التمييز الاقتصادى (٦٣) .

ومن هنا تطرح المشكلة نفسها : فاذا كانت السوق الاوربية المشتركة تحتل هذا الحيز الضخم من اهتمام دول حلف وارسو . واذا كانت مصلحة الدول الاعضاء فيها هى فى صف الاندماج ، بينما مصلحة دول شرق أوربا ضد الاندماج ، واذا كانت هذه الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية لن تمثل فى مؤتمر الامن والتعاون الاوربى الابصفتها الفردية ، فى الوقت الذى وصل فيه التنسيق بين اتجاهات ومصالح ومواقف هذه الدول ، اقتصاديا وسياسيا ، اعلى مستوى له منذ تكوين هذه الجماعة ، فكيف يمكن التوفيق بين هذه الاعتبارات المتعارضة كلها ، بحيث يخلص المؤتمر فى النهاية الى اتفاقات ترضى مصالح كل هذه الدول والمجموعات ، وتكون على استعداد للمشاركة فى تنفيذها ، لا أن تشعر أنها عبء عليها ، وبالتالى تكون أقرب الى معارضتها منها الى تأييدها . وفى اعتقادنا أن مشكلة كهذه لن تكون سهلة الحل بالسرعة التى قد تتبادر الى أذهان بعضهم .

ب - ان الاتفاق حول مشكلة الاسلحة النووية فى أوربا سيكون هو الاخر من الصعوبة بمكان . فاذا كان الردع النووى المتبادل بين حلفى الاطلنطى ووارسو يقوم فى صميمه على الوجود النووى الامريكى فى أوربا الغربية ، فماذا ستكون عليه الحال فيما اذا قررت الولايات المتحدة تصفية وجودها النووى والعسكرى عموما فى القارة ، كنتيجة لترتيب أوربى عام حول مشكلة الامن ؟ أو بمعنى آخر : ماذا ستفعل الدول الاوربية فى ظل التقيد بأحكام والتزامات معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، فيما اذا تعرضت للتهديد النووى الذى يأتى من الاتحاد السوفيتى مثلا ، باعتبار أنه سيكون الدولة الوحيدة التى تمتلك من امكانات القوة النووية ما لا قبل للدول الاوربية الاخرى على تحديها ، خاصة وأن قوة فرنسا وبريطانيا النووية ليستا على مستوى المقارنة مع القوة النووية السوفيتية ؟

ان حل هذا الاشكال قد لا يكون ممكنا بغير اللجوء الى واحد من أمرين : اما التخلص كلية من الاسلحة النووية من القارة ، واما بوضع الامكانيات النووية لدول القارة - الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا - تحت أى شكل من أشكال الرقابة الجماعية الفعالة ، وهنا قد يتعذر الاتفاق حل انسب اشكال هذه الرقابة الاوربية .. الخ .

وفى رأينا أن هذه المشكلة بالذات قد تستنزف جانبا هائلا من امكانيات المناقشة فى المؤتمر ، نظرا لضمنياتها المعقدة والخطيرة ، ولان حلها يتوقف بشكل اساسى على حل مشكلة الاسلحة النووية على المستوى العالمى ، وهو مالم يتحقق حتى الآن ، أو على الاقل بالشكل الذى يلغى أو يقلل من تأثير هذا المصدر من مصادر تهديد الامن الدولى .

جـ - ان دولة مثل بريطانيا ستكون مواقفها واتجاهاتها فى هذا المؤتمر ، أقرب الى الموقف الامريكى من أى شىء آخر (وذلك على الرغم من انها احد الشركاء الرئيسيين فى الجماعة الاوربية)، نظرا للعلاقة التاريخية الخاصة التى تربط بين الدولتين . فاذا ما شعرت بريطانيا ان الكيفية التى يعمل بها المؤتمر ، ستؤدى الى اثارة الولايات المتحدة وابتعادها عن اوربا ، وتخليها عن دورها كضامنة لامنها ، فان بريطانيا ستقف - على أرجح الاحتمالات - فى موقف المعارض . ومن هنا سيواجه المؤتمر بالمأزق الاتى : كيف يمكن تصميم نظام للامن الاوربى يقدر على التوفيق بين المسئوليات التى اعتادت امريكا أن تضطلع بها ازاء حماية أمن شركائها فى حلف الاطلنطى ، وبين المتطلبات التى يفرضها أمن القارة بما يتجاوز الاحلاف القائمة ، وبما يضع مسئولية حفظ الامن الاوربى على عاتق دول أوربا كلها ؟ وفى تقديرنا أن الصيغة التى يمكن أن توفق بين هذين الاعتبارين بطريقة مرضية ومقبولة ، لن تكون هى الاخرى سهلة ، كما قد يبدو فى الظاهر .

وهناك بالاضافة الى هذا وذاك ، الكثير والكثير من المشكلات التى يمكن ان تنشأ فى جو عمل المؤتمر ، والتى لابد ان تكون قائمة فى أذهان الدول الاوربية التى ستذهب اليه ، ومن هنا ، فنحن نشارك ما يكل بالمر ، أحد خبراء الشئون الاوربية ، الرأى الذى يقول ان مؤتمر الامن والتعاون الاوربى لن ينتهى الى حل المشكلات الكبرى المعلقة بين الشرق والغرب ، ولكنه سيساعد على ازالة المزيد من الرواسب العالقة بجو العلاقة فى فترة ما بعد الحرب ، كما أنه قد يوفق فى وضع أساس لعلاقات التعايش السلمى بين الدول والتكتلات المختلفة فى أوربا . (٦٤)

ان المؤتمر ، بلا شك ، بداية جديدة وجادة فى نفس الوقت ، واذا كان مجرد انعقاده يعكس احساسا أوربيا عاما بالمسئولية الدولية فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، فان تدعم هذا الشعور واستمراره قد يقود أوربا كلها فى وقت ليس ببعيد الى عصر جديد من التفاهم والرخاء والامن والسلام .



(٦٤) Michael Palmer, A European Security Conference: Preparation and Procedure, The World Today, January 1972, p. 36.

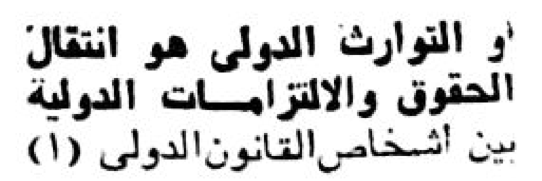


التوارث الدولى فى ضوء الوحدة الليبية المصرية

د . هشام على صادق

أستاذ القانون الدولى الخاص
بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية




أو التوارث الدولى هو انتقال الحقوق والالتزامات الدولية بين أشخاص القانون الدولى (١)

ويتحقق الاستخلاف او التوارث الدولى عادة،

عند حدوث تغييرات خارجية تؤثر فى تكوين الدولة الاقليمى ، وتصيب كيانها الخارجى (٢) .

وعلى هذا النحو ، تخرج دراسة التغييرات التى قد تصيب الوضع الداخلى فى الدولة وآثارها على



لتزامات من مجال هذا

ن نطاق هذا البحث ايضا
تد تطرأ بين وحدات لا تعتبر

وتتحقق التغيرات الخارجية التى تـؤثر فـ
تكوين الدولة الاقليمى فى فروض متعددة . فهن
أولا الفرض الخاص بضم جزء أو كل اقليم دول
لاقليم دولة أخرى قائمة بالفعل ، أو تقسيم الاقا
بين عدة دول • وهناك ثانيا الفرض الذى يص

فيه جزء من اقليم دولة ، أو هذا الاقليم كله ، اقليما لدولة او عدة دول جديدة · ولعل هذا الفرض بالذات هو اكثر الفروض تحققا فى العملفى الفترة الاخيرة ، وهو ما يحدث بصفة خاصة فى مناسبة استقلال الدول النامية فى افريقيا وآسيا وتمتعها بالشخصية الدولية ، بعد ان كانت مجرد مستعمرات تخضع لسيادة دول اخرى (٤) ·

والى جانب الصور السابقة للاستخلاف ، يوجد ايضا الفرض الخاص بانفصال دولة معينة من اتحاد سابق بينهما وبين دولة اخرى ·

واخيرا ، فهناك الفرض العكسى الذى يعنينا فى مجال هذه الدراسة بصفة خاصة ، وهو الفرض المتعلق باتحاد أكثر من دولة فى دولة واحدة عن طريق الاندماج ·

ولعل أهم ما يميز كافة الفروض السابقة التى يتحقق فيها معنى الاستخلاف او التوارث الدولى، هو قيامها على واقعة حدوث تغيرات اقليمية ، تؤدى بالضرورة الى حلول معينة محل أخرى(٥) ·

وعلى هذا النحو يمكن القول فى النهاية بأن المقصود بالتوارث او الاستخلاف الدولى ، وفقا للمعنى الذى حددناه فى هذه الدراسة ، هو انتقال الحقوق والالتزامات الدولية بين الدول كنتيجة للتغيرات التى طرأت على كيانها الاقليمى ، وما استتبع ذلك من حلول سيادة محل أخرى فى الاقليم الذى أصابه التغيير .

وانتقال الحقوق والالتزامات الدولية بين الدول التى أصابها التغيير الاقليمى على النحو الذى بيناه ، لا يؤثر فقط على وضع هذه الدول بعد التغيير ، انما هو قد يؤثر أيضا على الدول الغير ، التى تربطها علاقات قانونية بأى من طرفى الاستخلاف الدولى·

واذا كان مناط الاستخلاف او التوارث الدولى ، حدوث تغيرات اقليمية يترتب عليها زوال سيادة دولة معينة ، على اقليم معين ، وحلول سيادة دولة أخرى او عدة دول أخرى محل السيادة الاولى ، فان مؤدى ذلك أن الاستخلاف او التوارث ، لا يتصور فيما لو انصب التغيير على اكتساب دولة قائمة لاقليم معين لايخضع لسيادة مسبقة ، او فيما لو نشأت دولة جديدة على هذا الاقليم · ومن جهة أخرى ، فان الاستخلاف أو التوارث الدولى ، وفقا للمعنى الذى حددناه ، لا يتصور فيما لو تركت دولة معينة كل أو جزء من اقليمها دون أن تكتسب دولة أخرى هذا الاقليم المتروك ·

١ ــ طبيعة الاستخلاف الدولى :

اختلف الفقه حول طبيعة الاستخلاف الدولى على النحو الذى حددناه . وقد اتجه الشراح فى القديم الى وضع نظرية تستمد أسسها العلمية من أحكام الميراث فى القانون الخاص · وخلاصة هذه النظرية ، التى استمد الفقه اصولها من القانون الرومانى ، أن استخلاف أو توارث الدول لا يختلف عن فكرة الميراث فى القانون الخاص · وهكذا يشبه هذا الفقه انتهاء الدولة وتداخلها فى دولة أخرى ، بموت الشخص وانتقال حقوقه والتزاماته الى الورثة · فالدولة السلف ، تحيل الى الدولة الخلف ، ما كان لها من سيادة على الاقليم ، كما يحدث بالنسبة لنقل الملكية فى القانون الخاص . وعلى هذا النحو ، تعتبر الدولة الخلف وارثة لشخصية الدولة السلف ، وبالتالى وارثة أيضا لكافة حقوقها والتزاماتها قياسيا على الفكرة الرومانية القائلة باعتبارالوارث امتدادا لشخصية مورثة المتوفى ، مما يبرز انتقال حقوق والتزامات هذا الاخير الى الوارث ·

وانتقال الحقوق والالتزامات من الدولة السلف الى الدولة الخلف ، وفقا لهذا النظر ، هو انتقال كلى يشمل كافة ما للدولة السلف من حقوق، وما

عليها من التزامات . فهو نوع من الميراث العام على حد تعبير هذه النظرية (٦) .

وقد انتقد الفقه المعاصر هذه النظرية . فهى وان كانت تتلاءم مع النظرة القديمة الى الاقليم وشعبه ، على أنهما ملك لصاحب السيادة ، الا أنها لم تعد تتمشى مع الظروف الدولية المعاصرة (٧)

ومن جهة أخرى ، أكد الفقه الحديث خطأ تشبيه انتقال حقوق الافراد وواجباتهم بمقتضى فكرة الميراث ، بحقوق الدول والتزاماتها ، والحال انها تتعلق بأشخاص مجازية . بل ان « ربط الحقوق والواجبات ربطا كاملا بالاقليم ليس صحيحا ، من حيث أنه يضفى على الاقليم – بعد تغير « السيادة – اهلية الاحتفاظ بالحقوق والواجبات » (٨) .

وأخيرا فان فكرة الميراث فى القانون الخاص ، تفترض انتهاء الشخصية القانونية للمورث بالوفاة ، وهو ما يثير التساؤل عن مدى انتقال حقوقه والتزاماته الى الوارث . أما فى مجال القانون الدولى ، فكما يتصور ان يتحقق الاستخلاف والتوارث الدولى نتيجة لانتهاء الشخصية القانونية للدولة السلف ، كما هو الشأن فى حالة الاستخلاف الكلى او الشامل ، فانه من المتصور كذلك ان يتحقق هذا التوارث رغم بقاء الشخصية القانونية لهذه الدولة . وهذا هو الاستخلاف او التوارث الجزئى ، كما سنرى فيما بعد . وعلى هذا النحو ، فان التوارث الدولى لا ينطوى على معنى الميراث أو الخلافة العامة فقط ، بل هو قد يقترب أيضا من فكرة الخلافة الخاصة ، ان جازت استعارة هذا الاصطلاح منفقهالقانون الخاص .

ولعل خطأ تشبيه التوارث الدولى على النحو الذى حددناه من قبل ، بفكرة الميراث فى القانون الخاص ، هو الذى دعانا الى رفض اصطلاح « التوارث الدولى » مفضلين مع بعضهم استخدام اصطلاح « الاستخلاف الدولى » .

وعلى عكس النظرية السابقة ، يميل جانب آخر من الشراح الى رفض فكرة توارث الدول رفضا كاملا ، على أساس أن ميلاد الدولة أو انتهاءها، مسألة واقع لا مسألة قانون . ويعيب هذا الرأى أنه يتجاهل السوابق الدولية المتنوعة التى اعترفت فيها الدولة الخلف صراحة بالتزامات الدولة السلف .

ويقترب من هذا الرأى الاخير ، اتجاه آخر يميل الى تعليق تحقق التوارث الدولى على ارادةالدولة الخلف فى قبول هذه الفكرة واساس ذلك ان الدولة السلف ، وقد نزلت عن سيادتها على الاقليم ، أصبح للدولة الخلف أن تكتسب سيادتها عليه ، على النحو الذى تمليه ارادتها الخاصة ». وعلى ذلك يصبح للدولة الخلف ، أن تستبقى من حقوق والتزامات الدولة السلف ما تريد ، مع رفض ما لا تراه منها متاسبا لظروفها ومصالحها .

وقد وجه الفقه الدولى سهام نقده الجارح الى هذه النظرية بدورها . ذلك « أننا حتى لو نظرنا الى الاستخلاف ، على أنه مجرد احلال سيادة محل أخرى ، فان هذا لا يعنى أن القانون الوضعى يجرد هذا الاحلال من أى أثر قانونى . ثم أن فرض القانون الدولى لواجبات على الدولة الخلف بالنسبة للاقليم لا يتعارض مع امتداد سيادة الدولة الى ذلك الاقليم » .

وقد حاول بعضهم أن يقيم تفرقة بين الالتزامات الشخصية للدولة السلف ، وبين التزاماتها الاخرى ، لينتهى الى رفض انتقال الالتزامات الشخصية الى الدولة الخلف ، على عكس الالتزامات الاخرى ، والتى يتعين القول بانتقالها الى هذه الدولة الاخيرة . ومع ذلك فيجوز للدولة الخلف ، حتى فى هذه الحدود ، أن تعلن صراحة رفض بعض الالتزامات غير الشخصية التى انتقلت اليها من الدولة السلف .

وازاء عجز الفقه الدولى عن وضع نظرية متكاملة فى شأن الاستخلاف الدولى ، فلعله من الخير ألا نتقيد مسبقا بتصور فقهى معين دون آخر ، حتى لا تبتعد دراستنا للحلول المتنوعة عن

---

(٦) قارن مع ذلك نظرية Huber التى تقرر فيها أن الدولة التى تضم اقليما معينا اليها ، تلتزم بملء الفراغ القانونى والاجتماعى الناجم عن انتهاء السيادة القديمة أو تغيرها . Castren فى بحثه السابق الاشارة اليه ص ٣٩٩

(٧) Castren المرجع السابق ص ٣٩٧ ، Rousseau المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٨) الدكتور محمد طلعت الغنيمى : الاحكام العامة فى قانون الامم . قانون السلام . الاسكندرية ١٩٧٠ ، ص ص ٨٢٦/و ع

حقيقة المشكلة ، وميدان الخلاف فيها ، وفقــا للحقائق الوضعية السائدة · ولهذا نفضل ، مع الفقه الحديث ، اتباع المنهج الاستقرائى فى بحث الموضوع ، ودراسة كل حالة على حدة ، فى ضوء السوابق الدولية المتنوعة .

ويكفى أن نشير منذ البداية ، الى ما يشوب قواعد القانون الدولى الوضعى فى شـأن الاستخلاف الدولى من نقص وغموض . فالطابع السياسى للفروض التى تثار فيها هذه المشكلة بوجه خاص ، واختلاف مواقف الدول ازاءها تبعا لذلك ، ووفقا لما ترمى اليه مصـالحها السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة ، قد جعـل الاستقرار على قواعد اتفاقية فى هذا الشأن ، أمر عسير التحقيق · بل ان التباين فى تصرفات الدول ومسلكها ازاء مشكلة الاستخلاف الدولى ، قد حال دون وجود قواعد عرفية مستقرة ، يمكن لها أن تحكم فروضها المتنوعة (٩) ·

٢ ـ الاستخلاف الكلى والاستخلاف الجزئى وارتباطهما بفـكرة الشخصية الدوليـة :

يفرق الفقه عادة بين الاستـخلاف الكلـى والاستخلاف الجزئى · والاستخلاف أو التوارث الــكلى أو الشـامل هو الذى يتحقق فيـما لــو انهيت الشخصـية القـانونيـة للجماعة انهاء كاملا . أما الاستخلاف الجزئى فهو الذى يتحقق عندما تبقى الشخصية القانونية للجماعة ، رغم التغيرات الاقليمية التى حدثت بالنسبة لجزء من الاقليم (١٠) · وللتفرقة السابقة بين الاستخلاف الكلى والاستخلاف الجزئى أهميـة كبيرة فى شأن تحديد الحقوق والالتزامات التى ستنتقل من الدولة السلف ، وهى الدولة التى فقدت الاقليم ، الى الدولة الخلف ، وهى الدولة التى اكتسبت الاقليم ومارست سيادتها عليه .

ويمكـن القول بصفة مبدئية ، ان الاستخلاف الشامل ، الذى يتحقق عند انتهاء الشخصية القانونية للدولة السلف ، يترتب عليه عادة انتقال جزء كبير من حقوق والتزامات هذه الاخيرة الى الدولة الخلف . ويختلف الوضـع بـالنسبة للاستخلاف الجزئى الذى يتحقق عند فقد الدولة السلف جزءا فقط من اقليمها ، مع بقاء شخصيتها الدولية قائمة · ففى هذا الفرض الاخير ، يكون انتقال حقوق والتزامات الدولة السلف الى الدولة الخلف فى نطاق أضيق بالضرورة ، كنتيجة طبيعية لبقاء الشخصية القانونية للدولة السلف ، والتى لم تفقد الا جزءا من اقليمها · وعلى هذا النحو ، يقتصر الامر فى هذا الفرض الاخير عادة ، على انتقال الحقوق والالتزامات ذات الصفة المحلية ، أى الحقوق والالتزامات المتعلقة بـالاقليم الذى انتقلت السيادة عليه الى الدولة الخلف (١١) ·

بل لقد ذهب بعضهم الى حد انكار فكرة التوارث او الاستخلاف الدولى فى هذا الفرض الاخير ، على أساس أن الشخصية القانونية للدولة السلف ماتزال قائمة (١٢) .

---

(٩) Shearer: La succession d'Etats et les traités non-localisés. Revue générale de droit international public. Troisième série. t. 35 1964. p. 57.

الدكتور حامد سلطان : القـانون الدولى العام . القـاهرة ١٩٥٥ ص٦٠١ ، والدكتور محمد طلعت الغنيمى ص ٨٣٦/ز ، Castren المرجع السابق ص ٤٠٢ وما بعدها .

(١٠) Shearer فى بحثه المنشور فى Revue générale de droit international ١٩٦٤ ص ٦٠ . ويفضل جانب آخر من الفقه ، تسمية الاستخلاف فى حـالة فقد جـزء من اقليم الدولة مع بقـاء شخصيتها القـانونية ، بالاستـخلاف الاقليمى ، ليبقى اصـطلاح الاستخلاف الجزئى معبرا عن حالة فقد الدولة جزءا من حقوقها او التزاماتها ، بصرف النظر عما اذا كان ذلك نتيجة لفقد جزء من اقليمها او نتيجة لفقد هذا الاقليم كلية . Castren فى بحثه السابق الاشـارة اليه ص ٣٨٩ وما بعدها .

(١١) الدكتور حـامد سلطان . المرجع السابق ٦٠٢ .

(١٢) والواقع ان ما انتهى اليه انصار هذا الاتجـاه الاخير يعبر عن خلط واضح بين فكرة الميراث فى القانون الخاص ، وفكرة التوارث او الاستخلاف الدولى على النحو الذى حددناه . فقد رأينا من قبـل ، ان الاسـتخلاف او التوارث الدولى يختلف من حيث طبيعته عن المفهوم التقليدى لفكرة الميراث . التى تفترض بالضرورة انتهاء شخصية المورث بالوفاة . فالاستخلاف الدولى ، على ما بينا ، لا يعنى حلول كامل فيما كان للسـلف من حقوق وما عليه من التزامات ، وانما هو ببساطة حلول دولة محل اخرى فى السيادة على اقليم معين . فانتهاء الشـخصية القـانونية للسلف ليست شرطا جوهريا اذن فى الاستخلاف الدولى المقصود فى هـذه الدراسة · راجع ما قبله فقرة رقم ٢ ·

ومن السوابق التى بدت فيها أهمية التفرقة السابقة بين الاستخلاف الكلى والاستخلاف الجزئى ، حالة تقسيم الهند البريطانية عام ١٩٤٧ والذى نشأت فى أعقابه كل من الهند وباكستان . اذ ثار التساؤل فى ذلك الوقت ، عما اذا كانت الشخصية الدولية للهند البريطانية ، التى اكتسبتها منذ معاهدة فرساى ، قد استمرت فى أى من الهند أو باكستان أو فى كليهما ، أم أن هذه الشخصية قد زالت وزالا تاما (١٣) . ففى الفرض الاول يعتبر الاستخلاف جزئيا ، بينما يعد الاستخلاف شاملا فى الفرض الاخير .

وقد أدعت كل من الهند والباكستان أن الشخصية القانونية للهند البريطانية قد استمرت فيها ، مما يخولها الحق فى عضوية الامم المتحدة . وقد أخذ الامين العام للامم المتحدة بوجهة نظر الهند ، واعتبر الباكستان دولة جديدة . ويبدو أنه أقام وجهة نظره على أساس « أن التغيير الذى طرأ على الهند كان تغييرا فى الحكومة فحسب ، أما التغيير الذى طرأ على الباكستان فكان تغييرا فى الدولة ذاتها » (١٤) .

وقد اثير وضع مشابه اثناء الوحدة بين كل من مصر وسوريا . اذ ثار التساؤل عن مدى استقلال الشخصية القانونية لكل من مصر وسوريا ، رغم قيام الجمهورية العربية المتحدة بشخصيتها الدولية المستقلة . وقد عرضت المشكلة على بعض الاجهزة الدولية ذات النشاط المالى ، مثل صندوق النقد الدولى . وثار التساؤل عن مدى تحقق الاستخلاف الدولى بين كل من مصر وسوريا من جهة . والجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى ، وعما اذا كان من المتصور الاعتراف بنوع من الشخصية القانونية الناقصة لكل من الدولتين المندمجتين فى شأن تحديد بعض الحقوق والالتزامات المالية .

وأساس الصعوبة أن السلطة المركزية للجمهورية العربية المتحدة كانت تمارس أساسا الوظائف السياسية ، فى حين بقيت الشئون المالية من اختصاص كل اقليم على حدة . وأخذا بالاعتبارات السابقة ، انتهى صندوق النقد الدولى الى منح الجمهورية العربية المتحدة حقوق العضوية فى الصندوق ، على ان يجرى التعامل مع كل من مصر وسوريا على حدة ، فى شأن تحديد حقوق كل منهما فى الاقتراض (١٥) .

ومن جهة اخرى، فحينما تقدمت الجمهورية العربية المتحدة الى منظمة العمل الدولية لابلاغها بقيام الوحدة بين مصر وسوريا ، حرصت حكومة الجمهورية على تأكيد ان الالتزامات المقررة بمقتضى معاهدات العمل الدولية التى سبق لكل من مصر وسوريا التصديق عليها قبل الوحدة ، تظل قائمة فى حدود كل من الاقليمين المصرى والسورى (١٦) .

ومع ذلك ، ففى اغسطس عام ١٩٦٠ قررت الجمهورية العربية المتحدة امتداد العمل بالمعاهدات التى سبق لكل من مصر وسوريا ابرامها فى كافة ارجاء الجمهورية (١٧) .

٣ ـ الاستخلاف الدولى والوحدة المصرية الليبية:

يتضح لنا مما تقدم ، مدى ارتباط مشكلة الاستخلاف أو التوارث الدولى بفكرة الشخصية القانونية . فآثار الاستخلاف الدولى تختلف بين السعة والضيق بحسب ما اذا كانت الشخصية القانونية للدولة السلف قد انهيت انهاء كاملا (حالة الاستخلاف الكلى أو الشامل) ، ام بقيت مع ذلك للدولة السلف شخصيتها القانونية ،

(١٣) Vignes et Bettati فى بحثهما المنشور فى Repertoire de droit international Dallor 1969 السابق الاشارة اليه فقرة ٥٨ وما بعدها .

(١٤) الدكتور محمد طلعت الغنيمى . المرجع السابق ص ٨٣٦/هـ وما بعدها . وانظر ايضا : المرجع السابق فقرة ٥٨ .

(١٥) انظر فى الاشارة الى هذا المعنى : الدكتور محمد طلعت الغنيمى المرجع السابق ص ٨٣٦ ـ هـ هامش (٢) .

(١٦) وقد كانت المادة ٦٣ من دستور الجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٥٨ تنص على سريان المعاهدات التى سبق لكل من مصر وسوريا ابرامها مع الدول الاجنبية فى الحدود الاقليمية المنصوص عليها عند ابرام هذه المعاهدات ، وفقا لقواعد القانون الدولى

(١٧) Francis Wolf: Les conventions internationales du travail et la succession d'états. Annuaire français de droit international 1961. pp. 750 — 751.

رغم التغيرات الاقليمية التى أصابتها (حالة الاستخلاف الجزئى) .

بل ان السوابق الدولية تشير الى فروض قد يتصور فيها تمتع الدولة أو الدول السلف بنوع من الشخصية الناقصة ، فى شأن بعض الحقوق والالتزامات ، كما رأينا فى المثال المستقى من تجربة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ، رغم امكان اعتبار الاستخلاف فى هذا الفرض من قبيل الاستخلاف الكلى أو الشامل .

وعلى هذا النحو ، تضح لنا أهمية التساؤل عن شكل الوحدة المصرية الليبية المستقبلة . فاذا استبعدنا اتخاذ هذه الوحدة شكل الاتحاد الحلفى اوالتعاهدى الذى تتمتع فيه كل من الدول الاعضاء بشخصيتها الدولية مع احتفاظ كل منها بكيانها الاقليمى ، وهو الشكل الذى لايثير بحسب الاصل مشكلة الاستخلاف الدولى على النحو الذى حددناه لاستمرار الشخصية الدولية للدول أعضاء الاتحاد دون حدوث أى تغيرات اقليمية معينة ، فانه تبقى مع ذلك للتساؤل السابق أهمية بحسب ما اذا كانت الوحدة المصرية الليبية ستتخذ شكل الاتحاد الفيدرالى او شكل الدولة البسيطة .

فرغم ان كلا من الشكلين سيؤدى الى نشأة شخصية دولية جديدة ، تمارس سيادتها على اقليم الدول الموحدة ، بدلا من هذه الاخيرة التى فقدت شخصيتها الدولية ، وهو ما يثير مشاكل الاستخلاف الدولى موضوع الدراسة ، الا أن الملاحظ أن الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالى تتمتع بقدر من الاستقلال ، قد يسمح بالقول بامكان تمتعها بشخصية قانونية ناقصة ، ازاء بعض الحقوق والالتزامات . أما فى حالة الوحدة الاندماجية التى تتخذ شكل الدولة البسيطة ، فالاصل فيها هو انتهاء الشخصية القانونية لكل من الدول المندمجة انتهاء كاملا . ولاشك ان لكل من الوصفين المتقدمين نتائج مختلفة ، تنعكس آثارها على مشكلة انتقال الحقوق والالتزامات بين كل من مصر وليبيا من ناحية ، والدولة الجديدة من ناحية اخرى على نحو ما سنرى خلال الدراسة .

ولئن كان من المستقر عليه ، وفقا لما انتهت اليه القيادة السياسية الموحدة ، أن الوحدة المصرية الليبية ستكون وحدة اندماجية تتخذ شكل الدولة البسيطة ، الا أن الملاحظ على قرار القيادة فى هذا الشأن ، انه لا يستبعد الاتجاه نحو اللامركزية ، وذلك بمنح المحافظات والوحدات المحلية المختلفة صلاحيات واسعة ، تمشيا مع الظروف الخاصة بكل منها .

وعلى هذا النحو ، لم يعد من المستبعد ان تتمتع الوحدات الاقليمية بقدر من الاستقلال فى ظل الوحدة الاندماجية ، مع الاعتراف بطبيعة الحال بعدم التمادى فى هذا السبيل ، الى حد استعارة النظام الفيدرالى تحت شعار الوحدة الاندماجية . ومن هنا يبدو لنا أن دراسة مشكلة الاستخلاف الدولى فى ظل الشكل المتوقع للدولة الجديدة ، وهو شكل الدولة البسيطة ، لا يمنع من التصدى لدراستها أيضا فى ظل الشكل الفيدرالى ، لما للمقارنة بين الوضعين من فائدة غير خافية ، بالنظر للاعتبارات المشار اليها فى قرار القيادة السياسية الموحدة .

بل ان ارتباط كل من مصر وليبيا بالاتحاد الثلاثى مع سوريا -وهو اتحاد أقرب ما يكون فى وضعه الحالى من الاتحاد الحلفى اوالتعاهدى . يستدعى دراسة الاثار التى قد تترتب على الوحدة الاندماجية المصرية الليبية ، ازاء الاتحاد الثلاثى فى خصوص مشكلة الاستخلاف الدولى ، وهى دراسة نفضل التعرض لها فى بحث مستقل ، يتناول بصفة عامة علاقة هذا الاتحاد بالدولة الجديدة التى ستنشأ بالوحدة بين كل من جمهورية مصر العربية من ناحية ، والجمهورية العربية الليبية من ناحية اخرى (١٨) .

(١٨) وفى هذا الصدد يثور التساؤل فضلا عن وضع المعاهدات التى سبق لكل من مصر او ليبيا ابرامها ، او المعاهدات التى ستبرمها الدولة الجديدة بعد الوحدة بينهما ، وضرورة عدم تعارض هذه المعاهدات جميعها مع أهداف دولة الاتحاد الثلاثى. راجع Castren فى بحثه المنشور بمجموعة دراسات لاهاى ص ٤٤٢ وما بعدها .

الشخصية واستمرارها

يصعب فى تقديرنا القول بأن الشخصية القانونية للدولة الجديدة تعد استمرارا لكل من الشخصية الدولية لمصر وليبيا . فاذا كان مبدأ استمرار الشخصية متصورا عند انقسام دولة معينة الى دولتين أو أكثر ، بحيث يثور التساؤل عن الدولة الجديدة التى ستستمر فى شخصيتها الشخصية الدولية للدولة الاكبر التى زالت كما حدث فى المثال الخاص بتقسيم الهند البريطانية الى كل من الهند وباكستان والسابق الاشارة اليه (١٩) ، فانه من غير المنطقى ان نقرر مبدأ استمرار الشخصية فى الفرض العكسى ، بمقولة ان الشخصية القانونية للدولة الموحدة تعد استمرارا للشخصية الدولية لكل من الدولتين المندمجتين . وتلك على أية حال مسألة تكييف يرجع فى شأنها للقواعد العامة دون التقيد بما عسى أن تصرح به القيادات السياسية من موقف معين فى هذا الشأن .

ومع ذلك فلو افترضنا سلامة القول باعتبار

الدول المعنية على استمرار العمل بها ، وهو ما يعد فى حقيقته تجديدا لهذه المعاهدات .

وهكذا ينحصر الخلاف بين فكرة استمرار الشخصية المصرية الليبية فى الدولة الجديدة من عدمه ، بالنسبة للمعاهدات السياسية بصفة خاصة ، والتى يحق للدولة الجديدة عدم الالتزام بها ، فى حالة الاعتراف لهذه الدولة بشخصية جديدة . كما يمكن أن يبرز الخلاف بين الفرضين أيضا ، فى حالة المعاهدات الشخصية الاخرى التى لاتتسم بطابع سياسى ، والتى يمكن للدولة الجديدة أن ترفض استخلافها ، مادام أن العرف الدولى لم يستقر فى شأنها على اتجاه محدد .

وعلى هذا النحو ، يبدو بوضوح ان القول بفكرة استقلال الدولة الموحدة بشخصية جديدة، سيخول لهذه الدولة حرية أكبر فى التحرر من بعض الالتزامات التعاهدية السابقة . على أن هذه النتيجة ، على أهميتها ، قد تتحقق بوسيلة أخرى فى الفرض الخاص باستمرار الشخصية . اذ قد يمكن للدولة الموحدة أن تتمسك بانهاء التزاماتها

المقررة بمقتضى معاهدات سابقة ، على أساس نظرية الظروف الطارئة .

وتبقى مع ذلك للتفرقة بين مبدأ استمرار الشخصية ، ومبدأ استقلال الدولة الموحدة بشخصية جديدة ، أهميتها الكبيرة في فروض أخرى . ولعل من أهم هذه الفروض الفرض الخاص بعضوية الدولة الجديدة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، هل تلتزم الدولة الموحدة بالحصول على عضوية جديدة في هذه المنظمات بدلا من العضوية السابقة لكل من مصر وليبيا ، أم أن مثل هذا الاجراء لا يعد جوهريا ، ما دمنا نسلم بمبدأ استمرار الشخصية على نحو ما سنرى فيما بعد .

بل ان للتفرقة بين فكرة استمرار الشخصية واستقلالها ، أهمية غير خافية بالنسبة لمدى استخلاف الحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية . اذ سنرى فيما بعد أن القضاء الدولي قد تواتر على رفض انتقال هذه الحقوق والالتزامات من الدولة السلف الى الدولة الخلف . وترتبط هذه النتيجة بداهة ، بفكرة انتهاء الشخصية الدولية للدولة أو الدول السلف . أما في حالة اعتبار الدولة الخلف استمرارا للدولة السلف ، فان ترتيب النتيجة السابقة في شأن عدم انتقال الحقوق والالتزامات الخاصة بالمسئولية الدولية ، قد يكون محلا لنظر .

وأيا ما كان وجه الصواب أو الخطأ ، فيما انتهينا اليه من القول باستقلال الدولة الموحدة بشخصية دولية جديدة ، فستظل لدراستنا هذه في الاستخلاف الدولي أهميتها البالغة . وهي أهمية تبدو بوضوح عند التسليم بسلامة القول باستقلال الشخصية الدولية للدولة الموحدة .

بل ان هذه الاهمية لاتنعدم تماما ، على فرض صحة القول بمبدأ استمرار الشخصية ، ما دمنا قد سلمنا بأن الاستخلاف الدولي يختلف في مفهومه عن فكرة الميراث في القانون الخاص ، والتي تقتضي بالضرورة انتهاء شخصية السلف بالوفاة . فالاستخلاف الدولي على ما بينا ، هو انتقال الحقوق والالتزامات الى الدولة الخلف ، والتي تستمر وفقا لهذا النظر ، ملتزمة بأداء الالتزامات السابقة . وهذا هو جوهر الآثار القانونية المترتبة على فكرة استمرار الشخصية القانونية ، ويرى أن هذه الفكرة هي الأقرب الى الوضع ...

٥ – آثار الاستخلاف الدولي

– نطاق البحث ومنهجه

سبقت الاشارة الى ما يعترض قواعد القانون الدولي الوضعي في شأن الاستخلاف الدولي من نقص وغموض ، لخصوصية الطابع السياسي لمشكلة محل البحث ، واختلاف مصالح الدول في شأنها ، اختلافا يصعب معه الاتفاق على قواعد موحدة ، بالاضافة الى أن تباين مسلك الدول وتصرفاتها في هذا الشأن ، قد حال دون وجود قواعد عرفية مستقرة ، يمكن لها أن تحكم فروضها المتنوعة .

بل ان تتبع السوابق الاتفاقية التي انتهت بمقتضاها الدول الى حلول صريحة في شأن مشكلة الاستخلاف ضمنتها المعاهدات المبرمة بينها ، لا تخدم كثيرا في هذا المجال . اذ يظل التساؤل قائما حول ما اذا كانت هذه الحلول الاتفاقية تعبيرا عن القواعد الوضعية السائدة في هذا الصدد ، أم أن هذه الحلول تشكل ، على العكس ، استثناء يعبر عن رغبة الدول المتعاقدة في الخروج عن القواعد المقررة في القانون الدولي العام الوضعي
وازاء عجز قواعد القانون الدولي الوضعي عن تقديم تصور مسبق لمشكلة الاستخلاف الدولي ، أو وضع حلول حاسمة في شأن فروضها المتنوعة ، فقد فضلنا اتباع المنهج الاستقرائي ، وبحث كل فرض على حدة ، في ضوء السوابق الدولية المختلفة .

ولاشك أن مثل هذه الدراسة ، ستمكن القيادة السياسية من تصور الآثار المتوقعة للوحدة المصرية الليبية ، وما يترتب عليها من استخلاف ، نتيجة لحلول سيادة الدولة الجديدة محل كل من السيادة المصرية والليبية ، والتي تنتهي بانتهاء الشخصية الدولية لكل من الدولتين بعد الوحدة .

وقد يكون من الخير ، الاتفاق مقدما على القواعد التي تحكم آثار الاستخلاف الدولي المتوقعة نتيجة للوحدة ، وذلك بالنص على هذه القواعد في

معاهدة خاصة ؟ منعا للبس ، وجريا على ما استقر عليه العمل فى مثل هذه الاحوال (٢٠) .

واذا كنا سنتتبع المنهج الاستقرائى فى بحث آثار الاستخلاف الدولى للاسباب التى بيناها ،فان دراستنا على هذا النحو ستنصب بصفة خاصة على حالة تحقق الاستخلاف الشامل ، نتيجة لاندماج دولتين أو أكثر فى دولة بسيطة واحدة ، على أساس أن هذه هى صورة الاستخلاف المتوقع فى الفرض الخاص بالوحدة الاندماجية بين كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية (٢١) .

ولنفس هذا الاعتبار ، فان دراستنا لن تتناول من اثار الاستخلاف فى هذه الصورة سوى ما يتوقع أن يثير منها مشاكل عملية هامة ، نتيجة الوحدة المصرية الليبية (٢٢) .

٦ ــ تقسيم :

وفى ضوء ما تقدم ، نعرض فى هذه الدراسة لاثر الاستخلاف الدولى على المعاهدات التى سبق لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ابرامها مع الدول الغير ، ومدى انتقال الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضاها الى الدولة الجديدة . وكذلك أثر هذا الاستخلاف على العقود التى ابرمتهــا كلّ من الدولتين مــع الاشخاص الخاصة ، وهو ما يثير مشكلة مدى استخلاف الدولة الجديدة لعقود الامتياز ، مثل العقــود الخاصة باستخراج البترول والزيت ، والى أى حد يحق لهذه الدولة انهاء هذه العقود .

ونتناول بعد ذلك أثر الاستخلاف على الديون العامة ، وموقف الدولة الجديدة من القــروض المصرية او الليبية السابقة ، ومدى التزامها بأداء هذه القروض ، وكذلك اثر الاســتخلاف على المسئولية الدولية ، ومدى انتقــال الحقــوق والالتزامات المترتبة عليها الى الدولة الجديدة .

واخيرا نتصدى لاثر الاستخلاف على الاموال العامة ومدى حق الدولة الجديدة على هــذه الاموال .

وعلى هذا النحو ، تنقسم دراستنا فى هذا البحث الى موضوعات خمس :

اولا : أثر الاستخلاف الدولى على المعاهدات .

ثانيا : أثر الاستخلاف الدولى على العقود .

ثالثا : أثر الاستخلاف الدولى على الديــون العامة .

رابعا : اثر الاستخلاف الدولى على المسئولية الدولية .

---

(٢٠) راجع على ســبيل المثال الاتفــاقية المبرمة بين كلّ من فرنســا ومراكش فى ٢٠ مــايو ١٩٥٦ لتنظيم مسائل الاستخلاف الدولى بعد استقلال مراكش عن فرنسا ، وكذلك الاتفــاقية المبرمة بين فرنسا ولاوس فى ٢٢ اكتوبر ١٩٥٣ لهذا الغرض ذاته :

Jean — Claude Gautron, Sur quelques aspects de la succession d'états au Sé négal Annuaire français de droit international 1962, p. 843 et s.

(٢١) وعلى هذا النحو فنحن نستبعد بصفة خاصة ، آثار الاستخلاف المتحقق نتيجة لضم جزء أو كلّ اقليم دولة الى دولة اخرى قائمة بالفعل ، أو تقسيم الاقليم بين عدة دول .

(٢٢) وعلى هــذا النحو ، فاننا نستبعد من هذه الدراســة مثلا بحث آثار الاستخلاف الدولى على الجنسية ، ومــدى حق الدولــة الخلف فى فرض جنسيتها على رعايا الدولة السلف ، ومدى حق هؤلاء فى الخيار بين الجنسيتين فمثل هذه المشاكل لا تثور عادة الا فى فروض الاستخلاف الجزئى ، وبصــفة خاصة عند ضم جزء من اقليم دولة معينة الى اخرى . راجع فى هذا الموضوع : مؤلفنا فى الجنسية والموطــن ومركــز الاجانب . الاسكندرية ١٩٧٢ ، فقرة ٦٢ وما بعدها . و Rousseau ص ٢٦٧ وما بعدها Vignes et Bettati ص ٨٩٦ وما بعــدها فقرة ٨٣ وما بعــدها . Castren ص ٤٨٥ وما بعدها . اما فى الفرض الخاص بالوحــدة المصرية الليبيــة ، فلا شبهة فى حق الدولة الجديدة فى فرض جنسيتها على كلّ من الرعــايا المصريين والليبيين ، وفقــا لتشريعات الجنسية المتوقع صدورها فى هذا الشأن ، والتى ستتصدى للمشاكل المتعلقة بها اللجنة التشريعية الخاصة بهذه المسائل . ومن جهة اخرى ، فان دراستنا لن تتناول اثر الاستخلاف على النظام القــانونى المطبــق فى الاقــاليم ، وكــذلك اثر الاستخــلاف على النظــام القضائى الســائد ، علــى اســاس ان مهمــة البحث فــى هذه المشــاكل تعد مسالة داخلية ينظمها دســتور الدولة الجديدة ، وكذلك تشريعاتها المتوعة ، وهى مهمة تخرج على اية حال من مجال اختصاص لجنة الاثار الدولية للوحدة التابعة للجنة الشئون الدستورية التى اتشرف بعضويتها . انظر فى الاتجاهات المتنوعة فى شان هــذه المشــكلة ، Rousseau ص ٢٨١ ومــا بعــدها ، Castren ص ٤٩٥ وما بعدها .

خامسا : اثر الاستخلاف الدولى على الاموال العامة .

اولا ـ اثر الاستخلاف الدولى على المعاهدات

٧ ـ وضع المشكلة :

الفرض الذى نواجهه الان ، هو وضع المعاهدات التى سبق للدولة السلف أن ابرمتها مع الدول المختلفة ، ومدى انتقال الحقوق والالتزامات التى ترتبت بمقتضى هذه المعاهدات الى الدولة الخلف ٠ وللتساؤل السابق ، كما لا يخفى ، أهميته بعد الوحدة المصرية الليبية ، ونشأة الدولة الجديدة الموحدة ٠ اذ يتعين فى هذه الحالة معرفة وضع المعاهدات التى سبق لكل من مصر وليبيا ابرامها مع الدول الغير ، هل تبقى هذه المعاهدات سارية بعد الوحدة ، أم تنتهى بانتهاء الشخصية الدولية لكل من الدولتين المندمجتين ٠

وبعبارة اخرى ، هل يمكن القول بوجود استخلاف دولى فى شأن المعاهدات ، مما مقتضاه انتقال الحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدات التى سبق لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية (الدولة السلف) ابرامها الى الدولة الجديدة (الدولة الخلف) أم أن المبدأ هو أنه لا استخلاف فى شأن المعاهدات ، بمعنى ان قيام الدولة الجديدة وانتهاء الشخصية الدولية لكل من الدولتين المندمجتين يترتب عليه انتهاء المعاهدات السابق لهاتين الدولتين ابرامها مع الدول الغير ؟

نحن نستبعد بطبيعة الحال ، ومنذ البداية ، الفرض الذى تقبل فيه كل من الدولة الموحدة الجديدة والدولة الغير السابق ارتباطها بمعاهدة مع أى من مصر أو ليبيا ، استمرار العمل بالمعاهدة ٠ اذ لاشك أن اعلان كل من الطرفين عن رغبتهما فى استمرار المعاهدة ، وانتقال كافة الحقوق والالتزامات المترتبة عليها الى الدولة الجديدة ، يعد تجديدا للمعاهدة ، وسببا فى استمرار العمل بها .

ولكن الصعوبة تثور بصفة خاصة بالنسبة الى الانتقال التلقائى للحقوق والالتزامات الناشئة عن المعاهدة الى الدولة الجديدة ، بصرف النظر عن ارادة أى من الدولتين فى هذا الخصوص . والى أى فى هذا الفرض ، بنوع خاص ، تثور مشكلة استخلاف المعاهدات محل البحث ، وهى استخلاف يستند ، ان صح القول به على قاعدة وضعية من قواعد القانون الدولى العام . فهل توجد ثمة قاعدة عرفية دولية تقضى باستخلاف المعاهدات على هذا النحو ؟

هذا ما نحاول الاجابة عنه فى الفقرات التالية من خلال دراستنا للاتجاهات المتنوعة التى تصدت لهذه المشكلة .

٨ ـ الاتجاه نحو الرفض

المطاق لاستخلاف المعاهدات :

يرفض جانب من شراح القانون الدولى العام ، فكرة استخلاف المعاهدات ويؤكد هذا الرأى عدم انتقال الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى المعاهدات الى الدولة الخلف ، الا لو وافقت الدول المعنية على ذلك ٠

وأساس هذا الرأى ان الشخصية القانونية للدولة السلف قد انتهت ، ومن ثم فلا وجه للقول باستمرار المعاهدة ، أخذا بالقواعد العامة التى تقضى بانتهاء المعاهدات الثنائية عند فناء احدى الدولتين المتعاهدتين . اما القول بأن الدولة الخلف تحل محل الدولة السلف فى المعاهدة فان مثل هذا الوضع مرهون بموافقة الدولة الغير ٠

وعلى هذا النحو ، يتعين القول بعدم انتقال الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى المعاهدات

---

(٢٣) وللدولة الخلف والدولة الغيرالسابق تعاقدها مع الدولة السلف ، أن يتفقا بطبيعة الحال على انهاء المعاهدة ، رغم القول باستخلافها اذا اتحدت مصالحها على ذلك . على انللقول بوجود قاعدة دولية تؤكد استخلاف المعاهدات من عدمه اهميته الكبرى ، على الاقل لمعرفة ما اذا كان من اللازم أن تعلن الدول المعنية رغبتها فى استمرار المعاهدة [عند انكار فكرة الاستخلاف] ، او ان تعلن على العكس رغبتها فى انهاء المعاهدة والتخلى عنها [عند التسليم بفكرة الاستخلاف] راجع Shearer البحث السابق الاشارة اليه ص ٥٩ م

السابق ابرامها بوساطة كل من مصر وليبيا ، الى الدولة الموحدة الجديدة ، الا اذا وافقت هذه الاخيرة على هذا الانتقال ، بالاضافة الى موافقة الدول الغير اطراف فى هذه المعاهدات .

٩ ــ الاتجاه نحو تأكيد استخلاف المعاهدات :

وعلى عكس الاتجاه السابق يميل جانب آخر من الشراح الى تأكيد استخلاف المعاهدات . وعلى ذلك تنتقل كافة الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى المعاهدات التى أبرمتها الدولة السلف مع الدول الغير الى الدولة الخلف ، وذلك دون حاجة لقبول الدول المعنية لهذا الوضع صراحة .

ويقوم هذا الاتجاه على أساس وجود قاعدة عرفية دولية ، تقضى باستخلاف المعاهدات على النحو الذى بيناه . فانتقال الحقوق والالتزامات التى قررتها المعاهدات التى أبرمتها الدولة السلف الى الدولة الخلف ، يتم اذن بمقتضى قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولى العام .

ومؤدى هذا الاتجاه فى حالتنا ، أنه يتعين على الدولة الموحدة الجديدة الالتزام بالمعاهدات التى سبق لكل من مصر وليبيا ابرامها مع الدول الغير . فاذا رفضت الدولة الجديدة أداء الالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذه المعاهدات ، تنعقد مسئوليتها الدولية وفقا للقواعد العامة ، وهو ما يخول الاطراف المتعاهدة من الدول الغير ، حق طلب تنفيذ هذه الالتزامات أو التعويض عن الاضرار التى لحقتها من جراء ذلك . وعلى العكس ، فانه يتعين على الدول الغير بدورها ، أن تستمر فى أداء التزاماتها بمقتضى المعاهدات السابقة ، والا انعقدت مسئوليتها فى مواجهة الدولة الموحدة الجديدة .

ويعيب كل من الاتجاهين السابقين أنهما قد اتخذا موقفا مسبقا من المشكلة ، وهو موقف لا تؤيده السوابق الدولية . فالتقرير المطلق باستخلاف المعاهدات أو عدم استخلافها ، يتجاهل الحقائق الوضعية السائدة فى القانون الدولى العام المعاصر .

اذ يلاحظ من جهة ، ان السوابق الدولية قد تواترت على تأكيد استخلاف المعاهدات فى بعض الفروض ، وهو ما يقطع بعدم سلامة الاتجاه الذى انكر فكرة استخلاف المعاهدات بصفة مطلقة .

ومن جهة اخرى ، فليس صحيحا أن هناك قاعدة عرفية دولية تقضى باستخلاف المعاهدات فى كافة الفروض كما أراد الاتجاه الثانى . فمثل هذا الاتجاه يتعارض تماما مع الحقائق الوضعية السائدة .

ومن أجل ذلك نميل ، مع الفقه الحديث الى اتباع المنهج الاستقرائى فى بحث هذا الموضوع ، والتعرض لكل حالة على حدة فى ضوء الاهداف التى تسعى المعاهدة الى ادراكها (٢٤) .

وفى ضوء هذا النظر نتصدى فيما يلى للاتجاه الذى فرق بين المعاهدات الشخصية من جهة ، والمعاهدات العينية من جهة اخرى .

١٠ ــ محاولة التفرقة بين المعاهدات الشخصية والمعاهدات العينية :

يفرق شراح القانون الدولى العام عادة ، بين المعاهدات الشخصية من ناحية ، والمعاهدات العينية من ناحية اخرى ، لينتهوا الى القول باستخلاف المعاهدات العينية دون الشخصية .(٢٥) والمعاهدات الشخصية وفقا لهذا النظر ، هى المعاهدات التى تقرر حقوقا شخصية ، وتفرض على المتعاقدين التزامات متقابلة .

أما المعاهدات العينية réels فهى التى ترتب التزامات عينية تتعلق بالاقليم ، وتؤثر فى مركزه القانونى .

ونكتفى بهذه الاشارة الموجزة الى التفرقة السابقة التى سنرى قدر سلامتها العلمية ، ومدى استجابتها للحقائق الوضعية السائدة ، خلال دراستنا فى الفقرات التالية :

---

(٢٤) راجع فى اتباع هذا المنهج Charles Rousseau ص ٢٨٢ المرجع السالف الذكر .
(٢٥) راجع فى هذه التفرقة ص ٤٣١ وما بعدها ، والدكتور محمد طلعت الغنيمى ، ص ٨٢٨ وما بعدها .

١١ ـ الاتجـاه الاوروبى نحو رفض استخلاف المعاهـدات الشخصية

يؤكد هذا الاتجاه أن القاعدة فى المعاهدات الشخصية ، فى حالة الاستخلاف الشامل ، أى حيث لو زالت الدولة أو الدول السلف زوالا تاما ، كما هو الشأن فى الفـرض الخاص بالـوحدة المصرية الليبية ، أن المعاهدة لا تلزم الدولة الخلف ولا تنتقل الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضاها الى هذه الدولة .

وعلى هذا النحو فإن مؤدى هذا الرأى ، أن المعاهدات الشخصية التى سبق لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ابرامها مع الدول الغير ، تنتهى بانتهاء الشـخصية القانونية بالنسبة للدولتين ، باندماجهما فى دولة واحدة · وعلى ذلك لا تلتزم الدولة المـوحدة (الدولة الخلف) بهذه المعاهدات ولا تنتقل اليها الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضاها (٢٦) ·

ويبدو أن الفكرة الاساسية التى تحكم رفض استخلاف المعاهدات ذات الطابع الشخصى ، هو أن شخصية المتعاقدين فيها تعد محلا للاعتبار · ومن ثم فإن انتهاء احدى الدولتين المتعاهدتين ، يعد مثيرا بانتهاء المعاهدة ذاتها (٢٧) ·

وهناك من السوابق الدولية ما يؤيد هـذا الاتجاه . وهو ما يبدو بصفة خاصة بالنسبة للسوابق الاوروبية . من ذلك ان هولندا قد تمسكت بعدم التزامها بمعاهدة ٨ اكتوبر ١٧٩٢ السابق ابرامها مع الولايات المتحدة الامريكية بسـبب دخـولها فـى الامبـراطورية الفـرنسية (١٧٩٥ ـ ١٨١٤) ومن ذلك أيضا اعلان لليونان فى عام ١٨٢٥ عدم الالتزام بالمعاهدات التى سبق لتركيا ان ابرمتها عندما كانت اليونان جزءا من الامبراطورية التركية (٢٨) ·

١٢ ـ الاتجـاه الامريكى نحو قبول استخلاف المعاهدات الشخصية:

وعلى عكس الاتجاه السابق ، تميـل بعض السوابق الامريكية الى اقرار الاستخلاف فى مجال المعاهدات الشخصية · وأساس هذا الاتجاه أن انتهاء الشخصية القانونية للدولة السلف ، لا يعنى انتهاء شعبها · فبقاء عنصر الشعب ، يبرر بها فيه الكفاية ، استمرار الالتزامات المقـررة بمقتضى المعاهدات السابقة ، مع انتقالها الى الدولـة الخلف .

وقد أخذت بعض السوابق الدولية الامريكية بهذا الاتجاه · من ذلك أنه ورغم انفصال ولاية تكساس عن المكسيك عام ١٨٣٦ وانضـمامها للولايات المتحدة الامريكية ، الا أن الولاية المذكورة ظلت ملتزمة بالالتزامات المقررة بمقتضى معاهدة التجارة المبرمة عام ١٨٣١ بين الولايات المتحدة والمكسيك ·

ومن ذلك أيضا ، انه رغم انفصال كل من الاكوادور وبنما عن كولومبيا ، فقد ظلت كل منهما ملتزمة ، فى مواجهة فرنسا ، بمعاهدة التجارة السابق ابرامها بين فرنسا وكولومبيا قبـل الانفصال (١٨٣٠ ـ ١٩٠٣) (٢٩) ·

واخيرا فان الملاحظ على مسلك الدولة الافريقية والاسيوية الحديثة التى استقلت عن قبضـة الاستعمار أخيرا ، انها تتجه بصفة عامة نحو قبول استخلاف المعاهدات الشخصية ، وهو اتجـاه تمليه ، فيما يبدو ، مصالح هذه الدول نفسها ·

---

(٢٦) راجع فى مبدا عدم انتقـال الحقوق والالتزامـات المقـررة بمقتضى المعاهدات الشخصية الى الدولة الخلف فى حالة الاستخلاف الشامل ، وبصفة خاصة عند اندماج دولتين أو اكثر فى شكل دولة بسيطة موحدة ، Castren ص ٤٤٤ وما بعدها .

(٢٧) Shearer فى بحثه السالف الذكر .

(٢٨) راجع فى امثلة اخرى : Rousseau ص ٢٨٣ .

(٢٩) راجع فى امثـلة اخرى : Rousseau ص ٢٨٤ ، وهو يشير مع ذلك الى سابقة امريكية واحدة ، ذهبت الى عكس هذا الاتجاه ، مؤكدة فكرة عدم استخلاف المعاهدات الشخصية . وكان ذلك حينما رفضت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٣ اعتبار نفسها ملزمة بالمعاهدات التى سبق ان ابرمتها انجلترا قبل استقلال الولايات المتحدة عنها .

ذلك أن من مصلحة الدول المستقلة حديثا ، أن تبدأ حياتها فى الجماعة الدولية ، على أساس من التعاون الصادق مع الدول الاخرى ، وهو تعاون لن يتأتى على الوجه الاكمل ، فى حالة انقطاع كافة علاقاتها التعاقدية مع الدول الاخرى ، نتيجة لرفضها استخلاف المعاهدات التى سبق للدولة المستعمرة أن أبرمتها مع الدول الغير قبل الاستقلال (٣٠)

بل ان هناك اتجاها قويا نحو قبول الاستخلاف فى المعاهدات الشخصية فى حالة الاستخلاف الشامل محل البحث ، فيما لو كانت الدولة الخلف صورة مكبرة للدولة السلف ، كما هو الشأن فى الفرض الخاص بالوحدة المصرية الليبية ، حيث ستكون الدولة الموحدة الجديدة (الدولة الخلف) من كل من الاقليمين المصرى والليبى ٠

ويبدو أن بعض السوابق الدولية قد أكدت هذا الرأى ، كما كان الامر مثلا بالنسبة للامبراطورية الالمانية عندما ضمت بروسيا اليها ٠ ففى مثل هذه الفروض ، يحسن القول بانتقال الحقوق والالتزامات التى كانت تقرها المعاهدات التى ابرمتها الدولة السلف الى الدولة الخلف٠

ومع ذلك فان هناك سوابق دولية اخرى ذهبت الى عكس هذا الاتجاه ، مؤكدة عدم استخلاف الدولة الموحدة للمعاهدات التى سبق للوحدات التى تتكون منها هذه الدولة ابرامها قبل الوحدة ٠ ويحدث ذلك بصفة خاصة فى الفروض التى يتم الاعتراف فيها لهذه الوحدات ، بنوع من الاستقلال الداخلى ٠

وقد كان هذا هو الوضع فى الفرض الخاص بالوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ حيث ظلت المعاهدات التى سبق لكل من مصر وسوريا ابرامها مع الدول الغير قبل الوحدة ، ملزمة لاقليم الدولة رغم اندماجه دستوريا فى اقليم دولة أكبر هى الجمهورية العربية المتحدة ٠ وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة عند قيامها انها « تلزم نفسها بميثاق الامم المتحدة ، ولكنها أفصحت عن ان المعاهدات الاخرى التى سبق أن ابرمتها كل من مصر وسوريا ستظل نافذة فى نطاق الحدود الاقليمية الموصوفة وقت عقدها ، ولذلك أدرجت الامانة العامة للامم المتحدة الجمهورية العربية كطرف فى المعاهدات التى أودعتها بجانب كل من مصر وسوريا ٠ اما اذا دخلت الجمهورية العربية ذاتهافى معاهدة فانها كانت تدرج وحدها (٣١) .

١٣ ــ تحديد نطاق الخلاف السابق :

يتضح لنا مما تقدم ، انه من العسير ، فى ضوء السوابق الدولية والاحكام الوضعية المعاصرة للقانون الدولى العام ، ان نقرر ببساطة قبول أو رفض الاستخلاف الدولى للمعاهدات الشخصية فمثل هذا الموقف المسبق يتعارض مع السوابق الدولية التى أكد جانب منها سلامة استخلاف المعاهدات الشخصية ، بينما أنكر الجانب الاخر فكرة الاستخلاف فى نطاق هذا النوع من المعاهدات ٠

واذا كانت السوابق الدولية لا تقدم معيارا حاسما فى هذا الشأن ، فليس معنى ذلكخلو الاحكام الوضعية السائدة تماما من أى معيار فى هذا الخصوص . فواقع الامر ، أن هناك من المعاهدات الشخصية ما لم يثر فى الفقه أى خلاف . اذ يلاحظ أن السوابق الدولية قد تواترت على عدم استخلاف بعض المعاهدات الشخصية ، مثل المعاهدات السياسية ومعاهدات الاحلاف .

ومن جهة أخرى سنرى فيما بعد ، أن الاصل فى المعاهدات العينية التى تتعلق بالاقليم ، هو

(٣٠) Shearer فى بحثه السابقالاشارة اليه ص ٥٧ وما بعدها . وهويشير مع ذلك الى استثناء وحيد خاص باسرائيل التى أصرتعلى رفضاستخلافالمعاهدات فى حالة الدول الناشئة عنطريق الضم . المرجع السابق ص ٣٢ . وراجع ايضا Vigneo et Bettati نفقرة ٦ ــ ومع ذلك فالملاحظ فى هــذاالصدد. أن اســتخلاف الدول المستقلة حديثا للمعــاهدات التى سبق للدولةالسلف ابرامها ، قد تم بمقتضى موافقةهذه الدول على ذلك ، وهو ما يقلل من سلامة الاستناد الى هذه السوابقلتأكيــد مبــدا استخلاف المعــاهداتالشخصية . اذ يمكن القول بان هــذا الاستخلاف قد تم اساسا برضاءوموافقةالدولة الخلف .

(٣١) الدكتور محمد طلعت الغنيمىص ٨٣٨ هامش (١) ٠

استخلافهــا وانتقــالُ الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضاها الى الدولة الخلف .

بل ، وسنرى خلال الدراسة أن للمعــاهدات الشارعة التى تنظم مسائل قانونية عامة وضعــا خاصا ، يرجح معه القول بضرورة استخلافهــا

وعلى هذا النحو ، يمكننا تحديد المعــالم الاساسية فى شأن مدى استخلاف المعاهدات . اذ يتعين علينا أن نتعرض اولا لبعض المعاهدات الشخصية التى استقرت السوابق الدولية على عدم استخلافها ، ثم نتصدى بعد ذلك لبيان المقصود بالمعاهدات العينية أو الاقليمية التــى أكدت السوابق ، على العكس ، ضرورة اســتخلافها ، لننتهى ببيــان الوضع الخــاص بــالمعاهدات الشارعة .

وبهذا المنحى ، ينحصر الخلاف فى اطــار المعاهدات الشخصية التى لم تستقر الســوابق الدولية فى شأنها على اتجاه محدد ، على النحو الذى رأيناه . ولا شك أن الدولة الموحدة الجديدة ، ستتمتع فى شأن هذه المعاهدات الاخيرة ، بقدر كبير من حرية الحركة . فهى تستطيع التنصل مما لا يتلائم منها مع سياستها المرسومة ، مستندة فى ذلك الى السوابق الدولية التى تؤكد عدم استخلاف هذه الفئة من المعاهدات . وهى تستطيع ، على العكس ان تتمسك بأستخلافهــا فيما لو رأت ان اعتبارات الملاءمة السياسية تقتضى هذا الوضع . وهى لا تعدم الحجج المؤيدة لوجهة النظر الاخيرة بدورها ، استنادا الى السوابق الدولية الاخرى التــى أكدت تصــور اســتخلاف المعــاهدات الشخصية .

بالاضافة الى ما تقدم ، فان للدولة الموحــدة الجديدة أن ترفض استخلاف كافة المعــاهدات الشخصية التى تتعارض مع أهداف الوحــدة المصرية الليبية ، وهو حق للدولة الجديدة يؤكده الفقه الدولى الغالب (٣٢) .

ومع التحفظ الاخير الخاص بحق الدولــة الجديدة فى رفض استخلاف المعاهدات الشخصية صيانة لاهداف الوحدة ، فان خير وسيلة لتحديد دائرة المعاهدات الشخصية التى تتمتع الدولة الموحدة بقدر كبير من حرية التصرف ازاءها ، كنتيجة لتضارب السوابق الدولية فى شأنها كما بينا ، هى أن نتصدى لبيان المعاهدات التى يصعب على الدولة الموحدة الجديدة ، بحسب الاصل ، ان تنتهج بالنسبة لها نهجا يخالف السوابق الدولية المتواترة .

فمثل هذا التحديد عن طريق الاستبعاد ، هو الذى يمكننا فى النهاية من ادراك الملامح الاساسية للحقائق الوضعية السائدة فى شأن استخلاف المعاهدات . اذ باستبعاد فئات المعاهدات التى استقر العرف الدولى فى شأنها أو كاد ، على قاعدة معينة ، يتعين على الدول الموحدة الالتزام بها ، فان كلَّ ما لا يدخل فى هذه الفئات من معاهدات ، تسترد الدولة الجديدة ازاءه حريتها الكاملة فى التصرف ، مستغلة تضارب السوابق الدولية على النحو السابق بيانه .

وتقتضى منا هذه الملاحظة الهامة ، ان نعرض فيما يلى للمعاهدات التى تواترت السوابق الدولية فى شأنها على الاخذ بحلول معينة ، قد تعد من قبيل العرف الدولى الملزم . وعلى هذا النحو نتصدى أولا للمعاهدات السياسية وما فى حكمها ، ثم نتولى بعد ذلك دراسة المعاهدات العينيــة أو المعاهدات الاقليمية التى تتركز آثارها فى اقليم معين ، لنختتم دراستنا بالاشارة الى الوضــع الخاص بالمعاهدات الشارعة .

على أنه يحسن ، قبل التصدى لدراستنا على هذا النحو ، أن نلفت النظر الى ما يعترى التفرقة بين المعاهدات الشخصية والمعاهدات العينية من لبس وغموض ، وهو ما يدعونا من جانب الفقه الحديث الى اعتناق معيار آخر للتفرقة ، اكثر صلاحية لمواجهة مشاكل الاستخلاف الدولــى ، وأدنى الى حقائق الامور من المعيار السابق . ومن هنا تبدو اهمية التفرقة الحديثة بين المعاهدات التى يمكن تركيز آثارها فى اقليم معين ، والمعاهدات التى يصعب تركيزها على هذا النحو .

(٣٢) Castren المرجع السالف الذكر ص ٤٤٠ وما بعدها .

١٤ ــ تفضيل التفرقة بين المعاهدات

مضت الاشارة الى الاتجاه القائل بعدم استخلاف المعاهدات الشخصية ، وهو اتجاه يقوم ، كما رأينا ، على أساس أن الاعتبار الشخصى فى التعاقد يقتضى انهاء المعاهدة بمجرد زوال احد اطرافها .

والواقع أن الاخذ بالحجة التى يقوم عليها هذا الرأى ، يؤدى بنا فى النهاية الى رفض استخلاف كافة المعاهدات ، أو الغالبية العظمى منها على الاقل . فاذا صرفنا النظر عن المعاهدات العينية التى سنتعرض لها فيما بعد ، فانه يمكن القول بأن الاعتبار الشخصى يعد أساسا لكافة المعاهدات الاخرى ، وتلك نتيجة لم يقصدها الفقه الحديث ، حينما يتصدى الآن لدراسة المعاهدات الشخصية . فواقع الامر أن هذا الفقه قد أطلق تعبير « المعاهدات الشخصية » على المعاهدات التى لا تتوارث وفقا لرأيه ، دون أن يقصد المعنى اللغوى للاصطلاح . وبهذا يصبح التحديد العلمى لمفهوم المعاهدات الشخصية أمرا عسير الادراك . فما يعتبره جانب من الفقه أنه من المعاهدات الشخصية التى لا تتوارث ، قد لا يعتبره بعضه الاخر أنه كذلك .

ومن هنا كان الخلط الذى تسبب فيه استخدام اصطلاح المعاهدات الشخصية فى الفقه . وقد كان هذا الخلط هو احد الاسباب الرئيسية فى ذلك الخلاف الذى عرضنا له بالنسبة لموقف السوابق الدولية من هذه المسألة .

فــاذا كــان من المتصــورقبــول اصطــلاح « المعاهدات الشخصية » التى لا يجوز توارثها ، حينما كان مؤدى هذا الاصطلاح هو التعبير عن المعاهدات التى يبرمها رئيس الدولة شخصيا ، كما كانت الحال فى القديم ، فان مثل هذا الاصطلاح لم يعد مستساغا ، بعد أن زالت الاوضاع السابقة فى ظل الانظمة الدستورية الحديثة . بل ان اصطلاح « المعاهدات الشخصية » لا يعبر بصدق عن بعض المعاهدات غير العينية ، مثل المعاهدات الجماعية ذات الطابع التشريعى التى سيأتى الحديث عنها فى موضع آخر من هذه الدراسة . وأخيرا فان تسمية بعض المعاهدات بالمعاهدات الشخصية ، رغم اتجاه السوابق الحقيقية الى تصور استخلافها ، [illegible] .

لذا نضيف الى ما سبق ، أن اصطلاح « المعاهدات العينية » ، لا يخلو هو الآخر من نقد علمى كما سنرى فيما بعد ، فانه يمكن لنا بعد ذلك أن نفهم الدعوة التى ينادى بها جانب من الفقه الحديث ، نحو هجر التفرقة بين المعاهدات الشخصية والمعاهدات العينية ، وتفضيل القول بالتفرقة بين المعاهدات التى يمكن تركيز آثارها فى اقليم معين ، وتلك التى لا يمكن تركيز آثارها على هذا النحو .

وهذا النوع الاخير من المعاهدات ، أى التى لا يمكن تركيز آثارها فى اقليم معين ، هو الذى يسميه الفقه التقليدى عادة بالمعاهدات الشخصية ، وهى المعاهدات التى اختلفت السوابق الدولية فى شأن استخلافها من عدمه ، على النحو الذى رأيناه .

وليس معنى ما تقدم ، تجريد الاستناد الى فكرة الاعتبار الشخصى فى التعاقد من كل قيمة علمية فى هذا الصدد . اذ لا شك أن هناك من المعاهدات ما يتحقق فيها هذا الاعتبار أكثر من غيرها ، كما هو الشأن بصفة خاصة فى المعاهدات ذات الطابع السياسى . ومن هنا يصبح القول بعدم استخلاف هذه المعاهدات قائما على منطق سليم ، على نحو ما سنرى فى الفقرة التالية .

١٥ ــ تواتر السوابق الدولية على رفض استخلاف المعاهدات السياسية وما فى حكمها :

وفى ضوء هذا النظر ، يمكننا أن نفهم تواتر السوابق الدولية على عدم استخلاف المعاهدات السياسية مثل معاهدات التحالف والصداقة والضمان والمعاهدات الخاصة بالحياد ونزع السلاح .

ومن السوابق الدولية الشهيرة فى هذا المجال ، الغاء معاهدة ستوكهولم فى ٢١ نوفمبر ١٨٥٥ ، التى تعهدت فيها كل من فرنسا وبريطانيا بضمان الوضع الاقليمى فى اتحاد السويد والنرويج ، وذلك بعد الغاء هذا الاتحاد .

وتفسير الاتفاق على عدم استخلاف المعاهدات السابقة ، هو ما تستلزمه في الدول المتعاقدة من اعتبارات سياسية ، وهي اعتبارات تتغير بالضرورة بتغير السيادة الاقليمية .

ويشير بعضهم بالحاق المعاهدات الخاصة بالتحكيم والاجراءات ضمن المعاهدات السياسية التي لايجوز استخلافها .

بل ان السوابق الدولية تتجه الى معاملة المعاهدات الاقتصادية معاملة المعاهدات السياسية ، من حيث الاستخلاف الدولي . وعلى هذا النحو جرى العمل على عدم استخلاف المعاهدات التجارية والاقتصادية ، أسوة بالمعاهدات السياسية .

ولا يختلف الامر بالنسبة للمعاهدات الخاصة بالمساعدات المتبادلة بالنظر ، لما للاعتبار الشخصي في التعاقد من أهمية كبرى في شأنها .

أما المعاهدات الجماعية التي تنظم شئونا دولية عامة مثل الشئون الصحية والفنية ، فيبدو أن الاتجاه الغالب قد اكد امكان استخلافها .

ويؤكد بعضهم استخلاف المعاهدات التي تنظم شئونا قانونية أو ادارية ، أسوة بالمعاهدات المنظمة للشئون الفنية ، وذلك على أساس أن « الدولة لا تبرمها لمصلحتها فحسب ، بل كذلك من قبيل تحقيق التعاون الدولي ، ومن ثم فان شخصية الدولة ليست جوهرية » مما يسمح بالقول بكونها « لا تعتمد على استمرار الشخصية القانونية لاطرافها ، وتبعا فهي تلزم كل دولة تمارس سيادة على الاقليم » (٣٣) ولنا عودة للتركيز على هذا النوع من المعاهدات ، حينما نعرض للمعاهدات الشارعة .

١٦ ـ تواتر السوابق الدولية على استخلاف المعاهدات العينية :

في الوقت الذي تتجه فيه السوابق الدولية نحو عدم استخلاف المعاهدات السياسية وما في حكمها ، فان هذه السوابق قد أكدت ، على العكس ، ضرورة استخلاف المعاهدات العينية ذات الطابع الاقليمي ، أي التي تتضمن اتفاقات دولية ، مثل المعاهدات التي تمنح حق المرور ، والمعاهدات المتعلقة بالمواصلات ، وحرية الملاحة في الانهار والقنوات الدولية ، واستغلال المياه والمراعي ، معاهدات الصيد ، وكذلك المعاهدات الخاصة بالحدود (٣٤) .

وقد استقر القضاء الدولي على هذا المعنى ، الذي أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في حكمها الصادر عام ١٩٣٢ بمناسبة اتفاقية ١٨١٦ المبرمة بين كل من سويسرا وسردينيا في شأن تنظيم بعض مناطق الحدود . فقد قررت المحكمة استمرار العمل بالمعاهدة المذكورة في مواجهة فرنسا ، بعد أن ضمت هذه المناطق اليها عام ١٨٦٠ .

ولعل اول ما تنبغي الاشارة اليه في هذا الصدد ، هو عدم دقة تعبير « المعاهدات العينية » الذي قد يفيد تعلق هذا النوع من المعاهدات بالحقوق العينية ، على النحو المقصود من هذا الاصطلاح في القانون الخاص . فليس المقصود هنا أن تكون هناك معاهدة تخول لدولة معينة مثلا حقا عينيا على اقليم معين وفقا للمفهوم الفني لهذا التعبير . فقد مضى الزمن الذي كان يتصور فيه ملكية الحاكم لاقليم الدولة على نحو يجيز له مثلا رهن هذا الاقليم بمقتضى اتفاقية خاصة (٣٥) فحق

---

(٣٣) الدكتور محمد طلعت الغنيمي في عرضه لهذا الراي ص ٨٤٠ و٨٤١ .

(٣٤) Shearer المرجع السابق ص ٦ وما بعدها Castren ص ٤٣٦ وما بعدها ، والدكتور علي صادق ابو هيف : القانون الدولي العام ، ص ١٧٦ . والدكتور حامد سلطان ص ٦٠٢ . وانظر مذكرة وزير خارجية السنغال في ٢٠ فبراير ١٩٦١ التي اكدت استخلاف السنغال لكافة المعاهدات ذات الطابع الاقليمي التي سبق لفرنسا ابرامها مع الدول الغير قبل استقلال السنغال ، مع التحفظ الخاص بامكان التخلي عنها . Castren المرجع السابق ص ٨٤٤ .

(٣٥) ففي مثل هذه الفروض يمكن تصور المعاهدات العينية بالمعنى الفني المقصود في القانون الخاص ، وهي معاهدات تخول للدولة الدائنة المرتهنة للاقليم سلطة معينة على هذا الاقليم ، وهي سلطة لا تتأثر بانتقال ملكية الاقليم الى دولة ثالثة غير دولة الحاكم الذي رهن الاقليم . راجع في امثلة لهذا الوضع في القرون الوسطى Udina ص ٧٤٢ وما بعدها .

الدولة فى السيادة على اقليمها ، وفقا للمفهوم الحديث ، ليس من قبيل الحقوق العينية ، وانما هو حق أشبه بحق الشخص على نفسه ·

وللاعتبارات المتقدمة ، آثرنا مع جانب من الشراح ، تسمية المعاهدات العينية بالمعاهدات التى يمكن تركيز آثارها فى اقليم دولة معينة ، وذلك بالمقابلة لغيرها من المعاهدات التى لا يمكن تركيزها على هذا النحو .

فالمقصود بالمعاهدات العينية فى الفقه المعاصر ، المعاهدات التى تتصل باقليم دولة معينة ، على نحو يمكن القول معه بأن آثارها تتركز فى هذا الاقليم ، وترتبط به أكثر من ارتباطها بشخص الحاكم (السلطة الحاكمة) او شعب الاقليم ، فهى معاهدات تنتقل مع الاقليم ، وينفصل مصيرها عما يطرأ على شخصيه الدولة من تغيرات ·

وعلى هذا النحو « تنتقل هذه المعاهدات الى الدولة الخلف ، بما تتضمنه من حقوق ارتفاق على الاقليم المعنى مع ملاحظة أن المعنى المقصـــود بالارتفاقات هنا ، يختلف عن المعنى المقصود من هذا الاصطلاح فى القانون الخاص ، على نحو ما بينـــا .

وتطبيقا لما تقدم ، فان المعاهدة التى تسمح فيها دولة معينة لاخرى بأن تقوم بادارة جزء مـن اقليمها ، أو احتلاله عسكريا لسبب أو لآخر ، تعد وفقا لرأى بعضهم ، من المعاهدات العينية التى يتعين استخلافها ، بحيث تستـمر الحقـوق والالتزامات المقررة بمقتضاها ، رغم تغير السيادة على الاقليم . فحيازة الدولة الغير بجيوشها لاقليم الدولة السلف ، هو حق لها يجب على الدولة الخلف احترامه .

وكما يمكن أن تكون حقوق الارتفاق التى لدولة معينة على اقليم دولة أخرى ذات طابع عسكرى ، فانه يتصور كذلك أن تكون هذه الحقوق ذات طابع اقتصادى . وقد يصعب فى بعض الاحيان وضع معيار للتفرقة السابقة ، بالنظر لان كافة الارتفاقات ومن بينها الارتفاقات العسكرية ، تهدف فى النهاية الى تحقيق اغراض اقتصادية بالمعنى الواسع · على انه يمكن القول فى النهاية ، بأن الارتفاق العسكرى هو الذى يرمى الى تحقيق هدف عسكرى مباشر .

ومن الامثله الشهيرة للارتفاقات العسكرية ، معاهدة فرساى التى كانت تحرم على المانيا تقوية دفاعاتها العسكرية على الساحل الايسر للراين ، ولمسافه ٥٠ كيلو متر غـرب هذا النهر .

والقاعدة فى مثل هذه المعاهدات ، هـى استخلافها ، وانتقال حقوق الدولة الغير فـى مواجهة الدولة السلف صاحبة الاقليم الى الدولة الخلف التى حلت سيادتها على هذا الاقليم محل الدولة السلف .

ومن المعاهدات العينية المتضمنة ارتفـاقات اقتصادية فى الاقليم ، بحيث تنتقل عادة الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضاها رغم تغير السيادة ، المعاهدات الخاصة بالصيد ، واستغلال المياه والمراعى ، والمعاهدات المتعلقة بالنقل وضـمان حرية المرور ·

وهذه المعاهدات التى يمكن تركيز آثارها فى اقليم معين ، تستهدف عادة صالح الدولتيـن المتعاهدتين . ومع ذلك فهناك من هذه المعاهدات ما يهدف فى النهاية للصالح العام للجماعة الدولية ، وهو ما يتحقق بصفة خاصة بـالنسبة لبعض المعاهدات الجماعية التى تعترف معظـم الدول بآثارها ، كما كانت الحال بالنسبة لاتفـاقية القسطنطينية فى شأن حق المرور فى قناة السويس التى استخلفت مصر الالتزامات المقررة بمقتضاها بالنسبة لحق المرور بعد استقلالها بشخصيتها الدولية على الدولة العثمانية (٣٦) ·

وتعتبر معاهدات الحدود واتفاقيات التعاون بين الجيران بدورها من المعاهدات العينية التى يمكن تركيز آثارها فى اقليم معين ، كما أشرنا من قبل ولهذا فهى بلا خلاف ملزمة للدولة الخلف ، ولا تنتهى بانتهاء شخصيـة الدولـة السلف التى ابرمتها (٣٧) ويبرر بعضهم هذا الوضع . على

---

(٣٦) Udina ص ٧٠٧ و ٧٠٨ و Gautron ص ٤٠، ٤٤ وهو يشير ايضا الى التزام بلجيـكا بعد استقلالها عن هولندا عام ١٩٣٠ بكافة المعـاهدات الاوروبية المتصلة باقليمها والتى سبق لهولندا ان ابرمتها .

(٣٧) Udina ص ٧٤٨ وما بعدها وهو يشير الى ان استقرار السوابق الدولية على هذا المعنى ، مرجعه اتصال الامر بفكرة التعايش المشترك بين الدول

Scanned with CamScanner

نص أن « تنفيذ هذه المعاهدات يخلق مركزا قانونيا محددا يحتج على الغير (الدولة الخلف) احترامه أسوة بكافة السلطات الاقليمية الاخرى » (٣٨) . بل يؤكد آخرون انه حتى عند عدم وجود معاهدات من هذا النوع ، فانه يمكن القول باعتبار الحالة التى كانت موجودة من قبل بالنسبة للحدود ، بمثابة اتفاق ضمنى بين الجيران ، يتعين على الدولة الخلف احترامه » (٣٩) .

١٧ — الوضع الخاص بالمعاهدات الشارعة

الاصل فى المعاهدات الشارعة هو استخلافها ، والتزام الدولة الخلف بما تتضمنه من أحكام . وأساس ذلك أن هذه المعاهدات قد وضعت للصالح العام للجماعة الدولية ، أو على الاقل ، لصالح القوى المسيطرة على هذه الجماعة من الناحية الفعلية . وهى عادة معاهدات جماعية تنظم أوضاعا دائمة ، وتتضمن أحكاما قانونية عامة تمس المصالح الاساسية للدول الاعضاء (٤٠) .

ويؤكد بعضهم هذا النظر ، على أساس أن « الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الشارعة ، هى أقرب الى التشريع منها الى الالتزامات التعاقدية . فكما يلتزم العضو الجديد فى الجماعة الدولية بالخضوع الى القواعد المقررة بمقتضى العرف الدولى فهو يلتزم أيضا بالاحكام الواردة فى المعاهدات الشارعة ، بوصفها جزءا من القواعد الوضعية السائدة فى القانون الدولى العام المعاصر » (٤١) .

ومؤدى هذا القول أن الدولة الخلف ، تلتزم بالاحكام الواردة فى المعاهدات الشارعة ، ولو لم تكن الدولة السلف طرفا فى هذه المعاهدات . فالتزام الدولة السلف أو الخلف بالمعاهدات الشارعة ، ينبنى — فى حالة عدم اشتراك أى منها فى هذه المعاهدات — على أساس اعتبار الاحكام المقررة فيها بمثابة التشريع الدولى الملزم لكافة اعضاء الجماعة الدولية . فاشتراك الدول الكبرى فى هذه المعاهدات هو الذى يضفى ، بصفة خاصة ، على أحكامها هذا الطابع ، باعتبارها تعبيرا عن الارادة الشارعة للدول المذكورة . فكما تعبر القوى الكبرى عن ارادتها هذه عن طريق تبنى بعضهم ما درجت جماعة الدول على اتباعه من أعراف ، يتفق مضمونها ومصالحها ، وذلك بتوقيع الجزاء على المخل بمضمون القاعدة العرفية ، مما « يضفى على هذه القاعدة وضعية لم تكن لتتصف بها ، لو تخلف عنها الجزاء ، القادرة هذه الفئة وحدها من الدول على توقيعه » ، فانه يمكن أيضا لهذه الدول المسيطرة ، أن تمارس وظيفة التشريع للجماعة الدولية « بابرام معاهدات ليس لها من هذا الوصف غير الاسم والشكل ، هدفها الحقيقى صياغة قواعد السلوك المتجه ارادتها الى الزام الجماعة الدولية بها » (٤٢) .

ولعل هذا الوضع الخاص بالمعاهدات الشارعة ، الذى يؤدى الى التزام الدولة الخلف بما جاء بها من أحكام ، ولو لم تكن الدولة السلف طرفا فيها ، هو الذى يجعلنا نميل الى القول بأن التزام الدولة الخلف فى هذا الصدد لا شأن له بفكرة الاستخلاف الدولى محل البحث .

وعلى هذا النحو ، فالتزام الدولة الموحدة

(٣٨) Castren ص ٤٢٧ .

(٣٩) Udina ص ٧٤٨ وانظر Castren مع ذلك ص ٤٤١ حيث يشير الى أن أساس التزام الخلف بمعاهدات الحدود وغيرها من المعاهدات الاقليمية هو الرضاء بذلك . ويخلق هذا الوضع علاقة جديدة بين الدولة الخلف والدول الاخرى الاطراف فى معاهدات اقليمية مع الدولة السلف . وعلى هذا النحو ، ينكر هذا الرأى فكرة استخلاف المعاهدات الاقليمية .

(٤٠) راجع بصفة خاصة Vignes et Bettati فقرة رقم ٥٤ وما بعدها ، روسو ص ٢٨٥ وهو يشير الى السوابق الدولية التى اكدت هذا المعنى . راجع ايضا بالنسبة لاتجاه الدول المستقلة حديثا نحو قبول استخلاف المعاهدات الشارعة Gautron ص ٨٣٦ و Shearer ص ٥٣ وما بعدها .

(٤١) C.v, Jenks, State succession in respect of law-making treaties منشور فى B.Y.B.I.L. ١٩٥٢ ص ١٠٥ وما بعدها ومشار اليه ايضا فى Shearer ص ٥٤ .

(٤٢) الدكتور محمد سامى عبد الحميد . اصول القانون الدولى العام ، المجلد الاول ، الجماعة الدولية ، الاسكندرية ١٩٧٢ ، ص ٢٥٥ .

[illegible] (٤٣) .

وعلى عكس هذا الرأي ، يميل اتجاه آخر الى رفض استخلاف المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية وقانونية معا ، لكونها « لا تقل عن المعاهدات الشخصية من حيث أن جوهرها يعتمد بطبيعته أو ويجري على التبادل » (٤٤) .

وأخيرا ، فان المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية ، تأخذ عادة حكم المعاهدات السابقة من حيث الاستخلاف الدولي [illegible] بخصوص استخلاف الدولة في شأنها . وعلى ذلك فالأخذ بالرأي الأخير السابق عرضه يؤدي الى القول بأن الدولة الخلف « لا تعتبر عضوا في المنظمة ، أخذا بحكم المعاهدات التي أبرمتها الدولة السلف ، الا اذا أبدت الدولة الخلف رغبتها في ذلك » وهو ما قد يؤيده في خصوص هذه الحالة أن « عضوية المنظمات الدولية تعتمد على توافر الرغبة في التعاون الأمر الذي يصعب افتراضه » (٤٥) .

ومع ذلك فهناك رأي يسود بقوة في الفقه الحديث ، يتجه نحو استخلاف المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية ، على أساس تضمنها أحكاما عامة [illegible] احترام المجتمع الدولي في [illegible] أولا [illegible] علوية المنظمات الدولية [illegible] من قبول عضوية الدول الجديدة ، مثل الدول المستقلة [illegible] من ضرورة الاعلان [illegible] والالتزام [illegible] المنظمة ، أي الالتزام بالمعاهدات التي سبق للمنظمة ابرامها ، فهو لا يعدو أن يكون اجراء اداريا لا يستند الى [illegible] قانوني [illegible] الأصل العام في التزام الدول الجديدة بالمعاهدات السابقة (٤٦) .

٨/ — خلاصة : استخلاف المعاهدات بين العرف الدولي والملاءمة السياسية :

رأينا خلال دراستنا السابقة ، مدى أهمية التعرف على حكم القانون الدولي في شأن أثر الوحدة الاندماجية بين كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية على المعاهدات التي سبق لكل من الدولتين المندمجتين ابرامها ، هل ستنتقل الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى هذه المعاهدات الى الدولة الوحدة الجديدة (الدولة الخلف) ، أم تنتهي هذه المعاهدات بانتهاء الشخصية الدولية لكل من مصر وليبيا نتيجة للوحدة .

وقد أكدنا منذ البداية ان مشكلة مدى استخلاف المعاهدات على هذا النحو ، ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الشخصية الدولية . فالقول بأن شخصية الدولة الجديدة تعد استمرارا للشخصية الدولية لكل من الدولتين المندمجتين ، يستدعي بالضرورة الابقاء على المعاهدات السابقة ، دون حاجة لاثارة مشكلة الاستخلاف الدولي . ولا يبقى أمام الدولة الجديدة للتنصل من أحكام المعاهدات السابقة الا التمسك بمبدأ تغير الظروف ، كسبب من أسباب انهاء المعاهدات .

---

(٤٣) Udina ص ٧٦١ . وانظر في الأحكام المحددة المؤكدة لهذا المعنى Vignes et Bettati فقرة ٥٥ .
(٤٤) الدكتور محمد طلعت الغنيمي ص ٨١١ وانظر [illegible] ص ٣٥ وما بعدها .
(٤٥) المرجع السابق ص ٨١١ .
(٤٦) Shearer ص ٥١ ، وقارن Vignes et Bettati فقرة ٥٩ ، وتجدر الاشارة في فقرة رقم ٦٠ الى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد عرضت بعد الوحدة المصرية السورية على الأمين العام للأمم المتحدة رغبتها في أن يكون لكل من مصر وسوريا مندوب واحد في الجمعية العامة . وفي عام ١٩٦١ وبعد الانفصال ، قرر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة استرداد الجمهورية العربية السورية لعضويتها القديمة .

بل يمكن للدولة الجديدة ، فى جميع الاحوال ، ان ترفض تنفيذ المعاهدات التى تتعارض مع أهداف الوحدة الاساسية .

ومع ذلك فقد اشرنا من قبل الى ان تصورنا للدولة الموحدة يقوم على فكرة استقلالها بشخصية جديدة ، تختلف عن الشخصية الدولية لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية . ومن هنا تبدو ، بصفة خاصة ، اهمية بيان احكام القانون الدولى فى شان مدى استخلاف الدولة الجديدة للمعاهدات التى سبق لكل من مصر وليبيا ابرامها .

وتدمضت الاشارة الى ان رفض استخلاف الدولة الجديدة لبعض المعاهدات السابقة ، قد لا يحول دون استمرار هذه المعاهدات فى حق الاقليم المعنى ، اذا سلمنا بتصور نوع من الشخصية الناقصة لهذا الاقليم ، رغم قيام الوحدة كما حدث فى تجربة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ .

وقد سبق ان لاحظنا أن تحديد شكل الوحدة المصرية الليبية ، بوصفها وحدة اندماجية فى شكل دولة بسيطة لا دولة فيدرالية ، قد لا يستبعد مع ذلك هذا النظر فى بعض الفروض ، اذا اخذنا بما اشارت اليه القيادة السياسية الموحدة فى شأن منح الوحدات الاقليمية والمحلية صلاحيات واسعة ، تمشيا مع الظروف الخاصة لكل منها .

وأيا ما كان الامر ، فاذا كان الكشف عن الاحكام الوضعية السائدة فى القانون الدولى العام فى شأن اثر الاستخلاف الشامل للدولة الجديدة على المعاهدات التى سبق لكل من مصر وليبيا ابرامها قبل انتهاء شخصيتها الدولية نتيجة للوحدة قد بدأ امرا عسيرا ، فان السبب فى ذلك يرتد الى تنوع السوابق الدولية واختلافها على نحو يصعب معه القول بوجود عرف دولى مستقر فى شأن نظرية الاستخلاف بوجه عام . فالطابع السياسى للمشكلة ، وارتباطها بالمصالح المتعارضة للدول المختلفة ، قد جعل استقرار الحلول فى شأنها أمرا عسير المنال . وهكذا ارتبطت هذه الحلول بالملاءمة السياسية ، اكثر من ارتباطها بعرف دولى ملزم .

فالدولة الخلف لا تتردد فى رفض القول باستخلاف معاهدات السلف ، فيما لو رأت تعارض هذا الاستخلاف مع مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهى لا تتردد ، على العكس ، فى قبول الاستخلاف اذا كان فيه تحقيق لهذه المصالح .

وقد دعت هذه الحقيقة جانبا من الفقه ، الى حد القول بان استخلاف المعاهدات التى ابرمتها الدولة السلف يتوقف على مشيئة الدولة الخلف ، والدول الغير ، ومدى رغبتها فى استمرار هذه المعاهدات من عدمه ، وهو قول يعتبر التسليم به اهدارا لفكرة الاستخلاف الدولى من أساسها . ذلك ان الرضاء اللاحق باستمرار المعاهدة ، هو تجديد لها وفقا للمبادىء العامة ، ولا شأن له بالتالى بفكرة الاستخلاف ، التى تقتضى الانتقال التلقائى للحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى المعاهدات السابقة الى الدولة الخلف ، بحيث يعد تنصل هذه الاخيرة من أداء الالتزامات التى تفرضها هذه المعاهدات ، سببا مستوجبا لمسئولياتها الدولية ، على الاقل ما لم يتحقق من الاسباب ما يجعل الدولة الخلف قادرة على التمسك بانتهاء المعاهدات السابقة ، وفقا لنظرية الظروف الطارئة .

وليس معنى ما قدمنا أن للدولة الخلف حرية التصرف فى هذا المجال دون قيد أو شرط . فالدولة الجديدة لا ترى من مصلحتها عادة ان تتنصل من التزاماتها الدولية ، او ان تقطع كل صلة بينها وبين العالم الخارجى بطريقة مفاجئة . فهى تدرك بطبيعة الحال ، اهمية التعايش المشترك بينها وبين غيرها من الدول . ولهذا ، فهى قد ترى من مصلحتها ان تعلن استمرار المعاهدات السابق ابرامها بمعرفة الدولة السلف ، وقد كان هذا على اى حال ، هو مسلك الغالبية العظمى من الدول الافريقية والاسيوية الحديثة التى أعلنت فور استقلالها وتمتعها بالشخصية الدولية ، قبولها فكرة استخلاف الكثير من المعاهدات التى سبق للدول السلف ابرامها ، حتى جاز لبعضهم ان يقرر ان هناك قاعدة دولية فى سبيل التكوين ، تقضى باستخلاف المعاهدات وضرورة تحمل الدولة الجديدة بما رتبته هذه المعاهدات من التزامات ، مع التحفظ الخاص بالمعاهدات التى تتجه الاطراف فيها الى عكس هذا المعنى ، أو تلك التى لا تتلاءم البتة مع الظروف الطارئة للدولة الجديدة .

على أن دراستنا للسوابق الدولية قد أكدت لنا

صدق الملاحظة التى ابديناها منذ البداية ، فى شأن صعوبة اتخاذ موقف مسبق من مشكلة استخلاف المعاهدات ، وضرورة دراسة المسألة وفقا لمنهج استقرائى ، يتناول كل نوع من المعاهدات على حدة .

وفى ضوء هذا المنهج لاحظنا ما يأتى :

١ ـ عدم دقة التفرقة بين المعاهدات الشخصية التى لا يجوز استخلافها ، والمعاهدات العينية التى يجوز بحسب الاصل استخلافها . اذ يلاحظ من جهه ، ان اصطلاح المعاهدات الشخصية قد قصد به المعاهدات التى تكون شخصية المتعاقد فيها محلا للاعتبار . والاخذ بهذا المعنى سينتهى بنا الى الحاق وصف الشخصية على معظم المعاهدات ، بما فيها المعاهدات العينية ذاتها .

ومن جهة اخرى ، فان اصطلاح المعاهدات العينية قد يوقع فى الخلط ، ويوهم بارتباطه بفكرة الحقوق العينية فى القانون الخاص ، فىحين ان المقصود فى هذا المقام هو المعاهدات التى تتصل بالاقليم ، أكثر من اتصالها بشخصية المتعاقد .

٢ ـ ولهذا السبب فضلنا القول بالتفرقة بين المعاهدات التى يمكن تركيز آثارها فى اقليم معين ، وتلك التى لا يمكن تركيز آثارها على هذا النحو .

وفى ضوء هذا النظر ، انتهينا الى النتائج التالية :

أ ـ ان الاتجاه الغالب قد أكد استخلاف المعاهدات التى تتعلق بالاقليم (المعاهدات العينية) ، وهى المعاهدات التى تتضمن ارتفاقات دولية مثل المعاهدات التى تمنح حق المرور ، والمعاهدات المتعلقة بالمواصلات وحرية الملاحة النهريه ، واستغلال المياه والمراعى ، ومعاهدات الصيد ، وكذلك المعاهدات الخاصة بالحدود . فالحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى هذه المعاهدات تنتقل كأصل عاممن الدولة السلف الى الدولة الخلف التى انتقلت اليها السيادة على الاقليم .

ب ـ بالنسبة للمعاهدات الشخصية ، أى التى لا تتركز آثارها فى اقليم معين ، فان هناك نوعا منها تواترت السوابق الدولية على عدم استخلافه . وهذه هى المعاهدات السياسية وما فى حكمها ، مثل معاهدات التحالف والصداقة والتعاون المتبادل ، والمعاهدات الخاصة بالحياد ونزع السلاح .

جـ ـ المعاهدات الشارعة والمنظمة لشئون قانونية عامه وضع خاص ، ويبدو ان الاتجاه الغالب فى شأن هذه المعاهدات ، هو استخلافها ، سواء تركزت اثارها فى الاقليم من عدمه ، وأساس ذلك أن المعاهدات الشارعة هى أقرب الى التشريع منها الى الالتزامات التعاقدية . فهى تلزم الدول اعضاء الجماعة الدولية بما جاء فيها من أحكام مقررة لصالح هذه الدول ، باعتبار هذه الاحكام جزءا من القواعد الوضعية السائدة فى القانون الدولى العام .

د ـ فيما عدا الفئات السابقة من المعاهدات ، فان كافة المعاهدات الاخرى التى لا تتركز آثارها فى اقليم معين ، والتى لا تعد فى الوقت نفسه من قبيل المعاهدات السياسية أو ما فى حكمها ، أو المعاهدات الشارعة والمنظمة لشئون قانونية عامة ، فان الخلاف فى شأنها ما زال واضحا . اذ تتردد السوابق الدولية فى شأن كافة المعاهدات التى لا تدخل فى احدى الفئات المبينة فى البنود الثلاثة السابقة ، بين سوابق مؤيدة لفكرة استخلافها ، وسوابق منكرة على العكس لاستخلاف هذه المعاهدات .

ولما كانت هذه الفئة من المعاهدات غير محددة بذاتها ، بحيث يمكن اعتبارها بمثابة الاصل ، بالمقابلة للفئات المحددة السابقة التى استقر الرأى الراجح فى شأنها على اتجاه معين ، فانه يمكن لنا فى النهاية أن نقرر ببساطة ، أن القاعدة الوضعية السائدة فى شأن الاستخلاف فى هذا المقام ، هى حرية الدول فى قبول انتقال الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى المعاهدات التى سبق للدولة السلف ابرامها من عدمه .

وعلى هذا النحو ، يمكن للدولة الخلف أن تتخذ من الملاءمة السياسية اساسا لموقفها ، ازاء استخلاف المعاهدات التى لم يستقر العرف الدولى على اتجاه محدد فى شأنها . فلها أن تقبل استخلاف هذه المعاهدات ، ان رأت فى ذلك مصلحة لها ، ولم تعترض الدولة الغير على هذا

الاستخلاف . اما اذا لم تجد فى قبول الاستخلاف ما يحقق مصالحها ، فيمكن لها أن تتنصل من مسئوليتها ، مستندة الى عدم وجود قاعدة عرفية تلزمها بهذا الاستخلاف ، دون حاجة الى التمسك بنظرية الظروف الطارئة ، بما تتضمنه من شروط قد يتعذر تحققها وفقا للقواعد العامة .

ومن هنا تبدو لنا من جديد أهمية التمسك بانتهاء الشخصية الدولية لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ، كنتيجة لوحدتهما الاندماجية ، ونشأة الدولة الموحدة الجديدة بشخصيتها الدولية المستقلة .

ثانيا : اثر الاستخلاف الدولى على العقود

١٩ ـ مبدا احترام الحقوق المكتسبة :

استقر القضاء الدولى ، منذ أمد بعيد ، على ضرورة احترام الدولة للحقوق المكتسبة للاجانب . ومؤدى هذا المبدأ ، فىحالتنا ، هو التزام الدولة الخلف باحترام الحقوق التى سبق للاجانب اكتسابها (بما فى ذلك الاشخاص الاعتبارية بطبيعة الحال) ، وفقا للقوانين التى كانت سائدة لدى الدولة السلف .

وللدولة التى يتبعها الاجنبى ، الذى لم تحترم الدولة الخلف حقوقه المكتسبة على النحو السابق ، أن تتدخل لحماية مصالح رعيتها بالطرق الدبلوماسية . كما يحق للاجنبى بطبيعة الحال ، المطالبة بحقوقه أمام القضاء الداخلى .

وقد أكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولى مبدأ احترام الحقوق المكتسبة فى حكمها الصادر فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٣ بمناسبة قضية المستوطنين الالمان فى بولندا ، والتى اثيرت عقب قيام بولندا بشخصيتها الدولية المستقلة . وعادت المحكمة فأكدت فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ اعتبار المبدأ السابق من المبادىء المستقرة فى القانون الدولى العام .

ومن جهة اخرى ، تواترت أحكام المحكمين الدولية على الاخذ بالمبدأ فى مناسبات متعددة . بل ان القضاء الداخلى فى الدول المختلفة لم يتردد فى تطبيق المبدأ السالف ، بوصفه من المبادىء الدولية العامة .

وقد لاقى مبدأ احترام الحقوق المكتسبة تطبيقات متنوعة فى شأن العقود التى سبق للدولة السلف ابرامها مع الاشخاص الخاصة الأجنبية (الطبيعية او المعنوية) ، ومدى انتقال الحقوق والالتزامات المقررة بمقتضى هذه العقود الى الدولة الخلف من عدمه .

ولعل اهم فئة من هذه العقود فىحالتنا هى عقود الامتياز .

٢٠ ـ اثر الاستخلاف الدولى على عقود الامتياز

عقد الامتياز ، هو العقد الذى تبرمه الدولة مع شخص من أشخاص القانون الخاص ، وتمنحه بمقتضاه امتياز القيام ببعض الاشغال العامة ، لقاء ريع معين يدفعه لها . ومثال ذلك عقود الامتياز المنوحة لبعض الاشخاص والشركات الخاصة لقاء توريد الكهرباء ، أو توزيع المياه ، أو استخراج البترول أو الزيت أو استغلال المناجم .. الخ .

وقد أكدت محكمة العدل الدولية ، بمناسبة عقود الامتياز التى منحتها الدولة العثمانية لاحد اليونانيين فى فلسطين ، قبل خضوعها للانتداب البريطانى ، وجوب حلول الدولة الخلف (انجلترا) محل الدولة السلف (فلسطين) فى شأن هذه العقود . وعلى هذا النحو انتهت المحكمة فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ الى أن استمرار الامتياز رغم تغير السيادة الاقليمية هو مبدأ من مبادىء القانون الدولى العام (٤٧) بشرط عدم تعارض ذلك مع النظام العام فى الدولة الخلف .

---

(٤٧) Vignes et Bettati فى .Rep المرجع السابق فقرة ٧٨ و ٧٩ ، وقداثير التزاعبين كل من انجلترا وتركيا امام المحكمة بمناسبة تجاهل الاولى للامتيازات التى سبق للثانية ان منحتها Mavrommatis وتخويلها لشخص آخر ، مما يتنافى مع الحكم الوارد بالمادة ٣٢ من البروتوكول الثانى عشر من اتفاقية لوزان الصادر فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ التى تنص على ان تحل سلطة الانتداب محل الحكومة التركية فى الحقوق الامتيازية التى كانت لتركيا من قبل . وانظر ايضا فى تأكيد المحكمة لمبدا احترام حقوق الامتياز : حكمها الصادر فى يناير ١٩٥٦ ، المرجع السابق ، فقرة ٨٠ .

وتعتبر هذه النتيجة التى أنتهت اليها المحكمة ، تطبيقا لمبدأ احترام الحقوق المكتسبة السابق الاشارة اليه • اذ يتعين على الدولة الخلف أن تحترم حقوق الامتياز المكتسبة فى ظل القوانين التى كانت سائدة لدى الدولة السلف •

على أن احترام الحقوق المكتسبة فى شأن عقود الامتياز على النحو السابق ، لا يحرم الدولة الخلف من حق انهاء الامتياز الذى يعد استمراره متعارضا مع المصلحة العامة ، وكذلك الامتياز الذى لم يعد مستجيبا للأعتبارات الاقتصادية التى كانت سببا فى منحه ، مع تقرير حق حامل الامتياز فى تعويض عادل عند فقد حقوقه •

وعلى عكس الاتجاه السابق نحو استخلاف حقوق الامتياز فى الحدود السابقة ، يميل جانب آخر من الفقه ، مؤيدا من بعض السوابق الحديثة ، نحو القول بانتهاء الامتياز عند زوال الدولة السلف التى قررته زوالا كاملا ، ما لم يكن للدولة الخلف مصلحة جوهرية فى استمراره وهـذه هى النظرية الامريكية التى تعلق استمرار الامتياز ، على شرط أن يكون مقررا لمصلحة الاقليم ، وهى نظرية لا تعبر عن قاعدة عامة ، وانما هى تخص الولايات المتحدة ، وتعكس المصالح الخاصة للدول الخلف •

ثالثا : أثر الاستخلاف الدولى على الديون العامة

٢١ ــ وضع المشكلة :

التساؤل الذى نواجهه الان يتعلق بمدى التزام الدولة الخلف بأداء ديون الدولة السلف • هل تنتقل هذه الديون الى ذمة الدولة الخلف ، مما يسمح باقرار مبدأ استخلاف الديون العامة ، أم أن الاصل ، على العكس ، هو أنه لا استخلاف فى الديون على هذا النحو ؟

تهون الاجابة عن هذا التساؤل ، فى حالة وجود معاهدة تنظم هذه المسألة كما حدث فى الكثير من الحالات (٤٨) •

أما اذا لم توجد معاهدة تتفق فيها الاطراف المعنية على تنظيم مسألة مدى تحمل الدولة الخلف (الدولة الموحدة الجديدة فى حالتنا) ، بديون الدولة أو الدول السلف ، فلا مناص من الرجوع الى القواعد العامة والسوابق الدولية المختلفة •

ونشير منذ البداية ، الى أن الفقه قد اختلف اختلافا بينا حول هذه المشكلة ، كما تضاربت فى شأنها السوابق الدولية الى حد يجعلها دون مغالاة من أدق مشاكل القانون الدولى العام وأكثرها تعقيدا •

على أن تضارب السوابق الدولية على النحو السابق ، بين اتجاه يرفض استخلاف الديون العامة ، وآخر يؤكد استخلافها ، لا يمنع من القول بوجود نوع من الاستقرار فى هذا الشأن ، بالنسبة لبعض الفروض •

اذ سنرى فيما بعد أن السوابق الدولية قد تواترت على استخلاف الديون المتعلقة بالاقليم الذى تغيرت السيادة عليه •

ومن جهة أخرى ، استقرت السوابق الدولية على رفض استخلاف الديون ذات الطابع السياسى ، أو العسكرى فى بعض الفروض •

ونعرض فيما يلى لكافة هذه الاتجاهات ، ليتسنى لنا فى النهاية ، التركيز على الوضع الخاص باستخلاف الديون فى ظل الوحدة المصرية الليبية • ذلك أن اعتبار الاستخلاف فى شأن هذه الوحدة من قبيل الاستخلاف الشامل على نحو ما رأينا من قبل ، كنتيجة لانتهاء الشخصية القانونية للدولتين المندمجتين ، واستقلال الدولة الموحدة بشخصية دولية جديدة ، يرجح معه القول بالتزام هذه الدولة بالديون والمبالغ التى سبق لكل من مصر وليبيا اقتراضها «»

---

(٤٨) راجع Rousseau ص ٢٧٦ ، وهو يشير الى ان استقرار المعاهدات المنظمة لهذه المسالة فى الماضى ، يؤكد وجود اتجاه قوى نحو قبول استخلاف الديون . راجع فى تعداد هذه المعاهدات وبيان احكام Vignes et Bettati فقرة ٢٧ وما بعدها . وراجع مع ذلك . معاهدة فرانكفورت فى ١٠ مايو ١٨٧٦ التى رفضت المانيا بمقتضاها دفع الديون العامة الفرنسية بعد استيلائها على الالزاس واللورين . ويبدو أن الاتجاه فى المعاهدات الاوروبية بعد عام ١٩١٩، قد رفض فكرة استخلاف الديون ، على عكس ما جرى عليه العمل فى القديم ، باستثناء معاهدات قليلة قبلت فيها الدول الاطراف مبدأ استخلاف الديون العامة • انظر فى هذه الاتجاهات المتعارضة Rousseau ص ٢٧٢ وما بعدها »

ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة للديون والمبالغ التى سبق لكل من الدولتين المندمجتين اقتراضها من الاشخاص الخاصة ٠

ومع ذلك ، فقد يختلف الامر بالنسبة للديون المحلية على ما سنرى ، خاصة فيما لو اعترف للوحدات الاقليمية فى الدولة الموحدة بنوع من الاستقلال المالى والادارى ٠

٢٢ ـ الاتجـاه نحو الرفض المطلق لاستخلاف الديـون العامة :

يرفض جانب من الشراح فكرة استخلاف الديون العامة ، وهو اتجاه أيدته بعض السوابق الدولية ، على نحو ما سنرى ٠

ويسوق الفقه المناصر لهذا الاتجاه ، حججا متنوعة لتأييد موقفهم ٠ ففى حالة الاستخلاف الجزئى بضم جزء من اقليم دولة الى اخرى ، يؤكد بعضهم أن بقاء الشخصية الدولية للدولة المدينة (السلف) يجعلها وحدها الملتزمة بالدين ٠ فهى التى استفادت من هذا الدين ، فيقع عليها وحدها الالتزام بأدائه ٠ على انه لو كان فقـد الدولة المدينة لجزء من اقليمها قد ترتب عليه نقص كبير فى قدراتها الاقتصادية ، بحيث يجعلها غير قادرة على اداء ديونها بالكامل ، فانه يحق لها ، وفقا لما انتهى اليه جانب من الشراح ، أن تطالب بتخفيض الديون بالنظر لتغير ظروفها على النحو السابق ٠

ولا يختلف الامر فى حالة الاستخلاف الشامل بضم دولة معينة لاقليم دولة اخرى ، وانتـهاء شخصية الدولة السلف تبعا لذلك ٠ ذلك انه بانتهاء شخصية الدولة المدينة ، تنقطع العلاقة السابقة بينها وبين الدولة الدائنة ، ومن ثم ينتهى الدين بالتبعية ، ولا يكون هناك بعد ذلك محل للقول بالتزام الدولة الخلف بأداء هذا الدين ٠ فديون الدولة السلف ترتبط بشخصيتها الدولية وجودا وعدما ٠ أما القول بأن اتخاذ هذا الموقف يضر بمصلحة الدولة الدائنة ، فمردود عليه بأن هذه الدولة تواجه مخاطر مماثلة عند ضعف اقتصاد الدولة المدينة ، وعجزها عن سداد الديون ٠

ومن جهة أخرى ، استند بعض الشراح الى النظريات الارادية فى القانون الدولى ، لينتهى الى القول بأن الدولة صاحبة السيادة لا تلتزم الا بما قبلته بارادتها ٠ ولما كانت الدولة الخلف لم تقبل اداء ديون السلف ، فانه لا يجوز بناء على ذلك الزامها بدفع هذه الديون ٠ فليست هنـاك فى مبادىء القانون الدولى العام الوضعية ، قاعدة تقرر استخلاف الديون ، والقول باستعارة احكام الميراث فى القانون الداخلى ، قول يعوزه السند السليم ، للاختلاف الكبير بين المجالين ٠ فالقياس هنا هو قياس مع الفارق ٠

وقد أيدت بعض السوابق الدولية الاتجـاه السابق نحو رفض استخلاف الديون العامة ، وخاصة فى حالات الاستخلاف الجزئى ٠ وعلى هذا النحو رفضت المستعمرات الانجليزية فـى امريكا بعد استقلالها عن انجلترا ما بين عام ١٧٧٠ و ١٧٨٣ اداء الديون العامة البريطانية

وقد كان ذلك هو موقف اليونان أيضا فى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، اذ رفضت أداء ديون الدولة العثمانية قبل استقلالها عنها ٠ ولم يختلف موقف المانيا بدورها عام ١٩٣٨ حين رفضت أداء الديون النمساوية (٤٩)

وقد تضمنت الكثير من المعاهدات الدولية نفس المبدأ السابق ، خاصة فى الفترة التالية لعام ١٩١٩ ، وهو نفس الاتجاه الذى اعتنقته اتفاقيات السلام عام ١٩٤٧ ٠

٢٣ ـ الاتجاه نحو تاكيد استخلاف الديون العامة :

وعلى عكس الاتجاه السابق ، يميل جانب آخر من الشراح مؤيدا من بعض السوابق الدولية ، الى تأكيد استخلاف الديون ٠

ويبدو ذلك بصفة خاصة فى فروض الاستخلاف الشامل ، وحينما تنتهى الشخصية القانونية للدولة السلف بضم اقليمها الى دولة اخرى ، أو عند اندماج دولتين فى دولة جديدة تأخذ شكل الدولة البسيطة ذات الشخصية الدولية المستقلـة ٠

ويميل بعض الفقـه الانجلو أمريكى المنـاصر

---

(٤٩) Rousseau ص ٢٧٦ ومابعدها ، وهو يشير الى حـكم هيئة المحكمين فى ١٨ ابريل ١٩٢٥ الصادر من الاستاذ الفرنسى Borel فى شان الديون العثمانية . وقد اكد الحكم رفض الفكرة القائلة بان استخلاف الديـون العامة يعتبر مبدأ من مبادىء القانون الدولى العام ٠

لوجهة النظر السابقة ، الى الاستناد الى فكرة العدالة ، تأييدا للنتيجة التى انتهى اليها . اذ من غير المقبول ، اغفال حقوق الدولة الدائنة ، بدعوى انتهاء الشخصية القانونية للدولة المدينة (الدولة السلف) . ويضيف جانب آخر من الفقه قولهم ان الدولة الخلف تعد فى هذه الحالة امتدادا للدولة السلف ، مراعاة لحقوق الدائنين ، وحفاظا على الحقوق المكتسبة .

بل يؤكد بعض الشراح ان اقليم الدولة السلف يعد بمثابة الضمان الذى يكفل للدولة الدائنة الحفاظ على حقوقها . ويقترب بعضهم من هذا المعنى ، حينما يقرر أن للاقليم المضموم وسكانه صفة الاستمرار التى تكفل أداء ديون الدولة السلف .

ويرى جانب من الشراح ان الدولة الخلف ، وقد انتفعت بحصولها على الاقليم ، يكون عليها أداء ديون الدولة السلف . أخذ بمبدأ الغنم بالغرم(٥٠) والقول بغير ذلك معناه اثراء الدولة الخلف على حساب الدولة الدائنة دون سبب ، وهو ما لا يجوز وفقا للقواعد العامة . ويرد بعضهم على الاعتراض القائل بأن ضم الاقليم الى الدولة الخلف قد لا يشكل اثراء لها بالمعنى المتقدم ، بل على العكس عبئا عليها فى بعض الفروض ، بالقول بأن قيمة الاقليم فى ذاته غالبا ما تكون كبيرة ولا تقدر بمال .

ويتوسط رأى آخر بين الرأيين المتقدمين ، مؤكدا التزام الدولة الخلف بأداء ديون الدولة السلف فى حدود ما يؤول اليها من أموال ، نتيجة لضم الاقليم الى سيادتها .

ويقترب بعضهم من هذه الافكار فى حالة الاستخلاف الجزئى الذى يتحقق نتيجة لضم جزء من اقليم دولة الى دولة أخرى ، اذ تلتزم الدولة الخلف بجزء من ديون الدولة السلف يتحدد فى ضوء القيمة الاقتصادية التى فقدتها الدولة السلف ، منسوبة الى مجموع ما تبقى لهذه الدولة بعد انسلاخ الاقليم من سيادتها (٥١) .

ونشير فى النهاية الى أن جانبا من الفقه قد انتهى الى نفس النتائج السابقة ، رغم انكاره لفكرة انتقال الديون من الدولة السلف الى الدولة الخلف ، على أساس انه « مادامت الدولة الخلف قد أعطت لنفسها حق ملكية الاموال الكائنة على الاقليم المضموم ، فعليها أن تدفع ديون الدولة السلف ، أخذا بالمبادىء العامة فى وجوب احترام الحقوق المكتسبة .

وأيا ما كان الامر ، فقد أيدت بعض السوابق الدولية الاتجاه السابق نحو استخلاف الديون العامة . من ذلك قبول المستعمرات الاسبانية فى امريكا بعد استقلالها عن أسبانيا اداء جانب من الديون العامة الاسبانية .

ومن جهة اخرى تضمنت الكثير من المعاهدات الدولية مبدأ استخلاف الديون العامة من ذلك « التزام بلجيكا عند انفصالها عن هولندا سنة ١٨٣٠ بجزء من ديون هذه الدولة ، والتزام بلغاريا والصرب والجبل الاسود فى معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ بأنصبة من ديون تركيا ، كما نص فى المادة ٢٥٤ من معاهدة فرساى على ان كل دولة انتقل اليها جزء من اقليم الامبراطورية الالمانية ، تلتزم بدفع نصيب من ديون هذه الامبراطورية ، وقررت نفس الشىء المادة ٢٠٣ من معاهدة سان جرمان مع النمسا ، والمادة ١٨٦ من معاهدة تريانون مع المجر بالنسبة لديون امبراطورية النمسا والمجر .

(٥٠) الدكتور محمد طلعت الغنيمى ص ٨٤٧ و Castren ص ٤٦٣ وهو يشير الى الرأى الذى يقرب هذا الوضع من الوضع الخاص باندماج الشركات فى القانون الخاص .

(٥١) اختلف الفقه حول الاساس الذى يقوم عليه تحديد نصيب الاقليم المنفصل عن ديون الدولة السلف . فقد اتخذ بعضهم من مساحة الاقليم بالنسبة الى مساحة الدولة السلف ، اساسا للتحديد . ورغم ان مساحة الاقليم لا تعد اساسا سليما لقياس قيمته الاقتصادية فان مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ قد اخذ بهذا المعيار ، عند تحديد نصيب دول البلقان التى انفصلت عن تركيا من ديون هذه الدولة . وقد رأى بعضهم ، الاستناد الى معيار عدد سكان الاقليم ، بالنسبة لمجموع سكان الدولة . وهو معيار لا يصلح بدوره كاساس لبيان القيمة الاقتصادية للاقليم . ولهذا اتجه آخرون الى القول باتخاذ نصيب الاقليم من مجموع ضرائب الدولة أساسا للتحديد ، باعتبار ان الضرائب تمثل فى النهاية الدخل الحقيقى للاقليم . وقد اخذت بهذا المعيار معاهدات الصلح المبرمة عام ١٩١٩ بالنسبة للاقاليم التى انتزعت من الامبراطورية الالمانية وامبراطورية النمسا والمجر . راجع : الدكتور على صادق ابو هيف ص ١٧٧ . وانظر فى عرض للمعايير المختلفة فى هذا الشأن Rousseau صفحة ٢٧٩ وما بعدها .

٢٤ – محاولة تحديد نطاق الخلاف السابق ؟

رأينا كيف ترددت السوابق الدولية بين سوابق مؤيدة لفكرة استخلاف الديون العامة ، وسوابق منكرة لهذه الفكرة . وقد كان هذا هو ما دعانا الى أن نؤكد منذ البداية صعوبة القول بوجود قاعدة دولية ملزمة فى شأن استخلاف الديون العامة .

ومع ذلك ، فيبدو أن تصور الاستخلاف فى مسائل الديون العامة قد بدا اكثر قبولا فى حالة الاستخلاف الشامل الذى تترتب عليه زوال الشخصية القانونية للدولة السلف زوالا تاما ، كما هو الشأن فىحالة ضم دولة لاقليم دولة اخرى ، أو اندماج دولتين فى دولة واحدة على نحو ما سنرى خلال دراسة الوضع الخاص بالوحدة المصرية الليبية .

على أن هذا لا يعنى أن الخلاف السابق هو خلاف بلا حدود . اذ يبدو أن السوابق الدولية قد بدأت تستقر فى شأن بعض فروض استخلاف الديون العامة .

وأول هذه الفروض هو الفرض الخاص بالديون المتعلقة بالاقليم ، والتى يبدو أن السوابق الدولية قد بدأت تستقر على جواز استخلافها .

أما الفرض الثانى ، فهو الفرض الخاص بالديون السياسية والعسكرية التى استخدمت فى الحرب ضد الدولة الخلف او استفادت منها دولة غير الدولة السلف . وقد استقرت السوابق الدولية على عدم استخلافها .

ونتولى فيما يلى معالجة كل من هذين الفرضين .

٢٥ – تواتر السوابق الدولية على استخلاف الديون المتعلقة بالاقليم :

تواترت السوابق الدولية على وجوب استخلاف الديون التى اقترضتها الدولة السلف لاقامة منشآت دائمة ، او تحسينات فى الاقليم على أى وجه كانت . فهذه الديون التى تتعلق بالاقليم ، تنتقل الى الدولة الخلف التى آلت اليها السيادة عليه ، اخذا بمبدأ الغرم بالغنم ، مع ملاحظة انه لو كان الدين مضمونا بدخل الدولة السلف ، فاننا « لا يجوز ان نلزم الدولة الخلف بما يتجاوز القدرة الضريبية للاقليم الذى جرى الاستخلاف بشأنه .

ومن السوابق الدولية الشهيرة المؤكدة لهذا الاتجاه ، معاهدة السلام المبرمة مع ايطاليا فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ .

٢٦ – تواتر السوابق الدولية على رفض استخلاف الديون السياسية والعسكرية :

استقرت السوابق على عدم انتقال اعباء الدين العام الى الدولة الخلف ، اذا كان القرض قد استخدم فى اغراض عدوانية ضد الدولة الخلف ، أو استفادت منه دولة غير الدولة السلف من ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية رفضت عام١٨٦٨ بعدحربها ضداسبانيا واستيلائها على كوبا ، ان تعترف « بما سمى بالدين العام الكوبى لان أسبانيا حصلته لاغراضها الوطنية الخاصة المضادة لصالح كوبا . كذلك رفضت بريطانيا أن تصفى سندات الحرب الخاصة بجمهورية البوير بعد استيلائها عليها » (٥٢)

كذلك فقد حرصت اتفاقيات السلام المبرمة بعد كل من الحربين العالميتين الاولى والثانية ، على تأكيد عدم استخلاف الديون التى اقترضتها الدولة السلف للأغراض العسكرية الخاصة بحربها ضد الدولة الخلف (٥٣) . ولنفس الاسباب المتقدمة رفضت اندونيسيا استخلاف الديون الهولندية التى سبق لهولندا اقتراضها لتمويل عملياتها العسكرية ضد القوات الاندونيسية (٥٤) .

---

(٥٢) الدكتور محمد طلعت الغنيمى ص ٨٤٧ و ٨٤٨ . وانظر فى امثلة اخرى Rep. de droit intertional. المرجع السابق فقرة ٤١ .

(٥٣) راجع على سبيل المثال : المادة ٢٥٤ من معاهدة فرساى والمادة ١٨٦ من معاهدة تريانون والمادة ٢٠٣ من معاهدة سان جرمان فى ٢٠ يوليو ١٩٢٠ . راجع Rep. de droit intertional المرجع السابق فقرة ٤٢ .

(٥٤) Rep. de droit intertional المرجع السابق فقرة ٤٢ ، مع ملاحظة أن اتفاقية لاهاى التى ابرمت فى ٢ نوفمبر ١٩٤٩ بين اندونيسيا وهولندا ، قد قضت بتقسيم الديون المتعلقة بالعمليات العسكرية الهولندية التى جرت فى الفترة ما بين ١٩٤٧ – ١٩٤٩ . ولا يعد هذا الوضع استثناء حقيقيا على قاعدة عدم استخلاف الديون السياسية والعسكرية ذلك ان استخلاف جزء من هذه الديون ، قد تم فى هذه الحالة بموافقة اندونيسيا. ومن جهة اخرى فلم يحدث فى هذا الفرض ، على اية حال ، استخلاف كامل لهذه الديون . راجع فى هذا المعنى : Rousseau ص ٢٧٩ .

واستخلاف الـديون العـامة :

سبقت الاشارة الى الجدل القائم حول مدى استخلاف الديون العامة ، على الاقل فى خارج اطار الفرض الخاص بالديون المتعلقة بالاقليم ، والتى يجوز بحسب الاصل استخلافها ، والديون السياسية والعسكرية التى استقر العمل على عدم استخلافها .

على أن الجدل القائم فى هذا الصدد لا يحتدم بصفة خاصة ، الا فى حالة الاستخلاف الجزئى بضم جزء من اقليم دولة الى اخرى . ففى هذا الفرض ، بنوع خاص ، يميل جانب كبير من الشراح الى القول بعدم انتقال الديون العامة الى الدولة الخلف ، مع التحفظ الخـاص بالديون المتعلقة بالاقليم . بل ان معظم السوابق الدولية التى رفضت استخلاف الديون العـامة واجهت فروض كان الاستخلاف المتحقق فيهـا من قبيل الاستخلاف الجزئى . وأساس ذلك أن الشخصية الدولية للدولة المدينة (السلف) لا تزال قائمة فى مثل هذه الفروض ، ومن ثم يمكن للدولة الدائنة أن توجه مطالبتها اليها (٥٥) .

أما فى حالة الاستخلاف الشامل ، والذى تنتهى فيه الشخصية الدولية للدولة السلف ، كما هو الشأن فى حالة ضم اقليم دولة بأكمله الى دولة اخرى ، أو اتحاد دولتين فى دولة واحدة ، فيبدو أن الرأى الغالب يميل ، على العكس ، الى اقرار مبدأ استخلاف الديون . وعلى هذا النحو تلتزم الدولة الخلف بأداء الديون التى سبق للدولـة السلف اقتراضها قبل انتهاء شخصيتها الدولية ، ما لم تكن هذه الديون من الديون السياسية أو العسكرية على النحو الذى رأيناه (٥٦) .

وهكذا يمكن القول بالتزام الدولة الجديدة التى ستنشأ ، نتيجـة لاندمـاج كل من مصر وليبـيا بالديون التى سبق لكل من الدولتين المندمجتين الالتزام بها ، ما دمنا نسلم بأن الاستخلاف فى هذا الفرض هو من قبيل الاستخلاف الشامل ، نتيجة لانتهاء الشخصية الدولية لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية بعد الوحدة ، وما دام أن الدولة الجديدة ستتخذ شكل الدولة البسيطة ، بمقتضى فكرة الوحدة الاندماجية .

على انه يجب الاعتراف ، مع ذلك ، بأن هذه النتيجة التى انتهينا اليها ، والتى تعبر عن اتجاه فقهى راجح ، لا تشكل مع ذلك عرفا دوليا ملزما ، بالنظر لعدم استقرار السوابق الدولية فى شأنها على اتجاه محدد ، على الاقل فى خارج اطار الديون المتعلقة بالاقليم ، والتى تواترت السوابق على وجوب استخلافها على نحو ما رأينا من قبل .

وجدير بالذكر أن القول بمبدأ استمرار الشخصية فى هذه الحالة ، قد لا يغير من النتيجة التى انتهينا اليها فى شأن استخلاف الدولـة الجديدة للديون السابقـة . ذلك أن القول بـأن شخصية الدولة الجديدة تعد استمرارا لكل من شخصية الدولتين المندمجتين ، يجعل التزام الدولة الجديدة عن ديونهما أمرا منطقيا .

ومع ذلك ، فقد يختلف الامر فيما لو اعترف لكل من الدولتين المندمجتين بشخصية ناقصة ، أو بنوع من الاستقلال المالى والادارى ، وهو ما يبدو بصفة خاصة ، فيمـا لو اتخذت الوحدة شكل الدولـة الاتحادية (الفيدرالية) (٥٧) .

اذ يتجه جانب من الشراح الى القول بأن احتفاظ الوحدات المحلية اعضـاء الاتحاد الفيـدرالى باستقلالها النسبى من الوجهة الادارية والمالية ، كما يحدث عادة يستدعى القول بالتزامها بأداء الديون التى سبق لها الالتزام بها قبل الدخول فى الاتحاد . ومؤدى ذلك أن التزام هذه الوحدات بأداء ديونها السابقة ، يرتبط بالقدر الممنوح لها من الاستقلال المالى والادارى .

---

(٥٥) راجع Castren ص ٤٦١ وما بعدها . وانظر مع ذلك فى الاتجاه نحو وجوب اسهام الدولة الخلف فى اداء نسبة من ديون الدولة السلف فى هذا الفرض . ما قبله فقرة رقم ٢٤

(٥٦) راجع بصفة خاصة Castren ص ٤٦١ وما بعدها ، وهو يشير فى ص ٤٦٢ هامش [١] الى الفقه المؤيد لهذا النظر .

(٥٧) ونحن نستبعد من هذه الدراسة تصور اتخاذ الوحدة المصرية الليبية شكل الاتحاد التعاهدى Confédération الذى تبقى فيه لكل من الدول الاعضاء شخصيتها الدولية المستقلة ، كما هى الحال فى الاتحاد الثلاثى القائم بين كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية والجمهـورية العربيـة السورية . ذلك أن استقلال كل من الدول الاعضـاء بشـخصيتها الدولية المستقلة يستبعد مشكلة الاستخلاف من أساسها . اذ تظل كل من الدول الاعضاء فى الاتحاد التعاهدى مسئولة عن ديونها التى التزمت بها قبل الدخول فى الاتحاد

وعلى عكس هذا الاتجاه ، يؤكد جانب آخر من الفقه استخلاف الدولة الفيدرالية ذاتها للديون التى سبق للدول الاعضاء اقتراضها قبل الدخول فى الاتحاد (٥٨) • واساس ذلك ان استقلال الدول الفيدرالية بالشخصية الدولية دون غيرها من الدول الاعضاء ، يجعل من غير المتصور ان تتوجه مطالبة الدولة الدائنة للوحدات الاقليمية المكونة للاتحاد (٥٩) •

واذا كان الشكل المتوقع للدولة الموحدة الجديدة التى ستنشأ باندماج كل من مصر وليبيا هو شكل الدولة البسيطة ، فيصبح من المنطق اذن التزام هذه الدولة بالديون التى سبق لكل من الدولتين المندمجتين اقتراضها .

ومع ذلك ، يبقى الجدل الفقهى ، الذى رأيناه بالنسبة لمدى انتقال الديون الى الدولة الخلف ، فى حالة الوحدة التى تأخذ شكل الاتحاد الفيدرالى ، واردا حتى فى الفرض الخاص باتخاذ الوحدة المصرية الليبية شكل الدولة البسيطة • فقد سلفت الاشارة ، الى أن اتخاذ الوحدة الاندماجية هذا الشكل الاخير ، لا يستبعد امكان منح الوحدات الاقليمية المختلفة نوعا من الاستقلال المالى والادارى ، لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل من هذه الوحدات • وعلى هذا النحو ، قد يمكن تصور القول بالتزام هذه الوحدات بأداء الديون العامة التى سبق للدولة التى كانت تتبعها الالتزام بها قبل الوحدة ، او الاسهام فى أداء بعض هذه الديون ، وذلك فيما لو اخذنا بالرأى المماثل فى حالة الاتحاد الفيدرالى •

على أن هذا الرأى الاخير يقابله رأى آخر ، كما رأينا يقضى بالتزام الدولة الفيدرالية دون غيرها بأداء الديون التى نشأت فى ذمة الدول الاعضاء قبل انتهاء شخصيتها الدولية نتيجة للاتحاد . وهو رأى يقوم ، كما رأينا ، على أساس أن انتهاء الشخصية الدولية للوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالى • يجعل توجيه المطالبة بديونها الى دولة الاتحاد ذاتها أقرب الى منطق الامور كما تتصورها المبادىء العامة فى القانون الدولى العام . فان كان الامر كذلك بالنسبة للفرض الخاص بالدولة الاتحادية ، فيكون من المنطق اذن ، اعمال نفس هذه المبادىء ، من باب اولى ، فى الفرض الخاص بالوحدة الاندماجية التى تتخذ شكل الدولة البسيطة التى تتمتع الوحدات المحلية فيها بقدر من الاستقلال المالى والادارى •

ان الاحكام السابقة تتعلق بمدى استخلاف الديون العامة ، أى المبالغ التى سبق لكل من الدولتين المندمجتين اقتراضها قبل الوحدة . فهل تنطبق هذه الاحكام ايضا فى شأن الديون المحلية ، أى المبالغ التى اقترضتها من قبل بعض الوحدات الادارية والمحلية او الهيئات العامة ذات الاستقلال المالى التى كانت تتبع أى من الدولتين المندمجتين ؟ هذا ما نحاول الاجابة عنه فى الفقرة التالية •

٢٨ ـ الوحدة المصرية الليبية واستخلاف الديون المحلية :

الفرض محل البحث يتعلق بمدى استخلاف الدولة الموحدة الجديدة للديون التى كانت تلتزم بها احدى الوحدات الادارية او المحلية ، او احدى الهيئات العامة ذات الاستقلال المالى ، التى كانت تتبع احدى الدولتين المندمجتين •

والاصل أنه لا استخلاف فى شأن هذه الديون • اذ تظل الوحدة الادارية ذات الاستقلال المالى ملتزمة بالدين ، ولا تسأل الدولة الخلف عنه « الا فى حدود ما تلتزم به الدولة عموما فى خصوص ديون فروعها الحكومية » (٦٠) .

على أن استمرار التزام الوحدة الادارية

---

(٥٨) Castren ص ٤٧٤ ، وهو يشير مع ذلك الى بعض السوابق الدولية التى اخذت بعكس هذا الراى وانكرت استخلاف الدول الفيدرالية للديون السابقة للدول اعضاء الاتحاد ، كما حدث فى حالة اتحاد دول البلطيق مع الاتحاد السوفيتى .

(٥٩) أما الشراح المنكرون لفكرة الاستخلاف الدولى اصلا ، فيرفضون بطبيعة الحال فكرة انتقال الديون الى الدولة الفيدرالية بوصفها شخصا جديدا من اشخاص القانون الدولى ، يختلف عن اشخاص الدول المكونة للاتحاد • ومن ثم تنتهى الديون ، وفقا لهذا النظر ، بانتهاء الشخصية الدولية للدول الاعضاء . Castren ص ٤٧٤ .

(٦٠) الدكتور محمد طلعت الغنيمى ص ٨٤٨ ، مع ملاحظة انه يضيف الى ذلك قوله انه اذا « رفضت الدولة الخلف الابقاء على الذاتية المالية للوحدة » فانه يكون على الدولة السلف أن تدفع قيمة سندات القرض » ، وهو قول يفرض الانكار المسبق لفكرة استخلاف الديون .

بديونها مرتهن باستمرار استقلالها المالي والاداري ، وفقا النظم القانونية والادارية الجديدة المعتمدة في ظل الدولة الموحدة .

اما لو فقدت الوحدة الادارية استقلالها المالي ، فانه يتعين القول بمسئولية الدولة الجديدة عن الديون السابقة لهذه الوحدة ، على الاقل ما دمنا نسلم بمبدأ انتقال ديون الدولة السلف الى الدولة الخلف في حالة الاستخلاف الشامل ، على النحو الذي فصلناه .

يبقى في النهاية أن نقف عند الفرض الخاص بالديون والمبالغ التي سبق لاى من الدولتين المندمجتين (الدولة السلف) او احدى الهيئات العامة فيها اقتراضها من الاشخاص أو الهيئات الخاصة الاجنبية .

٢٩ ــ الوحدة المصرية الليبية والديون المستحقة للاشخاص او الهيئات الخاصة الاجنبية

الفرض الذي نواجهه الان ، يتعلق بالديون والمبالغ التي سبق لاى من الدولتين المندمجتين اقتراضها من الاشخاص او الهيئات الخاصة الاجنبية ، ومدى انتقال هذه الديون الى ذمة الدولة الجديدة .

وعلى هذا النحو ، فنحن نستبعد ، منذ البداية الديون المستحقة للاشخاص أو الهيئات الخاصة الوطنية (٦١) . اذ انتلك مسألة داخلية تخضع بحسب الاصل للاحكام المقررة في القانون الداخلي للدولة الجديدة (١٢٨) .

ومن جهة اخرى ، فنحن نستبعد أيضا الديون التي نشأت في ذمة الدولة السلف والمستحقة كما هو الشأن في حالة ضم جزء من اقليم دولة الى للاشخاص او هيئات خاصة اجنبية ، فيما لو كان الاستخلاف جزئيا ، كما هو الشأن في حالة ضم جزء من اقليم دولة الى اخرى . ذلك أن بقاء الدولة اخرى . ذلك أن بقاء الدولة المدينة (السلف) بالاستخلاف الشامل ، نتيجة لضم اقليم دولة الى بشخصيتها الدولية ، يستدعى استمرار التزامها بأداء الديون التي نشأت في ذمتها والمستحقة للاشخاص الخاصة الاجنبية ، على الاقل ما لم تكن هذه الديون مرتبطة بالاقليم الذي فقدته هذه الدولة ، حتى يمكن في هذه الحالة القول بالتزام الدولة الخلف التي آل اليها الاقليم بالديون المتعلقة به .

وبذلك تنحصر دراستنا في الفرض الخاص كما هو الشأن في حالة الوحدة المصرية الليبية .

اخرى ، أو عند اندماج دولتين في دولة واحدة ، والقاعدة المقررة في هذا الشأن ، هي التزام الدولة الجديدة (الدولة الخلف) بالديون التي نشأت في ذمة أى من الدولتين المندمجتين (الدولة السلف) ، والمستحقة للاشخاص والهيئات الخاصة الاجنبية .

والتزام الدولة الجديدة بأداء الديون السابقة في هذا الفرض ، هو التزام تفرضه مبادىء القانون الدولي العام ، باعتبار أنه في حقيقته التزام في مواجهة الدول الاجنبية التي يتبعها الدائنون ، عملا بالاحكام الخاصة بضرورة احترام الحقوق المكتسبة والسابق الاشارة اليها فقد مضت الاشارة الى أن القضاء الدولي قد استقر على ضرورة احترام الدولة الخلف للحقوق التي سبق للاجانب اكتسابها في ظل القوانين التي كانت سائدة لدى الدولة السلف .

رابعا : أثر الاستخلاف على المسئولية الدولية

٣٠ ــ وضع المشكلة :

يفرض النظام الدولي ، أسوة بأى نظام قانوني آخر ، التزامات معينة علىأشخاصه . والالتزام لا يصدق عليه هذا الوصف ، الا لو ترتب على الاخلال به قيام المسئولية .

وعلى هذا النحو ، فاذا لم تقم الدولة ، بوصفها شخصا من أشخاص القانون الدولي العام ، بالوفاء بالالتزامات التي يفرضها هذا القانون ، سواء كان مصدر هذه الالتزامات حكما اتفاقيا مثبتا في معاهدة ، أو حكما مقررا بمقتضى العرف

(٦١) وتحدد قوانين الجنسية فيكل دولة شروط تمتع الاشخاصبالجنسيةالوطنية ، وهو تحديد يتناول بطريق الاستبعاد تعيين المقصود بالاجانب . اما بالنسبة للاشخاص الاعتبارية مثلالشركات والمؤسسات وغيرها منالهيئات فان تحديد صفتها الوطنية يتم عنطريقمعايير معينة يخرج بيانها عن نطاقهذا البحث . راجع في هذه المعايير بة مؤلفنا في الجنسية والموطن ومركزالاجانب ، ١٩٧٢ ، فقرة ٢٥ ومابعدها

الدولى . فان النتيجة المترتبة على ذلك ، هى تحمل هذه الدولة تبعة المسئولية الدولية .

ويترتب على قيام المسئولية الدولية على هذا النحو ، أن تنشا رابطة قانونية بين الشخص القانونى الدولى الذى أخل بالتزامه ، أو امتنع عن الوفاء به ، والشخص القانونى الدولى الذى حدث الاخلال فى مواجهته ، وهى رابطة تخول هذا الاخير ، الحق فى مطالبة الشخص الذى أخل بالتزامه ، أو امتنع عن الوفاء به ، بازالة ما ترتب على هذا الاخلال من نتائج أو التعويض عنها (٦٢) .

ويجرى الفقه الدولى على اطلاق اصطلاح « العمل غير المشروع » على كل مخالفة للالتزام الذى تفرضه قاعدة من قواعد القانون الدولى العام ، سواء كان المصدر المباشر لهذا الالتزام ، هو المعاهدات او العرف الدولى (٦٣) .

ولاتقوم المسئولية على النحو السابق الا بتوافر شرطين أساسيين . أولهما ، ارتكاب شخص من أشخاص القانون الدولى عملا غير مشروع ، يشكل اخلالا بالتزام يفرضه القانون الدولى ، سواء أكان مصدر هذا الالتزام – كما بينا – المعاهدات أو العرف الدولى . وثانيهما ، تحقق ضرر مادى أو أدبى لاحد أشخاص القانون الدولى العام الاخرين ، نتيجة لوقوع الفعل المرتب للمسئولية (٦٤) .

وتحقق المسئولية الدولية ، على النحو السابق ، يرتب حقا للدولة التى اصابها الضرر فى التعويض، يقابله التزام على الدولة التى تسببت فى هذا الضرر ، يلقى عليها عبء هذا التعويض .

فاذا كانت الدولة السلف طرفا فى رابطة المسئولية وفقا لهذا المعنى ، بان ترتب لها حق فى التعويض نتيجة للضرر الذى اصابها من جراء فعل غير مشروع ارتكبته دولة أخرى ، أو التزمت الدولة السلف على العكس بتعويض هذه الدولة الاخيرة نتيجة لاخلالها هى بالتزاماتها الدولية ، فهل تنتقل حقوق الدولة السلف والتزاماتها المترتبة على مسئوليتها الدولية على هذا النحو الى الدولة الخلف ؟

هذا هو التساؤل الذى نتصدى للاجابة عنه فى الفقرات التالية .

٣١ – تحديد نطاق البحث :

لعله من الخير ، قبل البدء فى دراسة مشكلة مدى استخلاف الحقوق والالتزامات المرتبة على المسئولية الدولية على النحو الذى بيناه ، أن نحدد اولا نطاق البحث فى هذا الموضوع (٦٥) .

وأول ما تجب الاشارة اليه ، أنه لا محل لبحث مشكله استخلاف المسئولية الدولية أساسا فى حالة الاستخلاف الجزئى ، كما هو الشأن فى الفرض الخاص بضم جزء من اقليم دولة الى دولة أخرى . اذ يتفق الفقه فى هذه الحالة ، على أن استمرار الشخصية الدولية للدولة السلف يقتضى تمتعها وحدها بالحقوق المترتبة على المسئولية الدولية ، أو يلقى عليها ، على العكس ، بعبء الالتزامات التى يفرضها عليها القانون الدولى العام فى هذا الشأن (٦٦) . فمشكلة مدى انتقال الحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية لا محل لها اذن الا فى حالة الاستخلاف الشامل ، كما هو الشأن فى الفرض الخاص بضم اقليم دولة الى

(٦٢) راجع فى التفرقة بين المسئولية الدولية على هذا النحو والمسئولية فى نطاق القانون الداخلى ، الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق فقرة ١٤٤ ، والدكتور محمد سامى عبد الحميد : اصول القانون الدولى العام ، المرجع السابق ، فقرة ١١٧ .

(٦٣) وعلى هذا النحو لا يعرف القانون الدولى التفرقة التى تقيمها بعض النظم الداخلية بين المسئولية التقصيرية من ناحية ، والمسئولية التعاقدية من ناحية اخرى . فمسئولية الدولة عن الاخلال بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات لا تختلف من مسئوليتها من الاخلال بالتزام يفرضه العرف الدولى . اذ تقوم المسئولية فى الحالتين على فكرة العمل غير المشروع ، اى انها تعتبر دائما من قبيل المسئولية التقصيرية .

(٦٤) الدكتور محمد سامى عبد الحميد ، المرجع السابق فقرة ١٢٤ ، والدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق فقرة ١٤٥ .

(٦٥) راجع بصفة خاصة : Monnier (Jean Philippe), La succession d'Etats en matière de responsabilité internationale منشور فى Annuaire Français de droit international ٩٦٢ ص ٦٧ .

(٦٦) وقد يثور وضع متشابه فى حالة الوحدة المصرية الليبية ، فيما لو اخذنا بفكرة استمرار الشخصية ، واعتبرنا شخصية الدولة الموحدة الجديدة استمرارا للشخصية القانونية لكل من مصر وليبيا . راجع ما قبله فقرة رقم :

اخرى (٦٧) · او اندماج دولتين فى دولة واحدة جديدة ، تتمتع بالشخصية الدولية المستقلة ، كما هو الشأن فى حالة الوحدة المصرية الليبية محل البحث . ففى هذه الحالة وحدها يثور التساؤل عن مدى انتقال الحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الخلف ، بعد أن زالت الشخصية القانونية للدول السلف .

ومن جهة اخرى ، فنحن نستبعد من هذه الدراسة الفرض الخاص بسبق اقرار الدولة او الدول السلف بمسئوليتها الدولية بارادتها المنفردة . ذلك أن مدى انتقال التزامات الدولة السلف فى هذا الفرض الى الدولة الخلف ، تحكمه قواعد الاستخلاف الخاصة بالالتزامات المالية ، أو بتحديد أدق ، القواعد الخاصة باستخلاف الديون على النحو السابق بيانه (٦٨) ·

ولنفس الاعتبار السابق ، نستبعد من نطاق الدراسة ايضا حالة ما اذا كان مبلغ التعويض المستحق للدولة التى أصابها الضرر فى ذمة الدولة السلف قد تحدد بالفعل بمقتضى حكم صادر عن القضاء الدولى . اذ يمكن القول فى هذا الفرض أيضا بوجود دين معين فى ذمة الدولة السلف ، وهو ما يقتضى فى هذه الحالة ، بدورها ، تطبيق الاحكام الخاصة باستخلاف الديون التى سبقت الاشارة اليها (٦٩) .

واخيرا ، فنحن نستبعد من نطاق الدراسة حالة اعتراف الدولة السلف بمسئوليتها الدولية، وتسوية هذه المسألة بمقتضى معاهدة خاصة بينها وبين الدولة الغير · ذلك ان انتقال الالتزامات المقررة بمقتضى هذه المعاهدة الى الدولة الخلف ، تحكمه فى هذا الفرض الاحكام الخاصة باستخلاف المعاهدات والسابق الاشارة اليها ·

وفى غير هذه الاحوال ، تبدو أهمية التساؤل ، موضوع الدراسة ، بالنسبة لاثر الاستخلاف الشامل على الحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية ·

هل تنتقل حقوق والتزامات كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية بمقتضى احكام المسئولية الدولية الى الدولة الموحدة الجديدة من عدمه (٧٠) ·

٣٣ ـ تقسيم

ان الاجابة عن التساؤل موضوع الدراسة ، يقتضى أن نعرض أولا لمدى انتقال الحقوق المقررة لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ، والمترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الجديدة ، ثم نتصدى بعد ذلك لمدى انتقال الالتزامات المترتبة على المسئولية الى هذه الدولة .

وعلى هذا النحو ، فان دراسة اثر الاستخلاف على المسئولية الدولية يقتضى أن نعرض لموضوعين أساسيين :

---

(٦٧) ونحن نستبعد مع ذلك المشاكل الخاصة بالفرض الذى يتحقق فيه الاستخلاف الشامل ، عن طريق ضم دولة قائمة لاقليم دولة اخرى ، ونقتصر اساسا على الفرض الخاص باندماج دولتين فى شكل دولة جديدة ، وهو الذى يتحقق فى حالة الوحدة المصرية الليبية . ذلك ان الفرض الخاص بضم دولة قائمة لاقليم دولة اخرى قد يثير بعض المشاكل الخاصة ، من بينها مثلا مشكلة مدى استخلاف الدولة الخلف لمسئولية الدولة السلف ، فيما لو كان المضرور من رعايا الدولة الخلف . راجع فيما اثارته قضية المدعو Florens Ovrille بمناسبة ضم جزيرة مدغشقر الى السيادة الفرنسية فى عام ١٨٩٦ .

Daniel Bardonnet, La succession d'Etats à Madgascar

المرجع السالف الذكر صفحة ٢٠٨ .

(٦٨) Monnier المرجع السابق ص ٦٧ .

(٦٩) انظر فى هذا المعنى Castren فى بحثه المنشور بدراسات لاهاى والسابق الاشارة اليه ص ٤٦٨ وما بعدها . والدكتور محمد طلعت الغنيمى ص ٨٤٩ .

(٧٠) ونحن نستبعد بطبيعة الحال الفرض الخاص بقبول الدول الموحدة الجديدة اداء الالتزامات التى كانت تشغل ذمة كل من مصر وليبيا بناء على فكرة المسئولية الدولية ، أو الفرض العكسى الذى تقبل فيه دولة اجنبية حقوق كل من الدولتين المندمجتين والمترتبة على المسئولية الدولية لهذه الدولة . اذ لاخلاف فى ان التزام الدولة فى هذا الصدد ، يقوم على ارادتها المنفردة ولا شأن له بمشكلة الاستخلاف موضوع الدراسة . وهو فرض متصور على اية حال ، فى جميع الفروض التى قد تجد الدولة الخلف فيها ، ان اعتبارات الملاءمة السياسية تقتضى قبولها للالتزامات التى كانت مفروضة على الدولة السلف بمقتضى احكام المسئولية الدولية .

أولهما : مدى استخلاف الحقوق المترتبة على المسئولية الدولية .

وثانيهما : مدى استخلاف الالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية .

١ـ مدى استخلاف الحقوق المترتبة على المسئولية الدولية

٣٣ـ ارتباط المشكلة بنظرية الحماية الدبلوماسية

يتور البحث فى الفرض ، موضوع الدراسة ، فيما لو ارتكبت دولة معينة عملا غير مشروع وفقا لاحكام القانون الدولى العام، ترتب عليه ضرر لاحد مواطنى الدولة السلف . فاذا انتهت الشخصية الدولية لهذه الدولة بعد ذلك بضم اقليمها الى دولة أخرى ، أو بقيام الوحدة الاندماجية بينها وبين دول أخرى، وترتب على ذلك نشأة دولة موحدة تستقل بشخصيتها الدولية الجديدة، فهل يحق للدولة الخلف (الدولة الجديدة) التى أصبح المضرور من مواطنيها فى هذا الفرض ، أن تتدخل لحمايته دبلوماسيا ، وتطالب الدولة المسئولة بالتعويض أمام القضاء الدولى ؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل لا تتاتى الا فى ضوء الاحكام الخاصة بنظرية الحماية الدبلوماسية .

٣٤ ـ مبدأ استمرار الجنسية يؤدى الى عدم انتقال الحقوق الى الدولة الخلف

من المبادىء المستقرة فى القانون الدولى ، انه لا يجوز للفرد أن يطالب بالتعويض عن الاضرار التى لحقته من جراء اخلال الدولة بالالتزامات المقررة بمقتضى احكام القانون الدولى العام (٧١) وانما يحق للدولة التى يتبعها الشخص المضرور ، وفقا لما استقر عليه القضاء الدولى ، أن تطالب الدولة المسئولة بالتعويض ، لا نيابة عن هذا الشخص ، وانما باعتبار ذلك حقا مقررا لها بمقتضى مبادىء القانون الدولى العام (٧٢) .

وقد استقر القضاء الدولى على أنه لا يجوز للدولة بسط حمايتها الدبلوماسية على النحو السابق على غير المتمتعين بجنسيتها من الافراد على الاقل مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك (٧٣)

ومؤدى ذلك ، انه يتعين أن يكون الشخص متمتعا بجنسية الدولة التى بسطت حمايتها الدبلوماسية عليه عند وقوع العمل غير المشروع، وأن يحتفظ هذا الشخص بجنسية الدولة المذكورة حتى صدور الحكم النهائى فى دعوى المسئولية ، او على الاقل ، الى حين توجيه المطالبة للقضاء الدولى .

وهذا هو مبدا استمرار سند الحماية الدبلوماسية ، الذى يقضى بعدم جواز بسط الدولة لحمايتها على الاشخاص ، الا اذا كانوا متمتعين بجنسيتها عند وقوع الفعل المرتب للمسئولية الدولية ، مع استمرار تمتعهم بهذه الجنسية ، الى حين توجيه المطالبة فى مواجهة الدولة المسئولة .

واعمال المبادىء السابقة فى حالة الاستخلاف الشامل ، يؤدى الى القول بعدم انتقال الحقوق المترتبة على المسئولية الدولية ، على النحو المتقدم ، من الدولة السلف الى الدولة الخلف ، ما دام ان الفرض فى حالتنا ، هو ان الشخصية الدولية للدولة السلف قد انهيت انهاء كاملا ، بما يترتب على ذلك من انقطاع رابطة الجنسية بينها وبين الشخص المضرور ، الذى يكتسب فى هذه الحالة عادة جنسية الدولة الخلف .

---

(٧١) Monnier المرجع السابق ص ٦٨ . والمقصود فى هذا المقام هو المطالبة بالتعويض امام القضاء الدولى. اذ تتمتع الدولة الاجنبية بالحصانة القضائية امام القضاء الوطنى للدول الاخرى . راجع فى شروط هذه الحصانة ونطاقها مؤلفنا فى تنازع الاختصاص القضائى الدولى ، الاسكندرية ١٩٧٠ فقرة رقم ٨ وما بعدها . ومن جهة أخرى ، فان المقصود فى هذا المقام هو توجيه المطالبة القضائية الى دولة اجنبية . ذلك أن مسئولية الدولة تجاه مواطنيها ، مسالة تخضع للقوانين الداخلية . اما اذا وجه المضرور المطالبة الى سلطات الدولة الاجنبية التى اقترفت العمل غير المشروع فهى مسالة يتوقف الفصل فيها بدورها على الاحكام السائدة فى القانون الداخلى لهذه الدولة .

(٧٢) راجع حكم محكمة العدل الدولية فى قضية Mavrommatis السابق الاشارة اليها .

(٧٣) راجع حكم محكمة العدل للدولية فى ٢٨ فبراير ١٩٣٩ فى قضية سكك حديد Panevzys مشار اليه فى Monnier المرجع السابق ص ٦٩ . ويترتب على ذلك انه لا يجوز للدولة بسط حمايتها على عديم الجنسية .

وبنـــاء على ما تقــدم ، فان الــدولة الموحـــدة الجديدة ، لن تستطيع بسط حمايتها الدبلوماسية على المواطنين المصريين والليبيين الذين لحق بهم ضرر من جراء عمل غير مشروع اقترفته دولة اجنبية اخلالا بالتزاماتها الدولية قبل الوحدة ، لانقطاع شرط استمرار الجنسية قبل توجيه المطالبة بالتعويض الى الدولة المسئولة ، كنتيجة لاكتساب هؤلاء جنسية الدولة الجديدة على أثر قيــام الوحدة .

ويرفض جانب من الفقه الحديث هذه النتيجة المؤسفة التى تؤدى اليهـــا المبـادىء الوضعية السائدة فى القانون الدولى العام ، مؤكدا انه يكفى لامكان بسط الدولة لحمايتها الدبلوماسية على الافراد ، أن يكون هؤلاء متمتعين بجنسيتها عند مطالبة الدولة المسئولة بالتعويض عن الاضرار التى لحقتهم ، دون حاجة لاستلزام تمتعهم بهذه الجنسية ، وقت وقوع الفعل غير المشروع .

ومع ذلك ، فيجب الاعتراف بأن الاتجاه السابق يصطدم بالحقائق الوضعية السائدة ، ويتعارض مع ما تواترت عليه السوابق الدولية ، وما استقر عليه القضاء الدولى فى هذا الشأن .

نخلص من ذلك ، الى ان قاعدة اســتمرار الجنسية فى شأن الحماية الدبلوماسية ، قد تؤدى فى حالة الاستخلاف الشامل الى تعطيل أحكام المسئولية الدولية . اذ لا تستطيع أى من الدولة السلف ، أو الدولة الخلف ، ان تطالب الدولة المسئولة بالتعويض عن الاضرار التــى لحقت بالافراد . فالدولة السلف لا تستطيع ان تبسط حمايتها الدبلوماسية على الشخص المضرور لسبب بسيط ، هو انتهاء شخصيتها الدولية ، نتيجة للاستخلاف الشامل . اما الدولة الخلف فهى لا تستطيع بدورها ان تبسط حمايتها على هــذا النحو ، باعتبار ان المضرور لم يكن من مواطنيها عند تحقق الفعل الضار الموجب للمســئولية الدولية .

واذا كنا قد انتهينا الى ان مبدأ استمرار الجنسية يحول دون انتقال الحقوق المترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الخلف ، فهل هناك ما يمنع ، فى الفرض العكس ، من انتقال الالتزامات المتولدة عن المسئولية من الدولة السلف الى الدولة الخلف ؟ هذا ما نحاول الاجابة عنه فى الفقرة التالية .

٢ ـ مدى استخلاف الالتزامات المترتبـــة على المســئوليــة

٣٥ ـ وضع المشكلة :

التساؤل موضوع الدراسة الان ، يتعلــق بالفرض الذى ترتكب فيه الدولة السلف عملا غير مشروع يرتب مسئوليتها الدولية ، هل ينتقل التزامها بالتعويض فى مواجهة دولة أجنبية الى الدولة الخلف فى حالة الاستخلاف الشامل الذى تحقق قبل صدور حكم قضائى ، أو تحكيمى بتحديد مبلغ التعويض ؟ .

اذا تصورنا انعقاد مسئولية أى من جمهورية مصر العربية ، او الجمهورية العربية الليبية ، فى مواجهة دولة أجنبية ، نتيجة للاخلال بــالتزام تفرضه قواعد القانون الدولى العام ، فهل ينتقل التزام الدولتين بالتعويض على هذا النحو الى الدولة الموحدة الجديدة بعد تحقق الوحــدة الاندماجية بينهما ، وانتهاء شخصيتهما الدولية بناء على ذلك ؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل ستكون موضــوعا للبحث فى الفقرات التالية .

٣٦ ـ تضارب السوابق الاتفاقية فى شأن انتقال الالتزامات الى الدولــة الخلف :

تضاربت السوابق الدولية الاتفاقية ، فى شأن مدى انتقال الالتزامات المترتبة على المســئولية الدولية من الدولة السلف الى الدولة الخلف . فهناك بعض السوابق تفيد هذا الانتقال ، بينما تؤكد بعض السوابق الاخرى عدم مسئولية الدولة الخلف عن التزامات الدولة السلف .

ولعل ما يغنينا عن سرد هذه الســوابق ، بالاضافة الى تضاربها فى شأن هذه المسألة ، أنها لا تفيد كثيرا فى حل المشكلة . ذلك أن اتفاق الدول المعنية على حل معين ، لا يستبعد التساؤل عما اذا كان الحكم الوارد فى المعاهدة يعد ترديدا لقاعدة عامة مقررة فى القانون الوضعى ، أم انه على العكس يشكل استثناء من هذه القاعدة .

على أن تردد السوابق الدولية وتضاربها على هذا النحو ، لا يعنى خلو القانون الوضعى من قاعدة دولية فى هذ الصدد . ذلك ان القضاء الدولى قد استقر بالفعل على عدم انتقــال الالتزامات المترتبة على المسئولية التقصيرية الى

الدولة الخلف ، على نحو ما سنرى فى الفقرة التالية .

٣٧ ـ استقرار القضاء الدولى على رفض انتقال الالتزامات الى الدولة الخلف :

رغم الاحكام القليلة الصادرة عن القضاء الدولى فى هذا الشان ، الا انه يمكن القول ، دون تردد ، أنه قد استقر على رفض انتقال الالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الخلف ، مادمنا نسلم بأن العبرة فى استخلاص القاعدة القضائية ، هى بوضوح الاحكام المؤكدة لها وتناسقها لا بمجرد كثرة عددها .

ففى حكم تحكيمى صادر فى عام ١٩٢٣ من محكمة المطالبات الانجلوأمريكية بشأن النزاع القائم بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فى قضية Robert E. Brown انتهى الحكم الى رفض انتقال الالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الخلف .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى ، فى أن سلطات جمهورية جنوب افريقيا ألغت حق الامتياز السابق منحه للمدعو « براون » ، وهو مهندس تعدين أمريكى ، للتنقيب فى حقل ادعت الحكومة انه حقل ذهب مملوك ملكية عامة . ولما لجأ « براون » الى القضاء الداخلى وحصل على الرخصة اللازمة للتنقيب . رفضت حكومة جمهورية جنوب افريقيا تنفيذ الحكم ، مما اضطره للالتجاء مرة ثانية للقضاء . وتحت تأثير السلطة التنفيذية . رفض القضاء هذه المرةطلبات « براون » . وفى عام ١٩٠٠ ، وبعد أن ضمت بريطانيا جمهورية جنوب افريقيا الى سيادتها ، سعى « براون » الى حكومته ،لتوجه مطالبتها الى بريطانيا بوصفها الدولة الخلف . وانكرت بريطانيا أمام محكمة التحكيم حق « براون » ، بعد ان كانت محاكم جمهورية جنوب افريقيا قد حرمته منه . وأكدت الولايات المتحدة على العكس حق « براون » ، وهو ما أيدته المحكمة ، على اساس انه اكتسب حق ملكية طبقا لقانون جمهورية جنوب افريقيا . وانتهت المحكمة الى أن الحق المقرر لبراون قد أنكره عليه قضاء جنوب افريقيا ، وهو تقصير يستوجب المسئولية الدولية . ومع ذلك فقد رفضت المحكمة طلبات الولايات المتحدة ، على اساس انه لا يجوز حوالة العمل غير المشروع المرتب للمسئولية الدولية الى الدولة الخلف (بريطانيا) .

وفى حكم آخر لمحكمة المطالبات الانجلوامريكية أيضا صادر فى عام ١٩٢٥ ، على أثر ما لحق بعض الرعايا البريطانيين من تعذيب فى جزيرة هاواى قبل انضمامها للولايات المتحدة الامريكية . طالبت بريطانيا الولايات المتحدة بالتعويض عن الاضرار التى أصابت رعاياها . ورفضت المحكمة طلبات بريطانيا ، على أساس أن الخطأ التقصيرى المنسوب الى هاواى يتسم بطابع شخصى ، ومن ثم فهو يختفى باختفاء الشخصية القانونية لهاواى بعد انضمامها الى الولايات المتحدة .

وقد أكدت المحكمة الدائمة للتحكيم فى عام ١٩٥٦ نفس المبدأ السابق فى شأن عدم انتقال الالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الخلف ، فى قضية امتياز الفنارات الذى سبق للدولة العثمانية منحه فى عام ١٨٦٠ الى شركة فرنسية تدعى شركة Collas et Michel . [illegible] رفضت المحكمة مطالبات فرنسا بالتعويض عن الاضرار التى لحقت الشركة المذكورة والموجهة الى اليونان بوصفها الدولة الخلف بعد ضم جزيرة كريت اليها (٧٤) .

٣٨ ـ خلاصة : الاساس الفقهى لرفض استخلاف المسئولية الدولية

نخلص من دراستنا السابقة ، الى أن القواعد الوضعية السائدة فى القانون الدولى المعاصر ، ترفض استخلاف الحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية . فقد مضت الاشارة الى أن أحكام القضاء الدولى قد تواترت على هذا المعنى ، بما يكفى للقول بوجود قاعدة وضعية مستقرة فى هذا الشأن .

ولعلنا نتساءل فى النهاية عن الاساس الفقهى لهذه الحلول القضائية المستقرة .

وقد حاول الفقه الالمانى ان يتلمس سندا قانونيا

للحلول السابقة ، فى شأن عدم انتقال الحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية الى الدولة الخلف . فهذه الحقوق ، وتلك الالتزامات ، تتسم بالطابع الشخصى ، وترتبط بالدولة السلف ارتباطا يستحيل معه القول بوجودها بعد انتهاء الشخصية الدولية لهذه الدولة فى حالات الاستخلاف الشامل .

ويؤكد جانب آخر من الفقه ، سلامة الحلول السابقة ، على أساس أن الدولة الخلف تكتسب اقليم الدولة السلف ، ولكنها لا تكتسب بداهة هذه الدولة ذاتها او حكومتها .

ويميل جانب ثالث من الشراح ، الى ربط الحلول السابقة بالقاعدة الدولية التى تؤكد عدم مسئولية الدولة عن أعمال الغير . فاذا صرفنا النظر عن المسئولية الدولية غير المباشرة التى تتحقق فى بعض الفروض ، مثل مسئولية الدولة المنتدبة عن التصرفات غير المشروعة الصادرة عن الاقليم الخاضع للانتداب ، فانه يبقى الاصل ، وهو عدم مسئولية الدولة عن الاعمال غير المشروعة التى ترتكبها دولة اخرى . وترتد هذه القاعدة الى مبدأ أعم ، هو مبدأ المساواة بين الدول ، واستقلال كل منها بالحقوق والالتزامات المترتبة على المسئولية الدولية .

ونشير فى النهاية الى أن هناك فروضا قد توحى لاول وهلة بفكرة استخلاف المسئولية الدولية ، كما هو الشأن فيما لو لم تقم الدولة الخلف بالغاء قانون وضعته الدولة السلف رغم مخالفته للمبادىء السائدة فى القانون الدولى العام ، مثل القوانين التى تبيح نزع ملكية الأجانب بدون تعويض .

فرغم انه من المستقر عليه ، فى مثل هذا الفرض ، أن الدولة الخلف تعتبر مسئولة عن هذا الوضع ، الا أن مسئوليتها هذه لم تنتقل اليها من الدولة السلف عن طريق الاستخلاف ، وانما هى مسئولية مبتدأة ، قوامها العمل غير المشروع ، والخطأ بطريق الترك أو السهو ، اذ كان يتعين على الدولة الخلف ، أن تتخذ الاجراءات اللازمة لالغاء التشريعات المخالفة للقانون الدولى العام بمجرد مزاولة سيادتها على اقليم الدولة السلف . وعدم اتخاذ الدولة الخلف هذه الاجراءات ، يعد تقصيرا مستوجبا لمسئوليتها الدولية ، التى انعقدت نتيجة لهذا التقصير . وليس نتيجة لقواعد الاستخلاف الدولى ، على النحو المقصود فى هذه الدراسة .

خامسا : اثر الاستخلاف الدولى على الاموال العامة

٣٩ ـ وضع المشكله وتحديد نطاق البحث :

الفرض الذى نواجهه الان ، يتعلق بأثر الاستخلاف الدولى على الاموال العامة . هل تنتقل ملكية الاموال العامة للدولة السلف الى الدولة الخلف ؟ وان كان ذلك كذلك ، فهل يستوى ان تكون الاموال العامة التى كانت تتملكها الدولة السلف كائنة فى الاقليم الذى تغيرت عليه السيادة او فى دولة اجنبية ، ام ان انتقال ملكية الاموال العامة التى تتملكها الدولة السلف الى الدولة الخلف ، مشروط بوجود هذه الاموال فى الاقليم الذى تغيرت على السيادة ؟

نحن نستبعد منذ البداية دراسة الفرض الخاص بالاستخلاف الجزئى ، كما هو الشأن فى حالة ضم جزء من اقليم دولة الى اخرى . ويكفى فى هذا المقام ان نشير الى ان استمرار الشخصية الدولية للدولة السلف ، وان كان لا يحول دون انتقال ملكية أموالها العامة الكائنة فى الاقليم الذى تغيرت عليه السيادة الى الدولة الخلف وفقا لما استقر عليه القضاء الدولى ، الا ان الوضع قد يختلف بالنسبة للاموال العامة الكائنة فى دولة أجنبية . ذلك ان استمرار الشخصية الدولية للدولة السلف ، يستدعى القول باستمرار ملكيتها لهذه الاموال العامة ، ما دامت غير كائنة فى الاقليم الذى فقدت سيادتها عليه .

وعلى هذا النحو ، يتحدد نطاق دراستنا فى الفرض الخاص بالاستخلاف الشامل الذى يترتب عليه انتهاء الشخصية الدولية للدولة السلف ، نتيجة لضم اقليمها كاملا الى دولة اخرى قائمة ، او نتيجة لاندماجها مع دولة اخرى ، وتكوين دولة جديدة تستقل بشخصيتها الدولية ، كما هو الشأن فى حالة الاستخلاف المترتب على الوحدة المصرية الليبية المتوقعة .

٤٠ ـ تقسيم

ان القاعدة المقررة فى القضاء الدولى ، على ما سنرى ، هى انتقال ملكية الاموال العامة الى الدولة الخلف . على ان الامر يدق بالنسبة لتحديد المقصود بالاموال العامة التى تنتقل ملكيتها الى الدولة الخلف على هذا النحو .

ويتضح من ذلك ، ان دراسة اثر الاستخلاف

الدولى على الاموال العامة يقتضى ان نعرض أولا للقاعدة المقررة فى شان استخلاف الاموال العامة ، ثم نوضح بعد ذلك المقصود بالاموال العامة التى تنتقل ملكيتها الى الدولة الخلف ·

١ ـ قاعدة استخلاف الاموال العامة

٤١ ـ قاعدة استخلاف الاموال العامة فى القضاء الدولى

تعرضت المحكمة الدائمة للعدل الدولى لمشكلة مدى استخلاف الاموال العامة فى حكمها الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، فى شان قضية l'université Peter والتى تصدت فيها لتفسير المادة ١٩١ من معاهدة تريانون المبرمة فى ١٠ يونيو ١٩٢٠ · وتنص هذه المادة على ان « الدول التى آل اليها اقليم من اقاليم امبراطورية النمسا والمجر قبل فنائها ، او الدول التى نشأت بمناسبة اكتساب احد هذه الاقاليم ، تكتسب كافة الاموال والاملاك الكائنة فى الاقليم الذى اكتسبته ، والتى كانت تتملكها الحكومة المجرية السابقة او الحالية » · وقد اكدت المحكمة فى حكمها أن المادة ١٩١ السالفة الذكر ، تعد تطبيقا لمبدأ عام فى شأن استخلاف الاموال العامة ·

وقد ذهبت محكمة الامم المتحدة فى ليبيا الى هذا المعنى ايضا فى حكمها الصادر فى ٣١ يناير ١٩٥٣ ، بمناسبة استخلاف ليبيا المستقلة للاموال العامة المملوكة لايطاليا (٧٥) .

وأساس القضاء السابق ، هو أن انتقال ملكية الاموال العامة الكائنة فى اقليم الدولة السلف الى الدولة الخلف ، يبدو امرا طبيعيا ، بالنظر لانتقال السيادة على الاقليم الى هذه الاخيرة · فانتقال ملكية هذه الاموال الى الدولة الجديدة ، يعد امرا جوهريا لامكان ممارسة هذه الدولة لوظائفها العامة الموكولة اليها فى الاقليم (٧٦) .

بل وان الفقه لم يتردد فى تأكيد سلامة هذا النظر ايضا ، فى حالة الاستخلاف الشامل ، بالنسبة للاموال العامة الكائنة فى دولة اجنبية ·

وعلى هذا النحو تنتقل ملكية الاموال العامة التى كانت تتملكها كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية الى الدولة الموحدة الجديدة ، وذلك سواء كانت هذه الاموال كائنة فى كل من الاقليمين المصرى والليبى ، او كانت كائنة فى الخارج ، على الاقل ما لم تثر صعوبة خاصة بالاموال الكائنة فى دولة اجنبية لم تعترف بالدولة الجديدة .

٤٢ ـ قاعدة استخلاف الاموال العامة والسوابق الدولية :

استقرت السوابق الدولية المختلفة ، بدورها ، على تأكيد انتقال ملكية الاموال العامة الى الدولة الخلف ··

والملاحظ على كافة السوابق الدولة الحديثة ، وبصفة خاصة فى حالات استخلاف الدول الافريقية المستقلة حديثا ، للاموال العامة الكائنة فى اقاليمها والتى كانت مملوكة للدول المستعمرة ، انها لم تحمل الدولة الخلف باى تعويض فى مواجهة الدولة السلف التى فقدت ملكيتها على الاموال العامة الكائنة فى الاقليم (٧٧) .

بل ان هناك من السوابق القديمة ايضا ما يؤكد

---

(٧٥) Annuaire Français de droit internatonal ١٩٥٥ ص ٢٨٢ وما بعدها ·

(٧٦) راجع Daniel Bardonnet المرجع السابق ص ٥٦٧ · وقد أكد القضاء الداخلى بدوره قاعدة انتقال ملكية الاموال العامة الى الدولة الخلف . راجع حكم محكمة استئناف Dakar فى ١٠ نوفمبر ١٩٦١ مشارا اليه فى Gautron المرجع السابق ص ٨٣٦ ومابعدها . انظر ايضا اقرار المحاكم البريطانية لطلب الحكومة الايطالية بعد استيلائها على الحبشة وضمها الى ايطاليا ، والخاص باستحقاقها لمبلغ من المال كان مستحقا للحكومة الحبشية لدى احدى الشركات . فقد رفضت المحاكم البريطانية الحكم بالزام الشركة المذكورة بتسليم المبلغ الى الامبراطور هيلاسيلاسى الدكتور حامد سلطان المرجع السابق ص ٦٠٢ .

(٧٧) راجع فى هذا الموضوع بصفة خاصة Fouilloux, La succession aux biens publics français dans les Etats nouveaux d'Afrique منشور فى Annuaire Français de droit international ١٩٦٥ ص ٨٨٥ وما بعدها .

هذا الاتجاه ، كما هو الشأن فى معاهدات السلام التى ابرمت عام ١٩٤٧ مع ايطاليا (٧٨) .

واذا كانت القاعدة المقررة بمقتضى الاحكام الوضعية السائدة فى القانون الدولى ، هى انتقال ملكية الاموال العامة الى الدولة الخلف على التفصيل السابق الاشارة اليه ، فيبقى التساؤل قائما حول المقصود بهذه الاموال .

٢ — المقصود بالاموال العامة التى تنتقل ملكيتها الى الدولة للخلف

٤٣ — الاموال العامة والاموال الخاصة :

الاصل فى التفرقة بين اموال الدولة العامة واموالها الخاصة ، هو طبيعة الغرض المخصص له المال . فاذا كان الغرض منفعة عامة ، اعتبرت الملكية عامة ،واذا لم يكن الغرض كذلك ، اعتبرت ملكية الدولة لهذا المال خاصة .

وعلى هذاالنحو ، تعتبر من قبيل الاموال العامة ، بحسب الاصل ، الاموال الحكومية ، والمبانى العامة ، وحسابات الحكومة فى البنوك ، وما تملكه الدولة ذاتها من مرافق عامة .

على أن تحديد معيار التفرقة بين المال العام والمال الخاص يختلف من قانون دولة الى أخرى ، ومن ثم يثار التساؤل عن المرجع فى تحديد وصف المال على هذا النحو .

٤٤ — قانون الدولة السلف هو المرجع فى تحديد وصف المال :

تهون الاجابة عن التساؤل السابق فى حالة تنظيم هذه المسألة بمقتضى اتفاق دولى بين كل من الدولة السلف والدولة الخلف ، كما حدث فى حالة الاستخلاف القائم بين فرنسا وكل من الجزائر ، والسنغال ، ومدغشقر ، اذا يتعين اعمال **الاحكام الواردة فى الاتفاق فى مثل هذا الفرض.**

اما اذا لم يوجد اتفاق لتنظيم هذه المسألة بين الدول المعنية ، فان القاعدة المقررة فى هذا الشأن ، ازاء سكوت العرف الدولى عن بيان المعيار الواجب الاتباع ، هى وجوب الرجوع الى قانون الدولة السلف ، أى قانون الدولة التى يراد تحديد طبيعة اموالها ، وما اذا كانت من الاموال العامة التى يجوز استخلافها ، أو الاموال الخاصة التى لا تنتقل ملكيتها الى الدولة الخلف .

وقد طبق مستشارو التاج البريطانى فى ٢٢ مارس ١٨٩٧ هذا المبدأ فى مناسبة ضم مدغشقر الى السيادة الفرنسية . اذ ثار التساؤل حول وضع المستشفيات المملوكة لبعض الهيئات الدينية فى مدغشقر . وقد انتهى الرأى الى اعتبار هذه المستشفيات من الاموال الخاصة التى لا تنتقل ملكيتها الى فرنسا ، عملا بالاحكام السائدة فى قانون مدغشقر . حتى لو كانت الهيئات الدينية تتبع الدولة مباشرة وفقا للقانون الفرنسى .

واذا كان قانون الدولة السلف هو المرجع فى تحديد وصف المال ، وهل يعتبر من قبيل الاموال العامة لهذه الدولة والتى يجوز استخلافها ، أم من الاموال الخاصة التى لا يجوز استخلافها ، فان التساؤل يبقى قائما حول وضع الاموال العامة التى لا تتملكها الدولة مباشرة ، وانما تتملكها الاشخاص العامة الاخرى التى تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ، مثل الوحدات الاقليمية والمحلية المختلفة .

٤٨ — وضع الاموال المملوكة لاشخاص القانون العام :

يبدو أن القضاء الدولى رفض اعتبار الاموال

(٧٨) Vignes et Bettati فقرة ٢٣وانظر مع ذلك فى السوابق التى قررت مبدا التعويض كما هو الشأن بالنسبة للمادة ٢٥٦ من معاهدة فرساى والمادة ٢٠٨ من معاهدة سان جرمان والمادة ١٩١ من معاهدة تريانون . المرجع السابق فقرة ١٩ ، وفيه اشارة الى ان مبدا التعويض قد اصطدم بعقبات عملية ادت الى تعطيل تطبيقه من الوجهة الفعلية .

المملوكة للاشخاص العامة فى الدولة من الاموال العامة التى يجوز استخلافها . ففى حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولى الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٣ والسابق الاشارة اليه ، حرصت المحكمة على تأكيد أن المال الذى يمتلكه شخص من أشخاص القانون العام ، يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ، لا يعد من قبيل الاموال العامة التى يجوز استخلافها .

ولهذا يتجه الرأى ، عند عدم وجود اتفاق دولى بين الدول المعنية ، الى رفض استخلاف الاموال التى تتملكها الوحدات المحلية المختلفة .

ومؤدى هذا الرأى ، فى الفرض الخاص بالوحدة المصرية الليبية ، هو عدم استخلاف الدولة الجديدة للاموال العامة المملوكة للمحافظات والوحدات المحلية التى تتمتع بالشخصية المستقلة . فالنظام المصرى مثلا ، يأخذ بفكرة تعدد الدومين ، والتى تتملك المحافظات والوحدات المحلية بمقتضاها جانبا من الاموال العامة التى تخصها ، بوصفها من اشخاص القانون العام ، فى الوقت الذى تحتفظ الدولة بملكية جانب آخر من الاموال العامة التى لا تخص وحدة اقليمية معينة ، مع الاعتراف بطبيعة الحال بحق السيادة العام للدولة وحدها ، وهو حق يعلو فوق حق الملكية .

وليس معنى ذلك ان الدولة الجديدة لا تستطيع ان تتصرف فى ملكية الاموال العامة المملوكة للوحدات المحلية المختلفة ، اذ هى تتمتع فى هذا الصدد بنفس الصلاحيات التى تتمتع بها الدولة السلف فى هذا الشأن ، والناشئة عن حقها فى السيادة ، وهو حق يعلو كما بينا فوق حق الملكية . فهو الذى يبرر مثلا قدرة الدولة على نقل ملكية بعض الاموال العامة من محافظة أو وحدة محلية الى أخرى .

ونحن لا نتشكك فى سلامة هذه الحلول فى الفرض الخاص بالاستخلاف الشامل المتوقع تحققه ، نتيجة للوحدة الاندماجية بين كل من مصر وليبيا .

بل ان الاتجاه السائد الان نحو تخويل الوحدات المحلية قدرا كبيرا من الاستقلال المالى والادارى ، سيؤدى الى حرص الدولة الجديدة على نظام تعدد الدومين السائد فى مصر ، وتطويره نحو مزيد من الاستقلال المالى للوحدات المحلية .

على ان الامر قد يدق بالنسبة لوضع المؤسسات والشركات العامة فى مصر ، التى تقوم بنشاط اقتصادى ملحوظ بعد تطور فكرة القطاع العام فى ظل الثورة الاشتراكية . اذ يثور التساؤل عن مدى استخلاف الدولة الجديدة لاموال هذه المؤسسات والشركات العامة .

وبالرجوع الى القانون المصرى ، يتبين ان المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الجديد ، قد نصت على اعتبار « اموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بشأنها » .

ومؤدى هذا النص ، أن اموال المؤسسات والشركات العامة لا تعتبر من قبيل الاموال العامة التى يجوز استخلافها ، فهى على حد تعبير النص من الاموال الخاصة للدولة .

والواقع ان النص السابق ، يتعارض مع الوجهة الفنية ، مع تخويل المؤسسات والشركات العامة شخصية معنوية مستقلة ، مما يقتضى ملكيتها للاموال المخصصة للمشروعات العامة التى تضطلع بها . ولهذا فنحن نرى ، مع جانب من الفقه ، أن المشرع لم يقصد فيما قرره فى المادة ٢٥ من قانون المؤسسات فى شأن ملكية الدولة لهذه الاموال ، سوى التعبير عن المفهوم الاجتماعى والاقتصادى العام للملكية اما من الوجهة الفنية ، فان المؤسسات والشركات العامة تعتبر المالكة للاموال المخصصة لتحقيق اغراضها (٧٩) .

ولا تعتبر هذه النتيجة التى انتهينا اليها استثناء من مبدأ عدم استخلاف الدولة الجديدة لاموال المؤسسات والشركات العامة فى مصر . بل ان العكس تماما هو الصحيح . فأموال هذه

---

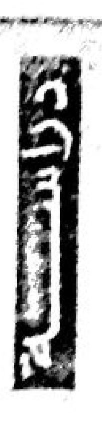
(٧٩) راجع المؤلف القيم للزميل الدكتور سمير تناغو . القرار الادارى مصدر للحق . الاسكندرية ١٩٧٢ فقرة ٢٦ & ٢٧ م .

المؤسسات والشركات العامة تعتبر فى حكم القانون المصرى ، بوصفه قانون الدولة السلف ، من الاموال الخاصة وفقا للمادة ٢٥ السابقة الذكر • بل وحتى على افتراض اعتبار هذه الاموال من الاموال العامة ، فان ملكيتها لن تنتقل مع ذلك الى الدولة الجديدة ، على اساس انهامملوكة لوحدات تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الدولة •

ولكن اذا كانت ملكية الاموال محل البحث « تثبت للشخص الاعتبارى المشرف على المشروع العام ، سواء كان مؤسسة عامة او شركة عامة ، فان الدولة تظل مع ذلك محتفظة بحقها فى السيادة على كل هذه الاموال مما يبرربما فيه الكفاية ، حقها مثلا فى نقل ملكية هذه الاموال من مؤسسة أو شركة عامة الى اخرى .

ولاشك ان للدولة الجديدة ان تمارس حقها فى السيادة على هذا النحو بعد الوحدة المصرية الليبية ، رغم عدم استخلافها لاموال المؤسسات والشركات العامة ، باعتبار أنها أموال مملوكة لاشخاص عامة ، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ، أو باعتبارها من أموال الدولة الخاصة ، وفقا للتعبير غير الدقيق الذى صاغ به المشرع نص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة •





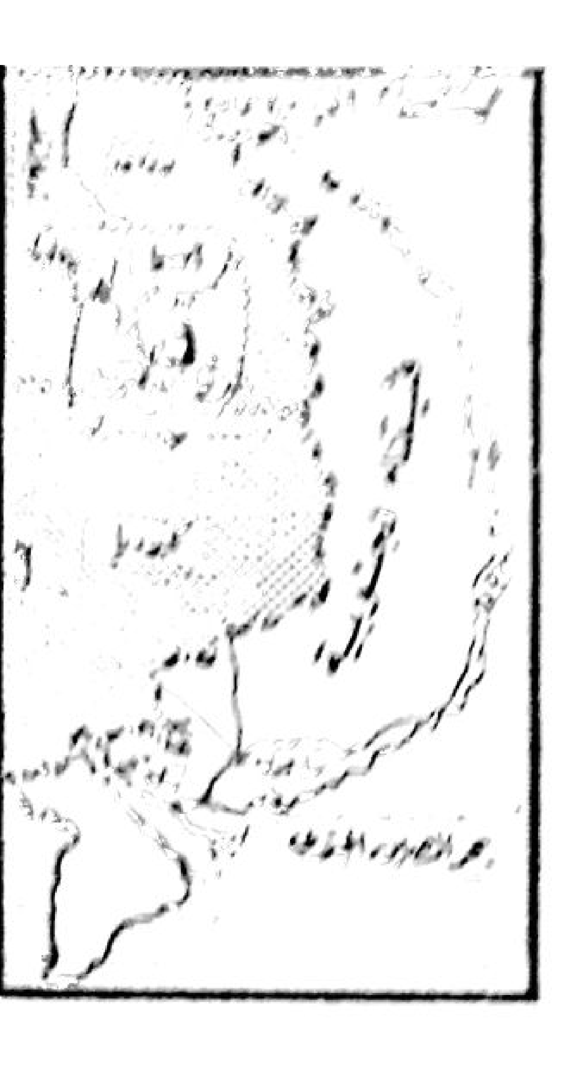
الصراع السياسى فى ڤيتنام بعد اتفاقية السلام

عبد العزيز العجيزى

الباحث بهيئة تحرير مجلة السياسة الدولية

بعد توقيع اتفاقية انهاء الحرب واعادة السلام الى فيتنام ، نقطة تحول هامة فى تاريخ المشكلة الفيتنامية فالاتفاقية تنهى مرحلة كفاح الشعب الفيتنامى من أجل استقلاله وحرية بلاده ، بدأها الشعب الفيتنامى منذ عام ١٩٤٦ ضد الاستعمار الفرنسى ، ثم استمر فيها بعد الانتصار الجزئى الذى أحرزه فى عام ١٩٥٤ . وفى مرحلة ثانية تمتد من عام ١٩٥٤ الى نهاية عام ١٩٧٢ كان كفاح الشعب الفيتنامى موجها ضد التدخل الامبريالى الامريكى . ولعل أصعب فترة فى كفاح الشعب الفيتنامى ، هى تلك السنوات الخمس الاخيرة ، فقد كانت هناك مفاوضات تجرى على مائدة المؤتمر الرباعى فى باريس ، بينما تدور رحى حرب ضارية على أرض فيتنام الجنوبية . وكانت أدق مرحلة تلك الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٢ . عندما قامت الطائرات الامريكية بالقاء عشرات الالاف من الاطنان من المتفجرات ، فى محاولة لاخضاع ارادة الشعب الفيتنامى .

ولكن الاتفاقية تعد انتصارا للشعب الفيتنامى : سوف تخرج القوات الامريكية من فيتنام ، وتمتنع اية دولة أجنبية عن التدخل فى شئون فيتنام الداخلية ، لتتاح الفرصة أمام الشعب الفيتنامى ليقرر وحده مستقبله ومصيره .



وهكذا ، فان الاتفاقية ، اذا ما نجحت في تحقيق السلام ، تعني بدء مرحلة جديدة في كفاح الشعب الفيتنامي ، من أجل الرخاء والتنمية والبناء . الا أن هذه المرحلة الجديدة تنطوي على العديد من المشاكل التي قد يستغرق تسويتها بعض الوقت ، وهي مشاكل الصراع السياسي الذي يدور في فيتنام الجنوبية بين القوى التقدمية والقوى الرجعية . وقد عبرت القوى التقدمية عن وجودها

وفي عام ١٩٧٢ . أما القوى الرجعية ، فتتمثل ف
حكومة الجنرال نجوين فان ثيو ، رئيس جمهور
فيتنام الجنوبية ، الذي يعتبر وجوده في الح
مخالفة صريحة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ والذ
لم يتمكن من البقاء الا بفضل المساندة العسكر
والمالية للولايات المتحدة الامريكية .

أولا : المفاوضات وظروف الاتفاق :

[illegible] القوى الوطنية الثورية ، فكانت حرب الهند الصينية الاولى التي انتهت بتوقيع اتفاقات جنيف في ٢١ يوليو عام ١٩٥٤ (١) .

اما هذه الحرب التي يهمنا من المشكلة الفيتنامية ، فقد بدأ بعد يوليو عام ١٩٥٤ بتدخل الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام الجنوبية ، لتساند حكومة نجو دينه ديم ومؤازرتها على الاستمرار ، وتأييدها اقتصاديا وعسكريا . ولقد تضمنت هذه الحقبة الجديدة لاتفاقات جنيف في نشوب ثورة وطنية جديدة في فيتنام الجنوبية ، سرعان ما تحولت الى حرب فعلية بعد أن تشكلت الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام في ديسمبر ١٩٦٠ (٢) . وبعد سنوات من القتال ، فشلت حكومة فيتنام الجنوبية في اخماد الثورة التي قامت تطالب بتحرير فيتنام الجنوبية من التدخل الامريكي ، واسقاط حكومة سايجون عميلة الولايات المتحدة . وقد أيدت فيتنام الشمالية الثورة ، وآزرتها بالمساعدة العسكرية والاقتصادية ، على اعتبار ان نضال الشعب الفيتنامي واحد ، وان وحدة فيتنام وحريته أمر مقدس (٣) . واتخذت الولايات المتحدة هذا التأييد حجة لضرب الثورة الفيتنامية في فيتنام الشمالية ، وبدأ الرئيس جونسون عملية تصعيد حربي ضد الشمال في فبراير ١٩٦٥ . ولكن الولايات المتحدة فشلت في املاء ارادتها ، واضطر جونسون الى تغيير سياسته في بداية عام ١٩٦٨ ، وقرر اللجوء الى المفاوضات . وقبلت حكومة هانوى مبدأ الدخول في محادثات تمهيدية مع الولايات المتحدة ، بدأت فعلا في باريس في مايو ١٩٦٨ وتوصلت في نهاية اكتوبر التالي الى اتفاق على بدء المفاوضات حول فيتنام ، باشتراك الاطراف الاربعة : واشنطن ، وهانوى ، وسايجون والثوار . وبدأت المفاوضات في اطار مؤتمر باريس الرباعي في ٢٥ يناير ١٩٦٩ ، بعد تولي ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة بأيام قليلة .

ولكن المرحلة التي تهمنا معالجتها هي تلك التي بدأت في ١٣ يوليو ١٩٧٢ ، في أعقاب تفاقم الصراع في فيتنام ، بسبب هجوم شامل شنه الثوار بمساعدة قوات فيتنام الشمالية في آخر مارس ١٩٧٢ ، ورد عليه نيكسون باعادة الغارات الجوية على فيتنام الشمالية بشكل دوري في ابريل ، ثم فرض الحصار البحري على موانيء فيتنام الشمالية في يوم ٨ مايو .

وتنبع اهمية هذه المرحلة الاخيرة من أنها تعبر عن جهد كل طرف في تدعيم موقفه وتحقيق أكبر قدر من المكاسب قبل أن يتم الاتفاق النهائي . وقد تحقق الاتفاق النهائي فعلا في أكتوبر ١٩٧٢ ، وبقيت هناك بعض المشاكل البسيطة التي تمت تسويتها ، وانتهى الامر بتوقيع اتفاقية انهاء الحرب ، واعادة السلام الى فيتنام في يناير ١٩٧٣ . وقبل أن نتعرض للاتفاقية ذاتها ، نلقي نظرة على بعض خصائص المرحلة الاخيرة للمفاوضات ، في محاولة للتعرف على الاهداف الحقيقية للولايات المتحدة .

---

(١) بالنسبة لتفاصيل هذه المرحلة من المشكلة الفيتنامية يمكن الرجوع الى :

— Joseph Buttinger. The Smaller Dragon : A Political History of Vietnam Frederick A. Praeger — New York — 1958.

— Bernard B. Fall — Vietnam Witness — Frederick A. Praeger — New York 1967.

— Jean Lacouture et Philippe Devillers. La fin d'une Guerre — Seuil — Paris — 1960.

— Robert Shaplen. The Last Revolution Harper & Row — New York — 1966.

(٢) راجع George A. Carver Jr. The Faceless Viet-Cong — in Foreign Affairs — New-York — April 1966 — p. 349.

وايضا : L. Vasilyev. The South Vietnam National Liberation Front — in International Affairs — Moscow. December 1966 p. 82.

(٣) اوضحت البيانات والبرامج المختلفة التي صدرت عن جبهة التحرير اهداف الحركة ، كما ان حكومة جمهورية فيتنام الشمالية اوضحت مساندتها التامة للجبهة — راجع في ذلك الجزء الخاص بالوثائق الملحق بكتاب Georges Mc Turnan Kahin & John W. Lewis. The U.S. in Vietnam — Delta Books — New York — 1969.

أسلوب المفاوضات والأهداف الامريكية :

خضعت الحكومة الامريكية ، فى السنوات الاخيرة ، للعديد من الضغوط من اجل انهاء التورط الامريكى فى فيتنام . وكانت هذه الضغوط من العوامل الهامة التى دفعت الرئيس جونسون الى قبول التفاوض مع فيتنام الشمالية . الا أن المفاوضات لم تدخل المرحلة الجدية ، الا بعد تولى نيكسون مقاليد الرئاسة . ورغم أن نيكسون كان معروفا دائما بعدائه للشيوعية ، فان موقفه بعد أن رشح نفسه للرئاسة تغير ، فأصبح من دعاة السلام (٤) .

ولقد جاء ريتشارد نيكسون الى الرئاسة ، وهو يحمل افكارا وتصورات جديدة ، كان لها اكبر الاثر فى تغيير اتجاه السياسة الخارجية الامريكية بعد عام ١٩٦٩ . ففى خطاب التنصيب قال نيكسون : « ان أعظم شرف فى التاريخ هو الفوز بلقب صانع السلام ، وهذا اللقب ينطبق الان على أمريكا التى لديها الفرصة لقيادة العالم خارج المشاكل ، والى مضاب السلام الامنة ... » ، وأضاف نيكسون « أنه بعد فترة من المواجهة ، نحن ندخل الان عهد المفاوضة ... »(٥) .

وكانت لسياسة الرئيس نيكسون الجديدة آثار محسوسة فى الاعوام الاربعة الاولى من رئاسته ، ونقصد بذلك التحسن البالغ فى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ثم الانفتاح الامريكى نحو الصين . الا أن ما يعنينا هو ما اتخذه نيكسون تجاه فيتنام ، اذ ان السياسة التى قررتها الحكومة الامريكية تجاه فيتنام فى السنوات الماضية ، ترتبط الى حد كبير بمستقبل السلام فى فيتنام .

ومنذ العام الاول لرئاسته ، وضع نيكسون الخطوط الاساسية للسياسة التى تؤدى الى انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام ، فى اطار ما اطلق عليه نيكسون « سلام مشرف » . وكانت المسألة الفيتنامية تحتل الاولوية فى جدول الاهتمامات الامريكية الدولية . وقد أعلن نيكسون سياسته تجاه فيتنام فى غضون الرحلة التى قام بها الى آسيا فى صيف عام ١٩٦٩ ، حين أعلن نظريته المعروفة باسم « نظرية جوام » أو « نظرية نيكسون » (٦) .

وفى تقرير نيكسون الى الكونجرس فى ١٨ فبراير ١٩٧٠ تحت عنوان « استراتيجية جديدة للسلام » تناول المسألة الفيتنامية ، وشرح السياسة الامريكية تجاه فيتنام فى اطار «نظرية نيكسون» (٧) ولخص نيكسون نظريته فى ثلاثة بنود :

١ ـ أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بكل الاتفاقيات والمعاهدات المشتركة فيها .

٢ ـ أن الولايات المتحدة ستقدم حماية المظلة النووية ، اذا ما هددت قوة نووية حرية دولة حليفة ، أو دولة يعتبر بقاؤها حيوى لامن الولايات المتحدة وجنوب آسيا .

٣ ـ فى حالة أنواع أخرى من العدوان ، ويقصد غير النووى ، فان الولايات المتحدة تقدم العون العسكرى والاقتصادى المطلوب والمناسب . ولكن الولايات المتحدة ستعتمد على قيام الدولة محل العدوان ، بتوفير القوات اللازمة للدفاع عن نفسها (٨)

وفيما يخص فيتنام ، حدد نيكسون الاهداف الامريكية ، بالبحث عن سلام يقبله جميع الاطراف ، ويكون سلاما عادلا . ومن أجل الحصول على هذا السلام ، فان الولايات المتحدة تسلك طريقين : الاول طريق المفاوضات ، والثانى طريق الفتنمة . والفتنمة ليست تطبيقا لنظرية نيكسون فى فيتنام الجنوبية ، بحيث يتحقق

---

(٤) راجع : James Reston : Mr. Nixon Looks Beyond the Election Campaign. The New York Times — September 25, 1968.

(٥) راجع نص خطاب الرئيس نيكسون فى : The Guardian — January 21, 1969.

(٦) انظر تقرير عن رحلة نيكسون الى جنوب آسيا : The Economist. August 9, 1969 p. 32.

(٧) United States Foreign Policy for the 1970's: A New Strategy for Peace A Report by President Richard Nixon to the Congress — February 18, 1970.

(٨) Ibid p. 21 — 22.

الانسحاب العسكرى الامريكى من هناك ، وتحل محل القوات الامريكية قوات تابعة لفيتنام الجنوبية (٩) ٠

ويبدو واضحا أن الولايات المتحدة كانت منذ عام ١٩٦٩ قد عقدت العزم على الانسحاب من فيتنام ، وان نظرية نيكسون ليست الا الغطاء الذى يسمح للولايات المتحدة ببدء الانسحاب دون أن تفقد ثقة حلفائها الاخرين فى اسيا ، بقدرتها على مساعدتهم وحمايتهم ٠ كما ان موقف الولايات المتحدة ، كدولة كبرى ، يحتم عليها أن تخرج من فيتنام بأقل خسارة ممكنة لاهدافها ٠ وكانت هذه الاهداف فى الماضى تتعلق بهزيمة الشيوعية فى جنوب آسيا ، ثم اقتصرت على منع الشيوعية من الاستيلاء على فيتنام الجنوبية (١٠) ٠

فكأن الاهداف الامريكية فى فيتنام قد انكمشت الى حد كبير ، وأصبحت تدور حول الخروج من هناك فى أسرع وقت ممكن ، وبأقل خسارة ممكنة ٠ ولكن هذا ليس بالامر السهل ، اذ استغرق مفاوضات طويلة وشاقة ، دامت من يناير ١٩٦٩ الى يناير ١٩٧٣ ٠ وكان من الضرورى تبنى أسلوب مناسب من المفاوضات يحقق التوافق بين رغبة الولايات المتحدة فى الانسحاب السريع ، وعدم استغلال الجانب الاخر لهذه الرغبة ٠ ولقد اتبعت الحكومة الامريكية أسلوبا قائما على توازن القوة والمفاوضات ٠

المفاوضات والضغط العسكرى :

قبل أن يتولى هنرى كيسنجر منصب مستشار نيكسون لشئون الامن القومى ، كان قد وضع دراسة حول مفاوضات فيتنام ، أبدى فيها أن الرئيس جونسون فشل فى الحصول على أى شىء من فيتنام الشمالية ، لانه لم يكن يملك أية وسيلة فعلية للضغط عليها ٠ بمعنى أن جونسون استخدم القوة العسكرية منذ البداية ، وان هذه القوة لم تؤثر فى موقف حكومة هانوى ٠ ولعل القوة لم تنجح ، لان جونسون استخدم أسلوب التصعيد التدريجى فى الضرب ، وتمكنت فيتنام الشمالية من مواجهته ، بتصعيد مماثل فى قدرتها الدفاعية (١١) ٠

ويبدو ان الرئيس نيكسون تبنى وجهة نظر كيسنجر ، فعهد اليه تنفيذ السياسة الامريكية فى فيتنام ٠ وتقوم نظرة كسينجر على أن التفوق فى المفاوضات نتيجة لاستخدام التهديد باستخدام القوة يقل اذا ما استخدمت القوة فعلا ، ثم يزول تماما اذا ما فشلت القوة فى تحقيق الهدف ٠ ويرى أن فيتنام الشمالية تمكنت من الصمود فى وجه الضغط العسكرى الامريكى منذ فبراير ١٩٦٥ حتى اكتوبر ١٩٦٨ ، ومن ثم يجب ان تبدأ الولايات المتحدة مرحلة مفاوضات جديدة ، دون أن تفرط فى استخدام القوة (١٢) ٠

وهكذا دارت المفاوضات منذ يناير ١٩٦٩ دون أن تستخدم الولايات المتحدة القوة للضغط على فيتنام الشمالية ٠ وركزت الحكومة الامريكية على تنفيذ برنامج الفتنمة ، بتسليح جيش حكومة سايجون ، وتوجيه ضربات قوية الى الثوار ، شملت معاقلهم فى لاوس وكمبوديا ٠

ولكن الموقف تغير تماما فى عام ١٩٧٢ : ففى يوم ٢٥ يناير أعلن الرئيس نيكسون ان الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية على اتصال مباشر ، عن طريق محادثات ثنائية سرية بدأت فى باريس فى ٤ أغسطس ١٩٦٩ ، ويمثل الجانب الامريكى الدكتور كيسنجر بينما يمثل بحكومة هانوى عضو المكتب السياسى لى دوك ثو (١٣) ٠

---

(٩) Ibid p. 24 — 25.

(١٠) انظر — William P. Bundy : The Path to Vietnam. Department of State Presse Release August 15, 1967 No. 177.

(١١) راجع Henry A. Kissinger. American Foreign Policy — Low & Brydone Ltd. London. 1969 Part Three : The Vietnam Negotiations

(١٢) Ibid, p. 119.
وراجع ايضا Wilfred Burchett: Les Erreurs du Dr Kissinger, Le Monde Diplomatique — Août, 1971 p. 1.

(١٣) راجع نص خطاب نيكسون فى International Herald Tribune — January 26, 1972
وانظر كذلك Time Magazine — February 7, 1972 — pp 14 — 19.

ومن الواضح أن هذه المحادثات الثنائية السرية لعبت دورا هاما في تحقيق الاتفاق . ففي بداية عام ١٩٧٢ كان الطرفان قد اقتربا من تحقيق الاتفاق ، وشعرت هانوي أن نيكسون سيضطر الى توقيع الاتفاق في نهاية عام ١٩٧٢ وقبل تاريخ الانتخابات الامريكية . ولذلك فان حكومة فيتنام الشمالية ، والحكومة الثورية المؤقتة ، اعتبرتا أن الوقت مناسب للقيام بضغط عسكري شديد ، يكون له هدف مزدوج : فمن جانب يدمر الجهاز العسكري لفيتنام الجنوبية ، فيكون بمثابة ضربة قوية لسياسة الفتنمة ، في اللحظة التي يصعب على الولايات المتحدة التراجع عن الانسحاب التدريجي من فيتنام ، ومن جانب آخر ، تحقق قوات الثوار انتشارا أكبر في أراضي فيتنام الجنوبية ، يدعم مركزها السياسي في الانتخابات التي تجرى بعد توقيع الاتفاق النهائي .

وجاء رد الفعل الامريكي عنيفا للغاية ، اذ عادت الطائرات الامريكية في ابريل ١٩٧٢ ، التي تقذف فيتنام الشمالية بعنف لم يسبق له مثيل ، ثم فرض نيكسون حصارا بحريا على موانيء فيتنام الشمالية ابتداء من ٨ مايو ١٩٧٢ .

وتوقفت المفاوضات لفترة من الزمن ، وواجهت حكومة الجنرال ثيو في سايجون أزمة شديدة ، بسبب التقدم السريع الذي حققته قوات الثوار في كل أنحاء فيتنام الجنوبية . الا أن المفاوضات استؤنفت في يوم ١٣ يوليو في باريس ، بعد أن بذلت حكومتا موسكو وبكين بعض المساعي الحميدة ، فكانت المرحلة الاخيرة للمفاوضات ، وفي أكتوبر ١٩٧٢ تم التوصل الى اتفاق على المبادىء الاساسية . واستمرت المفاوضات الى اعلان الاتفاق النهائي في يوم ٢٤ يناير ١٩٧٣ (١٤) .

ثانيا : الاتفاقية والصعوبات القائمة :

تتألف اتفاقية انهاء القتال واعادة السلام في فيتنام التي تم توقيعها في باريس يوم ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، من مجموعتين من النصوص :

هناك أولا الاتفاقية ذاتها التي تحمل اسم «اتفاقية انهاء الحرب واعادة السلام الى فيتنام » وتتألف هذه الاتفاقية من ثلاث وعشرين مادة ، موزعة على تسعة فصول ، وتتناول مواضيع وقف القتال ، واللجان العسكرية، ولجنة الرقابة الدولية التي تشرف على تطبيق نصوص الاتفاقية، والافراج عن الاسرى ، وأيضا الجوانب السياسية للتسوية ، وممارسة شعب فيتنام الجنوبية لحق تقرير المصير ، ومسالةاعادة توحيد شطرى فيتنام، ومسألة العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية فيتنام الديمقراطية . كما تضمنت الاتفاقية اشارة الى الوضع في لاوس وكمبوديا .(١٥)

وهناك ثانيا أربعة بروتوكولات ملحقة بالاتفاقية ، تحمل تفاصيل حول أربعة مواضيع هامة ، وهى :

١ ـ وقف القتال واللجان العسكرية .

٢ ـ أسرى الحرب .

٣ ـ اللجنة الدولية للرقابة والاشراف .

٤ ـ ازالة الالغام وتطهير مياه فيتنام الشمالية منها .

وتتمثل أهم خصائص هذه الاتفاقية ، فى تقسيم تسوية المشكلة الفيتنامية الى جزءين منفصلين : الجزء الاول خاص بوقف العمليات الحربية فى جميع انحاء فيتنام ، وانسحاب القوات الامريكية والحليفة من فيتنام ، والجزء الثانى خاص بتسوية المشاكل السياسية فى فيتنام الجنوبية ، وحل مسألة اعادة توحيد فيتنام . ونقول ان هذه هى أهم خصائص الاتفاقية ، لانها كانت أهم نقط الخلاف فى المفاوضات وكانت فيتنام الشمالية متمسكة فى البداية بتوقيع اتفاق شامل يتضمن وقف القتال ، وحل المشاكل السياسية فى نفس

---

(١٤) انظر تفصيل مراحل المفاوضات فى : Le Monde 25 Janvier 1973. p. 8.
وبالنسبة لموضوع المحادثات الثنائية السرية انظر : Le Monde 21 Juillet 1972
(١٥) انظر نصوص الاتفاقية فى Le Monde — 26 Janvier 1973.

الوقت . الا ان الولايات المتحدة كانت مختلفة فى وجهة نظرها ، وأخيرا وافقت الحكومة الفيتنامية الشمالية على الحل على مرحلتين . (١٦)

والمسالة الهامة الاخرى هى ان الاتفاقية لم تنص على نزول الجنرال ثيو رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية ، عن السلطة ، ليحل محله المجلس الوطنى للوفاق ، كما كانت ايضا رغبة حكومة هانوى ، بل سمحت الاتفاقية للجنرال ثيو بالبقاء فى السلطة الى ان تجرى الانتخابات العامة التى يختار فيها الشعب الفيتنامى الجنوبى الحكومة التى تحكمه . (١٧)

وهكذا نستطيع ان نقسم المشاكل التى تواجه تطبيق اتفاقية وقف القتال واعادة السلام فى فيتنام الى مشاكل متعلقة بوقف القتال ، وأخرى متعلقة باعادة السلام . ومن الواضح ان استتباب سلام حقيقى ودائم فى فيتنام مرتهن بحسن تطبيق المواد الخاصة بوقف القتال ، لان الغرض من وقف القتال ، هو تهيئة المناخ المناسب للتفاهم السياسى ، وحل المشاكل فى هدوء .

مشاكل وقف القتال :

لاشك ان وقف القتال فى فيتنام كلها ، والذى بدأ سريانه مع الساعات الاولى من يوم ٢٨ يناير الماضى ، لا يعنى الانتهاء الفجائى لجميع الاعمال القتالية . فوقف اطلاق النار أدى فورا الى توقف جميع الاعمال الحربية من جانب الولايات المتحدة فى فيتنام كلها ، وأيضا توقف معظم الاشتباكات بين جيش حكومة سايجون وقوات الثوار ، فيما عدا عدد محدود من الاشتباكات البسيطة ، أو أعمال العنف المحدودة فى عدد من المناطق المتناثرة . وتعد هذه المخالفات لوقف القتال، والتى بلغ عددها عدة مئات فى الاسبوع الاول وحده ، أمرا طبيعيا يستمر لفترة ، ولا يعد تهديدا فعليا لتطبيق الاتفاقية . (١٨)

وتكمن المخاطر الحقيقية التى تهدد اتفاق وقف القتال ، فى موقف كل طرف من الاطراف من الاتفاقية ، ومدى احترامه لنصوصها وروحها . فقد يعتقد احد الاطراف ان فى استطاعته القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق تمنحه امتيازات لم يتمكن من الحصول عليها على مائدة المفاوضات، ومستغلا بعض نقط الضعف فى الاتفاقية .

واذا بدأنا باستعراض نقط الضعف القائمة فى الاتفاقية ، نجدها جد قليلة ، اذا توافرت النية الحسنة لدى الاطراف المتعاقدة وجد كثيرة اذا توافرت النية السيئة . بمعنى ان أى طرف يستطيع ان يخلق المشاكل ويتذرع بها لخرق الاتفاقية ، أو يتلكأ فى تنفيذ ما عهد اليه به ، مما قد يثير المشاكل والعراقيل . ونستطيع ان نلمس فعلا بعض نقط الضعف فى الاتفاقية :

أولا : لم تنص الاتفاقية على وضع خط فاصل بين القوات المتحاربة ، كما فعلت اتفاقية عام ١٩٥٤ عندما حددت خط عرض ١٧ درجة ، واقامت منطقة منزوعة السلاح على جانبيه . وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية يناير ١٩٧٣ على ان تبقى القوات المتحاربة فى الاماكن التى تكون موجودة بها لحظة بدء سريان وقف اطلاق النار . وبهذا تكون القوات المختلفة موزعة بشكل متناثر فى أنحاء فيتنام الجنوبية ، فى جيوب تشبه النقط المتناثرة على فراء حيوان الفهد . واذا كان هذا التوزيع يحول دون قيام الرقابة الفعالة على القوات ، ويتيح فرصة أكبر لحدوث اشتباكات وخرق وقف القتال ، فان الحكومة الثورية المؤقتة وهانوى قد صممتا على هذا الوضع لانه يمنحهما تفوقا استراتيجيا ، تكون له اهمية بالغة فى الصراع السياسى بين الثوار وحكومة سايجون . (١٩)

---

(١٦) انظر Newsweek — November 6, 1972 — p. 9.
(١٧) Ibid.
(١٨) انظر التقارير الخاصة بخرق وقف اطلاق النار فى الاسبوع الاول فى : International Herald Tribune January 30, January 31, February 1, and February 7. 1973.
(١٩) انظر Michel Tatu: La Paix Fragile: Le Monde, 26 Janvier 1973.

ثانيا : ان حجم قوات لجنة الرقابة الدولية، التى تضم بولندا والمجر واندونيسيا وكندا . يبلغ الفاومائةوستين جنديا .وتنص المادة ١٨فقرة ب على ان من ضمن مهام هذه اللجنة ، الاشراف على تطبيق وقف القتال . ويرى بعضهم ان هذا الحجم غير كاف ، وانه قد يتيح الفرصة لوقوع مخالفات عديدة يصعب حصرها أو ضبطها ، وان ذلك قد يشجع بعض القوات على تدعيم موقفها .(٢٠)

ثالثا : يشير الجنرال ثيو رئيس حكومة سايجون ، مشكلة وجود قوات تابعة لجمهورية فيتنام الشمالية على أراضى فيتنام الجنوبية . وقد صرح الجنرال ثيو فى البيان الذى أعلن فيه الاتفاق يوم ٢٤ يناير بأن وجود هذه القوات سوف يمنع شعب فيتنام الجنوبية من ممارسة حق تقرير مصيره بحرية . (٢١) وهذه المشكلة التى يثيرها الجنرال ثيو غير قائمة فى الواقع . لان الاطراف المتعاقدة لم تشر الى وجود أية قوات اجنبية فى فيتنام الجنوبية غير تلك التى تشير اليها المادة ٣ فقرة ا . ولكن الحقيقة ان الهجوم الذى قام به الثوار فى ابريل ١٩٧٢ اشتركت فيه قوات نظامية من فيتنام الشمالية . والمفروض ان هذه القوات لم تستمر فى وجودها فى الجنوب ، وان كان الجنرال ثيو يؤكد العكس ، ويطالب بضرورة انسحابها . ومن الناحية النظرية ، نجد ان وجود أية قوات فيتنامية فى فيتنام الجنوبية ، لا يعد وجودا أجنبيا ، ثم ان القوات الشمالية اذا وجدت فهى خاضعة لقيادة الحكومة الثورية المؤقتة ، ثم هى خاضعةلقواعد وقفاطلاق النار .ولكن الجنرالثيو قد يتخذ هذه الحجة ذريعة لعرقلة اجراء الانتخابات ، وان كان عدم الاشارة الى هذه القوات فى الاتفاقية يعد دليلا على ان الولايات المتحدة قد رأت من الافضل عدم اثارة هذا الموضوع .

رابعا : ان الولايات المتحدة ستسحب جميع قواتها ومستشاريها العسكريين وشبه العسكريين والمنضمين لبرامج تطهير الريف الفيتنامى من الشيوعية . ولكن الولايات المتحدة منحت حكومة سايجون أسلحة عديدة ، وعددا كبيرا من القواعد ، حتى أصبح لجمهورية فيتنام الجنوبية جيشقوىيضمقرابةالمليون جندى مسلحين بأحدث انواع الاسلحة،الىجانب قوة جويةتضمحوالى الف وخمسمائة طائرة . وهذه القوة تعد أداة خطيرة فى يد الجنرال ثيو . هذا الى جانب ان الولايات المتحدة تحتفظ ، من حيث امكانياتها العسكرية فى جنوب آسيا ، بالقدرة على التدخل الجوى في فيتنام ، حتى بعد انسحابها الكامل من كل الهند الصينية .

هذه نقط الضعف الاساسية التى يمكن استغلالها لخرق الاتفاقية (٢٢) ، ولكن اى طرف من الاطراف ، يكون فى مصلحته تخريب الاتفاق او عرقلته ، كما حدثعام١٩٥٤ عندما اشتركت الولايات المتحدة مع رئيس حكومة جمهورية فيتنام الجنوبية نجو دينه ديم لتخريب تطبيق اتفاقية جنيف ؟

ان الاجابة على هذا السؤال قد تصل بنا الى نتيجتين مختلفتين :

النتيجة الاولى ، ان جميع الاطراف راضون تماما عن الاتفاق وما يقدمه ، وانالولاياتالمتحدة تنتوى فعلاعدم التدخل ، وكذلك الحال بالنسبة الى فيتنام الشمالية ، على أساس قبول النتيجة التى تسفر عنها الانتخابات . وعلى هذا ، فان المنافسة ستقوم داخل فيتنام الجنوبية ، دون ان يكون لاى من الطرفين هناك أى مبرر لاشعال معركة واسعة، او خلق أزمة رئيسية ، لن تجد سندا لها من الخارج .

والنتيجة الثانية ، ان احد الاطراف غير راض عن موقفه ، او يريد تحسين موقفه بشكل يهدد

---

(٢٠) انظر Newsweek. February 5, 1973 p. 12.

(٢١) انظر نص بيان الرئيس ثيوفى Le Monde — 25 Janvier 1973. p. 3.

وانظر كذلك التعليق على موقفحكومة سايجون فى Le Monde — 26 Janvier 1973 — p. 4.

(٢٢) يمكن اضافة خطر خامس يهدد سلامة تطبيق الاتفاقية ، وهو موضوعاستمرار القتال فى لاوس وكمبوديا وسنتعرض لهذا الموضوع فى نهاية الدراسة ، هذا ونشير الى انه تم فى٢١ فبراير توقيع اتفاقية وقف القتال فى لاوس ، وهذا دليل على ان مشكلةاستمرار القتال هناك سوف تنتهى ،وان نفس الشىء سوف يحدث فى كمبوديا

المشكلة . وهنا تظهر كل المشاكل [illegible] أن الطرف الوحيد [illegible] هو حكومة الجنرال ثيو . [illegible] الولايات المتحدة [illegible] القوة الاستراتيجية [illegible] في فيتنام الجنوبية [illegible] تنفيذ شروط الاتفاقية في [illegible] الاستقلال [illegible] القوة .

[illegible] على [illegible] الولايات المتحدة على [illegible] على حكومة الجنرال ثيو ، ومدى استعدادها [illegible] على تنفيذ الاتفاقية أو عرقلته .

وفيما يلي نتعرض للجوانب الأخرى من الاتفاقية المتعلقة بالتسوية السياسية ومشاكلها .

مشاكل التسوية السياسية :

التسوية السياسية لمسألة الفيتنامية تعني أولا البحث عن تحقيق التسوية داخل فيتنام الجنوبية بين حكومة جمهورية فيتنام والحكومة الثورية المؤقتة . [illegible] الثورة قدمت لأن حكومة سايجون لا تمثل الشعب الفيتنامي الجنوبي وأنها مجرد أداة الحرب الأمريكية . وإن السبب الحقيقي للحرب التي دارت في فيتنام هو تمسك الحكومة الأمريكية بحكومة سايجون ، مخالفة بذلك نصوص اتفاقية جنيف . وبالتالي حرمان شعب فيتنام من حقوقه كما نصت عليه هذه الاتفاقية ـ [illegible] ولقد أصبح الأمر معقدا للغاية ، والطرفان يصممان على [illegible] وتوازن الأسلحة ، فإن الأمر لا يعد سهلا .

ولما تمت تسوية مسألة فيتنام الجنوبية ، فهناك بعد ذلك مسألة إعادة توحيد شطري فيتنام ، وإعادة الوضع هناك إلى مجراه الطبيعي .

وقد تضمنت اتفاقية وقف الحرب وإعادة السلام في فيتنام جانبي التسوية السياسية . وبصفة عامة فإن المادة الأولى من الاتفاقية نصت على أن الولايات المتحدة وجميع الدول الأخرى تحترم استقلال وسيادة ووحدة أراضي فيتنام كما اعترفت به اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ ، والإشارة إلى اتفاقيات جنيف لها دلالة خاصة ، لأنها تعني اعتراف الولايات المتحدة بأن هناك فيتنام واحدة ، وأن فيتنام الجنوبية ليست دولة منفصلة ومستقلة ، كما كانت تدعي الولايات المتحدة منذ ١٩٥٤ (٢٣) . وتعد هذه الإشارة التي وردت في بداية الاتفاقية دليلا على أن الولايات المتحدة بدأت تسعى إلى تصحيح الخطأ الجسيم الذي ارتكبته بعد عام ١٩٥٤ .

وإذا بحثنا عن طبيعة المشاكل التي يمكن أن تواجه تطبيق المواد الواردة في الفصل الرابع من الاتفاقية ، وهي المواد الخاصة بحق شعب فيتنام الجنوبية في تقرير مصيره وممارسة هذا الحق من خلال انتخابات عامة حرة ، نجد أنها يمكن أن تنبع من الصعوبات الآتية :

أولا : أن الاتفاقية لم تضع جدولا زمنيا محددا لتنفيذ الانتخابات ، إنما نصت فقط على أن المجلس الوطني للمصالحة الوطنية والوفاق ، عليه أن يضع اتفاقا بين الطرفين في فيتنام الجنوبية في خلال تسعين يوما من توقيع الاتفاقية . وهذا النص يعد في حد ذاته خطوة إيجابية . إذا ما قورن بالنص المبهم الذي جاء في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ ونص على أن تجرى الانتخابات قبل مضي عامين من توقيع الاتفاق .

ثانيا : أن حكومة الجنرال ثيو مصممة على عدم الاعتراف بالحكومة الثورية المؤقتة ، وترفض اتخاذ أية خطوة يستشف منها الاعتراف بوجود هذه الحكومة . مما يضع عراقيل بالغة في إمكانية التقدم بين الطرفين . ولم يمنح المجلس الوطني للمصالحة أية سلطات فعلية ، مما يترك لحكومة سايجون صلاحية إدارة الأمور ، بما قد

يعرقل حرية الانتخابات ونزاهتها (٢٤) .

ثالثا ، ان صفاء الجو السياسى فى فيتنام الجنوبية مرتهن بقدرة الجانبين على التفاهم البناء وسرعة الخفض المتبادل والتدريجى لقوات الجانبين كما نصت عليه المادة ١٣ ومن عوامل اعاقة التفاهم ان اللجان العسكرية المشتركة تتخذ قراراتها بالاجماع ، وبالتالى فان موقف سايجون قد يؤخر التوصل الى نتائج سريعة .

ولكن من ناحية اخرى ، فان الاتفاقية حاولت تغطية كل الثغرات الممكنة ، بحيث يضطر الجنرال ثيو الى الالتزام بحرفية الاتفاقية . والخطر الحقيقى هو رفض الجنرال ثيو الالتزام بنتيجة الانتخابات ، ومحاولته استخدام القوة لتاكيد هذا الرفض .

والواقع ان طبيعة الوضع السياسى فى فيتنام الجنوبية ، تتيح للثوار تفوقا واضحا على حكومة الجنرال ثيو ، لان الجبهة الوطنية للتحرير تضم عددا كبيرا جدا من الهيئات والجماعات والاحزاب التى كافحت سويا فى سبيل استقلال فيتنام . ولذلك فان وجود الجبهة فى المعركة الانتخابية ، كقوة سياسية او حزب سياسى ، يهيىء لها فرصا كبيرة للفوز – ورغم ان وضع حكومة الجنرال ثيو قوى للغاية فى غالبية المدن الكبرى ، وقد يحصل على تأييد اهالى المدن ، الا أن الريف كله فى صف جبهة التحرير الوطنية .

واذا كانت الولايات المتحدة قد تعارض استيلاء حكومة شيوعية على السلطة فى فيتنام الجنوبية ، فان جبهة التحرير الوطنية ليست شيوعية ، انما هى جبهة وطنية تضم ضمن صفوفها حركات واتجاهات مختلفة منها البوذيين والشيوعيين .

الا أنه من المتوقع ان يقوم صراع شديد على السلطة فى فيتنام الجنوبية ، ولا يمكن الان التكهن بنتيجة هذا الصراع ، لان الخريطة السياسية لفيتنام الجنوبية غير واضحة تماما .

اما المشكلة التى تواجه اعادة توحيد فيتنام ، فتتوقف اولا واخيرا على نتيجة الانتخابات وطبيعة السلطة الجديدة التى تتولى الحكم فى سايجون ومن الواضح ان عملية اعادة التوحيد سوف تجرى ببطء شديد فى اطار المباحثات ، وبالاتفاق بين الجانبين كما تنص المادة ١٥ . ولعل الخطوة الاولى نحو اعادة التوحيد هى الدخول فى علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية طبيعية ، كما جاء فى الفقرة (ج) من المادة ١٥ .

كذلك فان النتائج التى سينتهى اليها مؤتمر السلام الدولى الذى تنص عليه المادة ١٩ من الاتفاقية ، والذى بدأ اعماله فعلا فى باريس يوم ٢٦ فبراير ، لها أهمية خاصة فى تمهيد الطريق للتطبيق الكامل لجميع/نصوص الاتفاقية ، وتقديم الضمانات لالتزام جميع الدول بالاتفاقية الموقعة فى باريس ويشترك فى المؤتمر الاطراف الاربعة الموقعة على اتفاقية باريس ، والدول الاربع الاعضاء فى لجنة الرقابة الدولية ، ولاوس وكمبوديا والاتحاد السوفييتى والصين الشعبيةوفرنسا ، بالاضافةالى السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة كورت فالدهايم – ويتولى رئاسة المؤتمر بالتناوب كل من الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية (٢٥) .

وكان قد تم فى يوم ٦ فبراير التوصل الى اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وفيتنام الشمالية حول اختيار مدينةباريس مقرا للمؤتمر . وفى يوم ٢٦ فبراير كان وزراء خارجية جميع الاطراف المشتركة قد وصلوا الى باريس ، وعقد المؤتمر جلسته الافتتاحية فى صباح ذلك اليوم بشكل علنى ، ثم بدأت جلسات العمل السرية .

وقد انتهى المؤتمر الى توقيع بيان ختامى فى ٢ مارس يقر اتفاقية انهاء الحرب ، وينص على جواز اعادة انعقاد المؤتمر فى حالة خرقنصوص اتفاقية انهاء الحرب .

وقبل أيام من بدء المؤتمر ، كان قد تم توقيع اتفاقية وقف القتال فى لاوس بين رئيس الحكومة

---

(٢٤) انظر : Michel Tatu — La Paix Fragile — op.cit.
وفيما يتعلق بنزاهة الانتخابات التىتجرى تحت ادارة الجنرال ثيو ، فانالصراع الذى دار فى انتخابات اكتوبر ١٩٧١بين ثيو ونائبه كاوكى ، وتصريحاتكاوكى عن اساليب ثيو ، وكيفية تزويرالانتخابات ، تعد كافيا لاثبات قدرة حكومة سايجون على الالتزام بالحريةوالديمقراطية الصحيحة .

(٢٥) انظر : International Herald Tribune — February 7, 1973.

مشكلة تأخير صدور قرار ... وممثل ثوار فرنسو فوتج . وحدث في يوم ... فبراير في ... بينهما ... وقد تم ... وقف القتال يوم ٢٢ فبراير . وقد نشرت تقارير واردة من لاوس الى أن تطبيق وقف القتال هناك يواجه بعض الصعوبات التى قد تعرقل استقرار تنفيذ الاتفاق .

وبالنسبة للاتفاقية فيتنام ... فى ... الاطراف على وقف القتال الذى بدأت عقب توقيع الاتفاقية . وتولت لجنة الرقابة الدولية مهمتها . ووزعت قواتها على عدة نقاط فى فيتنام الجنوبية . كما بدأت اللجنة العسكرية الرباعية عملها رغم بعض الصعوبات فى التعاون بين ثوار وحكومة سايجون (٣٦) .

وفى نفس الوقت ، بدأت عملية الافراج عن الاسرى الامريكيين المحتجزين . والمفروض أن يتم الافراج عن جميع هؤلاء الاسرى فى غضون شهرين من توقيع الاتفاقية . وتدور عملية مماثلة فى فيتنام الجنوبية ، حيث تفرج حكومة سايجون عن الاسرى من الثوار (٣٧) .

وفى باريس بدأت المفاوضات المبدئية بين الحكومة الثورية المؤقتة وحكومة سايجون ، الا أن هذه المفاوضات ظلت حتى الجلسة الخامسة التى عقدت يوم ١٦ فبراير فى مأزق ، بسبب الخلافات على المسائل الاجرائية . ورغم أنه كان قد تقرر اختيار سايجون مقرا لهذه المباحثات ، الا أنه يبدو أن ممثلى الحكومة الثورية المؤقتة اصروا على أن يمنح مندوبوهم فى سايجون الحصانة والحماية التى تمنح لممثل أية حكومة ، بدلا من معاملتهم كمجرد ممثلى حركة سياسية أو حزب سياسى (٣٨) .

ثالثا : خريطة الصراع السياسى ومستقبل فيتنام

بعد توقيع اتفاقية السلام ، بدأت التحركات داخل فيتنام وخارجها من جانب القوى السياسية السياسية الجنوبية التى ستشترك فى المنافسة السياسية التى تسبق بالضرورة عملية الانتخابات .

وقد أدى توقيع الاتفاقية الى ظهور قوى وتيارات كانت قد اختفت منذ عام ١٩٥٤ من المسرح السياسى الفيتنامى ؛ ونقصد بذلك امبراطور انام السابق باوداى الذى كان الفرنسيون قد اختاروه رئيسا لجمهورية فيتنام الجنوبية فى مارس ١٩٤٩ ، عندما كانت قوات الاحتلال الفرنسى لا تزال تقود المعارك ضد هوشى منه وقوات جبهة فيت منه — وقد تم ابعاد باوداى بعد اتفاقيات جنيف عندما استولى نجو دينه ديم بمساعدة الولايات المتحدة على الحكم فى سايجون ، وقد ابعد باوداى على اعتبار انه رجل الفرنسيين .

وفى فبراير الماضى ، ترك باوداى منفاه فى فرنسا لاول مرة منذ سبعة عشر عاما ، وقام برحلة الى دول آسيا ، وأدلى ببعض التصريحات التى توحى بأنه يريد العودة الى فيتنام ، ربما لتتاح له فرصة الاشتراك مرة اخرى فى الحياة السياسية هناك . وقد وصف باوداى اتفاقية السلام بانها « اتفاقية يالتا الجديدة بين واشنطن وهانوى على حساب فيتنام الجنوبية واعتبر ضمانات وقف القتال غير كافية (٣٩) .

واذا كانت فرص حصول شخصية مثل باوداى على أى نجاح فى فيتنام الجنوبية اليوم شبه معدومة ، فان هناك عددا آخر من القوى والاتجاهات السياسية التى برزت فى الاعوام الاخيرة ، هى التى تحدد خريطة الصراع السياسى فى فيتنام الجنوبية .

ونستطيع أن نفرق الآن فى فيتنام الجنوبية بين ثلاثة تيارات رئيسية وينقسم كل تيار الى مجموعات وفئات متعددة . ووجود هذه التيارات الثلاثة هو فى الواقع ، نتيجة للاوضاع السياسية الموروثة منذ زمن بعيد فى فيتنام ، وأيضا نتيجة لربع قرن واكثر من الصراع السياسى والعسكرى .

---

(٣٦) انظر حول مشاكل اللجنة العسكرية الرباعية وبالنسبة لمشاكل وقف القتال : Le Monde 9 Février 1973 p. 3. ; Le Monde 18 — 19 Février 1973, p. 3.

(٣٧) انظر : Le Monde 13 Février 1973 p. 6. et 14 Février p. 6.

(٣٨) انظر Le Monde 18 — 19 Février 1973 p. 3.

(٣٩) انظر Le Monde 14 Février 1973 p. 6.

القوى اليمينية والحكومية :

ان الحكومة التى كانت تتولى السلطة فى سايجون منذ يوليو عام ١٩٥٤ تمثل الاتجاه اليمينى الرجعى الذى قبل التعاون مع الاستعمار الفرنسى ، ثم تحول بعد ذلك الى التعاون مع الولايات المتحدة . والجنرال نجوين فان ثيو ليس الا رجل الولايات المتحدة ، تولى الحكم فى سايجون فى عام ١٩٦٦ على اثر فترة من الفوضى السياسية والانقلابات العسكرية المتتالية ، وكانت الاوضاع فى فيتنام الجنوبية قد تدهورت على أثر الانقلاب الذى أطاح برئيس الجمهورية السابق نجو دينه ديم فى أول نوفمبر عام ١٩٦٣ ، والذى تم بتأييد الولايات المتحدة وكانت الولايات المتحدة هى صاحبة السلطة الفعلية فى فيتنام الجنوبية طوال هذه السنوات ، وان كان ايجاد حكومة ورئيس للدولة يعد جزءا من المظهر العام الذى كان ينبغى توافره . ومن ثم فان الجنرال ثيو ليس له أى وزن سياسى ، وليس له تأييد شعبى حقيقى ، وانما اعتمد فى بقائه على القوة العسكرية التى قدمتها له الولايات المتحدة (٣٠) .

وينضم الى الجنرال ثيو عدد من الاحزاب والجماعات السياسية اليمينية ، منها الجماعات الكاثوليكية المعادية للشيوعية ، والجماعات المتطرفة شبه العسكرية التى كان نجو دينه ديم قد اضطر الى مواجهتها فى عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ واضطر الى سحقها عسكريا ، وهى جماعات الهوا هاو والكاو داى . وهناك عدد آخر من الهيئات والمنظمات السياسية التابعة للحكومة والتى تؤيد الجنرال ثيو .

وفى اطار النظام السياسى لفيتنام الجنوبية ، توجد بعض احزاب المعارضة الشرعية مثل حزب العمال والفلاحين الذى يرأسه الزعيم النقابى تران كوك بو ، والحركة الوطنية التقدمية بزعامة نجوين نجوك هوى . وحركة الانطلاق الشعبى التى يرأسها زعيم مجلس الشيوخ ، وهو كاثوليكى ، واسمه نجوين فان هوين (٣١) .

القوى الوطنية التقدمية والثورية :

ان أساس الحركة التقدمية والثورية فى فيتنام الجنوبية هى الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية ، التى تكونت فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ وجمعت ممثلى عدة فئات وعناصر سياسية واجتماعية ودينية من فيتنام الجنوبية .

وكان أول مؤتمر عقدته الجبهة فى فبراير ومارس ١٩٦٢ حين اعلنت انها الممثل الوحيد لشعب الجنوب ، وأن هدفها جمع أوسع ائتلاف معاد للقوات الاستعمارية ، وأعربت عن استعدادها لقبول انضمام أى حزب سياسى أو مجموعة سياسية يكون هدفها الاستقلال الوطنى والديمقراطية والسلام (٣٢) .

والجبهة الوطنية هى التى خاضت الثورة والكفاح ضد التدخل الامريكى وحكومة سايجون طوال السنوات الاثنتى عشرة التى دامتها الحرب فى فيتنام . وقد شكلت مكتبا سياسيا ومؤتمرا عاما وقيادة عسكرية ، ثم كونت بعد ذلك حكومة ثورية مؤقتة هى التى خاضت المفاوضات التى جرت فى باريس منذ يناير ١٩٦٩، وهى التى تمثل الطرف الثانى المواجه لحكومة سايجون اليوم فى فيتنام الجنوبية .

والجبهة الوطنية لا تضم فقط الجماعات الشيوعية واليسارية ، وانما تضم كل القوى الوطنية التقدمية فى فيتنام الجنبية. وهى تعد اكبر قوة سياسية فى فيتنام الجنوبية، لانها تحظى بتأييد واسع من القاعدة الشعبية فى الريف ، الى جانب بعض العناصر فى المدن .

القوى الوطنية المعتدلة :

لعل اقل القوى السياسية وضوحا فى فيتنام

---

(٣٠) راجع فى ذلك : Robert Shaplen. The Lost Revolution op. cit.
وايضا : Bernard B. Fall — Vietnam Witness op. cit. p. 51 — 159.
وايضا : Nguyen Kien — Le Sud Vietnam depuis Dien Phu — Maspero — Paris 1963.
(٣١) انظر Le Monde 10 Février 1973 p. 8.
(٣٢) راجع : L. Vasilyev. The South Vietnam National Liberation Front op. cit.

الجنوبية الان، تلك التى تنتمى الى التيار الوطنى المعتدل . وهذه القوى تتمثل اساسا فى الطائفة البوذية والمثقفين والطلبة ، وكلها فئات وطنية شديدة التمسك باستقلال فيتنام ، ولكنها لم تتمكن من التعبير عن نفسها فى الآونة الاخيرة بسبب الاساليب الدكتاتورية التى تتبعها حكومة الجنرال ثيــو .

وكانت هذه القوى هى صاحبة الدور الاول فى الحركة التى أطاحت بحكم نجو دينه ديم فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وكانت قد بدأت فى التحرك منذ عام ١٩٦١ ((٣٣)) . وقد لعبت هذه القوى كذلك دورا واضحا فى المرحلة من نوفمبر ١٩٦٣ الى نهاية ١٩٦٥ ، وكادت تتمكن من فرض حكومة مدنية فى فيتنام الجنوبيه ، ولكن الولايات المتحدة بذلت كل الجهود لعرقلة تولى حكومة مدنية وطنية السلطة ، لان ذلك كان سيؤدى الى عرقلة الخطط الامريكية فى فيتنام .

واذا كانت القوى المعتدلة موجودة فى فيتنام الجنوبية الان ، فهى لا تتمتع بالتفوق المتــاح للاتجاهين الاخرين ، ولكن أمام القوى المعتدلة فرصة العودة الى نشاط سياسى مفتوح ، فى الفترة السابقة للانتخابات .

هذه نظرة عامة على الخريطة السياسية لفيتنام الجنوبية ، ومنها نتبين أن الصراع سيدور اساسا بين القوى الرجعية والقوى التقدمية ، ولكن ستكون للقوى الوطنية المعتدلة كلمتها أيضا . وفــى الواقع ، فان اعادة السلام ، وعودة الحــرية والديمقراطية الى فيتنام الجنوبية ، سيتيح للشعب فرصة الاتجاه الى الاهتمام بمشاكل وطنـه ، والعمل من أجل اعادة البناء السياسى .

وان اعادة البناء السياسى فى فيتنام الجنوبية سوف يجرى ، ولاول مرة ، دون تدخل أجنبى ، ومن ثم فالمرجح أن تسير عملية اعادة البناء وفق تقاليد الشعب الفيتنامى ،ووفق تراثه الحضــارى القديم

وبالاضافة الى انشغال الشعب الفيتنامى فى اعادة البناء السياسى ، فان الشعب سيحول ايضا كل الطاقات التى كانت موجهة الى المعــارك العسكرية ، الى معركة اخرى لا تقل عنها اهمية ، واعنى بذلك معركة التنمية والبناء الاقتصادى لفيتنام . والمفروض أن تكون هذه المعارك من اجل اعادة البناء السياسى والاقتصادى ، هى الشغل الشاغل الوحيد للشعب الفيتنامى فى المــرحلة القادمـة .

رابعا : السلام ومستقبل الهند الصينية :

كانت الهند الصينية عامة ، وفيتنام خاصة ، مركز اهتمام دولى بالغ ، لانها كانت منطقة صدام يهدد السلام والامن . على انه بعد ان يستتب السلام هناك ، فان فيتنام وباقى دول الهندالصينية ستلعب دورا هاما فى تطور الاحداث فى جنوب شرق القارة الاسيوية .

ونستطيع من الان ان نلمس جوانب ثلاثة لدور فيتنام فى المستقبل :

● فى الجانب الاول ، تصبح فيتنام مركز جذب للاستثمارات الدولية والمنافسة الاقتصادية التى تكرس جهودا بالغة لتنمية هذه المنطقة ، واعادة بناء مادمرته الحرب .

● وفى الجانب الثانى ، يصبح لفيتنام دور فى الموقف الدولى ، على اعتبار انها كانت لفتــرة طويلة محور اهتمام ثلاث قوى عظمى ، هى : الولايات المتحدة ، والصين الشعبية ، والاتحاد السوفيتى .

● وفى الجانب الثالث يكون لاستتباب السلام فى فيتنام تأثير هام على منطقة جنــوب شرق آسيا ، يعبر عن نفسه فى شكل تغييرات فى نظام الامن القائم والتحالفات العسكرية القائمة الان :

(٣٣) يمكن مراجعة تفاصيل هذه الحركة فى : Keesing's Contemporary Archives. April 18, 1964 p. 20011:
ونشير الى أن رجال الدين البوذيين كانوا من ابرز عناصر هذه الحركة . ونذكر حركات الاحتجاج الصامت التى قام فيها عــدد من الرهبــان البوذيين بالانتحار حرقا فى وسط الميادين العامة فى مدن فيتنام الجنوبية .

(٣٤) انظر : U.S. News & World Report — February 19, 1973 — p. 22 — 24:

بالاضافة الى احتمال انشاء منظمات سياسية او متخصصة جديدة فى المنطقة .

فيتنام ومسألة التنمية :

قام الدكتور هنرى كيسنجر برحلة الى جنوب شرق آسيا فى الفترة من ٧ الى ٢٠ فبراير ، زار خلالها تايلاند ولاوس وفيتنام الشمالية والصين واليابان . وكانت زيارته لهانوى ومحادثاته مع زعماء فيتنام الشمالية ، من اهم الاعمال التى انجزها فى خلال رحلته التى قام بها من اجل ضمان استمرار تطبيق كل نصوص اتفاقية السلام. ومن الامور الهامة التى ناقشها كيسنجر مع زعماء هانوى ، موضوع المعونة الاقتصادية التى ستقدمها الولايات المتحدة لفيتنام الشمالية ، لمعاونتها على اعادة البناء .

وتجىء هذه المعونة فى اطار العون الذى ترى الولايات المتحدة تقديمه لدول الهند الصينية ، والذى صرحت مصادر فى الحكومة الامريكية بأنه يبلغ ٧ر٥ مليار دولار ، يخصص لفيتنام الشمالية وحدها منه ٥ر٢ مليار دولار ،(٣٤) وذلك فى خلال السنوات الخمس القادمة .

وقد احتلت مسألة اعادة تعمير فيتنام والهند الصينية ، مكانا هاما فى الخطط المقبلة لعدد كبير من الدول الاوربية التى تدرس الان ما تستطيع ان تشارك به من معونة واستثمارات فى هذه المنطقة .

واذا القينا نظرة على الاوضاع الاقتصادية فى فيتنام ، نجد ان فيتنام الشمالية قد انشغلت تماما عن مسائل التنمية الاقتصادية وان ما تملكه من مصانع وهيكل انتاجى قد دمرته القنابل الامريكية . ومن ثم فان حكومة فيتنام الديمقراطية ترحب بكل مايقدم لها من اسهام ، بشرط ان تكون هى صاحبة الكلمة الاولى والاخيرة . وقد اوضح المسئولون فى هانوى انه اذا كانت الاموال والمعدات اجنبية ، فان المصانع ستكون فيتنامية . وقد بحث هنرى كيسنجر مع زعماء هانوى المواضيع المرتبطة بتقديم المعونة ، وصرح كيسنجر فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد عودته الى واشنطن ، بانه بحث هناك امكانيات اقامة علاقة بناءة بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية . واضاف كيسنجر ان برنامج المعونة الاقتصادية هو اساسا اسهام فى اقامة الصلات البناءة بين فيتنام الشمالية والدول الاخرى ، من اجل اعادة البناء على أساس ان اعادة البناء حافز قوى للتطور السلمى فى فيتنام . هذا، وقد تقررت فى فيتنام الشمالية استقبال لجنة اقتصادية تعمل على دراسة الحاجيات الاقتصادية فى فيتنام الشمالية . وهى تتكون من اخصائيين اقتصاديين امريكيين . وتعتبر هذه اللجنة اول بعثة رسمية امريكية تزور فيتنام الشمالية ، وتناقش زعماءها كخطوة فى سبيل الدخول فى علاقات طبيعية بين البلدين (٣٥)

والى جانب الولايات المتحدة ،فان اليابان ستلعب بلا شك دورا فى اعادة بناء فيتنام الشمالية. واليابان هى القوة الاقتصادية الاولى فى آسيا، وربما شعر المسئولون فيها بالدهشة لعدم دعوة بلدهم للاشتراك فى المؤتمر الدولى المنعقد فى باريس . وقد صرح وزير خارجية اليابان بأنه « يشك فى ان اية دولة فى العالم تعتقد أنه يمكن اعادة بناء شبه جزيرة الهند الصينية بدون مشاركة اليابان » (٣٦) وقد اثير من قبل موضوع قيام اليابان بدور ايجابى فى اعادة بناء فيتنام والهند الصينية الا ان هناك حساسية بالغة بين حكومة هانوى والمساعدات الاقتصادية اليابانية . ففى نهاية عام ١٩٧٠ قامت الحكومة الفيتنامية الشمالية بادانة التطلعات الاقتصادية اليابانية فى الهند الصينية ، ووصفتها بأنها عملية استغلال امبريالى يستخدم اساليب الاستعمار الجديد (٣٧) ويبدو ان اليابان التى اوضحت فى ذلك الحين نيتها فى تقديم معونة اقتصادية لكل من سايجون وبنوم نبه ، كانت قد اجرت اتصالات لجس نبض زعماء هانوى حول موضوع تقديم العون الاقتصادى فى المستقبل الى فيتنام الشمالية .

---

(٣٥) انظر نص المؤتمر الصحفى الذى عقده هنرى كيسنجر فى واشنطن فى ٢٢ فبراير .
(٣٦) Newsweek — February , 1973 — Asia: Getting Set for Peace p. 21.
(٣٧) Le Monde — 31 December 1970 p. 6.

الا ان موقف اليابان من النزاع الفيتنامى فى المرحلة الاخيرة كان بعيدا عن الارتباط بموقف الولايات المتحدة ـ وقد عملت الحكومة اليبانية الجديدة على تحسين علاقاتها بالصين الشعبية ، ولاشك انها ستعمل على تحسين علاقاتها بحكومة هانوى كذلك .

والحكومة اليابانية على يقين من ان انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام الجنوبية سوف يترك فراغا يجب ملؤه بسرعة ، واليابان هى افضل الدول للقيام بهذا الدور . وقد تكون حكومةفيتنام الشمالية على استعداد لقبول المشاركةاليابانية الفعالة ، بدلا من ان تقع تحت ضغط قوى اخرى لها مطامع سياسية فى المنطقة . فاليابان لاتملك قوة عسكرية ، كما ان قوتها السياسة محدودة للغاية ، وهى تنوى استخدام اساليب هادئة تعتمد على دبلوماسة لبقة لكسب كل الجوانب ،واقناعها بالتعاون مع اليابان (٣٨) .

واذا كان هناك من يحذر من الاتجاه اليابانى للتوسع فى آسيا ، ويعتقد ان اليابان ترمى الى تحقيق نفس الاهداف التوسعية التى حركت من أجلها جيوشها فى الحرب العالمية الثانية ، فمن الواضح ان اليابان سوف تلعب دورا هاما (٣٩) .

فدول الهند الصينية قد تقبل المعونة من اليابان، لانها دولة اسيوية، يمكن التفاهم معها اكثر من دول اوروبا او غيرها ـ الا انه من الواضح ان هناك منافسة اقتصادية خطيرة قد تقوم بين الولايات المتحدة واليابان فى جنوب شرق آسيا، تشبه الى حد كبير تلك التى قامت بين الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية المشتركة .

اما فيما يختص بفيتنام الجنوبية ، فان الاوضاع مختلفة عما هى عليه فى الشمال ، لان الولايات المتحدة قد تولت بناء هيكل من الطرق والموانى والكبارى التى ستكون ذات فائدة كبرى فى موسم اعادة التنمية . الا ان الوضع الاقتصادى لانه سيء للغاية ، ويحتاج الى اصلاح . فالزراعة التى يعمل بها سبعون فى المائة من سكان الجنوب قد تدهورت تماما . وانخفض انتاج الارز بشكل واضح . من ثم يتعين اعادة تنظيم الزراعة وتوزيع الارض ، وبناء المزارع . كذلك فان التصنيع لاوجود له . ويجب بذل جهود بالغة لاستغلال الطرق والموانىء والمطارات التى شيدتها الولايات المتحدة . وهناك مشاريع لبناء مصانع فى عدة مناطق من فيتنام الجنوبية .

هذا الى جانب المشاكل الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية . وقد يحتاج تنفيذ كل ذلك الى استقرار سياسى قوى فى الجنوب . واذا كان هذا الاستقرار قائما فى الشمال ، وتوجدالاجهزة الادارية التابعة لحكومة الهانوى التى تستطيع العمل فورا ، فان الفوضى السائدة فى حكومة سايجون ، وفساد الجهاز الحكومى ، سيجعل الامر اكثر صعوبة (٤٠) .

السلام فى فيتنام وآثاره الدولية :

فى يوم ٧ فبراير اعلنت حكومة كندا اعترافها بجمهورية فيتنام الديمقراطية . وبعث بيير ترودو رئيس الوزراء الكندى ، برسالة الى فام فان دونج رئيس وزراء هانوى ، يهنئه فيها بتوقيع اتفاقية السلام (٤١) . ولا شك ان هذا السلام ستكون لهآثاربالغة الاهمية بالنسبة الى الوضع الدولى ، سواء فى الاطار العالمى ، او فى الاطار الاقليمى لمنطقة جنوب شرق آسيا .

ولنا ان نتساءل عما اذا كان السلام فى فيتنام قد جاء نتيجة لتحسن المناخ الدولى ، أم

---

(٣٨) راجع فى ذلك :

Robert Guillain: Tokyo pense profiter de la paix pour accroître son rôle en Asie du Sud Est.

Le Monde 26 Janvier 1973 p. 8.

(٣٩) Marshall Windmiller — Vietnam and the Co. Prosperity Sphere.

Review of International Affairs — Belgrade. Vol XXI No. 481 April 20, 1970 — p. 26 — 27.

(٤٠) Newsweek: February 5, 1973 — p. 52 Interview with Le Thank Khol.

وهو استاذ اقتصاد فيتنامى يعمل فى جامعة السوربون الفرنسية ، وعلىدراية بالمشاكل الاقتصادية لفيتنام التى قدم ملخصا لها فى هذه المقابلة .

(٤١) Le Monde 9 Février 1973 p. 3.

انه سيكون سببا فى تحسن هذا المناخ ـ والجواب هو ان كلا الامرين صحيح . فلقد كان للتقارب الامريكى الصينى ، ولتحسن العلاقات الامريكية السوفيتية ، أثر ايجابى فى نجاح المحادثات بين هانوى وواشنطن بعد التدهور الذى حدث فى ابريل ومايو ١٩٧٢ . وقد لعب الرئيس السوفيتى بودجورنى دورا ايجابيا فى التمهيد لعودة المفاوضات ، كما ان الاتصالات المستمرة بين هانوى وبكين قد ساعدت على قبول هانوى العودة الى باريس . وعلى الصعيد العالمى فان انتهاء حرب فيتنام ، يعنى توقف الولايات المتحدة عن محاربة احدى دول المعسكر الاشتراكى ، ومن ثم يتيح الفرصة لصفاء اكبر فى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المعسكر الاشتراكى .

وستكون لهذا التحسن فى العلاقات آثار هامة على سير محادثات الامن الاوروبى ، ومحادثات الخفض المتبادل للقوات فى اوروبا ، والتحسن التدريجى فى العلاقات بين واشنطن وبكين . وبالنسبة لهذه المسألة الاخيرة ، فان هنرى كيسنجر قام بزيارة للصين فى الفترة من ١٥ الى ١٩ فبراير ، صدر عنها بيان مشترك فى ٢٢ فبراير . وجاء فى البيان ان الدكتور كيسنجر التقى بكل من الرئيس ماوتسى تونج ورئيس الوزراء شواين لاى ووزير الخارجية شى بنج فى ضمن اطار تبادل وجهات النظر المتفق عليه فى زيارة الرئيس نيكسون لبكين التى تمت فى فبراير ١٩٧٢ . وجاء فى البيان ان الدولتين قررتا اقامة اول خطوة فى سبيل خلق علاقات دائمة بين البلدين ، بانشاء مكتب اتصالات لكل منهما فى عاصمة الدولة الاخرى (٤٢) .

ولاشك ان وجود السلام فى فيتنام سيعجل من التقارب الامريكى الصينى ، اذ انه ازال واحدة من نقط الخلاف التى ظهرت فى البيان المشترك الذى صدر عقب انتهاء زيارة نيكسون لبكين فى العام الماضى .

ثم ان انتهاء الحرب فى فيتنام سيتيح فرصة التركيز على عدد آخر من المشاكل الدولية فى آسيا وفى افريقيا ، ومنها مشكلة الشرق الاوسط ، اذ سيسود المناخ الدولى العام افضل لتبادل وجهات النظر ، والتوصل الى حل لهذه المشاكل .

اما فيما يختص بتاثير احلال السلام فى فيتنام على الاوضاع فى جنوب شرق آسيا ، فمن الواضح ان تغيرا كبيرا سوف يطرأ على نظام المحالفات العسكرية فى المنطقة ، اذ ينتهى الوجود العسكرى الامريكى تدريجيا فى كل الهند الصينية ، وقد يستتبع ذلك خفض تدريجى لهذا الوجود فى باقى دول المنطقة ، مثل اليابان والفلبين وتايلاند ، ضمن اطار نظرية نيكسون .

وسوف تطرأ بعض تغييرات على شكل حلف جنوب شرق آسيا ، الذى قد ينتهى وجوده ، وقد يحل محله نظام أمن جماعى متعدد الاطراف ، قد تشترك فيه الصين الشعبية مع الولايات المتحدة .

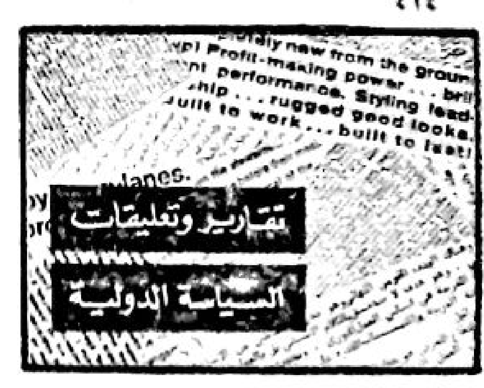
واذا تحدثنا عن الامن فى جنوب شرق آسيا ، فلا يمكن التجاوز عن وجهة النظر السوفيتية التى نادت منذ بضع سنوات بنظام أمن خاص متعدد الاطراف ، ربما قصدت به موسكو تكوين كتلة قوية فى جنوب الصين ولاشك ان النزاع الصينى السوفيتى سيكون له تأثير على وضع الهند الصينية بعد استقرار السلام هناك .

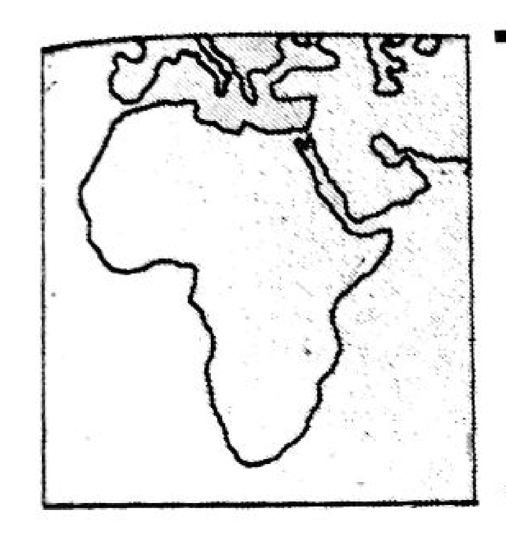
ومن ناحية اخرى ، فان عددا من المنظمات الاقليمية الاقتصادية قد تنشأ او قد يتم التوسع فى عدد من المنظمات القائمة فعلا لتشمل دول الهند الصينية ، وتبدأ العمل بالمشاركة فى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى اية حال ، فان عودة الوضع الى الاستقرار فى فيتنام ولاوس وكمبوديا سوف يستغرق عدة سنوات ، وسوف تظهر بالتاكيد مئات المشاكل والصعاب . ولكن الاتفاقية التى انهت القتال ، كانت خطوة عملاقة نحو الامام ، واصبح اليوم على الولايات المتحدة ان تصحح خطأها ، وان تقتنع بأن على شعب فيتنام ان يختار طريقه دون وصاية ودون ارشاد اجنبى .

---

(٤٢) انظر نص البيان المشترك لمحادثات كيسنجر فى بكين وقد صدر بالانجليزية فى واشنطن فى ٢٢ فبراير عام ١٩٧٣ م .





أزمة وحدة الحركة النقابية في أفريقيا

محمد جمال امام

كانت الظواهر تدل على ان محاولات منظمة الوحدة الافريقية المتكررة لتوحيد الحركة العمالية الافريقية توشك أن تصيب نجاحا. ففى الافق دعوة الى مؤتمر يعقد فى ابريل سنة ١٩٧٣ فى ياوندى (الكميرون) لاعلان تأسيس « منظمة الوحدة النقابية الافريقية » لتحل محل الاتحادات العامة الافريقية الموجودة حاليا ·

ولقد بدأت جهود منظمة الوحدة الافريقية لتحقيق هذا الهدف منذ تأسيسها · ولكنها واجهت فى البداية معارضة عنيفة من جانب اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ، عندما كان مقره فى غانا · وكانت وجهة نظر الاتحاد ، أن منظمة الوحدة الافريقية ، اذ تسيطر عليها أغلبية رجعية ، تهدف من وراء محاولاتها هذه ، الى تكوين اتحاد عام لعمال افريقا تسيطر عليه ، وبهذا تحد من النضال التقدمى للحركة النقابية الافريقية ، ضد الامبريالية والاحتكارات العالمية والاستعمار الجديد ·

وقد تغير الموقف بعد الانقلاب العسكرى فى غانا ضد الرئيس نكروما عام ١٩٦٦ ، اذ انتقلت الامانة العامة للاتحاد الى دار السلام ·. واصبحت القيادة أكثر تقبلا لفكرة تدخل منظمة الوحدة الافريقية ، للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة ·

وفى الفترة من ٣ الى ٥ مايو ١٩٦٧ انعقد المؤتمر السادس لوزراء العمل الافريقيين فى نيروبى · وقد اوصى المؤتمر منظمة الوحدة الافريقية ، والدول الاعضاء ، أن تبذل قصارى الجهود اللازمة لعقد مؤتمر للاتحادات العمالية الافريقية خلال الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٦٨ ، لبحث موضوع الوحدة النقابية الافريقية ، لاعتماد المبالغ اللازمة لعقد هذا المؤتمر · كما دعت التوصية ، منظمة الوحدة الافريقية ، والى اجراء الاتصالات الضرورية مع حكومات الدول الاعضاء لتحديد مكان عقده ·

وبعد ذلك باربعة شهور ، عقدت الدورة الرابعة لمؤتمر القمة الافريقى فى كينشاسا (١١ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٦٧) ، واصدرت قرارا (رقم ١٩) : « يدعو السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية الى سرعة مواصلة جهوده من اجل تنظيم اجتماع لتوحيد الحركة النقابية الافريقية

٣٠ أبريل ١٩٦٨ .. ويناشد حكومات الدول الاعضاء بأن تسهم فى الاعداد للاجتماع المشار اليه وفى عقده » .

ولم تكلل مساعى السكرتير الادارى لعقدهذا الاجتماع بالنجاح . الا انه تمكن خلال انعقاد المؤتمر السابعلوزراءالعمل الافريقيين فىالجزائر فى مارس ١٩٦٩ ، من اقناع ممثلى المنظمتين الافريقيين الذين شاركوا فى المؤتمر كمراقبين بالتوقيع على بيان مشترك ، ينص على انعقاد لجنة تحضيرية ، ثم مؤتمر عام لتوحيد المنظمتين على ان يعقد الاجتماعان فى الجزائر خلال النصف الثانى من عام١٩٦٩ .

ورغم ذلك .. لم تجتمع اللجنة التحضيرية أو المؤتمر خلال المدة المحددة ، مما دعا المجلس الوزارى لمنظمة الوحدةالافريقية فى دورته الرابعة عشرة التى عقدت فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٧ فبراير الى ٦ مارس ١٩٧٠ ، الى اصدار « قرار بشأن الوحدة النقابية الافريقية الشاملة يقول : « بعد دراسة تقرير السكرتير العامالادارى لمنظمة الوحدة الافريقية حول مشاكل الوحدة النقابية الافريقية الشاملة ، وأخذا فى الاعتبار ، القرارات العديدة التى اتخذها المجلس الوزارى ، ومؤتمرات رؤساء الدول والحكومات ، حول الحاجة الى الوحدة النقابية الافريقية الشاملة .

وايضا الاتفاق الذى تم بين كل من اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا والاتحاد الافريقى لنقابات العمال فى الجزائر فى مارس ١٩٦٩ حول الطرق والاساليب العملية الممكنة لتحقيق وحدة الحركة النقابية فى افريقيا ، وادراكا للحاجة الملحة الى الوحدة النقابية الافريقية على المستوى القومى اولا ، ثم على المستوى القارى

« ودعيا لضرورة التغلب على المصاعب والعقبات التى تعوق تحقيق الوحدةالنقابية الافريقية الشاملة .

« ١ ـ يؤكد من جديد تصميمه على اتخاذ كل ما يلزم لمساعدة النقابات الافريقية ، لايجاد الطرق والاساليبالعملية لتحقيق وحدة واستقلال الحركة النقابية الافريقية المستقلة عن الحركات النقابية الاجنبية .

٢ ـ يدعو مرة اخرى حكومات الدول المعنية ، اعضاء منظمة الوحدة الافريقية لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنشيط عمليات توحيد الحركة النقابية على المستوى القومى » .

على ان المحاولة الاخيرة التى كان يبدو انهاقد تحقق نجاحا .. جاءت بناء على « قرار بشأن الوحدة النقابية الافريقية » ، اصدرته الدورة العاشرة لمؤتمرات وزراء العمل الافريقيين ، التى عقدت فى كمبالا فى الفترة من ٦ الى ٩ مارس ١٩٧٢ . وقد جاء فى هذا القرار . ان المؤتمر بعد ان قام بدراسة التقرير المقدم من السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية عن تطور الوحده النقابية الافريقية ومشاكلها : « يؤكد اعتقاده بأن الوحدة النقابية الافريقية تمثل عملا حاسما فى نضال الشعوب والحكومات الافريقية ، من اجل الوحدة التى تعد الشرط الاساسى للتحرر التام والتقدم فى المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية .

« يقرر أن الوقت قد حان لتقديم كل التأييد الضرورى للنقابات الافريقية ، من اجل تحقيق الوحدة النقابية الافريقية ، على وجه السرعة ، وعلى أسس سليمة .

ولتحقيق هذا الهدف ، فان المؤتمر :

« يدعو الاتوك والاتوف والمنظمات النقابية الوطنية فى كل الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، لعقد مؤتمر قبل الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء العمل الافريقيين .

يدعو المنظمات النقابية فى كل دولة ، للمشاركة فى المؤتمر المذكور ، بحيث يمثلها عدد لا يزيد على اربعة اشخاص ، على ان يمثل كل من الاتوك والاتوف قياداتهما المنتخبة ، بما لايزيد على اربعة اشخاص لكل .

يطالب حكومات الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية بدفع نفقات سفر واقامة وفود دولها الى المؤتمر .

يطلب من السكرتارية العامة الادارية للمنظمة أن :

« ا ـ تكون فى خدمة مؤتمر الوحدة النقابية الافريقية الشاملة .

« ب ـ تستشير كلا من الاتوك والاتوف وكل المنظمات النقابية الوطنية ، حول جدول اعمال المؤتمر وتنظيمه ، والجدول الزمنى لاعماله ، وكذلك كل الموضوعات المتعلقة بالمؤتمر » .

وقد كان هذا القرار ، هو الذىاعتمد عليه مندوب منظمة الوحدة الافريقية فى الدورة الاخيرة لمؤتمر العمل الدولى (جنيف ـ يونيو ١٩٧٢) ، عندما دعا ممثلى الاتحادات العمالية الافريقية فى

المؤتمر ، الى لقاء للتباحث فى كيفية وضع القرار موضع التنفيذ . وبعد حوار طويل .. اتفق على عقد لجنة تحضيرية فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٧٢ ، بحيث تتكون من اربعة ممثلين عن كل من: الاتول ـ الاتوف ـ المنظمات النقابية المستقلة .

وعقد الاجتماع بالفعل فى اديس أبابا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ ، ومثل النقابات المستقلة مندوبون من الكميرون ، وساحل العاج وكينيا ، وجابون . وتقدمت سكرتارية المنظمة الى الاجتماع ، بمشروع لدستور المنظمة النقابية الجديدة ، الا أن اللجنة لم توافق على هذا المشروع ، وأعدت بدلا منه مشروع ميثاق لما أسمته « منظمة الوحدة النقابية الافريقية » . واتفقت اللجنة على عقد المؤتمر التأسيسى لهذه المنظمة فى ياوندى (الكميرون) فى منتصف ابريل ١٩٧٣ ، على أن تشترك فى هذا المؤتمر كافة المنظمات النقابية الافريقية ، وأن يكون لكل منها صوت واحد ، بغض النظر عن حجم عضويتها .

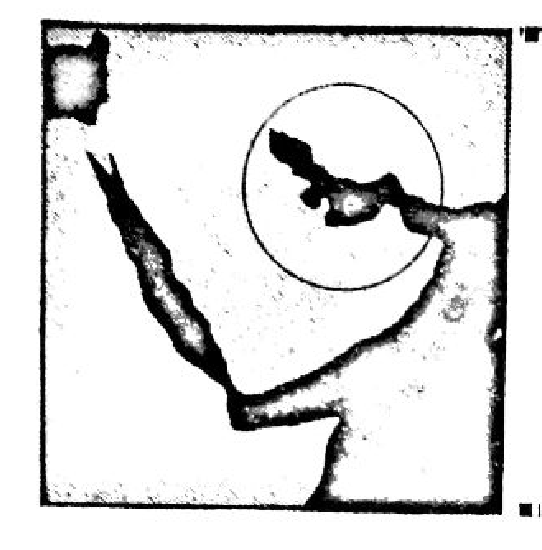
وعندما عرضت نتائج اجتماعات اللجنة على المكتب التنفيذى لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا (الاتوف) فى الاجتماع الذى عقد بالدار البيضاء فى ديسمبر الماضى ، انقسمت الاراء بشأنها . كان هناك فريق متخوف ـ أو رافض ـ من هذه الوحدة ، والطريقة المزمع تحقيقها بها . ولم يكن هذا الفريق يمثل أغلبية عددية ، وكانت هذه الاغلبية فى صالح الفريق المؤيد للوحدة واقترح من بقوا على الحياد ، أن يعرض الموضوع على المجلس العام للاتحاد ، لانه موضوع مصيرى ، أخطر من أن يترك للمكتب التنفيذى وحده . فبينما يضم المكتب التنفيذى ١٤ عضوا ، فان المجلس العام يضم ممثلين عن جميع المنظمات الاعضاء (٢٣ عضوا) . وهكذا تقرر ان يدعى المجلس العام للاجتماع لاول مرة منذ تأسيس الاتحاد وعقد الاجتماع بالفعل فى القاهرة فى الفترة من ١٧ الى ١٩ فبراير ١٩٧٣ وكان واضحا من اجتماع المكتب التنفيذى الذى عقد فى اليوم السابق لاجتماع المجلس ، ان الفريق الرافض لمشروع الوحدة ، قد استطاع ان يرجح الكفة لصالحه . فحتى بعض الاعضاء الذين كانوا يؤيدون الوحدة دون قيد أو شرط ،عادوا فأبدوا اقتناعهم بانه من الضرورى ان يسبق المؤتمر التأسيسى ، مؤتمر تحضيرى اذ ليس من المعقول ان يجتمع ممثلو اكثر من خمسين منظمة نقابية افريقية فى مؤتمر لتأسيس منظمة موحدة ، دون ان يكون أمامهم مشروع دستور ولائحة داخلية لها . كما انه ليس من الممكن ان يتحول المؤتمر التأسيسى الى لجنة لصياغة هذه الامور ، لان هذا سيجعلـه يمتد أسابيع عدة .

واتفق رأى الجميع على أنه من المفيد ان يتحول مؤتمر ياوندى ، من مؤتمر تأسيسى الى مؤتمر تحضيرى . كما تمسكوا أن يعقد المؤتمر فى موعده فى منتصف ابريل ، رافضين بذلك اقتراحا لحكومة الكميرون ، بأن يقدم موعد المؤتمر الى منتصف مارس .

وبهذا الاتفاق فى الرأى بين الاطراف المتباينة ، لم تستغرق اجتماعات المجلس العام الفعلية سوى جلسة واحدة عقدها مساء ١٧ فبراير ، وتقرر فى نهايتها تشكيل لجنة لصياغة قرار المجلس . وعقد المجلس جلسته الثانية صباح الاثنين ١٩ فبراير التى وافق فيها على مشروع القرار ، وعلى عدة قرارات سياسية بشأن الشرق الاوسط وفيتنام وجنوب افريقيا ، واغتيال الزعيم أميلكار كابرال .

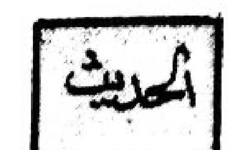
وقد حرص المجلس على أن يكون قراره بشأن الوحدة النقابية الافريقية مصاغا بطريقة دبلوماسية ، لا تبدى حماسا كبيرا لمبادرة منظمة الوحدة الافريقية ، وان كانت لا ترفضها .. وان يؤكد تمسكه بتحويل مؤتمر ياوندى الى مؤتمر تحضيرى .. وعقده فى نفس الموعد ، اما فى ياوندى ، فاذا تعذر ، فليعقد فى كوتونو فى داهومى .

وهكذا أعاد اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا الكرة الى منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقى لنقابات العمال . فاما ان تقبلا عقد مؤتمر تحضيرى أولا ، واما أن تكون أمام الاتوف ذريعة للتحلل من اتفاق أديس أبابا ، واما أن يعقد المؤتمر فى منتصف ابريل فى الكميرون أو داهومى ، متناسيا أن اللجنة التحضيرية فى أديس ابابا قد قررت أنه اذا ما تعذر عقد المؤتمر فى الكميرون ، فانه يعقد فى أديس أبابا .. اى أن اللجنة احتاطت واتخذت بديلا للكميرون ، ولكن انصار الرفض دقوا اسفينا ، باختيارهم داهومى ، بحيث يتمسكون بها كقرار للمجلس العام ، يتطلب الرجوع عنه الى قرار آخر من المجلس ! أى أن اللعبة الدائرية استأنفت من جديد .. وضاع بريق الامل فى تحقيق وحدة نقابية افريقية .



الحــــركة الاتحــــادية في الخليــج العــربى

د . بطرس بطرس غالي



عن الظاهرة الوحـــدوية فى الخليج العربى ،يجب أن يسبقه الحديث عن نجاح أول حــركة اتحادية عربية تامت فى العالم العربى ، ونعنى بها تلك الحركة التى ادت الى قيام الوحدة بين الحجاز ، ونجد ، وعسير ، والاحساء ، تحت لواء الملك ابن سعود . فالمملكة العربية السعودية ، هى الوحدة الجزئية العربية الوحيدة التــى استطاعت ان تستمر عبر السنين ، وأن تصمد فى وجه التيارات الانفصاليه التى اكتسحتها الوحدات الجزئية العربية التى قامت فيما بعد ، كالوحدة الهاشمية ، أو الوحدة المصرية السورية .

وقد يقال : ان سر نجاح الوحدة التى قامت فى المملكة السعودية ، هو ان تلك الوحدة تحولت من دولة اتحادية مركبة ، الى دولة مركزية بسيطة ، تنحصر السلطة فيها فى أيدى آل سعود . والحق ان ظاهرة التحول هذه منتشرة لدى دول العالم الثالث . التى ترتاح الى نظام الدولة البسيطة ، اكثر مما ترتاح الى نظام الدولة المركبة . فالنظام الاتحادى فى ليبيا ، أو النظام الاتحادى فــى اثيوبيا ، او النظام الاتحادى فى الكمرون ، سرعان ما تحول الى نظام مركزى بسيط ، كفل له البقاء والاستمرار .

وفى رأينا أن العبرة هى قيام الوحدات الكبرى أى الانتقال من الكائنات الصغيرة الى الكائنات الكبيرة ، سواء اتخذت صورة النظام الاتحادى ، أو صورة النظام المركزى . فتلك الصورة أو هذه ، هى فى النهاية أمر ثانوى ، مادامت الشعوب التى تؤلف الكائنات الكبيرة مقتنعة به ، متضامنة فى الحفاظ عليه .

واذا عدنا الى الحديث عن الوحدة فى الخليج العربى ، ألفينا أنه تحيط به ثلاث دول كبيرة هى : السعودية ، والعراق ، وايران ، وخمس دويلات هى : الكويت ، والبحرين ، وقطر ، وعمـان واتحاد الامارات العربية الذى يتألف بدوره من سبع امارات صغيرة . وهذا الاتحاد الاخير ، قد بدأ فى فبراير سنة ١٩٦٨ بقيام وحدة ثنائية بين أبو ظبى ودبى ، ثم دعت تلك الوحدة الامارات الاخرى الى الانضمام اليها وهى : الشـارقة ، وعجمان ، وأم القوين ، والفجيـرة ، ورأس الخيمة ، وامارتى البحرين وقطر للانضمام الى الاتحاد . الا ان محاولة اقامة اتحاد بين امارات الخليج التسع قد فشلت ، واعلنت امارة البحرين فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٧١ ، وامارة قطر فى أول سبتمبر سنة ١٩٧١ استقلالهما . وعلى أثر ذلك قامت دولة اتحاد الامارات ، مؤلفة من سـبع امارات فقط . وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد يعتبر نجاحا على الطريق الوحدوى الطويل الذى يكافح من أجل تحقيقه العالم العربى ، فانه بعيد عن تحقيق الهدف المنشود ، وهو دولة كبيرة . لذلك فان قيام دولة اتحاد الامارات العربية لم يمنع الاستمرار فى العمل على اقامة اتحادات جديدة فى المنطقة . ومن أهم الاتجاهات نحو هذا ثـلاثة اتجاهات تستأهل الاشارة اليها :

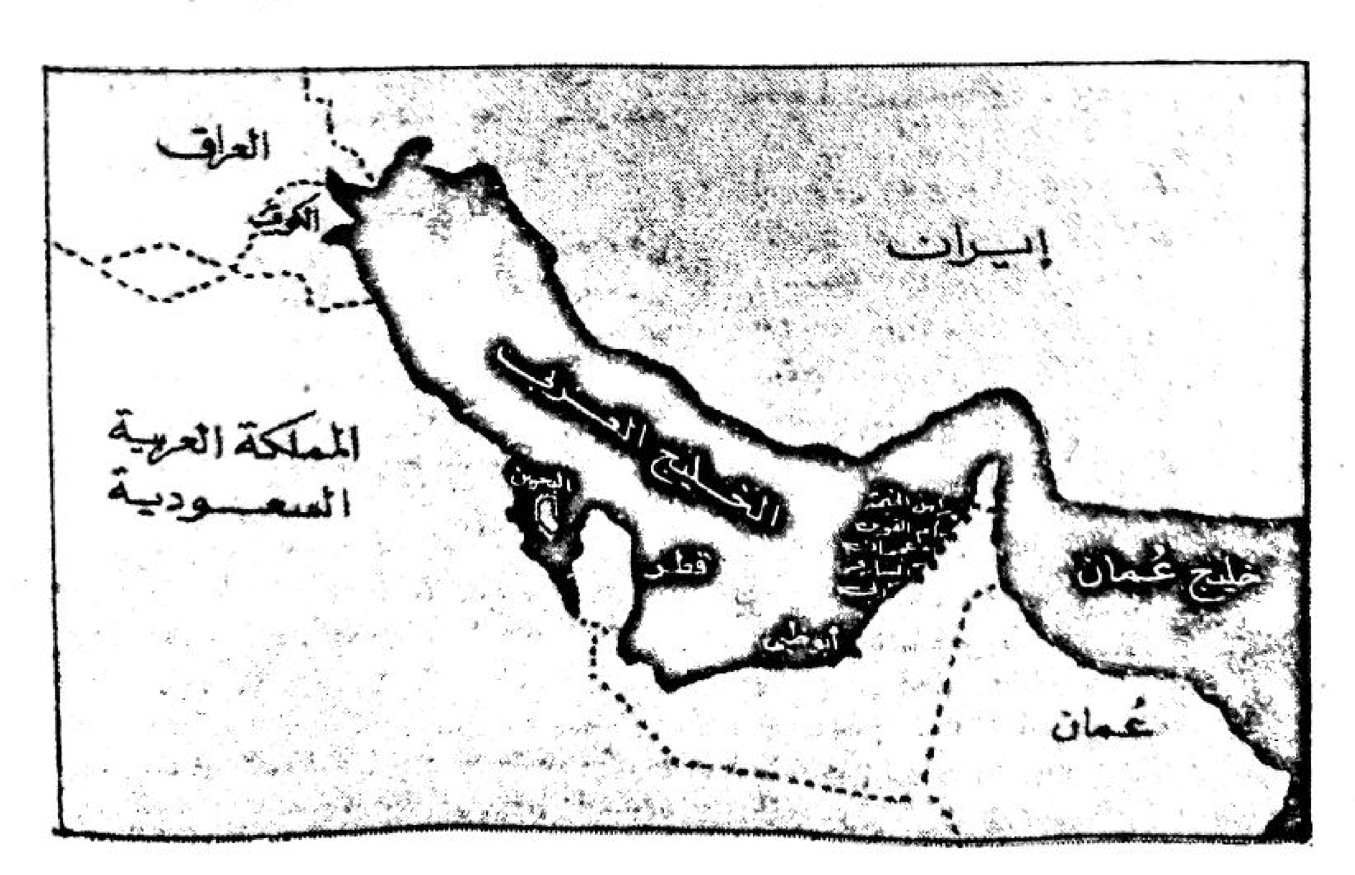
أما الاتجاه الاول ، فيرمى الى السعى لان تنضم قطر الى دولة اتحاد الامارات . فقد بدأ العمل لاقامة طريق برى يربط ابو ظبي بقطر ، وهى مسافة تقرب من نحو اربعمائة كيلو ، وقد تبذل مساع لازالة التوتر الناتج عن وجود حاكم قطر السابق في دبي . واذا تحقق التغلب على تلك الصعوبات ، فان دولة اتحاد الامارات ستضم اليها دولة ثامنة ، تكسبها عمقا جديدا وقوة .

اما الاتجاه الثانى ، فهو التفكير في اقامة اتحاد بين الكويت والبحرين . ولدى الكويت امكانيات ضخمة ناتجة عن استخراج البترول ، ولكن البحرين تستطيع ان تقدم الكثافة السكانية التى تكفل تحول الدولتين الى دولة واحدة ذات شأن فى المنطقة . وهناك فى كل من البحرين والكويت أكثر من مثقف ينادى بتلك الوحدة ، ويأمل فى تحقيقها .

اما الاتجاه الثالث ، فهو انشاء سوق خليجية مشتركة بين جميع امارات الخليج ، والعمل على تنشيط التعاون بينها على الصعيد الاقتصادى النوعى ، مثل توحيد خطوط الطيران التى تمتلك كل امارة نصيبا منها ، على غرار الخطوط الجوية السكندناوية التى تشترك فيها كل من الدانمرك والسويد ، والنرويج ، ومثل خطوط طيران الافريقية الشرقية التى تمتلكها كل من تنزانيا وكينيا وأوغنده ، ومثل خطوط طيران ايرافريك التى تمتلكها مجموعة من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، أو انشاء خط ملاحى مشترك ، أو توحيد صناعة البتروكيماويات . ومن ذلك تحويل جامعة الكويت الى جامعة عامة تسمى جامعة الخليج تخصص لجميع ابناء الخليج العربي ، ومن ذلك ايضا انشاء شركات ومؤسسات اقتصادية جديدة على المستوى الخليجى .

وايا كان احتمال نجاح تلك المشروعات الوحدوية المختلفة التى ترمى الى الانتقال من الكائنات الصغرى الى كائنات أكبر ، فان هناك مجموعتين من الصعوبات تعترض نجاح تلك المشروعات الاتحادية .

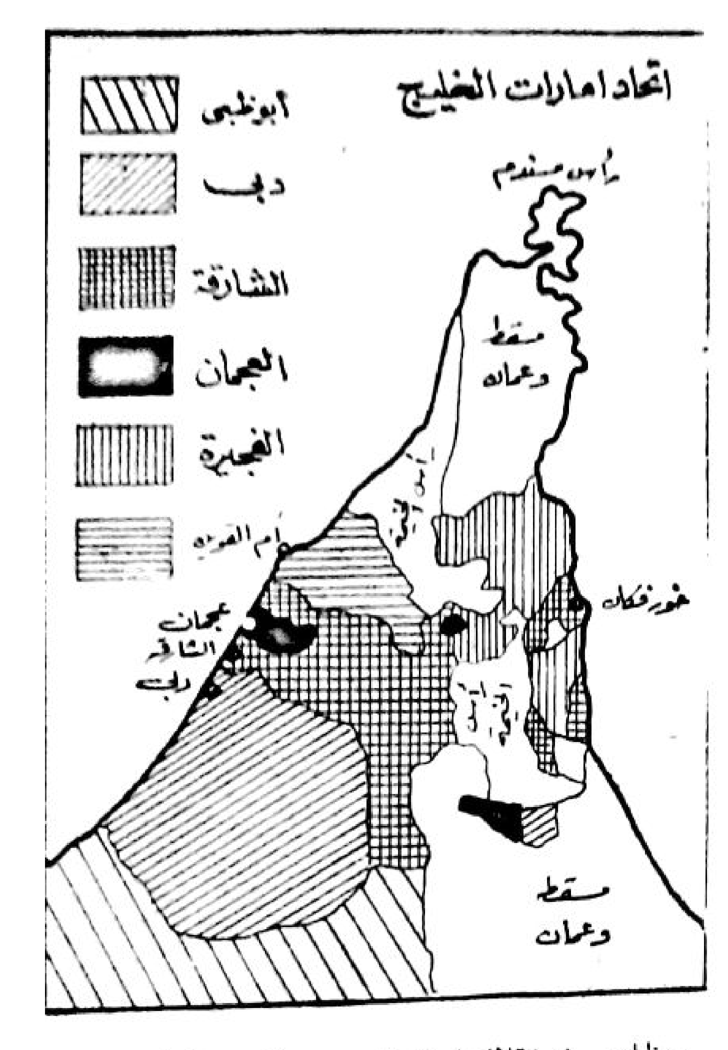
اما المجموعة الاولى من هذه الصعوبات ، فلا تتعلق بموقف الدول الكبيرة فى المنطقة من تلك



المشروعات الاتحادية ، فماذا يكون موقف كل من ايران أو السعودية ، أو العراق من تلك الحركات الوحدوية ؟ هل ستؤيدها وتشجعها ، ام انها لا ترتاح اليها ، مما يحدو بها الى العمل على احباطها ؟ فعلى انصار الحركة الوحدوية فى الخليج ، وعلى الدبلوماسية الخليجية أن تهتم - بادىء ذى بدء - بأن تنال تأييد هذه الدول ، أو فى الاقل ، أن تضمن عدم معارضتها لتلك المشروعات الوحدوية . وهناك أيضا شركات البترول والدول الاستعمارية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ، فهل من مصلحتها قيام دولة عصرية فى الخليج ذات كثافة سكانية تبلغ اكثر من مليون نسمة ، تتمتع بمواقع استراتيجية تمتد على طول شواطىء الخليج ، بل وتمتد الى المحيط الهندى حيث توجد شواطىء سلطنة عمان .

أما المجموعة الثانية من الصعوبات ، فتتعلق بالامارات نفسها ، وبالقيادات السياسية والفكرية التى تحكمها . فهل تريد القيادات فى الكويت ، أو البحرين ، أو عمان ، أو قطر وابوظبى ، أن تتحد وتفقد بحكم هذا الاتحاد جزءا من سيادتها الجديدة فى سبيل قيام دولة عصرية جديدة ؟ ان المهم فى نهاية الامر هو ما تريده تلك القيادات وليس ما تعلنه .

وكم كانت دهشتى بالغة حين سألنى أحد الدبلوماسيين من ابناء احدى الامارات السبع التى اتحدت فى دولة الامارات قائلا : ألا تستطيع دولة الامارات ان تكون ممثلة فى الامم المتحدة بسبعة مقاعد ؟ فقلت له : ان ذلك مستحيل ، مادامت دولة اتحاد الامارات هى فى رأى المجتمع الدولى دولة واحدة . وان المنظمات الدولية لا تنظر الى شكل الدولة سواء أكانت بسيطة أم مركبة مكونة من عدة ولايات . وقد أصر الدبلوماسى الشاب على موقفه وقال : ان الاتحاد السوفيتى رغم انه دولة واحدة ، له ثلاثة مقاعد فى الامم المتحدة ، مقعد له ، ومقعد لروسيا البيضاء ، ومقعد لاوكرانيا ، لهذا ينبغى - فى رأيه - أن تسعى دبلوماسية دولة الامارات لنيل اكثر من مقعد واحد فى المحافل الدولية . ومن تلك المناقشة أدركت مدى تمسك قيادات امارات الخليج



بمظاهر استقلالها الخارجى ، كما ادركت ان الصعوبة الحقيقية فى وجه الوحدة الخليجية من الكويت الى عمان ليست الاستعمار أو الاحتكارات البترولية ، بقدر ما هى كامنة فى نفوس القيادات السياسية هناك .

ان الخليج العربى صورة مصغرة للوطن العربى الكبير ، والصعوبات التى تعترض سبيل وحدته وتكامل اجزائه ، هى نفس الصعوبات التى تعترض تكامل وتوحيد الوطن العربى الكبير من الخليج الى المحيط . ولكن كما ان الوطن العربى الكبير فى حاجة الى هذا التكامل اذا ما اراد أن يساير الثورة التكنولوجية ، واذا ما اراد أن يتمشى مع متطلبات العصر ، فكذلك امارات الخليج - على الرغم من ثرائها ، بل بسبب ثرائها ، فانها فى اشد الحاجة الى ترابط بين وحداتها ، والى تنظيم التنمية فيها على اساس اقليمى خليجى ، وليس على اساس قطرى امارى

الابارتهيد والعنصرية في جنوب أفريقيا

د . مفيد شهاب



٤ فبراير سنة ١٩٧٢ ، اصدر مجلس الامن ، فى ختام دورته التى انعقدت فى اديس ابابا ، قرارا يدين حكومة جنوب افريقيا ، لاستمرارها فى سياسة التفرقة العنصرية ، بالمخالفة لالتزاماتها وفقا لميثاق الامم المتحدة .وقد اشار القرار فى ديباجته، الى تفاقم الموقف فى جنوب افريقيا ، الناجم عن الانتشار المستمر لسياسة التمييز العنصرى . واعرب عن أسفه للرفض المستمر من جانب حكومة جنوب افريقيا لتنفيذ القرارات السابقة للمجلس فى هذا الصدد . وقد اكد القرار اعتراف المجلس « بالنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا ، الذى يتعرض للقهر طبقا لحقوقه السياسية والانسانية التى يتضمنها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان » . ودعا القرار حكومة جنوب افريقيا الى الافراج «عن كل المعتقلين او المحتجزين الذين يمارس ضدهم اى قيد آخر على حرياتهم ناتج عن سياسة التمييز العنصرى » . كذلك دعا القرار «كل الدول الى أن تحترم بدقة عدم ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا ، وان تمتنع عن اى تعاون عسكرى مع هذه البلاد » .

وقد اكد القرار اقتناع المجلس « بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان تنفيذ قراره » . وجاء بالفقرة الاخيرة منه ان المجلس « قرر بحث الوسائل الكفيلة بايجاد حل للوضع القائم الناتج عن سياسة التمييز العنصرى التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا » .

واذا كان قرار مجلس الامن الاخير هذا قد جاء تأكيدا لعديد من القرارات السابقة له ، فان الجمعية العامة قد أصدرت هى الاخرى منذ دورتها الاولى عام ١٩٤٦ عدة قرارات ، تدين فيها جميع اشكال التفرقة العنصرية .

والامر الذى يجب ان نقرره هنا ، كملاحظة ذات اهمية كبيرة ، هو ان جميع قرارات الامم المتحدة ، بأجهزتها الرئيسية ووكالاتها المتخصصة ، قد صدرت بعد دراسات مستفيضة ، سياسية ، واجتماعية ، وبيولوجية ، جرت تحت اشراف تلك المنظمة الدولية واثبتت « ان كل عقيدة تقوم على التفرقة بين الاجناس او تمييز جنس على جنس آخر ، انما هى خاطئة من الناحية العلمية ، متنافية مع مبادىء الاخلاق ، ومتعارضة مع اسس العدالة من الناحية الاجتماعية ، بل وانها لتشكل خطرا ، وانه ليس هناك ما يمكن أن يبرر التفرقة العنصرية لا من الناحية النظرية ولا العلمية » . وقد اقرت الجمعية العامة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ (فى ختام دورتها العشرين) « اتفاقية ازالة كافة اشكال التمييز العنصرى لتصبح معروضة على الدول لتوقيعها والتصديق عليها .

فما هو اساس فكرة التفرقة العنصرية ؟ .

ان أصحاب فكرة التفرقة العنصرية يقيمون دعواهم على اساس ان هناك تمايزا بين الجماعات البشرية المختلفة ، او داخل الجماعة البشرية الواحدة ، بين فئاتها المتعددة ، فهى — فى دعواهم — ليست مبنية على اية فكرة من افكار التفوق او التخلف ، « وانما هى مبنية على واقع ان الناس تختلف بشكل خاص من حيث ارتباطاتها الجماعية، ووجهات ولائها ، وثقافاتها ، ونظراتها ، وطرق

معيشتها ، ومستويات تطورها ،ويستند اصحاب هذه الدعوى الى حجج متباينة ،تشكل كلها غطاء مزيفا للمضمون الحقيقي لدعوتهم ، فبينما نجد ان المضمون الحقيقي لهذه الدعوى في التطبيق ٪ هو التفرقة الاقتصادية بين البشر ، نجدهم يقدمون اللون والعنصر والدين ، كأساس لهذا المضمون الاستغلالي البشع .

وعلى الرغم من ان جميع الدراسات الانتروبولوجية وغيرها من الدراسات ، قد اثبتت ان النقاء العنصري غير متوفر لاى شعب من الشعوب ، وانه ليس هناك تفوق لاى جنس من الاجناس ،وان التفوق انما تخلقه اساسا الظروف الاجتماعية المناسبة له ، وعلى الرغم من ان اللون (ابيض او اصفر اواسود) لايمكن ان يكون معيارا علميا لقياس الكفاءة على مستوى الافراد ، أو على مستوى الجماعات البشرية ، وعلى الرغم من ان الاديان ، كل الاديان ، لم تكن في أي يوم من الايام دعوة عنصرية ، بل كانت على العكس من ذلك دعوة ثورية الى المساواة بين البشر .:.:.: على الرغم من ذلك كله ، فان دعوى التفرقة العنصرية مازالت تجد لها مساندين بين بعض حكومات العالم ،وفي ثقافات وحضارات عدد غير صغير من الجماعات البشرية ، والغربي منها على وجه الخصوص .. ولعل بقاء دعوى التفرقة العنصرية ، وامتدادها كمرض خبيث الى الثقافات المعاصرة في عالمنا الراهن ، وفشل الانسان في القضاء عليها حتى هذه اللحظة ، لهو الدليل العملي الذى لا يقبل اثبات عكسه ،على ان الاسانيد التى يستند اليها دعاة التفرقة العنصرية ، هي مجرد واجهات تخفي وراءها مضمونا اكثر خبثا ..

واذا حاولنا ان نتتبع الجذور الحديثة نسبيا لدعوة التفرقة العنصرية ، فاننا يمكن ان نعود بها الى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حينما بدأت الكشوف الجغرافية الاوروبية تتجه بمغامراتها الى افريقيا . ويسجل التاريخ ان هذه الفترة قد شهدت ابشع عمليات التدمير الحضاري ٪ التى مارسها المستكشفون الاوربيون ، ضد الحضارات الافريقية العظيمة ، التي كانت حينذاك في دور الشيخوخة والانحدار ، اذا ما قورنت بالحضارة الغربية الاوربية التي كانت تمر في نفس الفترة تقريبا بعصر النهضة الحديثة .. وشهد هذان القرنان ايضا عمليات الصيد الجماعي للرجال الافريقيين الاشداء ، وتكديسهم على السفن ٪ وترحيلهم للعمل في مزارع القطن الامريكية ،تحت ظروف غير انسانية على الاطلاق ..

ومع انتقال الراسمالية الاوروبية من العصر التجاري الى عصر الراسمالية الصناعية ،باختراع الالة البخارية ، وما أعقبها من تطورات تكنولوجيه ذات شأن كبير ، بدأ الرجل الاوروبي يفكر في استغلال الثروات البكر الموجودة على الارض الافريقية ،وفي استغلال جهود العمال الافريقيين .. ولما كان « ما يقوم به الرجل الاسود في المزارع الامريكية يمكن ان يقوم به في المزارع الافريقية ذاتها ، وهو في الحالتين سيقوم به لصالح الرجل الابيض » . فقد بدأ الرجل الابيض عملية واسعة النطاق للاستيطان في المناطق الصالحة لبقائه ، وبدأ يستثمرها ..

مظاهر التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا :

نحن نعرف ان قارتنا الافريقية هي اكثر القارات معاناة من بقايا التمييز العنصري الناجم عن عصور الاستعمار القديم ، ففي افريقيا الان اعتى نموذجية للتفرقة العنصرية في التاريخ القديم والحديث على السواء ،ونقصد بهما جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوى)وسنخصص هذا البحث لدراسة تفصيلية لمظاهر التفرقة العنصرية في جمهورية جنوب افريقيا ، بالنسبة لمختلف الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، تبرز مدى التباين بين ما يقرره الاعلان العالمي لحقوق الانسان بالنسبة لهذه الحقوق ، وبين الواقع القانوني والمادي لحياة الوطنيين في جنوب افريقيا :

١ — تقول المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان :

« يولد جميع الناس أحرارا متساويين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ٪ وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء » .

وتقرر نفس المعنى المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري .

ولكننا نجد المجتمع في جنوب افريقيا مقسما الى جماعات عنصرية غير متساوية في الحقوق والواجبات .. ولقد ظهرت مشكلة تقسيم الشعب الى مجموعات عنصرية ، منذ الايام الاولى لتحول جنوب افريقيا الى مستعمرة اوروبية .. ولكن

مع بدء انتظام الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية داخل الدولة ، بدأت المشكلة تتضح بصورة حادة . ولقد تحددت هذه الاوضاع ، بصفة قاطعة . بقانون العزل العنصري الذي صدر عام ١٩٥٠ ، والذي اعلن رسميا المرة الاولى مبدأ التقسيم العنصري للسكان ، وحدد لكل شخص مجموعة عنصرية معينة ينتمي اليها ، بحيث تكون هناك حدود واضحة ودقيقة بين هذه المجموعات ، وقد كان هذا الامر بمثابة اساس صريح لتطبيق سياسة العزل العنصري داخل جنوب افريقيا ، وكان ايضا اساسا انطلقت منه كل التشريعات العنصرية اللاحقة عليه ..

وقد قرر هذا القانون ان تقوم الجهة المسئولة عن الاحصاءات السكانية ، بوضع كل شخص يقيم بصفة دائمة أو مؤقتة في جنوب افريقيا ، داخل احدى الفئات الاتية :

١ — البيض ، أي الأشخاص المنحدرين من اصل اوربي .

٢ — الوطنيين ، وهم الافريقيين سكان البلاد الاصليين (البانتو) .

٣ — الاسيويين ، اي الاشخاص المنحدرين من اصل آسيوى (هندى وباكستانى على وجه الخصوص) .

٤ — الملونين ، اى جميع الاشخاص الاخرين.

وتصف حكومة جنوب افريقيا سياستها العنصرية بأنها « سياسة تجرى فى أربع قنوات » من اجل التطور المتوازى لهذه المجموعات العرقية الاربع .

وقد كان تعداد هذه المجموعات فى منتصف عام ١٩٦٧ على النحو الاتى : بانتو : ١٢٫٧٥٠٫٠٠٠ نسمة ، بيض : ٣٫٥٦٣٫٠٠٠ نسمة ، ملونون : ١٫٨٥٩٫٠٠٠ نسمة ، وآسيويون: ٥٦١٫٠٠٠ نسمة .

ولقد نجمت عن هذا القانون مآسى اجتماعية وسياسية عديدة . ورغم المعارضة الشديدة له من جانب الوطنيين ، فقد أصرت الحكومة العنصرية فى جنوب افريقيا على تطبيقه ، باعتباره الاساس العلمى لدعوتها العنصرية ضد الملونين والسود من سكان جنوب افريقيا .

٢ — وتنص المادة الثالثة عشرة (أ) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أن : لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة . وتقرر نفس المعانى المادة ٥ من اتفاقية ازالة كافة اشكال التمييز العنصرى .

ولكن الوضع فى جنوب افريقيا يختلف كثيرا . فلقد فرضت قيود متعددة على حرية التنقل والاقامة بالنسبة لغير البيض . وهذه القيود هى المظهر الرئيسي للعزل العنصرى . وهى فى نفس الوقت اكثر الامور اثارة للاحقاد والاضطرابات . ولقد دلت طريقة تطبيقها ، ولا سيما بالنسبة للوطنيين السود ، على اغراضها الاقتصادية ، اذ نجد أن اماكن وضع الايدى العاملة الافريقية كانت موافقة تماما لمصالح الصناعة والزراعة البيضاء ، حيث لا يسمح للافريقيين بالتجول الا فى المناطق التى يعد وجودهم فيها ضروريا ونافعا من الناحية الاقتصادية .

وعملية الإنتقال فى جنوب افريقيا ، بالنسبة لغير الملونين ، محكومة بنظام دقيق من تصاريح المرور .. فالمواطن الافريقى كان يخضع فى حركته وسكنه وعمله ، لمجموعة من التصاريح والوثائق يصل عددها الى ٢٧ .. وحين صدر قانون تنظيم المرور عام ١٩٥٢ اختصر هذه التصاريح فى وثيقة واحدة ، تتضمن المعلومات التى كانت تحتوى عليها الوثائق السابقة . ويتعين على المواطن الافريقى ان يحمل معه هذه الوثيقة ، وان يبرزها عند اى سؤال ، والا تعرض للعقاب .. ولقد ادى هذا الامر الى ازدياد عمليات الاضطهاد ، بحيث ارتفع عدد المقبوض عليهم بسبب التطبيق التعسفى لقانون تنظيم المرور ارتفاعا خطيرا قدر عام ١٩٥٣ بنحو ٣٤٢٫١٥٤ افريقيا وارتفع عام ١٩٥٦ الى نحو ٢٣٧٫٧٦٠٫١ مواطنا .

كذلك وضعت قيود اخرى على حرية تجول الافريقيين بمقتضى قانون صادر سنة ١٩٥٤ لتنظيم عملية سكنى الوطنيين فى المناطق الحضرية ..

وهذا القانون يعطى السلطات البيضاء حقوقا واسعة فى عمليات انتقال واستئجار الايدى العاملة الافريقية فى المناطق الحضرية ، بحيث لا يحق لاى افريقى ان يمكث فى تلك المناطق الا بناء على تصريح خاص .. كما يحق للسلطات ان تستبعد اى وطنى كانت قد صرحت له من قبل بالبقاء ، وذلك بتلفيق اى تهمة له ، ابتداء من اثارة الشغب حتى القيام بدعاية شيوعية .

وبعد حادثة « شاربفيل » الشهيرة التى اطلق البوليس فيها النار على المتظاهرين ضد التفرقة العنصرية فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ خففت الحكومة قليلا من وطأة تطبيقها لهذه الاجراءات ولكنها عادت الى تطبيقها بشكل اشد بعد ذلك بقليل .

وفيما يتعلق بحرية السكنى ، نجد انها تخضع هى الاخرى منذ عام ١٩١٣ لاحكام عنصرية جائرة، تحرم على الافريقيين شراء او تأجير او اقتناء اى منقولات او عقارات ثابتة ؛ الا فى المناطق المخصصة لهم بمقتضى قانون عام ١٩٢٣ .

كذلك فان الملونين الذين يعملون لدى البيض فى المناطق الحضرية ، لا تحق لهم الاقامة فيها ، بل يقيمون فى مستعمرات خاصة خارجها، باستثناء الخدم الخصوصيين للبيض .. والخلاصة ان الافريقيين غير مسموح لهم بالاقامة الا فى مناطق محددة . ونستطيع القول بأنهم قد فقدوا تماما حق تملك العقارات فى المناطق الحضرية ، اما فى خارج هذه المناطق ، فان امكانيات اقامتهم محدودة باحتياجات المصالح الاوروبية الى الايدى العاملة الافريقية .

وقد ظهر الهدف الاساسى للحكومة العنصرية بكل وضوح فى الكتاب الابيض الذى صدر بخصوص « تطوير الحكم الذاتى للبانتو » عام ١٩٥٩ .. فلقد جاء فيه أن تخصيص مناطق معزولة للافريقيين ، كان الهدف منه تثبيت كل مجموعة افريقية على الارض التى تشغلها ، وعدم تقبل وجود الافريقيين فى المناطق المخصصة للبيض الا باعتبارهم عمالا مهاجرين .

٣ – وتنص المادة (١٣) الفقرة (ب) من اعلان حقوق الانسان على أنه : « يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد ، بما فى ذلك بلده ، كما يحق له العودة اليه » ..

ولكن قانون جنوب افريقيا يضع قيودا كثيرة على حق الهجرة ، حيث نص قانون تنظيم الهجرة من الاتحاد الصادر عام ١٩٥٥ على عدم امكان اى شخص مغادرة البلاد دون الحصول على اذن من الحكومة . ولهذه الاخيرة سلطة مطلقة فى قبول او رفض اى طلب .. ولقد استخدم هذا القانون فى احوال عديدة للتضييق على الحركة السياسية والعلمية للافريقيين والملونين .

٤ – وتنص المادة (٢٣) من اعلان حقوق الانسان على انه :

« (أ) لكل شخص الحق فى العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية ، كما أن له حق الحماية من البطالة .

« (ب) لكل فرد ، دون أى تمييز ، الحق فى اجر متساو للعمل » .

ولكن اتحاد جنوب افريقيا العنصرى يجعل من حق العمل ، كما ، ونوعا ، وامتيازا للبيض وحدهم دون غيرهم من سكان الاتحاد .. فالتفرقة العنصرية فى مجال العمالة ، هى الاساس الحقيقى لسياسة العزل العنصرى ، اذ يتحدد نوع العمل المسند الى أى فرد وأجره تبعا للونه ، وليس تبعا لمؤهلاته . هذا فضلا عن أن مجرد الحصول على فرصة عمل ، تتحدد هى الاخرى تبعا للانتماء العنصرى للشخص . وقد بدأت القوانين المنظمة للعمل منذ أوائل القرن ، بهدف مواجهة الزيادة المفاجئة فى الطلب على الايدى العاملة ، وضمان سيطرة السلطات الحاكمة على العمال ، سواء الاوروبيين المهاجرين أو الافريقيين ، أو الهنود أو الصينيين ، أو غيرهم فصدرت مجموعة من القوانين لتنظيم العمل فى المناجم والمصانع عام ١٩١١ ولتنظيم استخدام الايدى العاملة (١٩١١) ولحماية أجور العمال (١٩١٤) ولتنظيم عمل الافريقيين فى المناطق الحضرية (١٩٢٣) . وقد ارتكزت كل هذه القوانين على التفرقة بين الاجناس ، اذ حرصت على استبعاد غير البيض تماما من وظائف الادارة والاعمال الفنية ، باستثناء قلة ضئيلة من الاسيويين . كذلك عملت هذه القوانين على عدم وضع الافريقيين الا فى اماكن العمال غير المهرة مهما كانت كفاءتهم ، أو مؤهلاتهم حتى فى مجال التمريض . فلقد نظم العمل فى هذه المهنة بقانون التمريض عام ١٩٥٧ الذى كان حريصا على استبعاد الافريقيات تماما من أى وضع قيادى فيها ، اذ لا يجوز رسميا ان توضع أية افريقية فى مكان الرئاسة أو السلطة على البيض مهما كانت الظروف . كذلك تشكل مشكلة الاجور وجها رئيسيا لما يعانيه الافريقى من تفرقة عنصرية ، اذ أنه يحصل دائما على أجر يقل

عما يتلقاه أى عامل آخر ينتمى الى مجموعة مختلفة ويمارس نفس العمل • كذلك بالنسبة للحقوق النقابية ، اذ لا تضم النقابات الا البيض • وتوجد قيود شديدة على انتماء أكثر من عنصر الى نقابة مختلطة تضمهم معا • ورغم اعتراف القانون بمبدأ المفاوضة الجماعية كحق للعمال فى مواجهة أصحاب الاعمال ، الا أن هذا المبدأ لم يتحقق أبدا بالنسبة للعمال الافريقيين الذين يمثلون الغالبية العظمى من الايدى العاملة • بل ان لموظف مكتب العمل أن يلغى ، فى أى وقت ، توظيف الافريقى مهما طالت مدة توظفه ، وحتى لو اعترض رب العمل على الالغاء • والافريقى الذى يلغى توظفه ، يجوز ترحيله من البلدة التى كان يعمل بها ، ويمنع من العودة اليها طوال مدة يحددها موظف مكتب العمل • ومن ناحية أخرى ، فان الافريقى الذى يعمل فى متجر كبير (سوبر ماركت) يعتبر مرتكبا لجريمة ، اذا انقطع عن العمل ورفض استئنافه •

وبالاضافة الى ذلك ، فانه محرم على الافريقيين أن يمثلوا فى اللجان التى تتولى عملية المفاوضة الجماعية ، أو تلك التى تفصل فى المنازعات العمالية بين العمال وأصحاب الاعمال •

ويبدو واضحا اذن أن التمييز بين النقابات البيضاء وبين نقابات الملونين ، يستهدف العمل على الحد من نشاط الاخيرة ، وسلبها معظم اختصاصاتها ، حتى يفقد الملونين ثقتهم فيها وينفضون من حولها •

والخلاصة أن الحياة الاقتصادية فى جمهورية جنوب افريقيا تقوم على نظام معقد كما راينا ، أساسه التفرقة العنصرية التى تحرم العامل الافريقى امكانية الحصول على عمل افضل لتحسين مركزه ، وتسلبه واقعيا حرية الاختيار لعمله • وتمنعه من أن يمثل على قدم المساواة فى لجان المصانع والنقابات •

٥ ــ ومن ناحية الحقوق والحريات تنص المادة الثانية الفقرة الاولى من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أن :

« لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الاعلان دون اى تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة أو الدين او الرأى السياسى ، او اى رأى آخر ، او الاصل الوطنى ، أو الاجتماعى أو الثروة ، أو الميلاد ، او اى وضع آخر ، دون اية تفرقة بين الرجال والنساء » •

ولكن ما هو الوضع فى جمهورية جنوب افريقيا ؟

لناخذ أولا : الحقوق السياسية :

ينص القانون الاساسى للاتحاد الصادر فى عام ١٩٠٩ على ان يكون اعضاء المجلسين النيابيين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) من أصل أوروبى ، وبذلك حرم الافريقيين من أى تمثيل فى المجالس التشريعية • وقد أكد هذا المعنى فى مايو سنة ١٩٦٥ ، ب • ج • فورستر وزير العدل فى ذلك الوقت ورئيس الوزراء الان ، حينما اعلن أنه « فى البرلمان الذى يتعين عليه تقرير مصير جمهورية جنوب افريقيا ، فان الرجل الابيض ، والرجل الابيض وحده ، هو الذى له حق الوجود » . كذلك ينص هذا القانون على ان حق الانتخاب حق مقصور على البيض •

ومع ذلك ، فقد كان هذا الحق مكفولا فى مقاطعة الكاب بقانون عام ١٨٩٢ لكل مواطن ذكر ، مع اشتراط توافر نصاب مالى معين ، وحد أدنى من الالمام بالقراءة والكتابة دون تفرقة بسبب العنصر • واستمر العمل بهذا القانون بعد تشكيل الاتحاد فى ١٩٠٩ • وفى الواقع فان حق الانتخاب لم يكن ممنوحا لغير البيض سوى فى الكاب وناتال ، الا أنه كان يطبق بحيث لا يتمكن من الادلاء بصوته من غير البيض سوى عدد ضئيل جدا •

وفى الكاب أعطى حق الانتخاب للنساء البيض عام ١٩٣٠ مما ضاعف من ضآلة قدرة غير البيض على التأثير فى الانتخابات •

وفى عام ١٩٣١ الغيت شروط النصاب المالى ومستوى الدخل وشروط القراءة والكتابة بالنسبة للرجال البيض •

وحينما نكون مجلس لتمثيل الوطنيين ، اغلبيته من غير البيض ، كان يقدم مجرد توصيات وآراء للمجالس النيابية • ومنذ عام ١٩٥١ رفض اعضاؤه الاجتماع ما بقيت قوانين التفرقة العنصرية قائمة •

والاضافة الى ذلك ، فان حكومة الجمهورية ظلت تسعى على الدوام الى اقرار مجموعة من التعديلات على قوانين الانتخاب والتصويت وسلطة تعديل الدستور ، بحيث امكنها في النهاية ان تكون لها السيطرة الكاملة التي تمكنها من فرض سياستها العنصرية ! فقد أصدرت قانونا عام ١٩٥٦ جعل جميع ممثلي الوطنيين في الكاب من الاوروبيين ، ثم جاء قانون عام ١٩٥٩ بشأن تطوير الحكم الذاتي للبانتو السابق الاشارة اليه ، فكان الخطوة الحاسمة في تحقيق عملية العزل العنصري فقد حقق الفصل التام بين البيض والملونين ، وجعل للبيض السيادة والاسبقية الدائمة على السود ، وقضى نهائيا على تمثيل الافريقيين في البرلمان الاتحادي .

اما عن السلطة التنفيذية ، فقد كانت دائما — ومازالت — حكومة اوروبية صرفة ، فضلا عن ان جميع الدوائر الحكومية يراسها ويشغل وظائفها الرئيسية اوربيون .

ثانيا : اضطهاد المعارضة :

وهو يظهر بصورة رئيسية في عدد من الاجراءات والقوانين ، يمكن اجمالها فيما يلي :

١ — قانون رقم ١٧ لعام ١٩٥٦ الخاص بمنع التجمعات التي يكون الهدف منها اثارة مشاعر العداء ضد السكان الاوروبيين ، او ضد أية قطاعات اخرى من السكان ، وهو القانون الذي جرى استغلاله بصورة متزايدة في تطبيق سياسة العزل العنصري .

٢ — قانون مقاومة الشيوعية رقم ٤٤ لعام ١٩٥٠ وتنبع خطورته من التعريف الواسع جدا وغير المحدد الذي يعطيه القانون للشيوعية ، والذي يتيح استعماله في قمع أي نوع من التحرك السياسي او المعارضة .. ولقد قال مسيو جيرالد جاردنر معلقا على هذا القانون : « من الجدير بالملاحظة انه اذا اتخذت الحكومة اجراءات تشريعية عنصرية ضد السكان غير البيض ، فان هذا لا يمت بصلة الى الشيوعية ، ولكن اذا ثار اي شخص ضد هذه الاجراءات ، فانه في منطقهم لابد أن يكون شيوعيا .

٣ — وفي عام ١٩٥٣ صدرت عدة قوانين تكاد تحرم مجرد التعبير عن عدم الرضا على القوانين العنصرية التي تصدرها الحكومة . ولعل أبرز هذه القوانين قانون الامن العام الذي يعطي الحكومة حق اعلان الطوارىء في أي منطقة تري فيها ما يهدد الامن العام . وقد استغل هذا القانون بالفعل في قمع اية معارضة للتفرقة العنصرية .

٤ — وفي عام ١٩٥٣ صدر قانون آخر يزيد من عقوبات الجرائم السياسية بمختلف انواعها .

ثالثا : تقييد حق التجمع لاهداف سياسية :

لم تكن هناك حتى عام ١٩٥٣ قيود تذكر على تجمع الافريقيين ، ولكن صدر في ذلك العام قانون يحرم تجمع اكثر من عشرة اشخاص لغرض سياسي ، الا باذن من وزير شئون الوطنيين . وصدر في عام ١٩٥٥ قانون يوسع حقوق رجال البوليس في التدخل في التجمعات السياسية . وكان اعلان حالة الطوارىء عام ١٩٦٠ عقب حوادث شاربفيل الشهيرة ، بداية فترة قمع وارهاب شديدين . وصدر قانون بخصوص التنظيمات غير المشروعة حرم اجتماع اهم التنظيمات السياسية للافريقيين في جميع انحاء الاتحاد لمدة عام .

رابعا : الحقوق الاقليمية او المحلية :

عقب صدور قانون المعازل العنصرية عام ١٩٥١، حاولت الحكومة أن تنشىء بديلا لمجلس ممثلي الوطنيين الذي ألغته ، فأمرت بانشاء سلطات محلية في المناطق الخاصة بالوطنيين ، وانشأت مجالس للقبيلة والمقاطعة ، ذات اختصاصات استشارية ، لها حق ايفاد ممثلين الى وزير شئون الوطنيين ، بحيث يبلغ الاخير الى الحاكم العام رأى الاهالي في مختلف المسائل ، وقد لقي هذا القانون مقاومة شديدة في كثير من المناطق ، قوبلت من جانب سلطات الاتحاد باجراءات قمع شديدة .

وفي عام ١٩٥٩ صدر قانون جديد ادعت السلطات أنه لتحسين وضع البانتو واعطائهم جرعة أكبر من الحكم الذاتي . ويعتبر هذا القانون مرحلة جديدة في تطبيق سياسة العزل العنصري فقد ادى الى حرمان الافريقيين من حقهم في أن يكون لهم ممثلون باسمهم في البرلمان ، سواء كان هؤلاء الممثلون من بينهم ، او من بين البيض ، كما كانت الحال قبل ذلك .

بالاضافة الى ذلك ، اصبحت فئة البانتو خاضعة بصفة مطلقة لسلطان الحكومة دون امكانية اى تدخل او رقابة من قبل البرلمان .

خامسا : الزواج :

تنص المادة (١٦) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أنه :

(ا) للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج ، حق التزوج وتأسيس أسرة دون أى قيد بسبب الجنس أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج ، واثناء قيامه ، وعند انحلاله .

(ب) لايبرم عقد الزواج الا برضى الطرفين الراغبين فى الزواج رضى كاملا لا اكراه فيه .

(ج)الاسرة هى الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

اما الوضع فى جنوب افريقيا فانه مناقض تماما لنصوص هذه المادة من اعلان حقوق الانسان ، فمنذ بداية الاستعمار ، كانت العلاقات الزوجية بين البيض وغير البيض محرمة قانونا .. وفى عام ١٩٤٩ وضعت قيود صارمة ونهائية على الزواج المختلط ، ترتب عليها كثير من المآسى الانسانية خصوصا بين الاسر التى قامت من قبل على الزواج المختلط . ومن هذه القيود مثلا ، ما تقرره التشريعات من أنه اذا قام موثق زواج بتزويج رجل ابيض وامرأة ملونة ، وكانت المرأة قد صورت نفسها زيفا بأنها بيضاء ، اعتبر الزواج باطلا ولا أثر له .ومنها ايضا أنه اذا تزوج رجل أبيض من جنوب افريقيا من امرأة ملونة خارج البلاد زواجا شرعيا ،اعتبر الزواج فىجنوب افريقياباطلا ولا اثر له .

سادسا : المساواة أمام القانون :

تقول المادة (٧) من اعلان حقوق الانسان : كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة . كما ان لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد اى تمييز يخل بهذا الاعلان ، وضد اى تحريض على تمييز كهذا » .

وفى جنوب افريقيا يفاجأ الانسان بالصور الصارخة للتفرقة فى كل المجالات والخدمات بما فيها السكك الحديدية ، وكافة وسائل المواصلات ، والبنوك والحدائق العامة ، والمستشفيات ، والشواطىء ، وحتى فى المحاكم نجد أن منصة الشهود مقسمة الى مكان للبيض واخر للملونين .

وهناك بالاضافة الى ذلك ، فروق صارخة فى مستوى الخدمات ، كما ونوعا ـ التى تقدم الى كل من البيض والسود ، وذلك تطبيقا لنصوص القوانين التى تنظم استعمال تلك الخدمات .

وقد وصل الامر فى احدى المرات الى سحب رخصة احد الهنود الذى كان يملك مشروع تاكسيات ، بحجة انه لا يجوز نقل البيض الا بواسطة البيض . وسرعان ماصدر بعد ذلك قانون يبيح للسلطات ابتداء من عام ١٩٥٥ عدم منح أى تراخيص لمثل هذه المشروعات وذلك استنادا الى اسباب عنصرية بحتة .

سابعا : الايقاف والحجز التعسفى :

وفى هذا الصدد نجد أن نصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان تعلن :

« ا ـ المادة (٩) : لا يجوز القبض على اى انسان أو حجزه أو نفيه تعسفيا » .

« ب ـ المادة(١٠) : لكل انسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الاخرين ، فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ونزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل فى حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه اليه) » .

« جـ ـ المادة (١١) : (كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت ادانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه » » .

ويكفى هنا أن نذكر قانون الاهالى الصادر عام ١٩٥٢ ، والذى يبيح القبض على اى افريقى بدون اذن قضائى ، اذا شكت سلطات الامن فى أنه مشاغب أو غير مرغوب فيه . ويمكن بناء على ذلك ابعاده من المنطقة كلها ، أو وضعه فى احد معسكرات العمل ، أو المزارع المخصصة لهذا الغرض .

وعلاوة على ذلك ، فقد ابتدعت السلطات العنصرية عام ١٩٥٤ نظاما للعمل الاجبارى ، يقضى بأن يكون الافريقيون المقبوض عليهم بسبب جرائم صغيرة ، تحت سلطة رئيس الخدمات المحلية التابع لوزير شئون الوطنيين ، ويقوم رئيس الخدمات المحلية هذا بارساله للعمل فى احدى المناطق البدائية النائية ، حيث يعانى هناك أسوأ انواع المعاملة .

ثامنا : حرية الرأى والتعبير :

تقول المادة (١٩) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان أن : « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء

دون اى تدخل ، واستقاء الانبـــاء والافكار ، وتلقيها ، واذاعتها باية وسيلة كانت، دون تقييد بالحدود الجغرافية » .

ومخالفات حكومة اتحاد جنوب افريقيا لنص هذه المادة وروحها متعددة ، يمكن تلخيصها فى عدة نقاط :

قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام ١٩٥٠ اذ يبيح هذا القانون للحكومة أن تمنع رسميا اية صحيفه يمكن ان ينطبق عليها ما جاء فى التعريف ـ الشديد الاتساع ـ لفكرة الشيوعية فى هذا القانون .

ـ منع الصحفيين من الوجود فى منـاطق الاحداث أو الاضطرابات ، مما يحد من تدراتهم على اداء واجباتهم .

ـ وبمقتضى قانون الجمارك الصادر عام ١٩٥٥ فرضت الحكومة قيودا شديدة على تداول الصحف والمطبوعات ، فقد حرم القانون دخول اية مطبوعات لا توافق عليها السلطات لاى سبب كان ، وبلغت عدد الممنوعات من صحف ومجلات وكتب عام ١٩٧٥ نحو ثلاثة آلاف .

ـ كذلك صدر قانون للرقابة على المطبوعات والافلام ، ينص على ضرورة الحصول على اذن مسبق من لجنة الرقابة قبل طبع اى كتاب او مجلة أو انتاج أو فيلم . ويعطى القانون هذه اللجنة الحق فى منع أى منها اذا رأت ذلك مناسبا لاى سبب من الاسباب . ويعد صدور هذا القانون ، بما يفرضه من قيود أخرى على الصحف ، ضربة قاصمة لحرية الرأى فى البلاد .

تاسعا : حق التجمع والاشتراك فى الجمعيات السلمية :

تنص المادة (٢٠ ـ ١) من اعلان حقوق الانسان أن : « لكل شخص الحق فى الاشتراك فـى الجمعيات والجماعات السلمية » .

ولقد طبقت فى جنوب افريقيا عـام ١٩٥٧ اجراءات جديدة للفصل بين الاجنـــاس ، فيمـــا يختص بممارسة حق الاجتمـاع والانتمـاء لجمعيات ، وذلك بمقتضى قانون جديد اعطى وزير شئون الوطنيين حق منع وجود الافريقيين فى اى كنيسة أو اجتماع دينى داخل المناطق الحضرية ، الا المخصص منها لسكنى الاهالى ، وذلك اذا رأى هذا الوزير أن وجود الاهالى فى هذه المنطقة يسبب اضطرابا فيها ، أو فى المناطق التى يتحتم عليهم عبورها للوصول اليها . أو اذا رأى انه من غير المستحسن ان يجتمع الوطنيون فى ذلك المكان . ويعاقب الافريقى الذى يخالف هذه الاوامر بالحبس أو الغرامة أو كليهما . بل ان رجال الدين انفسهم الذين يخرقون هذا القانون . ولو على سبيل الاحتجاج ، يتعرضون للحبس لمدد قد تصل الى ٣ سنوات أو الجلد أو كليهما .

كذلك تمتد القيود الى حق الاشتراك ، سواء فى التجمعات العلمية أو جمعيات الصداقة ، أو حتى اشتراكات العلاج فى المستشفيات ، فلا يمكن لاى من هذه المؤسسات الموجودة فى منطقة بيضاء أن تقبل اشتراك الوطنيين فيها الا باذن من الوزير ، الذى يستطيع رفض التصريح ، ويستطيع ايضـــا الغاء التصاريح التى سبق ومنحها اذا أراد .

عاشرا : التعليم :

تقول المادة (٢٦) من اعلان حقوق الانســـان

« ا ـ لكل شخص الحق فى التعليم . ويجب ان يكون التعليم فى مراحله الاولى والاساسية على الاقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الاولى الزاميا ، وينبغى أن يعم التعليم الفنى والمهنى . وأن ييسر القبول فى التعليم العالى للجميع على قدم المساواة ، وعلى أساس الكفاءة .

« ب) يجب أن تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملا ، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية ، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميـــع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، والى زيادة مجهود الامم المتحدة لحفظ السلام » .

جـ) للاباء الحق الاول فى اختيار نوع تربية اولادهم » .

وفى جنوب افريقيا ، كان التعليم حتى عام ١٩٥٣ من اختصاص المقاطعات الاربع بصورة كاملة . ولكن منذ ذلك التاريخ ، صدر قانون تعليم البانتو الذى وضع السلطة المطلقة فى يد الحكومة والتى قسمت بدورها مدارس الوطنيين الى ثلاث مستويات ، ومنحت السلطات المحلية صلاحيات تحديد نطاق المستوى الاول ، ثم جعلت انشاء المستويين الاعلى من هذه المدارس من اختصاصها هى .

وقد حددت الحكومة مستوى معين لتعليم الوطنيين ، يختلف تماما عن المستوى المتاح للاوربيين، ويحرم على الملونين تلقى أى نوع من

التعليم المهنى الذى يؤهلهم لشغل وظائف افضل . ومن الواضح ان هذا النظام يحرم الاباء حرية اختيار تعليم ابنائهم . وكنتيجة طبيعية لهذه السياسة ، خضع التعليم الجامعى أيضا لسياسة العزل العنصرى ، اذ كان الوضع قبل عام ١٩٥٧ كالاتى :

كانت هناك جامعتان تقبلان البيض والملونيين دون تفرقة ليدرسوا نفس المناهج ، ويمارسوا نفس الانشطة ، بينما يقبل فرع دربان الملونين ، ولكنه كان يمارس التفرقة فى قاعات الدرس والانشطة . وبعض الجامعات او الفروع لا تقبل الا البيض أو لا تقبل الملونين الا كمنتسبين ، وكانت احداها متخصصة لغير البيض .

وفى عام ١٩٥٤ ــ كان عددالملونين فى هذه الجامعات كالاتى :

جامعة الكاب ٢٧١ ، جامعة وبتووترلاند ٢١٤ ، جامعة ناتال ٣٧٧ ، كلية فورس هار المخصصة لغيرالبيض ٣٧٠ ،جامعة جنوب افريقيا للدراسة بالمراسلة ، ١١٤٥ وكان المجموع ٢٣٢٧ طالبا من عدد السكان الملونين البالغ ١١ر٠ مليون نسمة .

ورغم قلة هذا العدد ، فان اعضاء الحكومة العنصريين لم يخفوا استياءهم من هذا الوضع ورغبتهم فى تغييره ، مستندين الى حجة سوء العلاقة بين البيض والملونين فى الجامعات . ورغم أن اللجنة الرسمية التى شكلت لدراسة هذا الموضوع قد نفت أن العلاقة السيئة بين البيض والملونين يمكن أن تكون مبررا لاجراء من هذا النوع ، واعلنت ان العلاقات السيئة توجد فعلا . ولكن حيث تطبق التفرقة العنصرية وليس العكس ، الا أن العنصريين فى الاتحاد توصلوا عام ١٩٥٧ الى اصدار قانون تنظيم التعليم الجامعى الذى يحدد جامعات معينة للبيض ، وأخرى للملونين ، بل ويبالغ فى هذا الامر ، اذ يخصص جامعات منفصلة لكل جنس من الاجناس (الافريقيين والاسيويين ــ والاوروبيين) كذلك منح هذا القانون سلطات مطلقة لوزير التعليم العالى ، تشمل كل شئون هذه الجامعات ، بما فيها المناهج والاساتذة والقبول والفصل . وقد ارسلت الحكومة فى عام ١٩٦٢ منشورا دوريا لجميع المؤسسات العلمية ، تحذرها من قطع المساعدات المالية اذا لم تتبع سياسة الحكومة الخاصة بالفصل بين ابناء المجموعات العرقية المختلفة .

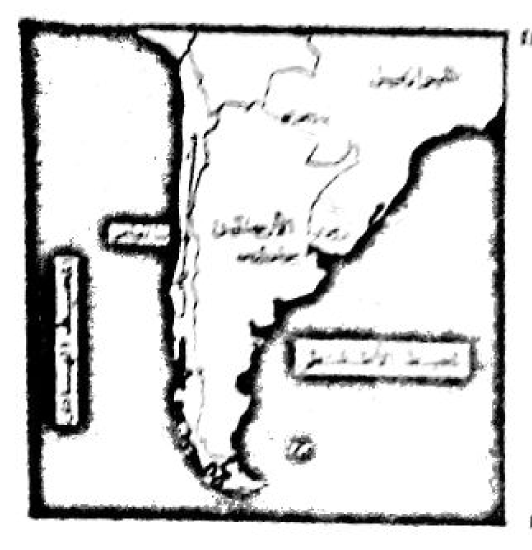
وقد امتدت هذهالسياسة العنصريةلتشمل مجالات الثقافة والرياضة . اذ اصبح محظورا تشكيل فرق فنية او رياضية مختلفة الا فى حالة الحصول على تصريح خاص . وقد أشار تقرير لليونسكو فى سنة ١٩٦٧ لمظاهر التفرقة فى مجالات التعليم والعلوم والثقافة والاعلام ، مؤكدا أن هذه السياسة « تشكل من حيث المبدأ وفى التطبيق ، خرقا لاعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان » .

خاتمة :

تلك هى أبرز مظاهر التفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب افريقيا .

واذا كانت كل جهود الامم المتحدة وقراراتها ضد التفرقة العنصرية : لم تثن حكومة جنوب افريقيا عن سياستها العنصرية ، فان هذه الحكومة تعانى اليوم ، ومنذ سنوات ، عزلة معنوية . تنعكس فى ادانة الغالبية العظمى من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ووكالاتهاالمتخصصة ، والعديد من المنظمات غير الحكومية التى تمثل قطاعات واسعة من البشرية ، لهذه السياسة العنصرية .

وقد اشتد الضغط على المجموعة الدولية فى الاونة الاخيرة لتذهب ــ امام التحدى الصارخ من حكومة جنوب افريقيا ــ الى أبعد من مرحلة النداءات او القرارات ذات التاثير الادبى ، وتتخذ تدابير قمع ضد نظام التفرقة العنصرية . على ان الدول تختلف فى هذه النقطة ، فبينما تحبذ غالبية الدول قيام مجلس الامن باتخاذ تدابير طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فان بعض الدول الكبرى شريكة جنوب افريقيا فىتجارتها ،تعارض هذا الاتجاه . والحقيقة المؤكدة ، هى تلك التى اعلنها الامين العام فى مقدمة تقريره السنوى عن اعمال منظمة الامم المتحدة فى سنة ١٩٦٧ من ان : « فعالية الامم المتحدة فى ممارسة نفوذها فى سبيل ايجاد حل سلمى وعادل للمشكلات الحقيقية فى جنوب افريقيا ، سوف تتوقف اساسا على حسن رغبة وقدرة الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن والشريكات الرئيسيات فى تجارة جمهورية جنوب افريقيا ،على التوفيق بينمواقفهم ،واعتماد تدابير اكثر فعالية لاقناع حكومة جنوب افريقيا بالتخلى عن مسلكها الحالى ، والسعى لايجاد حل يتفق وميثاق الامم المتحدة ، وقرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة » .



ظلال البيرونية على المسرح السياسى فى الارجنتين

نازلى معوض احمد

فى يوم ١١ مارس الماضى ، وصلت « البيرونية » مرة ثانية الى قمة السلطة فى الارجنتين ،بعد ان حصل الدكتور هكتور كامبورا ، مرشح حزب العدالة الارجنتينى«حزب بيرون » على الاغلبية المطلقة لاصوات الناخبين، وذلك فى اول انتخابات ديمقراطية شعبيةلاختيار شخص رئيس الجمهورية ،تجرى هناك منذسبع سنوات كاملة ، سيطر خلالها العسكريون على مقاليد الامور فى البلاد .

ان الارجنتين تعيش منذ قرابة الثلاثين عاما ، فى ظل حقيقة سياسية شاملة ، فى نطاق نفوذها على غالبية الجماهير الارجنتينية ، تتسم بالعمق فى جذورها النفسية ، الا وهى « الاستمرارية البيرونيه » . بيد أن هناك واقعة معينة كانت العامل المباشر وراء توصل البيرونية مرة اخرى الى الحكم فى الارجنتين ففى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ شهد مطار ايزيزو ، على بعد ٢٥ ميلا من بيونس أيرس عاصمة الارجنتين ، حدثا ضخما اهتزت له ارجاء البلاد . فلقد عاد فى ذلك اليوم خوان دومنجو بيرون رئيس الجمهورية الارجنتينية الاسبق ، ووطئت قدماه لاول مرة ارض الوطن ، بعد ان ظل ١٧ عاما فى المنفى ، فى أعقاب انقلاب عسكرى انهى عهده فى عام ١٩٥٥

ترى ماالتفسيرات المنطقية التى يمكن أن تجعل دولة مثل الارجنتين ، تعتبر بكل المعايير والمقاييس دولة ضخمة ، تهتز اهتزازا شديدا لمجرد وصول زعيم قديم منفى منذ قرابة العشرين عاما الى ارض الوطن ، وما هى الظروف الموضوعية التى من خلالها ، كانت زيارة بيرون للارجنتين ، العامل المباشر فى عودة البيرونية الى السلطة الرئاسية فى البلاد ؟

ان ملايين العمال لا ينسون لبيرون اجراءاته العديدة ، التى حققت احلام رجل الشارع هناك ، فلقد اتسم عهد بيرون بالانجازات الاجتماعية ، والمرتبات العمالية المرتفعة والتأمينات المتزايدة ومرتب الشهر الثالث عشر الذى كان يقبضه العمال فى كل عام وقد عمل بيرون على تحقيق الاستقلال الاقتصادى لبلاده ، وذلك بانتهاج سياسات التأميم للخدمات العامة وللبنوك ،وباقامة صناعات الحديد والصلب فى الارجنتين . كذلك شجع بيرون قيام التنظيمات العمالية والنقابية وتدعيمها بقوانين واجراءات رسمية عديدة ، وفتح الاماكن العامة التى كانت حكرا على كبار ملاك الاراضى والاقلية الثرية من كبار تجار الماشية — على مصراعيها — أمام نقابات العمال للترويح والنزهة .

وطيلة الايام السابقة على وصول بيرون ،كانت بيونس ايرس قد تحولت الى أمواج متلاطمة من البشر ، تدفقت من جميع انحاء الارجنتين لتحية الزعيم المنفى العائد .واتخذت الحكومة الارجنسينية اجراءات امنلم يسبق لها مثيل فى البلاد، خشية اندلاع الاضطرابات والمظاهرات ،انضرب اكثر من ٣٦ الفا من قوات الجيش بمدرعاتهم ودباباتهم ، والمصانع والمصالح الحكومية حصارا حول منطقة المطار وتولى عشرات الالوف الاخرين حراسة الطرق والاذاعة والتليفزيون

برزت شخصية خوان دومنجو بيرون فى الافق السياسى الارجنتينى فى السنتين الاخيرتين من الحرب العالمية الثانية ، فى فترة تميزت فيها بلاده بظاهرتين كانتا غاية فى التناقض والتعارض . الظاهرة الاولى تمثلت فى ذلك المدى البعيد من التقدم والثراء والحيوية ، الذى وصل اليه الاقتصاد الارجنتينى آنذاك ، لدرجة ان بعض

المحللين يصفها بقوله « ان الارجنتين كانت غنية الى حد ان أكثر الحكومات عجزا لن تستطيع سياسات التأميم للخدمات العامة والبنوك ، وباقامة العملة الصعبة تزيد على بليون ونصف بليون من الدولارات والذهب ، تراكمت فى خزائن البنك المركزى الارجنتيني خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت الصادرات الارجنتينية الرئيسية - وهى اللحوم والقمح - تلقى رواجا شديدا فى الاسواق العالمية ، وعندما لم تكن الارجنتين تستطيع - بسبب ظروف الحرب العالمية - انفاق ما تحصل عليه من العملة الصعبة نتيجة لتجارتها الخارجية . وفى ظل هذا الانتعاش الاقتصادى الكبير ، وصل بيرون الى قمة الهرم السياسى وذروة السلطة . أما الظاهرة الثانية فكانت ذات طبيعة اجتماعية مناقضة لذلك الازدهار الاقتصادى . فلقد كان ملايين الفقراء والمعدمين من العمال والفلاحين يعانون من ظلم اجتماعى فادح ، تمارسه طبقة كبار الاثرياء من ملاك الاراضى واصحاب الاعمال فأدرك بيرون أن القاعدة الاساسية القوية لحكمه ، لا يمكن أن تكون الا السياسات الاجتماعية العمالية الموجهة الى تحسين ظروف المعيشة للطبقة العمالية الدنيا فى الارجنتين .

ولقد استطاع بيرون ان يوضح للشعب الأرجنتينى العلاقة الحتمية التى تربط بين الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية فى تلك البلاد التى تسيطر رؤوس الاموال الاجنبية ، وخاصة الامريكية منها ، على أجهزتها الاقتصادية . وقد تبلورت الروح الوطنية الاستقلالية لدى بيرون فى نجاح مشروعات التصنيع فى عهده . فلقد انتهز فرصة تقييد الولايات المتحدة واوربا لصادراتها ، لكى تعوضا النقص الناجم عن الحرب العالمية الثانية فى أسواقهما الداخلية كما استغل ظروف الضعف الاقتصادى والصناعى لكل من المانيا واليابان بعد هزيمتها فى الحرب ، وبدأ يعمل بجد على أن تصبح الارجنتين قوة صناعية يعتد بها ، تتمتع بمجال سوقى طبيعى لتصريف منتجاتها ، ونعنى بذلك امريكا اللاتينية ، فهجر كثير من صغار الفلاحين الارض فى الريف الارجنتينى متجهين الى المدن ، لكى ينضموا الى صفوف اتحادات العمال البيرونية . وهكذا كان التصنيع هو الدعامة الاولى للسياسة البيرونية ، والاستمرارية البيرونية القوية .

اما الدعامة الثانية التى كانت اقوى تأثيرا ونفاذا الى اذهان وافئدة العمال الارجنتينيين ، حتى اليوم فقد تمثلت فى الجوانب الاجتماعية والانسانية للسياسة البيرونية كمؤسسات رعاية الطفولة والامومة .

وتشكل التحالف المعادى لبيرون من فئات متعددة ، هددت سياساته مصالحها ومكانتها الاجتماعية والمادية المتميزة . وعلى رأس تلك الفئات قطاعات معينة من القوات المسلحة ، وخاصة قيادة السلاح البحرى المعروفة بانتماءاتها الطبقية ، وبولاءاتها الخارجية الامريكية ، ثم كبار الرأسماليين ، والارستقراطية الزراعية ، والكنيسة الكاثوليكية ، واخيرا بعض الاقليات الاجنبية التى تعيش فى الارجنتين ، وأهمها اليهود .

لذلك اضطر بيرون الى الخروج من الارجنتين ، وعاش فى منفاه بضواحى مدريد طيلة ١٧ عاما كاملة ، ولكنه لم يطو أبدا فى غياهب النسيان ،

وساعدت على بقاء بيرون فى أذهان الملايين من الارجنتينيين ، عوامل موضوعية أخرى ، تتعلق بالفوضى السياسية ، والانقلابات العسكرية المتتالية ، وتعاقب رؤساء الجمهورية على البلاد ، حتى وصل عددهم الى ثمانية فى ظرف ١٦ عاما ، مما عكس فقدان الاستقرار السياسى ، والثبات الحكومى ، وانعدام النظام فى الحياة العامة هنالك ، ذلك الاستقرار ، وذلك الثبات ، وذلك النظام ، الذى تمتعت بهم الارجنتين عشر سنوات كاملة ، فى ظل وجود بيرون على رأس أجهزة السلطة وأهم من كل أولئك جميعا ، أن بيرون نفسه لم يقف مكتوف الايدى ازاء تلك التطورات ، بل استمر يواصل نشاطه السياسى المؤثر ، من منفاه ، وذلك باجتماعاته مع الزعامات البيرونية فى الارجنتين ، التى كانت تتلقى التعليمات والتوجيهات فى كل صغيرة وكل كبيرة ، من الزعيم الغائب عن بلاده وتنفذها بالحرف ،

بعد أن تناولنا مظاهر ومقومات الخطورة الشديدة فى زيارة بيرون للارجنتين ، بالنسبة للنظام العسكرى الحاكم هناك حاليا ، نرى لزاما أن ننتقل الى تحليل الدوافع التى حدت بذلك النظام الحاكم ، الى ان يدعو بيرون للعودة الى الوطن مع اشتراط قصر المدة الزمنية للزيارة ، رغم ما ستحدثه هذه الزيارة من آثار فى الكيان السياسى الارجنتينى القلق بطبيعته .

كانت الخطوة الاولى فى سبيل عودة بيرون

ودعوة الحكومة العسكرية له ، واقعة معينة ، الا وهى وصول الجنرال اليجاندرو لانوس الى رئاسة المجلس العسكرى الاعلى الحاكم فى الارجنتين فى ٢٦ مارس عام ١٩٧١ .

والحقيقة أن الاحداث والوقائع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، السابقة على توليه السلطة العليا فى البلاد ، والتى جرت فى السنوات السبع الاخيرة ، قد أقنعت الجنرال لانوس اقناعا تاما بحتمية وضرورة انتهاج سياسة تهادنية توفيقة فيما بين مختلف فئات ونوعيات القوى السياسية غير الرسمية فى البلاد ، وأهمها وأخطرها بطبيعة الحال « الحركة البيرونية » . ففى سنة ١٩٦٦ أدى فشل الديمقراطية الليبرالية المدنية ، متمثلة فى حكم الرئيس ارتورو فروندیزی فى سنة ١٩٦٢ ، ثم فى حكم الرئيس ارتورو ايليا فى سنة ١٩٦٥ ، ادى الى خلق فراغ سياسى فى الارجنتين .وكان هذا الفراغ يمثل تربة خصبة صالحة لعودة الحكام العسكريين الى تولى مقاليد الامور ، الا أن تفاقم حالة التضخم . وارتفاع نفقات المعيشة ، وانخفاض القيمة الحقيقية لاجور العمال ، ومرتبات صغار الموظفين ، جعل حكومة الجنرال أونجانيا تصطدم وتواجه أخطر موقف يمكن أن يعرقل سير أية حكومة ، وهو اتحاد الاقلية الثورية المتطرفة ، مع الاغلبية الشعبيةالساخطة .وفى مايو سنة ١٩٦٩، وقعت فى مدينة كوردوبا ـ وهى القلعة الصناعية الكبرى بالارجنتين ـ اضطرابات عمالية عنيفة ، واستخدم الجيش لضرب الثوار ، واصبحت القوات المسلحة الاداة الرئيسية للقمع فى البلاد .

وبعد سقوط حكم الجنرال اونجانيا ، ترأس البلاد الجنرال لفينجستون فى الفترة من يونيو عام ١٩٧٠ الى مارس عام ١٩٧١ .

وفى كل هذه الاثناء ، كان اقتصاد الارجنتين يزداد انهيارا وتضخما ، فقد خفضت عملتها « البيسو » ٧ مرات فى المدة ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٩ .

وقد أدى التضخم النقدى المستفحل فى ذلك البلد ذى الطبقة الوسطى والعمالية الغالبة ، الى موجة هائلة من البطالة فى قطاعات الصناعة والتعدين ، والى هروب رؤوس الاموال الاجنبية من الاستثمارات الارجنتينية ، مما عطل دوران دولاب الانتاج ، وأصاب الطاقة الصناعية بنكسات خطيرة ، انعكست فى صورة حلقات جديدة من التضخم .

كانت هذه هى الصورة الاقتصادية القاتمة العامة للارجنتين ابان عهد ليفنجستون الذى انتزع منه لانوس مقاليد الحكم . وكانت لتلك الصورة وجهها الاجتماعى الاخر ، الاكثر عبوسا وقتامه . فالمطالب الشعبيه والعمالية برفع مستويات الاجور والمرتبت لامكان مواجهة الارتفاع الجنونى فى الاسعار ، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الاساسية ، لم تجد منفذا لها الا فىحوادث الشغب بالشوارع ، وفى الاضرابات عن العمل ، وفى الحوادث الدامية المتزايدة التى كانت الحركة البيرونية بنقاباتها العمالية ، العامل المحرك والمؤثر فيها . فبعد ثورةكوردوبا فى سنة ١٩٦٩، التى تعرض فيها الطلبة ، الى جانب العمال ، لاساليب قمع رهيبة من جانب القوات المسلحة ، تصاعدت الاضطرابات الشديدة ، وخاصة فى المراكز الصناعية الكبيرة مثل توكومان وروزاريو وبيونس ايرس ، ثم فى كوردوبا مرة ثانية قبيل أيام من وصول الجنرال لانوس للحكم فى مارس سنة ١٩٧١ .

وفى نهاية عام ١٩٧٠ ، اى قبل تولى لانوس رئاسة البلاد ، بشهور قليلة ، قام الزعماء المدنيون فى الارجنتين بتكوين تنظيم حزبى ائتلافى سمى بحركة « ساعة الشعب » ، وهو عبارة عن تجمع لاكبر حزبين سياسيين هناك ، وهما حزب العدالة لانصار بيرون ، والحزب الراديكالى ، بالاضافة الى عدد آخر من الاحزاب الصغيرة والمتوسطة حجما وتأثيرا . وقد استهدف هذا التجمع الحزبى الجديد ، العودة مرة اخرى بالبلاد الى الحياة السياسية المدنية والحكم الدستورى النيابى ، وذلكعن طريققيام زعماء «ساعةالشعب» بممارسة كافة وسائل الضغط الادبى على الحكومة العسكرية القائمة ، بغية اجراء انتخابات شعبية حرة .

وبالاضافة الى كل تلك التطورات المذكورة ، واجه الجنرال لانوس فى الايام الاولى من عهده ، انقسامات فكرية حادة ومتشعبة ، سواء فى داخل النطاق الذاتى للجيش ، أو على المستوى العام للحياة السياسية فى الارجنتين . فلقد وجد لانوس امامه مجموعة الليبراليين الذين ينادون بعودة الحكومة البرلمانية التى تسيطر عليها

الارستقراطية ، بكل اتجاهاتها المحافظة ، وتقاليدها اللاتينية القديمة . وفى الجانب المضاد ، تقف المجموعة التى تتمسك باستمرار الحكم العسكرى القائم حاليا فى الارجنتين ، ولو لفترة مستقبلة مؤقتة ، وذلك بسبب نجاح كثير من المشروعات التى أشرف عليها الجيش اشرافا مباشرا ، مثل صناعة البترول ، والصلب ، والمصانع الحربية ، ووحدات بناء السفن .. الخ من الوحدات الانتاجية التى تتطلب رقابة صارمة ، وادارة متشددة .

وفى داخل نطاق تنظيمات القوات المسلحة ذاتها ، جابه لانوس خلافات شديدة فى الرأى بين القيادات فأنصار العودة التدريجية الى الحريات المدنية الدستورية ، يصطدمون بمؤيدى استمرار الحكم العسكرى الدكتاتورى دون دستور . ودعاة البرامج الاقتصادية المتشددة . أمثال ليفنجستون ، يقفون على طرفى نقيض مع ذوى النظرة التحررية الى الاصلاح النقدى والاقتصادى ، عن طريق الالتجاء الى استخدام رؤوس الاموال الاجنبية ، لتحقيق المشروعات الانمائية فى الاقتصاد الوطنى الارجنتينى ، وهؤلاء يقف على رأسهم الجنرال لانوس نفسه .

وفى وسط كل هذا الخضم المتدافع من التطورات الاقتصادية ، والتوترات الاجتماعية ، والبلبلة الفكرية ، كان على الجنرال لانوس ، كرئيس للبلاد ، أن يتخذ موقفا واضحا ، وخطا فكريا محددا ، والاهم من ذلك ، كان يتحتم عليه أن يختار صياغة معينة يكيف بها علاقته بالبيرونية فى صورتها الجديدة المسيطرة على الاتحاد العام للعمل الارجنتينى الذى يضم مليونى عضو منتظم ، ويحرك ٥ ملايين عامل فى شتى مواقع الانتاج الحيوية .

والواقع أن من أهم أسباب قوة وانتشار تأثير البيرونية فى الارجنتين ، هو تلونها ، وتعددها الشديد ، وتضمنها للمتناقضات فى داخلها . فلقد كون أنصار بيرون فى الاعوام السبعة عشرة الاخيرة ، العديد من التنظيمات الحزبية ، نذكر منها الاتحاد الشعبى ، والحزب الشعبى ، وحزب العمال ، وحزب العدالة ، ثم الحركة البيرونية المسلحة ، والجبهة الطلابية القومية . ومن هنا أصبح من المستحيل تقريبا على المؤسسة العسكرية الحاكمة فى الارجنتين ، أن تقوم بعملية احتواء شاملة لمثل هذه الجبهة السياسية العريضة ، التى تستأثر ، على أقل تقدير ، بثلث الناخبين فى البلاد . بل لقد ذهب هذا التعدد الى حد وجود « البيرونية الرسمية البيروقراطية » ، وتتمثل فى مئات من أنصار بيرون ، ممن استطاعوا أن يشغلوا وظائف هامة فى السلك الادارى الحكومى بالارجنتين .

ولنتساءل عن موقف جوان بيرون نفسه من هذه التناقضات ! الواقع أن جوهر التاكتيك السياسى لبيرون كان دائما التلاعب بمقومات التنوع الموجودة بين اتباعه ، والتكيف معها وفقا لطبيعة الظروف والاوضاع القائمة فى اللحظة المعينة . ولم يحاول فى يوم ما ، أن يفضل أو أن يؤيد أحد أجنحة حركته السياسية العريضة على أجنحتها الاخرى ، بل لقد نجح الى حد بعيد فى خلق توازن وتعايش سلمى بين تلك الاجنحة المختلفة المتعارضة بفضل التفاف البيرونيين جميعا حول شخصية الزعيم بيرون .

ازاء هذا التلبد الشديد فى المناخ السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى للبلاد ، أعلن الجنرال لانوس ، على رأس المجلس العسكرى الاعلى الحاكم ، اعتزامه اعادة الحياة الدستورية النيابية ، المدنية ، للارجنتين قبل نهاية عام ١٩٧٣ ، وحدد تاريخا لاجراء الانتخابات الشعبية فى مارس من ذلك العام . كما رفع الحظر الذى كان مفروضا على أنشطة الاحزاب السياسية فى الارجنتين منذ عام ١٩٦٦ ، ومن بينها التنظيمات الحزبية البيرونية ، وذلك كخطوة أساسية لمشاركة تلك الاحزاب فى الانتخابات العامة فى مارس سنة ١٩٧٣ . وفى ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ اعلن جوزيه روتشى السكرتير العام لاتحاد العمال فى الارجنتين ، بعد اجتماعه مع الرئيس لانوس ، ان القوات المسلحة الارجنتينية تدعو الرئيس الاسبق جوان بيرون للعودة الى بلاده .

وهنا وافق بيرون على الدخول فى محادثات مع الحكومة الارجنتينية ، برئاسة لانوس ، حول المستقبل السياسى للارجنتين . وتمت تلك الموافقة فى منفاه بمدريد ، فلقد ايقن لانوس أن عدم مشاركة حزب العدالة الذى يتزعمه بيرون فى الانتخابات ، يعنى فشل هذه الانتخابات فشلا ذريعا .

ومن جهة اخرى ، كانت لدعوة الحكومة

العسكرية لبيرون ، مسببات اخرى ثانوية ، فهناك اولا اعتبارات شخصية تتعلق بالجنرال لانوس ذاته ، فهو يحظى باحترام كبير من جانب قادة الجيش ، وهو يتسم بالهدوء النفسى والمرونة الفكرية والنزعة الليبرالية ، وبعدم خضوعه النسبى للتسلط الامريكى . وبالرغم من ان الجنرال لانوس قد أمضى ٤ سنوات من عمره فى السجن ابان عهد بيرون ، وذلك بعد ان اشترك فى حركة تمرد ضده ، الا انه يؤيد البيرونيين فى برامجهم للاصلاح الاجتماعى ، والاستقرار الاقتصادى ، وان كان يرفض أساليب الحكم البيرونى الاستبدادية .

والاعتبار الثانى يتمثل فى المخاوف التى يشعر بها العسكريون فى الارجنتين ، فى الوقت الحاضر ، ازاء انتشار ظاهرة العنف المسلح المنظم غير الرسمى ، والتى تبدو ، كأوضح ما تكون ، فى نشاط منظمة توباماروس الثورية فى اورجواى المتاخمة للارجنتين ، خاصة وان لها شبيها على نطاق اضيق ، يتمثل فى منظمة مونترنيوس او جبهة تحرير الارجنتين . ثم ان هناك ـ ثالثا ـ الخشية من « المد الشيوعى » بعد فوز جبهة الاحزاب اليسارية المؤتلفة بزعامة الدكتور سلفادور الليندى فى شيلى فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، مما جعل العسكريين فى الارجنتين يتحولون تدريجا عن دورهم التاريخى التقليدى فى حماية مصالح الاقطاعيين وكبار الرأسماليين كذلك ـ رابعا ـ لا شك أن لرجال الدين الكاثوليكى فى البلاد ضلعا فى تلك التغيرات المحسوسة التى يشهدها المسرح السياسى هناك . فلقد ثار العديد من القساوسة الشبان ضد الجمود الفكرى والتعنت الدينى للاساقفة ، واصبحوا يؤيدون المطالب العمالية الثورية فى كثير من المناطق الصناعية ، مثال ذلك ما حدث فى مدينة توكومان ابان حكم ليفنجستون .

واخيرا ، فلا شك أن من الدوافع الموضوعية الملحة التى جعلت لانوس يصر على تنفيذ برنامجه باعادة الحكم الدستورى والحياة السياسية المدنية ، وبالدعوة الى الوحدة الوطنية والمصالحة السياسية بين فئات الشعب الارجنتينى ، وبالتالى ضرورة الموافقة على حضور بيرون الى الوطن ، احساسه بأن مقعد السلطة التى يمارسها سوف يهتز دوما ، ما دام بلا قوائم مدنية دستورية . ولعل الانقلاب العسكرى الفاشل ضده* فى أكتوبر عام ١٩٧١ ، الذى قام به ضباط الحاميات العسكرية فى مدن ازول واليفاريا وفورموزا ، كان بمثابة انذار له بأن عهده ما هو الا حلقة مؤقتة فى سلسلة الحكم العسكرى ، المتهاوية الواحدة تلو الاخرى ، والتى شهدتها الارجنتين فى السنوات الاخيرة .

وانطلاقا من جميع تلك الاعتبارات المذكورة ، كان برنامج الجنرال لانوس باجراء انتخابات عامة فى مارس سنة ١٩٧٣ ، يقوم على أساس اتفاق تنسيقى بين القوات المسلحة ، وأكبر تنظيمين حزبيين فى الارجنتين ، وهما : حزب العدالة ، وحزب الشعب الراديكالى . ووضع قادة القوات المسلحة تحفظات معينة تحمى امتيازاتهم السياسية التى حصلوا عليها فى السنوات الاخيرة ، فاشترطوا أن تكون هذه الحكومة المقترحة « حكومة وطنية معتدلة معادية للشيوعية ، وان تقدم ضمانات ضد اتخاذ اجراءات مناهضة للعسكريين » . وكان أوضح تلك التحفظات التى أبداها العسكريون ازاء قرار لانوس ، وبمعنى أصح كان أهم الضمانات التى وضعها أولئك ، قانونا أصدرته الحكومة العسكرية فى أغسطس من العام الماضى ، يحظر الترشيح للرئاسة على جميع الاشخاص غير المقيمين فى الارجنتين منذ أغسطس الماضى بصفة مستمرة ، وهو القانون الذى استهدف أصلا الحيلولة بين بيرون وبين دخول هذه الانتخابات ، وذلك بعد أن ذهب بيرون فى تحديه للحكومة العسكرية القائمة الى آخر مدى ، فلقد تقدم فى يونيو الماضى بأوراق ترشيحه لرئاسة الجمهورية ، لكى يكشف حقيقة نوايا الحكومة ازاء البيرونية وزعيمها ، فما كان من لانوس الا أن أعلن فى ٨ يوليو الماضى أن بيرون يستطيع ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة ، بشرط أن يعود من منفاه الى الارجنتين فى موعد أقصاه ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٢ . الا أن بيرون رد بأنه لا يستطيع العودة الا اذا كفلت له حكومة لانوس الامان . وهنا بادرت الحكومة الى اصدار القانون المذكور .

وتميز تاكتيك بيرون تجاه نداء الجنرال لانوس اليه ، بمساعدة الحكومة العسكرية القائمة على تحقيق « المصالحة الوطنية » فى البلاد ، بالتغير فى الفترة الواقعة ما بين ابريل سنة ١٩٧١ حتى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ـ يوم وصوله ـ من العنف والتحريض ، الى المسالمة . فمنذ ابريل سنة ١٩٧١

حتى اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، اتسمت بيانات بيرون وتعليماته الى أنصاره فى داخل الارجنتين ، بالثورية والتحريض النارى ، وذلك على أمل القضاء على الحكم القائم ، بما يحقق مصالح البيرونية . وحدثت بالفعل طوال تلك الشهور انفجارات عديدة فى مبانى ومنشآت المؤسسات الامريكية فى البلاد . وكانت كلها من تدبير وتنفيذ رجال « القوات المسلحة الثورية » ، وهى منظمة سرية مسلحة لانصار بيرون .

ولكن ابتداء من أوائل اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، تبدل موقف بيرون من الحكومة العسكرية الى النقيض ، فقد ارسل مبعوثا خاصا له من مدريد يحمل رسالة منه الى المجلس العسكرى الحاكم فى الارجنتين . وكان فى تلك الرسالة برنامج وضعه بيرون من أجل تحقيق الوحدة الوطنية للبلاد ، واعادة تعميرها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، أسماه بيرون : « خطة اعادة البناء الوطنى » . وقد تمثلت أهم نقاط برنامج بيرون فى المبادىء الآتية :

أولا : الغاء كل الارتباطات الدولية التى تحد من السيادة الوطنية على المستوى السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى.

ثانيا : التغيير العاجل للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، انطلاقا من برنامج يضعه الاتحاد العام للعمل والاتحاد العام الاقتصادى (ويضم أصحاب الاعمال) ، وتوافق عليه الاحزاب السياسية الرئيسية ، على أن يكمل هذا التغيير بانشاء مجلس اقتصادى واجتماعى ، يضم ممثلين عن كل التيارات الاساسية ، والقطاعات السياسية الممثلة للاغلبية الشعبية .

ثالثا : قيام المجلس الاقتصادى والاجتماعى باعداد مشروع لاعادة بناء الوطن ، ليصبح خطة للعمل التى تلتزم بها الحكومة الدستورية المقبلة .

رابعا : التحديد الواضح لدور القوات المسلحة فى الحكومة الوطنية وأجهزة التخطيط ، ومسئولياتها فى الاجل القصير والمتوسط فى عملية اعادة البناء الوطنى .

خامسا : اعادة النظر فى كل التعديلات التى ادخلت على الدستور الارجنتينى .

سادسا : تكون جميع القرارات الخاصة بالعفو الشامل أو بالغاء التعديلات الدستورية أو باصدار قوانين استثنائية من مهام الحكومة الدستورية المقبلة والاجهزة التشريعية المنتخبة .

سابعا : تعيين ضابط كبير وزيرا للداخلية ، بهدف ضمان حياد ونظافة العملية السياسية .

ثامنا : انشاء لجنة مشكلة من الاحزاب الرئيسية ، تكون مهمتها الاشراف على أجهزة الاعلام ويجب أن تكون الفرصة متساوية لكل الاحزاب المعترف بها لتدعو وتعلن عن برامجها .

تاسعا : رفع حالة الطوارىء واطلاق سراح جميع المعتقلين من السياسيين والعمال .

عاشرا : التشاور والاتفاق مع جميع القوى السياسية لوضع القانون الجديد للانتخاب ، وعقد انتخابات وطنية .

رغم أن بيرون كان يملى شروطه ، بصورة غير مباشرة ، من خلال هذه المبادىء المذكورة ، فقد اعلن لانوس استعداده لمناقشته والتباحث معه بشأن برنامجه للمصالحة الوطنية ، عندما يزور الارجنتين .

وصل بيرون الى بلاده ، وهو يصرح للصحافة العالمية ، بأنه عائد الى الوطن من أجل القيام بمهمة تحقيق « السلام الوطنى » ولتنظيم صفوف أنصاره استعدادا للحظات انتخابات الرئاسة فى الارجنتين . ونزل فى الدار الفاخرة التى اشتراها له اتباعه بـ ٨٣ ألف دولار منذ يوليو الماضى لاقامته ، فى ضاحية فنسنت لوبيز ، قرب العاصمة بيونس ايرس . وفى اليوم التالى مباشرة لوصوله ، دارت اولى الاتصالات الرسمية بين بيرون والحكومة العسكرية . فلقد كلف المجلس العسكرى الاعلى الحاكم ، سكرتيره العام الجنرال ايزبكيال مارتينيز ، الالتقاء ببيرون ، واجراء محادثات معه حول مقترحاته التى سيسهم بها فى الدعوة الى السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية فى الارجنتين ، الا أن بيرون أبى الا أن يجتمع برئيس الدولة شخصيا ، وليس عن طريق مندوب أو طرف ثالث ، ولذلك انتدب بيرون لغرض الاتصال بالجنرال مارتينيز ، ممثله الشخصى هكتور كامبورا . ولكن تلك المباحثات غير المباشرة بين الحكومة العسكرية وبيرون لم تسفر عن شىء يذكر .

كذلك رفض بيرون الاقتراح الذى عرضته الحكومة عليه ، بتوجيه حديث الى الشعب يذاع من محطات الاذاعة الحكومية ، وفضل الاحتفاظ لنفسه بمكانة الزعيم الجماهيرى العتيد الذى يستمد قوته من ملايين العمال ، مباشرة دون حاجة الى تسهيلات تقدمها له الحكومة القائمة ، وبالفعل التقى بيرون فى يوم ١٩ نوفمبر ، أى بعد وصوله بيوم

واحد ، ثلاث خطب متتالية من شرفة منزله على عشرات الالاف الذين جاءوا لتحيته من القرى والاحياء الفقيرة القريبة من العاصمة ، هاجم فى احداها الحكومة العسكرية للارجنتين قائلا : « اننا نفضل الفوضى فى ظل الحرية على النظام فى ظل العبودية · ذلك أن النظام فى النهاية ليس سوى وسيلة ، ولن نكون من الضعف بحيث نتخذ منه هدفا » · وكانت تلك العبارات النارية بمثابة تحريض سافر من بيرون لجماهير الفقراء المحتشدين امامه على الثورة ضد أساليب القمع والردع المتبعة هناك ، للحفاظ على الامن العام فى البلاد ·

وفى صبيحة تلك الخطب بدأ بيرون اتصالاته السياسية ، ومشاوراته الحزبية ·· فاجرى محادثات ثنائية مع ريكاردو بالبين زعيم الحزب الراديكالى الارجنتينى ، الذى يعتبر القوة الحزبية التالية فى المرتبة ، وفى التأثير فى المجتمع الارجنتينى ، بعد التنظيمات الحزبية البيرونية واثناء ذلك الاجتماع ، حاول بيرون أن يحصل على موافقة بالبين بشأن اقامة ائتلاف ، ولو مؤقت بين حزب العدالة والحزب الراديكالى اثناء المعركة الانتخابية ، الا أن بالبين رفض رفضا قاطعا مؤثرا الاحتفاظ باستقلاله الحزبى · وبعد ذلك أجرى بيرون محادثات سياسية موسعة يوم ٢٠ نوفمبر مع معظم زعماء الاحزاب السياسية فى البلاد ، بغية تنسيق جهودهم المشتركة فى الانتخابات العامة ، لاقامة حكومة مدنية فى البلاد لاول مرة منذ ٧ سنوات · وقد حضر الاجتماع ممثلو ٢٦ من الاحزاب السياسية ، وموقفها من المجلس أكثر من ٦ ساعات · وعقب انتهاء الاجتماع ، القى بيرون خطابا فى الجماهير التى أحاطت بمقر اجتماع الاحزاب السياسية اعلن فيه التوصل الى اتفاق بين تلك الاحزاب بهدف الالتزام بموقف موحد من الانتخابات ، وقال ان اللقاء كان علامة تاريخية فى طريق العودة الى الحياة النيابية فى الارجنتين وانه تم التوصل الى تشكيل لجنة تضم ممثلا عن كل حزب ، لتحديد نقاط الاتفاق ، لوضع أسس جديدة لممارسة الديمقراطية فى الارجنتين ، على ان يتم اعداد وثيقة تلخص مجموع مبادىء الاحزاب السياسية ، وموقفها من المجلس العسكرى الحاكم الذى يضم قادة الجيش برئاسة لانوس · كذلك تقرر فى الاجتماع ان من بين الموضوعات التى ستدرسها اللجنة ، الغاء التعديل الدستورى والقانون الانتخابى الجديد الذى يحول دون ترشيح بيرون للرئاسة ، والغاء حالة الطوارىء واستقالة وزير الداخلية قبل اجراء الانتخابات ، لضمان سلامة خطواتها ثم وضع أسس للاستخدام العادل لاجهزة الاعلام من قبل الاحزاب المتنافسة · وغنى عن البيان أن بصمات بيرون ظهرت بجلاء فى اعمال ونتائج ذلك الاجتماع الكبير ، خاصة وان كثيرا من المبادىء التى قررها ممثلو الاحزاب فى الاجتماع استمدت من النقاط العشرة لبرنامج بيرون « خطة اعادة البناء الوطنى » الذى قدمه لحكومة الارجنتين فى الشهر السابق على الاجتماع الحزبى الموسع ·

وفى ٢٥ نوفمبر ادلى بيرون بأول حديث صحفى له بعد عودته لبلاده فقال انه جاء الى الارجنتين من منفاه ، وقد تبلورت فى ذهنه عدة افكار اقتصادية محددة ، الى جانب رغبته الشديدة فى ارساء الديمقراطية السليمة ، حيث لا تكون الاحزاب السياسية متعادية ، أو تكتفى باتخاذ موقف المعارضة السلبية ، وانما تكون احزابا متعاونة باتجاهاتها المختلفة لصالح الامة ·

وبعد ذلك اجتاحت بيونس ايرس وضواحيها موجة متزايدة من الاضطرابات التى قامت بها الجماعات المعادية للبيرونية وللرئيس لانوس الذى سمح لبيرون بالعودة الى البلاد ، فألقيت القنابل على المقار الرئيسية لثلاث نقابات تابعة للاتحاد العام للعمل المؤيد لبيرون ، واحدثت فيها اضرارا شديدة وخسائر فى الارواح ، وردت الجماعات البيرونية ردود انتقامية مماثلة ، وتوالت حملات الاعتقال الواسعة من جانب السلطات لحكومية لانصار بيرون ولاعدائه على السواء · وكانت تلك الحوادث ردود فعل عنيفة لعودة بيرون الى الارجنتين · عندئذ لم يجد لانوس بدا من اللجوء الى بعض التراجع الاستراتيجى ، فقد صرح فى مؤتمر صحفى عقده بعد وصول بيرون بأيام قليلة ، بانه مصمم على استخدام « كل الوسائل التى فى امكانه » للحيلولة دون « العودة الى الماضى » . وكانت فى عبارته هذه اشارة صريحة الى انه يعتزم عدم الاذعان او الرضوخ لارادة الاحزاب السياسية المعارضة ، وعلى رأسها التنظيمات البيرونية ، والحقيقة ان الجنرال لانوس أراد بمثل هذه التصريحات المتشددة ، أن يدخل الطمأنينة فى قلوب كثير من رجال الجيش الذين استاءوا من التنازلات العديدة التى قدمها لانوس لبيرون ، وان يقنعهم بمشاركته لهم فى النظرة السائدة لدى القوات المسلحة الارجنتينية تجاه البيرونية تلك

النظرة التى تعتبر البيرونيــــة التى هــى أقل ضررا من المشاكل المزمنة الاخرى التى تعانى منها الارجنتين ـ اداة رئيسية لاحتواء الفورة الشعبية العمالية القائمة فى البلاد ، ولاتاحة مناخ اجتماعى هادىء يحيط بعملية الانتخابات ، ولكن مع التصميم على أن تفرض على البيرونية شروط قادة القوات المسلحة ، فيما يتعلق بنقطتيـن جوهريتين : اولا ، اختيار مرشح الرئاسة ثانيا ، المدى الذى يمكن ان تذهب اليه برامج الاصلاح المنشود ، على الصعيد السياسى والاقتصـادى والاجتماعى .

ولقد كان اكبر انجاز سياسى حققه بيرون ابان زيارته القصيرة لبلاده ، نجاحه فى تحقيق تآلف نسبى بين كافة الاجنحة البيرونية المتصارعةفيما بينها وذلك فى اوائل ديسمبر الماضى ، حين استطاع بيرون أن يشكل جبهة حزبية عريضة بيرونية بزعامة حزب العدالة ، لدخول الانتخابات العامة فى مارس . كذلك حاول بيرون محاولة جادة أن يرشح نفسه مرة أخرى للرئاسة ، وقدم نداء بهذا المعنى الى المجلس العسكرى الحاكم الا أن الاخير رفض أن يتقدم بيرون بنفسـه الى انتخابات الرئاسة أو لاى منصب آخر رسمى ، وامتنع المجلس عن قبول اوراق ترشيحه ،لانه قدمها « بعد الموعد القانونى » .

وكان هذا الموعد ينتهى يوم ٢٥ اغسطس الماضى طبقا لقواعد قانون الانتخابات الجديد) ، وذلك رغم ان ممثلى اقوى تحـالف حـزبى فى تاريخ الارجنتين ، ممثلا فى الحركة البيرونية مضـافا الى ذلك خمسة عشر حزبا من احزاب الاقلية الصغيرة الاخرى ، قد عرضوا على بيرون رسميا أن يرشح للرياسة باسمهم جميعا .

وهنا رشحت الجبهة الحزبية البيرونية هكتور كامبورا الممثل الشخصى لجوان بيرون لدخـول انتخابات الرئاسة ممثلا لها ، ورشحت نائبا له دكتور سولا نوديما سكرتير الحـزب الشعبى المحافظ ، وهو أحد الاحزاب البيرونية الصغيرة وقد اعلن هكتور كامبورا ـ رسميا ـ أنه اذا فاز فى الانتخابات فان السلطة الحقيقية ستصبح فى يد بيرون وكأنه يوحى الى الناخبين أن من يختاره ، انما يكون فى الواقع قد اختار بيرون نفسه .

وتقدم ٩ مرشحين الى الانتخابات اهمهم الجنرال لانوس نفسه ،بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة، ثم هكتور كامبورا ، البيرونى،كما تقدم باوراق ترشيحه كل من الرئيس الاسبق ارتورو فروندیزی الذى حكم البلاد فى الفترة مابين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ،كممثل لحزب « حركة التضامن والتقدم » ، وفرانشيسكو مانريك وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة لانـوس ، وريكاردو بالبين رئيس اللجنة الوطنية لحـزب الاتحاد الوطنى الراديكالى .

وفى ١٥ ديسمبر الماضى غادر بيرون بلاده بعد ٢٧ يوما من وصوله من منفاه ، قضـاها فى مشاورات واتصــالات سـياسية مع الزعامات المدنية ، وفى محاولات توفيقية بين التنظيمات الحزبية البيرونية وغيرها ، وترك قبل رحيله رسالة الى الشعب الارجنتينى يعلن فيها رفضه لترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة القادمة ، حتى يتفادى ازمة جديدة طاحنة ، تضاف الى الازمات المتراكمة فى بلاده ، وان كان فى الوقت نفسه ، قد أرجع فى رسالته مسئولية « الوضع الحـالى التعيس » فى الارجنتين ، الى الدكتـاتورية العسكرية الحاكمة

وبصرف النظر عن الاثار الانتخابية لزيارة بيرون فان ما شهدته الارجنتين فى العامين الاخرين ،يعتبر حادثة نادرة لاسابقة لها فى التاريخ السياسى لعالم مقاليد الامور فعليا فى دولة ما . بتوجيه دعوة القرن العشرين . فلاول مرة يتقدم نظام حكم يتولى الى زعيم منفى كان رئيسا أسبق لتلك الدولة ، لكى يتدخل شخصيا لتحقيق التالف الوطنى بين القوى الاجتماعية المتناحرة ، ولاعادة الهدوء الى التنظيمات السياسية المتنافرة فى البلاد ، وذلك كله تمهيدا لمعركة انتخابية قادمة .

تلك المعركة التى اسفرت عن عودة البيرونيـة مرة اخرى الى مسرح السياسة الرسمية فـى الارجنتين .

ولقـد اعلن هكتور كامبورا الرئيس المنتخب للارجنتين انه سيفعل كل مافى وسعه لاعـادة الجنرال بيرون الى الارجنتين قبل يوم ٢٥ مايو القادم عندما يتولى كامبورا نفسه السلطة بصفة رسمية .

وهكذا انتقلت البيرونية بعد سنوات طويلـة من صفوف المعارضة الشعبية الى مقاعد الحكم فى البلاد . فهل تنجح البيرونية فى صورتها الجديدة فى مواجهة تراكمات الاعوام الماضية ؟ خاصة وأن كامبورا اعلن أن سياسة حكومته تتمثل فى الاشتراكية والمشاركة الشعبية فى جميع مستويات السلطة والتنمية الاقتصادية السريعة والعودة الى اسلوب تأميم المؤسسات الاجنبية .

تساؤل تجيب عليه الشهور القادمة .



الطائفية وعدم الانحياز في قبرص

نزيرة الافندى

تجددت مرة اخرى الازمة الداخلية الطاحنة التى تعانى منها قبرص ، والمتمثلة فى الصراع بين الاسقف مكاريوس والكنيسة من جانب ، وموجة الانفجارات من جانب آخر ، وذلك قبل مرور أقل من شهر على اعادة توليه منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات مقبلة . كذلك انتخب رؤوف دنكتاش ممثل الاتراك القبارصة ، نائبا لرئيس الجمهورية وفى كلتا الحالتين لم تجر الانتخابات العامة التى كان مقررا لها الثانى عشر من فبراير ١٩٧٣ نظرا لعدم وجود مرشحين منافسين لهما ، طبقا للدستور القبرصى .

وعلى الرغم من أن فوز كل من الاسقف « مكاريوس » و « دنكتاش » كان متوقعا الا ان الهدوء الذى تمت فيه اعادة التنصيب ، كان غير متوقع . فقد كانت الانظار متجهة ، طوال الاشهر الماضية نحو جزيرة قبرص ، التى تتلاقى وتتصادم فيها تيارات واتجاهات شتى فمن سياسة عدم الانحياز ، الى الولاء لحلف الاطلنطى ، ومن الشيوعيين الذين حصلوا على ٤٠ فى المائة و ٤٣ فى المائة فى انتخابات عامى ١٩٤٩ و ١٩٦٠ على التوالى ، الى أقصى اليمين ممثلا فى أنصار منظمة « أيوكا » والجنرال جريفاس ، ومن ذروة الرخاء الاقتصادى ، الى قمة التوتر السياسى الذى تمثل فى :

١ ــ موجة العنف والانفجارات التى اجتاحت الجزيرة من جانب انصار الجنرال جريفاس ، والتى تدعو الى الاتحاد مع اليونان (enosis) فى الايام السابقة لاعادة تنصيب الاسقف مكاريوس رئيسا للجمهورية .

٢ ــ ان هذه الانتخابات جاءت بعد التحديات والضغوط التى تعرض لها « مكاريوس » من جانب عدة اطراف فى الداخل والخارج . فالى جانب الجنرال جريفاس وانصاره ، يوجد مجمع الاساقفة الذين ارسلوا اليه عدة انذارات خلال العام الماضى ، مخيرين اياه بين سلطته الدينية وسلطته المدنية ، بالاضافة الى الانذار الذى وجهته اليه الحكومة اليونانية خلال العام الماضى .

٣ ــ ان المحادثات بين الطائفتين ، اليونانية والتركية فى قبرص ، لازالت تتعثر وتواجه صعوبات ، منذ أربع سنوات ونصف حتى الان .

وقد زاد من أهمية هذه الانتخابات ان استمرار الاسقف مكاريوس على مسرح السياسة فى قبرص ، لا يقتصر أثره على نطاق الجزيرة ، وانما يتعداها الى دوائر متعددة ، تشمل البحر المتوسط ، ثم منطقة الشرق الاوسط وتمتد الى الصراع الغربى الشرقى ، بل الى نطاق الاستراتيجية الدولية .

ــ فعلى النطاق المحلى ، نجد أن للرئيس القبرصى دوره البارز فى المحافظة على وحدة واستقلال اراضى قبرص ، فى مواجهة المنادين بالاتحاد مع اليونان الذين يتزعمهم الجنرال جريفاس ، أو المنادين بتقسيم الجزيرة من بين الاتراك القبارصة .

ــ وفى النطاق الدولى ، نجد أن للرئيس القبرصى مواقفه المحددة فى المحافظة على الخط السياسى الذى التزمت به قبرص ، وهو عدم الانحياز ، وعدم السماح بتحويل الجزيرة الى قاعدة لحلف الاطلنطى . وبالتالى يعد استمرار الاسقف مكاريوس فى الحكم عامل تهدئة فى منطقة البحر المتوسط الحافلة بالتوترات ، وتزايد حدة التنافس بين البحرية السوفيتية والاسطول السادس الامريكى ، وقد انعكس اهتمام واشنطون بالمنطقة ، فى رضوخها للمطالب المالية لحكومة

مالطة والاتفاق الاخير الذى عقد لتحصل بمقتضاه البحرية الامريكية على تسهيلات فى الموانى اليونانية والذى يعد امتدادا للاتفاق الذى وقع فى عام ١٩٥٣ فى اطار حلف شمال الاطلنطى ٠

النقط الرئيسية لسياسة مكاريوس المستقبلة :

حدد رئيس جمهورية قبرص – فى اعقاب اعادة تنصيبه – الخطوط العامة لسياسته ، وتتلخص فى الاتى :

١ – تنديده بالعنف والارهاب اللذين تستخدمهما قوات الجنرال جورج جريفاس بغية الاتحاد مع اليونان ، لانهم يعملون دون تقدير للمسئولية ، ويعدون العدة لحرب أهلية ٠

٢ – يجب على الحكومة اليونانية والحكومة القبرصية ان تعيا حقيقة عدم امكانية تسوية مشكلة قبرص سلميا ، الا على اساس انها دولة مستقلة ذات سيادة ، وانها تمثل امة واحدة ، وعن طريق المفاوضات مع الاتراك القبارصة ٠

٣ – ضرورة موافقة الشعب القبرصى على أى حل لمشكلته ، حيث ان بلاده تهدف الى حل مشكلتها القومية ، وبالتالى لن تقبل أى حل وسط مع الاتراك يمكن ان يهدد مستقبل القبارصة اليونانيين ٠

٤ – التزام الجمهورية القبرصية بسياستها القائمة على عدم الانحياز ، وسعيها الدائم الى اقامة علاقة الصداقة والتعاون مع جميع الدول على أساس من المساواة وعدم التدخل ٠

ومن واقع الخطوط العامة التى رسمها الاسقف مكاريوس لسياسة بلاده فى المجالين الداخلى والخارجى ، بالاضافة الى طبيعة الظروف الداخلية والمناخ الدولى الذى يحيط بالجزيرة ، نخلص الى أهم المشاكل التى تواجه قبرص ، والدور الذى يلعبه الاسقف مكاريوس فى التوازن الدقيق بين شتى الصراعات والاتجاهات ٠

المشكلة الطائفية فى الجزيرة :

ان الاختبار الاساسى الذى يواجه قبرص اليوم هو كيفية تجنب الانفصال الذى يرى الاتراك انه ضرورة لامنهم ، فى ظل متطلبات الدولة الموحدة وحتى بالنسبة للاقتراح الخاص باقامة حكومة محلية خاصة بشئون الاتراك ، يرى الاسقف مكاريوس انه سيؤدى الى خلق دولة داخل دولة ، وبالتالى فهو يعارضه ، وقد أدت الخلافات الطائفية الى دفع كل من تركيا واليونان – مر منذ ١٩٦٣ – الى حافة الحرب وتفتيت الجنـ الجنوبى لحلف الاطلنطى الامر الذى تسـ الولايات المتحدة بكل قواها الى الحيلولة د وقوعه ٠

وقد شهدت الفترة منذ الاربعينات حتـ السبعينات تغيرات ملحوظة فى أسباب النز الطائفى بين اليونانيين والاتراك القبارصة ، بحيـ يمكننا تقسيمها الى عدة مراحل :

أولا – منذ الاربعينات حتى استقلال قبرص فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠ :

تميزت هذه الفترة بان السبب الاساسى فـ الصراع الطائفى ، انما هو العرض الذى تقدم بـ « الملك بول » ملك اليونان فى ٢٧ يوليو ١٩٤٧ الى الحاكم البريطانى من اجل اقامة اتحاد مـ قبرص ٠ وعلى الرغم من رفض بريطانيا لهذ الاقتراح ، الا ان الاسقف مكاريوس اعلن فى تلك الاونة (عام ١٩٥٠) ان ٩٥ر٦ فى المائة من القبارصة يفضلون الاتحاد مع اليونان ٠ ثم تكونت المنظمات السرية ، وعلى راسها منظمة « ايوكا » للكفاح من اجل (اينوسيس) ، اى الانضمام الى اليونان ، مما دفع الاتراك القبارصة الى اعلان معارضتهم لهذا الاتحاد امام الجمعية العامة ، فضلا عن مطالبتهم بتقسيم الجزيرة التى يشكلون ١٨ فى المائة من سكانها ، بينهم وبين اليونانيين القبارصة اى ان رفع شعار الاتحاد مع اليونان ، كانت له آثار تراكمية على المشكلة الطائفية . وتشدد الاتراك القبارصة فى ضرورة وجود نوع من الاستقلال ٠٠ الذاتى لهم ، وجاءت اتفاقيتا زيورخ ولندن الموقعتان فى فبراير ١٩٥٩ ، لتنظما العلاقة بين الجانبين داخل قبرص ، بالاضافة الى تنظيم علاقة قبرص بكل من بريطانيا وتركيا واليونان اذ تم بمقتضاها اعلان استقلال قبرص فى اغسطس ١٩٦٠ ٠

ثانيا : منذ الاستقلال حتى قرار مجلس الامن فى مارس ١٩٦٤ :

على الرغم من ان اتفاقيتى زيورخ ولندن ، كانتا الاساس فى اعلان استقلال قبرص ، وتنظيم العلاقة بين الجانبين اليونانى والتركى داخل قبرص ، وكذلك علاقتها فى مواجهة الدول الثلاث المعنية بها ، الا انها كانت السبب الاساسى فى تفجر الحوادث الدامية بين الطائفتين ، وتوتر العلاقات

بين كل من تركيا من جانب ، واليونان وقبرص من جانب الاخر ، منذ عام ١٩٦٣ ٠

ا - فوجهة نظر اليونانيين القبارصة ، ترى ان هاتين الاتفاقيتين قد اجحفتا بحقوقهم لصالح الاتراك القبارصة فبينما تبلغ نسبة هؤلاء ١٨ فى المائة من السكان الا انهم حصلوا على نسبة تختلف كثيرا عن حجمهم ، الا وهى ٣٠ فى المائة فى الخدمات المدنية ، وعلى نفس النسبة فى المقاعد البرلمانية ، بالاضافة الى ٤٠ فى المائة فى الجيش و البوليس ، وتعيين نائب رئيس الجمهورية من الاتراك ، مع تمتعه بحق الاعتراض مثل رئيس الجمهورية ، على اى قانون او قرار يتعلق بالشئون الخارجية او الدفاع او الامن

ب - كما يرى القبارصة اليونانيون ان هذه الاتفاقيات قد فرضت عليهم ، وانهم لم يشتركوا فى وضعها ، وبالتالى يمتد انتقادهم الى الدستور الذى وضع طبقا لهما ، وبخاصة فيما يتعلق بمعاهدة الحماية الموقعة بين قبرص ، وكل من بريطانيا واليونان وتركيا ٠

وقد عبر « الرئيس مكاريوس » عن ذلك فى التصريحات التى ادلى بها فى يوليو ١٩٦٣ ، فاوضح ان جمهورية قبرص نشأت من اتفاقيتى زيورخ ولندن ، ولكن مستقبلها يجب ان يتحدد طبقا لارادة شعبها ، وبالتالى يجب ان يعدل الدستور ، بحيث تلغى المواد التى لا يمكن تنفيذها ، وبالفعل تقدم فى ٣٠ نوفمبر من نفس العام ، ثلاثة عشر اقتراحا الى نائب رئيس الجمهورية القبرصى لتعديل بعض مواد الدستور ٠

اما وجهة نظر الاتراك القبارصة فى الاتفاقيتين ، فتنصرف الى ان :

- تمثل هاتان الاتفاقيتان الاساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطرفين ، كما انهما تقدمان اسس اية تسوية مستقبلة لمشكلة قبرص ٠

- ان اتفاقية زيورخ نصت صراحة على استبعاد الاتحاد الكلى والجزئى لقبرص مع اية دولة اخرى ، او انقسامها الى دولتين ٠ وبالتالى يرى القبارصة الاتراك ، ان من حقهم المطالبة بالانفصال والاستقلال الذاتى ، فى مواجهة رفع القبارصة اليونانيين لشعار الاتحاد مع اليونان ٠

- ان معاهدة الحماية الموقعة طبقا لهاتين الاتفاقيتين تمثل ضمانا لهم من جانب تركيا فى مواجهة اى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين او اليونان نفسها ٠ وللافادة هذا الاختلاف فى وجهات النظر ، وحسما للاشتباكات التى نشبت بين الطائفتين ، راى مجلس الامن ان تتضمن مقدمة قراره الصادر فى ٤ مارس ١٩٦٤ الاشارة الى معاهدة الحماية الموقعة عام ١٩٦٠ ، بالاضافة الى المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، التى تقضى بامتناع الدول الاعضاء عن التهديد او استخدام القوة فى مواجهة دولة اخرى ٠

وقد نص هذا القرار على ارسال قوات دولية لحفظ السلام لفترة ثلاثة شهور ، ولا زالت هذه القوات مرابطة فى قبرص حتى الان ٠ بالاضافة الى تعيين مبعوث دولى ٠ وقد وقع الاختيار على السفير الفنلندى لدى السويد اولا ، ثم دكتور « جالو بلازا » من اكوادور بعد ذلك ٠ ويلاحظ ان هذه الفترة قد تميزت بالنشاط الدولى الواضح من اجل حل مشكلة قبرص عن طريق قوات المنظمة الدولية وليس عن طريق قوات تابعة لحلف الاطلنطى ، كما اقترحت واشنطون .

ثالثا : منذ صدور قرار مجلس الامن حتى الان :

لم يكفل قرار مجلس الامن - السابق الاشارة اليه - تحقيق السلام فى قبرص ، بالرغم من الجهود الدولية التى بذلت فى هذا الصدد ، نتيجة تضافر عدة عوامل فى الجزيره فقد ارسل الاسقف مكاريوس فى الخامس من مارس ١٩٦٤ اى بعد صدور قرار مجلس الامن بيوم واحد ، بيانا الى الحكومة البريطانية ، اعلن فيه عدم اعترافه بخط الهدنة الذى يفصل الاحياء التركية عن الاحياء القبرصية ٠ وقام ايضا فى ابريل من نفس العام ، بارسال كتابه الى رؤساء حكومات كل من تركيا وبريطانيا ، يعلنهما نبذه معاهدة التحالف الموقعة بين الاطراف الثلاثة ، الا ان الحكومة البريطانية اوضحت للرئيس القبرصى ان هذه المعاهدة لا يمكن ان تلغى ، لان المادة رقم ١٨١ من الدستور القبرصى تتضمن هذه المعاهدة ، وان الدستور لا يزال سارى المفعول ٠ وقد اثارت هذه التحركات من جانب الرئيس القبرصى ، بالاضافة الى تصريحاته عن سير قبرص تجاه « اينوسيس » ، حفيظة الاتراك القبارصة ، وكذلك تركيا ٠ ويضاف الى ما سبق الاتى :

ا - دور الجنرال جريفاس :

وهو رئيس الحركة القومية اليونانية (ايوكا) خلال فترة مقاومة الاحتلال البريطانى لقبرص ،

وزعيم الاتجاه المؤيد للاتحاد مع اليونان . وقد كان لعودته الى قبرص فى يونيو ١٩٦٤ وتعيينه قائدا للحرس الوطنى القبرصى وقوات الامن ، اثره الواضح فى اشتداد حدة النزاع فى الجزيرة . كما كان لعودته سرا الى قبرص فى سبتمبر ١٩٧١ انعكاس مباشر فى ازدياد حوادث الانفجارات والاغتيالات فى الجزيرة ، مما اتاح المبرر الكافى للاتراك القبارصة ، للمطالبة بتأمين وجودهم فى قبرص ، عن طريق الحماية الخارجية ، والحكم الذاتى داخليا . بل انه شكل تهديدا للاسقف مكاريوس ، ازاء معارضة هذا الاخير للاتحاد مع اليونان .

ب ــ صفقات الاسلحة التشيكوسلوفاكية :

هزت هذه الصفقات الاستقرار فى الجزيرة مرتين : اولاهما عام ١٩٦٦ ، والثانية عام ١٩٧٢ ، عندما تناقلت الانباء نبأ استيراد الرئيس القبرصى لهذه الشحنات من اجل تسليح قــوات البوليس القبرصية التى تتلقى اوامرها من الحكومــة القبرصية ، على العكس من الحرس الوطنى الذى كان يخضع فى هذه الاونة لاوامر الجنــرال جريفس ، او يدين بالولاء لليونان كما حدث فى عام ١٩٧٢ ، مما ادى الى توقف المحادثات بين ممثلى الطائفتين ، ومطالبة كل من تركيا واليونان بتسليم هذه الصفقات الى قوات الامم المتحدة . وقد انتهى الامر بتوقيع اتفاق فى ١١ مارس ١٩٧٢ يقضى بتخزين الاسلحة فى « القيادة العــامة للبوليس بنالا » ، مع الحرية التامة لقوات الامم المتحدة فى التفتيش عليها فى اى وقت ، وبدون اخطار سابق ، وطبقا للقائمة التى سلمتها الحكومة القبرصية الى « اوزوبو تامال » ، ممثل الامم المتحدة فى الجزيرة .

جـ ــ اقامة حكومة انتقالية للقبارصة الاتراك :

اتخذ القبارصة الاتراك فى ديسمبر ١٩٦٧ خطوة مفاجئة فى النزاع الطائفى داخل قبرص ، حين اعلنوا عن تشكيل مجلس تنفيذى بمثــابة حكومة انتقالية للطائفة التركية ، وتم انتخــاب دكتور فيصل كتشوك نائب رئيس جمهورية قبرص سابقا ، رئيســا للمجلس ، ورؤوف دنكتاش نائبا للرئيس . وقد ندد الرئيس مكاريوس بهــذه الخطوة ، ووصفها بعدم الشرعية ، كذلك ارسل خطابات الى مندوبى بعض الدول فى الامم المتحدة ــ من بينها مصر ــ يحيطها علما بان مقابلة اى مسئول من الاتراك القبارصة ، يعنى الاعتراف بهم ، وبالتالى يؤثر على العلاقات الدبلوماسية بين نيقوسيا والعواصم الاخرى .

والواقع أن هذه الخطوة من جانب الاتراك القبارصة كانت نتيجة منطقية فى ضوء التغيرات التى اجراها الاسقف مكاريوس فى الدستور ، ومست الدوائر الانتخابية ، فلم تعد مقسمة دوائر تركية ويونانية ، وكذلك بالنسبة لمناصب الوزراء ، اذ أصبح يتولاها كلها قبارصة يــونانيون ، بالاضافة الى التعديلات فى القضاء القبرصى ، مما أفقد الاتراك امتيازاتهم .

ويلاحظ أن الانقلاب العسكرى فى اليونان ، كان له اثره فى تخفيف حدة التشــدد بين الجانبين التركى واليونانى ازاء مشكلة قبرص ، وقد انعكس ذلك فى الضغط الذى مارسته اليونان من جانب ، والكنيسة القبرصية من جانب آخر ، على الاسقف مكاريوس ، لكى يقلل من حدة موقفه فى مواجهة القبارصة الاتراك ، وهو ما سنتناوله بشىء من التفصيل .

العــلاقة بيــن مكــاريوس والحكومة العسكرية اليونانية :

تعد العلاقة بين نيقوسيا وآثينا فيما بعد الانقلاب العسكرى الذى تم فى ابريل ١٩٦٧ من أهم المشاكل التى تواجه الاسقف مكاريوس ، بعد المشكلة الطائفية . ويرى المراقبون فى تفسير هذه الظاهرة ، أن الحكم العسكرى فى اليونان يريد أن يقيم علاقات وثيقة مع الحكم العسكرى فى تركيا بايعاز ومباركة الولايات المتحدة الامريكية . وقد تغيرت الاسباب التى تستند اليها اثينا فى معارضتها للاسقف مكاريوس على مدى السنوات الخمس السابقة . ففى أعقاب حدوث الانقلاب ، أصدرت الحكومة اليونانية بيانا رسميا فى أول يوليو ١٩٦٧ ، نشر فى كل الصحف اليونانية ، طالب بسرعة ابعاد كل الزعماء القبارصة الذين يخلقون الظروف غير الملائمة ، ويضعون الشروط الهدامة التى تجعل « اينوسس » مستحيلة وغير ممكنة . ودعا البيان هؤلاء الاشخاص الذيــن يضعون من يتولون أعلى المناصب فى الدولة ، الى افساح مكان لمن يثق فى الحكومة اليــونانية الوطنية ويتمتع بالروح الواقعية المطلوبة لافراز حل نهائى للامة اليونانية . بيد أنه فى السنوات

التالية ، اتخذت اليونان موقفا مغايراً ازاء المشكلة القبرصية كما يتضح مما يلى :

أولا : ومنذ السبعينات ، مارست الحكومة اليونانية أسلوبا مخالفا فى ضغطها على الاسقف مكاريوس ، فقد ارسلت مبعوثا شخصيا الى قبرص لاقناع الجانب القبرصى اليونانى ، بتقديم مزيد من التنازلات للمطالب التى ينادى بها القبارصة الاتراك من أجل الاستقلال الاقليمى ، بالاضافة الى التخلى عن العناصر اليسارية المشتركة فى الحكومة القبرصية • ولهذا أرسلت الانذارات المتتالية الى الاسقف مكاريوس ، وكان آخرها الانذار الموجه فى فبراير سنة ١٩٧٢ وتضمن النقاط الثلاث الاتية :

- ضرورة اعادة الوحدة الوطنية الممزقة الى الجزيرة •

- منع وقوع اى مواجهة محتملة ، الامر الذى تزيد من احتمالات شحنات الاسلحة التشيكية •

- مسئولية اليونان فى المحافظة على الامن فى الجزيرة •

وطالب الانذار بضرورة تعديل الوزارة القبرصية ، بحيث تختفى منها العناصر اليسارية وبالفعل قام الاسقف مكاريوس باحداث هذا التعديل وان كان لم يرضخ للمطالب اليونانية فيما يتعلق بمطالب القبارصة الاتراك •

ولم تكتف الحكومة اليونانية ، فى سبيل اقرار حل لمشكلة قبرص بالضغوط والانذارات الموجهة الى الاسقف مكاريوس ، بل لجأت الى تحريك العناصر الدينية القبرصية ، كأداة مساعدة للضغط •

ثانيا : خلال عام ١٩٧٢ تعرض الرئيس القبرصى لحملة شعواء من جانب الكنيسة القبرصية لكى يستقيل من منصبه ، وقد وجهت اليه انذارين : احدهما فى فبراير ، والاخر فى يوليو من نفس العام ويلاحظ ان انذارات الاساقفة القبارصة كانت تسير فى خط متواز مع الانذارات اليونانية • وقد ارسل الاسقف مكاريوس فى ٢٠ مارس ١٩٧٢ رده على مطالبة الكنيسة القبرصية له بالاستقالة من منصبه فأوضح الاتى :

- رغم عدم موافقته على طلبهم الخاص باستقالته من منصبه كرئيس للدولة ، الا انه سيضطر الى قبول هذا الطلب اذا وجد منهم الاصرار على ذلك •

- يعد هذا الموقف من جانبه انعكاسا لحرصه على تجنب حدوث انقسام داخل الكنيسة ، لانه لم ولن يكون ابدا مرتدا عن الكنيسة ، ولم يحاول انتهاك قوانينها التى نصب حارسا عليها •

- عدم وجود تعارض بين مهام رئيس الجمهورية والكتاب المقدس ، أو قوانين الكنيسة وتقاليدها • ولذا ينبغى عدم اعتبار مهام رئيس الدولة مهاما دنيوية •

- اتهامه الاساقفة الثلاثة بالتصرف بناء على تحريض عناصر من خارج الكنيسة وازاء أصرار الاساقفة على موقفهم ، حيث قرروا فى يوليو من نفس العام ، عزله من منصبه الدينى ، ما لم يتخل عن منصبه كرئيس للجمهورية ،واتهامهم اياه بان سياسته أسفرت عن اضطرابات وطنية ودينية وتقسيم الجزيرة ، تقدم جلانكوس كلاريوس رئيس البرلمان القبرصى باقتراح ينص على استمرار الاسقف مكاريوس فى منصبه كرئيس للدولة ريثما تنتهى فترته فى فبراير ١٩٧٣ ، مقابل تعهد الرئيس القبرصى بالاستقالة من سلطاته المدنية بعد انتهاء هذه المدة وجاءت اعادة تنصيب الاسقف مكاريوس ، والتأييد الواضح من جانب الشعب القبرصى بمثابة رد حاسم على الحكومة اليونانية وانصارها فى داخل قبرص •

دور حلف الاطلنطى :

من أهم العقبات التى تواجه الاسقف مكاريوس ، الضغوط التى يتعرض لها من جانب حلف الاطلنطى والولايات المتحدة بصفة خاصة • فقد كانت قبرص - منذ انشاء الحلف - بمثابة الشرارة التى تهدد باندلاع الحرب بين أطرافه ، وتقويض أركانه • فخلال الخمسينات ، كانت مشكلة قبرص سببا فى الخلاف الحاد الذى نشب بين اليونان وبريطانيا ، وكانت الاخيرة تلقى تأييد واشنطون التام • ومنذ الستينات ، كان النزاع حول الجزيرة ،السبب الاساسى فى توتر العلاقات بين اليونان وتركيا اللتين تشكلان الجناح الجنوبى الشرقى لحلف الاطلنطى •

وفى ظل مخطط الاستراتيجية الامريكية فى منطقة البحر المتوسط ، الذى يستلزم تدعيم الحلف لا اضعافه ، كانت وجهة النظر الامريكية تنصرف الى ضرورة حل مشكلة قبرص بأية وسيلة ، ومنها :

اولا : تأييد حق بريطانيا وتركيا واليونان فى العمل طبقا لمعاهدة الحماية الموقعة فى لندن، الامر الذى ترفضه قبرص بشدة ، واعلنه مندوبها اثناء مناقشة الازمة أمام مجلس الامن فى فبراير ١٩٦٤ . فقد اوضح ان اية دولة لا تملك الحق فى العمل العسكرى داخل بلاده ، وأن حكومته ترفض أى قيد على وحدة وسيادة دولة قبرص ، كما هو مفروض طبقا لمعاهدة الحماية .

ثانيا : ضرورة استجابة القبارصة اليونانيين لمطلب القبارصة الاتراك ، وذلك بالحصول على الحكم الذاتى فى ظل دولة فيدرالية • ويلقى هذا الاقتراح معارضة شديدة من جانب الاسقف مكاريوس ، لانها تؤدى الى خلق دولة داخل دولة ، بالاضافة الى أن نسبة ١٨ فى المائة التى يشكلها الاتراك لا تعد مسوغا لاقامة حكومة فيدرالية •

وقد انعكس الاهتمام الامريكى فى ارسال المبعوثين الشخصيين الى العواصم الثلاث المعنية وفى الاقتراح الامريكى المقدم خلال أزمة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ الخاص بارسال قوات أمريكية وأخرى تابعة لحلف الاطلنطى لحفظ السلام فى الجزيرة . وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع ، على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه وتاييده من جانب بريطانيا • يضاف الى ما سبق ، تلويح واشنطون باتخاذ اجراءات معينة لمنع نشوب الحرب بين الدولتين الام ، وتعنى بذلك قطع المعونة العسكرية ، واستخدام الاسطول السادس كأداة للضغط •

ثالثا : وازاء الاصرار التام من جانب الرئيس القبرصى بعدم منح القبارصة الاتراك حكما ذاتيا ، ومعارضته لمعاهدة الحماية ، عمدت الولايات المتحدة الى ممارسة ضغطها على اثينا وانقرة ، بغية التوصل الى تسوية مشتركة ، تتم فى ظل حلف الاطلنطى ، وتفرض على الجزيرة القبرصية • فحل المشكلة ، فى رأى خبراء الحلف ، يكمن فى تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا ، وهو المشروع الذى نادى به «دين اتشستون » منذ بضع سنوات . وبالفعل تمت فى اجتماعات المجلس الوزارى لحلف الاطلنطى التى عقدت فى يونيو ١٩٧١ بلشبونة ، مباحثات بين وزيرى خارجية تركيا واليونان ، لبحث مشكلة قبرص ، وكسر الجمود الذى ساد المباحثات الداخلية بين ممثلى القبارصة اليونانيين والاتراك • كما يرى معظم القبارصة اليونانيون أن الضغط الذى تمارسه اثينا فى الفترة الاخيرة ، مصدره الاساسى دوائر حلف الاطلنطى بصفة عامة ، والولايات المتحدة بصفة خاصة • ولا شك أن الاتفاق الامريكى اليونانى الاخير ، الخاص بتحويل بيريه الى مقر دائم للاسطول السادس ، وما يستتبعه من اقامة ثلاثة آلاف وخمسمائة من الرعايا الامريكيين من البحارة واسراتهم ، انما يمثل انعكاسا للاهتمام والقلق الشديدين ازاء منطقة البحر المتوسط ، فى ظل تزايد الوجود البحرى السوفيتى • وبالتالى يتوقع استمرار واشنطون فى ضغوطها بأمل التوصل الى حل نهائى للمشكلة القبرصية •

وقد عبرت صحيفة « أكروبوليس » اليونانية فى ١٢ مارس ١٩٧٢ عن الوضع الامريكى بقولها : « ينبغى على الامريكيين ان يدركوا انهم بعد أن فقدوا مواقع فى ليبيا ومالطة فى الوقت الذى يسود فيه جو من الفوضى السياسية فى ايطاليا ، وتجرى فيه مظاهرات عنيفة معادية للامريكيين فى تركيا ٠٠. فان اليونان وحدها هى التى تكفل ظروف الاستقرار والامن اللازمة للدفاع عن الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى على السواء فى البحر المتوسط » •

موقف الاتحاد السوفيتي وكتلة عدم الانحياز :

وازاء احتمالات فرض تسوية لمشكلة قبرص من جانب حلف الاطلنطى ، أكدت ـ من جديد ـ دول الكتلة الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ومجموعة عدم الانحياز ، مساندتها لجزيرة قبرص ، من أجل المحافظة على استقلالها ووحدة أراضيها ، كما قام الرئيس مكاريوس بزيارة للاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٧١ ، وصدر فى أعقابها البيان المشترك متضمنا تأكيد الجانبين بأن قبرص ، بصفتها عضوا كاملا فى الامم المتحدة ، لها الحق ، ويجب أن تتمتع بالسيادة التامة والاستقلال الكامل بدون أى تدخل أو غزو خارجى . وأوضح البيان تأكيد الاتحاد السوفيتى لمعارضته الايجابية لاى تدخل او غزو او استخدام للقوة او التهديد بها ، فى مواجهة قبرص .

أولا : والواقع أن اعادة تنصيب الاسقف مكاريوس تتفق واهتمامات ومصالح الاتحاد السوفيتى ، اذ أن سياسته تحول دون وضع قبرص تحت سيطرة حلف الاطلنطى • ولذلك كان للاتحاد السوفيتى ـ دائما ـ مواقفه المؤيدة لسيادة قبرص منذ اعلان استقلالها فى عام ١٩٦٠ •

فخلال اندلاع القتال فى قبرص عام ١٩٦٣ ، اعلن الاسقف مكاريوس فى حديث وجهه الى الامة ، دعوته الى مقاومة التدخل الاجنبى ، واوضح عدم استعداده للتسليم ازاء اى تهديد أو ابتزاز ، لان الشعب القبرصى ليس بمفرده ، ولكنه يملك تعاطف القوى الاخرى فى كفاحه . وقد اعتبرت هذه التلميحات بمثابة تحذير لحلف الاطلنطى من مغبة تهديد قبرص ، وما يترتب عليه من رد فعل سوفيتى · وبالفعل اصدرت وكالة تاس فى اعقاب ذلك بيانا رسميا حذرت فيه الغرب من التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص ·

وقد اكد الموقف السوفيتى ، سلسلة المذكرات والخطابات التى ارسلتها الحكومة السوفيتية الى حكومات كل من امريكا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وتركيا ، واليونان ، خلال الفترات الحرجة للمشكلة القبرصية ، مطالبة اياهم بالامتناع عن التدخل فى شئون قبرص ، لان مثل هذه المحاولة ستكون مصدرا لتعقيدات دولية ، وذات نتائج مشحونة بالخطر · يضاف الى ما سبق ، مساندة موسكو للشعب القبرصى داخل المنظمة الدولية للامم المتحدة ، والاتفاق الموقع بين الطرفين فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ لتقديم المساعدة العسكرية السوفيتية من اجل سلامة ووحدة قبرص ، وفى مواجهة بعض دول حلف الاطلنطى ، التى تحاول فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب الشعب القبرصى ، بما فى ذلك اقامة قواعد عسكرية اجنبية · وان كانت العلاقات بين البلدين قد تعرضت لهزات طفيفة عام ١٩٦٥ نتيجة تصريحات ادلى بها « اندريه جروميكو » وزير الخارجية السوفيتى لصحيفة ازفستيا ، اشار فيها الى ضرورة احترام حقوق الطائفتين فى الجزيرة ، مع امكانية اقامة حكومة فيدرالية · كما تعرضت تلك العلاقات لهزة عام ١٩٦٧ نتيجة استبعاد قنصل السفارة السوفيتية فى قبرص بتهمة التجسس .

ثانيا : وفيما يتعلق بسياسة عدم الانحياز التى اعلن الرئيس القبرصى تمسكه بها فى خطاب اعادة تنصيبه ، وفى ضوء اسهام قبرص الايجابى فى مؤتمرات بلغراد عام ١٩٦١ ، والقاهرة ١٩٦٤ ولوساكا ١٩٧٠ ، تبين ان الاسقف مكاريوس يحظى بتأييد مجموعة دول عدم الانحياز ، وبالتالى يضمن معارضتها لاى تقسيم للجزيرة يؤدى الى فقدان عضويتها فى الامم المتحدة ، كما ان فرض تسوية على قبرص من قبل حلف الاطلنطى ، سيتضمن اقامة قواعد عسكرية فى الجزيرة ، الامر الذى تعارضه كتلة عدم الانحياز ، لما يعنيه من انحسار المد التقدمى لاحدى دول العالم الثالث ·

بعد هذا الاستعراض السريع لاهم المشاكل التى تواجه الرئيس مكاريوس ، والمتمثلة فى المشكلة الطائفية ، والضغوط من جانب اثينا ودوائر حلف الاطلنطى ، بالاضافة الى التايد الذى يلقاه من الكتلة الشرقية ، وكتلة عدم الانحياز ، نخلص الى ان الاختبار الحقيقى الذى يواجه الرئيس القبرصى هو التوصل الى حل سريع وجذرى ينظم العلاقة بين القبارصة الاتراك واليونانيين ، لتنعم بلاده بالاستقرار السياسى والاقتصادى ، وتنجو من مخططات التقسيم والتجزئة التى توضع فى دوائر حلف الاطلنطى . ولن يتحقق ذلك الا عن طريق مزيد من التفهم والمرونة لمطالب القبارصة الاتراك ، وازالة العوامل المسببة لعدم الثقة بين الطرفين .

قبرص والنزاع العربى الاسرائيلى :

لاشك ان اعادة تنصيب الاسقف مكاريوس ، عامل من عوامل التهدئة للموقف المتفجر فى منطقة الشرق الاوسط ، نظرا للعلاقات الطيبة التى تربط قبرص بالدول العربية ، وما يمكن ان يؤدى اليه نجاح المشروع الغربى بتقسيم الجزيرة من اثار سيئة وتهديد مباشر للاراضى العربية ، بما يتضمنه من توسيع نطاق سيطرة حلف الاطلنطى · فخلال حرب الايام الستة ، اصدر الاسقف مكاريوس بيانا قويا يدين فيه العدوان الاسرائيلى بشدة ، كما كانت قبرص مقر اقامة المبعوث الدولى دكتور يارنج · وقد أكد الرئيس القبرصى موقفه فى الحديث الذى ادلى به لصحيفة كريستان ساينز مونيتور فى ١٣ مايو ١٩٧١ واشار فيه الى :

– ان قبرص ترحب بعقد مؤتمر سلام خاص بالشرق الاوسط ، على اراضيها ، اذا توصلت الجهود العربية الاسرائيلية الى هذا ·

– ان قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يقدم الاسس السليمة من اجل التسوية ·

كما اكد الرئيس القبرصى موقف بلاده خلال استقباله لاسعد الاسعد الامين المساعد لجامعة الدول العربية ، فى نوفمبر ١٩٧٢ ، حين اوضح ان بلاده لم ولن تسمح باستخدام اى قاعدة اجنبية فيها ضد العرب ، كما اكد حرص قبرص على دعم المواقف العربية فى المحافل الدولية .



الانتخابات الفرنسية ومصير الديجوليين

نبية الاصفهاني

عاشت فرنسا طوال الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية الاخيرة ، وهي على ابواب ازمة حادة ، كانت ستنشب حتما ، لو كان قدقدر لليسار المتكتل ان يفوز بالاغلبية في الجمعية الوطنية . وحتى اللحظة الاخيرة ، كان القلق يسود أوساط الديجوليين وحلفاءهم ، بعد أن قوى الاحتمال في أن أحزاب اليسار قد حققت تقدما ملموسا في الجولة الاولى من الانتخابات ، يؤهلها ، لو دامت الحال على هذا المنوال ، الى الاطاحة بالاغلبية المتكتلة حتى الان حول الديجوليين . وقد كان الديجوليون انفسهم يزدادون قلقا ، بل لقد ذهب بعضهم الى حد التصريح باحتمال التوسع في الاغلبية الحاكمة ، وذلك بادماج الحزب الوسط المتمثل في الاصلاحيين ولكن حتى هذا الاحتمال كان ملبدا بالغيوم ، اذ أن زعماء الحزب الاصلاحي انفسهم ، كانوا منقسمين في اتجاهاتهم . فقد كان جان جاك سرفان شرايبر يرى الخطر الاكبر ممثلا في الحكم الديجولي ، وبالتالي كان يميل الى مساندة اليسار الاشتراكي الشيوعي . أما جان ليكانوي ، فقد كان يرى في الحكم اليساري على النحو الذي بدا في هذه الانتخابات الاخيرة ، خطرا على الديموقراطية الفرنسية ، وبالتالي كان يفضل فوز الديجوليين على اليساريين .

والواقع ان هذه الانتخابات التشريعية لم تكن مجرد اختيار شعبي لاعضاء الجمعية الوطنية . فان الناخب الفرنسي ، وهو أمام صندوق الاقتراع ، كان يدرك تماما ، وهو يدلي بصوته ، بانه يتخذ قرارا خطيرا ، وانه يملك الكلمة الاخيرة التي ستحسم مصير الجمهورية الخامسة ومؤسساتها . كان عليه ان يختار : هل يبقى على صورة الحكم التي صنعها الرئيس ديجول لبلاده منذ أن تولى الرئاسة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩) والتي بمقتضاها شكلت حكومة جورج بومبيدو اثر انتخابات ١٣ ـ ٢١ يونيو ١٩٦٨ لتحقق الاهداف السياسية العليا التي وضعها دي جول ؟ أم يزيح هذه الصورة جانبا ، ويحدد ملامح أخرى للحكم في السنوات المقبلة ؟

ان لنتائج الانتخابات التي جرت في ٤ و ١١ مارس ١٩٧٣ أكثر من مغزى ، من زاوية رأي الناخب الفرنسي وارادته . فهي تؤكد أولا أن الصورة التي بدا فيها اتحاد الدفاع عن الجمهورية ـ وهو الحزب الديجولي ـ وهو يتولى الحكم في ١٩٦٨ مع حلفائه الجمهوريين المستقلين الديموقراطيين التقدميين ، بعد فوز ساحق في الانتخابات التشريعية (٢٩٢ مقعدا للاتحاد الديجولي ـ و ٦١ مقعدا للجمهوريين المستقلين و ٣٣ مقعدا للديموقراطيين التقدميين) قد خبا بريقها في نظر الشعب الفرنسي بعد ممارسة الحكم مدة أربعة أعوام . فقد سجل التحالف الحكومي في الانتخابات الاخيرة تقهقرا ملموسا ، اذ فقد ١٢٠ مقعدا ، وان كان قد احتفظ بالاغلبية المطلقة مع اضافة ٢٥ مقعدا .

أما اليسار المتكتل في شكل الجبهة التي تضم أساسا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، فقد أحرز تقدما ملموسا ، اذ حصل الاول على ٨٩ مقعدا (بدلا من ٥٧ مقعدا في ١٩٦٨) بينما كان نصيب

الثاني ٧٣ مقعدا (بدلا من ٣٤ مقعدا في ١٩٦٨) " وحصل الحزب الاشتراكي الموحد على ١١ مقعدا ، والاحزاب اليسارية الاخرى على ٨ مقاعد · وبالتالي أصبح اليسار ممثلا في الجمعية الوطنية بـ ١٨١ مقعدا ، من مجموع الـ ٤٩٠ مقعدا ، وتلك نسبة جديرة بالتأمل .

ان هناك مفارقات أخرى ناجمة عن توزيع الدوائر الانتخابية كما ورد في الدستور الذي وضعه دى جول · ففي الدوائر الريفية ، وهي المناطق التي يقل فيها نفوذ اليسار ، يمكن أن يتم انتخاب مرشح في حدود ٣٠ ألف ناخب · بينما هناك مناطق صناعية كبرى قد يتطلب انتخاب مرشحيها جمع أصوات ما يقرب من ١٢٠ ألف ناخب · وقد سجلت الانتخابات الاخيرة هذه الظاهرة الغريبة ، وهي أن مجموع عدد الذين صوتوا لصالح اليسار في فرنسا ، يفوق عدد الذين صوتوا لصالح الديجوليين · بمعدل ١٫٨ في المائة (٤٦٫٨ في المائة مقابل ٤٦ في المائة) ، ومع ذلك فاز الديجوليون وحلفاؤهم بالاغلبية ·

وقد سجلت أيضا هذه الانتخابات التشريعية ، حصول الحزب الاصلاحي ذو الاتجاه الليبرالي (الوسط) على ٣١ مقعدا في الجمعية الوطنية · وهذه النتيجة تعني أن هذا الحزب الصاعد أصبح يشكل مجموعة برلمانية · والحقيقة ان الحزب المذكور ، كان قادرا على الفوز بمقاعد أكثر ، لو لم يبادر زعيمه جان ليكانوى بحث الناخبين التابعين له في الدورة الثانية ، على اعطاء صوتهم للديجوليين ، لدرء « خطر اليسار عن فرنسا » ·

وعلى أية حال ، فان « الاغلبية المريحة » التي حصلت عليها الاحزاب الثلاثة في هذه الانتخابات ، تتيح للتكتل الذي يتزعمه الديجوليون ، تشكيل حكومة لا تضم أي ممثل من اليسار · ولكن هل يعني ذلك أن الديجولية قد انتصرت في فرنسا ؟ ان الانتخابات الاخيرة كانت أول اختبار لمدى توافق ارادة الشعب الفرنسي ، مع ما حققه الديجوليون خلال الاعوام الاربعة التي تلت انسحاب الرئيس دى جول من المسرح السياسي في ١٩٦٩ ، وان ما مر به الديجوليون خلال هذه الانتخابات ، ليؤكد عدة حقائق :

أولا ·· ان الناخب كان ينتظر من خلفاء الرئيس دى جول انجازات تحقق له مستوى حياة أفضل ، مما هو عليه اليوم · وهو النقد الاساسي الذي يوجهه الناخب الفرنسي الى حكامه الحاليين · والمعروف أن للاعتبارات السياسية الداخلية أهميتها في نظر الفرنسي العادي ، الذي يضيق بالسياسات التي تعمل على التوسع في الرأسمال الاحتكاري ، وتولي اهتمامها للخارج ، بما يفوق اهتمامها بالحياة الفرنسية العادية · فالملاحظ أن ارتفاع الاسعار الذي عرفته فرنسا خلال هذه الاعوام الاخيرة ، كان يفوق حركة ارتفاع الاجور والدخل "

لهذا كله ، كان الناخب طوال الحملة الانتخابية تساوره الانتقادات الشديدة التي وجهت لحكومة جورج بومبيدو · وكان فاليرى جيسكار ديستان وزير الاقتصاد والمالية ، وهو زعيم الحزب الجمهوري الليبرالي ، قد صرح في حديث تليفزيوني ، بان حكومته تتعهد بدفع عجلة الانتاج في فرنسا الى حد تحقيق زيادة في الدخل القومي ، معدلها ٨ في المائة سنويا على الاقل ، مما قد يجعل من فرنسا في السنوات المقبلة ، الدولة الاوروبية الاولى ، من حيث مستوى الدخل · فكان رد « ميشيل روكار » · زعيم الحزب الاشتراكي الموحد أن المهم ليس في زيادة الدخل الاجمالي ، بل نوعية الحياة التي يحياها الفرنسي العادي · فما فائدة هذه الزيادة السنوية التي يفوق معدلها ما تحققه بريطانيا مثلا ؟ بينما يعيش الفرنسي العادي في مسكن ردىء ، ولا يتمتع بالمزايا الاجتماعية التي لدى البريطانيين · وكانت هذه الانتقادات تلقى تأييدا دون شك من الناخب الفرنسي "

وقد راعت جبهة اليسار الموحدة ، تقديم برنامج مشترك تضمن بنودا ترضي نفسية الفرنسي العادي ، اذ كان معظمها موجها ضد الرأسمال الكبير الاحتكاري ، وخاصة رأس المال الممثل في الشركات الكبرى « المتعددة الجنسيات » · فكان يطالب البرنامج ، في البند الاول منه ، بتأميم البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات الادوية ، وصناعة الاسلحة ، والشركات الكيماوية ، والالكترونية الكبرى · كذلك كان يركز على تخفيف الضرائب عن العاملين ، وزيادتها على الشركات الكبرى (البند ٢) ·

ثانيا — ولكن من جهة أخرى فان الناخب الفرنسي ، وان كان يطالب بالتعجيل بالاصلاحات التي تعود عليه بالنفع ، الا انه كان أيضا حريصا

على الاحتفاظ بما يملكه ، اى انه كان لا يرغب فى احداث « تغيير ثورى » بمعنى الكلمة . وهو ما ادركه بعض الديجوليين مثل جلبرت جرانفال عندما هاجم البرنامج المشترك لجبهة اليسار ، قائلا بان هذا البرنامج يغفل متعمدا ذكر موضوع مصدر الاستثمارات التى يتطلبها ومن اين قد تاتى هذه الاخيرة ، ان لم تكن من مزيد من الضرائب تفرض على السكان !

ثالثا — واخيرا شن الديجوليون هجوما عنيفا على صيغة الديمقراطية التى يمكن ان يمارسها اليسار ، فى حالة توليه الحكم . وهم فى ذلك كانوا يدركون نفسية الفرنسى التقليدية ، الذى يؤمن بالديمقراطية والليبرالية ، على النحو الذى ابرزته الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ من مبادىء حقوق الانسان ، التى يفضلها على الصيغة الديمقراطية التى تمارس فى الدول الاشتراكية .

كان لجميع هذه الاعتبارات وزن فى ترجيح كفة الانتخابات فيما بين ٣ — ١١ مارس ١٩٧٣ وقد لخصها زعيم الحزب الاصلاحى جان ليكانوى ، عندما علق على نتائج الانتخابات الاخيرة قائلا بأنها تثبت بأن « الشعب الفرنسى يريد التغيير ، ولكنه لا يريد قلب الاوضاع » .

مصير السياسة الفرنسية ..

وعلى أية حال فان نتائج هذه الانتخابات ، وكذا التشكيل الجديد للجمعية الوطنية لابد ان ينعكسا على السياسة الفرنسية التى ستمارسها الحكومة الجديدة فى الاعوام المقبلة ، وان كان الانعكاس لن يختص بخطوطها العريضة ، أو بمضمونها الاساسى . بقدر ما سيمس الاولويات الجديدة التى ستوضع .

١ — السياسة الداخلية :

على حكومة الائتلاف الديجولى الجديدة التى ستشكل ، ان لا تنسى الوضع الذى كانت عليه ، عندما جرت الانتخابات الاخيرة التى تعد فى الواقع الاختبار الاول للسياسة الديجولية منذ اختفاء زعيمها من المسرح السياسى . فان الحكومة التى تولت امور فرنسا خلال الاربعة الاعوام السابقة ، قد أولت اهتماماتها الاكبر للسياسات العليا ، التى تستهدف دعم مركز فرنسا الاقتصادى والسياسى فى العالم ، الى حد اغفال اهمية الناخب الفرنسى الذى ينتظر من حكومته انجازات سريعة تعود عليه بفوائد . والحكومة الجديدة لابد ان تدرك اليوم بأن مصيرها مرتبط بما سيقرره الناخب الفرنسى ، الذى اثبت سلوكه خلال الانتخابات الاخيرة أنه اكثر حساسية ، لما سيجنيه من مزايا على المدى القصير .

لهذا يتعين على الحكومة الجديدة ، ان ترجع الى البرنامج الذى وضعه فى الماضى الرئيس دى جول ، عندما اطلق على نظام حكمه تعبير « الرأسمالية الشعبية » وهو التعبير الاقتصادى للوحدة الوطنية التى كان يهدف اليها . ان هذه الرأسمالية الشعبية تفترض التفاف الرأسمالية الكبرى والعمال معا حول الحكم الممثل فى شخصية دى جول . لهذا تضمن البرنامج الذى وضعه دى جول ، ادخال ما سماه بنظام « المشاركة » فى المؤسسات اى مشاركة العمال فى ادارة المؤسسات ، وفى توزيع ارباحها . ولكن التجربة التى مرت بالجنرال دى جول فى ١٩٦٩ ابرزت صعوبة تحقيق هذه المشاركة ، التى تتعدى فى نظر الرأسمالية الفرنسية الحد الاقصى من التنازلات التى يمكنها أن تبذلها ، مقابل اشراك الدولة فى مشاريعها وتطلعاتها .

واخيرا فان الانتخابات الاخيرة ابرزت خطا واضحا ، يفصل بين اليسار الموحد والائتلاف الحكومى الديجولى بنسبتين تكادان تكونان متساويتين . مما سيجعل من الصعب على الحكومة الديجولية الجديدة البقاء على قمة الحزبية الفرنسية ، بعد أن اصبحت جزءا منها . والسؤال هنا كيف ستتحرك هذه الحكومة لمواجهة اليسار الحالى . الذى يطالب اليوم باحقيته فى الحكم ، وبالغاء ما اسماه جورج مارشيه سكرتير الحزب الشيوعى الفرنسى قانونا غير عادل ، سمح باعطاء الحكومة اغلبية لا تستحقها » .

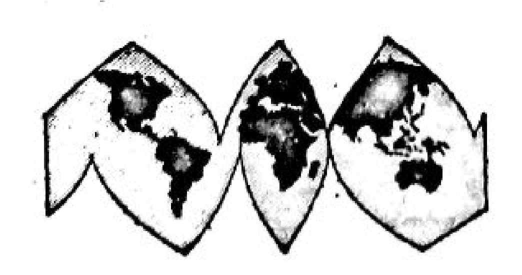
ولكن من جهة اخرى فان هذه الجبهة اليسارية التى كانت ان تطيح بنظام الحكم فى فرنسا ، ليست فى الواقع متجانسة فى الوحدة التى بنت عليها خلال الانتخابات الاخيرة . فحتى عهد قريب جدا ، كان من الواضح أن ما يفرق بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى ، اكثر مما يجمع بينهما ، وان ما حققه فرانسوا ميتران وجورج مارشيه فى منتصف عام ١٩٧٢ من « وحدة » ليس

سوى تكتل تكتيكي يستهدف اولا واخيرا الوصول الى الحكم ، فاذا تم ذلك فان الخلافات سرعان ما تطغى على الوحدة . فان الحزب الشيوعي يعيب على الحزب الاشتراكي ، ارتباطه بالراسمالية ، كما أن لديه نظرة مختلفة بشأن اهم بنود السياسة الخارجية • لهذا فان البرنامج المشترك المقدم من هذا اليسار ، يعكس في الواقع حلا وسطا لمطالب الحزبين ، ولكنها مع ذلك ، بحكم ارتباطها بايديولوجية كل منهما ، لا يمكن أن نعتبرها تجسيدا صادقا لمطالبهما •

وفي ضوء هذه الاعتبارات من العسير علينا ان نحدد بوضوح معالم السياسة الداخلية الفرنسية في الاعوام المقبلة ، وان كان من المؤكد ان على الحكومة الجديدة أن تراعي وجود تكتل يساري تكتيكي داخل الجمعية العامة ، وتعمل له الف حساب في المستقبل •

٢ ـ السياسة الخارجية :

اما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فانه بحكم اختصاص رئيس الجمهورية وحده بها ، لن يطرأ عليها تغير في خطوطها الكبرى • اما في جزئياتها فانها تعكس شخصية وزير الخارجية الجديد ، الذي سيعينه الرئيس جورج بومبيدو بعدأن خسر موريس شومان مقعده في الجمعية العامة في الانتخابات الاخيرة ومهما يكن من شيء ، فان الحكومة الجديدة ستواصل سياسة الانفتاح نحو اوروبا والشرق ، كما ستحافظ على موقفها الحيادي تجاه ازمة الشرق الاوسط ، وتعمل على تحقيق الاستراتيجية التي وضعها دي جول للبحر الابيض المتوسط • اما من ناحية السوق المشتركة فستواصل دعم مركز فرنسا داخل هذه المنظمة • ولكنه الى اي مدى ستتيح لها الاوضاع الداخلية تحقيق هذه الاهداف ؟ أن المستقبل وحده هو الكفيل بالرد على هذا السؤال •



مواجهة الحدود بين زامبيا وروديسيا

زامبيا
روديسيا

أحمد يوسف القرعي

في التاسع من يناير الماضي ، قرر ايان سميث رئيس وزراء روديسيا « العنصرية » اغلاق الحدود عبر المنطقة التي يبلغ طولها ٤٠٠ ميلا بين روديسيا وزامبيا . واستهدف سميث من هذا القرار ، فرض الحصار الاقتصادي حول تجارة زامبيا ـ مستثنيا تصدير النحاس ـ عبر خط سكة حديد روديسيا ، كرادع مؤقت حتى يوقف كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا عمليات تسلل رجال حرب العصابات الافريقيين الى روديسيا عبر اراضى زامبيا . ولكن سرعان ما تراجع ايان سميث فى قراره ، واعاد فتح الحدود من جانبه ، بعد مرور ٢٥ يوما على اغلاقها . وكانت المفاجأة فى الموقف ، قرار كاوندا بتحويل اغلاق الحدود المؤقت الى اغلاق دائم ، والاستغناء كلية عن خط سكة حديد روديسيا ، باستخدام طرق نقل بديلة .

تلك هى بايجاز احداث ازمة اغلاق الحدود بين زامبيا وروديسيا ، غير ان ملابسات ودوافع تلك الاحداث ، تحمل الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية التى لم تقتصر على طرفى الازمة ، وانما امتدت لتشمل صراعات القوى الافريقية ، مع نظم الحكم الاستعمارية والعنصرية القائمة فى الثلث الجنوبى للقارة الافريقية . ويتطلب العرض التحليلى للازمة وآثارها القاء الضوء اولا على الموقع الجيوبولتيكى لزامبيا والتحديات السياسية والاقتصادية التى تعانيها منذ الاستقلال نتيجة هذا الموقع .

زامبيا بين الموقع الحبيس وتحدى النظم العنصرية :

من المعروف ان زامبيا ، بموقعها الجغرافى ، لا تمتلك مخارج نهرية او بحرية . وقد عمل الاستعمار البريطانى ، خلال فترة سيطرته على معظم اقاليم الثلث الجنوبى للقارة الافريقية ، على ربط اقتصاديات مستعمراته فى المنطقة ، عن طريق شبكة خطوط حديدية وطرق برية تمتد من مناطق التعدين فى زامبيا (روديسيا الشمالية) وتربطها بشبكة مواصلات عبر روديسيا الجنوبية وموزمبيق (المستعمرة البرتغالية) حيث ميناء بيرا مع ساحل المحيط الهندى ، او عبر الكونغو وانجولا عن طريق خط سكة حديد بنجويلا ، حيث ميناء لوبيتو على ساحل المحيط الاطلنطى .

وهكذا فقد كان على زامبيا منذ استقلالها عام ١٩٦٤ ان تستخدم طرقا لتصدير منتجاتها (خاصة النحاس الذى يشكل نحو ٩٥ فى المائة من الصادرات) واستيراد احتياجاتها عبر اقاليم خاضعة للنظم الاستعمارية والعنصرية ، وكان عليها ايضا دفع رسوم باهظة بالعملات الاجنبية تثقل كاهلها الاقتصادى فى اوائل عهد الاستقلال .

ولا شك ان الظروف الاقتصادية الصعبة التى عانتها زامبيا منذ اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد فى نوفمبر ١٩٦٥ ، وبسبب عدم تنوع صادراتها ، ومشاق عمليات التصدير بسبب مواصلاتها المحدودة الى الخارج ، ذلك كله كان

ينبىء بحدوث احتكاكات بين النظام التحررى الذى يقوده كينيث كاوندا فى زامبيا ، وبين النظم الاستعمارية والعنصرية المحيطة به ومن أبرز هذه الاحتكاكات نذكر على سبيل المثال :

ـ قيام روديسيا بمصادرة شحنات نحاس زامبيا المنقولة عبر خط سكة حديد روديسيا فى يونيو ١٩٦٦ رهنا ، حتى ترضخ زامبيا لشروط روديسيا بدفع رسوم نقل البضائع مقدما وبالعملة القابلة للتحويل • وقد رفضت زامبيا هذا التهديد ، ولجأت انذاك الى استخدام الطريق البرى غير الممهد الذى يزيد طوله على الف كم لنقل النحاس الى تانزانيا ، لشحنه من ميناء دار السلام .

ـ قيام روديسيا بانتهاك حدود زامبيا مرات عديدة ، بدعوى مطاردة رجال حرب العصابات الافريقيين وتحذير زامبيا من مساندة حركات التحرير الافريقية •

ولقد كان تصميم زامبيا على مواصلة دعم ومساعدة حركات التحرير الافريقية المناهضة لنظام الحكم العنصرى فى روديسيا ، الدافع الرئيسى لازمة اغلاق الحدود الاخيرة بين زامبيا وروديسيا . فقد تعددت هجمات رجال حرب العصابات الافريقيين فى الشهور الاخيرة ،مما كبد السلطات الروديسية خسائر فى الارواح والعتاد •

وبتكرار مثل هذه الهجمات ،انزعج ايان سميث وبدا له انه يواجه تهديدا عسكريا منسقا ، تقرر أن يرد على هذا التهديد ، وتسرع فى اعلان اغلاق الحدود بين روديسيا وزامبيا فى التاسع من يناير الماضى ، مستهدفا فرض الحصار الاقتصادى المؤقت على تجارة زامبيا استيرادا وتصديرا ـ باستثناء تصدير النحاس ـ حتى تقدم زامبيا تأكيدا بانها لن تأوى عناصر افريقية معادية لروديسيا .

رد الفعل فى لوزاكا وسالسبورى :

استهدف ايان سميث من قرار اغلاق الحدود ، معاقبة زامبيا ، اقتصاديا ، عن طريق حرمانها من المواد المستوردة خاصة المواد الاستهلاكية ، والالات ، وقطع الغيار اللازمة لصناعة التعدين، وتأتى اساسا من جنوب افريقيا ـ ووقف تصدير فحم الكوك من مناجم روديسيا ، وهو الفحم اللازم لصناعات التصدير والزنك فى زامبيا .

وفى مواجهة قرار اغلاق الحدود ، فان زامبيا لم تخضع لتهديدات ايان سميث ، واتخذت عدة اجراءات اتسمت بالحزم ، فقد قامت زامبيا بتجميد جميع مدفوعاتها لروديسيا ، ولجأت الى طرق نقل بديلة لتجارتها الخارجية ، غاضة النظر عن استخدام خط سكة حديد روديسيا حتى فى تصدير النحاس الذى استثنته روديسيا من المقاطعة ، ووجهت زامبيا عمليات تجارتها الخارجية عبر طريقين آخرين هما :

ـ الطريق البرى الذى يربط زامبيا بتنزانيا ، عن طريق استخدام قوافل سيارات النقل الى ميناء دار السلام على المحيط الهندى ، ويمكن أن يستوعب هذا الخط شهريا ثلاثين الف طن من النحاس المصدر .

ـ طريق سكة حديد بنجويلا ، عبر زائيرى وانجولا الى ميناء لوبيتو على المحيط الاطلنطى ويستوعب هذا الخط ايضا ثلاثين الف طن من النحاس المصدر شهريا • وبذا يمكن لزامبيا تصدير كامل انتاجها من النحاس ، باستخدام هذين الطريقين .

ومما يساعد زامبيا على مواجهة وقف وارداتها عبر سكة حديد روديسيا ، وجود اكتفاء ذاتى فى الفحم ، وضمان وصول البترول وزيوت التشحيم عبر خط الانابيب الجديد من دار السلام ، وامكانية الحصول على فحم الكوك من جنوب افريقيا ، بدلا من روديسيا ، وقد أعلنت جنوب افريقيا عن نيتها بمواصلة امداد زامبيا باحتياجاتها من الالات وقطع الغيار اللازمة لعمليات التعدين بطريق الجو . وبخصوص واردات الاستهلاك فان زامبيا ليست لديها مشكلات خاصة بالطعام رغم القحط ويرجع الفضل فى ذلك الى المخزون الكبير من الذرة من العام الماضى نتيجة المحصول الوافر •

ولا شك ان صمود زامبيا فى مواجهة الحصار الاقتصادى قد خيب توقعات ايان سميث بل ان رد فعل الحصار الاقتصادى قد أحدث آثارا اقتصادية وسياسية عكسية داخل روديسيا نفسها .

فمن ناحية الاثار الاقتصادية ، فان استغناء زامبيا عن خط سكة حديد روديسيا فى تصدير النحاس ، قد حرم روديسيا من رسوم النقل التى تدفعها زامبيا بالعملة الصعبة ، بشأن تصدير حوالى نصف انتاجها من النحاس (حوالى ۰۰۰ر۳۰ طن شهريا) عبر روديسيا الى ميناء بيرا فى موزمبيق . ويقدر بعضهم خسارة روديسيا بمبلغ ۱۲ مليونا من الجنيهات بالعملات الصعبة فى العام . وهذا بدوره يؤدى الى زيادة تدهور الموقف الاقتصادى فى روديسيا التى تعانى من انخفاض مستمر فى احتياطى النقد الاجنبى فضلا عن الخسائر التى لحقت بالبلاد من جراء موجة القحط الاخيرة .

اما من ناحية الاثار السياسية داخل روديسيا ، فان قرار ايان سميث باغلاق الحدود لم يلق قبولا منذ اللحظة الاولى داخل الاوساط السياسية باتجاهاتها المختلفة فى سالسبورى ، حتى فى أوساط حزب ايان سميث نفسه ، وهو حزب الجبهة الروديسية ، وقد وصف بعض المسئولين البيض القرار بانه خطأ فادح . وقد حذر ايان سميث معارضوه المعتدلون والمحافظون من ان تكتيكاته التى يضعها بمفرده ، تهدد بحدوث انشقاق فى التحالف الذى يضم روديسيا والبرتغال وجنوب افريقيا وقد نبه حزب المحافظين فى روديسيا الى الخسارة الاقتصادية المنتظرة رغم ان هذا الحزب يؤيد ضرورة اتخاذ عمل قوى ضد ما أسماه « التهديد الارهابى للسود » اما حزب الوسط الليبرالى فقد ذهب الى أن استمرار اغلاق الحدود يؤدى الى تهديد اقتصاد روديسيا كما يجعل روديسيا تبدو فى صورة المعتدية على قوانين [illegible] السلمى ، ومن ثم تقل فرص الوصول الى تسوية مع بريطانيا . وايا كانت اتجاهات القوى السياسية البيضاء فى روديسيا ، فان قرار ايان سميث لم يسلم من النقد الشديد ، خاصة عندما اعلن كينيث كاوندا موقف بلاده الحازم من مواصلة دعم حركات التحرير ، واتخاذ عدة اجراءات لمقابلة تحدى اغلاق الحدود من جانب روديسيا .

تراجع سميث ودعم موقف كاوندا :

الاخيرة بنتائج عكسية ، بل ان الامر لم يقتصر على طرف الازمة ، اذ امتد ليشمل كلا من نظام الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا ، ونظام الحكم الاستعمارى البرتغالى فى موزمبيق . ان اغلاق الحدود يعنى خسارة سنوية لجنوب افريقيا تبلغ ۲٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، هى حصيلة تصدير الات وقطع الغيار الى زامبيا . كما يعنى خسارة السلطات فى موزمبيق لقيمة رسوم الترانزيت على تجارة زامبيا ، عبر موزمبيق ،الى ميناء بيرا .

وفور قيام ايان سميث باغلاق الحدود ، فان نظم الحكم العنصرى والاستعمارى ضاقت بهذه الخطوة ، خصوصا أنها لم تبلغ بقرار اغلاق الحدود قبل اعلانه . وقد وصفت السلطات البرتغالية هذا القرار بالتهور ، بينما حذرت جنوب أفريقيا من تصعيد الازمة ، واعلن فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا عدم اشتراكه فى مسئولية الحصار الذى فرضه ايان سميث .

وازاء تأزم الموقف ، وصمود زامبيا ، وتزايد عاصفة النقد التى تعرض لها ايان سميث فى الداخل ، والضغوط التى مارستها عليه جنوب افريقيا والبرتغال ، فقد اعلن فى ۳ فبراير الماضى، اعادة فتح الحدود بين روديسيا وزامبيا ، بدعوى أن الاخيرة قدمت تأكيدا لروديسيا بمنع تسلل رجال حركة التحرير الافريقية مرة أخرى . غير أن كينيث كاوندا بادر فاعلن تصميمه على الموقف ، باغلاق الحدود الدائم من جانب زامبيا ، رغم اعادة فتحها من جانب روديسيا ، وتسيير تجارة زامبيا الخارجية عبر الطرق البديلة ، ومواصلة دعم حركات التحرير الافريقية .

وكان تراجع ايان سميث فى موقفه دافعا الى منح زامبيا مزيدا من الثقة ، خاصة وانها حظيت بمساندة الدول الافريقية ، وتأييد المنظمة الدولية التى بعثت بلجنة خاصة لتقصى الحقائق ، وبحث مدى احتياجات زامبيا لضمان سير المواصلات العادية بطرق اخرى ، بحرية ، وجوية وبرية ".

ابعاد الازمة وقضاياها :

وجه التجارة مع زامبيا – ليست الا مظهرا واحدا لابعاد الموقف المتأزم بين زامبيا وروديسيا منذ اســـتقلال الاخيرة من جانب واحد فى نـوفمبر ١٩٦٥ . ويمكن عرض أهم أبعاد هذا الموقف فيما يلى :

من جانب زامبيا ، فانها تحاول منذ الاستقلال تنويع طرق تجارتها الدولية ، بايجاد طرق أكثر أمنا ، حتى يتم التغلب على الاختناق الاقتصادى الذى تشكو منه ، والذى اظهرته احداث نوفمبر ١٩٦٥ وما بعدها · لقد وجدت زامبيا نفسها فى مأزق أمام مشكلة وطنية ، وهى اما التعاون مع النظم العنصرية لتتمكن من تصدير منتجـــاتها ، وبخاصة النحاس الى الخارج ، واما أن تختنق فى حالة اصرارها على عدم التعاون . وقد ارتأت زامبيا الاتجاه الثانى ، فآثرت ان تتجه شمالا نحو تانزانيا الدولة الافريقية المستقلة ، بغية ايجـــاد مخرج على البحر فى دار السلام · وبدأ التفكير الجدى فى انشاء خط سكة حديد التان – زام الذى يمتد لمسافة ١٩٠٠ كم ليربط شمال لوزاكا بدار السلام . ويكفل هذا الخط لزامبيا تصـــدير منتجاتها ، واستيراد احتياجاتها من الخـــارج ، بمنأى عن الضغوط الاستعمارية · والى أن يتم استكمال هذا الخط الجديد فى ربيع العام القادم ، فان زامبيا ستواصل استخدام خط سكة حـــديد بنجويلا ، والطريق البرى بين زامبيا وتنزانيا ، متحملة اعبـــاء وتكاليف مـــادية اكثر ، نتيجـــة استخدامها لهذه الطرق البديلة ·

وتواصل زامبيا ،رغم هذه التحديات ، انتهاج سياستها التحررية ، بدعم ومساندة حـــركات التحرير الافريقية المناهضة للنظم الاســـتعمارية والعنصرية فى الثلث الجنوبى للقارة الافريقية . وفى هذا الصدد ، فان زامبيـــا ، بمـــوقعها الجغرافى ، تعتبر منطقة عبور استراتيجية لرجال حرب العصابات الافريقيين من منطقة شـــمال موزمبيق التى تم تحريرها الان ، ومن تانزانيا وزائيرى ،حيث توجد مقار وقواعد بعض حركات التحرير الافريقية . ومن المعروف أن زامبيا عضو بلجنة تحرير افريقيا ، وانها تلتزم بسياسة اللجنة فى دعم ومساندة هذه الحركات ، وقد ســـبق أن تعرضت أراضيها لغارات متعددة من جانب جنوب أفريقيا والاستعمار البرتغالى · وبينما تستمر الان حملات روديسيا المكثفة فى تعقب رجال حـــرب العصابات الافريقيين بالقرب من حدود زامبيا ، فان قوات زامبيا قد اتخذت مراكزا لها بالقرب من الحدود ، ولا زالت زامبيا تسمح للافريقـــيين باستخدام أراضيها كمنطقة عبور – للقيـــام بعملياتهم الفدائية ضـــد روديسيا – دون اقـــامة قواعد دائمة فى اراضيها ، حتى لا تلجأ روديسيا الى الاغارة عليها ، بدعوى تعقب رجال حرب العصابات الافريقيين .

ومن جانب روديسيا ، فان استمرار اغـــلاق الحدود الاجنبية يزيد من تدهور اقتصـــادياتها ، ويضعف من مكانة ايان سميث علـــى المســـرح السياسى فى سالسبورى . ومما يساعد على ذلك تردى الاوضاع الداخلية داخل روديسيا . ومن أبرز هذه الاوضاع :

– موجة الانتقاد العامة لحزب الجبـــهة الروديسية – حزب ايان سميث · وقد تعـــرض الحزب منذ شهور لانشقاق جناح منه برئاسة آلان ساموزى – عضو البرلمان – وتأسيسه لحـــزب جديد ، بدأ يجذب قطـــاعات كبيرة من أصحاب النفوذ .

– تزايد الاتجاهات العنصرية المتطرفة ضـــد السكان الافريقيين ، البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة · ففى خلال ديسمبر ١٩٧٢ ، يناير ١٩٧٣، قامت حكومة ايان سميث باصدار عدد من القوانين التى يبدو أن الغرض منها التنكيـــل بالافريقيين واثارتهم : منها تقييد سفر الافـــريقيين الى الخارج ، بالاضافة الى ظلم القانون الخاص بتملك الاراضى ، وهو القانون الذى يخصص نصـــف روديسيا – النصف الافضـــل – للاربع والعشرين ألفا من البيض ، ويخصـــص النصف الثـــانى النصف الاردأ – من هذه الاراضى للملايين الخمسة من الافريقيين. والامور الاخرى التى تدعو لاثارة وغضب الافريقيين،تشمل الحظر المفروض على تملك الافريقيين للمكاتب فى المدن ، مالم يكونوا يعملون فى مهنة المحاماة · ويشمل أيضا حرمانهم من تولى المناصب الادارية فى الخدمة المدنية . وكان من شأن تزايد هذه الاتجاهات العنصرية المتطرفة ، تعاظم نشاط المقاومة فى الداخل ، مما سبب المزيد من الخوف لدى السكان البيض ·

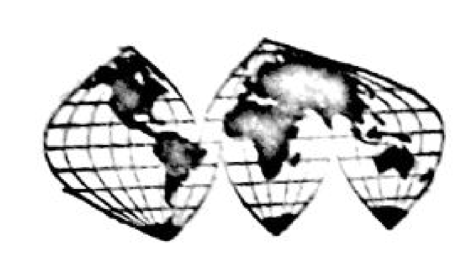
– موقف روديسيا المناوىء ، لايجاد صيغة دستورية تضفى شرعية على المستعمرة المتمردة فى نظر العالم ، وفى نفس الوقت تحقق للافريقيين كامل حقوقهم للمشاركة فى الحكم . ومنذ انفجار الازمة عام ١٩٦٥ جـرت بين بريطانيا وروديسيا مفاوضات واتصالات عديدة فى هذا الشأن ، كان آخرها ماقامت بهبريطانيا عام ١٩٧١واستهدفت التسوية المقترحة اقامة حكومة أغلبية أفريقية سوداء • ولكن ما أدهش سميث وحكومته ، أن الافريقيين اعترضوا على التسوية ، وذلك عندما ذهب اليهم اللورد بيرس ولجنة لتقصى وجهات نظرهم ،وللوقوف على آرائهم .وعندئذ اشترطت بريطانيا أولا اقامة حوار بين الاقلية البيضاء والاغلبية الافريقية ، لتحقيق التسوية • وبدلا من أن يتخذ سميث خطوات فى هذا الشأن ، فقد لجأ الى استخدام العنف ، والمزيد من الاجراءات العنصرية فى الداخل ، ثم التسرع باغلاق الحدود مع زامبيا . كل هذا من شأنه تقليل فرص الوصول الى تسوية مع بريطانيا .

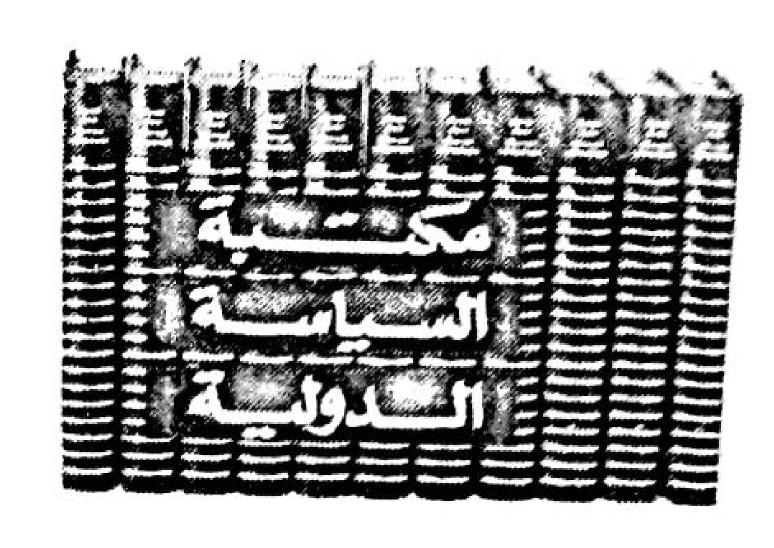
ومن العرض السابق لاهم أبعاد الموقف المتازم ، يبدو واضحا تهور ايان سميث وتسرعه فى اتخاذ قرار غير مدروس ، باغلاق الحدود فى وجه التجارة مع زامبيا ، مما اثار عليه موجات من النقد داخل بلاده ، واستياء من نظم الحكم العنصرية والاستعمارية المتحالفة معه • وفى الوقت نفسه ، فان مواجهة زامبيا للموقف ، استقطبت تأييدا افريقيا وعالميا للاتجاه التحررى الذى يقوده كاوندا فى المنطقة . ومن السابق لاوانه القول بأن زامبيا قد انتصرت فى المعركة الاقتصادية المفروضة عليها ، ولكن لديها من الاسباب ما يجعلها تشعر بالثقة ، خاصة وأنها تتمتع باوضاع اقتصادية طيبة ، وانه ليس ثمة مخاوف أو قلاقل فى الجبهة السياسية الداخلية •



- موقف روديسيا المناوىء ، لايجاد صيغة دستورية تضفى شرعية على المستعمرة المتمردة فى نظر العالم ، وفى نفس الوقت تحقق للافريقيين كامل حقوقهم للمشاركة فى الحكم . ومنذ انفجار الازمة عام ١٩٦٥ جــرت بين بريطانيا وروديسيا مفاوضات واتصالات عديدة فى هذا الشأن ، كان آخرها ماقامت بهبريطانيا عـام ١٩٧١ واستهدفت التسوية المقترحة اقامة حكومة اغلبية افـريقية سوداء . ولكن ما ادهش سـميث وحكومته ، أن الافريقيين اعترضوا على التسوية ، وذلك عنـدما ذهب اليهم اللورد بيرس ولجنـة لتقصى وجهـات نظرهم ،وللوقوف على آرائهم . وعندئذ اشترطت بريطانيا أولا اقامة حوار بين الاقلية البيضــاء والاغلبية الافريقية ، لتحقيق التسوية . وبدلا من أن يتخذ سميث خطوات فى هذا الشأن ، فقد لجأ الى استـخدام العنف ، والمزيد من الاجـراءات العنصرية فى الداخل ، ثم التسرع باغلاق الحدود مع زامبيا . كل هذا من شأنه تقليل فرص الوصول الى تسوية مع بريطانيا .

ومن العرض السابق لاهم أبعاد الموقف المتأزم ، يبدو واضحا تهور ايان سميث وتسرعه فى اتخاذ قرار غير مدروس ، باغلاق الحدود فى وجـه التجارة مع زامبيا ، مما آثار عليه موجات من النقد داخل بلاده ، واستياء من نظم الحكم العنصرية والاستعمارية المتحالفة معه . وفى الوقت نفسه ، فان مواجهة زامبيا للموقف ، استقطبت تأييدا افريقيا وعالميا للاتجاه التحـررى الذى يقوده كاوندا فى المنطقة . ومن السـابق لاوانه القول بأن زامبيا قد انتصرت فى المعـركة الاقتصادية المفروضة عليها ، ولكن لديها مـن الاسباب ما يجعلها تشعر بالثقة ، خاصة وانها تمتع باوضـاع اقتصادية طيبة ، وانه ليس ثمـة مخاوف أو قلاقل فى الجبهة السياسية الداخلية .





الهجرة العالمية فى العصور الحديثة

يشمل

هذا الكتاب مجموعة مقالات حول الهجرة العالمية فى العصور الحديثة .. ونتناول هنا عرض مقال واحد فى هذا الكتاب بعنوان « بوتقة الصهر الاسرائيلية Israeli Melting Pot كتبه هال ليرمان الذى عايش اليهود المهاجرين الى اسرائيل ورأى بنفسه أبعاد الهجرة اليهودية وما ترتب عليها من مشكلات حضارية ، وثقافية ، واجتماعية معقدة ، خلقها التيار المفاجىء والمتناقض للعناصر اليهودية المتدفقة على أرض فلسطين من مختلف بقاع العالم .

ولعله من المفيد أن نعرض . خلاصة وافية لما جاء بمقال « ليرمان » من تحليل واع للهجرة اليهودية ، وما تضمنه هذا المقال من وجهة نظر كاتب غربى احس بمدى سخط اليهود المهاجرين على الحياة فى أسرائيل ، وعن خيبة الامل التى يصابون بها عندما يواجهون بواقع حياة يختلف تماما عن الصورة البراقة التى رسمت فى أذهانهم .

يبدأ المقال باحصائية عن اليهود فى فلسطين ، تبين أن عددهم عام ١٨٨٢ كان ٢٤٫٠٠٠ فقط ، ثم أخذ يتزايد حتى وصل الى ٨٥٫٠٠٠ عام ١٩١٤ ، ثم تقفز أثناء الانتداب البريطانى حتى بلغ فى عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠٫٠٠٠ يهودى ، ٩٠ فى المائة منهم وافدون من أوروبا . وبعد قيام دولة اسرائيل واصدارها كما سمى « بقانون العودة » الذى أعطى حق المعيشة فى اسرائيل لاى يهودى قادم من أية جهة فى العالم ، تدفقت موجات المهاجرين اليهود

- FRANKLIN D. SCOTT.
- WORLD MIGRATION IN MODERN TIMES.
- U.S.A., 1968.

الى فلسطين الذين تذرع عددهم بنحو مليون وربع المليون خلال العشرين سنة التالية . بل انه فى عام ١٩٦٦ بلغ عدد سكان فلسطين المحتلة ٢,٦٠٠,٠٠٠ يهودى واقل من ٣٠٠,٠٠٠ فقط من العرب .

ومما تجدر ملاحظته ، أن اليهود المهاجرين القادمين من أوروبا وأمريكا ، يتركزون الى حد كبير فى فئا ت السن الكبيرة ، على حين ان اليهود القادمين من أفريقيا وآسيا معظمهم من فئات الاعمار الاصغر ، وبمعدل مواليد أعلى بكثير من مثيله عند المهاجرين الاوروبيين والامريكيين . ولهذا مغزاه بالنسبة للمستقبل ، نظرا الى ازدياد أهمية العناصر الافريقية والاسيوية عن اليهود الغربيين .

هذا السيل المتدفق الذى دفع الى فلسطين بشتات من العناصر البشرية من كافة جهات العالم ، وقفت أمامه الارض الفلسطينية والمجتمع الاسرائيلى عاجزين عن استقبالهم ، ودمج هذه الوفود المتناقضة المتنافرة ، وصهرهم فى حياة واحدة ، مما فرض ، بالضرورة ، مشكلات متعددة بالنسبة الى الاستقرار الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية داخل اسرائيل .

ويضيف ليرمان ان سياسة « الباب المفتوح » فى الهجرة الى اسرائيل ، أملتها قبل كل شىء نظرة صهيونية عاطفية ، تقوم على ادعاءات دينية تجعل من فلسطين أرض « العودة » كما يدعون ، وذلك دون اية اعتبارات اخرى . وكان هدف قادة اسرائيل من ذلك ايضا الحاجة الملحة الى عناصر تعمق رصيد القوة البشرية ، للاعتماد عليها فى الحرب ضد الدول العربية المجاورة ، وللانتشار فى الاراضى الخالية ، ولحراسة المستوطنات الاسرائيلية الجديدة ، ولاقامة المستعمرات العسكرية على طول الحدود ، وكذلك للعمل فى المزارع والمصانع لتوسيع الاقتصاد الاسرائيلى .

ويقول الكاتب انه على الرغم من المشكلات المتعددة الناجمة عن تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فان فكرة تجميع اليهود فيها — من وجهة نظر التخطيط الاسرائيلى العسكرى والاقتصادى — كانت كافية لتقبل قادة اسرائيل المجازفات الكبرى التى ترتبت على الزيادة المفاجئة للسكان . وعلى الرغم من الازمات العنيفة التى كانت تصاحب موجات الهجرة الى اسرائيل ، وهى موجات متباينة فى مصدرها وظروفها وطبيعتها ، وأن هذه الموجات كانت تتلاحق الواحدة تلو الاخرى قبل ان تحل مشاكل الهجرات السابقة ، على الرغم من ذلك فقد كانت هذه الموجات الجديدة من المهاجرين اليهود ، تصاحبها دعوات مسعورة لبث الحماس فى الرأى العام داخل اسرائيل بغية تجديد التضحيات ، وكذلك فى الرأى العام اليهودى العالمى ، لمواصلة المساعدات المالية .

ولقد كان من نتائج السياسة التى وضعها قادة اسرائيل — كما يذكر الكاتب — مشكلات متخبطة مستعصية الحل ، حتى ان كثيرا من المراقبين ، سواء فى داخل اسرائيل أو خارجها ، انتقدوا سياسة فرض الالتزامات الجديدة ، فضلا عن الاعباء الثقيلة التى يعانى منها المستوطنون الاوائل . والى جانب ذلك ، فقد تطلبت عمليات تهجير اليهود الى اسرائيل تكاليف باهظة ، ومصاعب جمة فى استقبالهم واندماجهم فى الحياة الجديدة . وأول المتطلبات الملحة ، هو وجود تسهيلات لاستقبال مئات الالاف من الوافدين الجدد ، ومدهم بمكان مؤقت للاقامة ، ثم باسكان دائم ، وخلق فرص العمل لهم ، وتطوير مشروعات المرافق العامة ، وانشاء المستوطنات الزراعية ، والصناعات التى يمكن أن تمدهم بالاجور والسلع الاستهلاكية التى تحقق مجرد الحياة للجموع المهاجرة .

ويضيف « ليرمان » أن حظ الموجات الاولى من المهاجرين اليهود كان أحسن حالا نسبيا ، وذلك بفضل وجود المدن والقرى التى هجرها العرب ، والتى أعدت لكى يحتلها المهاجرون اليهود . وقد أمكن بهذه الطريقة اسكان نحو ٢٠٠,٠٠٠ يهودى . الا أنه بعد أن امتلأت هذه المدن والقرى العربية ، كان على المهاجرين اليهود أن ينتظروا طويلا فى معسكرات مؤقتة ، حتى أنه فى لحظة من اللحظات كان هناك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مهاجر — أى حوالى عشر سكان الدولة كلها فى ذلك الوقت — يقيمون فى مراكز استقبال بدائية ، يتزاحم فيها الرجال والنساء والاطفال دون تمييز ، فى أكواخ وخيام فى وسط تنعدم فيه المجارى لشهور طويلة ، ودون عمل ، وفى ظروف معيشية وأخلاقية ونفسية سيئة ، فى انتظار نقلهم الى مناطق سكنى أكثر ملاءمة ، واتاحة فرصة العمل لهم .

وفى نفس الوقت ، فان انشاء المساكن الدائمة للمهاجرين اليهود ، وما تتطلبه من مشروعات التوسع الاسكانى سار بمعدل بطىء جدا ، ومن ثم لم يستطع أن يلاحق قوائم المهاجرين المنتظرين ، أو

يتمشى مع خطط التوسع ، وذلك بسبب نقص الاعتمادات المالية ، وقلة مواد البناء الاساسية وحتى المساكن التى بنيت بالفعل ، فانها تتفاوت من بيوت صغيرة بالاسمنت ، الى مساكن جاهزة مستوردة من النمسا وفنلندة والسويد بنفس التصميم الذى تعد به هذه الدول ، الى عشش من الصفيح • وقد خصصت للاسرة المكونة من أربعة افراد غرفة واحدة ، ملحق بها عشة صغيرة للغسيل والخزين والطبخ •

والى جانب هذه المشكلات المتعلقة بالنقص فى المتطلبات المادية ، فهناك أيضا مشكلات أخرى متعددة لاتقل عنها أهمية ، وهى المشكلات المعقدة المتشابكة والمضطربة لحياة المهاجرين المدنية ، واندماجهم وانصهارهم الحضارى والاجتماعى فى المجتمع الجديد • لقد اختلف اليهود الذين وفدوا بعد قيام الدولة الاسرائيلية اختلافا كبيرا ، عن اليهود الذين هاجروا الى فلسطين من قبل ، والذين غذتهم الافكار الصهيونية بحماس ورغبة جارفة فى استغلال أرض فلسطين ، وتثبيت أقد ام الصهيونية فيها • أما الوافدون الجدد ـ أغلبهم من عناصر كبيرة السن ومنهم المنهمك وغير الجاد واليائس ـ فقد أتوا باحثين عن حياة وادعة •

ومن المشكلات الاخرى التى ابرزها الكاتب فى مقاله ، أن المستوطنات التعاونية الريفية التى تعرف باسم « كيبوتز Kibbutz » أخذت تتعرض لهزات داخلية عنيفة ، نتيجة لتضارب الافكار السياسية بين شرقية وغربية • كما أن اليهود الفارين الى فلسطين من الاضطهاد النازى ، والوافدين من شرق أوروبا ، لم يكونوا متحمسين لاحتواء فلسفات المستعمرات الجماعية الاسرائيلية • والى جانب ذلك فان هذه المستعمرات أصبحت عاجزة عن اجتذاب العناصر الجديدة التى تحتاج اليها للاحتفاظ بأهميتها النسبيةفى الدولة الاسرائيلية • ويذكر الكاتب أن هذه المستعمرات اذا لم تطور فكرة « الكيبوتز » لكى تتلاءم مع ظروف الساعة ، فانها قد تضمحل وتتكمش من جيل لاخر ، لتصبح ليس أكثر من عضو عاطل فى الجسم الصهيونى •

ويضيف الكاتب أيضا أن معظم القادمين الحاليين من اليهود ، وفدوا على اسرائيل خاوى الوفاض ، يمتلكون القليل أو لا يمتلكون شيئا على الاطلاق ، ليبدأوا به حياتهم الجديدة ، وعلى الخصوص أولئك الوافدين من شرق أوروبا ، وكذلك من منطقة الشرق الادنى • وأكثر من ذلك فان المهاجرين اليهود الذين كانوا فى معسكرات السخرة والموت التى نصبها النازيون لهم ، والذين قدر لهم البقاء أحياء بعد العهد النازى ـ هؤلاء قد اكتسبوا صفات فرضتها ظروف المعسكرات التى عاشوا فيها معركة « الكلاب التى تنهش بعضها بعضا من أجل البقاء » على حد تعبير ليرمان •
Dog-eat-dog for survival
فبعضهم قد اصبح وحشى الطباع ، على حين ان بعضهم الاخر أصبح متبلد الشعور ، فاقد الاحساس ، مضطرب الشخصية ، مجردا من الدوافع • أو روح المبادرة للعمل ، غير قادر على استعادة حيويته دون رعاية طويلة وصبورة •

وخلال السنوات الثلاث الاولى من قيام دولة اسرائيل ، كان ١ فى المائة فقط من مجموع الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، صاحب حرفة او وظيفة معينة ، واكثر من ٥٠ فى المائة منهم كان عديم المهارة والخبرة كلية ، وحتى بين أولئك الذين يمتلكون مهارة معينة ، قد وجدوا انه من المستحيل عليهم ، فى ظل الظروف المحلية ، أن يزاولوا نفس المهنة التى كانوا يقومون بها فى بلادهم الاصلية • هذا فضلا عن مشاكل المواءمة والتأقلم الوظيفى فى المجتمع الجديد •

والى جانب الاضطراب والارتباك الذى سببه عدم اندماج وانصهار العناصر المهاجرة ، فثمة أيضا فوضى الاصول القومية ، اذ أن هناك ما لا يقول عن احدى وستين جنسية ممثلة فى أفواج الهجرة اليهودية الوافدة الى اسرائيل • وهذا ، فى حد ذاته ، قد حول اسرائيل الى وعاء احتوى مثل هذه « الخلطة » التى لا يوجد مثلها فى أى دولة فى العالم •

وبالاضافة الى ذلك أيضا ، فهناك الشعور بالتنافر بين المهاجرين اليهود الاوائل ، وبين المهاجرين الجدد • ويتمثل هذا فى قلق العناصر الاولى من ازدياد أعداد العناصر اليهودية الشرقية التى تتكاثر وتسيطر بالتدريج على مصير الدولة الاسرائيلية • وهذه العناصر ، فى نظر المهاجرين الاوائل ، تسىء الى المستوى الحضارى ، لانهم يقبلون العمل بأجور منخفضة جدا ، مما يحطم قاعدة الاجور والرواتب المرتفعة التى حققتها النقابات والاتحادات التجارية • ويقول الكاتب فى هذا الصدد أن أحد الاسرائيليين المتفهمين للمشكلة شكى اليه مرة قائلا « لقد طردنا العناصر العربية الجيدة ، فانظر الان ماذا أحللنا محلهم » • ويضيف الكاتب أن العناصر الشابة الاسرائيلية

التى ولدت على أرض فلسطين ، تنظر الى المهاجر اليهودى على انه لاجىء أجنبى لم يأت كمتطوع فدائى ، بل لانه سيق الى اسرائيل ، واقتطع مستسلما من موطنه الاصلى • ونفس الشىء يقال عن غالبية المهاجرين اليهود الذين لا يعتبرون الاسرائيليين اخوة أحباء ، ولا اسرائيل كبلد أوفت بوعدها لهم ، وانهم قد وجدوا فجوة عنيفة بين الحلم والحقيقة ، مما جعلهم يصابون بالمرارة ، وخيبة الامل ، والشعور بالخديعة •

هذا هو ملخص مقال ، بوتقة الصهر الاسرائيلية ، لكاتبه هال ليرمان ، وهو يعبر عن وجهة نظر ناقد عايش اليهود المهاجرين الى فلسطين ، وأحس بمدى خيبة الامل والضياع والتمزق الذى يعانى منه معظم المهاجرين الجدد الى اسرائيل ، ومدى التفكك فى المجتمع الاسرائيلى ، وكيف أن هذه العناصر المتضاربة المتناقضة لم تستطع أن تنصهر فى وعاء واحد ، يعطى عنصرا متماسكا ، بل ان هذه « الطبخة » لم تصبح ، وان المجتمع الاسرائيلى يمثل مجتمعا غريبا مفككا ، هو بحق مجتمع التناقضات • وهذا ولاشك يمثل نقطة ضعف كبرى فى الكيان السياسى ، والبناء الاجتماعى لدولة صهيون •

د • على البنا

نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية

- MICHAEL BRECHER.
- THE FOREIGN POLICY SYSTEM OF ISRAEL : SETTING, IMAGES, PROCESS.
- LONDON, 1972.

يعتبر هذا الكتاب من احدث الكتب التى تناولت سياسة اسرائيل اسرائيل الخارجية فى اطار نظامى ، وهو ـ على حد علمنا ـ اول كتاب باللغة الانجليزية فى هذا الموضوع ، وكان مؤلف هذا الكتاب رئيسا لقسم العلوم السياسية بجامعة ماكجيل بكندا ، وهو فى الوقت الحالى استاذ زائر فى العلاقات الدولية بالجامعة العبرية بالقدس • ويقول الكاتب أنه جاء نتيجة خمس سنوات من البحث ، قضى المؤلف ثلاث سنوات منها فى اسرائيل ، واعتمد على المصادر الاولية والثانوية ، واستفاد من مقابلات مع أكثر من ٢٠٠ شخص من البارزين فى المجالات المختلفة ، ويقع الكتب فى حوالى ٧٠٠ صفحة من الحجم الكبير •

وقد وضع المؤلف بحثه على اسس ثلاثة وهى :

١ ـ المداخل الخارجية والداخلية • ويقصد بالمداخل الخارجية : النظام الشامل والنظام التابع • أما المداخل الداخلية • فهى المقدرة العسكرية والاقتصادية : والبنيان السياسى : وجماعات المصالح والنخبة ، بالاضافة الى الاتصال ، وهو نقل المعلومات عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرى والتقارير والاتصال المباشر ، الخ ، وهذا فى مجموعه يكون الابعاد العملية للبيئة اما الابعاد السيكولوجية للبيئة فهى مكونات الموقف أى الايديولوجية والميراث التاريخى

وسمات الشخصية ، والاضافة الى الانماط [illegible] .

٢ — [illegible] ومكونات [illegible] وتطويرها .

٣ — المخرج : أي حاصلة الاعمال او القرارات .

الابعاد العملية للبيئة

وتعني بعلاقة اسرائيل بالتحول في النظام الدولي [illegible] الامريكي [illegible] ، وظاهرة الصراع الدولي ، والتصارع في [illegible] ، [illegible] ودوره في الصراع الدولي ، وتناول تطور الوضعية الدولية من ثنائية محكمة Tight bipolarity ، الى ثنائية مفككة Loose bipolarity ، الى تعدد [illegible] Polycentrism ، مع انتشار ظاهرة عدم [illegible] بحرب نووية ، الامر الذي ادى الى توازن [illegible] في [illegible] الدولي ، وضرب امثلة لحدود [illegible] القوى الكبرى مثل موقف السوفييتي ابان حرب [illegible] ١٩٦٧ ، وعدم التدخل بشكل مباشر .

ويشير [illegible] الدبلوماسي في الخارج [illegible] دولة اخرى في حجمها ، [illegible] للتأييد الدولي ، و[illegible] اليهودية رصيدا لاسرائيل في الخارج .

وتميزت سياسة الخارجية الاسرائيلية ، منذ البداية بعدم الارتباط نظرا لظروف الدولية التي صاحبت تأييد قيام اسرائيل ، حتى ان ذلك قد تجسد في برنامج الحكومة المعلن في ٨ مارس ١٩٤٩ ، ووصل بعضهم الى وصف هذه السياسة بانها سياسة حياد . ثم كان الاعلان الثلاثي في مايو سنة ١٩٥٠ وانتقد الاتحاد السوفييتي هذه السياسة ، وشهدت الحرب الكورية انقساما كبيرا في السياسة الاسرائيلية تجاه الكتل ، ونظرا لاهمية الدعم الامريكي لاسرائيل ، ايدت اسرائيل قرار مجلس الامن في يونيو — يوليو سنة ١٩٥٠ ، كما ايدت عمل الجمعية العامة في خريف وشتاء ١٩٥٠ — ١٩٥١ حول المسألة الكورية وبالتالي ظهر الارتباط الاسرائيلي بالغرب . وتعرض المؤلف لموقف الاتحاد السوفييتي من اسرائيل ، والازمات التي تعرضت لها .

تناول الكتاب النظام التابع في الشرق الاوسط والنظم القائمة فيه ، وحلل القدرة العسكرية لاسرائيل ، واوضح اسباب انتصار اسرائيل ، كما تناول الوضع الجيوبوليتيكي لاسرائيل ، و[illegible] ، وهنا [illegible] عدد السكان ليس دليلا [illegible] التفوق [illegible] مقاييس اخرى [illegible] والتحديث . واشار [illegible] مستوى [illegible] ، ومقدرة اسرائيل الاقتصادية ، والعجز المزمن في المدفوعات الجارية لميزان المدفوعات ، وتناول دور الدعم الخارجي للاقتصاد الاسرائيلي .

واثرت في البنيان السياسي قضايا النظام الحزبي ، والحكومات الائتلافية ، والانتخابات ، وعلاقة ذلك بسياسة الخارجية ، ودور لجنة الشئون الخارجية والامن في هذا الصدد ، كما تناول الجماعات [illegible] المؤسسة العسكرية والمؤسسة اليهودية ودور الموظفين او البيروقراطية ... الخ

وتعرض المؤلف للجماعات الاكاديمية ، ومدى دورها في السياسة الخارجية ، كالجمعية الاسرائيلية للعلوم السياسية ، وجمعية السياسة الخارجية ، ومعهد المشكلات الدولية بتل ابيب ، ويتميز اساتذة الجامعات في اسرائيل بانهم اكثر نشاطا في الناحية السياسية .

الابعاد السيكولوجية للبيئة

تناول المؤلف في هذا الصدد نخبة السياسة العليا في مجلس الوزراء ، ودور (اللجنة الوزارية للدفاع) ، ومدى تاثير الدبابى في هذا الصدد . وتتحدد مكونات الموقف بالنسبة لصانع القرار في (اليهودية) ، ويرى انها مظهر من مظاهر الثقافة السياسية بالنسبة لنخبة السياسة العليا ، كما تؤثر على سياسة اسرائيل الخارجية ، مثل مراعاة وضعية اليهود عند تحديد موقف اسرائيل من الفصل العنصري Apartheid في جنوب أمريقيا ، كما تعرض لتاثير ذلك على الموقف من الاتحاد السوفييتي .

وتعرض الكاتب لمدى تاثير (المثل الاشتراكية) على سياسة اسرائيل الخارجية ، ورأى ان ذلك تحولا الى عدل في سياسة اسرائيل تجاه الدول الجديدة مثل العلاقات مع بورما وغانا . وتناول المؤلف مدى تاثير الميراث التاريخي ، والانماط الشخصية لحكام اسرائيل . وفي هذا الصدد تعرض لوجهات النظر المتناقضة بين بن جوريون وشاريت حول المسائل الدولية ، كما تناول الانماط التصورية لاشكول ومائير وسابير ، وآلون وديان ، وايبان ، وبيريز .

اي ان مكونات موقف صانعي القرار في اسرائيل تتحدد في المكون الاساسي ، وهو

اليهودية ، ثم القيم الاشتراكية ، والميراث التاريخي ، وانماط شخصية الحكام .

عملية السياسة الخارجية الاسرائيلية :

تناول البروفيسور بريتشر فى عملية السياسة الخارجية الاسرائيلية ، تشكيل قرارات السياسة العليا ، أى التعرض لانواع القرارات ، ودور رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ودور لجنة الدفاع التابعة لمجلس الوزراء ، والدائرة الداخلية للنخبة الفنية فى وزارة الخارجية ، وتعرض لتنفيذ بعض المهام المساعدة . وهنا تناول دور رئيس الدولة ، واذاعة اسرائيل والهسندروت ، واليهودية ، وعمل وزارة الخارجية الاسرائيليه من حيث الاصل والتكوين ونموها ، ودور وزير الخارجية والمدير العام ومساعده والمستشار ورئيس الادارة ورئيس البعثة ومكتب وزير الخارجية والمدير العام .

وقسم المؤلف القرارات السياسية الى قرارات استراتيجية ، وقرارات تكتيكية ، وقرارات منفذة . استراتيجية ، وقرارات تكتيكية ، وقرارات منفذة . ومن أمثلة القرارات الاستراتيجية ، جعل القدس مقرا للحكومة ، وتأييد عمل الامم المتحدة فى كوريا ، وقيام حملة سيناء ، وقيام حرب ١٩٦٧ . ومن أمثلة القرارات التكتيكية ، الموافقة على اتخاذ عقوبات ضد روديسيا ، وتأخير العمل العسكرى ضد مصر ، وقد اتخذ القرارفى مجلس الوزراء فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ فى أعقاب زيارة وزير الخارجية الاسرائيلى لباريس ولندن وواشنطن . ومن أمثلة القرارات المنفذة ارسال مبعوث اسرائيلى لمهمة معينة .

وهناك مجموعة من الاشخاص فى قمة صناعة القرارات فى العشرين سنة التى تلت قيام اسرائيل وهم بن جوريون كرئيس للوزراء ووزير للدفاع ووزير الخارجية شاريت ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ومائير ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣ ثم اشكول كرئيس وزراء ووزير دفاع وعمل مع مائير ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ وايبان ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ، وقد قبلت مائير وايبان أولوية رئيس الحكومة فى تكوين السياسة الخارجية .

وفى ص ٤٤٦ من الكتاب ، أورد المؤلف احصاء حول توزيع النخبة الفنية حسب التخصصات ، وذلك فى وزارة الخارجية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨ وفق مجالات الدراسة بالنسبة للتعليم العالى ، جاء فيها أن ١٧ شخصا (اقتصاد) ، ١٧ (علوم سياسية) ، ١٤ (دبلوماسية وعلاقات دولية) . فاذا جمعنا هذه التخصصات نظرا لتقاربها ، يكون العدد ٤٨ . واذا جمعنا العلوم السياسية ـ الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، يكون العدد ٣١ . اما التخصصات الاخرى ، فكانت ٢٨ (قانون) ، ١٢ (تاريخ) ، ٤ (فلسفة) ، ١٠ (دراسات شرقية) ، ٥ (انسانيات) . أما تخصصات التجارة والادب الانجليزى والتربية والاجتماع والصحافة والدراسات الكلاسيكية وعلم النفس والدراسات الدينية والاثار .. الخ ، فبلغ العدد ٣٠ . ومن هنا يلاحظ وزن المتخصصين فى العلوم السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية والاقتصاد ، ولعل هذا يسهم فى تحديد مدى كفاءة النخبة الفنية ، وهو أمر يجب أن يكون موضع اعتبار صانعى القرار السياسى فى الدول العربية . كما يلاحظ أن منهم من كان من اساتذة الجامعات . كما تناول المؤلف دور رئيس الاركان ومدير المخابرات العسكرية وبعض الشخصيات فى وزارة الدفاع .

ويرى الكاتب أن اذاعة اسرائيل تقوم بوظيفتين من وظائف السياسة الخارجية ، وهى نقل تصورات الابعاد العملية للبيئة لصانعى القرار فى اسرائيل ، وتنفيذ السياسة الخارجية الاسرائيلية ، عن طريق اذاعات اللغات الاجنبية باثنتى عشرة لغة ، ولاسيما البرنامج العربى . ويرى المؤلف أن هذا البرنامج وسيلة لكسر الحاجز الخاص بالعلاقات مع العرب ، وأن الجماعات اليهودية فى أنحاء العالم قد قامت بدور بارز فى مساعدة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية

نظام السياسة الخارجيةالاسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨

تناول الكاتب فى هذا الجزء ، دور القوى العظمى فى اصدار قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ ، والمساعدة العسكرية من الكتلة الشرقية الى اسرائيل ابان حرب ١٩٤٨ ، وقيام الكتلة السوفيتية بتأييد مصر ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ وتطور هذا التأييد حتى حرب ١٩٦٧ ، وتميز تأثير الامم المتحدةعلى قرارات السياسة الخارجية الاسرائيلية بالدور المحدود ما عدا ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .

ويرى الكاتب ان السياسة الخارجية الاسرائيلية حققت عدة منجزات فى الفترة محل البحث ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨ وهى :

١ ـ اعتراف وتأييد الدول العظمى فى المرحلة الحرجة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .

٢ ـ الدخول دون تأخير فى عضوية الامم

المتحدة ، فى وقت استثنيت فيه كثير من الدول القديمة والجديدة .

٣ ـ اقامة علاقات دبلوماسية مع اغلبية الدول .

٤ ـ قيام وجود اسرائيلى فى افريقيا .

٥ ـ تأييد دبلوماسى وعسكرى من فرنسا ، فى شكل تحالف واقعى من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٦

٦ ـ الدعم الامريكى العسكرى والاقتصادى ، لاسيما بعد حرب ١٩٦٧ .

وهذا الجزء يعتبر استنتاجا للنقاط الاساسية فى هذا الكتاب التى وردت فى الاجزاء الثلاثة السابقة .

وفى نهاية الكتاب أورد المؤلف عدة ملاحق خاصة بالسياسة الخارجية فى برامج الحكومة الاسرائيلية وتصريحات زعماء الاحزاب الاسرائيلية فى الحملات الانتخابية ووزراء الحكومة الاسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨ وتحليل مضمون للانماط التصورية للنخبة الاسرائيلية صانعة القرارات ، وبعض المؤلفات التى تعرضت لقرارات السياسة الخارجية ، ومعلومات اضافية عن النخبة الفنية فى وزارة الخارجية الاسرائيلية .

وبعد هذا العرض السريع لمحتويات كتاب الاستاذ بريتشر يمكن القول أن الكتاب اضافة جديدة من حيث المنهج فى دراسة السياسة الخارجية وقد قضى المؤلف خمس سنوات فى تأليف كتابه الا أنه يؤخذ على الكاتب انحيازه الى وجهة النظر الاسرائيلية وعلى سبيل المثال فعندما تعرض الكاتب لمكونات الموقف ذهب الى أن اليهودية هى المكون الاساسى ولكن الحقيقة تقول انها الايديولوجية الصهيونية فكثير من اليهود يرون فى اسرائيل اساءة لمعنى اليهودية ، كما ردد الكاتب المفاهيم الصهيونية الخاصة بأن اليهود « شعب الله المختار » و « الحق التاريخى » ، « حرب الاستقلال عام ١٩٤٨ » ، ولم يناقش هذه المفاهيم او على الاقل يوضح الاراء الاخرى فى هذا الصدد ، وبالتالى أسقط كل اعتبار لدراسته للعلوم السياسية .

هذا كما اعتبر المؤلف ان المثل الاشتراكية احدى مكونات الموقف ، وان المثل تحولت الى عمل فى سياسة اسرائيل تجاه الدول الجديدة مثل بورما وغانا ، فالاشتراكية فى اسرائيل غير موجودة والواقع أن سياسة اسرائيل تجاه الدول الجديدة مثل بورما تمليها عدة اعتبارات خاصة بالمصلحة الاسرائيلية أما « المثل الاشتراكية » فهى على أكثر تقدير تمويه للسياسة الخارجية الاسرائيلية .

وفى ختام هذا العرض السريع لهذا الكتاب لا يسعنا الا أن نعترف بالقدرة المنهجية للمؤلف على ابراز الحقائق ، ولو انه توخى الدقة والموضوعية لوصل الى نتائج أفضل ولكنه انحاز الى وجهة النظر الاسرائيلية الى حد الاعتراف بذلك صراحة فى مقدمة الكتاب ، الامر الذى يؤسف له أشد الاسف .

محمد على العوينى

المؤلفات العربيّة السيّاسيّة

■■ د. محمد عبدالقادر حاتم ـ الاعلام والدعاية ـ نظريات وتجارب ـ القاهرة ـ ١٩٧٢ ■■

تحفل المكتبة العربية بالعديد من الكتب الاعلامية التى ظهرت اخيرا . بعضها يتناول الاعلام النظرى بالتحليل والدراسة ، وبعضها يتناول الموضوع من جوانبه التاريخية والتطورية ، وبعضها يتناوله من جوانبه المقارنة ، لمعرفة أوجه الشبه والخلاف بين اتجاهات الاعلام فى النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، كما يقدم بعضها لنا نماذج عملية وتطبيقية لخبرات متنوعة . غير أن كتاب الاعلام والدعاية ـ نظريات وتجارب للسيد الاستاذ الدكتور محمد عبد القادر حاتم ، يعد أول كتاب باللغة العربية ، يجمع بين ملامح التاريخ الاعلامى ، واشكال الاتصال الجماهيرى ، وفنون الدعاية والاعلام والحرب السياسية بانواعها المختلفة . مع ايراد النماذج والتطبيقات .

فنحن فى حقيقة الامر ازاء موسوعة اعلامية ، تقع فى ٤٣٨ صفحة من القطع الكبير ، وقد قسم المؤلف كتابه الى اربعة اقسام رئيسية ، تناول القسم الاول منها استعراضا تاريخيا للاعلام والدعاية ، قديما وحديثا ، كما تناول تاريخ العلاقات العامة . اما القسم الثانى فيتناول بالتحليل ، المبادىء العامة للاعلام والدعاية ، بدراسة الاتصال بالجماهير والرأى العام . والدعاية وحسن استخدامها ، واشكالها العلمية المختلفة . ثم يقدم لنا القسم الثالث من الكتاب فصولا ثلاثة فى الدعاية

٢٦ـ

السياسية ، والدعاية التجارية ، ودلالة الدعاية فى القانون الدولى . واخيرا يعرض لنا الآثار الحربية منذ العصبية التى اقترف بها السيد المؤلف حتى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وتجربة الاعلام والدعاية الحربية بعد مايو سنة ١٩٧١ حتى يومنا هذا ، الذى تجرى فيه الاستعدادات للمعركة على اشد وساق ، ومنها بطبيعة الحال الاستعدادات الاعلامية .

ويتتبع السيد المؤلف ظاهرة الاعلام منذ ظهورها فى العصور البدائية ، مؤكدا ان الاعلام موغل فى الزمن ، ودائم ما دام هناك اجتماع والتقاء بين الانسان واخيه الانسان ، ومنذ القدم يتمثل الاعلام فى الراقب المكلف باستطلاع الامور ، واكتشاف الاحوال ورصد المعلومات . وفى الرجل الحكيم الذى يزود عشيرته بالاراء الصائبة ، والحلول العملية للمشكلات ، وفى الرجل المعلم الذى يتولى التنشئة الاجتماعية .

ثم تتابع رحلة التطور فى عصر الفراعنة بالمعابد والمسلات والمقابر واوراق البردى ، وعصر اليونان بخطبائه وفلاسفته وبلغائه ومسرحياته ، وعصر الرومان الذى شهد اول صحيفة يومية ، هى الحوادث اليومية حتى نصل الى العصور الاسلامية التى شهدت حضارة القران الكريم ، وزلزلة الوثنية ، والدعوة الفاطمية وفنونها التى ادت الى ظهور داعى الدعاة — ولعله اول وزير للاعلام والدعاية يشهده العالم — وكانت رتبته تعادل رتبة قاضى القضاة ، وكانت الدعوة الفاطمية تقوم على تسع مراحل مختلفة ، يقوم بها الحجج ، والدعاة ، والدعاة المكاسرون ، وفى كل جزيرة من جزر العالم الاسلامى او المسامة الكبرى ، رجال يقومون بالدعاية لمذهب الشيعة .

ويتابع السيد المؤلف رحلته فى القرون الوسطى حتى القرن الثامن عشر ، ويبين لنا اهمية المطبعة فى الدعاية والاعلام ، واستغلال الصحافة فى الثورات الجديدة ، وخاصة الثورة الامريكية ضد الاستعمار البريطانى ، ثم الثورة الفرنسية ضد الملكية والاقطاع . واخيرا نأتى الى العصر الحديث باتجاهاته التى تتمثل فى تدعيم قوة الراى العام ازاء الحكومة ، والاتجاه الذى يتمثل فى تدعيم قوة الحكومة ازاء الراى العام ، مع بيان دور الاعلام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور الاعلام الدولى فى الحرب والسلام ، وتطبيقات ذلك كله على اعلامنا المصرى .

وفى الفصل الثانى من الكتاب ، يتناول السيد المؤلف موضوع العلاقات العامة بالشرح ، معتمدا على العديد من المراجع والكتب . ويؤكد لنا ان العلاقات العامة اصبحت عملية متخصصة بسبب الهيكل المتزايد التعقيد فى الصناعة ، وزيادة ابتعادها عن الاتصال المباشر بالجمهور ، وظهور شبكة واسعة معقدة من وسائل الاتصال بالجماهير ، وظهور المنشآت الكبيرة وما يترتب عليها من نتائج ، وظهور تنافس متزايد حدته ، مما فرض احتراما للراى العام ، وحاجة الى التأييد الجماهيرى ، واشتداد الطلب على الحقائق والمعلومات من جانب الجمهور ، نتيجة لانتشار التعليم والمعرفة .

وفى الفصل الثالث دراسة للدعاية : من حيث تطورها ، وتعدد فنونها ، والامثلة التطبيقية لها فى بريطانيا وامريكا والمانيا .

ويقدم لنا الفصل الرابع دراسة قيمة عن ثورة الاتصال بالجماهير ، واثرها على الاتصال المعاصر ، وظهور الثورة الصناعية فى الاتصال الاعلامى ، ثم يتناول الهدف من عملية الاتصال ، اعلاميا ودعائيا ، مفسرا مسلسل الاتصال من المصدر ، الى الفكرة ، الى الرسالة ، الى وسائل الاتصال ، حتى تبلغ الجمهور المستقبل .

ويحلل الفصل الخامس موضوع قوة الراى ، وطبيعة الالتزام ، والارتباط العاطفى ، والمشاركة العقلية وبعض مصادر قوة الراى وعوامله ، والنتائج السياسية لنمو القوة ، ثم يأتى تعريف الراى العام فى الفصل السادس ، مع ذكر وظيفته ، وانواعه ، وطرق تكوينه ، وخصائصه ، وتقسيماته المختلفة .

اما الفصل السابع ، فيقدم لنا فيه تعريف الدعاية ، ومسمياتها ، ومصادرها ، والوسائل المستخدمة لتحقيقها ، واتصالها بالعواطف . اما عن حسن استخدامها ، فهو موضوع الفصل الثامن الذى يعرض مبادئ الدعاية الاساسية ، وخططها ، وعلاقة علم النفس الاجتماعى بها ، مع بيان عوامل الخلق والتجديد فيها ، وغيرها من العوامل كخفة الروح ، والدعابة ، وعامل التكرار ، وعامل الدين ، والتحريف ، والحذف ، واساليب التضخيم والتمويه ، والمفاجأة ، وتحديد الاختيار والاستهلاك المحلى ، والاستهلاك الخارجى وغيرها .

ويبين لنا السيد المؤلف فى الفصل التاسع كيف تتخذ الدعاية شكلا علميا ، موضحا فنون الدعاية التجارية والاعلان ، وعلاقتهما بالتعليم والثقافة ، واثارة الخواطر ، والشائعات . ويضرب لذلك امثلة باشاعات بيرل هاربور ، وفنون الحرب النفسية الدفاعية والهجومية ، ثم يفسر لنا الحرب السياسية ، والحرب الدبلوماسية ، والحرب الاقتصادية ، والدعاية الدينية والدنيوية .

ثم ننتقل بعد ذلك الى القسم الثالث الذى يقدم لنا نماذج عالمية للدعاية السياسية والتجارية ، واول هذه النماذج ، تلك التجربة اليابانية ، ودور الولايات المتحدة الامريكية فى تحطيمها عن طريق اذلال الامبراطور هيروهيتو على يد الجنرال ماك ارثر . وتقوم التجربة اليابانية على اساس دعم الروح العسكرية ، وغرس عقيدة التضحية فى سبيل الوطن ، عن طريق التعليم الاجبارى ، وعبادة الاباء ، والاجداد ، والوطن . ويخلص السيد المؤلف الى ان سر قوة العقيدة اليابانية يرجع الى تلقين الشعب يوميا ما جاء فى قانون التعليم الامبراطورى الذى هو اسلوب من اساليب الدعاية والاعلام .

والنموذج الايطالى فى الدعاية ، نموذج فاشستى لعب فيه موسولينى دورا هاما لتهيئة افراد الشعب جميعه بالخطابة ، والاناشيد الحماسية ، والموسيقى ، والغزو الخارجى لالبانيا والحبشة ، والتمسح بأمجاد

روماني ، وهو نموذج قريب من النموذج النازى الذى تأثر باتجاهات لينين الدعائية . ولقد ادرك الديكتاتوران الفاشستيان — هتلر وموسوليني — تمام الادراك ، ان مخاطبة الجماهير المحتشدة فى حشود ضخمة ، يهيء لخطبهما امكانات هائلة ، يقدمانها بها دون ما تحرج او حرج ، وفى احتقار تام للشخصية الانسانية .

والاتصال الحديث — فى راى موسولينى — مصمم لتحقيق بشكل يدعو للدهشة . كما اكتشف هتلر من جانبه ان الجمهرة — فى احتشادها — تتخذ طابعا اكثر عاطفية ، واكثر تأثرا ، لان الشعب — فى غالبيته العظمى — يجد نفسه فى حالة نفسية من الانوثة ، بحيث تتحدد اراؤه وافعاله ، عن طريق انطباعاته الحسية ، اكثر مما تتحدد عن طريق التفكير الخالص .

وكان هتلر يرى ان الصحافة يجب الا تخضع الا للحزب لتأثيرها الكبير ، كما بنى فلسفته على اساس العقيدة النازية التى يعتنقها المؤمنون بها ، والدعاية التى تهدف الى اذكاء الحماسة الوطنية ، هى غاية يجب الوصول اليها مهما كانت الوسائل . وكان هتلر ينظر الى قلوب الشعوب لا الى عقولها ؛ كما يهتم بمخاطبة الشعوب . ويعتبر التنظيم الحزبى الذى وضعه هتلر نموذجا لموهبته فى التنظيم ، ولذلك فانه ادرك ان الدعاية النازية والحزب النازى مكملان لبعضهما بعضا .

ولالمانيا الشرقية نشاطها الاعلامى الذى يتسم بحرب دعائية الكترونية — بالراديو والتليفزيون — بينها وبين المانيا الغربية . ويستطيع الناس فى جمهورية المانيا الديمقراطية مشاهدة ثلاثة برامج ترسل اليهم من الغرب ، وتصل الى ٧٠ فى المائة من ابناء الشعب ، لانها تبث من برلين الغربية التى تقع وسط جمهورية المانيا الديمقراطية . ولذلك فان حرب التليفزيون فى هذه البقعة من العالم ، لاتقل شراسة عن حرب الراديو .

والدعاية الشيوعية موضوع ضخم ، يتناوله السيد المؤلف باسهاب ، بينما اتجاهات القادة من امثال تروتسكى ولينين وستالين ، وخورشيرى الـقلاقل والفضائح السياسية ، ونظام القومسير السياسى ، مع بيان دور الثقافة والتعليم فى التلقين الشيوعى ، وتنتصر الدعاية الى حد انها تمتزج فى مجموعة النشـاط السياسى ، والاقتصادى ، والفكرى للدولة .

وعلى النقيض من ذلك ، يبدو النشاط الدعائى للولايات المتحدة الامريكية ذا طابع خاص يتجنب الدعاية المباشرة وتقوم مؤسسات حكومية — الى جانب وكالة الاستعلامات الامريكية — بدعاية دولية منتظمة وقد انشئت هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية ، وشجع الرئيس ايزنهاور الدعاية غير الحكومية .

ولبريطانيا نشاطها الدعائى الذى بدا منذ الحرب العالمية الاولى ، ولها وزارة للاستعلامات تأسست فى ديسمبر سنة ١٩١٦ ، ثم الغيت سنة ١٩٣٤ وحل محلها المجلس البريطانى . وقد استأنفت وزارة الاستعلامات نشاطها ، الى جانب المجلس ، خلال الحرب العالمية الثانية . وتلعب هيئة الاذاعة البريطانية دورا هاما للخدمات الاوربية وغير الاوربية فى ما وراء البحار .

ويسوق المؤلف نماذج للدعاية التجارية الانجليزية والالمانية والامريكية واليابانية مبينا العلاقة بين السياسة والاقتصاد .

ولعل الفصل الثانى عشر الذى يتناول الدعاية فى القانون الدولى من امتع الفصول التى تتناول بالبحث بداية الدعاية الدولية ، ونظرة عصبة الامم اليها ، ثم الدعاية الدولية فى ظل الامم المتحدة ، والمعاهدات الاتليمية الخاصة بالدعاية ، والدعاية الدولية وحرية الهواء ، والمعاهدات الخاصة بالدعاية الدولية ، مع نماذج لنصوصها .

اما القسم الرابع من الكتاب فيقدم لنا دراسة تطبيقية ذات وزن كبير ، لانها تصدر من شخصية كبيرة اشرفت على الاحداث ، وشاركت فى التخطيط ، ووجهت شتى العاملين فى الميادين الداخلية والخارجية . ولم تكن الدعاية الا مبنية على الافكار والمبادىء العلمية . وقد دخلت مصر فى معركة دعائية ضد اقوى دول العالم ، انتصرت بفضل الاسلوب العلمى ، والنوعية الجيدة ، واكتساب ثقة الجماهير . اما المبادىء فتقوم على الصدق ، والامانة ، وقوة الاقناع ، والوضوح ، والاستمرار . ومن المؤكد ان الاعلام الجيد يقوم على اساس المعلومات ، وقدرة الافراد ، وتوفر الاجهزة والمعدات . وقد استخدمت الصحافة والاذاعة والكتب المبسطة والسينما والنشرات والصور ، الى جانب المراسم الدينية الجماعية ، وشبكة الاتصال الشخصى الشفوية استخداما ناجحا ، كما ان للشائعات دورا خطيرا فى الدعاية ، كان محل دراسة وتحليل عميقين .

وفى الفصل الرابع عشر من الكتاب ، يقدم لنا السيد المؤلف تقويما للاخطاء المؤسفة للاعلام المصرى فى معركة سنة ١٩١٧ ، وخاصة تلك التصريحات غير المسئولة ، والتعبئة الكلامية والتشنجية . ويخلص الى ان للتخطيط الاعلامى اسسا ، اهمها تحرير معنى التعبئة الاعلامية ، وعدم الاعلان عن الاعلام ، وتقرير حق المواطن فى ان يعلم ، والقضاء على الشائعات بالمعلومات ، وضرورة تحليل الراى العام وقياسه ، وحق المواطن فى ان يعرف عدوه مع تاصيل العقيدة . اما على مستوى الراى العام العالمى ، فيجب رفع الرقابة عن البرقيات الصحفية ، ووضع استراتيجيات لكل دولة على حدة ، ورفع التشويش عن الاذاعات ، ورفع شعار التحرير بدلا من الحرب ، وعدم التفرقة بين الاستهلاك المحلى والاستهلاك الخارجى ، مع الانفتاح الاعلامى على الخارج ، والعمل باستمرار لبناء راى عام قوى ، والاستعانة بابنائنا فى الخارج ، وحسن اختيار رجل الاعلام .

ويرى السيد المؤلف فى ختام كتابه ان ثورة التصحيح التى قادها السيد الرئيس محمد انور السادات قد فتحت اوسع الابواب للحريات ولسيادة القانون . والدولة اذ تلتزم بهذه المبادىء ، ايمانا منها بانه لا يمكن تحرير الكلمة الا بتحرير كاتبها ، قد نجحت فى التأثير على الراى العام العالمى ، وفى تحقيق الصمود والايمان ، وتحصين الشعب ضد الحرب النفسية ، وحماية مؤسساتنا الدستورية الديمقراطية .

والحق ان هذا الكتاب يعد وثيقة علمية هامة ، لانه يصدر عن شخصية كبيرة لها قيمتها التاريخية المعاصرة ، وهو يحتوى على كثير من المعلومات الهامة التى تفيد الباحثين بكل تاكيد ، فضلا عن معالجة الموضوع باسلوب علمى ، وفكر عميق ، مع موضوعية وتجرد ترفع الكتاب الى مصاف المراجع الاساسية فى علوم الاتصال بالجماهير والدعاية والاعلام والعلاقات العامة .

د. ابراهيم امام

■■ جورج جبور ــ تطور الفكر السياسي المعاصر في القطر العربي السوري منذ الاستقلال ــ رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير مطبوعة

هذه الرسالة التي تقدم بها الاستاذ جورج جبور لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ((تقع في اكثر من خمسمائة صفحة منسوخة بالآلة الكاتبة)) وتعد ــ بحق ــ فتحا جديدا في العلوم السياسية ، اذ قلما طرق هذا الباب من الباحثين الا عدد يسير ، سواء من العرب ، او من الاجانب ((وان كان هناك ما يؤخذ لنا على هذه الرسالة ، فهو انها الى دائرة معارف الفكر السياسي في سوريا اقرب مما هي الى رسالة علمية بحتة ، وان كان قد ركز دراسته في تأصيل الفكر السياسي السوري على تطور المفاهيم السياسية وتتبع نموها ، وليس على تعاقب المفكرين السياسيين ، وفقا لترتيب زمني)).

وتبدأ الرسالة برسم الخطوط العامة للبحث ، مع الاشارة الى علاقة الفكر السياسي بالتنمية ، ثم يوضح تطور الفكر السياسي العربي منذ نشأته واحتكاكه بالغرب ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية)).

ومن تلك المقدمة العامة ينتقل الى دراسة الظروف السياسية السورية ، ثم الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ويختتم هذا الفصل بنظرة تقويمية للفكر السياسي السوري حتى مقدم الاستقلال . وفي فصل آخر يقدم لنا موجزا للتاريخ السياسي السوري منذ الاستقلال حتى نهاية سنة ١٩٧١ ، وان كان ثمة ما يؤخذ على تلك الدراسة الموجزة ، فهو انه لم يربط بين الفترات التاريخية التي مرت بها سوريا ، والفترات المماثلة التي مرت بها البلاد العربية المجاورة لها مثل لبنان والاردن والعراق ، كأن ما جرى في سوريا كان بمعزل عما جرى حولها في البلاد العربية الاخرى ، وهذا الذي لاحظناه هنا ، يمكن أن ينصرف كذلك الى كل ابواب الرسالة ، اذ انه يتكلم فيها جميعا عن الفكر السياسي السوري ، دون ما ربط بينه وبين الفكر السياسي في الاوطان العربية المجاورة .

ثم ينتقل الى دراسة عوامل تطور الفكر السياسي في سوريا ، ويخصص لهذه الدراسة نحو ١٤٠ صفحة من الرسالة ، ليتكلم عن الطبقات المنتجة في البلاد ، وبخاصة طبقات الفلاحين والعمال)) موضحا كيف تأثرت تلك الطبقات بالفكر السياسي ((ثم يعرض لتطور البنية الاجتماعية والثقافية ، وما كان لها من اثر في الفكر السياسي ، ويقفي ذلك بآثار الثورات الديموجرافية والتعليمية والاعلامية ، واتجاهات الثقافة العامة في سوريا . ويعزز تحليلاته بأحدث الاحصاءات ((ثم يتصدى لدور البنية السياسية ، وما كان لها من اثر في تطور الفكر السياسي . فيتناول قضية الاستقلال ، وقضية فلسطين ، وقضية الاحلاف ، وقضية نكسة سنة ١٩٦٧ ، ويعرض للاحزاب السياسية السورية ، مثل الحزب الشيوعي ، والحزب القومي السوري ، وعصبة العمل القومي العربي ، والاخوان المسلمون ، وحزب البعث العربي ، والحزب الوطني ، وحزب الشعب ، والحزب التعاوني الاشتراكي ، والحزب العربي الاشتراكي ، وحركة التحرير العربي ، وحزب التحرير الاسلامي ، وحزب الوحدويين الاشتراكيين ؟ والاتحاد الاشتراكي العربي ؟ ومن هنا ينتقل الى بيان آثار البنية السياسية في الفكر السياسي .

ومن هذا ينتقل الى صلب الرسالة ، وهو تطور المفاهيم السياسية في سوريا ، بالنسبة لثلاثة مفاهيم برزا اساسية ، هي : الوحدة العربية ، والحرية الفردية والوطنية ، والاشتراكية . ويفرد لكل مفهوم من هذه المفاهيم الثلاثة فصلا كاملا . فالفصل الخاص بالوحدة العربية يقع في ١٩٠ صفحة ، يشرح فيها موقف الاحزاب والتنظيمات السياسية من الوحدة العربية ، ويشير في هذا الصدد الى تجربة الوحدة بين سوريا ومصر ، ويحلل الفكر السياسي الذي كان سائدا في عهد الوحدة ، ثم في عهد الانفصال ، ثم مفهوم الوحدة في ظل ثورة آذار . وفي نهاية هذا الفصل ، يقدم تقييما لفكرة الوحدة في ظل حكم حزب البعث ، ومحاولات تجديد الفكر الوحدوي . كما يتحدث عن فكرة شرعية التدخل في شئون الاقطار الاخرى في مفهوم الوحدة العربية)).

وهذا الفصل يمتاز بعمق التحليل ، واصالة الفكر ، ووضوح الرؤية ، لاسيما عند التصدي لصعوبات العمل الوحدوي .

أما مفهوم الحرية فقد خصص له الفصل الثاني ، ويقع في ٩٢ صفحة ، وفيه تحدث عن الحرية الفردية ، متتبعا هذا المفهوم في النظم السياسية المختلفة ، ثم ينتقل الى التحرير الوطني تكملة للتحرير الفردي ، موضحا العلاقة بين التحرير الوطني والحركة الوحدوية ، والتحرير الوطني وسياسة عدم الانحياز . كما اوضح دور التحرير الوطني في مقاومة الاستعمار ، والاستعمار الجديد . وهنا كنا نرجو لو أن الباحث عزز دراسته بدراسات مقارنة ، ليثبت بوضوح أن المشاكل التي تعرضت لها سوريا ليست متصورة عليها وحدها ، ولكن نجدمثيلا لهالدى جميع الدول الصغيرة والنامية التي تواجه من خلال معاملاتها ، الدول الاستعمارية الكبرى .

أما مفهوم الاشتراكية ، فقد خصص له فصلا يقع في ١١٦ صفحة ، وفيه يتحدث عن اشتراكية حزب البعث ، ثم عن الاشتراكية الاسلامية ، وعن الاشتراكية التعاونية ، واشتراكية حزب الشعب ، واشتراكية الحزب الوطني ((ثم يعرض للاشتراكية في عهد الوحدة فيما بين سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦١ موضحا موقف البعثيين والشيوعيين من تلك الاشتراكية ، مبرزا الانتقادات التي وجهت اليها ، ومنها عدم وجود اساس عقائدي لها ، وعدم وجود مبادءة شعبية ، وكونها جاءت كمنحة وليس ثمرة لجهاد ونضال . ثم يعرض لتحليل الاشتراكية في ظل ثورة آذار ، ويقدم تقييما عاما لها)) ويتميز البحث في هذا الفصل بأنه يدل على الالمام المؤلف الماما تاما بالفكر الاشتراكي عامة ، والفكر الاشتراكي السوري خاصة . وكأن الالمام هو الذي جعل فكره محصورا في مذهب الاشتراكية ، دون نظر الى المذاهب السياسية الاخرى ، التي كان يجب أن يشير الى ما لها من دور هام في الوطن العربي ، الذي تعتبر سوريا جزءا منه)) واتبع هذا الفصل بدراسة للترابط بين مفاهيم الوحدة والحرية والاشتراكية ، مشيرا الى هذا الترابط في ظل فكرة حزب البعث . وكنا نرجو لو انه دعم هنا أيضا هذا البحث النظري ، بدراسات سياسية مقارنة تعززه ، حتى يتضح للقارىء أن المدارس الفكرية الاخرى ، قد عالجت تلك المعادلة الصعبة ■■

أما الباب الرابع والاخير من الرسالة ، فيقع في نحو ١٤٠ صفحة ، وهو مخصص لعرض النتائج التي وصل اليها الباحث . وهو يعرض تلك النتائج في ثلاثة ميادين ، هي : آثار الفكر السياسي في التنمية بسوريا ، وآثار الفكر السياسي السوري على الفكر السياسي العربي ، وآثار الفكر السياسي السوري في العالم الثالث .

والرسالة تجمع بين الوصف ، والتتبع التاريخي ، والتحليل السياسي والفلسفي، وتستند الى وثائق رسمية غير منشورة ، والى مراجع اجنبية متعددة ، ومراجع عربية كثيرة ، والى الاحصاءات كلما دعا الامر اليها ، لتعزيز التحليلات النظرية فيها .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن الباحث ، حين قدم آراءه عن المفاهيم الوحدوية ، والتحريرية ، والاشتراكية ، كانت تتجلى فيه سمات الاستبشار والتفاؤل ، انطلاقا من ايمانه العميق بالفكر السياسي البعثي ، مما يبعد الرسالة بعض البعد عن الواقعية ، ومما يحجب عن القارىء ، كثيرا من التناقضات والنكسات التي تعرض لها الوطن العربي عامة ، والوطن السوري خاصة . ولكن كما قال في تقدمة رسالته ، نقلا عن الثعالبي في كتابه يتيمة الدهر « وكلما أعرته على الايام بصري ، وأعدت فيه نظري ، تبينت مصداق ما قرأته في بعض الكتب . ان أول ما يبدو من ضعف ابن آدم أنه لم يكتب كتابا فيبيت عنده ليلة الا أحب في غدها أن يزيد عليه أو ينقص منه . هذا في ليلة فكيف في سنين عديدة ؟ » .

وفي الغد القريب أو البعيد ، سيتضح ما اذا كان الفكر السياسي المعاصر الذي يؤمن به الدكتور جورج جبور ، وينادي باتباعه ، هو الذي سينقذ العالم العربي من تخلفه وتجزئته وتبعيته ، ام ان الامر يحتاج الى فكر سياسي جديد ، غير هذا الذي تشبعت به روح الرسالة الممتازة ، وكاتبها المفكر الثوري المتفتح .

دكتور بطرس بطرس غالي

■■ حمد سليمان المشوخي — التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا — دار الجامعات العربية — القاهرة — ١٩٧٢ ■■

تم اعداد هذا الكتاب أصلا ، لبحث جامعي نال من اجله المؤلف ، درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة الاسكندرية . ولقد خلص المؤلف في هذه الدراسة العلمية ، الى أن الهدف الاساسي للتغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا ، هدف سياسي في المقام الاول ، يتمثل في تأكيد الوجود الاسرائيلي ، للخروج من العزلة التي تعيشها اسرائيل وسط أمة تلفظ وجودها . ولا يعني هذا ان الاعتبار السياسي يجب كل شيء دونه ، بل ان الاعتبار الاقتصادي في مخطط التغلغل الاسرائيلي ، يعد المرتكز الاساسي في تحقيق الهدف السياسي .

ويشمل الكتاب قسمين رئيسيين ، تسبقهما مقدمة توضح اهمية موضوع البحث ، وتحدد ابعاده ، وخطة معالجته ، وتعقب القسمين خاتمة تسجل استنتاجات البحث .

يتناول القسم الاول من الكتاب ، المرتكزات الاساسية للتغلغل الاسرائيلي ، وتتمثل في البناء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية . ويقدم المؤلف في البابين الاول والثاني تحليلا لهذه القطاعات ، سواء المنتجة للسلع أو الخدمات ، وان كانت دراسة القطاعات المنتجة للخدمات قد استحوذت على اهتمام أكبر ، لاتصالها مباشرة بالمرتكزات التي اعتمدت عليها اسرائيل ، وخاصة على قواها البشرية لتنفيذ مخططها ، بحيث يمكن القول ان التغلغل الاسرائيلي من استثمار لقواها البشرية الفائضة . اضف الى هذا المرتكز ، قدرة اسرائيل على توفير المتطلبات التمويلية ، مهما كانت المصادر التمويلية ، ودعم الغرب لها ماديا وسياسيا واقتصاديا ودعم الحركة الصهيونية العالمية بما بضغوطها الفعالة ، واجهزتها المؤثرة ، وسيطرتها على اسواق المال في العالم .

وفي الفصل الاخير من القسم الاول ، يقدم المؤلف تقويما للاقتصاد الاسرائيلي ، موضحا الى أي مدى يعتبر هذا الاقتصاد تكئة للتغلغل . ويخلص المؤلف الى انه في الوقت الذي تبتعد فيه اسرائيل عن الاستقلال الاقتصادي ، وتفتقر للقدرات الذاتية المتكاملة لمرتكز لتغلغلها ، نجد في الجانب الاخر ، بعض المعطيات التي تدعم تغلغلها ، بعضها ذاتي يرجع في الدرجة الاولى الى توفير الفنيين والخبراء والايدي العاملة المدربة ، كقدرات ذاتية ، وبعضها الاخر مرتكزات غير ذاتية ، تتمثل في تدفق الاموال الاجنبية على اسرائيل مما يكسبها ميزة تمويلية ، ويمنحها القدرة على الاستمرار في تنفيذ مخططها في افريقيا .

ويتناول القسم الثاني من الكتاب ، التغلغل الاقتصادي ومعوقاته . ويقع هذا القسم في ثلاثة ابواب ، تشمل في البداية عرضا تاريخيا للتعرف على بداية التغلغل ، ومراكز انطلاقه في القارة . وينتقل المؤلف بعد ذلك الى توضيح الظروف الملائمة التي استفادت منها اسرائيل ، لتنفيذ مخططها ، سواء نبعت هذه الظروف من داخل القارة ذاتها ، أي نتيجة احتياجات الدول الافريقية ، المستقلة حديثا ، أو هذه الظروف مما هياه الاستعمار لاسرائيل ، لتكون خير وريث له يرعى مصالحه ، وبما زودها من دعم مباشر ، وما غرسه الاستعمار كذلك من ميراث فكري واقتصادي وسياسي في الدول الافريقية ، يتلائم وتيار الفكر الاسرائيلي . أضف الى ذلك دعم الاحتكارات الاجنبية العاملة في القارة ، وغياب تأثير الوجود العربي عن افريقيا ، وخاصة في الفترة التي انطلقت فيها اسرائيل ، نتيجة للظروف التي مرت بها الامة العربية آنذاك . وثمة دعائم ذاتية نبعت من الوسائل والطرق المتباينة التي سلكتها اسرائيل في غزوها للقارة ، وفي اتصالها مع الدول المختلفة .

وفيما يتعلق بميادين التغلغل الاسرائيلي ، يعرض المؤلف بشيء من التفصيل ، للميدان الزراعي ، وتنظيمات الشبيبة ، وميدان التجارة ، والتمويل واقامة المشاريع موضحا أن اسرائيل في غزوها لمختلف الميادين تضع نصب عينيها التغلغل في القارة على المستويين الرسمي والشعبي ، لتجسد وجودها وتبرز الشخصية الاسرائيلية في شتى الميادين ، وعلى كافة المستويات .

على ان المخطط الاسرائيلي في التغلغل الاقتصادي في افريقيا لم يسر بدون معوقات حدت من سرعة اندفاعه . وقد قسم المؤلف هذه المعوقات ، الى معوقات المقاطعة العربية ، ومعوقات اخرى تنبع اما من قصور المخطط الاسرائيلي ، واما من مواقف الدول الافريقية .

احمد يوسف القرعي



Middle East International

مجلة ميدل ايست انترشونال — لندن — عدد يناير ١٩٧٣ — بريطانيا والشـــرق الاوســط

بقلم : ريتشارد جونس .

يوضح الكاتب فى هذا المقال ، موقف بريطانيا من ازمـة الشرق الاوسط ، وذلك فى ضوء ما استجد من التحرك البريطانى ، عندما جرت مداولات الجمعية العامة التـابعة للامم المتحدة حول هذه الازمة فى دورتها الاخيرة فى نهاية عـام ١٩٧٢ . واول ما يذكره الكاتب هو الشعور بالاستياء الذى ابـداه الاسرائيليون . عندما اشترك الوفد البريطانى داخل الجمعية العامة فى صياغة القرار الذى اعتمد فـى النهاية ، وكان يساوم فى اختيار الفـاظه . بـل ان الحكومـة الاسرائيلية لم تتورع فى بياناتها الرسمية عن التلميح بان بريطانيا فى تحركها هذا ، قد اجرت تعديلا فى سياستها تجاه ازمـة الشرق الاوسط .

ولكن مثل هذا الاتهام سرعان ما نفته الدوائر الرسمية فى هوايت هول عندما اعلنت بان الاسس التى اقامت عليها بريطانيا سياستها تجاه ازمة الشرق الاوسط مازالت كما هى . وانه لم يجر فيها اى تغيير ولكن اسرائيل من خلال تصرفاتها فى العامين الاخيرين ، هـى التى حـدت ببريطانيا الى اجراء تعديلات فى التحرك التكتيكى الذى وضـعته لسياستها . والى اعطاء ثقلا اكبر للعرب . وعلى اية حال فـان الحكومة البـريطانية تـؤكد ان السياسة التى وضعتها وطبقتهـا تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . مازالت تتسم بعدم التحيز ، بل ان المملكة المتحدة ترى انها الدولـة الوحيدة فى مجلس الامن التى لم تتورط فى النزاع الى جانب احد الاطراف المعنية حتى هذه الساعة . ومهما يكن من شىء فان المبـدا الاساسى الذى بنت عليه مـوقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلـى مازال كما كان ، وهو القرار رقم ٢٤٢ المعتمد فى نوفمبر ١٩٦٧ .

وكما جاء فى كلمة ادلى بها الممثل الدائم البريطانى فى الامم المتحدة ، سيركولين كرو ، فـان الحكومة البريطانية ترى ان القرار رقم ٢٤٢ يعد فى نظرها اكبر قاسم مشترك يمكن ان يؤدى الى اتفاق ما بين الاطراف المعنية . كما انـه بالاضافة الى هذا ، يتضمن كافة المبادىء الاساسية التى على جميع الدول ان تحترمها فى حالة التوصل الى تسوية حقيقية .

ويرى الكاتب انه من الطبيعى ان تتمسك الحكومة البريطانية بالقرار رقم ٢٤٢ وتدافع عنه . وهى التى كانت قد اشتركت فى صياغته منذ خمسة اعوام مضت . ولكنه يلاحظ ايضا انه عندما انعقدت الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، فـان بريطانيا بذلت مجهودا دبلوماسيا ملحوظا ، يستهدف ادخال تعديلات على مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة الدول غير المنحـازة ، وعددها ١٨ دولة . ويرجع السبب فى ذلك الى ان بريطانيا كانت تخشى ان تلجأ اسرائيل امام مثل هذا المشروع ، فى حالة اعتماده من الجمعية العامة ، الى الارتداد عن القرار السابق رقم ٢٤٢ المعتمد من مجلس الامن ، كما هدد بـذلك المنـدوب الاسرائيلى يوسـف تكواه . وفى الوقت نفسه ، كانت بريطانيا تسعى الى حصول مصر على ، شىء ذى قيمة ، من القـرار الذى تصـوت عليـه الجمعيـة العـامة ، بعد ان اوضح وزير الخـارجية المصرى الدكتور الزيات خـلال المحادثات التى اجراها فى القاهرة مع البريطانيين انه لو ظلت القاهرة فـى مـازقها الحـالى المتسم ، باللاسلام ولا حرب ، فـانها ستؤكد جهودها للحصول علـى اعتماد قرار معاد لاسرائيل ، على ان تسانده وتؤيده دول السـوق المشتركة .

ويتناول الكاتب القرار المعتمد من الجمعية العامة فيرى ان اهم تعديل اجرى فـى صيـاغته ، يتعلـق بالعقوبات التى يجب ان تتخذ ضـد

اسرائيل ، والتى تضمنها المشروع المقترح فى البداية . ولو كان هذا القرار ، قد اعتمد فان المندوب الاسرائيلى قد ينفذ تهديده . لهذا تمثل النشاط الذى قام به الوفد البريطانى فى محاولة اعادة النظر فى صياغة الفقرتين السادسة والتاسعة من المشروع ، ومزجهما ببعض بشكل يدعو اعضاء الجمعية العامة الى عدم اتخاذ اى اجراء يمكن ان يشكل الاعتراف باحتلال اسرائيل للاراضى العربية . اما بالنسبة لمصر ، فقد كان القرار كما اعتمد بعد اجراء هذا التعديل ، مرضيا للغاية ، لانه حصل على تأييد جميع الدول الاعضاء فى السوق المشتركة ، باستثناء الدانمرك التى امتنعت عن التصويت .

والواقع ان القرار قد اشار الى ما تقوم به اسرائيل من اعمال فى الاراضى العربية المحتلة ، مثل اقامة مستعمرات يهودية . ولهذا فان الولايات المتحدة قد امتنعت ايضا عن التصويت عليه .

وان اسرائيل بتماديها فى خلق ، امر واقع ، جديد فى المنطقة ، كانت احدى الاسباب الرئيسية التى حدت من حماس بريطانيا تجاهها ، مما جعلها تجرى تعديلات فى تحركاتها التكتيكية الخاصة بأزمة الشرق الاوسط ، لهذا راعى الممثل الدائم البريطانى ، سير كولين كرو ، فى كلمة القاها امام الجمعية العامة ، الاشارة الى ان هناك ضرورة فى التاكد ، بانه لن تتخذ اى خطوات يمكن ان تعرقل الجهود التى تبذل للتوصل الى تسوية ما . كذلك اعرب عن مدى قلق حكومته لما بدا من محاولات اسرائيلية ، لاحداث تغير فى واقع الاراضى التى احتلتها اسرائيل عقب حرب يونيو ١٩٦٧ والتى تراها كفيلة بعرقلة الجهود التى تبذل للتوصل الى تسوية ، وان تقضى كلية على الامل فى تحقيق هذا الهدف المتفق عليه من الجميع ، .

ثم كان هناك عامل ثان هام ، هو ما ابدته اسرائيل من رد فعل سلبى تجاه المذكرة التى عرضت عليها وعلى مصر والاردن فى بداية عام ١٩٧٠ . وقد راعى الممثل البريطانى ايضا تسجيل مدى تقدير حكومته لما ابدته الحكومة المصرية من تقبل لمبدا اجراء مفاوضات تؤدى الى ابرام اتفاقية سلام مع اسرائيل ، كما انتقدت اسرائيل لانها ، على عكس الحكومة المصرية ، لم تصدر بيانا واضحا او ايجابيا فى هذا الشأن ، اذ اكتفت جولدا مائير بابداء ، استعدادها للتفاوض على اساس الانسحاب من الاراضى المحتلة قبل التفاوض حول اتفاقية سلام ، .

اما العنصر الثالث الهام الذى انعكس على التحرك التكتيكى البريطانى الرسمى فى الوقت الذى طرات على الازمة تعقيدات جديدة ، فيتمثل فى الغارات الانتقامية التى قامت بها القوات المسلحة الاسرائيلية على لبنان ثم سوريا . وقد ادعت اسرائيل انها تهدف من وراء هذه الاعمال الانتقامية ، الى القضاء على نشاط المقاومة الفلسطينية المرابطة فى لبنان . ثم امتدت هذه الغارات الى سوريا ايضا خلال الفترة الاخيرة . ان موقف الحكومة البريطانية من مثل هذه التصرفات ، هو انها تتسم بالغباء ، لانها تذكرنا بالاحداث التى ادت فى النهاية الى حرب يونيو ١٩٦٧ .

واليوم يرى الاسرائيليون ان هذا التغيير الذى طرا على التحرك الدبلوماسى البريطانى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، هو نتيجة تغيير نوعى حدث فى سياستها . ولكن الحقيقة ، ان هناك عاملين استجدا على السياسة البريطانية : الاول هو تولى المحافظين الحكم فى بريطانيا . وقد نتج عن هذا العامل انطلاقة جديدة فى السياسة البريطانية تجاه الشرق الاوسط ، بدت واضحة عندما القى سير اليك دوجلاس هيوم خطابا فى سبتمبر ١٩٧٠جاء فيه مطالبةصريحة «بانسحاب الاسرائيليين» . والمعروف انه فى عهد حكومة العمال ، كان التركيز اكثر على الصداقة القائمة مع اسرائيل ، وعلى حقها فى ان تحيا فى امن وسلام . ولكن منذ ان جرت مبادرة روجرز الشهيرة ، شرعت حكومة المحافظين فى اعادة النظر فى السياسة البريطانية ، بعد ان بدا واضحا منها ، ان هذا البند مهما كان حقيقيا ، فانه لن يؤدى التركيز عليه الى شىء ذى قيمة . ومن جهة اخرى ، كان المحافظون يشعرون بضرورة التخلص من ، شبح مأساة السويس ، ، كما ازداد الوعى فى صفوف المسئولين البريطانيين بضرورة ابداء مزيد من التفهم لموقف العرب ، خاصة وان لديهم اهدافا هامة يريدون تحقيقها فى المنطقة اهمها : ضمان الاستقرار السياسى ، واعتبارات عسكرية تتعلق بتزايد النفوذ السوفيتى ، واخيرا مصالح تجارية هامة ، وخاصة مصالح بترولية يريدون الحفاظ عليها . لهذه الاسباب جميعها . كان المحافظون بصفة عامة اكثر استجابة لنصائح وتوجيهات وزارة الخارجية ، مما كانت عليه حكومة العمال .

واخيرا هناك عامل آخر لم يعد فى الامكان اغفاله ، وهو اوروبا . لهذا استجابت بريطانيا للمبادرة الفرنسية التى استهدفت تحديد موقف السوق المشتركة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، وان كانت لم تنحاز كلية للسياسة الفرنسية المناصرة للعرب . ومنذ عقد اجتماع وزراء خارجية دول السوق المشتركة فى لاهاى ، اتفقت الدول التسع على ضرورة تنسيق وتوحيد موقفها تجاه الازمة ، وبصفة خاصة عندما تعقد الجمعية العامة دورتها فى نيويورك . كذلك تم الاتفاق بين هذه الدول على ان تمتنع الجماعة الاوروبية عن التدخل فى مهمة الدكتور جونار يارنج ، او فى اية مبادرة جديدة تقوم بها الولايات المتحدة (والمنتظر ان يحدث ذلك فى ربيع عام ١٩٧٣) . وهكذا اعطت دول الجماعة التسع ، الفرصة لواشنطن لكى تبادر هذه الاخيرة بفتح محادثات جديدة ، قبل ان تشرع بنفسها وجماعيا فى مبادرة اوربية . وكل هذا لا يمنع

امكانية الشروع فى مبادرة بريطانية فرنسية على مستوى معين ، وهو امر مازال تحت الدراسة فى هوايت هول .

FOREIGN AFFAIRS

مجلة فورين آفيرز — واشنطن — عدد اكتوبر — ١٩٧٢ — الهند والعالم — بقلم : انديرا غاندى .

لا يقتصر هذا العرض الذى تقدمه رئيسة الوزراء الهندية السيدة انديرا غاندى ، على اهم الاسس التى قامت عليها السياسة الخارجية الهندية ، بل انه يتناول ايضا ، بافاضة ، القضايا الكبرى التى واجهتها الهند منذ استقلالها . لتؤكد من خلال معالجتها لها ، التزام الحكومة الهندية بالمبادىء التى وضعتها لسياستها الخارجية . لهذا يبدو هذا المقال فى اكثر من ناحية ، دفاعا حارا وذكيا عن سياسة الهند الخارجية .

ان اهم ما يشغل بال الهند منذ استقلالها ، هو — كما تؤكده الكاتبة — اولا ، العمل على الحفاظ على سيادتها الوطنية . وثانيا ، التغلب على مشكلة الهند الكبرى ، وهى الفقر .

اما من حيث الحفاظ على الوحدة القومية فان الهند قد واجهت منذ استقلالها ، العديد من الازمات التى نبعت من الداخل والخارج على السواء وفى كل مرة ، كان الشعب ، بفضل صلابته ، يحرص على عدم تشتيت وحدة البلاد . وهكذا نجت الهند من الفوضى المدنية .

اما مشكلة الجوع التى تلازم الهند ، فان الحكومة قد بذلت جهودا جبارة جاءت بنتائج ايجابية لمنع المجاعة من ان تمتد الى رقعة اوسع . كذلك توصلت الهند اليوم ، الى سد احتياجاتها من الحبوب والقمح . وهى كلها منجزات تسجل ، فى نظر الكاتبة ، مدى الثقة التى اكتسبها الشعب الهندى ، والقدرة كذلك على مواجهة التحديات التى سيواجهها فى المستقبل .

ان المبادىء الاساسية التى اقامت عليها الهند سياستها الخارجية ، مستلهمة من فكر المهاتما غاندى . وقد تولى الرئيس نهرو وحزب الكونجرس وضعها فى قالب خط سياسى واضح ، يهتدى به الشعب الهندى فى كفاحه . وهذه المبادىء هى الديمقراطية والاشتراكية ، والاشتراكية ، والعلمانية فيما يختص بالشئون الداخلية ، وعدم الانحياز فيما يختص بالعلاقات الخارجية وقد اصبحت هذه المبادىء الاساسية تشكل العناصر التى تضمنها البرنامج الوطنى ، ولهذا حظى هذا البرنامج بتاييد كافة القطاعات الشعبية . ولكن يلاحظ انه قد بدت اختلافات فى التفسيرات التى اعطيت له من ناحية التكتيك الذى يجب ان يتبع .

والجدير بالذكر ، بان ما يشكل وحدة الشعب الهندى ليس الدين ، ولا العنصر ، ولا اللغة ، ولا حتى الانتماء الى نظام اقتصادى واحد ، بل هو فى نظر الكاتبة ، المشاركة الجماعية فى تجربة واحدة ، والمشاركة الواعية فى الجهود التى تبذل لتسوية الخلافات الداخلية بالوسائل السياسية وتصف الكاتبة هذا التضامن بالشعور بالهندية ، وهو فى نظرها يوحد صفوف الشعب ، ويعلو على الفوارق العرقية واللغوية والدينية .

ثم تستعرض الكاتبة تاريخ الهند ، فتذكر ان بلادها عانت منذ قرنين من الزمان من تدخل اجنبى ، داب على السيطرة على مواردها ، واستغلالها لصالحه . وكانت النتيجة انه عندما انسحب من البلاد ، ترك الشعب الهندى فى حالة تخلف وركود ، وتفشى البؤس والجوع . كل هذه الاسباب جعلت الاستقلال السياسى فى الهند مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحرية الاقتصادية كما دفعت بالجهود والطاقات الهندية الى التركيز على اعادة بناء المجتمع الهندى ، على نحو عصرى ، ولكن دون محو الشخصية الهندية . ولكن هذا هو هدف الحركة الوطنية الاول . اما الثانى فكان يتمثل فى تنمية الصناعة والتجارة وادماجها بما توصلت اليه التكنولوجيا من تقدم . واخيرا كان الهدف الثالث هو النهوض بمستوى المعيشة فى صفوف الجماهير ، والعمل على انهاء عهد الانظمة البالية ، والفوارق الطبقية التى اسفرت عن امتيازات لاقلية ، بينما كانت الجماهير خاضعة لاستغلال مشين .

وفى المجال الاقتصادى ، ادرك المسئولون منذ الوهلة الاولى ، انه لا يمكن أن يعتمدوا كلية على المؤسسات الخاصة ، وعلى حرية حركة الاسواق . فقد كان عليهم ان يكون لهم اشراف اجتماعى على اهم القطاعات الاقتصادية وكان الطريق الوحيد امامهم ، هو وضع تخطيط اقتصادى سليم ، يتناسب مع درجة النمو الذى وصلت اليها البلاد .

وتتطرق الكاتبة الى موضوع الاشتراكية الهندية ، فتراها مفهوما مرنا قبل كل شىء . اما تطبيق ايديولوجيته اشتراكية جاهزة البناء فلا مكان لها فى ظروف الهند . واليوم انجزت الهند ثلاث خطط خمسية ، وهى فى منتصف الطريق لوضع خطة رابعة . وقد اتت هذه الخطط بنتائج مشجعة ، اذ زاد امكانيات البلاد الاقتصادية وتنوعت . كما زاد الانتاج الصناعى بشكل ملحوظ . اما فى القرى ، فان الفلاح الهندى قد ابدى تجاوبا مثمرا مع الاستراتيجية الجديدة التى شرعت فيها الدولة ، بعد ان ضمنت له هذه الاخيرة ، الرى والبذور الجيدة والالات الزراعية والاسمدة والمبيدات .

ولكن الكاتبة تعترف ، بالرغم من كل ما اكتسبته الهند من ملامح دولة صناعية ، ومن كل ما يبدو من مظاهر الرخاء على بعض الطبقات والفئات ، بان الاغلبية الساحقة مازالت تحيا فى فقر مدقع . بل من

الملاحظ ايضا ان حركة التنمية قد زادت من الفوارق الطبقية ، مما ادى الى خلل فى التوازن بين الولايات ، بل وداخل كل ولاية ايضا .

ومن المؤكد ان التقدم الذى تحقق للبلاد ، قد ابرز امام المسئولين ضخامة المهام التى مازالت تقع على عاتقهم فى المستقبل . كذلك اكتشف المسئولون ان الالتزام بحركات نمو اقتصادى جامدة ، لن يؤثر وحده بالقدر الكافى على مستوى حياة الجماهير . لهذا بادر المسئولون باعادة النظر فى السياسات الاقتصادية الكفيلة بتقديم حلول جذرية لمشاكل الفقر والبطالة . وعلى هذا الاساس ، ركزت الخطة الخمسية المقبلة ، على الاستثمارات ، وبرامج الانتاج ذات العلاقة الوثيقة بالمستوى الادنى للاستهلاك ، والتى تتناول مشكلة التشغيل . ومثل هذا الهدف يتطلب اجراء تغيرات وتجديدات فى النظم .

وترى الكاتبة ان هذه السياسات الجذرية التى شرعت فيها الهند ، لا تدخل فى عرف الراسمالية ، كما انها لا تنتمى الى العقائد الجامدة التى خلقتها الحركة الاشتراكية . ولكنها تعبر عن ارادة الاغلبية الكبرى من الشعب الهندى . وهو مبرر كاف . ومن جهة اخرى ، فان هذه الحركة الاصلاحية الجديدة تواجه اكثر من هجوم عنيف شنته عليها الفئات التى تتمتع بامتيازات . خاصة وان الهند عندما حصلت على استقلالها ، بادرت بانهاء مظاهر الظلم الفاحش الناتج عن نظام ملكية الارض . ولكن مازالت هناك جهود يجب ان تبذل لصالح اعادة توزيع الاراضى على صغار الفلاحين ، وضمان حيازتهم لها . كذلك توجد مشاكل نجمت عن حركة التصنيع والنهوض بالمدن ، مما زاد من الفوارق . بيد ان الشعب الهندى يؤمن بان الاشتراكية التى سلكها ، ليست باى حال من الاحوال ، رفضا للديمقراطية ، بل هى على عكس ذلك تعد تحقيقا لها .

وتؤكد الكاتبة ان معظم الموارد التى تؤدى الى التعجيل بحركة النمو الاقتصادى ، قد اصبحت متوفرة اليوم للهند ، وذلك بفضل التضحيات التى بذلها الشعب ولكن هذا لا يعنى ان الحكومة لم تلجا الى المعونة الخارجية لدعم اقتصادياتها . فقد جاءت هذه المعونة فى شكل اعتمادات للحصول على معدات تجهيزات صناعية ، وكذلك على مواد غذائية . وكان على هذه المعونة ان تراعى قبل كل شىء اهم متطلبات التنمية ، كما كان لابد ان تكون بشكل منتظم ، حتى لا تتحول الى اداة تهديد خارجى . وهى تتعلق بالمشتريات التى تحصل عليها الهند من الدولة التى تمنحها هذه المعونة ، على ان يكون تسديدها بمقتضى اتفاقيات تبرم بين الدولتين بالعملات الاجنبية ، وهو امر يزيد من اعباء الميزانية العامة . ذلك ان نصف المعونة الخارجية اليوم ، يذهب لتسديد ديون سابقة ، بعد ان شرعت الدولة فى سياسة الحد من الاعتماد على المعونة تدريجا ، مع العزم فى الوقت نفسه ، على التوسع فى تعبئة الموارد الداخلية ، والقدرات التكنولوجية لخدمة حركة التنمية .

ثم تتناول الكاتبة السياسة الخارجية الهندية ، فتصفها بانها امتداد للقيم التى آمن بها الشعب الهندى منذ قرون مضت ، والتى تعكس ايضا اهتماماته الحالية . وان الهند ليست ملتزمة بكافة المفاهيم التقليدية لكل سياسة خارجية تستهدف الحرص على الحفاظ على ممتلكات الدولة عبر البحار ، او استثمارات لها فى الخارج ، او دعم مناطق نفوذ عن طريق وضع ، حزام صحى ، . كذلك لا يهم الهند تصدير اى ايديولوجية الى الخارج .

واذ كانت الهند مهتمة بعدم المساس باستقلالها ، فقد كان عليها ان لا تنتمى الى اى معسكر تتزعمه دولة كبرى . كذلك كان عليها ان تعمل من اجل السلام العالمى ، لانه خير ضمان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تنشدها . وكان الطريق الوحيد امام الهند ، هو الطريق الذى سلكه الرئيس الراحل جواهر لال نهرو فى عهد الاستقطاب الثنائى العالمى ، عندما رفض الانضمام الى اى من الكتلتين المتصارعتين ، وآثر على ذلك سياسة عدم الانحياز ، كوسيلة فعالة لضمان استقلال بلاده ، وكمشاركة ايجابية فى الحفاظ على السلام العالمى .

كذلك سعت الهند الى اقامة علاقات صداقة مع كل دولة مثلا لم تجعل من النزاعات القديمة ، حجة للحد من الروابط الجديدة التى اقامتها مع بريطانيا داخل الكومنولث . كما فضلت تسوية مشكلة الممتلكات الفرنسية فى الهند بالمفاوضات السلمية ، مما اتاح لها بعد ذلك اقامة علاقات طيبة مع فرنسا . وللهند ايضا علاقات طيبة مع المانيا الفيدرالية والمانيا الديموقراطية وكذا الدول الاوروبية الاخرى دون استثناء . اما مع الدول غير المنحازة فى آسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوبيها ، فقد اقامت الهند تفاهما خاصا مع هذه الدول ، وتعاونا قائما على مصلحة مشتركة ، ونضالا مشتركا ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية . وهناك ايضا علاقات صداقة بين الهند ودول امريكا اللاتينية . وقد ساعد على ذلك تشابه المشاكل التى تعانيها فى حركة النمو التى شرعت فيها . واخيرا تتطلع الهند الى اليابان بتقدير ، اذ تعدها دولة آسيوية طليعية ، ولهذا عملت على دعم التعاون بينها وبين اليابان .

ثم تتناول الكاتبة اهم المشكلات التى واجهتها الهند ، وهى علاقاتها بالباكستان فاكدت ان بلادها قد سعت دائما الى اقامة علاقات طبيعية مع هذه الدولة ، ولكن الحكومات التى توالت على الباكستان منذ نشاتها ، كانت تعزز بقاءها فى الحكم ووحدة البلاد ، على فكرة واحدة ، هى مواجهة الهند التى كانت دائما تقف فى وجه طريق التعاون بين الدولتين . وترى الكاتبة ان الباكستان عندما انشقت عن الهند فى ١٩٤٧ قامت على مفهوم بال يجعل من الدين وحده اساس بناء الدولة والامة . وكانت

النتيجة ان ولدت الباكستان بشكل عجيب على الخريطة فقد شطرت الى جزءين يفصل بينهما ما يقرب من الف ميل من الاراضى الهندية . وتركت اقليات مسلمة هامة داخل الهند . وكانت هذه الاخيرة حريصة على مبدأ العلمانية الذى تؤمن به .

وهكذا دفع الذين تعاقبوا على رئاسة حكومة الباكستان ببلادهم الى نزاع لا نهاية له مع الهند ، بعد ان اقاموا حكما دكتاتوريا عسكريا . وقد حاولت بعض الدول الكبرى بطبيعة الحال استغلال الشعور الدينى فى الباكستان المناهض للهند ، لدفع الباكستان الى مواجهة الهند .

اما الباكستان ، فقد انضمت الى الاحلاف العسكرية التى اقيمت فى الواقع لاحتواء الشيوعية الدولية ، ولكنها استعانت بهذه الاحلاف للحصول على اسلحة يمكن ان تستخدمها ضد الهند . وكانت مصلحة الغرب تقضى بدفع الباكستان الى معاداة الهند . ثم اخذت الصين تمنح هذه الدولة معونة عسكرية لنفس الغرض ، وتلاها الاتحاد السوفييتى ، ولكن سرعان ما اكتشف هذا الاخير مخاطر مثل هذا التصرف ، بعد ان ادرك ان اهم نتيجة لهذه المعونة التى تدفقت على الباكستان من كل جانب ، انها دعمت نفوذ الاوليجاركية العسكرية فى الباكستان . اما الهند ، فكان عليها ان تبنى دفاعها بمواردها الخاصة ، فاخذت تبتاع الاسلحة من عدة دول مدة طويلة ، الى ان قام فى عام ١٩٦٢ العدوان الصينى على الحدود الهندية ، فبادرت الولايات المتحدة بمنح الهند معونة ، وتلتها فى ذلك المملكة المتحدة .

وتروى الكاتبة كيف كانت كشمير اول ازمة قامت فى عام ١٩٤٧ نتيجة للعدوان الباكستانى . ثم تتناول ازمة وحرب بنجلاديش ، التى نشأت ، على حد قولها ، نتيجة للعدوان الذى شنته الحكومة الباكستانية على الاقليم الشرقى ، مما ادى الى تدفق ١٠ ملايين من اللاجئين البنغاليين على الهند .

وكان زعماء حركة المقاومة فى بنجلاديش ، لا ينفكون يحذرون المسئولين الهنود ، بان الحكومة الباكستانية قد شرعت فى حرب ابادة على اقليمها الشرقى . ومن وجهة نظر الكاتبة ، فان الباكستان هى التى بدأت بالعدوان ، بعد ان اعلن رئيسها يحيى خان فى نهاية نوفمبر ، ان الحرب ستبدأ خلال عشرة ايام ، وانه سيقوم بهجوم على سبع مدن هندية .

ولكن بعد ١٤ يوما (١٦ ديسمبر) عندما استسلمت القوات الباكستانية على الجبهة الشرقية ، بادرت الهند من جانب واحد ، باعلان وقف اطلاق النار على الجبهتين الشرقية والغربية . وفى ٢٥ مارس ١٩٧٢ انسحبت القوات الهندية من بنجلاديش ، وكانت خريطة القارة الهندية قد تغيرت . اما مسئولية هذه الحرب ، فان الكاتبة تسندها الى فرقة العسكريين الباكستانيين الذين وصفهم الرئيس بوتو بنفسه ، بانهم كانوا متعطشين للسلطة ، فدفعوا بباكستان الى حرب كانت نهايتها فقدان نصف الدولة . ان هذه الفرقة لم تعرف كيف تحقق السلام ، لم تعرف ايضا كيف تقود الحرب » .

وبعد ان حل حكم مدنى محل الدكتاتوريين العسكريين فى الباكستان ، شرعت هذه الدولة فى فتح الابواب ، وحاولت التوصل الى تسوية سلمية لاهم المشاكل المعلقة بينها وبين الهند . وهكذا تم توقيع اتفاقية سملا فى ٢ يوليو ١٩٧٢ ، التى سجلت عزم الدولتين على تسوية النزاعات بينهما بالمفاوضات الثنائية السلمية ، وعلى ايجاد تعاون بينهما فى المجالات الاقتصادية والثقافية .

اما علاقة الهند بالصين ، فان الكاتبة تؤكد بان لدى حكومتها الرغبة الاكيدة فى ان تتحسن هذه العلاقات ، وان تستعين بالماضى فتسجل ما ابداه الشعب الهندى من تأييد لكفاح الشعب الصينى ضد الامبريالية ، بل وتذكر ان الهند قد ارسلت فرقة من الاطباء الى ماوتسى تونج ، عندما كان يقود الجيش الثامن ، وفى ١٩٤٩ عندما ولدت جمهورية الصين الشعبية ، كانت الهند فى مقدمة الدول التى اعترفت بها .

وكانت الهند تؤمل كثيرا فى ان تتكاتف الدولتان الناميتان فى الجهود التى تبذلها كل منهما فى سبيل التحرر الاقتصادى ، وفى تحركهما على المسرح الدولى . ولكن الخمسينات سرعان ما انتهت بخلافات ادت الى التأزم وسوء التفاهم ، الى ان بادرت القوات الصينية فى عام ١٩٦٢ بانتهاك الحدود الهندية ، واحتلت مساحات كبيرة منها .

وفى نظر الكاتبة ، فان النزاع القائم بين الهند والصين ، لا يمكن حصره فى كونه نزاعا على الحدود . اذ ان هذا الامر الاخير ليس سوى نتيجة للسياسة التى دأبت عليها الصين وهى تستهدف ضرب استقرار الهند ، وعرقلة تحركها السريع نحو التقدم . وقد كانت نهاية الثورة الثقافية ، بداية مرحلة هدوء نسبى ، خاصة بعد ان اتخذت السياسة الصينية اتجاها جديدا .

اما موقف الهند من الصين ، فهو قائم على الامل فى ان ينشأ تعاون مثمر بين الشعبين الهندى والصينى .

ثم تذكر الكاتبة ان والدها الرئيس نهرو ، كان اول زعيم غير شيوعى قام بزيارة الصين ثم موسكو . وقد اسفرت المحادثات التى جرت بين القادة السوفييت والهنود ، عن اقامة علاقات ودية بين الدولتين ، بصرف النظر عن تباين نظم الحكم فى كل منهما .

وقد شارك الاتحاد السوفيتى الهند ، رغبة هذه الاخيرة فى السلام ، وفى القضاء على العنصرية والاستعمار . ولهذا كان يقف دائما فى صف الافروآسيويين . وقد ادى هذا التعاون بين الدولتين فى نهاية عام ١٩٧١ الى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون ، التى راعت تسجيل

سياسة عدم الانحياز التي تؤمن بها الهند ، والتي لم تحد عنها .

وتتناول الكاتبة بعد ذلك علاقة الهند بالولايات المتحدة ، فتتذكر مساندة الشعب الامريكي وحكومته للشعب الهندي ، عندما كان هذا الاخير يقود نضالا تحرريا ضد الامبريالية . ولكن عندما برزت الولايات المتحدة كدولة ذات نفوذ على العالم ، حدث تراجع في الموقف الامريكي ، واصبحت اولى اهتمامات واشنطن احتواء الشيوعية داخل حدودها ، وقبل كل شيء الاتحاد السوفييتي ، ثم الصين ، ثم الان من جديد الاتحاد السوفييتي . واخذت الولايات المتحدة في اقامة تكتلات عسكرية ، تعمل على التوسع في شبكة القواعد العسكرية عبر المحيطات والقارات . وكانت النتيجة ان شطر العالم الى معسكرين متناهضين ، واصبح من المتوقع بالنسبة الى كل دولة ، ان تعلن عن تبعيتها لاحد هذين المعسكرين .

ولكن لم يكن في مقدور الشعب الهندي ، الذي كان حريصا على استقلاله ان يتبع أحد المعسكرين كما لم يكن في مقدوره أيضا ان يعزل نفسه عما يجري حوله في العالم . وكانت الحكومات الامريكية تعيب على الهند موقفها الحيادي غير المنحاز ، وتصفه بأنه اكثر ميلا للاتحاد السوفييتي . لهذا اتسمت العلاقات التي قامت بين الدولتين بشيء من التأزم وكان انضمام الباكستان الى الحلف الذي تشرف عليه الولايات المتحدة ، وحصولها على كميات ضخمة من الاسلحة ، بمثابة سحابة في افق العلاقات الهندية الامريكية ، اذ كان معروفا ان هذه الاسلحة التي منحتها امريكا الى الباكستان ، لم تكن موجهة فقط ضد الشيوعية ، بل كان من الممكن ان تستخدم ضد الهند . وقد احتجت الهند مرارا ضد هذا الوضع ، ولكن دون جدوى .

وتقيم الكاتبة نتيجة هذه السياسة الامريكية وتتساءل : ماذا كسبت من هذا النشاط الذي بذلته في اوروبا وفي آسيا ؟ هل نجحت في احتواء الشيوعية ؟ ان الولايات المتحدة اليوم قد اضطرت الى اقامة علاقات مع الدول غير المنحازة بل الى التمسك الى الكتلة المواجهة ، اي الكتلة الشيوعية . اما من ناحية الهند ، فانها لو كانت قد خضعت للضغط الغربي ، لكانت ظروفها الداخلية قد تدهورت ، وكان المتطرفون قد دعموا جبهتهم .

وخلال حرب ديسمبر ، ساندت الولايات المتحدة الباكستان على حساب القيم الانسانية الاساسية ، فقد ارسلت باخرة حربية ، انتربرايز ، الى الباكستان لمساندة الحكم الدكتاتوري العسكري ، ولقمع الديموقراطية . وكان الموقف الامريكي شبيها الى حد كبير بالموقف الصيني . وهو امر يدعو الى الغرابة ، لان اساس سوء التفاهم بين الهند والولايات المتحدة ، كان في الاصل نابعا من اتصالات الهند بالصين والاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا . والغريب انه عندما غيرت الولايات المتحدة سياستها تجاه هذه الدول ، ازداد استياؤها تجاه الهند . وترى الكاتبة انه على الدولة الكبرى ان لا تتجاهل وجود دول أخرى غير كبرى . لا تقبل ان تكون بيدقا على رقعة الشطرنج العالمية . وقبل كل شيء ، على الولايات المتحدة ان تسوى التناقض الداخلي بين تقاليد الاباء الذين اسسوا هذه الدولة ، والتي يعد لنكولن رمزا لها ، وبين الصورة التي تعطي لها في الخارج ، كدولة كبرى تمارس سياسات نفوذ ذات منطق غير مستحب .

اما فيما يختص بنزع السلاح ، وتحريم الاسلحة النووية ، والنضال المستمر ضد الاستعمار والعنصرية ، وتوسيع الهوة بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة ، وحرب فيتنام ، وازمة الشرق الاوسط ، فان موقف الهند متماسك وثابت ومعروف ، كما عبرت عنه في الساحة الدولية .

وفي النهاية ، تقدم الكاتبة للقراء نظرتها الى الساحة الدولية ، فتراها قد حدثت فيها تغيرات كبيرة . وتتذكر ما جرى من عقد مؤتمرين للقمة في بيكين وموسكو ، وتتساءل هل سيؤدي ذلك الى تغيير في مفهوم التعايش السلمي الذي دافعت عنه الهند خلال اعوام عديدة ؟ ان الرغبة في الحد من شدة التوتر قد امتدت ايضا الى مناطق اخرى من العالم . ولكن لا يمكن التكهن بأن مثل هذه العلاقات الجديدة ستحقق اكثر من الاخرى الاستقرار المنشود في العالم . فان التعايش بين دولتين بمفهومه ، لا يمنع وجود سياسات قد تمارس على حساب حرية دول اخرى . ومثال ذلك ، العمل المنسق بين الولايات المتحدة والصين الذي جرى اخيرا داخل مجلس الامن ضد اقرار السلام في بنجلاديش . ان الاتفاقيات التي تبرم لصالح توازن القوى او لتحديد مناطق نفوذ ، ستؤدي حتما الى احداث نقط تأزم وعدم استقرار . ولا توجد دولة اليوم قانعة بأن تكون تابعة لغيرها .

وقد تفادت أوروبا الحرب لمدة عقدين ، وهي الان تعمل على بناء اطار جديد للامن والتعاون . وكلمة السلام لا تقبل التجزئة ، ومادامت هناك منازعات وخلافات في آسيا ، فلن يكون هناك سلام في العالم . ان اسيا كانت مهد العديد من الحضارات ، وتضم عددا كبيرا من السكان في العالم . ولمدة اكثر من قرنين ، استقطعت من القارة مواردها ، لكي تستخدم لصالح التقدم الصناعي والنمو الغربي . والان حصلت الدول الاسيوية على حريتها السياسية ، ولكن مازالت حركة القوى الدولية تعمل على عرقلة جهود هذه الدول لمحو التخلف الاقتصادي ، وآثار الماضي الاليم . ولاشك في ان لدى الدول الاسيوية العديد من المشاكل التي يمكن ان تسوى عن طريق اقامة تعاون بينها ، بدلا من الاعتماد على المعونة الخارجية .

ANNALS

مجلة آنالز ــ واشــنطن ــ عدد يوليو ١٩٧٢ ــ الاتجاهات السياسة فى الصين مند الثورة الثقافية ــ بقلم : هارى هاردنج

يعد هذا المقال محاولة لتحليل ما آلت اليه الاوضاع فى الصين منذ قيام الثورة الثقافية • هل حققت هذه الثورة اهدافها ؟ ان رد الكاتب علـى هـذا السـؤال ملـىء بالافتراضات ، لان الصين ، وان كانت قد شرعت فى تفتح على العالم سجلته زيارة الرئيس نيكسون فى بداية العام الماضى ، الا ان مايجرى فيها ما زال خافيا على الخارج •• ومما هو جدير بالملاحظة ان الكاتب يعد من المتخصصين فى الشئون الصينية ، اى انه يقدم فى هذا المقال حصيلة ما بدا له من متابعة متواصلة لاحداث الصين منذ قيام الثورة الثقافية •

ان الفكرة الرئيسية التى تسيطر على الكاتب ، هى ان كل ثورة تليها فترة هبوط ، اى ان كل مرحلة تطرف فى الحركة السياسية ، تليها مرحلة اعتدال ، ويطبق هذه النظرية على ما جرى من احداث فى الصين منذ ١٩٦٦ •

ومن وجهة نظر التغيير الذى تلى الثورة الثقافية ، يلاحظ الكاتب انه خلال الاعوام الاخيرة . شـهدت الصين حركة تعمل على اعادة النظر فى المفاهيم السياسية ، وكذا اعادة توزيع السلطة السياسية ، وهو ما كانت تستهدفه الثورة الثقافية ، ولكن ليس على النحو الذى تم • ففى كلتا الحالتين ، كانت النتائج تثبت وجود اتجاه الى جموح الثورية الصينيـة ، والى انتهـاج سياسة تتسم باليمينية • بل ان الكاتب يؤكد وجـود حـركة تعمل للرجوع الى النظام القديم ، الذى وقفت ضده الثورة الثقافية ، وهو تقبل بعض الفوارق الاقتصادية • وانتهاج سياسة خارجية اكثـر تمـالحا • كما تلاحظ ايضا بوادر ليبرالية امتدت الى مجالات الثقافـة والفنون ، لم تـكن موجـودة فى الماضى •

ولكن كل هذا لا يعنى ان الثورة الثقافية ذهبت هباء ، لقد اثبت التاريخ ان لكل ثورة فعاليتهـا ، اذ تترك فى العهد الذى يليها تغـيرات فى السياسة والمجتمع والاقتصاد ،وهو مـا حـدث ايضـا فى الصـين • فهناك بعض الاصلاحات نادت بها الثورة الثقافية ، وابقت عليهـا السلطة التى تولت الحكم بعدها ، ولكن من الملاحظ ايضا ان بعضها الاخر قد ترك جانبا • وبالتالى لا يمكن ان نصف العهد الحالى فى الصين بانه مجرد رجـوع الى الاوضاع التى سـبقت الثـورة الثقافية •

وهنا يتبادر الى الذهن السؤال الاول : الى اى مدى ابقى العهد الحالى فى الصين على المثل العليا والبرامج التى نادت بها الثـورة الثقافية فى ١٩٦٦ ؟ .

يذكر الكاتب أولا ما جرى فى المؤتمر التاسع للحزب الشيـوعى الصينى الذى عقد فى ابـريل ١٩٦٩ • فيجد انه قد رفع شـعار الوحدة ، ووصف نفسه بيانه « مؤتمر النصر » ، ولكنه فى نفس الوقت سـجل نهـاية الثـورة الثقـافية • وقـد تاكد ذلك خـلال الشهور الثمانية التى تلت المؤتمـر ، اذ قامت السلطات باقصاء عضوين هامين من اللجنة التابعة للمكتب السياسى للحزب ، ثم ابعدت ايضا ستة اعضاء آخرين ، كان من بينهم لين بياو الذى يمثـل التيـار اليسارى • ومضت السلطات فى حركة التطهير هذه ، الى ان اصبح المكتب السياسى لا يضم اليوم سوى ٧ أعضـاء من الـذين انتخبـوا فى ابريل ١٩٦٦ ، وكان عـددهم واحدا وعشرين .

ثم يتناول الكاتب الاسباب التى تقف وراء هذه التطورات ، فيرجعها الى سببين من اهم الاسس التى تركتها الثورة الثقافية : الاول هو ان الثورة الثقافية كانت حركة انتقاد عنيفة . لما بدا فى الصين من تزايد فى الفوارق الاجتمـاعية ، وخاصة تلك الفجوة التى تزايدت على من الايام بين المدينة والقرية من جهة ، وبين النخبة البـورقراطية والجماهير من جهة اخرى • وكانت الثورة الثقافية حركة احتجاج ، ورفض للسياسات التى ادت الى خلق هذه الفوارق ، الى حد جعلها فى قالب نظام • ولكنها فى الوقت نفسه ، لم تقدم بديلا واضحا لهذه السياسات الفـاسدة • واكتفت الثورة الثقافية بالتنديد بالبورقراطيـة المتفشية فى صفوف الدولة والحزب ، ولم تقدم حلولا للمشاكل المويصـة فى ذلـك الوقت ، واخـذت تلوح بشعارات ثلاثـة هى ، المسـاواة : والجماعية : والمشاركة الجماهيرية •

وبالاضافة الى عدم تحديد سياسة ثورية ، وهو ما يسجله الكاتب على الثورة الثقافية ، يجد ان الاساس الثانى الهام الذى نجم عن هذه الحركة ، هو التشتت الذى بدا فى السلطة السـياسية ، نتيجة الصراع الذى شجر للتوصل الى الحكم ، عندما احدثت الثورة الثقافية انقلابا فى الاوضـاع • وكان هذا الصراع قائما بين الزعماء المتمركزين فى بيكين من جهة ، وبينهم وبين زعماء الاقاليم من جهة اخرى • والواقع انه منذ حركة الاصلاح التى جرت فـى ١٩٥٧ لصالح اللامركزية ، كانت الاقاليم هى التـى تتـولى تنسيـق اقتصادياتها • ثم عين لين بياو فى ١٩٥٩ وزيرا للدفاع ، فبادر بتنظيم القوات البرية لجيش التحـرير الشعبى ، فى اطار اقليمـى ، وبالتالى اضعف نفوذ وزارة الدفاع على الجيش الموزع فى الاقاليم • ويلاحظ الكاتب هنا ، انه كثيرا ما نشب صراع على الحكم ، كان نابعا عادة من الاقاليم • وعندما قامت الثورة الثقافية ، برز على المسرح السياسى زعماء اقليميون ، ولـكنهم كانوا فى الحقيقة يمثلون اتجاهات سياسية مختلفـة ، بـل ومتباينة ، كـانت تمتـد مـن الراديكـالية المتطرفة ، الى اليمينية المتطرفة • وكان هؤلاء الزعماء الجدد يتمتعون بسلطات واسعة ومستقلة الى حد

كبير . ومن نتائج هذه الظاهرة ، ان اصبحت هناك ضغوطا كان يفرضها هؤلاء الزعماء على واضعى السياسة فى بيكين ، كى تراعى المصالح الاقليمية قبل كل شىء .

وهكذا يؤكد الكاتب ان عدم تحديد الثورة الثقافية لسياسة المستقبل من جهة ، وتشتيت السلطة الذى بدا واضحا فى الصين عند انتهت الثورة ، هما العاملان المسئولان عن سقوط التحالف المخلخل الذى تكون عند عقد المؤتمر الثامن . وكلما حددت الحكومة سياساتها المقبلة ، كلما ازداد اضعاف التحالف المذكور . فكان يعالج من خلال عملية اقصاء تمت اساسا فى صفوف الراديكاليين المتطرفين . الذين ينتمون الى الاقاليم والعاصمة على السواء . الى ان تم فى سبتمبر ١٩٧١ ابعاد لين بياو الذى يعد من أهم الزعماء العسكريين الراديكاليين .

وخلال الشهور التى تلت المؤتمر التاسع . بذلت محاولات عديدة للحفاظ على وحدة الصفوف ، فكانت السياسات التى توضع تصاغ فى الفاظ سياسية ، تستهدف اساسا الحصول على تأييد اكبر عدد ممكن . وكانت النتيجة ان حلت محل التطرف الثورى ، شيئا فشيئا . ما سمى فى الثانى من ١٩٦٩ والنصف الاول من ١٩٧٠ « بالبراجماتيكية الثورية » . على ان هذه السياسة كانت فى الواقع محاولة للقضاء على مظاهر التطرف عن المبادىء التى وضعتها الثورة المبالغ فيه ، ولكن دون الانحراف الثقافية .

اما رد فعل الجماهير لهذا الاتجاه العملى . وخاصة فى المدارس والمصانع والكمليونات ، فكانت تراه خيانة صارخة لاهداف الثورة الثقافية . واسفرت النتيجة عن فشل هذه السياسة فى تقديم برامج تحظى بتأييد الجميع ، ولاسيما الراديكاليين .

وكان هذا الاتجاه وهو البرجماتيكية الثورية ، يتضمن اولا بندا ، وهو ضرورة استعادة الزعامة للحزب والتنظيم ، ولكن فى الوقت نفسه كانت العناصر البيروقراطية فى صفوف الحزب والدولة حريصة على عدم ترك الفرصة امام الراديكاليين ، وهم ورثة الثورة الثقافية ، لكى يسيطروا على الحكم . لكانت النتيجة ، ان اصبح دور ممثلى الجماهير فى اللجان الجديدة محدودا ، بعد ان اعيد تحديده فى ضوء الاوضاع الجديدة .كذلك واجه الحرس الاحمر والمتمردون الثوريون صعوبات عديدة فى الحصول على عضوية داخل الحزب . وفى راى الكاتب ، ان الراديكاليين كانوا مطالبين بالامتثال للنظام التنظيمى ، ولكن فى الوقت ذاته ، كانت عملية اعادة البناء التنظيمى تجرى بشكل لا يمكن ان يقبله هؤلاء المتطرفون .

اما فى المجال الاقتصادى ، فقد انعكس هذا الاتجاه فى شكل العمل على تحقيق بعض نقط من أهداف الثورة الثقافية . ومن ناحية مشكلة تسوية الفوارق الاقتصادية بين المدن والقرى ، بذلت جهود نشطة ، لتموين القرى بالالات والاسمدة ومواد البناء ، وكذلك للتوسع فى التعليم والخدمات الصحية . اما مطلب الثورة الثقافية الخاص بتحسين موارد الفلاح داخل الكوميون ، فلم يركز عليه . وفى بداية ١٩٧٠ اكدت الحكومة ان الوحدة الاساسية للحساب ، هى فرقة الانتاج كما كان الوضع من قبل . وكان هذا التاكيد يعنى انه لن تبذل اى جهود فى سبيل المساواة فى الموارد بين الفرق الغنية والفرق الفقيرة . وبالاضافة الى هذا ، كان الفلاح الذى ينتج اكثر ، يحصل على اجر اكبر ، اى ان مبدا المساواة فى الموارد لم يكن متبعا ، بحجة ان الحافز المادى والمعنوى سيدفع الفلاح الى زيادة انتاجه .

وقد واجهت هذه السياسة الزراعية بطبيعة الحال نقدا شديدا ، خاصة فى ربيع عام ١٩٧٠ عندما وقف الراديكاليون على جميع المستويات ، يطالبون ، بقفزة جديدة الى الامام فى مجال الزراعة . وكانت حجتهم فى ذلك ان الثورة الثقافية وحركة التربية الاشتراكية التى سبقتها ، نهضت بمستوى الوعى الجماهيرى فى القرى ، الى حد يمكن التغاضى معه عن الحافز المادى ، وكانوا يطالبون ايضا بفرض قيود صارمة على حجم الممتلكات الشخصية ، وعلى حرية حركة السوق ، وينادون بوضع برامج لاعادة توزيع الموارد بين فرق الانتاج . وكانوا يبررون هذه المطالب ، بان هذه السياسة الزراعية المقترحة ، تتمشى مع الحركة الثورية ، لانها ستضاعف الانتاج الزراعى الاجمالى ، دون ان يؤدى ذلك الى احتياجات ملحة فى الاستثمارات الزراعية . وقصارى القول كان المطلب الرئيسى للراديكاليين ، هو اعادة تجربة ، القفزة الكبيرة الى الامام ، التى شهدتها الصين فى بداية الستينات .

وكان على السلطات الصينية ان تواجه هذه المقاومة الراديكالية ، فاخذت تدعو ، عن طريق الصحف ، الى الحفاظ على الوحدة القومية . ولكن من جهة اخرى ، كان البنيان الحزبى فيما بين ١٩٦٩ و١٩٧٠ فى حالة احتضار . فحتى نهاية نوفمبر ١٩٧٠ ، لم يكن الاقاليم فى معظمها قد انتخبت بعد لجان الحزب التابعة لها ، ففى ٢٠٠٠ مقاطعة ، لم يشكل سوى مائة لجنة حزبية ، فى ٣٠ مقاطعة منها .

وفى نهاية ١٩٦٩ وبداية ١٩٧٠ بدات حركة تطهير واسعة ، شملت بصفة خاصة الزعماء الراديكاليين فى ٤ اقاليم ، كانت تعد فى الطليعة عندما قامت الثورة الثقافية وهى : شانتونج ، شانسى ، كوايشو ، منغوليا الداخلية . وفى نهاية صيف ١٩٧٠ ، بدا تيار داخل الاجتماع الثانى للجنة المركزية للمؤتمر التاسع ، يطالب باتخاذ الاجراءات اللازمة ضد المقاومة الراديكالية ؛ ولهذا تضمن البيان الذى صدر عن الاجتماع المذكور نقدا شديدا لما سمى « بالمثالية والرومانية » ، وهى الفاظ تعنى

بوضوح ، ان السلطات ماضية فى الاتجاه العملى الذى اتخذته ، كما انها عازمة على التخلص من بعض كبار الشخصيات الراديكالية المركزية ، ومن هؤلاء ، شن بوتا رئيس المجموعة المركزية الثقافية الثورية والسكرتير السابق للزعيم ماوتسى تونج .

ويؤكد الكاتب ان اهم نتيجة اسفر عنها الاجتماع الثانى ، هى ضمان استقرار الوضع السياسى الجديد ، بشكل يؤهل السماح بتشكيل اولى اللجان الحزبية فى الاقاليم . وبالاضافة الى ذلك ، كانت القرارات المتخذة فى الاجتماع الثانى ، تبرر ضرورة اقصاء شخصيات اقليمية ، عرفت باتجاهاتها الراديكالية ، وكذا جميع ممثلى الجماهير الذين يعارضون آراء اللجان الاقليمية . وحتى يضمن هذا الاقصاء ، وضع قادة عسكريون على راس هذه اللجان .

وهنا يتناول الكاتب موضوع لين بياو ، ويحاول تحليل ما حدث . فيجد ان لين بياو كان يطمع فى دعم مركزه الشخصى ، عن طريق التفاف العناصر الراديكالية من حوله . وكان لين بياو يستمد نفوذه من ثلاثة عوامل : الاول قدرته الشخصية على تمجيد شخصية الزعيم ماوتسى تونج ، من خلال وضع افكاره فى قالب مبسط ، وشكل عقائدى جامد . الثانى وجوده على راس الجيش ، الذى قام وقت الانقلاب الذى حدث داخل الحزب والدولة لمناهضة البورقراطية ، بدور الاداة التى لا غنى لها داخل الادارة ، ولحفظ النظام . والثالث مهارته الفائقة فى استغلال النزاع الصينى السوفيتى لدعم الوحدة القومية فى البلاد تحت زعامة عسكرية . كان مركز لين بياو قويا اذن بفضل هذه العوامل الثلاثة . ولكن فى ١٩٧١ عندما قامت مواجهة بينه وبين السلطات ، بدا مركزه مزعزعا ويقدم الكاتب بعض العوامل التى اسهمت فى هذا التدهور :

— فقد اعلن الرئيس ماوتسى تونج ، اثناء مقابلة جرت بينه وبين ادجار سنو ، ان « عبادة الشخص كانت فى السنوات الاولى من الثورة الثقافيه سلاحا ضروريا لاحداث انقلاب فى النظام الصينى الذى بدا عليه الفساد ، ولكن الوقت قد حان الان لكى يتخلص من هذا السلاح . ثم جاء تصريح آخر على لسان شوان لاى جاء فيه ان دراسة فكر ماوتسى تونج قد اتسمت بالجمود . وانه لابد من التعمق فى ايديولوجية ماوتسى تونج . واخيرا شرعت الحكومة الصينية فى حملة واسعة تدعو الى دراسة كتابات ماركس وانجلز ولينين ، والى قراءة كتابات ماو بعمق اكثر ، دون الاكتفاء ببعض النصوص ، كما جاءت فى الكتاب الاحمر . والمعروف ان لين بياو هو الذى اختار هذه النصوص .

— كانت عملية اعادة بناء الحزب ، يصاحبها صعود بورقراطية مركزية ، تسنمت السلطة ، وفى الوقت نفسه كانت هناك محاولات تبذل بنجاح للقضاء على احتكار الجيش للوضع السياسى فى البلاد ، وسيطرته على الادارة الحكومية . والمعروف ان لين بياو عندما كان وزيرا للدفاع ، كان قد قام بتشكيل قوات برية منظمة على المستويات الاقليمية ، وبذلك قضى على التناقض بين الجيش السياسى والجيش المهنى . ولكن عندما اصبح لين بياو نائبا للرئيس لم تبق تحت اشرافه سوى البحرية والقوات الجوية والفرق العامة فى المؤخرة ، اما القيادات العسكرية الاقليمية التى كانت تمارس شئون الادارة الاقليمية ، فقد اصبحت لا تلبى دائما مطالب العاصمة .

— عندما قامت مواجهة عسكرية بين الصين والاتحاد السوفيتى على الحدود ، قام لين بياو بانشاء استحكامات عسكرية . كما تولى حملات واسعة تدعو لبناء مخابىء تحت الارض ، مما ادى الى تشتت الجهود الصناعية فى البلاد . وكان هذا العمل يتم باسم الوحدة القومية . ولكن فى بداية عام ١٩٧١ تقدم شوان لاى بخطة دبلوماسية فى شكل حل اكثر ايجابية لضمان امن الصين ، عن طريق تحرك دبلوماسى مرن ، يعمل على تحريك دولة كبرى ضد الاخرى . وكان شوان لاى مثلا يدافع عن زيارة نيكسون للصين ويقول انها ليست اقل فعالية من المخابىء التى بناها لين بياو وان كانت اكثر دواما بل ان نفقاتها اقل .

— واخيرا يرى الكاتب ان صورة لين بياو لم تكن تناسب الدور الذى يريد ان يقوم به . فقد كانت صحته متدهورة كما كان لا يتقن الكلام امام الجماهير .

وقد واجه لين بياو تحديا صريحا ، عندما تمت اعادة تشكيل لجان الحزب فى مختلف انحاء الصين . وكان قد حاول ادخال عدد كبير من العسكريين التابعين له لدعم مركزه ، ولكن بعض هذه العناصر كانت الثورة الثقافية قد اقصتها عن مراكزها فى الماضى . وكانت خطة لين بياو التكتيكية التالية ، هى جمع تحالف سياسى قوى يقف وراءه ، ثم ابرز مجموعة من المقترحات السياسية كانت تمثل فى الواقع تحديا مباشرا للسياسات الاقتصادية والخارجية ايضا التى وضعها شوان لاى فى بداية ١٩٧٠ . وكانت اهم هذه المقترحات ، تناهض التقارب مع الولايات المتحدة ، وتنتقد السياسة الزراعية المتبعة .

وكانت الخطة الدبلوماسية الكبرى التى وضعها شوان لاى ، تفترض ان الصين على المدى الطويل ، ستعمل على احداث تغيرات فى النظام الدولى . بتزعمها جبهة ثورية موحدة تضم الدول المتوسطة والدول الصغيرة لمواجهة الدول الكبرى . اما على المدى القصير . فعلى الصين ان تؤمن موقفها تجاه الاتحاد السوفيتى واليابان ، عن طريق التقارب الى الولايات المتحدة . وكان هذا النهج الاخير يرفضه لين بياو بشدة ، يؤيده فى ذلك العسكريون المركزيون ، الذين كانوا يخشون من جراء هذا التقارب ، استقطاعات تجرى فى ميزانية الدفاع .

وكان لين بياو يزيد ايضا فكرة الراديكاليين الخاصة بتحقيق قفزة كبيرة الى الامام . ويعلل الكاتب هذا التاييد ، بان لين بياو كان يامل من وراء ذلك ، الحصول على مساندة الزعيم ماوتسى تونج الذى كان يرى فى مثل هذا العمل خطوة اخرى فى طريق الشيوعية » .

ولكن من الملاحظ ، ان لين بياو لم يندفع مع الراديكاليين فى موقفهم الخاص بالامور التنظيمية . اذ كان يريد قبل كل شىء دعم نفوذ العسكريين داخل التنظيم الحزبى . والجدير بالذكر ، ان عملية اقصاء لين بياو جاءت نتيجة تخلى ماوتسى تونج عنه . ويبدو ان الرئيس الصينى قد فقد ثقته فى تلميذه .

وفى نهاية المقال ، يستعرض الكاتب اهم الاتجاهات السياسية فى الصين منذ ١٩٦٩ من خلال هذا التحليل - فيؤكد ان السياسة الصينية قد اتسمت منذ ذلك التاريخ بالاعتدال . كان هدف الثورة الثقافية فى الماضى مناهضة الانحراف الايديولوجى ، اما اليوم فان الحكومة تنادى بعدم الاندفاع فى طريق الشيوعية قبل الاوان .

ومن الناحية التنظيمية ، كانت الثورة الثقافية هجوما شن على المستويات الوسطى للبورقراطية الصينية فى محاولة للحد من ركودها ، وجعلها اكثر تفتحا للمشاركة الجماهيرية . ولكن التمثيل الجماهيرى اصبح اليوم داخل اللجان الثورية الاقليمية ، لا يملك اى سلطة . اما اللجان الحزبية الاقليمية فليس لديها اى تمثيل جماهيرى .

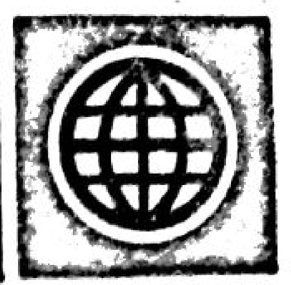
ومن جهة اخرى ، فان الاتجاه الحالى فى الصين ، هو الاعتدال وعدم التطرف ، ولكن السلطة السياسية ما زالت مشتتة ، وهى موزعة على ممثلين اقليميين ، وقادة عسكريين من الدرجة الثانية وبعض البورقراطيين المدنيين ، وعدد قليل من الراديكاليين « المحترمين » .

وهنا ياتى السؤال الاخير : ما هى الابعاد السياسية الصينية حاليا ؟ ان من يزور الصين اليوم ، قد يدهش لعدم وجود اى اضطراب نتيجة لاقصاء لين بياو ، ولكن هذا الهدوء ظاهرى فقط ؟ فهناك مشاكل عويصة لم تحل بعد ، وان كانت الصحافة تركز على المسائل الاقتصادية ، وتطالب بمزيد من الانتاج ، فى حين ان المناقشة السياسية كانت الموضوع الذى يسود منذ بضعة اعوام .

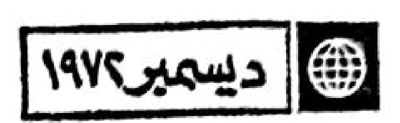
ان المؤتمر القومى الشعبى الرابع سيعقد قريبا ، وسيسفر دون شك عن انتقادات للقرارات السياسية التى اتخذت منذ الثورة الثقافية ، كما انه لابد سيبرز ما يجرى من تنافس على السلطة ، عندما تتم عملية اعادة تشكيل الحكومة المركزية .

وهناك ايضا مشاكل تتعلق بالدفاع والامن لم تحل ، وهى خاضعة لعوامل دولية . وقد تؤدى الى تفجر الموقف العسكرى . مرة اخرى ، كما حدث عندما تام النزاع الصينى السوفيتى . واخيرا ، وهو الاهم ، هناك مشكلة خلافة الزعيم ماوتسى تونج ، بعد ان ثبت ان الهدف الذى كانت تسعى اليه الثورة الثقافية ، وهو تقديم خليفة له ، او تعليم جيل جديد ثورى يحل محل الزعيم ، لم يتحقق .









الاتحاد السوفيتي :

١ : وافق البنك الوطني للاتحاد السوفيتي رسميا على اقامة تمثيل دائم لبنك « الكريدى ليونيه » الفرنسي كأول بنك أجنبى يسمح له بممارسة الانشطة المصرفية فى موسكو .

٢ : اعلن الاتحاد السوفييتى والمجر ، فى بيان مشترك صدر عن الزيارة التى قام بها ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب السوفييتى الشيوعى للمجر ، تأييدهما الكامل للشعوب العربية ، وضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة ، كشرط أساسى لتحقيق تسوية سلمية فى الشرق الاوسط .

١٨ : قرر المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى تشكيل لجنة سياسية حزبية على أعلى مستوى ، لبحث تطورات العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ومصر فى النواحى السياسية والعسكرية والحكومية والحزبية ، على أن تقدم اللجنة دراساتها الى الزعيم السوفييتى ليونيد بريجنيف فى مطلع شهر يناير سنة ١٩٧٣ .

١٨ : اعلنت الحكومة السوفييتية ان معدل النمو الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى خلال سنة ١٩٧٢ انخفض الى أدنى مستوى له منذ ١٠ سنوات ، وان الدخل القومى قد زاد بنسبة ٤ ٪ خلال سنة ١٩٧٢ ، وكان مقررا طبقا لخطة التنمية الاقتصادية ان يزيد بنسبة ٦ ٪ .

١٩ : أقر البرلمان السوفييتى الميزانية العامة لعام ١٩٧٣ والتى بلغت ١٨١ر٥ مليار روبل [٢٢٠ مليار دولار] . وتتضمن الميزانية الجديدة زيادة الانفاق الزراعى بنسبة ٩ر٩ ٪ ، والمحافظة على الانفاق الدفاعى بنسبة ١٧ر٩ ٪ للعام الثالث على التوالى .

٢٥ : شكل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة لجنة استشارية مشتركة من ٤ اعضاء ، للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين فى مجال الحد من سباق التسلح الذرى .

انظر أيضا : مصر [٢٧] — سوريا [٢] — الصين [١١] — فرنسا [١] — كوبا [٢٥] — الهند [٨] — الولايات المتحدة [٢] المملكة المتحدة [١١]

اثيوبيا :

١١ : اعلنت جبهة تحرير اريتريا الثورية مسئوليتها عن محاولة اختطاف الطائرة الاثيوبية ؟ وقى المحاولة التى باءت بالفشل ، ولقى مختطفوها السبعة مصرعهم برصاص رجال الامن الاثيوبيين داخل الطائرة نفسها .

الارجنتين :

٦ : تشكلت جبهة سياسية عريضة بزعامة حزب العدالة ، وهو حزب الرئيس الارجنتينى الاسبق جوان بيرون ، لدخول الانتخابات العامة فى الارجنتين .

٩ : أكد المجلس العسكرى الحاكم ، ان الرئيس السابق جوان بيرون لا يمكنه أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية أو لاى منصب آخر فى انتخابات مارس سنة ١٩٧٣

١٠ : اعلن ٧٠ من أساقفة الكنائس الكاثوليكية فى دول العالم الثالث — عقب اجتماعهم بجوان بيرون — ان الارجنتين يمكن أن تحصل على الحرية والعدالة من خلال « البيرونية » . وجدير بالذكر ان بيرون كان على خلاف شديد مع الكنيسة الكاثوليكية منذ ١٧ عاما ، لدرجة أن الفاتيكان اصدر قرارا بحرمانه .

١٤ : اعلن جوان بيرون أنه سيرشح نفسه لانتخابات الرئاسة الارجنتينية فى مارس سنة ١٩٧٣.

١٥ : غادر الرئيس الارجنتيني الاسبق جوان بيرون بلاده بعد ٢٧ يوما من عودته من منفاه — في رحلة الى اورجواي وبيرو وعدد آخر من البلدان .

استراليا :

٢ : فاز حزب العمال الاسترالي في الانتخابات العامة في استراليا . وبذلك أصبح جون هوتيلام — زعيم الحزب — رئيس الوزراء الاسترالية . وقد اعلن أن اول عمل سيقوم به بعد توليه الوزارة هو الاعتراف بالصين الشعبية .

٦ : اعلنت حكومة استراليا ، قبل ساعات من بدء محادثاتها مع الصين الشعبية لانشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين ، انها استدعت سفيرها في تايوان .

١٢ : اتخذ جون هوتيلام رئيس وزراء استراليا الجديد ، سلسلة اجراءات تستهدف اضفاء الصبغة البروليتارية العمالية على حكومته . فقد ألغى هوتيلام الالقاب البريطانية القديمة التي تمنحها ملكة بريطانيا لكبار المسئولين في دول الكومنولث . كما رفض هوتيلام عضوية مجلس البلاط البريطاني في لندن ، وهو تقليد يقضي تلقائيا بأن ينال رئيس وزراء أي دولة تابعة لمجموعة الكومنولث البريطاني هذه العضوية .

٢٣ : قررت الحكومة الاسترالية رفع قيمة الدولار الاسترالي بنسبة ٠٥ر٧ ٪ لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات الذي حقق لاستراليا فائضا بلغ مليارين من الدولارات ، بسبب تدفق رؤوس الاموال الاجنبية عليها .

افغانستان :

٦ : قبل الملك ظاهر شاه ملك افغانستان استقالة عبد الله ظاهر رئيس الوزراء ، وكلف محمد موسى شفيق وزير الخارجية في الحكومة السابقة تشكيل حكومة جديدة .

المانيا الديمقراطية :

١٧ : اعلنت حكومة المانيا الديمقراطية اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة مع تونس وقبرص والكويت .

٢١ : وقعت كل من المانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية « معاهدة اساسية » ، تعهدتا فيها بحسن الجوار والتعايش السلمي على قدم المساواة في الحقوق . وقد اعترفت الدولتان في المعاهدة باستقلال كل منهما ، وسيادته ، ووحدة أراضيه ، ووافقتا على تبادل ممثلين دائمين . كما تعهدتا بنبذ استخدام القوة ، وتنمية العلاقات الطيبة بينهما ، والاسهام في خفض الاسلحة والقوات المسلحة .

٢٢ : تلقت حكومة المانيا الديمقراطية مذكرتين من فرنسا وبريطانيا ، تقترح فيهما الدولتان فتح باب المحادثات مع حكومة المانيا الديمقراطية ، لاقامة علاقات دبلوماسية معها .

٢٤ : صدر في كل من برلين وبيروت بيان مشترك باقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان والمانيا الديمقراطية .

٣٠ : قررت المانيا الديمقراطية والمغرب اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

انظر ايضا : ايران [٧] — فنلندا [٨] — فرنسا [٧] —

المانيا الغربية :

١٤ : اعاد برلمان المانيا الغربية انتخاب فيلي برانت مستشارا لالمانيا باغلبية ٢٨٩ صوتا ضد ٢٠٢ أصوات .

٢٠ : جرى استعراض شامل للعلاقات المصرية الالمانية في بون ، وذلك خلال اجتماعين ، تم أولهما بين فالترشيل وزير الخارجية وهانز شيلقرز سفير المانيا بالقاهرة الذي استدعى الى بون للتشاور . وكان الاجتماع الثاني للسفير الالماني مع الرئيس الالماني جوستاف هاينمان .

انظر ايضا : المانيا الديمقراطية [٢١] — الصين [١٩] —

اوغندا :

١٧ : اعلن الرئيس الاوغندي عيدي أمين تأميم مزارع الشاي البريطانية في أوغندا ، بالاضافة الى ٧ شركات بريطانية ، ردا على قرار الحكومة البريطانية وقف المساعدات لاوغندا .

انظر أيضا : فرنسا [٢] —

ايران :

٦ : صدر بيان مشترك في نهاية محادثات رئيس وزراء موريشيوس مع رئيس وزراء ايران ، والتي استمرت أربعة أيام ، اعلن فيه الجانبان اتفاقهما على العمل للمحافظة على السلام العالمي ، وتطبيق مبادىء الامم المتحدة ، وتوسيع نطاق العلاقات المتبادلة بين الدولتين .

٧ : اعلنت وزارة الخارجية الايرانية ان ايران والمانيا الديمقراطية أقامتا علاقات دبلوماسية بينهما ، وانهما سيتبادلان تعيين السفراء في المستقبل القريب .

انظر ايضا : الكويت [٢٤]

تايلاند :

١٦ : صدر في تايلاند دستور مؤقت يمنح رئيس الوزراء سلطات شبه مطلقة ، على أن يقوم رئيس المجلس التنفيذي بمهام رئيس الوزراء بالنيابة ، في انتظار أن يعين الملك رئيسا جديدا للوزراء .

تشاد :

٢٠—٢٢ : قام فرانسوا تومبالباي رئيس تشاد بزيارة رسمية الى ليبيا لاجراء مباحثات مع الرئيس الليبي معمر القذافي ، وافق خلالها فرانسوا تومبالباي على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشاد ، كما تم توقيع اتفاقية للصداقة والتعاون بين البلدين .

انظر ايضا : ليبيا [٢٦]

تشيكسلوفاكيا :

١٢ : اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكسلوفاكى اعفاء ميلوسلاف كروسكوفيتش من منصبه كسكرتير للجنة المركزية . ولم تذكر اللجنة اسباب الاعفاء .

تونس :

١٢ : وصل الى تونس وفد رباعى يتكون من ليبى وجزائرى وعراقى وفلسطينى – يمثل اتحاد العمال العرب ، ليطلب ايضاحات عن موافقة الحبيب عاشور رئيس الاتحاد التونسى للشغل على الاشتراك فى بعثة التحقيق التى قرر الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ايفادها الى اسرائيل .

١٣–١٧ : قام الرئيس الليبى معمر القذافى بزيارة رسمية الى تونس . وقد صدر بيان مشترك فى كل من تونس وطرابلس عن محادثات الرئيسين القذافى وبورقيبة ، أكد تضامن البلدين ، وايمانهما بقومية المعركة ، وحشد طاقات وقوى الدول العربية لاسترداد الحقوق العربية . وأشار البيان الى اتفاق البلدين على دعم التعاون فى كافة المجالات ، وتنمية حجم التبادل التجارى ، وتسهيل تحويل مدخرات العمال ، وحق التملك وحرية الاقامة والعمل . كما اتفق الرئيسان على تشكيل لجنة عليا تجتمع بصفة دورية كل ٣ أشهر فى كل من تونس وطرابلس بالتناوب ، لتخطيط وتنسيق مشروعات التنمية بين البلدين .

انظر ايضا : فنلندا [١٢] – المانيا الديمقراطية [١٧]

الجزائر :

• : وصل الى الجزائر سلفادور الليندى رئيس شيلى فى زيارة قصيرة استغرقت ١٥ ساعة ، قبل استئناف سفره الى الاتحاد السوفيتى ، واجتمع بالرئيس الجزائرى هوارى بو مدين ، وتناولت المباحثات بينهما مشاكل العالم الثالث ودوره فى انتاج المعادن .

٨ : وقعت الحكومة الجزائرية مع الولايات المتحدة عقدا جديدا طويل الاجل لتزويدها بالغاز الطبيعى . وبمقتضاه أتيح لشركة الانابيب الامريكية « بانهاندل ايسترن » شراء ٥٠٠٤ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى الجزائرى كل سنة ، على مدى ٢٠ سنة ، تبدأ عام ١٩٧٦ .

انظر ايضا : فرنسا [٢٠] – فنلندا [١٢] – الولايات المتحدة [٢٦] – تونس [١٢] –

الجمهورية العربية اليمنية :

٤ : اعلن القاضى عبد الرحمن الايريانى رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، أن جزيرة قمران ستبقى تحت ادارة حكومة صنعاء ، وذلك طبقا للاتفاق الذى تم التوصل اليه فى محادثات القمة اليمنية بطرابلس .

٢٨ : اصدرت سفارة الجمهورية العربية اليمنية فى بيروت ، بيانا اعلنت فيه أن محسن العينى قد قدم استقالته من رئاسة الوزارة اليمنية ، واتهم المجلس الاستشارى اليمنى [البرلمان] « بوضع العقبات فى طريق اتفاق الوحدة اليمنية » الذى وقعه الرئيسان عبد الرحمن الايريانى وسالم ربيع فى طرابلس يوم ٢٨ نوفمبر الماضى .

انظر ايضا : اليمن الديمقراطية [١٥ – ٢٧]

جمهورية مصر العربية :

١ – ٨ : قام الدكتور عزيز صدقى رئيس وزراء مصر بزيارات رسمية الى دولة الامارات العربية ، ثم قطر ، ثم البحرين ، ثم الكويت ، لاجراء مباحثات شاملة مع كبار المسئولين هناك .

١٧ : وصل الى القاهرة أ.ن. سور عضو المجلس الوطنى الحاكم ووزير العدل فى غانا ، قادما من طرابلس ، حاملا رسالة من الكولونيل اتشمبونج رئيس دولة غانا الى الرئيس أنور السادات ، تتناول المسائل الخاصة بلجنة تحرير أفريقيا وبعض الشئون الافريقية الاخرى .

٢٤ : وصل الى القاهرة السيد لى كوان يو رئيس وزارة سنغافورة فى زيارة رسمية لمصر تستغرق يومين ، لاجراء مباحثات مع المسئولين ، تتناول الموقف العالمى ، والموقف فى الشرق الاوسط ، وتدعيم العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات .

٢٧ : وقع محمد عبد الله مرزبان نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع نيكولاى باتوليتشيف وزير التجارة الخارجية السوفييتى بروتوكول التبادل التجارى بين البلدين لعام ١٩٧٣ الذى بلغت قيمته ٢٥٠ مليون جنيه ، بزيادة ١٠ ٪ على حجم التبادل التجارى فى العام الماضى .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [١٨] – المانيا الغربية [٢٠] – فرنسا [٢٠] – ليبيا [٥] – المملكة المتحدة [١١] –

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

١٥ : اصدر على ناصر محمد رئيس الوزراء ووزير الدفاع فى اليمن الديمقراطية ، بيانا اعلن فيه أن حكومته اكتشفت مؤامرة كانت تهدف الى احتلال المحافظتين الخامسة والسادسة [منطقتى حضرموت والمهرة] ، وأن المؤامرة كانت من اعداد وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، بقصد ضرب الوحدة اليمنية ، واتهم المملكة السعودية بتنفيذ الخطة بالاتفاق مع السلطات فى سلطنة عمان وايران والاردن ، وباستخدام المرتزقة .

٢٧ : اعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية انها توصلت الى اتفاق مع الجمهورية العربية اليمنية لاعادة فتح الحدود بينهما فى منطقة مكيراس ، بعد أن تم سحب قوات الجانبين من المنطقة .

٢٩ : طلبت جمهورية اليمن الديمقراطية من سوريا ، تزويدها بخبراء

فلبين في مجالات الاقتصاد والتخطيط . كما طلبت مد اتفاق التعاون الفني والعلمي الذي عقد بين البلدين في يوليو سنة ١٩٧٠ سنة أخرى اعتبارا من أول عام ١٩٧٣ .

انظر أيضا : الجمهورية العربية اليمنية [٤] — [٢٨]

زامبيا :

٨ : أقر برلمان زامبيا ، بعد انسحاب ممثلي المعارضة ، قانونا بحظر جميع احزاب المعارضة ، وجعل حزب الاستقلال الوطني المتحد — وهو الحزب الحاكم — الحزب المشروع الوحيد في البلاد .

سوريا :

١ : عادت التجارة العابرة [الترانزيت] بين كل من لبنان وسوريا مع الاردن ، بعد أن أعيد فتح حدود سوريا والاردن التي ظلت مغلقة ١٦ شهرا .

٢ : وصل الى موسكو اللواء مصطفى طلاس نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في سوريا ، على رأس وفد عسكري ، في زيارة تتم تلبية لدعوة من المارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفييتي

٢٢ : وقعت سوريا وتركيا بروتوكولا يتضمن حلا نهائيا لقضايا التعويض من املاك السوريين والاتراك في كل من البلدين . كما وقعتا برنامجا تنفيذيا لتعاون ثقافي بينهما لعام ١٩٧٣ .

٢٤ : صدر قرار جمهوري بتشكيل الوزارة السورية الجديدة برئاسة محمود الايوبي وعضوية ٣٠وزيرا بينهم ٢١ وزيرا من اعضاء وزارة اللواء عبد الرحمن خليفاوي الذي استقال لاسباب صحية . وقد ضمت الوزارة الجديدة ١٤ وزيرا يمثلون حزب البعث و ٣ يمثلون الاتحاد الاشتراكي العربي و ٤ يمثلون جناحي حركة الوحدويين الاشتراكيين ، وممثلا لحركة الاشتراكيين العرب ، ووزيرين للحزب الشيوعي .

انظر أيضا : اليمن الديمقراطية [٢٩] —

الصين :

١١ : نفت وزارة الخارجية الصينية الانباء التي اذيعت في موسكو عن وقوع اشتباك مسلح على الحدود الصينية السوفيتية في منطقة « كازكمونان » في نوفمبر الماضي .

١٩ : وقعت أول اتفاقية رسمية للتجارة بين الصين والمانيا الغربية ، مدتها ٥ سنوات ، تقضي بتطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية في التجارة بين البلدين .

انظر ايضا : استراليا [٢] [٦] — الكويت [١٠] —

فرنسا :

١ : اجتمع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في باريس بالمارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفييتي . وقد صرح جريتشكو أثر الاجتماع انه اتخذت عدة اجراءات ملموسة لدعم الصداقة والتفاهم بين البلدين .

٢ : عقد اجتماع حضره ١٠٠ ألف شخص تلبية لدعوة الاحزاب اليسارية الفرنسية الثلاثة ، واعلنوا تأييدهم للبرنامج المشترك الذي ستخوض به هذه الاحزاب الانتخابات التشريعية ، بهدف هزيمة الاغلبية القائمة .

٢ : أبلغ السفير الفرنسي في كامبالا الرئيس الاوغندي عيدي أمين ، أن فرنسا ستزيد من معوناتها لاوغندا ، اذا نفذت بريطانيا تهديدها بقطع معوناتها عن أوغندا .

٧ : اعلن موريس شومان وزير الخارجية الفرنسية ، في اجتماع وزراء خارجية حلف الاطلنطي ، ان الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ستبدأ في اجراء اتصالات مع المانيا الشرقية ، بهدف اقامة علاقات دبلوماسية معها ، لدى توقيع الاتفاقية بين دولتي المانيا لاقامة علاقات طبيعية بينهما .

١٧ : انتخب المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي الفرنسي ، في ختام اعماله ، جورج مارشيه سكرتيرا عاما للحزب ، خلفا لوالديك روشيه .

١٨ : قدمت فرنسا لدول السوق الاوربية المشتركة في بروكسل ، تصميمات لمشروع فضائي أوربي مشترك يجعل الدول الاوربية مستقلة عن الولايات المتحدة في مجالات الابحاث والاستكشاف الفضائي .

٢٠ : اجتمع موريس شومان وزير الخارجية الفرنسية مع سفراء مصر والكويت والجزائر والعراق في باريس ، وبحث معهم حملة الاستفزازات ضد العرب في فرنسا ، وتوفير وسائل الامن والحماية لهم .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي [١] — المانيا الديمقراطية [٢٢] ليبيا [٢]

فلسطين

٢ : صرحت مصادر وزارة الخارجية الاسرائيلية بأنها وضعت خطة لدعم تمثيل اسرائيل في افريقيا، وانه تقرر ارسال ممثل بدرجة سفير الى رواندا المجاورة لاوغندا من الجنوب ، وافتتاح سفارة في سوازيلاند تكون مسئولة عن العلاقات مع بتسوانا وليسوتو .

٤ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على مشروع باعتماد ١٠٠ مليون دولار لتعويض العرب الذين فقدوا ممتلكاتهم عام ١٩٤٨ ، نتيجة لانشاء اسرائيل .

٦ : قرر تجار الضفة الغربية لنهر الاردن ، وقف صادراتهم الى الاردن ، احتجاجا على الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة الاردنية ، ومقدارها ٢ر٢ ٪ على المنتجات القادمة من المناطق التي تحتلها اسرائيل .

١٠ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على ميزانية العام القادم [١٩٧٣ — ١٩٧٤] وقد بلغت رسميا ١٩٥٠ مليون جنيه استرليني ، وبلغت اعتمادات الانفاق العسكري فيها ٦٢٥ مليون استرليني ، أي ٣٠ ٪ من مجموع الميزانية ، وتم تخصيص نصف الاعتمادات العسكرية للقوات الجوية ، وبنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ للقوات المدرعة .

١١ : بدأت سلطات الاحتلال في غزة بتنفيذ برنامج لتصفية قضية

اللاجئين فى القطاع » وقد عرضت السلطات الاسرائيلية على اللاجئين — وعددهم ٢١٠ آلاف — منازل وأراضى لاخراجهم من المخيمات « واستيعابهم فى السكان المحليين » .

١٢ : اجتمع ايجال آلون نائب رئيسة وزراء اسرائيل مع وليام روجرز وزير الخارجية الامريكى ، واليوت ريتشاردسون وزير الدفاع الجديد وحصل منهما على تأكيدات بان الولايات المتحدة ستواصل سياسة تزويد اسرائيل بالاسلحة والمساعدات ، رغم القرار الذى اتخذته الجمعية العامة ، والذى يطالب الدول بوقف مساعداتها لاسرائيل .

١٥ : ألقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى غزة ، القبض على ٧٢٦ عربيا خلال الايام العشرة السابقة ، وجميعهم متهمون بالاشتراك فى جماعات للمقاومة ضد الوجود الاسرائيلى فى غزة .

١٧ : اعلنت المصادر العسكرية أن القوات الاسرائيلية قامت بحملة اعتقالات واسعة فى الضفة الغربية فى مدن نابلس وجنين وقلقيلية ، بحثا عن الاشخاص المشتركين فى المنظمة العربية اليهودية التى وصفتها السلطات الاسرائيلية بأنها اخطر منظمة تم اكتشافها فى اسرائيل حتى الآن .

٢١ : قدم الجنرال عزرا وايزمن (القائد السابق للقوات الجوية الاسرائيلية) ورئيس اللجنة التنفيذية لحزب حيروت المعارض ، استقالته من منصبه ، وذلك فى اعقاب جلسة عاصفة للحزب ، تم فيها اجراء انتخابات للجنة المركزية للحزب ، وقد نال انصار وايزمان بثلث المقاعد ، وانصار مناحم بيجن زعيم الحزب بثلثى المقاعد الباقية .

٢١ : اعلن ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية ، ان الولايات المتحدة قد بدأت ، منذ اعادة انتخاب نيكسون تشدد ضغوطها من اجل اقامة سلام فى الشرق الاوسط ، وانها قد لا تقترح الوسيلة الى السلام ، ولكنها تصر على ان « تظل الكرة تتدحرج فى الملعب » .

٢٤ : اعلنت وزارة الخارجية الاسرائيلية انها قررت اغلاق سفارتها فى النيجر والكونغو برازافيل ، كما قررت رفع درجة تمثيلها الدبلوماسى مع ٤ دول افريقية اخرى هى : سوازيلاند وبوتسوانا ، وليسوتو ، ورواندا .

٢٤ : وصل الى تل ابيب لارس كورفالو رئيس وزراء النرويج فى زيارة خاصة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢) — تونس (١٢) — لبنان (٨) (١٠) — المملكة المتحدة (١٥) الولايات المتحدة (٨)

الفلبين

١٨ : اعلن الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس ان بلاده ماضية فى اجراءات الاصلاح الزراعى لصالح المستأجرين ، والفقراء سواء اقدمت الدول الاجنبية مساعدات أو لم تقدم شيئا منها .

فنلندا

٨ : وقعت فنلندا مع المانيا الديمقراطية معاهدة لاقامة علاقات دبلوماسية بينهما . وكانت فنلندا أول دولة غربية تعترف بالمانيا الديمقراطية فى نوفمبر الماضى .

١٢ : تلقى ريتشارد توبترمان رئيس الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر الامن الاوربى بهلسنكى ، مذكرتين من تونس والجزائر ، تطالبان بضرورة الربط بين الامن فى أوربا والامن فى البحر المتوسط .

٢٦ : اعترفت الحكومة الفنلندية بجمهورية فيتنام الديمقراطية .

فيتنام الجنوبية

٥ : اقام الزعماء البوذيون فى فيتنام الجنوبية دعوى امام احدى محاكم سان فرانسيسكو ، يطالبون فيها الحكومة الامريكية والضابط الامريكى وليام كالى بدفع تعويضات قدرها ٤٠٠ مليون دولار لسبعة وخمسين من الفيتناميين الذين نجوا من مذبحة (ماى لاى) .

١٢ : اقترح تان ثيو رئيس فيتنام الجنوبية ، فى خطاب مفاجىء امام برلمان سايجون ، اقرار هدنة فى الحرب القائمة ، تبدأ عشية عيد الميلاد ، وتمتد الى ما بعد عيد رأس السنة « على ان يتحقق معها امران : اولا الافراج عن اسرى الحرب ، وثانيا اجراء مشاورات بين جميع الاطراف الفيتنامية ، بهدف اسس التفاوض من اجل التوصل الى انهاء الحرب واقرار السلام .

فيتنام الشمالية

١ : اعلنت رسميا ان فيتنام الشمالية والنمسا قررتا اقامة علاقات دبلوماسية منذ نوفمبر الماضى .

١٩ : تصاعدت الهجمات الجوية الامريكية على فيتنام الشمالية ، الى اعنف حد بلغته فى تاريخ الحرب الفيتنامية منذ بدايتها ، وقد تركزت الغارات على منطقة « قلب فيتنام » ، أى مابين العاصمة هانوى الى هايفونج الميناء الرئيسية على خليج تونكين .

٢٠ : اصدر الرئيس الامريكى امرا بوقف الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية ، واستئناف محادثات السلام معها فى باريس يوم ٨ يناير سنة ١٩٧٣

انظر أيضا : فنلندا ٢٩ فيتنام الجنوبية (١٢) — الولايات المتحدة (١٦ — ١٨)

كندا

٢ : وصل الى لندن بيير ترودو رئيس وزراء كندا فى زيارة رسمية تستغرق يومين ، يجتمع خلالهما بادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا .

٣ : قرر رجال الاعمال الكنديون ، رغم ما يواجهونه من معارضة شديدة ، المضى فى تنفيذ مشروع مد خط للانابيب طوله ٤٠٠٠ كيلو متر لنقل الغاز الطبيعى من ولاية الاسكا الامريكية الى الولايات المتحدة .

كوبا

١٤ : اعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، ان هناك مفاوضات تجرى بين كوبا والولايات المتحدة ، لعقد معاهدة خاصة بمنع حوادث اختطاف الطائرات .

٢٥ : عاد الى هافانا فيدل كاسترو ، بعد ان قام بزيارة للاتحاد السوفيتى للتهنئة بالذكرى الخمسين لانشاء الاتحاد السوفيتى . وقد تم أثناء

الزيارة — توقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة(٦)

كوريا الجنوبية

٢٧ : بدأ بارك شونج هي رئيس كوريا الجنوبية دورة رئاسية ثالثة لمدة ست سنوات ، يتمتع خلالها بسلطات استثنائية لتمكنه من التفاوض بحرية مع كوريا الشمالية .

كوريا الشمالية

٢٨ : انتخب مجلس الشعب الوطني في كوريا الشمالية ، المارشال كيم ايل سونج سكرتير عام الحزب الشيوعي ورئيس وزراء كوريا الديمقراطية ، رئيسا للدولة ، وذلك خلفا لشوبون جون طبقا للدستور الجديد في البلاد

انظر ايضا : كوريا الجنوبية (٢٧)

الكويت

٢ : استقبل الامير صباح السالم الصباح أمير الكويت ، السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي الذي يزور منطقة الخليج للتعرف على تطورات الموقف فيها .

١٠ : عقدت الحكومة الكويتية اتفاقا مع الصين لاستيراد ٢٠٠ الف طن من السماد على مدى السنوات الثلاث القادمة ، بما قيمته ١٢ مليون دولار .

٢٤ : رفضت حكومة الكويت ، اقتراحا سعوديا بانشاء حلف عسكري في منطقة الخليج ، يضم كلا من ايران، والكويت والسعودية ، وعددا من امارات الخليج ضد « الخطر الشيوعي » .

انظر ايضا : مصر (١—٨) — فرنسا (٢٠) — المانيا الديمقراطية(١٧)

لبنان

٨ : شن الجيش اللبناني هجوما على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في جبيل والطيرة وراشيا الوادي وذلك بعد ان طالب الجيش اللبناني باخلاء مواقع الفدائيين في الطيرة طبقا للاتفاق الاخير الذي عقد بين لبنان والمقاومة الفلسطينية . غير أن الفدائيين طلبوا مهلة لتدبير مكان آخر ، فرفضه الجيش اللبناني مما هيأ الظروف للصدام .

١٠ : حضر صائب سلام رئيس وزراء لبنان اجتماعا مع ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين . وحضر الاجتماع عدد كبير من المسئولين في المقاومة ، وكبار ضباط الجيش اللبناني .

٢٦ : قامت في بيروت مظاهرة شعبية ضخمة ، اشترك فيها حوالي ١٠ آلاف شخص تأييدا لمطالب الطبقة العاملة هناك .

انظر ايضا : المانيا الديمقراطية (٢٤) — سوريا (١) —

ليبيا

٢ : وصل الى طرابلس السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في زيارة رسمية لمدة ٣ أيام .

٢ : صرح منصور الكخيا وزير خارجية ليبيا ، بأن التوازن والرخاء والسلام في البحر المتوسط ضروري للمحافظة على أمن اوربا . واعرب عن تقديره لموقف فرنسا من ازمة الشرق الاوسط ، وقال : « ان علاقة ليبيا بفرنسا تعد مثالا لنوع العلاقات التي تريد ليبيا اقامتها مع دول اوربا » .

٥ : وصل الى طرابلس الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية المصري ، على راس وفد عسكري . يصاحبه أشرف مروان امين القيادة السياسية الموحدة بين مصر وليبيا وسكرتير رئيس الجمهورية لشئون المعلومات وذلك لاجراء سلسلة من المحادثات مع المسئولين الليبيين حول المسائل العسكرية بين مصر وليبيا .

١٥ : توقفت لثالث مرة المباحثات البترولية بين الحكومة الليبية وشركة بكر هنت وذلك بسبب اصرار الحكومة الليبية على المشاركة في راس مال شركات البترول بنسبة ٥٠ ٪ .

٢٦ : قررت الحكومة الليبية منح تشاد قرضا يبلغ ٣٨ مليون جنيه استرليني لاغراض التنمية بها .

انظر ايضا : تونس (١٢) — الجمهورية العربية اليمنية — (٢٨) تشاد (٢٠ — ٢٢) —

مالاجاش

١٨ : حذر الرئيس جبرييل راماناتسوا الاجانب في البلاد ، من التدخل في الشئون الداخلية بمالاجاش ، واعلن ان بعض الاجانب حاولوا تحويل مظاهرات الطلبة الى منازعات قبلية دموية .

نيكاراجوا

٢٣ : تعرضت ماناجوا عاصمة نيكاراجوا لاسوأ زلزال في تاريخ امريكا اللاتينية ، مما اشاع الدمار والحرائق في المدينة كلها ، وادى الى مصرع ٥٠ الف شخص ، واصابة ٢٠٠ الف باصابات بالغة .

الهند

١ : بدأت عملية تبادل أسرى الحرب بين الهند وباكستان ، عند واجا على الحدود بين البلدين .

٧ : اعلن الجنرال تيكاخان رئيس اركان حرب الجيش الباكستاني في تصريح مع الجنرال السام مانكشو قائد الجيش الهندي ، ان الاتفاق بينهما تم على الخرائط الجديدة للحدود بين البلدين

٨ : نفت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند نفيا قاطعا ما يقال من ان الاتحاد السوفيتي يؤثر في القرارات السياسية التي تتخذها حكومة الهند ، وقالت: « لقد ساعدنا الاتحاد السوفيتي في اوقات الشدة ، ولكننا ندفع ثمن كل ما يقدمونه لنا » .

١١ : بدأت الهند وباكستان تنفيذ اتفاقية سيملا ، وذلك بتوقيع المسئولين العسكريين في البلدين على الخرائط الخاصة بتحديد خطوط وقف اطلاق النار في اقليم كشمير .

هندوراس

٤ : اذاع راديو تيجو سجاليا ، عاصمة هندوراس ، أن انقلابا عسكريا أطاح بارنستو كروز رئيس هندوراس ، وان اوزوالدو لوبيز اريلانو القائد العام للجيش قد تولى الرئاسة بدلا منه .

المملكة المتحدة

٨ : اصيب حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا باكبر هزيمة له في انتخابات فرعية منذ الحرب العالمية الثانية لقد فاز عليه مرشح حزب الاحرار

المعارض فى دائرة فنشلوج هستوكم بضواحى لندن ، والتى كانت تعتبر احدى قلاع حزب المحافظين الانتخابية .

١١ : ذكر متحدث رسمى بريطانى ان محاولات الربط بين مصر وبين تزويد منظمة الجيش الجمهورى الايرلندى بالاسلحة ، بأنه « محض هراء » كما انه لا يوجد دليل على صلة قبرص او ليبيا او الاتحاد السوفيتى بتسليح الثوار الايرلنديين .

١٥ : دعا سيرأليك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا ، فى بيان القاه امام مجلس العموم ، اسرائيل الى عدم تضييع فرصة تسوية ازمة الشرق الاوسط ، ووضع نهاية للعنف فى تلك المنطقة .

١٥ : اعلن انطونى باربر وزير مالية بريطانيا ، أن بلاده لن تعود الى تحديد سعر ثابت للجنيه الاسترلينى الا بعد انضمامها الى السوق الاوربية المشتركة انضماما فعليا فى يناير سنة ١٩٧٣ .

٢٤ : وافقت بريطانيا على منح الاستقلال لجزر البهاما فى يوليو القادم ، بعد استعمار دام ٣٠٠ عام ، وذلك بعد محادثات جرت فى العاصمة البريطانية بين ممثلى الاحزاب السياسية فى الجزر والحكومة البريطانية .

انظر ايضا : استراليا (١٢) — المانيا الديمقراطية (٢٢) — كندا (٢) —

المملكة المغربية

٩ : حاصرت قوات كبيرة من الجيش والبوليس المغربى جامعة محمد الخامس فى الرباط ، واخرجت الف طالب من الاقسام الداخلية وذلك بعد اشتباكات مع مجموعة كبيرة من طلبة واساتذة الجامعة ، الذين تظاهروا للمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين فى الدار البيضاء ، كما وجه اتحاد الطلبة المغاربية الدعوة للاضراب الى ١٥ الف طالب .

الولايات المتحدة

٢ : اعرب الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون ، فى رسالة بعث بها الى الرئيس السوفيتى بودجورنى ، عن « اقتناعه العميق بأن دول العالم تملك الان افضل الفرص منذ الحرب العالمية الثانية لارساء قواعد جديدة لسلام دائم » .

٣ : اعلن البيت الابيض الامريكى رسميا ، ان هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون لشئون الامن القومى ، سيبقى فى منصبه طوال فترة رئاسة نيكسون الثانية .

٥ : اعلن متحدث باسم الحكومة الامريكية ان هيئة رئاسة اركان الحرب الامريكية المشتركة اجتمعت بالرئيس نيكسون واستعرضت معه الموقف فى جنوب شرق آسيا بأكمله ، وانها ابلغته تأييدها للتسوية التى يجرى التفاوض بشأنها الان مع الفيتناميين .

٦ : اطلقت سفينة الفضاء الامريكية ابوللو ١٧ من قاعدة كيب كيندى .

٦ : صرح ويليام روجرز وزير الخارجية الامريكية بأن هناك الان اساسا لعقد اتفاق مع كوبا من أجل وقف حوادث خطف الطائرات .

٧ : بدأت المؤسسات الامريكية الكبرى فى الاعداد لمرحلة ما بعد حرب فيتنام ، وذلك بالتحول الى الصناعات السلمية . فقد بدأت شركة بوينج لانتاج الطائرات تتوسع فى صناعات الاسكان والتعمير وبناء السفن .

٧ : اعلن متحدث باسم البيت الابيض الامريكى ، أن الرئيس الامريكى نيكسون اختار فردريك دانت — وهو صاحب مصنع للنسيج — ليشغل منصب وزير التجارة ، بدلا من بيتر بيترسون .

٨ : صرح ويليام روجرز وزير الخارجية الامريكية بأن الشرق الاوسط هو منطقة التوتر الوحيدة فى العالم التى لا تجرى فيها مفاوضات ، وان الولايات المتحدة لاتزال تعتقد ان قرار مجلس الامن الصادر فى سنة ١٩٦٧ يشكل اطارا للتسوية « ولكن نظرا للمعتقدات القائمة ، فليس من المرجح التوصل الى حل على اساس هذا القرار فى المستقبل القريب » .

١١ : اعلن متحدث باسم البيت الابيض الامريكى ، انه تم اختيار جورج بوش رئيس الوفد الامريكى فى الامم المتحدة ، رئيسا للجنة الوطنية للحزب الجمهورى ، على ان يبقى فى رئاسة الوفد خلال الدورة الحالية .

١٦ : اعلن هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الامريكى نيكسون ، ان خلافا واسعا بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية حول طريقة الاشراف والتفتيش على تنفيذ وقف اطلاق النار ، وان هذا الخلاف هو احد الاسباب الرئيسية فى توقف محادثات السلام مع فيتنام الشمالية .

١٨ : انفجر الموقف مرة اخرى فى فيتنام بالبيان الذى اعلنه ملفين ليرد وزير الدفاع الامريكى ، واعلن فيه « الغاء القيود التى كانت تحصر الغارات الامريكية فى فيتنام جنوبى خط عرض ٢٠ » ، وذلك بعد توقف محادثات السلام فى باريس .

١٩ : عاد رواد الفضاء الامريكيون الثلاثة الى الارض بعد آخر رحلة يقوم بها الانسان الى القمر فى هذا القرن . وبذلك انتهى برنامج ابوللو الذى كلف الولايات المتحدة ٢٥ مليار دولار .

٢١ : قرر الرئيس نيكسون تعيين جيمس شيلزنجر — مدير لجنة الطاقة الذرية الامريكية — مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ، خلفا لريتشارد هيلمز .

٢٦ : وافق بنك التصدير والاستيراد الامريكى على منح الجزائر ١٢٨ر٨ مليون دولار ، قرضا بفائدة ٦ فى المائة لتمويل مشروعات التنمية الزراعية هناك .

٢٨ : بلغ العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى منذ يناير حتى نوفمبر الماضى أكثر من ٥٨٠٠ مليون دولار مقابل ٢٠٠٠ مليون دولار فى نفس الفترة من العام السابق [١٩٧١]

٢٩ : طلبت الحكومة الامريكية من حكومة السويد الا توفد سفيرا جديدا لها الى واشنطن عند انتهاء فترة خدمة السفير السويدى يوم ٨ يناير سنة ١٩٧٣ ، وذلك بسبب سياسة السويد المعارضة بشدة للعدوان الامريكى على فيتنام الشمالية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٥) — الجزائر (٨) — فرنسا (١٨) فلسطين [١٢ — ٢١] — فيتنام الجنوبية (٥) — فيتنام الشمالية (١٩) (٣٠) — كوبا (١٤) — اليابان (٢٥) .

اليابان :

٤ : اعلنت اليابان التزامها بتخفيف القيود المفروضة على وارداتها من السلع المصنوعة فى الدول النامية وتطبيق نظام التعريفة التفضيلية

على ١٢٥ من دول اقاليم العالم الثالث .

١٥ : فاز كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان والحزب الليبرالي الديمقراطي بتفويض جديد من الناخبين اليابانيين للاستمرار فى حكم البلاد خلال السنوات الاربع القادمة . كما حقق الحزب الشيوعى اليابانى افضل نتيجة له منذ تأسيسه ، اذ خرج من الانتخابات بـ ٣٨ مقعدا ، بزيادة ٢٤ مقعدا عن البرلمان السابق .

١٩ : خصصت اليابان مبلغ ٧ر٢٤ مليار دولار لمكافحة خطر التلوث خلال السنوات العشر القادمة فى ١٢ مدينة رئيسية من مدن اليابان ، بينها العاصمة طوكيو .

١٩ : أعلن أوسامو كايهارا السكرتير العام لمجلس الدفاع الوطنى اليابانى — وهو منظمة مدنية ترسم السياسة العسكرية فى اليابان — ضرورة انشاء « منظمة مقاومة وطنية » ، لزيادة القدرة العسكرية لليابان .

٢٢ : اعاد البرلمان اليابانى انتخاب كاكوى تاناكا رئيساً لوزراء اليابان. وقد شرع تاناكا على الفور فى ادخال تعديل على وزارته ، بان ادخل ١٤ وزيرا جديدا ، وابقى على خمسة من اعضاء وزارته السابقة ، من بينهم ماسايوشى اوهيرا وزير الخارجية .

٢٥ : اعلن كاكوى تاناكا رئيس الوزراء اليابانى ، ان بلاده لن تعيد تقييم عملتها الين ، كما اعلن ان بلاده ستفعل كل ما تستطيع للاحتفاظ بعلاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة

اليـونان

٤ : اعلن الجنرال ستيليانوس باتاكوس نائب رئيس وزراء اليونان ، والذى قاد الانقلاب العسكرى الذى اتى بالحكومة العسكرية الى الحكم فى ١٩٦٧ ، انه لا يتوقع اجراء اية انتخابات برلمانية فى اليونان فى المستقبل القريب « لان الشعب لم يتأهل لهذه الانتخابات حتى الان » .

١٦ : أعلن جورج بابادبولوس رئيس وزراء اليونان ، الغاء الاحكام العرفية فى مدينة سالونيك ثانى اكبر المدن اليونانية . وهذه هى اول مرة يعلن فيها رفع الاحكام العرفية فى اى مدينة يونانية منذ انقلاب سنة ١٩٦٧ . كما تقرر اجراء محاكمات لاول مرة لحوالى ٦٠٠ سجين سياسى

يناير ١٩٧٣

الاتحاد السوفيتى

٢ : بحث ليونيد بريجنيف ، السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى مع جورج مارشيه السكرتير العام للحزب الشيوعى الفرنسى ، الانتخابات الفرنسية المقبلة ، والتحالف بين الحزبين الشيوعى والاشتراكى فى مواجهة الديجوليين

٣ : وافق مجلس السوفييت الاعلى [البرلمان] على قانون جديد ، يشدد العقوبات ضد مختطفى الطائرات ، بحيث تصل العقوبة الى الاعدام ، اذا تسبب الخطف فى سقوط ضحايا .

٤ : وافق الاتحاد السوفيتى على تأجيل دفع جميع اقساط الديون الكوبية ، على ان يبدا الدفع فى ١٩٨٦ ، وعلى مدى ٢٥ عاما وبدون فوائد كما وافق الاتحاد السوفيتى على منح كوبا قروضا جديدة طويلة الاجل وبلا فوائد ، لتعديل الميزان التجارى بين البلدين .

٨ : ابدى دكتور نيكتور كيستانوف ، احد خبراء التخطيط الاقتصادى السوفييت ، اقتراحا يدعو الى تعديل الحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى من اجل تحقيق تنسيق وتخطيط اكثر كفاية للاقتصاد السوفيتى .

١١ : وصل الى موسكو الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو فى زيارة غير رسمية للاتحاد السوفيتى تستغرق يومين ، لاجراء محادثات مع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ، تتركز حول مشاكل الامن الاوربى والشرق الاوسط وفيتنام .

١٢ : صدر البيان المشترك فى كل من موسكو وباريس عقب انتهاء مباحثات الرئيس الفرنسى بومبيدو وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى . وقد اعرب الزعيمان فيه عن قلقهما ازاء « استمرار خطورة الموقف فى الشرق الاوسط » ، وطالبا بترجمة قرار مجلس الامن الذى يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة الى واقع الحياة .

١٣ : وقع الاتحاد السوفيتى واليونان بالاحرف الاولى ، اتفاقا يقضى بانشاء خط سكة حديد بين اثينا وموسكو .

١٨ : وافق الاتحاد السوفيتى رسميا على المشاركة فى المحادثات التمهيدية المرتقبة لخفض القوات فى اوربا خفضا متبادلا متوازنا.

٢٣ : بدات فى موسكو المباحثات الرسمية بين احمد بن هيمة وزير خارجية المغرب واندرية جروميكو وزير الخارجية السوفيتى .

٢٨ : وافق الاتحاد السوفيتى على اقتراح حلف شمال الاطلنطى ببدء محادثات خفض قوات الشرق والغرب فى وسط اوربا فى ٣١ يناير ١٩٧٣ ، ولكنه يصر على عقد المؤتمر فى فيينا بدلا من جنيف ، وهو المكان الذى اقترحه حلف الاطلنطى

٣٠ : اعلن ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى

ان انتهاء حرب فيتنام يؤكد ان فى الامكان ايجاد حل سلمى وعادل للنزاعات الاخرى التى تهدد بخطر الحرب ، وفى مقدمتها مشكلة الشرق الاوسط .

٢١ : اعلن قرار فصل سيرجى شيفتشنكو رئيس اتحاد مبيعات المعدات والامدادات الزراعية فى الاتحاد السوفيتى . وقد جاء هذا القرار على اثر نشر تقرير احصائى عن النقص الهائل فى السلع الزراعية السوفيتية خلال عام ١٩٧٢ .
[انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٥] الولايات المتحدة [٣١] اليابان [٢٧]] .

الارجنتين

٥ : قفل باب الترشيح لانتخابات الرئاسة فى الارجنتين ، بعد ان تقدم ٩ مرشحين لخوض الانتخابات التى ستجرى فى شهر مارس ، بهدف اعادة الحكم المدنى الى الارجنتين . ومن بين المرشحين هكتور كامبورا ممثل الزعيم الارجنتينى بيرون .

٢٢ : اعلن هكتور كامبورا مرشح الحركة المؤيدة لجوان بيرون رئيس الجمهورية الاسبق فى انتخابات الرئاسة ، انه اذا فاز فى الانتخابات، فان السلطة الحقيقية ستصبح فى يد بيرون .

استراليا

١٦ : اعلن جون ويتلام رئيس وزراء استراليا ، ان بلاده على استعداد للمساعدة فى اعادة تعمير فيتنام الشمالية والجنوبية عندما ينتهى القتال . وقال انه ليس للاجانب ان يقرروا نوع الحكومة التى تحكم فيتنام ، وان الحدود بين الشمال والجنوب مصطنعة .
[انظر ايضا : الولايات المتحدة [٢]] .

المانيا الاتحادية

١٥ : اعلنت المانيا الاتحادية وامارة قطر اقامة علاقة دبلوماسية بينهما .

١٧ : وافقت الوزارة الالمانية على برنامج عملها للسنوات الاربع القادمة الذى يركز على الجوانب الداخلية ويقضى بمنح مزيد من السلطات للعمال ، مما يتيح لهم الاسهام فى اتخاذ القرارات فى مصانعهم وتوزيع اكثر تكافؤا للارباح بين اصحاب الاسهم والعاملين .

١٨ : قال فيلى برانت مستشار المانيا الاتحادية فى بيان القاه امام البرلمان عن سياسة الحكومة الالمانية ان بلاده تريد اقامة علاقات طيبة بينها وبين الدول العربية ، ولكن ليس على حساب « التخلى عن اسرائيل » . كما دعا برانت الى طرح الخلافات الاوربية الامريكية للمناقشة بصراحة حتى لا تتحول الخلافات الاقتصادية الى مشاكل سياسية.
[انظر ايضا : فرنسا [٢١] ـ مالطة [١١]] .

المانيا الديمقراطية

٥ : اعلنت كل من هولندا ولوكسمبرج اعترافهما بالمانيا الديمقراطية .
[انظر ايضا : اوغندا [٤] ـ ايطاليا [١٦] ـ فرنسا [١٦]]

اندونيسيا

٣ : اعلن آدم مالك وزير خارجية اندونيسيا ، ان بلاده ستعترف باسرائيل اذا ما انسحبت قواتها من الاراضى العربية طبقا لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

٥ : اصدر الجنرال سوميترو مدير ادارة الامن فى اندونيسيا ، قرارا يحظر فيه على الصحف نشر التنجيم السياسى المستند على التنبوءات الفلكية التى تؤدى الى بلبلة الراى العام .

٧ : قررت ٤ احزاب اسلامية فى اندونيسيا ، الاتحاد فى حزب واحد باسم « حزب التقدم الاسلامى الموحد » وقد اتخذ قرار التوحيد بناء على اقتراح سوهارتو رئيس الجمهورية الذى يريد ان يكون هناك حزبان فقط فى انتخابات الرئاسة القادمة .
[انظر ايضا : الفلبين [٦]] .

اوغندا

٤ : اعلن الرئيس الاوغندى عيدى امين انه سيتم تسليم ٥٠٠ شركة بريطانية فى اوغندا الى الاوغنديين وان هذا العدد يمثل ٩٠٪ من الشركات البريطانية الموجودة فى البلاد .

٤ : ابلغ الرئيس عيدى امين وكيل وزارة خارجية المانيا الديمقراطية لكلايوس ويلردين الذى يزور اوغندا ، عن عزم بلاده على افتتاح سفارة لها ببرلين الشرقية، فور تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

١١ : اعلن الرئيس عيدى امين ان قرار حكومة اسرائيل برفع درجة التمثيل الدبلوماسى لبعثتها فى رواندا الى مستوى السفارة ، انما الغرض منه تغطية نشاط مركز مخابراتها الذى اقيم هناك لخدمة الصهيونية العالمية . وحذر الرئيس عيدى امين بانه مالم تلق زامبيا العون والتأييد من الدول الافريقية ، فانها ستتعرض لهجوم مشترك من جانب جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا بمساعدة مركز المخابرات الاسرائيلى فى رواندا .

١٨ : صرح الرئيس عيدى امين بان ٢٠٠ من رجال الجيش وسلاح الطيران الاوغنديين سيتدربون كل عام فى ليبيا .

١٩ : اصدر الرئيس عيدى امين اوامره للمخابرات فى اوغندا ، بالقبض على اى عضو من نقابة العمال يشجع العمال على المطالبة بزيادة الاجور . وقال ان رجال الاعمال فى اوغندا فى المرحلة الحالية لايستطيعون دفع المزيد من الاجور للعمال .

ايران

١ : وصل الى طهران الامير احمد بن عبد العزيز شقيق الملك فيصل فى زيارة لايران تستغرق اسبوعا ، يبحث خلالها توثيق التعاون بين السعودية وايران .

٤ : اعلن عبد العظيم بالبان وزير الشئون الريفية والتعاونيات : ان خطة التنمية الخامسة فى ايران تركز على الاصلاحات فى الريف وتطوير مجتمع القرية .

١٧ : اعلنت الحكومة الايرانية ان دخل ايران من البترول بلغ ٢٤٠٠ مليون دولار فى ١٩٧٢ .

١٨ : عاد شاه ايران بعد زيارة رسمية لباكستان استغرقت ٣ ايام ،

اجرى خلالها محادثات مع ذو الفقار على بوتو رئيس باكستان .

٢٠ : اعلن شاه ايران ان بلاده لن تجدد اتفاقها مع اتحاد شركات البترول الغربية بعد انتهائه فى عام ١٩٧٩ ، وانها ستتولى على صناعة البترول وتديرها بنفسها مالم تضاعف هذه الشركات انتاجها من البترول ، بحيث يصل الى ٨ ملايين برميل يوميا ، وهى تنتج حاليا ٤ ملايين برميل فى اليوم الواحد .

٢١ : افتتح عباس هويدا رئيس وزراء ايران ، الاحتفالات الشعبية الضخمة بالذكرى العاشرة لتنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى . وقد اصدرت وزارة الخارجية الايرانية بهذه المناسبة ، كتابا عن «الثورة البيضاء والاستقلال الوطنى فى ايران» .

ايرلندا الشمالية

١٥ : وقعت سلسلة جديدة من انفجارات القنابل فى مدينتى بلفاست ولندنديرى فى ايرلندا الشمالية ، وتداعلنت منظمة الجيش الايرلندى الجمهورى السرى مسئوليتها عن هذه الاحداث .

٢٨ : قامت مظاهرة ضخمة فى لندنديرى بمناسبة مرور عام على حادث مقتل ١٣ من الكاثوليك فى معارك شوارع لندنديرى مع القوات البريطانية . وقد اشترك فى المظاهرة ممثلون لاتحادات العمال البريطانية والمنظمات الاشتراكية والطلابية البريطانية .

ايسلندا

٢٥ : تدفقت آلاف الاطنان من الحمم من بركان « هيلجافيل » فى جزيرة هيماى بايسلندا ، وتحولت الرياح نحاة الى جنوبية شرقية ، مما اصبح يهدد الجزيرة كلها بالفناء ، نتيجة لانهيار الحمم المتدفقة من البركان لاول مرة منذ ٦ الاف سنة .

ايطاليا

١٢ : بدا ملايين من العمال الايطاليين اول اضراب عام يقومون به ضد حكومة جوبليو اندريوتى احتجاجا على البطالة المستمرة ، والركود الاقتصادى ، والسياسة المنحازة للولايات المتحدة .

١٤ : وصلت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل الى روما قادمة من باريس ، للاجتماع مع البابا بولس السادس وسط اجراءات أمن لم يسبق لها مثيل فى العاصمة الايطالية .

١٦ : اوضحت وزارة الخارجية الايطالية فى بيان رسمى ان المحادثات بين المانيا الديمقراطية وايطاليا بشأن اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين قد انتهت الى نتائج ايجابية .

١٩ : اجتاحت روما اضطرابات عنيفة فى افتتاح مؤتمر وطنى للحزب الفاشستى الجديد .

٢١ : ابلغت الحكومة الايطالية وزارة الخارجية الاردنية انها قررت وقف اجراءات اقامة الدعوى ضد الطلبة الاردنيين المتهمين فى حوادث « التخريب » التى تعرضت لها خطوط بترول تريستانى اغسطس الماضى .

٢٨ : وقعت ايطاليا وبولندا اتفاقا لتوسيع التعاون الصناعى والعلمى والفنى بين شركات مجموعة اينى الايطالية ، ووزارة الصناعات الكيماوية البولندية .

[انظر ايضا : الصين [٦] ـ مالطة [١١]] .

باكستان

٢ : طلب الرئيس الباكستانى السابق يحيى خان المحددة اقامته فى منزله منذ عام ، من الرئيس ذو الفقار على بوتو ، تقديمه الى محاكمة علنية للرد على الاتهامات الموجهة اليه ، ومن بينها تهمة الخيانة العظمى .

٦ : طلبت باكستان من الهند اجراء جولة جديدة من المحادثات بين الرئيس بوتو وانديرا غاندى .

٢٠ : اصدرت حكومة باكستان بيانا اعربت فيه عن قلقها ازاء المشروعات الاسرائيلية التى تستهدف تغيير الطابع الاسلامى للمسجد الابراهيمى بمدينة الخليل بالضفة الغربية لنهر الاردن . وطالبت الدول الكبرى باتخاذ كافة التدابير لحمل اسرائيل على العدول عن تنفيذ هذه المشروعات .

[انظر ايضا : ايران [١٨]] .

البرتغال

١٦ : اعلن مارسيليو كايتانو رئيس وزراء البرتغال ، ان بلاده لن تتخلى عن مستعمراتها الافريقية ، او تسعى لاجراء محادثات مع زعماء حركات التحرير الافريقية كطلب الامم المتحدة ، وان مسئولية هذه المناطق تقع على عاتق حكومة البرتغال .

[انظر ايضا : اوغندا [١١]] .

بلجيكا

١٥ : اعلن ادموند ليبورتون رئيس الحزب الاشتراكى فى بلجيكا ، انه تم التوصل الى اتفاقية مع الحزب الاشتراكى المسيحى وحزب الاحرار لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة .

٢٢ : وافقت الاحزاب السياسية البلجيكية الخمسة ، على البرنامج الحكومى الذى اقترحه ادمون ليبرتون المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة .

٢٦ : تشكلت الحكومة البلجيكية الجديدة برئاسة ادمند ليبرتون من الحزب الاشتراكى البلجيكى ، وتضم الحكومة الجديدة ٣٦ وزيرا من احزاب بلجيكا الثلاثة .

٣٠ : وصل ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل الى بروكسل ، لتوقيع بروتوكول تجارى مع السوق الاوربية المشتركة ، يعدل الاتفاق التفضيلى المبرم مع السوق فى يونيو ١٩٧٠ بما يتفق مع توسيع نطاق السوق .

[انظر ايضا : مالطة [١١]] .

بيرو

٢٠ : اعلنت وزارة البحرية فى بيرو ، ان ٢١ سفينة صيد اجنبية تابعة لاسبانيا واليابان وفرنسا ، قبلت سيادة بيرو على مياهها الاقليمية التى تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل من الشاطىء .

تايلاند

١٠ : اعلن ثانوم كتيكا شورن رئيس وزراء تايلاند ، ان حكومته وافقت

من طلب الولايات المتحدة ، بأن تحتفظ الاخيرة بقواتها وطائراتها في اراضي تايلاند بعد الاتفاق على وقف اطلاق النار في فيتنام .

١٤ : اعلن ثانوم كيتكا شورن رئيس وزراء تايلاند والقائد الاعلى للقوات المسلحة ، انه سيقدم استقالته من منصبه كقائد للجيش في اغسطس القادم ، وهو المنصب الذي ظل يشغله منذ ١٩٦٣ .

تشيكوسلوفاكيا :

٢٢ : تمت عملية تطهير في المؤسسات الثقافية والصحفية والعلمية في تشيكوسلوفاكيا ، لاقصاء الاشخاص الذين رفعت اسماؤهم من قوائم الحزب الشيوعي منذ عزل زعيمه السابق الكسندر دوبتشيك في سنة ١٩٦٩ من المناصب الحساسة التي يشغلونها .

[انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [٢٢]]

تونس :

١٧ : اعلنت الحكومة التونسية ان الولايات المتحدة الامريكية وافقت على منح تونس قرضا قيمته ١١ مليون دولار لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية .

١٧ : عقد اجتماع مشترك في تونس ، حضره عبد الحليم خدام نائب رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها ، ومحمد المصمودى وزير الخارجية التونسية ، وياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين .

[انظر ايضا : ليبيا [٢٩]]

جمهورية مصر العربية :

٦ : تعاقدت مصر مع فرنسا على استيراد ٣٣٤ الف طن من القمح قيمتها ٢٧ مليون دولار ، يسلم منها ١٠٠ الف طن خلال شهرى فبراير ومارس .

١٢ : اجرت ٢٥ شركة بترول اجنبية ، اتصالات مع مؤسسة البترول المصرية لمناقشة امكان التعاقد مع المؤسسة للبحث عن البترول في منطقة مياه البحر المتوسط على طول الساحل الشمالي للصحراء الغربية ، من السلوم غربا ، الى الاسكندرية شرقا .

[illegible] : تم التوقيع على عقد مبدئي للبحث عن البترول بين المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة البترول البرازيلية « بتروبراس » في مساحة ١٢٥٠٠ كم م في وادى النيل جنوب القاهرة .

٢١ : قدرت الاستثمارات في الخطة العشرية للتنمية بمبلغ ٨٤٠٠ مليون جنيه ، منها ٣٢٢١ مليونا في السنوات الخمس الاولى و٥١٧٩ مليونا في السنوات الخمس التالية . ويتولى القطاع العام تنفيذ ١ر٩٠٪ من اجمالي هذه الاستثمارات .

٢٠ : وصل الى القاهرة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين ووزير الدفاع والقائد العام لقوة دفاع البحرين ، يرافقه وزير الخارجية في زيارة رسمية بدعوة من الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية المصري ، تستغرق ٤ أيام .

٢٢ : وصل الى القاهرة بوهوسلاف تشينوبيك وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا في زيارة رسمية تستغرق ٥ ايام لاجراء محادثات مع وزير الخارجية المصري .

٢ : زار اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري القوات المسلحة في جبهة قناة السويس ، حيث تفقد المواقع الاستراتيجية ، وعقد لقاءات مع الضباط والجنود .

[انظر ايضا : سوريا [٢٠] — ليبيا [٨] — يوغوسلافيا [١١]] .

روديسيا :

١٩ : قال ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء العنصرية في روديسيا انه سيفرض غرامات على اى قبيلة او جماعة من الوطنيين يثبت أن أحد افرادها قد اسهم في عمليات المقاومة ضد نظام حكمه العنصري .

٢ : اتهمت روديسيا زامبيا باطلاق النار على قواتها عبر نهر زمبيزى بين البلدين ، بينما اعلنت زامبيا أن الاتهام ليس سوى ذريعة لكي تشن روديسيا هجوما عسكريا عليها . ونفى جراى لوكو وزير الدفاع نفيا قاطعا أن قوات زامبيا أطلقت النار .

[انظر ايضا : زامبيا ١٢ — ١٤] .

زامبيا :

١٢ : اتخذت حكومة زامبيا عدة اجراءات انتقامية من القرار الذى اتخذته روديسيا باغلاق حدودها مع زامبيا ، فقد قررت تجميد جميع مدفوعاتها لروديسيا وجنوب افريقيا وموزمبيق ، كما قررت نقل صادراتها من النحاس عن طريق آخر خارج روديسيا ، مما يسبب خسائر ضخمة لروديسيا في دخلها من النقد الاجنبي .

١٤ : اعلنت زامبيا أن جنود روديسيا فتحوا نيران أسلحتهم على جزيرة داخل المياه الاقليمية لزامبيا .

٢٧ : وصل الى لوزاكا الرائد محمد نجم عضو مجلس الثورة الليبي ، مبعوثا خاصا من الرئيس القذافي لعرض المعونة الادبية والمادية على زامبيا في مواجهتها مع روديسيا .

[انظر ايضا : اوغندا [١١] — روديسيا [٢٠]]

السنغال :

٢٦ : اعيد انتخاب الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور ، وحصل سنجور — وهو المرشح الوحيد — على ١٠٠٪ من أصوات الناخبين . وفي انتخابات الجمعية التشريعية حصلت قائمة الاتحاد التقدمي السنغالي ، وهو الحزب الحاكم ، على ١٠٠٪ من الاصوات

السودان :

٢٦ : اعلنت وزارة الداخلية السودانية في بيان رسمي ، انها اكتشفت مؤامرة في الخرطوم لاغتيال الرئيس جعفر نميري وبعض كبار المسئولين من السياسيين والعسكريين . وقد تم القبض على ١٢ من المتآمرين ،

بينهم عميد سابق بالجيش و٢١ من صف الضباط والجنود .

٢٨ : اعلن الرئيس السوداني جعفر نميري ان الشيوعيين والاخوان المسلمين كانوا وراء المؤامرة التي دبرت لاغتياله . وقال ان اعداء الثورة ارادوا استغلال النقص المؤقت في الاحتياجات الاستهلاكية ، ووعد بان يشرف شخصيا على توفير السلع الاساسية .

سوريا :

٨ : اشتعلت الجبهة السورية بمعارك برية وجوية واسعة النطاق مع القوات الاسرائيلية ، ووصفت بأنها اعنف معارك منذ ٢١ نوفمبر الماضي ، واشتركت فيها الطائرات والدبابات .

١٦ : وصل الى دمشق وزير خارجية العراق مرتضى الحديثي على رأس وفد فني لاستئناف المحادثات حول تحديد العوائد التي تتقاضاها سوريا على البترول العراقي في مروره عبر اراضيها .

١٨ : تم في دمشق توقيع اتفاق بين سوريا والعراق بشأن اقتسام عوائد مرور النفط العراقي عبر الاراضي السورية ، وذلك بعد محادثات استمرت ٦ شهور بين البلدين .

٢٠ : اصدر الرئيس السوري حافظ الاسد قرارا بتعيين الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ، قائدا عاما للقوات المسلحة السورية . واصدر الرئيس الليبي القذافي قرارا مماثلا بتعيين الفريق اول احمد اسماعيل قائدا عاما للقوات الليبية المسلحة .

٢١ : غادر دمشق الى السعودية ، محمد حيدر نائب رئيس وزراء سوريا ووزير الزراعة والاصلاح الزراعي ، مبتدئا جولة ثانية يزور خلالها السعودية والعراق وأبوظبي ، ليسلم رسائل من الرئيس السوري حافظ الاسد الى الملك فيصل ، والرئيس العراقي احمد حسن البكر ، والشيخ زايد آل نهيان حاكم أبو ظبي . وتتعلق هذه الرسائل بالموقف العربي الراهن في ضوء الامتدادات الاسرائيلية الاخيرة على سوريا .

[انظر ايضا : تونس [١٧] — مصر [٢٠] — فلسطين [٢١] — الكويت [١٠]]

السويد :

٧ : اقترح سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في السويد ، ارسال وفد من كل الاحزاب والمنظمات العمالية في دول اسكنديناوة الى واشنطن للاحتجاج على حرب فيتنام .

١١ : طالب الملك جوستاف السادس ملك السويد ، الولايات المتحدة بعدم استئناف قصفها الوحشي لاراضي فيتنام الشمالية ، وأعرب الملك — في خطبة العرش لافتتاح الدورة الجديدة للبرلمان السويدي — عن امله في التوصل الى اتفاق السلام ، يضمن للشعب الفيتنامي حقه في تقرير مصيره .

شيلي :

٩ : اعلنت حكومة شيلي انها قررت اقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة كمبوديا الشرعية التي يرأسها الامير نورودوم سيهانوك

٢٠ : أعلن الرئيس الشيلي سيلفادور الليندي في كلمة القاها في اجتماع عمالي ، ان حكومته اخطأت لانها لم تحل البرلمان ، ولم تجر استفتاء بعد توليها السلطة ، واتهم الليندي البرلمان بانه يضع العراقيل امام الحكومة ، برفضه مختلف مبادراتها ، وخاصة مبادرة انشاء وزارتي الاسرة والبحر ، واصدار قانون بشأن الجرائم الاقتصادية لمعاقبة المضاربين وعمليات التخزين والسوق السوداء .

الصومال :

٢٨ : اعرب الرئيس الصومالي محمد سياد بري رئيس الصومال والرئيس موبوتو رئيس زائيري في بيان مشترك صدر عقب انتهاء زيارة موبوتو للصومال ، عن تخوفهما من ان تظل ازمة الشرق الاوسط بلا حل ، وكررا تأييدهما لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

الصين :

٦ : بدأ جوزيبي مدينتشي وزير خارجية ايطاليا زيارته الرسمية لبكين لمدة تستغرق ٦ أيام ، بدعوة من وزير الخارجية الصيني ، وهي اول زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية ايطالي للصين .

٦ : بدأ الرئيس موبوتو رئيس جمهورية زائيري زيارته الرسمية لبكين .

١٢ : اجتمع الرئيس الصيني ماوتسي تونج مع الرئيس موبوتو رئيس جمهورية زائيري ، وجرت محادثات بينهما بحضور شواين لاي رئيس وزراء الصين وشي بينج في وزير الخارجية الصيني

١٩ : أبلغ شواين لاي رئيس وزراء الصين الشعبية بعثة اقتصادية يابانية تقوم بزيارة الصين ، ان الحكومة الصينية لن تسمح لليابان بالاشتراك في البحث عن البترول في المناطق التي تقع بالقرب من سواحل الصين .

[انظر ايضا : المملكة المتحدة [١٣] — اليابان [١١]]

العراق :

١٥ : تولى اول قائم بالاعمال لبنجلاديش في دولة عربية ، مهام منصبه في بغداد والعراق هي الدولة العربية الوحيدة حتى اليوم [١٥ يناير ١٩٧٢] التي اعترفت ببنجلاديش .

[انظر ايضا : سوريا [١٦ — ١٨] — لبنان [١٢]]

غينيا :

٢١ : اعلن الرئيس سيكوتوري ان اميلكار كابرال السكرتير العام للحزب الافريقي لاستقلال غينيا بساو قد اغتيل . وكان كابرال يقود قوات التحرير ضد البرتغاليين .

٢٢ : اعلن الرئيس سيكوتورى ان بحرية غينيا احبطت محاولة قام بها قاتلو اميلكار كابرال لاختطاف مساعده وعدد من قادة حزبه .

٢٨ : اعلن الرئيس سيكوتورى ان انوسنت كاندى قائد بحرية الحزب الافريقى لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر ، قد اعترف بأنه هو الذى اغتال كابرال السكرتير العام للحزب، وذلك بسبب ان البرتغال كانت قد وعدت بمنح الاستقلال للافريقيين فى غينيا بيساو ، بشرط القضاء على الحزب الافريقى لاستقلال غينيا ، على ان تظل جزر الرأس الاخضر تحت السيادة البرتغالية .

الفاتيكان

١٥ : اعلن متحدث رسمى باسم الفاتيكان ، ان زيارة جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل لم يترتب عليها اى تغيير فى موقف الفاتيكان من الاراضى المقدسة واسرائيل .

١٧ : نفى البروفيسور فردريكو اليساندرينى نفيا قاطعا مازعمته صحف اسرائيل من ان البابا بولس السادس ابدى استياءه من البيان الذى صدر من المقر البابوى عقب زيارة جولدا مائير والذى اعلن فيه ان الزيارة تمت بناء على طلب مائير ، وليس بناء على طلب البابا كما اذاعت الحكومة الاسرائيلية .

فرنسا

٩ : صرح الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو ان مؤتمر الاشتراكية الدولية المقبل فى باريس ينعقد فى وقت غير ملائم تماما ، وانه يرى فيه تدخلا فى السياسة الداخلية لفرنسا ، اذ انه ينعقد فى الوقت الذى تجرى فيه الحملة للانتخابات العامة فى فرنسا المقرر لها ان تتم فى مارس القادم .

١٥ : احتجت قطاعات كبيرة من الراى العام الفرنسى لوفاة محمود الهمشرى ممثل منظمة تحرير فلسطين فى باريس بعد ٢٢ يوما من اصابته بالقنبلة التى انفجرت فى مسكنه . واصدرت عدة منظمات بيانات تندد بالارهاب الصهيونى ، وتتهم المخابرات الاسرائيلية باغتيال المناضل الفلسطينى .

٥ : وصل الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو الى جيبوتى فى زيارة رسمية تستغرق يومين ، يذهب بعدها الى اديس ابابا فى زيارة رسمية لاثيوبيا . وهذه هى الزيارة الرابعة التى يقوم بها بومبيدو لافريقيا منذ توليه الرئاسة فى سنة ١٩٦٩ .

١٦ : بدأت المحادثات فى باريس بين فرنسا والمانيا الديمقراطية حول اقامة علاقات دبلوماسية بينهما

٢١ : بدأ فى باريس لقاء القمة بين الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو ومستشار المانيا الغربية فيلى برانت ، والذى سيستمر لمدة يومين . وينعقد اللقاء بمناسبة الذكرى العاشرة لتوقيع معاهدة الصداقة الفرنسية والالمانية .

٢٧ : فى نفس القاعة التى شهدت مفاوضات السلام فى فيتنام طوال ٤ سنوات بباريس ، جرى توقيع الاتفاق التاريخى لانهاء الحرب الفيتنامية بين وزراء خارجية الحكومات الاربع الاطراف فى الحرب .

٢٩ : وصل الى بوخارست موريس شومان وزير خارجية فرنسا فى زيارة تستغرق يومين ، لاجراء محادثات حول العلاقات بين أوربا الغربية والشرقية .

[انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢] — جمهورية مصر العربية [٦] — بيرو [٢٠]]

الفلبين :

١ : دارت معارك عنيفة بين مجموعة من المسلمين المسلحين وقوات الجيش للاستيلاء على هضبة استراتيجية فى جنوب الفلبين .

٦ : اصدرت حكومة الفلبين مرسوما برفع القيود عن التجارة التقليدية بين الجباليات الاسلامية فى جنوب الفلبين والدول المجاورة [اندونيسيا وماليزيا] .

٧ : اعلن الجنرال فيدل راموس مدير الامن القومى ، انه امكن احباط مؤامرة « شيوعية » تهدف الى اغتيال رئيس الفلبين وزوجته وعدد من الشخصيات العسكرية

١٧ : أعلن الرئيس الفلبينى ماركوس التصديق على الدستور الذى عرض فى استفتاء شعبى ، والذى يسمح له بالبقاء فى الرئاسة الى أجل غير مسمى ، كما أصدر مرسوما بمد الاحكام العرفية لمدة غير محدودة .

فلسطين :

٢ : وافق البرلمان الاسرائيلى على تعديلين فى قانون الانتخابات الاسرائيلية ، من شأنهما دعم قوة الاحزاب الكبيرة ، واضعاف الاحزاب الصغيرة . ويقضى اهم التعديلين باعادة حساب توزيع الاصوات الفائضة فى الانتخابات المستقبلة .

٢ : استولى الجيش الاسرائيلى على ٩٨ ألف فدان من الاراضى العربية ، بحجة أنها مناطق « مغلقة » لقربها من خطوط المواجهة .

٢ : قرر آلاف من العمال الاسرائيليين فى جميع القطاعات الاقتصادية، تكثيف حملة الاضرابات التى ينظمونها تأييدا لمطالبهم بزيادة الاجور ، بعد ان فشلت المفاوضات التى اجراها بنحاس سابير مع رؤساء اتحادات المهندسين والفنيين المضربين عن العمل .

٤ : قررت اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشئون الاجور ، تشكيل فريق من خبراء الاقتصاد . يضم ممثلين عن الحكومة واتحاد نقابات العمال وبنك اسرائيل ، لمحاولة الوصول الى « صفقة شاملة » بشأن الاسعار والاجور والضرائب .

٨ : طلبت الحكومة الاسرائيلية من الكنيست اقرار ميزانية قياسية تبلغ ١٩٫٨ مليار ليرة [٤٫٧ مليار دولار] ثلثها للنفقات الحربية ، وذلك للسنة المالية ١٩٧٣/١٩٧٤ .

٩ : انهى عمال الموانىء الاسرائيلية اضرابهم، بعد أن وافقت الحكومة

الاسرائيلية على عرض اتحاد النقابات المالية برفع اجور عمال الموانىء بنسبة ٣ر٤٠٪ .

١٢ : اختتم المجلس الوطنى الفلسطينى اعمال دورته باصدار بيانه السياسى العام ، وانتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد اعيد انتخاب ياسر عرفات بالاجماع رئيسا للجنة وقائدا عاما لقوات الثورة الفلسطينية .

١٢ : وصلت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل الى باريس لحضور مؤتمر الدولية الاشتراكية .

١٨ : اعلن متحدث عسكرى اسرائيلى أن الفدائيين قاموا بأول هجوم لهم منذ ٤ شهور من الاراضى اللبنانية ، وانهم اطلقوا قذائف البازوكا من جبل سيروس جنوبى « خط الهدنة » .

٢٢ : غادر حاييم جيفاتى وزير الزراعة الاسرائيلى تل ابيب فى طريقه لزيارة ساحل العاج وليبيريا ، وذلك ضمن خطة التحرك الاسرائيلى لوقف تدهور العلاقات الاسرائيلية الافريقية .

٢٥ : بدأت محاكمة المجموعة الاولى من المتهمين فى قضية الحركة السرية المناهضة لاسرائيل ، التى تضم لاول مرة عددا كبيرا من الاسرائيليين ، الى جانب عدد من العرب المقيمين فى اسرائيل .

٢٨ : وصل ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل الى جنيف ، ليوسط الصليب الاحمر الدولى فى موضوع تبادل الاسرى بين مصر واسرائيل

٢٨ : بدا فى اسرائيل مؤتمر مشترك يضم ١٥٠ من زعماء المنظمات اليهودية والصهيونية فى امريكا لبحث خطط تنظيم حملة واسعة تبدأ من امريكا لجمع التبرعات لاسرائيل .

٣١ : اعلن متحدث عسكرى اسرائيلى كشف « شبكة تجسس » تديرها طائفة الدروز فى مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

[انظر ايضا : المانيا الاتحادية [١٨] — اندونيسيا [٣] — ايطاليا [١٤] — باكستان [٢٠] — بلجيكا [٣٠] — تونس [١٧] — سوريا [٨]

— الفاتيكان [١٥] ، [١٧] — فرنسا [١٠] — مالى [٥]] .

فنلندا

١٨ : وافق البرلمان الفنلندى على قانون خاص بمد فترة رئاسة رئيس الجمهورية اورهو كيكونين الى عام ١٩٧٨ ، وذلك بناء على طلب ٧ من احزاب فنلندا ، تمثل ٩٠٪ من اعضاء البرلمان .

فيتنام الجنوبية

٢٣ : انتهت حرب فيتنام بالتوصل الى اتفاقية لوقف اطلاق النار الذى استمر اكثر من ١٢ عاما . وتم توقيع اتفاق السلام بالاحرف الاولى .

٢٨ : انتهكت اتفاقية السلام فى فيتنام منذ اللحظة الاولى لسريانها ، اذ واصلت مدفعية فيتنام الجنوبية تصف مواقع الثوار فى المناطق المحيطة بسايجون ، كما تمكن الثوار من السيطرة على ٦٦ قرية اخرى حول العاصمة .

٢٩ : اعلنت سلطات سايجون ان اتفاق وقف اطلاق النار قد انتهك خلال الاربع والعشرين ساعة السابقة ٤٨٠ مرة بعدد الهجمات التى شنها الثوار فى جميع اقاليم فيتنام الجنوبية [انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٣٠] — السويد [٧ — ١١] — فرنسا [٢٧] — كمبوديا [٢٨] — الولايات المتحدة [٣]]

كمبوديا

١٥ : استولى ثوار كمبوديا على موقع جديد من المواقع الحكومية على نهر ميكونج ، على بعد ٥١ كيلومترا من العاصمة بنوم بنه

٢٨ : أعلن الامير سيهانوك الرئيس الشرعى لكمبوديا ، أن القوات المؤيدة له ستواصل نضالها ضد حكومة الانقلاب فى بنوم بنه رغم وقف اطلاق النار فى فيتنام [انظر ايضا : شيلى [٦]]

كوريا الجنوبية

١٢ : اعلن الرئيس الكورى الجنوبى بارك تشونج هى ، انه سيجرى انتخابات عامة لشغل مقاعد البرلمان فى اواخر فبراير لاعادة الحكم الدستورى الى البلاد .

٢١ : عقدت لجنة الهدنة الكورية اجتماعها الثالث والثلاثين فى بانمو نجوم ، بناء على طلب كوريا الديمقراطية .. وقدم رئيس وفد كوريا الديمقراطية فى الاجتماع احتجاجا الى الجانب الامريكى بسبب قيام الولايات المتحدة بتسليم مدمرة جديدة الى كوريا الجنوبية .

الكويت

١٠ : طلب ٢٧ من اعضاء مجلس الامة الكويتى [٥٠ عضوا] من الحكومة تحويل المعونة المالية التى قطعت عن الاردن اثر احداث سبتمبر ١٩٧٠ ، الى سوريا [١٤ مليون دينار سنويا] .

لبنان

١٣ : اتفقت لبنان والعراق على اعادة تشغيل خط انابيب « شركة بترول العراق » الذى يمر عبر اراضى لبنان ، وكان ضخ البترول العراقى قد توقف اثر تأميم حكومة العراق لشركة البترول فى اول يونيو الماضى .

٢٥ : اصدرت وزارة الدفاع اللبنانية بيانا جاء فيه أن ٢١ من رجال الامن اصيبوا فى النبطية جنوبى لبنان اثناء الاشتباكات التى وقعت بين قوات الامن وبين اصحاب مزارع التبغ المضربين ، وعددهم نحو ٤ آلاف شخص .

ليبيا

٤ : استقبل الرئيس الليبى معمر القذافى ، دوم ميتوف رئيس وزراء مالطة الذى وصل الى طرابلس .

٨ : وصل الى طرابلس الرئيس انور السادات لاجراء محادثات مع

[illegible]

المملكة المتحدة :

[illegible]

٢٧ : [illegible]

٢٢ : [illegible]

[انظر ايضا ، [illegible]]

المملكة المغربية :

١٣ : [illegible]

٢٠ : [illegible]

هايتي

٢٤ : [illegible]

مالطة

١١ : [illegible]

ـ ايرلندا الشمالية [٢٨] ـ مالطة [٢٧] [

النيجر :

١ : اصدر المكتب السياسى للحزب التقدمى الحاكم فى النيجر الافريقية ، بيانا بوقف العلاقات بين النيجر واسرائيل ، واعلن فيه أنه يرى من غير المناسب وجود أى تمثيل دبلوماسى لاسرائيل فى النيجر ، وقد صدر هذا البيان تعقيبا على قرار اسرائيل باغلاق سفارتها فى نيامى عاصمة النيجر .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : أعلن مسئول بالبيت الابيض الامريكى ، أن الرئيس نيكسون تدعرض ضم ممثل لنقابات العمال على مستوى عال فى كل وزارة اتحادية امريكية ، مما يعنى وضع رجال النقابات على مستوى مساعدى الوزراء .

٢ : أعلن الجهاز القانونى للكونجرس الامريكى ، أن اللجنة المكلفة لتنظيم الاحتفالات بمرور ٢٠٠ عام على انشاء الولايات المتحدة الامريكية قد فشلت فى مهمتها ، بسبب سوء التنظيم ، والفساد المالى والادارى ، وانعدام الفهم للغرض منها .

٣ : أعلن السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، أن اللجنة وافقت بالاجماع على اعطاء مهلة لنيكسون تنتهى يوم ٢٠ يناير ، للتفاوض لانهاء الحرب فى فيتنام ، وانه اذا فشل نيكسون فان اللجنة ستدعو الكونجرس لاستخدام سلطانه لانهاء الحرب

٦ : قدمت الحكومة الامريكية احتجاجا رسميا للسلطات الاسترالية ، على رفض عمال الشحن الاستراليين تفريغ شحنات السفن الامريكية فى موانىء استراليا ، احتجاجا على القصف الامريكى لفيتنام الشمالية .

١٤ : انشأ مكتب التحقيقات الفيدرالى الامريكى وحدة خاصة للاتصال بالوكالات الحكومية المختلفة ، تتولى مهمة اقامة صلات بوزارة الخارجية والدفاع والنقل والخزانة .

١٥ : أعلن الرئيس نيكسون وقف جميع العمليات الهجومية على فيتنام الشمالية فورا ، بما فى ذلك عمليات القصف الجوى والبرى ، وعمليات تلغيم الموانى ، وذلك «بسبب التقدم الذى تم احرازه فى محادثات السلام بباريس » .

١٧ : أضرب ١٣٠٠ مهندس يعملون فى شركة « كنترون هاواى » التى تتعامل مع وكالة الفضاء الامريكية ، وذلك بسبب نزاع حول الاجور .

٢٢ : توفى الرئيس الامريكى السابق ليندون جونسون بعد اصابته بأزمة قلبية .

٢٣ : اتفقت الولايات المتحدة مع اليابان على خفض عدد القواعد العسكرية الامريكية فى اليابان ، وخفض عدد القوات الجوية الامريكية المرابطة فى اليابان بمقدار ٢١٠٠ رجل خلال السنوات الثلاث القادمة .

٢٤ : أذيعت فى كل من باريس وواشنطن وهانوى ، نصوص اتفاقية « انهاء الحرب واستعادة السلام » فى فيتنام ، وتنص على وقف العمليات العسكرية فى جميع انحاء فيتنام ، كما تنص على أن تسحب امريكا قواتها من فيتنام الجنوبية .

٢٧ : اعلن ملفين ليرد وزير الدفاع الامريكى انهاء التجنيد الاجبارى فى الولايات المتحدة قبل ٥ اشهر من الموعد الذى حدده الرئيس نيكسون لتحويل القوات المسلحة الامريكية الى قوات من المتطوعين

٢٩ : قدم الرئيس الامريكى نيكسون الى الكونجرس ، الميزانية الاتحادية الجديدة التى يرمى من ورائها الى خفض العجز المالى الحكومى من ٢٥ الف مليون الى ١٢ الف مليون دولار ، مع زيادة المصروفات من ٢٥٠ الف مليون الى ٢٦٩ الف مليون دولار .

٣٠ : وافق مجلس الشيوخ الامريكى على اختيار اليوت ريتشاردسون وزيرا للدفاع ، خلفا لملفين ليرد وذلك باغلبية ٨١ صوتا ضد صوت واحد .

٣٠ : طالب ١٢ من اعضاء الكونجرس الجمهوريين الحكومة الامريكية باعادة العلاقات مع كوبا .

٣١ : تم تاليف الفريق الامريكى الذى سيقوم فى منتصف يوليو ١٩٧١ بتحقيق التقاء فى الفضاء مع رواد الفضاء السوفيت ، ويراس الفريق توم ستافورد .

[انظر أيضا : تايلاند [١٠] ـ تونس [١٧] ـ السويد « ٧ ـ ١١ » ـ فلسطين [٢٨] ـ كوريا الجنوبية [٢١] ـ ليبيا [٨] ـ المكسيك [١] ـ اليونان [١٢ ـ ٣٢]] .

اليابان :

١١ : أعلن وزير خارجية اليابان انه تم افتتاح اول سفارة لليابان فى بكين .

١٦ : خصصت اليابان ما قيمته ٩٢٥ مليون جنيه لميزانيتها العسكرية لعام ١٩٧٣ ، بزيادة قدرها ١٧٪ عن ميزانية عام ١٩٧٢ .

٢٧ : اقترح كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان ، عقد مؤتمر يضم الدول الاسيوية المطلة على المحيط الهادى ، لبحث وسائل المحافظة على السلام ، واعادة بناء الهند الصينية بعد توقف الحرب الفيتنامية .

٢٧ : دعا سفير الاتحاد السوفيتى فى طوكيو ، حكومة اليابان الى ان تؤكد اعتزامها الاسهام فى تنفيذ عدد من المشروعات الاساسية المشتركة فى سيبريا ، واقترح أن تقدم اليابان قرضا بمليار دولار الى الاتحاد السوفيتى على سبيل مقدم الثمن لشحنات البترول الخام الذى ستقدمه الاتحاد السوفيتى لليابان فى المستقبل .

« انظر ايضا : بيرو [٢٠] ـ الصين [١٩] » .

اليونان :

١٣ : اصبحت اثينا اكبر قاعدة امريكية فى اوروبا ، بعد أن بدأ تنفيذ الاتفاقية التى عقدت بين البحرية الامريكية والبحرية اليونانية الخاصة بتقديم تسهيلات للاسطول السادس الامريكى ، وبمقتضاها اصبحت القاعدة مقرا لست مدمرات تابعة للاسطول السادس

١٦ : قررت حكومة اليونان التخلى عن المعونة العسكرية الامريكية التى تقدم لها بلا مقابل منذ ٢٥ عاما ، وذلك ردا على الانتقادات التى يوجهها اعضاء الكونجرس الامريكى للحكومة ، بانها تساند النظام الدكتاتورى فى اليونان .

٢٢ : بدأت فى اثينا محاكمة ١٧ شخصا بتهمة الخيانة ، من بينهم كارا لامبوس دراكوبولوس سكرتير الحزب الشيوعى اليونانى ، وديمتريوس بارتساليدس اول شيوعى يدخل البرلمان اليونانى عام ١٩٣٢ . [انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٣، ١٦]]

يوغوسلافيا :

١١ : بدأت فى بلجراد محادثات الرئيسين الرئيسين انور السادات وجوزيب بروز تيتو ، بعد ان وصل الرئيس المصرى الى جسر بريونى من طرابلس لزيارة ليوم واحد .

١٦ : اقيل ميلان كينزيفتش وزير داخلية منطقة فيفودينا التى تتمتع بالحكم الذاتى من منصبه ، بسبب سوء استغلال السلطة .

فبراير ١٩٧٣

الاتحاد السوفيتى :

٣ : صدر قرار باعفاء فلاديمير ماتكسيفتش وزير الزراعة السوفيتى من منصبه ، وتعيين الخبير الزراعى ديمترى بوليانسكى ، الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء — خلفا له .

٥ : اجتمع اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى مع عبد الحافظ بيرزادة المبعوث الخاص للرئيس الباكستانى ذو الفقار على بوتو وبحث معه المسائل التى تهم البلدين .

٢١ : بعث ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى برسالة تهنئة الى الرئيس الامريكى نيكسون ، بمناسبة التوصل الى ابرام اتفاق فيتنام ، قال فيها ان الاتفاق يفتح مجالات جديدة امام تحسين العلاقات السوفيتية الامريكية والموقف الدولى العام .

٢٢ : صرح جورجى شوكين رئيس الوفد السوفيتى التجارى فى الولايات المتحدة ، بان الاتحاد السوفيتى يجب أن يحصل على فرص فى السوق الامريكية ، كتلك التى تتيحها الولايات المتحدة لدول اخرى ، لان ذلك سيؤدى الى خدمة قضية السلام العالمى .

٢٣ : اعلنت البعثة السوفيتية فى الامم المتحدة ، ان السلطات السوفيتية منحت تاشيرات خروج فى العام الماضى لـ ٥ر٩٥٪ من جميع اليهود السوفيت الذين طلبوا الاذن لهم بالهجرة الى اسرائيل وان عدد الذين سافروا الى اسرائيل فى سنة ١٩٧٢ بلغ ٣١ الف شخص ، بينما كان مجموع اليهود الذين هاجروا طوال الفترة ما بعد الحرب الثانية وهو ٤٢ الفا .

٢٤ : اعلن اليكسى روتشين مندوب الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر نزع السلاح المنعقد فى جنيف ، ضرورة اشراك الصين وفرنسا فى المفاوضات الجارية للاتفاق على انهاء كل تجارب الاسلحة النووية ، وذلك حتى يمكن منع التجارب النووية بجميع اشكالها

٢٦ : وصل الى موسكو الفريق اول احمد اسماعيل وزير الحربية المصرى ، على رأس وفد عسكرى مصرى كبير ، لاجراء محادثات رسمية مع المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى .

[انظر ايضا [تشيكوسلوفاكيا ٢٢] — [مصر ٦ — ١٠] — الولايات المتحدة [٨—٢٢]

الاردن :

١٨ : قررت حكومة الاردن اعتبار الملحق العسكرى اللبنانى فى عمان شخصا غير مرغوب فيه وطرده من الاردن خلال ٤٨ ساعة ، وذلك تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل ، وردا على طرد لبنان للعميد شفيق جميعان الملحق العسكرى الاردنى فى بيروت فى نوفمبر الماضى .

١٩ : اعلن احمد طوقان رئيس الديوان الملكى الاردنى ، ان محاكمة سرية بدأت منذ يومين لعدد من الفدائيين الفلسطينيين ، بتهمة القيام باعمال تخريبية .
« انظر ايضا : فلسطين [١١ — ٢٣] — الولايات المتحدة [٧] »

اسبانيا :

٥ : بعثت وزارة الخارجية الاسبانية بمذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية ، بسبب المناورات التى تعتزم البحرية البريطانية

اجراءها فى منطقة جبل طارق.
« انظر ايضا : المملكة المتحدة ١٢ »

المانيا الاتحادية :

٢ : قرر مجلس وزراء المانيا الاتحادية فى اجتماع طارىء ، فرض رقابة واسعة النطاق على جميع حركات انتقال رؤوس الاموال بين المانيا الاتحادية والعالم الخارجى ، ووقف تدفق الدولار الامريكى « غير المرغوب فيه » الى داخل البلاد ، وذلك للحد من التضخم .

٧ : بلغت مشتريات البنك المركزى الالمانى من الدولارات المتدفقة ٢٥٠٠ مليون دولار ، مما أدى بالكاد الى حماية الدولار من السقوط دون الحد الادنى لسعره وهو ٣٫١٥ مارك للدولار .

٢٨ : أعلنت وزارة النقل فى المانيا الاتحادية ، انها ستوقع عقوبة بغرامة قدرها ٥٠ ألف مارك على كل صاحب سفينة تقوم بنقل الكروم أو المواد الاستراتيجية الاخرى من روديسيا الى الولايات المتحدة ، وذلك تطبيقا لقرار مجلس الامن بفرض عقوبات على روديسيا .

« انظر ايضا : مصر [٨] »

المانيا الديمقراطية :

٩ : اعلنت كل من فرنسا وبريطانيا اعترافهما بجمهورية المانيا الديمقراطية ، واقامة علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفراء فى اقرب وقت ممكن .

١٧ : وصل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى برلين الشرقية ، على رأس وفد من اعضاء المنظمة فى زيارة لالمانيا الديمقراطية ، تلبية لدعوة من لجنة التضامن الافرو آسيوية فيها .

« انظر ايضا : مصر [٢٥] »

اورجواى :

٩ : استقالت حكومة اورجواى بصورة جماعية ، وذلك بعد الازمة العنيفة التى نشبت بين جوان بوردابيرى رئيس الجمهورية وقادة الجيش والطيران الذين طالبوه باقالة انطونيو فرنشيزى وزير الدفاع .

١٣ : استجاب رئيس جمهورية اورجواى لمطالب سلاحى الجيش والطيران الخاصة بالاصلاح الزراعى ، والاجراءات اللازمة للقضاء على الفساد فى الحكومة ، ولزيادة صادرات البلاد . وقد أنهيت بذلك أسوأ أزمة سياسية فى اورجواى منذ ٤٠ عاما .

اوغندا :

٢٠ : أعلن متحدث عسكرى أوغندى أن ميلتون أوبوتى رئيس اوغندا السابق ، حضر اجتماعات القمة التى عقدت بين رؤساء تانزانيا وزامبيا وزائيرى فى اوائل فبراير فى تانزانيا ، واتهم الدول الثلاث بعقد اتفاقية سرية لتأييد حملة المقاومة ضد نظام حكم عيدى أمين .

٢٢ : قررت حكومة أوغندا منع استيراد سيارات الركوب والمنسوجات والاجهزة الكهربائية .

ايران :

٢٤ : وصل الى طهران تشى بن فاى وزير خارجية الصين فى طريقه الى باريس ، على رأس وفد يضم ٢٨ عضوا ، لحضور المؤتمر الدولى الخاص بفيتنام . وقد أجرى الوزير الصينى ، اثناء توقفه القصير فى طهران ، محادثات مع عباس خلعتبارى وزير خارجية ايران ، تناولت الموقف فى الشرق الاوسط ، وفى منطقة الخليج ، واحداث باكستان والهند الصينية . وهذا هو اول اجتماع بين وزيرى خارجية الصين وايران .

« انظر ايضا : الولايات المتحدة [٢٢] »

ايرلندا الجنوبية :

٥ : أعلن جاك لينش رئيس وزراء جمهورية ايرلندا ، حل البرلمان واجراء انتخابات عامة يوم ٢٨ فبراير ، حتى تحصل الحكومة على اغلبية كبيرة ، تمكنها من اتخاذ « قرارات حيوية قد تغير مجرى التاريخ »

ايرلندا الشمالية :

٥ : عقد كبار قادة الجيش والبوليس فى ايرلندا الشمالية ، اجتماعا مشتركا لدراسة الاضطرابات التى وقعت فى الايام السابقة ، وذلك فى الوقت الذى تناقش فيه الحكومة البريطانية مشروعا شاملا لايجاد حل سياسى للمشكلة الايرلندية .

٧ : اضرب عشرات الالاف من العمال البروتستانت ، مما ادى الى شلل الحياة العامة ، فقد اغلقت المدارس والمصانع والمحلات التجارية ، وتعطلت محطات الكهرباء .

١٣ : دعا وليام كريك ، احد زعماء البروتستانت فى ايرلندا الشمالية الى انشاء دولة مستقلة فى ايرلندا الشمالية ، مما اثار جدلا عنيفا فى صفوف الحزب المتحد الذى ينتمى اليه كريك . وقد اعلن براين فوكنر زعيم الحزب فصل كريك من عضوية الحزب.

ايطاليا :

٩ : صرح جيوسيبى مديتشى وزير خارجية ايطاليا بعد عودته الى روما من جولته فى العواصم العربية بأن مشكلة الشرق الاوسط يجب أن تحل فى اطار رد الاراضى العربية المحتلة ، وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

٢٧ : اشترك أكثر من ١٤ مليون عامل ايطالى فى عدة اضرابات فى قطاع الخدمات والصناعة والزراعة للمطالبة بتسوية أجورهم ، وخفض الاسعار ، واصلاح نظام التأمينات الاجتماعية .

« انظر ايضا : مصر [١ — ٢٤] — فلسطين [٢٧] »

باراجواى :

١٢ : فاز جنرال الفريدو ستروسنر رئيس جمهورية باراجواى فى انتخابات الرئاسة للمرة الخامسة .

باكستان :

٨ : استقبل كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة ، لدى وصوله الى باكستان ، بمظاهرات تطالبه بالعمل للافراج

من أسرى الحرب الباكستانيين المحتجزين فى الهند .

١٠ : هاجم البوليس الباكستانى السفارة العراقية فى اسلام اباد ، واستولى على عدة مئات من المدافع الرشاشة الخفيفة والبنادق وعشرات الالوف من طلقات الذخيرة . وقد أعلنت حكومة باكستان انها تعتبر السفير العراقى والملحق العسكرى شخصين غير مرغوب فيهما ، وقررت استدعاء السفير الباكستانى من العراق فورا .

١٥ : عزل ذو الفقار على بوتو رئيس باكستان حاكم بلوخستان وحاكم الولاية الشمالية الغربية ، كما حل مجلس وزراء الولايتين ، وفرض الحكم الرياسى فيهما لمدة شهر . وذلك بسبب انتماء الحاكمين المعزولين الى حزب عوامى الوطنى ، والذى تردد أن له ضلعا فى حادث تهريب الاسلحة الى باكستان ، عن طريق السفارة العراقية فى اسلام اباد .

٢٦ : أعلن ذو الفقار على بوتو رئيس باكستان ، أن بلاده مصممة على الاعتراف ببنجلاديش ، بشرط اعادة أسرى الحرب الباكستانيين وقال بوتو « ان باكستان ترغب فى صداقة الهند ولكنها لاترغب فى زعامتها .. اننا نريد المساواة»

« انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٥ – العراق [١٣] – الهند [٣] »

تايلاند :

١٨ : صرح وزير الخارجية التايلاندى بأن حكومة فيتنام الشمالية أعلنت انها مستعدة لاستعادة ٥٠ الف لاجىء فيتنامى يعيشون فى تايلاند ، كما أعلن أن بلاده على استعداد لان تقدم مساعدات لاعادة بناء فيتنام الشمالية .

« انظر ايضا الهند [٣] »

تشيكوسلوفاكيا :

فى تشيكوسلوفاكيا [انظر ايضا مصر [٢٥] – سوريا [٥]

تانزانيا :

٥ : بدا فى أروشا اجتماع القمة الثلاثى بين كينيث كاوندا رئيس زامبيا ، وجوليوس نيريرى رئيس تانزانيا وموبوتو رئيس زائيرى . ومن اهم الموضوعات المطروحة فى جدول الاعمال ، مشكلة الحدود بين روديسيا وزامبيا .

« انظر ايضا : أوغندا [٢٠] »

الجـزائر :

١٧ : وصل الى مدينة قسنطينة فى الجزائر ، الرئيس الليبى معمر القذافى ، لاجراء مباحثات مع الرئيس الجزائرى هوارى بومدين وقد اعلن أن الزيارة تتم فى اطار المقابلات الدورية بين الرئيسين ، وانها تشمل بحث المشروعات الاقتصادية المشتركة للبلدين .

« انظر ايضا : داهومى [١٩] – الولايات المتحدة [٦] »

جمهورية مصر العربية:

١ – ٤ : قام السنيور جيوسيبى مديتشى وزير خارجية ايطاليا بزيارة رسمية للقاهرة لاجراء محادثات مع المسئولين المصريين حول قضية الشرق الاوسط وعلاقتها بالامن الاوروبى ودول البحر المتوسط . وأعلن مديتشى لدى مغادرته القاهرة فى طريقه الى جدة فى زيارة رسمية ، ان الحكومة الايطالية ستقدم ٣٥ الف طن قمح هدية لمصر فى اطار المعاملات الجارية بين البلدين .

٥ : بدأ الرؤساء الثلاثة : انور السادات ، ومعمر القذافى ، وحافظ الاسد – فى القاهرة اجتماعات الدورة السادسة لمجلس الرئاسة لاتحاد الجمهوريات العربية .

– ٥ : حافظ اسماعيل مستشار

لاجراء محادثات مع القادة السوفيت .

٦ : قدمت امارة ابو ظبى قرضا للحكومة المصرية قيمته ١٥ مليون دولار ، يسدد على آجال طويلة .

٨ : تم توقيع اتفاق التعاون المالى والاقتصادى ، وبروتوكول اعادة جدولة القروض التى حصلت عليها مصر من قبل من المانيا الغربية . وتقدم المانيا بموجب الاتفاق قرضا قدره ١٦٠ مليون مارك المانى ، من ذلك ٩٠ مليون مارك لاستيراد سلع استهلاكية المانية .

١٠ : أكد البيان الذى اذيع فى كل من القاهرة وموسكو عن نتائج محادثات حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الامن القومى فى موسكو على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ ، وتاييد حقوق شعب فلسطين .

١٢ : وصل الى القاهرة وفد عسكرى عراقى برئاسة الفريق عبدالجبار شنشل رئيس اركان القوات المسلحة العراقية ، فى زيارة رسمية لمصر تستغرق عدة ايام .

١٢ : نفى الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرى ، أمام مجلس الشعب ، ان هناك مبادرة أمريكية معروضة على مصر لتسوية ازمة الشرق الاوسط

١٢ : وصل الى القاهرة الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية فى اول زيارة رسمية يقوم بها لمصر ، بعد توليه رئاسة لبنان . وتستغرق الزيارة ٣ ايام .

١٥ : جاء فى البيان المشترك الصادر فى كل من بيروت والقاهرة من المباحثات التى اجراها الرئيسان المصرى واللبنانى فى القاهرة ان السلام فى الشرق الاوسط لن يتحقق الا بانسحاب اسرائيل من الاراضى العربية ، وبتأمين حقوق شعب فلسطين .

١٥ : جرت معركة جوية فوق خليج السويس ، عندما حاول تشكيل من طائرات اسرائيل ان يخل

لمصر استغرقت ٤ أيام . وأكدت مصر وتشاد فى البيان المشترك الذى صدر عن محادثات الرئيسين انور السادات وفرانسوا تومبالباى تأييدهما للشعب الفلسطينى من اجل استرداد أرضه المغتصبة.

٢٥ : بدأ المهندس سيد مرعى الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى جولته فى خمس من الدول الاشتراكية ، على رأس وفد من الاتحاد الاشتراكى لاجراء محادثات سياسية فى كل من يوغوسلافيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمانيا الديمقراطية . ويحمل الامين الاول رسائل من الرئيس السادات لرؤساء هذه الدول ، تتعلق بآخر تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

« انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢٦] — فلسطين [١١] »

جمهورية اليمن الديمقراطية :

١٥ : تم تبادل الاسرى بين دولتى اليمن فى منطقة جرش باليمن الجنوبية تطبيقا للاتفاقات الموقعة بين دولتى اليمن ، فى القاهرة وطرابلس .

داهومى :

١٩ : صرح الميجور ميشيل الاداى وزير خارجية داهومى ، ضمن بيان أدلى به لدى مغادرته الجزائر عقب اجراء محادثات مع المسئولين هناك ، بأن حكومة بلاده ستتخذ القرارات الضرورية الخاصة بالموقف فى الشرق الاوسط ، وانها تدين احتلال اسرائيل للاراضى العربية بالقوة .

٢٨ : اعلن ماثيو كيريكو رئيس الدولة فى داهومى ، اكتشاف مؤامرة اعدها عدد من كبار الضباط لاغتيال اعضاء حكومة داهومى، كما اعلن انه تم اعتقال زعماء المؤامرة ، وأن هناك دولة اجنبية [لم يذكر اسمها] كانت تمول المتآمرين الذين جندوا قوات من المرتزقة لتنفيذ المؤامرة

الدومنكان :

٧ : أعلنت القوات المسلحة لجمهورية الدومنكان ، انها تمكنت من محاصرة مجموعة رجال الكوماندوس الذين هبطوا على شواطئها ، وقالت ان هذه المجموعة جاءت من كوبا .

١٦ : اعلن الرئيس جواكين بالاجير رئيس جمهورية الدومنكان ، ان الطائرات التابعة للسلاح الجوى قد قصفت ، بطريق الخطأ ، احدى السفن النرويجية ظنا منها انها تحمل مجموعات من رجال العصابات .

١٧ : لقى الكولونيل فرانشيسكو كامانو مصرعه اثناء عمليات شنتها القوات المسلحة للدومنكان فى جبال سان جوزيه . وكامانو هو الذى قاد حركة العصيان اليسارية عام ١٩٦٥ والتى أدت الى التدخل الامريكى فى الدومنكان

رومانيا :

٢٢ : صرحت السلطات الرومانية ، بأنه جرت أخيرا فى رومانيا ، لاول مرة منذ أكثر من ١٠ سنوات ، تدريبات عسكرية لدول الكتلة الشرقية ، ولكنها كانت مقصورة على ضباط الاركان . وكانت رومانيا ترفض اجراء مناورات على أرضها لدول حلف وارسو .

« انظر أيضا : مصر [٢٥] »

زائيرى :

٦ : قررت حكومة زائيرى وقف صدور ٣٠ صحيفة ذات طابع دينى ، وذلك وسط انباء تؤكد اشتراك عدد من القساوسة فى عمل تخريبى ضد الحكومة .

« انظر ايضا : اوغندا [٢٠] »

السودان :

٢٧ : تم فى الخرطوم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية للحصول على قرض يصل الى ١١ مليون دولار . وقد قدم البنك الدولى للسودان قرضا آخر مقداره ٤٣ مليون دولار ، كما قدمت الكويت ١١ مليون دولار .

سوريا :

٥ : وصل الى سوريا بوهوسلاف شنوفيك وزير الخارجية التشيكوسلوفاكى فى زيارة رسمية لسوريا تستغرق يومين .

١١ : قدم محمود الايوبى رئيس وزراء سوريا الى مجلس الشعب السورى برنامجا للحكومة السورية ، تدعو فيه الى عمل عربى موحد ، تنسق من خلاله امكانيات العرب فى مواجهة العدو الصهيونى ، من اجل تحرير الارض المحتلة .

« انظر ايضا : المملكة المغربية [٢٢] »

السويد :

١١ : اعلن كريستر ويكمان وزير خارجية السويد ، أن بلاده على استعداد لان تحل محل كندا ، أو اية دولة أخرى من أعضاء لجنة الرقابة الدولية فى فيتنام ، اذا انسحبت من عضوية اللجنة ، كما صرح بأن بلاده ستستمر فى تقديم مساعدات الى فيتنام الشمالية ، وانها لن تقدم أية مساعدات الى فيتنام الجنوبية، الا اذا تغيرت الحكومة الحالية.

١٧ : أعلنت السويد انها ستقدم ، لاول مرة مساعدات مالية مباشرة للمقاتلين الافريقيين من أجل الحرية ضد حكومة الاقلية العنصرية فى جنوب افريقيا ، وكذلك ضد حكومة روديسيا . وستقدم هذه المساعدات المالية من « رابطة التنمية الدولية السويدية » الى اعضاء حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الذين يعيشون فى المنفى فى زامبيا وتانزانيا .

الصين الشعبية :

١ : وافقت الصين على أن تصدر الى اليابان مليون طن من البترول الخام سنويا .

١٥ : وصل الى بكين الدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الامريكى نيكسون فى زيارة تستغرق ٥ أيام ، تجىء فى أعقاب زيارته لهانوى ، وذلك لاجراء مشاورات مع الزعماء الصينيين لتنمية العلاقات الطبيعية بين البلدين .

١٧ : اجتمع الرئيس الصينى ماوتسى تونج لمدة ساعتين مع هنرى

كيسنجر مستشار الرئيس الامريكى . كما اجتمع كيسنجر مع كل من شواين لاى رئيس الوزراء الصينى ، ومع شى بينج فى وزير الخارجية .

« انظر أيضا : فرنسا [٢٥] — الولايات المتحدة [١٢] — اليابان [٨ — ٢٥] »

العراق :

٥ : وقعت شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة البترول الفرنسية عقدا طويل الاجل ، تحصل فرنسا بمقتضاه على كميات من النفط العراقى الخام ، تعادل الكميات التى كانت تحصل عليها قبل تأميم النفط العراقى فى يونيو الماضى .

١٣ : قررت الحكومة العراقية اعتبار كل من السفير الباكستانى والسكرتير الثانى فى السفارة الباكستانية فى بغداد شخصين غير مرغوب فيهما ، وذلك ردا على ابعاد الباكستان لسفير العراق والملحق العسكرى العراقى فى اسلام اباد .

٢٨ : أعلن رسميا التوقيع على اتفاق بين العراق وشركات البترول المؤممة ، اسقطت بموجبه شركات البترول نهائيا كافة المطالب والدعاوى ضد الحكومة ، واستجابت لمطالب حكومة العراق مقابل تعويض . ويقضى الاتفاق بأن تدفع شركات البترول للحكومة العراقية ١٧١ مليون جنيه استرلينى ، وبأن تتعهد العراق بتوصيل البترول الخام الى موانىء البحر المتوسط ، وفاء لمستحقات الشركات قبل العراق .

« انظر ايضا : باكستان [١٠ — ١٥] — مصر [١٣] »

فرنسا :

٤ : اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الفرنسية ، أن برنامج التجارب النووية الفرنسية فى المحيط الهادى سيستمر رغم احتجاج الرأى العام . وقال ان خطة التجارب تهدف الى انتاج اول قنبلة هيدروجينية فرنسية فى نهاية سنة ١٩٧٥ .

٩ : اشار الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو الى انه سيحل الجمعية الوطنية [البرلمان] ويدعو الى اجراء انتخابات عامة جديدة ، اذا فاز اتحاد اليسار فى الانتخابات البرلمانية .

١٢ : بدأت الحملة الانتخابية للبرلمان الفرنسى المقرر اجراؤها فى شهر مارس ، ويبلغ عدد المرشحين ٢٨٠٠ شخص ، وعدد الناخبين ٣١ مليون شخص .

٢٥ : عقد وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية اجتماعا فى باريس مع تشى بينج فى وزير خارجية الصين الشعبية ، لبحث المطالب الامريكية من حكومة الصين ، وكذلك مطالب الصين الخاصة بالافراج عن الاموال الصينية المجمدة فى الولايات المتحدة .

٢٦ : تولت القوات المسلحة الفرنسية القيام بمهام موظفى ابراج المراقبة فى المطارات الفرنسية المضربين عن العمل منذ اسبوع مما أدى الى شلل نحو ٩٠٪ من الرحلات الجوية للطائرات. وقد رفضت الحكومة اجراء اية مفاوضات مع الموظفين المضربين.

٢٦ : افتتح موريس شومان وزير خارجية فرنسا ، المؤتمر الدولى لصون السلام فى فيتنام ، والذى تشترك فيه ١٣ دولة على مستوى وزراء الخارجية ، لمناقشة ضمانات صون اتفاقية السلام فى فيتنام ، التى تم توقيعها فى ٢٧ يناير الماضى .

« انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى [٢٤] — المانيا الديمقراطية [٩] — العراق [٥] — فلسطين [٢٤ — ٢٧] — فيتنام الشمالية [٢٧] »

فلسطين :

٤ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على تعديل للاتفاق الفرنسي الاسرائيلى بشأن الجنسية المزدوجة ، يعفى الفرنسيين الذين يحملون جواز سفر اسرائيلى من أداء الخدمة العسكرية فى اسرائيل .

٥ : وصل الى القدس كل من ماريو جيبسون باربوزا وزير خارجية البرازيل ، وجورج راوبرى وزير خارجية جابون فى زيارة رسمية لاسرائيل ، بناء على دعوة ابا ايبان وزير الخارجية .

٥ : وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى على تعيين بالبسر اران كأول سفير لاسرائيل فى سايجون وأعلن أن تبادل السفراء بين سايجون وتل أبيب سيتم خلال ايام .

٦ : صرح اريه بنكوس رئيس المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية ، بأنه واثق من أن اليهودية العالمية ستقدر احتياجات اسرائيل ، وانها ستقدم لها مبلغ ٧٨٥ مليون دولار للاسهام فى الميزانية الاسرائيلية الخاصة بالهجرة .

١١ : اذاعت سكرتارية رئيسة وزراء اسرائيل بيانا أعلنت فيه أن اسرائيل مستعدة للدخول فى أية لحظة فى مفاوضات سلام مع الاردن ، وان مثل هذه المفاوضات ليست مرتبطة بتوقيع اتفاق مرحلى مسبق مع مصر .

١٤ : أعلنت جولدا مائير أمام المؤتمر الصهيونى بالقدس ، أن اسرائيل لم تضع خريطة لحدودها ، لأن ذلك معناه وضع شروط مسبقة للمفاوضات مع الدول العربية. ولكنها أضافت أن لدى اسرائيل أفكارا محددة بصدد وضع القدس والوجود الاسرائيلى فى شرم الشيخ .

١٥ : وصل الى تل أبيب وفد من لجنة السوق الاوروبية المشتركة يضم ثلاثين عضوا ، برئاسة هلموت سيجريست مدير عام ادارة العلاقات الخارجية ، فى زيارة لاسرائيل تستغرق ٥ أيام ، يقوم الوفد خلالها بدراسة وسائل تنمية العلاقات التجارية بين السوق واسرائيل ، وذلك بعد أن بلغ العجز المالى لاسرائيل فى معاملاتها مع المنظمة ٢٦٤ مليون دولار فى سنة ١٩٧٢ .

١٦ : قامت وحدات من المقاومة الفلسطينية بعدة عمليات فدائية فى ضواحى تل أبيب وفى قنطرة على الطريق الرئيسى بين عكا وصفد ، وفى قطاع غزة .

١٧ : قدم أعضاء المجالس البلدية ثلاثة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى غزة ، استقالاتهم . والمستقيلون هم اعضاء المجالس البلدية فى مخيمات : النصيرات والبريج ، والمغازى .

١٦ : تقدمت أربعة من المجالس البلدية فى قطاع غزة استقالاتهم ...

فى مناطق التركمان ، والتفاح ، والشيمية ، والجوديدة .

٢٠ : عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة طارئة ، انذرت بعدها عمال الصيانة بشركة طيران العال بأنه اذا لم يتوقف اضرابهم خلال ٢٤ ساعة ، فان اللجنة الاقتصادية الوزارية سيكون لها مطلق الحق فى اتخاذ الاجراءات اللازمة ، بما فى ذلك وقف نشاط الشركة تماما .

٢١ : هاجمت قوات السلاح الجوى الاسرائيلى طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها ، وهى قادمة من بنغازى الى القاهرة ، واسقطتها داخل الارض المحتلة فى سيناء ، مما أدى الى مصرع ١٠٦ ركاب .

٢١ : هاجمت قوات اسرائيلية ، برية وبحرية وجوية ، مخيمات للفلسطينيين فى معسكرين كبيرين يقعان فى منطقة طرابلس ، وذلك لضرب ٧ قواعد للمقاومة الفلسطينية هناك .

٢٢ : اتخذت مجموعة حزب رافى — وهى احدى المجموعات المؤتلفة فى حزب العمل — قرارا بالاجماع ، بترشيح الجنرال موشى ديان وزير الدفاع ليتولى رئاسة الوزارة القادمة .

٢٣ : اقترح ايجال الون نائب رئيسة وزراء اسرائيل ، اعطاء الاردن « وضعا دينيا » على الاماكن المقدسة الاسلامية فى القدس العربية ، كجزء من اتفاق السلام مع الاردن . وقد رفض البرلمان الاسرائيلى ، باغلبية ٣٦ صوتا ضد ٢١ طلب حزبى المعارضة جحل والوسط الليبرالى ، اجراء مناقشات حول تصريحات الون السابقة . وكان مناحم بيجين زعيم حزب جحل قد أعلن أن على الون ان يتنحى من منصبه ، لانه أدلى بمثل هذه التصريحات .

٢٤ : اعلن تشكيل حزب جديد فى اسرائيل ، يعتمد اساسا على حركة « الفهود السوداء » . وتضم سكرتارية الحزب شالوم هوكمين ، وهو نائب يسارى يعارض الصهيونية ، وسارقيلا أحد زعماء الفهود السوداء .

٢٧ : وصلت جولدا مائير نجاة ، وقبل الموعد المحدد بيومين ، الى واشنطن ، لاجراء محادثات مع الرئيس الامريكى نيكسون حول الموقف فى الشرق الاوسط .

٢٧ : حضر قناصل فرنسا وايطاليا وهولندا وبريطانيا فى القدس ، المسئولين الاسرائيليين من اتخاذ أية اجراءات تعرقل نشاط الارساليات المسيحية فى اسرائيل

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٢٣] الاردن [١٩] — المانيا الديمقراطية [١٧] — ايطاليا [٩] — مصر [١٥] — داهومى [١٩] — سوريا [١٨] — لبنان [٢٦] — المملكة المتحدة [٢٦] —

فيتنام الجنوبية :

٢ : عقدت اللجنة الرباعية العسكرية المؤلفة من ممثلى : الولايات المتحدة ، وفيتنام الشمالية ، وحكومة سايجون ، والثوار — والمكلفة بمراقبة وقف اطلاق النار فى فيتنام — أول اجتماع لهما فى قاعدة تان سون نهوت الجوية ، وعلى مستوى رؤساء الوفود ، وبحثت الاجراءات الخاصة بانسحاب القوات الامريكية ، وتبادل أسرى الحرب .

٧ : اعلنت حكومة سايجون عن نشوب أول اشتباكات واسعة النطاق بين قواتها وقوات الثوار الفيتناميين بعد اسبوع من الهدوء النسبى فى فيتنام الجنوبية .

١٨ : تصاعدت المعارك بين قوات الثوار وقوات حكومة سايجون بعد ساعات فقط من نداء اللجنة العسكرية المشتركة لضباط الثوار وضباط القوات الحكومية بوقف القتال . وقد أعلنت قيادة جيش سايجون ان قوات الثوار قامت بـ ١٨٧ عملية خرق لوقف اطلاق النار فى يوم واحد .

٢٣ : افتتح تران فان لام وزير خارجية فيتنام الجنوبية والسيدة وين فى بين وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة فى فيتنام الجنوبية ، المباحثات التمهيدية بين طرفى فيتنام الجنوبية فى باريس .

انظر ايضا : السويد [١١] — فلسطين [٥] —

فيتنام الشمالية :

٤ : لما وصل الى هانوى الدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الامريكى نيكسون فى زيارة تستغرق ٤ أيام ، وصفت بأنها « مهمة تاريخية للحفاظ على السلام » .

١١ : اتفقت فيتنام الشمالية والولايات المتحدة على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة ، تكون مهمتها اعادة تعمير فيتنام الشمالية فى مرحلة ما بعد الحرب . وقد اعلن هذا الاتفاق فى بيان مشترك صدر فى هانوى وواشنطن من المحادثات التى اجراها هنرى كيسنجر مستشار نيكسون فى فيتنام الشمالية .

٢٦ : قررت فيتنام الشمالية واستراليا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

٢٧ : قاطعت فيتنام الشمالية الجلسة التى كانت مخصصة لصياغة الاعلان المشترك للمؤتمر ضمان السلام فى فيتنام بباريس ، مما أدى الى الغاء الجلسة ، وذلك على أثر تهديد فيتنام الشمالية بأنها لن تفرج عن باقى الاسرى الامريكيين ، الا اذا احترمت كل من واشنطن وسايجون اتفاقية وقف اطلاق النار .

انظر أيضا : تايلاند [١٨] — السويد [١١] — فيتنام الجنوبية — [٢]

قبرص :

٥ : أعرب جيمس الان قائد قوة الطوارىء الدولية فى قبرص ، عن انزعاجه من ازدياد اعمال العنف ضد حكومة مكاريوس .

٨ : فاز الاسقف مكاريوس برئاسة قبرص للفترة ثالثة مدتها ٥ سنوات ، وذلك بمقتضى الدستور ، اذ لم يتقدم احد لمنافسته حتى ساعة اغلاق باب الترشيح .

١٠ : اعلن الرئيس القبرصى مكاريوس أنه لا ينوى اجراء تعديل فى حكومته بعد أن أعيد انتخابه .

١٦ : انتخب رؤوف دنكتاش نائبا لرئيس جمهورية قبرص ، وذلك بعد ان انسحب منافسه احمد بريروجلو من الانتخابات .

كوبا :

١ : اعادت الحكومة الكوبية لحكومة

المكسيك ٢ قدية قدرها ٣٣٠ ألف دولار وكمية من الاسلحة كان قد استولى عليها الرجال الخمسة الذين اختطفوا طائرة مكسيكية في نوفمبر الماضي . وقد اعلنت كوبا انها لن تطرد مختطفي الطائرة ، لانهم اختطفوها لاسباب سياسية .
انظر أيضا : الدومنكان [٧] — الولايات المتحدة [١٥] —

كوريا الجنوبية :

٢٤ : اعلن كيم ارنج بيل رئيس وزراء كوريا الجنوبية ان استمرار « الوجود العسكرى الامريكى » فى كوريا الجنوبية يعتبر ضرورة ملحة لضمان الاستقرار فى آسيا فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الفيتنامية .

٢٧ : بدات انتخابات المجلس النيابى الجديد فى كوريا الجنوبية ، وهى تعتبر المرحلة الاخيرة فى اعادة الحياة الدستورية الى البلاد .

لبنــان :

٣ : اصدرت الحكومة اللبنانية قرارا بفصل ١٦٠٠ مدرس فى جميع مراحل التعليم ، لقيامهم بالاضراب

٤ : قرر المجلس الوطنى لرابطة المعلمين بمدارس الحكومة ، انهاء الاضراب الذى بدأ فى يناير الماضى ، وذلك بعد أن صرح فؤاد نفاع وزير المالية اللبنانى بأن الحكومة على استعداد — اذا اقتضى الامر — لفصل ١٠ آلاف مدرس اذا استمروا فى الاضراب

٢٦ : قرر الاتحاد العربى للنقل الجوى فى اجتماعه الطارىء الذى عقده فى بيروت ، مطالبة شركات الطيران العالمية بمقاطعة الاجواء والمطارات الاسرائيلية اذا استمر العدوان الاسرائيلى على الامة العربية ، واستهتار اسرائيل بالمجتمع الدولى .
انظر أيضا : الاردن [١٨] — مصر [١٢] — [١٥] —

الهند :

٣ : وصل الى نيودلهى ، كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة ، بادئا جولته فى آسيا التى ستمتد بعد الهند الى باكستان وبنجلاديش وتايلاند واليابان .

٤ : اجرت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند تعديلا وزاريا محدودا ، تخلت فيه عن مهام وزير الداخلية ، وعينت اربعة وزراء جدد .

٢٧ : اعلنت المصادر الاقتصادية الحكومية فى الهند ، ان البلاد تواجه نقصا حادا فى السلع الغذائية ، وارتفاعا كبيرا فى اسعارها ، بسبب حالة الجفاف فى ثلثى الاراضى الزراعية بالهند
انظر أيضا : الباكستان [٨] —

ماليزيا :

١٥ : عقد وزراء خارجية دول اتحاد جنوب شرقى آسيا اجتماعا فى كوالا لامبور ، لبحث نتائج انهاء الحرب الفيتنامية على مستقبل المنطقة . ويضم الاتحاد : الفلبين ، وماليزيا ، وتايلاند ، وسنغافورة ، واندونيسيا . وقد طالبت ماليزيا بضم شطرى فيتنام ، واعلانها منطقة محايدة خالية من القواعد العسكرية .

المملكة المتحدة :

٢ : صرح ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الذى يزور الولايات المتحدة، بانه حث الرئيس الامريكى نيكسون على الحصول على تفويض من الكونجرس للبدء فى اقرب وقت ممكن فى محادثات تجارية مع السوق الاوربية المشتركة ، تستهدف تنشيط التبادل التجارى بين الجانبين .

٩ : بدأ السير الك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا جولة ، يقوم بها لعدد من الدول الافريقية ، ويزور خلالها السنغال ، وليبريا ، ونيجيريا ، حيث يجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى تلك الدول حول المسائل المتعلقة بالعلاقات بين السوق المشتركة والدول الافريقية .

١٢ : بدأت اضخم مناورات بحرية عسكرية للاسطول البريطانى فى البحر المتوسط ٢ لمساعدة الضغط على اسبانيا فى مجال النزاع القائم بين اسبانيا وبريطانيا بشأن جبل طارق .

٢٦ : عقد الاتحاد الدولى للطيارين المدنيين اجتماعا طارئا فى لندن، لبحث اصدار عقوبات ضد اسرائيل لاسقاطها الطائرة المدنية الليبية التى راح ضحيتها ١٠٦ اشخاص .

٢٦ : شهدت بريطانيا اسوأ موجة اضرابات تجتاحها خلال ما يقرب من ٥٠ عاما . وذلك باشتراك حوالى ٧٥٠ ألف عامل من مختلف القطاعات فى سلسلة اضرابات احتجاجا على سياسة حكومة المحافظين لمواجهة التضخم .
انظر أيضا : اسبانيا [٥] — المانيا الديمقراطية [٩] — ايرلندا الشمالية [٥] — فلسطين — [٢٧] — الولايات المتحدة [١] —

المملكة المغربية :

٤ : قررت الحكومة المغربية اغلاق كلية الاداب ، أكبر كليات جامعة محمد الخامس — الى اجل غير مسمى ، بسبب اضراب الطلبة ، ومقاطعتهم الدراسة منذ أكثر من شهرين .

٩ : بلغ عدد الطلبة المفصولين من جامعة الرباط أكثر من الفى طالب ، من مجموع طلبة الجامعة وعددهم ١٣ ألفا .

٢٢ : اعلن الملك الحسن الثانى فى رسالة أذاعها راديو الرباط ، انه قرر ارسال تعزيزات عسكرية الى سوريا ، اعتبارا من شهر مارس .

النمسا :

٦ : انتهت فى فيينا — بالفشل — المرحلة الاولى من الاتصالات الجارية بين ممثلى ١٩ دولة شرقية وغربية حول خفض قوات حلفى الاطلنطى ووارسو فى وسط اوربا . وقد قرر المتفاوضون احالة المشكلة الى مواصلتها مرة اخرى ، وطلب مشورة حكوماتهم فى الخطوة التالية .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : بدأت في واشنطن ، المحادثات بين الرئيس الامريكي نيكسون وادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا ، فيما يتعلق بمختلف المشاكل العالمية ، ابتداء من العلاقات التجارية ، الى أزمة الشرق الاوسط . وتتركز المحادثات حول العلاقات بين الولايات المتحدة والسوق الاوربية الموسعة والعلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين اليابان .

٦ : صرحت المصادر البترولية في واشنطن ، بأن شركة سوناتراك الجزائرية صاحبة احتكار استغلال وبيع البترول والغاز في الجزائر ، ستحصل قريبا على ٣٠٠ مليون دولار ، في شكل قروض امريكية ، لتنفيذ العقد المبرم مع شركة « الباسو » لتوريد الغاز الطبيعي الى الولايات المتحدة بكميات ضخمة .

٧ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان المحادثات التي اجراها الملك حسين في واشنطن مع الرئيس الامريكي نيكسون ووليام روجرز وزير خارجيته ، لم تسفر عن أية اقتراحات جديدة من اي من الجانبين ، حول تسوية سلمية في الشرق الاوسط .

٨ : وافق ٨٠ ٪ من اعضاء الكونجرس الامريكي على مشروع قانون يقضي بحرمان الاتحاد السوفيتي من التمتع بحقوق الدولة الاكثر رعاية — كما جاء في الاتفاقيات التجارية بين موسكو وواشنطن — الا في حالة الغاء الضرائب على هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل .

٩ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية انه قد تم الاتفاق مع حكومة هانوي والثوار الفيتناميين على اطلاق سراح ١٤٤ أمريكيا و ٣ الاف من الاسرى الفيتناميين الجنوبيين والشماليين .

١٠ : اعلن روجرز مورتون وزير الداخلية الامريكي ، وويكس لي راي رئيس لجنة الطاقة الذرية الامريكية ، انهما قررا الاستمرار في اجراء التجارب النووية رغم احتجاج علماء البيئة .

١٢ : طالب عدد من الخبراء الامريكيين، الرئيس نيكسون ، بالاسراع بالاعتراف الدبلوماسي بالصين الشعبية ، كخطوة ضرورية « لمنع اليابان من تحقيق تفوق تجاري لا يمكن منافسته » .

١٢ : اعلنت الولايات المتحدة رسميا خفض قيمة الدولار بنسبة ١٠ ٪ ، في محاولة لحل الازمة النقدية العالمية التي استحكمت بسبب تدهور الثقة في الدولار ، نتيجة للعجز الخطير في ميزان المدفوعات الامريكي .

١٥ : تم توقيع أول اتفاقية لمكافحة حوادث خطف الطائرات بين الولايات المتحدة وكوبا . وتعد هذه الاتفاقية خطوة نحو اعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين .

٢٢ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان ايران عقدت مع الولايات المتحدة أضخم صفقة سلاح عقدتها أمريكا ، وتبلغ قيمة الصفقة ٢٠٠٠ مليون دولار ، تحصل ايران بمقتضاها على مئات المقاتلات النفاثة الاسرع من الصوت .

٢٣ : اعلنت وزارة الداخلية الامريكية في أول تقرير مفصل من نوعه ، ان احتياطي العالم من البترول يبلغ حوالي ٦٣٤ مليار برميل . ويقدر نصيب الولايات المتحدة منه بحوالي ٤٥ر٥ مليار برميل ، بينما يصل نصيب الاتحاد السوفييتي الى نحو ٧٥ مليار برميل .

٢٤ : قام جيمس شيلزنجر مدير وكالة المخابرات المركزية بحركة تطهير واسعة في المستويات العليا في المناصب في الوكالة .

٢٦ : صرح هنري كيسنجر مستشار الرئيس الامريكي نيكسون لشئون الامن القومي ، بأن الولايات المتحدة لا تعارض في « استيلاء الشيوعيين على فيتنام كلها » اذا تم ذلك بطريقة ديمقراطية سلمية .

٢٨ : اعلن البيت الابيض ان فيتنام الشمالية وافقت على أن تبدأ فورا مفاوضات مع الولايات المتحدة للافراج عن ١٢٠ اسيرا أمريكيا خلال أسبوع . وقد جاءت موافقة هانوي في نهاية ازمة حادة كادت تهدد اتفاق فيتنام كله ، بسبب تبادل الاتهامات بخرق اتفاق وقف اطلاق النار بين اطراف النزاع ، واستقطاب كل طرف في موقفه ، مما أدى الى تدخل كل من موسكو وبكين لتهدئة الموقف .

انظر أيضا : الولايات المتحدة [٢١] — [٢٢] — الدومنكان [١٧] — السودان [٢٧] — الصين [١٥] — [١٧] — فرنسا [٢٥] — فلسطين [٢٧] فيتنام الجنوبية [٢] — فيتنام الشمالية [١٠] [١٤] — كوريا الجنوبية [٢٤] — بريطانيا [٢] — اليابان [١٩]

اليابان :

٨ : عينت حكومة اليابان ، نايشيرو أوجاوا رئيس « معهد الاعداد للشئون الخارجية التابع لوزارة خارجية اليابان » أول سفير لها في الصين الشعبية منذ الحرب العالمية الثانية .

١٩ : أجرى هنري كيسنجر مستشار الرئيس الامريكي نيكسون ، محادثات في طوكيو مع كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان ، وماسايوشي اوهيرا وزير خارجية اليابان .

١٩ : اعلنت حكومة اليابان انها ستتخذ الاجراءات اللازمة حتى لاتتأثر الدول النامية التي اقترضت من اليابان من تعويم الين .

٢٥ : توقفت المحادثات التي كانت تجريها بعض الشركات اليابانية في الصين لشراء بترول خام صيني ، بسبب الاختلاف حول سعر الشراء .

٢٥ : اعلن معهد ابحاث الاقتصاد القومي في اليابان أن الاقتصاد الياباني سينمو بنسبة ٨ر١٠ ٪ في السنة المالية ١٩٧٣ ، حتى اذا تم رفع الين بنسبة ٨ر١٩ ٪ .

انظر أيضا : الصين [١] — الهند [٣] —

يوغسلافيا :

١٤ : اشترت يوغسلافيا من ليبيا ٦ ملايين طن من البترول الخام ، تبلغ قيمتها مائة مليون دولار ، وذلك طبقا لاتفاق ابرم خلال المحادثات التي أجريت أخيرا بين الجانبين في بلجراد .

انظر أيضا : مصر [٢٥] —







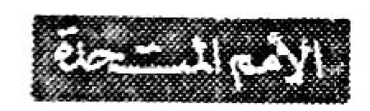
☐ انتهت الدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكانت دورة ذات اهمية خاصة ، بالنسبة لعدد من القضايا ، مثل تصفية الاستعمار البرتغالى فى افريقيا والشرق الاوسط ، كذلك تم الموافقة فى نفس الدورة على تخفيض اسهام الولايات المتحدة فى ميزانية الامم المتحدة من ٣١٫٥ فى المائة الى ٢٥ فى المائة اما مجلس الامن فكان له نشاطه فى الشهور الثلاثة الاخيرة ، فاستعرض عددا من المشاكل الهامة بشأن الوضع فى القارة الافريقية ، كما قرر عقد دورة خارجية فى بنما من ١٥ مارس ، لمدة اسبوع .

☐ شهد العالم العربى نشاطا بالغا تركز حول اجتماع رؤساء اركان الجيوش العربية ، ثم انعقاد مجلس الدفاع المشترك ، استكمالا للخطط العسكرية لمواجهة العدو الاسرائيلى . وقد عقد المجلس الخاص بوزراء الاعلام العرب دورته التاسعة ، ووضع اسس التحرك الاعلامى العربى فى السنة القادمة ، على ان يكون موجها الى القارة الافريقية ، استمرارا لاظهار الدور الحقيقى لاسرائيل فى هذه القارة ، ولتدعيم التعاون العربى الافريقى كذلك عقدت بعض المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة العربية عدة اجتماعات هامة ،كرست لدراسة المشاكل المتخصصة فى العالم العربى ، وتوفير الحلول لها ، الى جانب العمل على بناء الوحدة العربية فى كافة المجالات .

☐ اما القارة الافريقية ، فقد احتلت مكانا بارزا فى الاحداث الدولية ، وكما كانت مشاكل التفرقة العنصرية والصدام بين زامبيا وروديسيا تجيء فى خضم اعمال الدورة ٢٧ للجمعية العامة للامم المتحدة فقد احتلت مشاكل القارة الجزء الاكبر من اعمال مجلس منظمة الوحدة الافريقية فى دورته العشرين ، وكان الجزء الاخر من اعمال المجلس مخصصا للاعداد لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، الذى يوافق الذكرى العاشرة لانشاء منظمة الوحدة الافريقية فى مايو ويوافق ايضا العدوان الاسرائيلى المستمر على الاراضى العربية فى شمال القارة الافريقية

☐ بدأ مع عام ١٩٧٣ عهد جديد للجماعة الاوروبية المشتركة ، بعد أن انضمت ثلاث دول اليها وبدأت تشارك رسميا فى جميع الانشطة اعتبارا من اول يناير — هذا ، ومن اهم الانشطة الاخرى فى القارة الاوروبية ، تلك المتعلقة بمؤتمر الامن الاوروبى والعلاقات بين الشرق والغرب ، وهى مسائل تشغل بال جميع منظمات اوروبا — كذلك تم انشاء منظمة اوروبية جديدة هى الوكالة الاوروبية للفضاء ، والمعروض أن يكتمل تكوينها قبل اول يناير ١٩٧٤ —

وفيما يلى نشاط المنظمات الدولية المختلفة فى الشهور الثلاثة ، ديسمبر ويناير وفبراير : —



الجمعية العامة :

الدورة ٢٧ : اختتمت الجمعية العامة للامم المتحدة أعمال دورتها العادية السابعة والعشرين فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٢ ، بعد أن بحثت جميع المسائل المدرجة فى جدول أعمالها ، وبعد ان اعتمدت ميزانية تبرها ٢٢٥ر٩٢٠ مليون دولار لعام ١٩٧٣ . وفى هذه الدورة ، تناولت الجمعية العامة عددا كبيرا من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، الى جانب المواضيع الادارية والمالية والتنظيمية التى تمس عمل المنظمة . وقد صدر عن الدورة ١٤٦ قرارا ، من القرار رقم ٢٩٠٤ الى رقم ٣٠٤٩ [انظر النصوص الكاملة القرارات فى الوثيقة جمعية عامة ٨٧٣٠ ملحق ٣٠] .

ونذكر هنا أهم القرارات التى اصدرتها الدورة حسب توزيعها على الجمعية العامة واللجان المختلفة :

— القرارات التى صدرت من الجمعية العامة مباشرة ١٤ قرارا (٢٩٠٧ — ٢٩٠٨ — ٢٩٠٩ — ٢٩١٠ — ٢٩١١ — ٢٩٢٥ — ٢٩٣٦ — ٢٩٣٧ — ٢٩٣٨ — ٢٩٤٨ — ٢٩٤٩ — ٢٩٥٤ — ٢٩٦٢ — ٢٩٩١) .

واهمها القرار رقم ٢٩٤٩ الصادر باغلبية ٨٦ صوتا ضد ٧ اصوات، مع امتناع ٣١ دولة عن التصويت ، بشأن الوضع فى الشرق الاوسط .

وكانت الجمعية العامة قد بدات مناقشة الوضع فى الشرق الاوسط (البند رقم ٢١ من جدول أعمال الدورة) فى يوم ٢٩ نوفمبر ، واشترك فيها وزير الخارجية المصرى الدكتور محمد حسن الزيات . ونشطت مجموعة من دول عدم الانحياز لوضع مشروع تقدمه الى الجمعية العامة . وقد وضعت هذه الدول فى ٣٠ نوفمبر ورقة عمل من ١٣ بندا ، تحولت الى مشروع قرار تبنته ٤٠ دولة فى يوم ٢ ديسمبر .

وينص هذا المشروع على أن الجمعية العامة :

— تؤيد القرار رقم ٢٧٩٩ الصادر من الجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

— تعلن ضرورة اعادة الاراضى المحتلة ، وتدعو اسرائيل الى أن تعلن التزامها بمبدأ عدم ضم أراض عن طريق استخدام القوة .

— تدعو مرة أخرى الى انسحاب اسرائيل الفورى وغير المشروط من الاراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧ .

— تؤيد حق شعب فلسطين فى تقرير مصيره .

— تدعو جميع الدول الاعضاء الى الكف عن تزويد اسرائيل بالمعونة الاقتصادية والمالية التى تمكنها من استغلال الموارد الطبيعية فى الاراضى المحتلة .

— تدعو جميع الدول الاعضاء ، الى عدم تزويد اسرائيل بمعونة عسكرية أو أية معونة تمكنها من مواصلة احتلال الاراضى العربية .

— تطلب من مجلس الامن ، بالتشاور مع السفير يارنج والسكرتير العام ، اتخاذ جميع الاجراءات التى تكفل التنفيذ التام لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢نوفمبر ١٩٦٧ .

وانتهت مناقشة المسالة فى يوم ٧ ديسمبر ، وتم التصويت فى يوم ٨ ديسمبر على مشروع قرار دول عدم الانحياز بعد ادخال بعض التعديلات عليه [الوثيقة جمعية عامة A/L. 686/Rev. 1.] والذى تبنته عشرون دولة هى : افغانستان ، وتشاد ، والكونغو ، وقبرص ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا ، والهند ، واندونيسيا ، وايران ، وماليزيا ، ومالى ، وموريتانيا ، والنيجر ، وباكستان ، والسنغال ، والصومال ، وأوغندا ، وتنزانيا ، ويوغسلافيا ، وزامبيا .

وينص القرار الذى صدر ، على ان الجمعية العامة تطلب من جميع الدول عدم الاعتراف بالاجراءات التى تقوم بها اسرائيل فى الاراضى المحتلة والمخالفة لاتفاقيات جنيف . وتعيد تاكيد ما جاء فى القرار رقم ٢٧٩٩ الذى اصدرته الجمعية فى العام السابق ، وتأسف لعدم التزام اسرائيل بهذا القرار . وتقدم الجمعية العامة تأييدها الكامل للسفير يارنج وجهود السكرتير العام . كما تعلن أن الحصول على اقاليم عن طريق القوة ، أمر غير مقبول . ومن ثم يجب اعادة الاراضى التى احتلتها . كما تؤكد الجمعية العامة ان اعادة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ، يجب أن يخضع لمبدأين ، هما : انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ وانهاء كل المطالب وحالة الحرب والاعتراف بسيادة الدول واستقلالها السياسى بين دول المنطقة كما تعترف الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطينى وتعترف بأن احترام هذا الحق ، عامل أساسى لاقامة سلام عادل ودائم فى المنطقة . وتطلب الجمعية العامة من مجلس الامن ، بالتشاور مع السكرتير العام والسفير يارنج ، اتخاذ كل الاجراءات اللازمة للتطبيق الكامل والسريع لقراره رقم ٢٤٢ . وتطلب من السكرتير العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الامن عن موقف تطبيق القرار رقم ٢٤٢ .

وأخيرا فان الجمعية العامة تقرر عرض هذا القرار على مجلس الامن ، لاتخاذ الخطوات المناسبة ، وتطالبه بأن يبقى الجمعية العامة على علم بتطورات الموقف .

كذلك من بين القرارات الهامة التى أصدرتها الجمعية العامة ، القرار رقم ٢٩٦٢ الصادر فى ١٣ ديسمبر بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

— القرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة السياسية وعددها ١٣ قرارا ، من أهمها القرار ٢٩١٥ بشأن التعاون الدولى للاستخدام السلمى للفضاء الخارجى ، والقرارات رقم ٢٩٣٠ الى ٢٩٣٥ بشأن نزع السلاح ، والحد من استخدام الاسلحة المدمرة .

— والقرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة السياسية الخاصة عددها ٦ قرارات ، من اهمها القرار رقم ٢٩٢٣ بشأن الابرتهيد ، والقرار رقم ٢٩٦٤ بشأن تمويل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين .

— والقرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة الاقتصادية عددها ٣٦ قرارا ، تناولت تقارير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والجوانب المختلفة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والتجارة الدولية ، ومؤتمر البيئة الانسانية .

— والقرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة الاجتماعية والثقافية عددها ٢٥ قرارا ، تناولت المواضيع المتعلقة بحقوق الانسان ، ومكافحة التفرقة العنصرية ، وتقديم العون والاغاثة لمناطق الكوارث الطبيعية .

— والقرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة الرابعة المختصة بشئون الاستعمار والوصاية ، عددها ١٦ قرارا ، تناولت الجمعية العامة فيها موضوع الاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى [٢٩١٨] ، ومسألة روديسيا الجنوبية [٢٩٤٥ — ٢٩٤٦] ومسألة ناميبيا [٣٠٣٠ — ٣٠٣١] .

— والقرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة الادارية والمالية عددها ٢٦ قرارا ، تتناول فيها الجمعية العامة ميزانية الامم المتحدة ، والاجهزة المختلفة التابعة لها ، والامور الادارية والتنظيمية الاخرى .

— وأخيرا القرارات التى صدرت بناء على توصية اللجنة القانونية عددها ١٠ قرارات منها الموافقة على تقرير لجنة تعريف العدوان (٢٩٦٧) وموضوع اعادة النظر فى ميثاق الامم المتحدة [٢٩٦٨] واحترام حقوق الانسان فى الحروب [٣٠٣٢] .

الدورة ٢٨ : تقرر أن تبدأ الدورة ٢٨ للجمعية العامة للامم المتحدة فى مقر الامم المتحدة فى نيويورك فى يوم ١٨ سبتمبر ١٩٧٣ . وسيتم اصدار جدول الاعمال المؤقت فى يوم ٢٠ يوليو القادم . وقد صدر بيان أولى ببنود جدول اعمال الدورة (انظر الوثيقة جمعية عامة ٩٠٠٠ بتاريخ ١٥ — ٢ — ٧٣) . ويضم هذا البيان ١٠٢ مسألة . ومن أهم البنود ، الوضع فى الشرق الاوسط [بند ٢٢] ، والاستخدام السلمى للفضاء الخارجى [٣٠] ، وتدعيم دور الامم المتحدة فى حفظ السلام الدولى وتنمية التعاون بين الدول [٢٥] ، والتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية [٢٦] ، والمواضيع الخاصة بنزع السلاح [٣٢ الى ٣٧] ، ومسألة كوريا [٤٠ — ٤٤] ، هذا الى جانب عدد آخر من المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، والتفرقة العنصرية ، والنشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وتصفية الاستعمار .

مجلس الامن :

الاستعمار البرتغالى :

وافق مجلس الامن فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ على قرار [رقم ٣٢٢] بشأن الوضع فى انجولا وغينيا بيساو والكاب فرد وموزمبيق . وفيما يلى نص القرار الذى وافق عليه بالاجماع :

« ان مجلس الامن ،

وقد بحث الموقف فى انجولا وغينيا بيساو والكاب فرد وموزمبيق ،

يذكر بقراره رقم ٣١٢ — ١٩٧٢ الصادر فى ٤ فبراير ١٩٧٢ ،

ويذكر ايضا بقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ [١٥] الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والاقاليم المستعمرة والقرار رقم ٢٩١٨ [٢٧] الصادر فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٢ بشأن مسألة الاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية ،

وآخذا فى العلم تقارير اللجنة الخاصة بموقف تطبيق اعلان منح الاستقلال للشعوب والاقاليم المستعمرة ،

وآخذا فى الاعتبار ، أن منظمة الوحدة الافريقية تعترف بحركات التحرر فى أنجولا وغينيا بيساو والكاب فرد وموزمبيق على انها الممثل الشرعى لشعوب هذه الاقاليم ،

وبعد الاستماع الى بيانات مندوبى الدول والاعضاء والسادة مرسلينو دوس سانتوس ، وجيل فرنديس ومانويل جورج الذين دعوا وفق المادة ٣٩ من قانون الاجراءات للاشتراك فى بحث المسألة ،

ويقينا بالحاجة الماسة لتفادى مزيد من المعاناة الانسانية والخسائر المادية لشعوب انجولا وغينيا بيساو والكاب فرد وموزمبيق ، ومن اجل التوصل الى حل دبلوماسى للمواجهة العسكرية القائمة فى هذه الاقاليم ،

١ — يعيد تأكيد الحق الحتمى لشعوب انجولا وغينيا بيساو والكاب فرد وموزمبيق فى تقرير مصيرهم وفى الاستقلال ، كما اعترفت بهما الجمعية العامة فى قرارها رقم ١٥١٤ [١٥] الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ وشرعية هذه الشعوب فى الكفاح من اجل تحقيق هذا الحق .

٢ — ينادى حكومة البرتغال بان توقف ، ابتداء من هذه اللحظة ، اعمالها العسكرية وكل اعمال الاضطهاد ضد شعوب أنجولا وغينيا بيساو والكاب فرد والموزمبيق .

٣ — يطالب حكومة البرتغال ، وفقا لنصوص الميثاق وقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ [١٥] ، بالدخول فى مفاوضات مع الاطراف المعنية ، بغية التوصل الى حل للمنازعات العسكرية القائمة فى انجولا وغينيا بيساو والكاب فرد والموزمبيق ، والسماح لشعوب هذه الاقاليم . بممارسة حقها فى الاستقلال وتقرير المصير .

٤ — يطلب من السكرتير العام متابعة تطورات الموقف وتقديم تقارير دورية لمجلس الامن .

٥ — يقرر الاستمرار فى بحث هذه المسألة » .

مسالة ناميبيا :

بدأ مجلس الامن مناقشة موضوع ناميبيا فى يوم ٢٨ نوفمبر بأن تناول التقرير الذى قدمه ممثل السكرتير العام الخاص الفريد اشير فى ١٦ نوفمبر . وكان أشير قد قام برحلة الى جنوب افريقيا من ٨ اكتوبر الى ٣ نوفمبر . وقد جاء فى هذا التقرير أن محادثات اشير مع رئيس وزراء جنوب افريقيا تم فيها تبادل وجهات النظر حول مسألة اقليم ناميبيا ، وان رئيس حكومة بريتوريا رأى أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة تفصيلية لهذه المسألة ، ووعد بأن يبحث امكانية ازالة الحد من حريات التحرك ، كما وافق على ممارسة بعض الانشطة السياسية الشرعية . وقد اعتبر اشير — فى تقريره — أن هذه المسائل التى قدمها رئيس حكومة بريتوريا تعد ايجابية .

وقد اتضح من مناقشة المجلس لمحتويات التقرير ، أن الدول الافريقية غير راضية اطلاقا عما جاء فى التقرير ، واعتبر ممثلو هذه الدول أن ما عاد به اشير من محادثاته فى بريتوريا ، ليس أكثر من مجرد بعض الوعود الغامضة ، وانها أبعد ما تكون عن أى تقدم بصدد حول المبادىء الاساسية التى يجب التوصل اليها . وقد قدمت أمام

المجلس فى أول ديسمبر سكرتير الشئون الخارجية لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، فقال ان ممثل السكرتير العام لم يحاول التوصل الى اجابات مرضية بخصوص : تحديد واضح لمفهوم حق تقرير المصير والاستقلال ، وانسحاب جنوب افريقيا من ادارة اقليم ناميبيا ، وعدد آخر من المسائل المحددة التى تتصل باستقلال الاقليم ووحدة اراضيه ، والوقف الفورى لسياسة الابرتهيد فى ناميبيا .

وقد انتهت مناقشات مجلس الامن باصدار القرار رقم ٣٢٣ الذى يؤكد فيه مجلس الامن حقوق شعب ناميبيا فى الاستقلال وتقرير المصير ، ويسجل أن الاغلبية العظمى للاراء التى استمع اليها مندوب السكرتير العام تعبر عن الرغبة فى انسحاب الاقليم من تحت سيطرة ادارة جنوب افريقيا ، ويعبر عن اسفه لان حكومة جنوب افريقيا لم توضح سياستها بالنسبة لاستقلال وتقرير مصير ناميبيا ، ويطالب باستمرار جهود السكرتير العام فى هذا الصدد ، مع تقديم تقرير الى المجلس فى وقت سابق لتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٧٣ .

قبرص :

تقدم السكرتير العام ، فى اول ديسمبر ، تقريره الى مجلس الامن بشأن الوضع فى جزيرة قبرص ، وموقف قوات الامم المتحدة لحفظ السلام فيها ، ونشاطها فى الفترة من ٢٧ مايو الى اول ديسمبر ١٩٧٢ [وثيقة مجلس امن ١٠٨٤٢] . وبعد مناقشة هذا التقرير ، اصدر مجلس الامن فى ١٢ ديسمبر قرارا [رقم ٣٢٤] بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع دولة واحدة عن التصويت هى الصين الشعبية ، ينص على مد فترة بقاء هذه القوات ستة أشهر اخرى تنتهى فى ١٥ يونيو ١٩٧٣ .

بنجلاديش :

تقدم كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة ، فى أول يناير تقريرا الى مجلس الامن بشأن تطبيق قرار الجمعية العامة رقم [٢٧٩٠ — ٢٦] وقرار مجلس الامن رقم [٣٠٧—٧١] . الخاص بتقديم المعونة لشعب بنجلاديش [الوثيقة جمعية عامة ٨٩٩٦] .

الدورات الخارجية للمجلس :

فى ٩ يناير ١٩٧٣ بعث وزير خارجية جمهورية بناما برسالة الى رئيس مجلس الامن يبلغه اقتراح حكومته بعقد دورة خارجية لمجلس الامن فى بناما من ١٥ الى ٢١ مارس، وان يكون موضوع بحث المجلس تدعيم الامن والتعاون الدولى فى امريكا اللاتينية [وثيقة مجلس امن ١٠٨٥٨] . وفى ١٦ يناير ناقش مجلس الامن الاقتراح ، ووافق من ناحية المبدأ ، على اقامة دورته الخارجية القادمة فى بناما [وثيقة مجلس أمن ١٠٨٦٨] ثم اصدر فى يوم ٢٦ يناير قراره رقم ٣٢٥ بالموافقة النهائية على عقد دورة خاصة للمجلس فى بناما من ١٥ الى ٢١ مارس ١٩٧٣ .

زامبيا وروديسيا :

قام مجلس الامن فى أواخر يناير ، بمناقشة مسألة الوضع المتدهور على الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية ، بناء على شكوى من زامبيا . وقد توصل المجلس فى ٢ فبراير الى اصدار القرارين رقم ٣٢٦ بأغلبية ١٣ صوتا مع امتناع بريطانيا والولايات المتحدة عن التصويت ، وكذلك القرار رقم ٣٢٧ بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع الاتحاد السوفيتى عن التصويت .

وينص القرار الاول [٣٢٦] على أن مجلس الامن ، وقد أخذ علما بما جاء فى خطاب مندوب زامبيا بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٣ [وثيقة مجلس امن ١٠٨٦٥] وقد اقلقه بشدة الموقف الناجم عن الاعمال الاستفزازية والعدوانية التى ترتكبها حكومة النظام غير الشرعى لروديسيا الجنوبية ضد أمن واقتصاد زامبيا ، وتأكيدا لحق شعب روديسيا الجنوبية [زمبابوى] فى تقرير المصير والاستقلال وفق قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ [١٥] وشرعية كفاح هذا الشعب من اجل هذه الحقوق ، ومذكرا بقراره رقم ٢٣٢ — ١٩٦٦ وقد اقلقه بشدة استمرار الوجود العسكرى غير الشرعى لقوات عسكرية من جنوب افريقيا فى روديسيا الجنوبية بالمخالفة لقرار المجلس رقم ٢٧٧ — ١٩٧٠ فان المجلس يدين اعمال الاستفزاز والاثارة والابتزاز والتهديد ضد جمهورية زامبيا ، ويطالب الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات لوقف هذه الاعمال من جانب حكومتى روديسيا وجنوب افريقيا ، ويدين الوجود العسكرى لجنوب افريقيا فى روديسيا ، ويطالب بالانسحاب الفورى لقوات جنوب افريقيا وروديسيا من الحدود الملاصقة لزامبيا . ويقرر ارسال لجنة خاصة فورا يعينها رئيس المجلس ، بالتشاور مع الدول الاعضاء . لتقييم الموقف فى المنطقة ، وتقديم تقرير قبل أول مارس .] هذا وقد قبل المجلس فى ٢٢ فبراير تأجيل موعد تقديم التقرير اسبوعا وقد شكلت اللجنة من مندوبى النمسا واندونيسيا وبيرو والسودان] .

أما القرار الثانى [٣٢٧] فيتناول فيه المجلس الجوانب الاقتصادية للمسألة ، وينص على أن المجلس قد ادرك الصعوبات الاقتصادية التى تواجه زامبيا ، ويقرر ان يلحق بالبعثة الخاصة المكلفة بتقصى الحقائق هناك وفق القرار ٣٢٦ ، عدد من الخبراء لتبين متطلبات الموقف فى زامبيا ، وضروريات ابقاء طرق مفتوحة للمواصلات بالارض والجو ، لامكان استمرار الاتصال بين زامبيا والعالم الخارجى .

لبنان واسرائيل :

على أثر الهجوم الاسرائيلى على أراضى لبنان فى الساعات الاولى من ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، تقدم مندوب لبنان فى الامم المتحدة السفير ادوارد غرة ، شكوى الى رئيس المجلس يعبر فيها عن احتجاج حكومته بشدة حيال هذه الاعمال الاسرائيلية العدوانية والاجرامية ضد المناطق المدنية فى شمال لبنان .

عضوية المجلس :

ابتداء من اول يناير ١٩٧٣ تصبح عضوية المجلس كالاتى : الدول الخمس الدائمة ، وغينيا ، والهند ، وبناما ، والسودان ، ويوغوسلافيا ، واستراليا ،

٥٠٢
والنمســا ، واندونيسيا ، وكينيا ، وبيرو .

مجلس الامم المتحدة لناميبيا :

عقد مجلس ناميبيا اجتماعات دورته الجديدة فى نهاية عام ١٩٧٢ وانتخب مندوب زامبيا ، السفير بول لوساكا رئيسا لدورة عام ١٩٧٣ وقد انضمت سبع دول جديدة الى المجلس ، اختارها رئيس الدورة ٢٧ للجمعية العامة . وهذه الدول هى : بوروندى ، والصين ، وليبيريا ، والمكسيك ، وبولندا ، ورومانيا ، والاتحاد السوفيتى . هذا والاعضاء الاخرون للمجلس هم : شيلى ، وكولومبيا ، ومصر ، وغيانا ، والهند ، واندونيسيا ، ونيجيريا ، وباكستان ، وتركيا ، ويوغسلافيا ، وزامبيا .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

الدورة ٥٤ : بدأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعمال دورته ٥٤ فى نيويورك ، بعقد اجتماعات من ٨ الى ١٠ يناير ١٩٧٣ بحث خلالها تنظيم أعمال الدورة . وانتخب المجلس ممثل البرازيل سرجيو فرازاو رئيسا للدورة ، وكلا من أموارد غرة (لبنان) وبليزر بتيكا (بدغشقر) وجون فيفيان سكوت (نيوزلندا) نوابا للرئيس .

وانتخب المجلس ٢٧ دولة فى لجانه الثلاث الرئيسية وهى اللجنة الاجتماعية ، واللجنة الاقتصادية ، ولجنة التنسيق — وفى ١٠ يناير عرض المجلس على اللجان ١٢ قرارا اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها الاخيرة ، يترتب عليها اتخاذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى اجراءات خاصة بتنفيذها — [الوثيقة مجلس اقتصادى ل . ١٥٢٣ —] .

هذا وكان المجلس قد اصدر قرارا بالاجماع فى يوم ٨ يناير [الوثيقة مجلس اقتصادى ل. ١٥٢٤] . يطلب من الوكالات المتخصصة ، توجيه اهتمام خاص للوضع السيء القائم فى نيكاراجوا ، وحاجة هذه الدولة الى العون ، على اثر الدمار الذى اصابها من الزلازل [قرار ١٧٢٢] .

اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ختام دورته ٥٣ فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ على قبول عضوية جمهورية المانيا الديمقراطية فى اللجنة الاقتصادية لاوروبا » وكانت المانيا الاتحادية قد انضمت الى اللجنة فى عام ١٩٥٧ .

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : عقدت اللجنة اجتماعا خاصا فى نيويورك فى منتصف يناير ١٩٧٣ لبحث الموقف القائم فى نيكاراجوا ، على أثر الزلازل المدمرة التى اصابتها فى ٢٣ديسمبر ١٩٧٢ . وقد بحثت اللجنة وسائل دعم هذه الدولة ، وامكانيات تنسيق التعاون الدولى من أجل الاسهام فى اعادة البناء واغاثة السكان . وقد تحدث السكرتير العام كورت فالدهايم أمام اللجنة فى ١٧ يناير فعبر للجنة عن قلقه للوضع القائم فى نيكارجوا ، وضرورة الاسراع فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية هناك .

السكرتارية العامة :

السكرتير العام

— وافق كورت فالدهايم على طلب جمهورية المانيا الديمقراطية ، ايفاد بعثة مراقبة الى مقر الامم المتحدة فى نيويورك ، ريثما تتم تسوية مسألة قبول عضوية المانيا الديمقراطية فى الامم المتحدة .

— استدعى كورت فالدهايم فى يوم ١٩ ديسمبر المندوب الامريكى جورج بوش لمناقشة التطورات الاخيرة فى فيتنام ، كما اجرى فالدهايم مشاورات حول هذا الموضوع مع الدول الدائمة فى مجلس الامن بشان الموقف المتدهور هناك . هذا وقد التقى فالدهايم يوم ٣٠ ديسمبر فى البهاما فى أجازة نهاية الدورة العامة بوزير الخارجية الامريكى وليام روجرز ، وقام هذا الاخير بطمأنة السكرتير العام على استئناف المفاوضات بشان فيتنام .

— عقد كورت فالدهايم مؤتمرا صحفيا فى نيويورك فى بداية شهر يناير ، علق فيه على عدد من المسائل الدولية ، ومنها فيتنام والشرق الاوسط ، وانضمام ألمانيا الاتحادية والديمقراطية الى الامم المتحدة ، والوضع فى القارة الافريقية ، واعلن عن اعتزامه زيارة كل من الهند وباكستان وبنجلاديش فى فبراير .

— أصدر كورت فالدهايم فى يوم ٥ يناير نداء الى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، لتقديم معونة الى بنجلاديش حتى تواجه المجاعة الموجودة بها . وقد انضم الى هذا النداء مدير منظمة الاغذية والزراعة ايكى بويرما .

— قبل كورت فالدهايم فى يوم ٢٠ فبراير اوراق اعتماد جون سكالى السفير الامريكى الجديد لدى الامم المتحدة .

ادارة الاعلام :

بعث سفير الاتحاد السوفيتى لدى الامم المتحدة ، برسالة الى السكرتير العام ، ينتقد فيها عمل موظفى ادارة الاعلام . فقد اعتبرت الحكومة السوفيتية أن موظفى ادارة الاعلام اتبعوا أسلوبا غير صحيح فى عرض أعمال الدورة ٢٧ ، اتجاه فى احدى النشرات الاعلامية ، فيض من التفاصيل حول موضوعى الارهاب الدولى والصعوبات المالية للامم المتحدة ، بينما اهملت هذه النشرة تماما ثلاثة مواضيع خاصة بعدم اللجوء الى القوة فى العلاقات الدولية ، وعقد مؤتمر دولى لنزع السلاح ، وتدعيم الامن والسلام الدوليين . وقد اعتبر السفير السوفيتى أن هذا التصرف غير مقبول ، وأنه ينم عن اهمال لمسائل الامن وحفظ السلام ، التى هى الهدف الحقيقى لوجود الامم المتحدة .

محكمة العدل الدولية :

عقدت محكمة العدل الدولية بضع جلسات فى لاهاى من ٥ الى ٨ يناير ١٩٧٢ لبحث قضية المصايد الايسلندية ، بعد أن اقامت كل من بريطانيا والمانيا الاتحادية دعوى ضد جمهورية ايسلندا . وقد صدر بيان من المحكمة فى ٩ يناير جاء فيه أن المحكمة فى جلسة ٨ يناير الى السير بيتر رواليسون المحامى العام وممثل الدفاع للمملكة المتحدة ، وذلك فى خصوص حكم المحكمة فى قضية

الحداد المياه الاقليمية للمصايد بين بريطانيا وايسلندا — كما استمعت المحكمة في خمسة او يناير الى البرفسور بالبنكسيل حكومة جمهورية المانيا الاتحادية بشأن قضية المصايد بين المانيا الاتحادية وايسلندا .



اليونسكو :

اشرفت منظمة اليونسكو على مؤتمر عقد في باريس من ١١ الى ٢٠ ديسمبر ، لدراسة الجوانب التربوية الواجب توافرها في برنامج دولي لمكافحة المخدرات . وكانت اليونسكو قد بدأت منذ خمسة اعوام برنامجا لمكافحة تناول وادمان المخدرات وذلك عن طريق الوسائل الاعلامية والتعليمية . وقد استغرقت دراسة هذا البرنامج عدة اعوام ، ولم يبدأ تطبيقه الا منذ عام واحد . وقد جمع هذا المؤتمر عددا من الخبراء في ميادين القانون ، والطب ، والتعليم ، وعلم الاجتماع ، ممن قاموا بوضع سياسة العمل لمنع الاقتراب من المواد المخدرة ، سواء في اطار التعليم المدرسي او خارجه . كما تم الخبراء آراءهم بالنسبة لكتاب ينوي اليونسكو نشره حول هذا الموضوع .

منظمة العمل الدولية :

عقدت لجنة عمال البحار التابعة لمنظمة العمل الدولية دورتها ٢١ في جنيف من ٢٠ نوفمبر الى اول ديسمبر ، واصدرت اللجنة عددا من القرارات والتوصيات بشأن العلاقات المهنية في الصناعات البحرية ، واجازات عمال البحار ، وحماية الصغار من عمال البحار ، والحد الادنى لاجور العمال المهرة . ومما هو جدير بالذكر ، ان هذه اللجنة تضم ٣٦ عضوا ، نصفهم يمثلون الشركات الملاحية ، والنصف الآخر العمال . وكانت قد عقدت دورتها السابقة في عام ١٩٦٧ .

منظمة الصحة العالمية :

اشرفت منظمة الصحة العالمية على مؤتمر خاص عقد في ديسمبر ١٩٧٢ . لوضع المعايير والمقاييس الصحية . وقد بحث الخبراء العوامل الضارة بالصحة التي توجد في البيئة المحيطة بالانسان ، والحد الادنى للمصابة الواجب توافره في الظروف العادية . وقد اعتبر الخبراء ان هناك مشاكل خاصة تواجه الدول النامية في هذا المجال ، ورأوا وضع برنامج لمساعدة هذه الدول .

وقد دعا المؤتمر ، جميع الدول الاعضاء في منظمة الصحة العالمية ، الى الاشتراك في برنامج شامل لمكافحة الاخطار التي تهدد صحة الانسان ، ووضع معايير موحدة لكشف هذه الاخطار ورصدها .

هيئة الاغذية والزراعة :

عقد أكثر من مائة مندوب ، يمثلون ٣٦ دولة ، اجتماعات في روما من ١١ الى ١٨ ديسمبر ، بحثوا خلالها تأثير استخدام المواد المبيدة على البيئة الطبيعية . وقد اتفق اعضاء المؤتمر على اهمية تطوير استخدام الفيروسات التي تهاجم الحشرات ولا تضر الانسان ، كما عبروا عن قلقهم لترك بعض الابحاث الهامة في هذا المجال بسبب الاقتصاد في المصروفات ، وأكدوا أهمية الاستمرار في الاستخدام السليم لمادة د . د . ت المبيدة .

منظمة الطيران المدني الدولية :

انعقد المؤتمر الدولي الخامس للملاحة الجوية لمنطقة افريقيا والمحيط الهندي في روما من ١٠ الى ١٥ يناير ١٩٧٣ ، وبحث المشاكل المتعلقة بالملاحة الجوية في القارة الافريقية ، ومنطقة المحيط الهادي . وقد وافق المؤتمر على الغاء خطوط عمليات طيران اسرائيل بين اديس ابابا وتل ابيب ، وبين نيروبي وتل أبيب ، من جدول عمليات الطيران الخاص بالمنطقة الذي تقدم على اساسه الخدمات الجوية للطائرات .

— قدمت مصر في ٢٢ فبراير شكوى الى منظمة الطيران الدولية ضد اسرائيل للعمل الاجرامي الذي ارتكبته ، باسقاط طائرة ركاب مدنية ليبية . وقد ادانت الجمعية العمومية لمنظمة الطيران الدولي في ٢٨ فبراير اسرائيل ، في قرار صدر باغلبية ١٠٥ أصوات ضد صوت واحد (اسرائيل) ، وامتناع دولتين عن التصويت هما كولومبيا وملاوي .

وفيما يلي نص القرار الذي صدر : الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولية :

بعد بحث المسألة الخاصة بالطائرة المدنية الليبية التي اسقطتها المقاتلات الاسرائيلية يوم ٢١ فبراير فوق ارض سيناء المصرية المحتلة .

اذ تدين العمل الاسرائيلي الذي تسبب في مصرع ١٠٦ من الاشخاص الابرياء . وبعد اقتناعها بان هذا الحادث يؤثر على سلامة الطيران المدني الدولي ويعرضه للخطر ، ومن ثم فانها تؤكد أهمية الاسراع في القيام بتحقيق عاجل في الحادث المذكور .

١ — تطلب من مجلس المنظمة أن يصدر تعليمات الى السكرتير العام للقيام بتحقيق لمعرفة الحقائق ، وتقديم تقرير الى المجلس في أقرب موعد .

٢ — تدعو جميع الاطراف المعنية ان تتعاون تعاونا تاما مع لجنة التحقيق .

وكانت مسز بيتي ديلون مندوبة الولايات المتحدة قد اقترحت في البداية ، ادخال تعديل على مشروع القرار لتخفيف لهجته . ولكنها عادت وسحبت التعديل ، بناء على طلب من بريطانيا واستراليا وبلجيكا ، وصوتت لصالح المشروع .

وأثناء مناقشة الموضوع ، شرح المهندس فؤاد مرسي مندوب مصر الدائم لدى المنظمة وعضو مجلس ادارتها ، كل التفاصيل التي احاطت بالرحلة الاخيرة للطائرة ، واثبت أن المقاتلات الاسرائيلية لم توجه أي انذار اليها قبل أطلاق الصواريخ عليها .

وقال مندوب مصر انه على استعداد لان يسمع أعضاء الجمعية العمومية الشريط المسجل للحوار الاخير الذي دار بين قائد الطائرة الليبية وبين برج المراقبة في مطار القاهرة ، وهو يؤكد الوحشية التي تصرفت بها اسرائيل مع الطائرة الليبية التي ضلت طريقها لعطل في أجهزتها الملاحية .

وقد لوحظ أن الوفد الليبي قد تغيب أثناء التصويت على المشروع ، بالرغم من انه كان موجودا اثناء المناقشات . كذلك لم يشترك في المناقشات ولا في تقديم مشروع القرار .

وقد عقد الدكتور عصمت عبد المجيد مؤتمرا صحفيا في مقر الامم المتحدة ، ادار فيه تسجيلا للاتصالات التي جرت بين الطائرة المنكوبة ومطار القاهرة . وقال ان الحكومة الاسرائيلية كانت على اتصال مستمر بقيادة المقاتلات الاسرائيلية التي كانت تطبق على الطائرة فوق سيناء ، وكانت تزودهم بالتعليمات خطوة خطوة .

وقال ان المحادثة التي اذيعت توضح انه لم يكن ثمة وقت بين ادراك قائد الطائرة الليبية انه فوق سيناء . ومن اطباق المقاتلات الاسرائيلية على طائرته دون التسجيل

نفسه • ويتبين انه لم يوجه اى [illegible]
الى الطائرة البريئة •

الاتحاد الدولى للمواصلات :

السلكية واللاسلكية :

عقدت الجمعية العامة للجنة الاستشارية للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية دورتها الخامسة فى جنيف فى شهر ديسمبر ، وانتخبت ريمون كروز ، من فرنسا ، مديرا للجنة الاستشارية •

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية دورته ١٥ فى نيويورك من ٢٢ يناير الى ٩ فبراير ١٩٧٣ • وقد انتخب المجلس انطوان داكورى وزير الزراعة والغابات فى فولتا العليا ، رئيسا لدورة عام ١٩٧٣ •

وقد ناقش المجلس تقرير مدير عام برنامج التنمية رودلف بيترسون ، كما استعرض برنامج مشاريع التنمية فى السنوات الثلاث القادمة والتى تنفذ فى ٢٣ دولة ، ويعتمد لها مبلغ ٢٧٣ مليون دولار •

كذلك بحث المجلس ميزانية البرنامج لعام ١٩٧٣ واعتمد لها مبلغ ٣٤١ مليون دولار • وقد وافق المجلس على تخصيص مبلغ ٣٥ مليون دولار للميزانية الادارية للبرنامج لعام ١٩٧٣ • وقرر تكوين لجنة عمل من بعض الاعضاء لبحث موضوع النظام الاساسى للبرنامج • ثم وافق ايضا على تكوين لجنة ، يعهد اليها دراسة امكانيات تبادل الدول النامية ، التسهيلات والامكانيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية •

وقد اعرب المجلس عن قلقه ازاء والتعليم ، وعلم الاجتماع ، ممن العجز الكبير فى موارد برنامج التنمية ، والذى بلغ بالنسبة للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ حوالى مائة مليون دولار ، وطلب المجلس من حكومات الدول الاعضاء ، بذل جهد اكبر لتدعيم موارد برنامج الامم المتحدة للتنمية •

وقد وافق البرنامج على قرار بشأن الاستخدام التعاونى لمصائد الاسماك فى المحيط الهندى ضمن اطار مشروع يتكلف مليونى جنيه ، تشترك فيه ٢٥ دولة آسيوية وافريقية ، وتشترك فيه ايضا هيئة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة •

التنمية الصناعية :

ـ عقدت الجمعية العامة لمنظمة التنمية الصناعية اجتماعاتها فى شهر ديسمبر ، وانتخبت فى ١١ ديسمبر المدير التنفيذى للمنظمة وهو السيد ابراهيم حلمى عبد الرحمن • كذلك اختارت الجمعية العامة الاعضاء الجدد فى مجلس المنظمة وعددهم ١٥ دولة ، تستمر عضويتهم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ •

ـ عقدت اللجنة الدائمة لمنظمة التنمية الصناعية دورتها فى جنيف من ١٤ الى ٢٠ ديسمبر برئاسة مندوب الفلبين ، هورتنسيو بريلانتيس •

ـ أشرفت منظمة الامم المتحدة على ندوة عقدت فى نيودلهى فى بداية شهر ديسمبر ١٩٧٢ بخصوص تبادل المعلومات التكنولوجية ونقلها الى الدول النامية •

ـ عقد ٢٥٠ خبيرا وفنيا ندوة فى بوجوتا عاصمة كولومبيا فى الفترة من ٢٠ نوفمبر الى اول ديسمبر تحت اشراف منظمة التنمية الصناعية وحكومة كولومبيا ، تناولت بالبحث والدراسة ، امكانيات استفادة دول أمريكا اللاتينية من المعونة الفنية التى تقدمها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية •

مؤتمر الامم المتحدة

للتجارة والتنمية

ـ بدأ فى جنيف يوم ٨ يناير ١٩٧٣ عمل اللجنة المكلفة من قبل المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية ، وضع قواعد عمل للمؤتمرات المتعلقة بالشئون البحرية • وتضم هذه اللجنة ٤٨ دولة • وستعقد دورة ثانية فى يونيو ، ثم تقدم تقريرها الى مؤتمر دولى يعقد فى الفترة من ١٤ نوفمبر الى ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ •

ـ عقدت المجموعة الحكومية لنقل التكنولوجيا ، التابعة للمؤتمر ، دورة دامت اسبوعين ، وانتهت فى جنيف يوم ٩ فبراير ١٩٧٣ لبحث وسائل مساعدة الدول النامية فى استخدام اسهل وافضل للوسائل التكنولوجية • وستعرض نتائج اعمال هذه المجموعة على مجلس مؤتمر التجارة والتنمية فى دورته القادمة فى ٢١ اغسطس ١٩٧٣ •

والتجارة (الجات) :

عقدت لجنة عمل خاصة اجتماعات فى ٧ و ٨ ديسمبر لبحث اثار توسيع عضوية الجماعة الاوروبية الاقتصادية ، ودراسة التعديلات فى التعريفة الجمركية مع الدول الثلاث التى انضمت اخيرا الى الجماعة الاوروبية وهى : بريطانيا ، والدانمارك ، وايرلندا •

وفى هذا الاجتماع ، شجر خلاف بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الجماعة الاوروبية فيما يختص بالتعويضات الجمركية مع الاطراف الخارجة عن الجماعة • كما اختلفت الولايات المتحدة مع الدول الاخرى حول اساليب حساب الاحصائيات الخاصة بالعلاقات بين دول الجماعة والعالم الخارجى •

صندوق النقد الدولى :

ـ انضمت رومانيا الى صندوق النقد الدولى فى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ •

ـ صرح صندوق النقد الدولى فى ١٣ ديسمبر لبنجلاديش بسحب ما قيمته ٦٢ر٥ مليون سند من حقوق السحب الخاصة • وهو اول سحب لبنجلاديش من الصندوق الخاص •

ـ وفى ٢٠ ديسمبر سحبت شيلى ما قيمته ٣٩ر٥ مليون سند من صندوق السحب الخاص •

ـ عقد مندوبو واعضاء لجنة العشرين ، اجتماعهم الثانى فى واشنطن من ٢٧ الى ٢٩ نوفمبر لدراسة مشروع اصلاح نظام النقد الدولى • وقد عقد المندوبون اجتماعا ثالثا فى باريس من ٢٣ الى ٢٥ يناير ١٩٧٣ •

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

ـ وافق البنك الدولى فى الشهور الماضية على عدد من القروض ، وكلها بفائدة ٧ر٢٥ فى المائة ، وفترات سداد تتراوح ما بين عشرين وخمسين سنة •

فى ٢٤ نوفمبر حصلت شركة موانىء شرق افريقيا على قرض مقداره ٢٦ر٥ مليون دولار • وفى ٣٠ نوفمبر حصلت السنغال على قرض مقداره ٦ر٢٥ مليون دولار لتجديد شبكة

الواصلات السلكية واللاسلكية ، وعلى قرض اخر مقداره ٣ مليون دولار لتجديد مطار العاصمة داكار ، وفي نفس اليوم حصلت اسرائيل على قرض مقداره ٣٠ مليون دولار لتجديد شبكة المجارى بها ، وفى ٧ ديسمبر حصلت تايلاند على قرض مقداره ٢٨٫٦ مليون دولار لبناء شبكة من الطرق ، وفى ٢١ ديسمبر حصلت البرازيل على قرض مقداره ٢٦ مليون دولار لتمويل مشاريع لتربية المواشى ، وحصلت لبنان على قرض مقداره ٦٫٦ مليون دولار لتطوير التعليم .

– انضمت رومانيا الى البنك الدولى فى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ .

منظمة التنمية الدولية :

قدمت منظمة التنمية الدولية ، التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير عددا من القروض للدول النامية ، وهى كلها بدون فائدة ، وتمتد على مدى خمسين عاما ، مع نسبة ٧٥٪ فى المائة لتغطية المصروفات الادارية للمنظمة .

فى ٣٠ نوفمبر حصلت بنجلاديش على قرض مقداره ٥٠ مليون دولار لاعادة بناء اقتصادها ، وحصلت بوليفيا على ٨ ملايين دولار لبناء شبكة سكك حديدية جديدة .

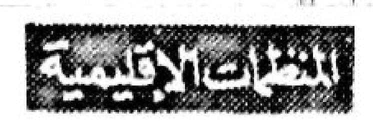
وفى ١٤ ديسمبر حصلت الفلبين على ١٢٫٧ مليون دولار لتطوير التعليم . وحصلت باراجواى على ٢٫٥ مليون دولار لتحسين التعليم الثانوى . وفى ٢١ ديسمبر حصلت السنغال على ٤٫٥ مليون دولار لتحسين نظم الرى .

هذا وقد اشتركت المنظمة مع البنك الدولى فى عدد من القروض ، منها قرض فى ٢١ ديسمبر اسهمت فيه المنظمة بمبلغ ١٥ مليون دولار ، والبنك الدولى بمبلغ مماثل الى جمهورية ملجاش ، لاقامة شبكة من الطرق لخدمة المناطق الزراعية والمراعى .

مؤسسة التمويل الدولية :

قامت المؤسسة فى ٥ ديسمبر باستثمار قيمته ١٠٫٥ مليون دولار فى شركة اسمنت فيراكروز المكسيكية ، اسهاما منها فى توسيع القدرة الانتاجية لمصانع هذه الشركة .

وفى ١٩ ديسمبر قررت المؤسسة الدخول فى مجال جديد للنشاط ، بمعاونة شركة خاصة للاستشارات فى الفلبين على جمع رأس مال أجنبى ، وذلك بأن أصدرت مؤسسة التمويل الدولية سندات ضمان اقتراض الشركة بما مقداره ٤٫٦ مليون دولار .



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

اللجنة الدائمة للاعلام

الدورة ٢٣ : عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى دورتها الثالثة والعشرين بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة من ١٠ الى ١٧ فبراير ١٩٧٣ . وقد رأس الدورة السيد عز الدين رفعت الذى افتتح أعمال الدورة ، ثم القى الامين العام المساعد ومدير ادارة الاعلام السيد أسعد الاسعد كلمة ، وبعد ذلك وافقت اللجنة على جدول أعمالها الذى يضم ثمانى مسائل هى :

اولا : تقرير عن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة فى اجتماعها الاخير .

ثانيا : تقرير عن اجتماعات المكتب الدائم للدعوة العربية .

ثالثا : تقرير عن نشاط جهاز الاعلام :

اولا – الانجازات .

ثانيا – المشروعات .

رابعا : تقرير عن اتجاهات الرأى العام .

خامسا : تقرير عن النشاط المعادى .

سادسا : الميزانية .

سابعا : الموضوعات الاخرى :

١ – تقرير عن زيارة الامين العام المساعد رئيس جهاز الاعلام العربى لقبرص .

٢ – تقرير عن الندوة العالمية الثانية للمسيحيين من أجل فلسطين .

٣ – التحرك الاعلامى فى امريكا اللاتينية .

٤ – مقترحات التحرك الاعلامى فى المناطق الهامة من العالم .

٥ – التحرك الاعلامى فى افريقيا .

٦ – الاتفاقية الدولية لحماية الصحفيين فى مهام خطرة .

ثامنا : ما يستجد من أعمال .

١ – مذكرة بشأن ادراج بعض الصحفيين على قوائم المقاطعة .

وانتهت اللجنة من أعمالها بتبنى عدة توصيات تعرض على مجلس وزراء الاعلام العرب الذى بدأ أعماله فى يوم ١٧ فبراير بالقاهرة أيضا .

ففيما يختص بالتحرك الاعلامى فى أمريكا اللاتينية ، أوصت اللجنة الدائمة بقيام الامانة العامة بتشكيل لجنة من خبراء الاعلام العرب المهتمين فى امريكا اللاتينية لاقتراح الاجراءات التنفيذية اللازمة لمباشرة تحرك اعلامى عربى يحقق الاهداف المطلوبة .

واوصت اللجنة بشأن هجرة اليهود الى اسرائيل أن تتخذ الامانة العامة والدول الاعضاء خطوات اعلامية وسياسية للحد من هذه الهجرة . وبشأن التحرك الاعلامى العربى فى افريقيا ، أوصت اللجنة أن يكون هذا العام عام تركيز وتكثيف العمل الاعلامى العربى فى افريقيا ، وذلك باستخدام كافة الوسائل ومن بينها :

أ – العمل على تبادل الزيارات بين وزراء الاعلام ووزراء الاعلام العرب ، ودعوة الاعلاميين الافارقة لزيارة دول المواجهة ، خاصة من تلك الدول التى قطعت علاقاتها باسرائيل .

ب – عرض خدمات الخبراء الاعلاميين العرب على الدول الافريقية المختلفة ، ولا سيما تلك الدول التى قطعت علاقاتها باسرائيل مؤخرا .

هذا وقد تدارست اللجنة تقرير النشاط المعادى ، وأوصت بأن تلتزم أجهزة الاعلام العربى بميثاق التضامن العربى لاحباط دعاية العدو ، وبأن تبذل مزيدا من الجهد فى الداخل والخارج ، لابراز الكيان الفلسطينى ، وان تتنبه الى مناورة شغل الاهتمام عن قضايانا القومية من جانب الدعاية الصهيونية ، وتفنيد الحيل والاساليب التى تستخدمها ، وخاصة الادعاء بعودة اللاسامية فى بقاع متفرقة من العالم ، لحمل اليهود على الهجرة الى اسرائيل .

وكانت اللجنة قد اوصت بأن تبادر اجهزة الاعلام بالدول العربية الى تنفيذ ما قرره مجلس وزراء الاعلام العرب فى فبراير سنة ١٩٧٢ بشأن امداد جهاز الاعلام فى الامانة العامة بما يتوافر لدى أجهزة الاعلام العربية من تقارير عن الرأى العام فى مختلف البلدان ، وخاصة البلدان التى لا يوجد للجامعة مكاتب فيها .

٥٠٩

مجلس وزراء الاعلام :

الدورة ٩ : عقد وزراء الاعلام العرب اجتماعات موسعة في مقر الجامعة العربية بالقاهرة من ١٧ الى ١٨ فبراير ١٩٧٢ ٠ وقد رأس الدورة الدكتور محمد عبد القادر حاتم وزير الاعلام المصري ٠ وبدأ المجلس اجتماعه بكلمة للامين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض ، ثم تحدث عدد من وزراء الاعلام العرب ٠

وقد اشتمل جدول أعمال المجلس على المسائل التالية :

١ – تقرير الامين العام الى مجلس وزراء الاعلام في دورته التاسعة ٠

٢ – توصيات اللجنة الدائمة للاعلام في دورتها الثالثة والعشرين ٠

وقد أصدر المجلس في ختام دورته عدة قرارات وتوصيات ، من أهمها القيام باتصالات واسعة مع الاتحاد السوفييتي والدول الصديقة لوقف هجرة اليهود الى اسرائيل وتوطينهم بالمناطق المحتلة ، وذلك بعد أن أصبحت الهجرة اليهودية سلاحا من أسلحة الاستعمار الاستيطاني الامبريالي ٠ وقرر المجلس جعل عام ١٩٧٣ عام تعاون عربي افريقي ، مع تبادل الخبرة الاعلامية بين الدول العربية والافريقية ، واجراء زيارات بين وزراء الاعلام الافريقيين والعرب ، ودعوة الاعلاميين الافريقيين لزيارة الجبهة العربية مع اسرائيل ٠

مجلس الدفاع العربي :

رؤساء الاركان : عقد رؤساء اركان جيوش الدول العربية اجتماعاتهم في القاهرة من ١٢ الى ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ بمقر الجامعة العربية ٠ وجاء هذا الاجتماع تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب الذي عقد في الكويت في شهر نوفمبر ١٩٧٢ ، وقد نظر رؤساء الاركان في وضع خطة عربية موحدة لمواجهة اسرائيل ٠

وقد اتخذ رؤساء الاركان عددا من القرارات ، منها أن تخصص كل دولة عربية ١٥ في المائة من دخلها القومي للقوات المسلحة ، اذ أن هناك دولا لا تتجاوز ميزانية قواتها المسلحة ١ر٥ في المائة ، بينما وصلت اخرى الى نسبة ٢٣ في المائة من الدخل القومي ٠ ثم انشاء المؤسسة العربية المشتركة للانتاج الحربي ، لتصبح مصانعها جانبا كبيرا من احتياجات الجيوش العربية ٠

مجلس الدفاع المشترك : عقد مجلس الدفاع العربي المشترك اجتماعاته في القاهرة بحضور وزراء الدفاع والخارجية الدول العربية ٠ وقد دامت اجتماعات المجلس اربعة ايام من ٢٧ الى ٣٠ يناير ٠ واستعرض المجلس توصيات رؤساء الاركان ، وناقش الخطة العربية المشتركة ٠ ومن القرارات التي أصدرها المجلس ، قرار بالموافقة على التقرير الذي قدمه الفريق أول احمد اسماعيل وزير الحربية المصري ، كما قرر أن يعود رؤساء اركان الجيوش العربية الى الاجتماع خلال شهرين لمراجعة التفصيلات الخاصة بالالتزامات المحددة في اطار الخطة المقدمة من احمد اسماعيل ٠ هذا وقرر المجلس تكليف الامين العام للجامعة العربية متابعة تنفيذ الخطة ٠

وقد اصدر المجلس في ٢٨ يناير بيانا بشأن اتفاقية انهاء الحرب في فيتنام هذا نصه :

ان مجلس الدفاع العربي المشترك ، وقد اجتمع يوم توقيع اتفاق باريس التاريخي بوقف القتال وانهاء الحرب في فيتنام ، يعرب عن عميق الارتياح لوضع حد للصراع الدامي الذي استمر سنوات طويلة في الهند الصينية ، ويقدم للشعب الفيتنامي أصدق التهاني لانتصار ارادته بهذا الاتفاق المؤدي الى جلاء جميع القوات الاجنبية عن اراضيه ، وتمكينه من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره وبناء مستقبله ٠ ويعتبر ذلك نصرا لقضية الحرية والسلام العادل في العالم ٠

المجلس الاقتصادي العربي :

الدورة ١٨ : عقد المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية دورته ١٨ في القاهرة من ٦ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٢ ٠ واستعرض المجلس التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال عام ١٩٧٢ ، كما بحث العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والعالم الخارجي ، وتطوير التجارة الخارجية ، وتنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والعالم الثالث ٠ وقدم الامين العام للجامعة ، السيد محمود رياض تقرير الى المجلس ، دعا فيه الى معالجة العقبات القائمة في وجه وحدة العمل الاقتصادي العربي ٠ كما اقترح السيد محمود رياض في تقريره وضع خطة للعمل الاقتصادي العربي المشترك لعدة سنوات ، مع مراعاة ترتيب الاولويات للمشروعات التي تنفذها المنظمات المتخصصة ، ومبادرة الدول العربية الى التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة في نطاق المجلس الاقتصادي ومجلس الجامعة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ التام ، ودعم المنظمات الاقتصادية العربية واجهزتها الفنية ، بأن تضم خبراء وفنيين من أبناء الدول العربية ، وكذلك ايفاد مندوبين فنيين متخصصين لحضور اجتماعات المنظمات الاقتصادية واللجان الفنية ، ومشاركة الدول الاعضاء بخبراتها واقتصادياتها في الاعداد ولانجاح المؤتمر المزمع عقده في عام ١٩٧٣ ٠

كما دعا السيد الامين العام في تقريره الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ٠ وقد وقعت في هذا الصدد عدة اتفاقيات صنفت الى ثلاث مجموعات ٠

تشمل المجموعة الاولى منها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها ، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية ، واتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ٠ وتهدف هذه الاتفاقيات الى تنظيم التبادل التجاري العربي ٠

أما الاتفاقية الرابعة ، فتهدف الى تحقيق الاندماج الاقتصادي على مراحل ، تبدأ بانشاء منطقة تجارة حرة ، فاتحاد جمركي ، فسوق مشتركة وصولا الى الاتحاد الاقتصادي بين الدول الاعضاء ٠

وتشمل المجموعة الثانية الاتفاقات المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، واتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والنظام الاساسي لمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، واتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٠

وتشمل المجموعة الثالثة الاتفاقيات الخاصة باقامة مشروعات عربية مشتركة ٠

وقد اشار السيد محمود رياض الى العقبات التي تواجه وحدة العمل الاقتصادي ، وتشمل هذه العقبات اختلاف النظم والسياسات المالية

والاقتصادية ، وتباين مستويات النمو الاقتصادى ومراحل التصنيع فى الدول العربية ٠

ويشير التقرير الى جانب آخر ، وهو كفالة التعاون بين المنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية من ناحية ، ومجلس الجامعة من ناحية اخرى ٠ وأشار الى انه لم تعد هناك سلطة سياسية تقيم أعمال هذه المنظمات أو توجهها التوجيه السياسى ٠

هذا وقد قرر مجلس الجامعة فى دور انعقاده الثامن والخمسين ان يتولى الاشراف على المنظمات العربية من الناحية الفنية والمالية ، وان تقدم كل منظمة تقارير دورية عن نشاطها الى المجلس ٠

الامانة العامة

لجنة الوساطة العربية :

تألفت بعد اجتماعات وزراء الخارجية العرب بنيويورك ، لجنة للوساطة بين جمهوريتى اليمن ، من السيد محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية ، والسيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، والسيد عبد الحليم خدام وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، والشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية دولة الكويت ، والسيد منصور الكخيا وزير خارجية الجمهورية العربية الليبية ، والدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية جمهورية مصر العربية ٠

وقد عقدت اللجنة اجتماعا يوم ٥ اكتوبر ١٩٧٢ حضره جميع الاعضاء ، والسيد فهد صالح العولقى وزير خارجية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والسيد ممثل الجمهورية العربية اليمنية ٠ وقد وافقت اللجنة على ما يأتى :

اولا : مناشدة حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية بان تتخذا ما يأتى :

١ – وقف اطلاق النار فورا ٠

٢ – انسحاب قوات الدولتين الى ما وراء حدود البلدين ٠

٣ – منع اية حشود عسكرية قد تؤدى الى تجدد الاشتباكات ٠

ثانيا : مطالبة ممثلى اللجنة الموجودين حاليا فى المنطقة ، العمل على تنفيذ هذه التوصيات ، بالتعاون مع الدولتين الشقيقتين ، ومباشرة مهمتها الاصلية لتسوية ما بين الدولتين من خلافات ، والعمل على التوفيق بينهما ٠

وقد أبرق فى ٥ اكتوبر ١٩٧٢ السيد الدكتور سيد نوفل الامين العام لجامعة الدول العربية بالانابة الى اللجنة فى عدن لتنفيذ هذه التوصيات ٠

وفد منظمات الشباب الاشتراكى لالمانيا الاتحادية :

استضافت الجامعة العربية فى الفترة من ٢٥ ديسمبر الى ٨ يناير وفد منظمات شباب الحزب الاشتراكى لالمانيا الاتحادية ٠

مقاطعة اسرائيل :

عقدت لجنة المقاطعة التابعة للجامعة العربية دورتها ٣٣ فى القاهرة فى يوم ٢٥ نوفمبر ، وبحثت موقف مقاطعة الشركات الاجنبية التى تتعامل مع اسرائيل ٠ وقررت اللجنة ادراج ١٤ شركة بقائمة المقاطعة ، وحذف ٢١ شركة اخرى أوقفت تعاونها مع اسرائيل ٠

– تلقى السيد محمود رياض ، الامين العام للجامعة العربية ، برقية فى ٢٥ فبراير ١٩٧٣ من كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة بشأن اسقاط اسرائيل للطائرة المدنية الليبية ، وذلك ردا على برقية احتجاج بعثها محمود رياض الى الامم المتحدة فى ٢٢ فبراير ٠ وقد جاء نص برقية فالدهايم كالاتى :

تلقيت برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ فبراير الخاصة باسقاط الطائرات الحربية الاسرائيلية طائرة ركاب مدنية ليبية ٠ وقد أدى هذا الى فقد اناس ابرياء عزل حياتهم ، فى اكثر الحوادث مدعاة للاسى فى تاريخ الطيران المدنى ٠ اعبر عن مشاطرتى القلبية لاسر الضحايا ، واحث على القيام بتحقيق دقيق فى الظروف التى حدثت فيها هذه الكارثة المفجعة ٠ وقد عبرت لحكومتى ليبيا ومصر عن أسفى وتعازى ٠

وقد ابلغنى المندوب الدائم لمصر فى مذكرة مؤرخة فى ٢١ فبراير ان حكومته قد طلبت الى المنظمة الدولية للطيران المدنى اتخاذ الاجراءات العاجلة بهذا الصدد ٠ وقد اكد لى الان سكرتير عام المنظمة الدولية للطيران المدنى انه قد تلقى طلبين : واحدا من ليبيا والاخر من مصر ٠ اتابع بكل دقة التطورات فى هذه المنظمة وذلك فيما يختص بهذين الطلبين ٠

المؤتمر السادس للعلوم الادارية :

اختتم المؤتمر السادس للعلوم الادارية اعماله فى ٧ ديسمبر (كانون اول) ١٩٧٢ وأعلن قراراته وتوصياته فى الجلسة الختامية فى هذا اليوم ٠

وقد أقر المؤتمر النظام الموحد لاعداد موازنة الجهاز الادارى للدولة (بعد ادخال تعديلات عليه) ٠

كما اقر المؤتمر النظام المحاسبى الموحد للجهاز الادارى الحكومى للدول العربية (بعد ادخال تعديلات عليه) ، وأوصى المؤتمر تكليف المنظمة العربية للعلوم الادارية اعداد مشروع ، يتناول قواعد تنفيذ الموازنة وقواعد الرقابة على تنفيذها بكافة صورها ، وذلك استكمالا للنظام المالى الموحد ، وان تقوم المنظمة العربية للعلوم الادارية باعداد مشروع موازنة البرامج والاداء على الدول العربية ، وتشكيل لجنة دائمة للاستشارات من خبراء الدول العربية فى الشئون المالية والحسابية لتنسيق خطوات تطبيق النظام المالى الموحد فى الدول العربية ، ودراسة أى صعوبات قد تنشأ فى هذا التطبيق ، وتنسيق العمل بين المنظمة العربية للعلوم الادارية والمنظمات العربية المتخصصة ٠

ومن توصيات المؤتمر ايضا ، ان يطلق لفظ العاملين على كافة افراد القوى العاملة بالاجهزة الادارية أيا كانت فئتهم الوظيفية (موظف مستخدم – عامل – معاون) ، او غير ذلك من المصطلحات الوظيفية المستخدمة فى الخدمة المدنية بالدول العربية ٠

كما اكد المؤتمر اهمية قياس كفاءة العاملين ، كوسيلة لتحليل وتقويم ادائهم لعملهم ومسلكهم ، وتقدير مدى صلاحيتهم وكفاءتهم فى النهوض باعباء الوظائف الحالية التى يشغلونها ، ومدى تحملهم لمسئولياتها ، وكذلك امكانيات تقلدهم مناصب واعمال ذات مستوى اعلى ٠ ومن ثم يوفر نظام قياس الكفاءة الاساسى الموضوعى والعادل لمكافاة المجدين ومعاقبة المقصرين ، وفى كل ذلك ضمان للارتفاع بمستوى الخدمة المدنية ٠

مؤتمر لجنة المرأة العربية :

عقد مؤتمر لجنة المرأة العربية دورته الثانية في القاهرة من ٢٤ الى ٢٨ فبراير . وتضمن جدول اعمال الدورة :

١ – موقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية والعربية التي تتعلق بمركز المرأة .

٢ – التشريعات العربية ذات العلاقة بمركز المرأة في مجال العمل والانتاج .

٣ – دور المرأة العربية في المعركة .

٤ – وضع المرأة العربية في الاراضي المحتلة .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

عقدت الدورة الاولى لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمدينة الخرطوم بجمهورية السودان الديمقراطية في الفترة من ٣٠ سبتمبر (أيلول) الى ٢ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٢ برئاسة السيد وديع حبش وزير الزراعة لجمهورية السودان الديمقراطية . وقد افتتح الدورة السيد اللواء اركان حرب محمد الباقر أحمد النائب الاول لرئيس جمهورية السودان الديمقراطية . واتخذ المجلس عدة قرارات منها : مشروع النظام الداخلي لمجلس المنظمة . ومشروع النظام الداخلي للادارة العامة للمنظمة ومشروع النظام الداخلي للجان المنظمة . ومشروع النظام الاداري والمالي للمنظمة .

وتمت الموافقة على تعيين الدكتور كمال رمزي استينو مديرا عاما للمنظمة ، كما تقرر أن يكون برنامج عمل المنظمة في المرحلة الاولى كما يأتي :

١ – حصر الموارد الزراعية ، بما في ذلك الموارد المائية المتوفرة في الدول الاعضاء ، وتحديد اهم المشكلات التي تواجه استغلالها ، والنظر في ايجاد الحلول الملائمة لها من خلال عمل عربي مشترك .

٢ – أ – حصر المعاهد ومراكز التدريب ، ووضع الخطط اللازمة لتوفير الكوادر الفنية المدربة واللازمة لتطوير الزراعة بالاساليب الحديثة ، خصوصا الميكنة الزراعية .

ب – حصر مراكز البحوث بغرض تنسيق نشاطاتها ، واقتراح خطط تطوير هذه المراكز ، وانشاء مراكز جديدة .

٣ – دراسة حجم الانتاج الزراعي العربي ، واحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية ، وحجم التجارة الخارجية لهذه السلع ، وحجم التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ، ودراسة متطلبات الدول الاعضاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل الزراعي ، وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول الاعضاء .

٤ – على ضوء النتائج التي تسفر عنها الدراسات الثلاث الآنفة الذكر ، تجرى دراسة امكانية اقامة مشاريع زراعية عربية مشتركة ، لاستغلال الموارد الزراعية والمائية الاستغلال الاقتصادي الامثل .

٥ – المساعدة في وضع وتنفيذ الخطط اللازمة للنهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية ، وخاصة التعليم ، والتدريب ، والارشاد الزراعي ، والاقتصاد المنزلي ، والائتمان الزراعي ، والادارة وتنمية المجتمع الريفي .

ومما يذكر ان ثماني دول عربية . أودعت بالفعل وثائق التصديق على انضمامها للمنظمة ، وهي : العراق ، وسوريا ، والكويت ، ومصر والسودان ، وليبيا ، والاردن ، واليمن الديمقراطية . وقد بعثت البحرين بمذكرة للامانة العامة تطلب فيها تحديد موعد لايداعها وثائق التصديق لانضمامها الى المنظمة .

وتهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى ايجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية ، وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية . وترمي المنظمة على وجه الخصوص الى تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في المجال الزراعي ، وتحسين وسائل استثمارها على أسس علمية ، ورفع الكفاية الانتاجية الزراعية والنباتية والحيوانية ، بقصد تحقيق التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية .

كما تصبو المنظمة الى تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية . ودعم اقامة المشاريع والصناعات الزراعية . والنهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في المجال الزراعي .

وقد نصت اتفاقية اقامة المنظمة العربية للتنمية الزراعية . بشكل واف . على الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف السابقة .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

مجلس المنظمة : عقد مجلس منظمة الوحدة الافريقية دورته العشرين في اديس ابابا من ٥ الى ١٠ فبراير .

وقد مثل الدكتور محمد حسن الزيات مصر في الدورة ، والقى بيانه امام المجلس في ٦ فبراير لعرض سياسة جمهورية مصر العربية تجاه مشاكل القارة الافريقية . وشرح كذلك تطورات ازمة الشرق الاوسط .

وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار يدين سياسة اسرائيل ويدعوها الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . ويؤكد القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية من قبل .

كذلك أرسل المجلس برقية تاييد الى الرئيس انور السادات ، وقعها رئيس الدورة ووزير خارجية التشاد، وجاء في هذه البرقية : « ان الدورة العشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية يود أن يعبر لكم ولشعب وحكومة مصر عن تاييده للجهود التي تبذلونها من أجل تحرير الارض التي تحتلها اسرائيل ... »

السكرتير العام : قام السيد انزو ايكانجاكي سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عينه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الاخير للمنظمة في يونيو ١٩٧٢ خلفا للسيد ديالو تيللي، قام بزيارة لجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢١ الى ٢٦ فبراير ، بدعوة من وزير الخارجية المصري الدكتور محمد حسن الزيات . وقد التقى السيد ايكانجاكي بالرئيس انور السادات يوم ٢٥ فبراير . ودار البحث بينهما حول مؤتمر القمة القادم للمنظمة الذي يعقد في شهر مايو في اديس ابابا ، وقد وجه السكرتير العام الدعوة للرئيس السادات لحضور المؤتمر في دورته العاشرة .

هذا وقد غادر السكرتير العام القاهرة متوجها الى الرباط ثم تونس وليبيا . وكان يرافقه السيد محمد سحنون السكرتير العام المساعد للمنظمة .

مؤتمر القمة : يعقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية دورته العاشرة في اديس ابابا في شهر مايو ١٩٧٣ . احتفالا بالذكرى العاشرة لانشاء منظمة الوحدة الافريقية .

بنك التنمية الافريقى

انضمت جمهورية الجابون الى بنك التنمية الافريقى فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ ، واصبح عدد أعضاء البنك ٣٦ دولة .

تم فى ابدجيان فى ٢٩ نوفمبر توقيع اتفاقية لانشاء صندوق افريقى للتنمية ، يبدأ عمله فى ١٩٧٢ ، وتكون موارده لثلاثة أعوام ١٠٠مليون دولار تسهم فى مشاريع التنمية فى القارة الافريقية . ويتم تمويل هذا الصندوق من جانب الدول الصناعية الكبرى فيما عدا فرنسا .

القارة الاسيوية

بنك التنمية الاسيوى

- بلغ رأسمال بنك التنمية الاسيوى فى يوم ٦ ديسمبر ١٩٧٢ : ٢٧٥٠ مليون دولار .
- حصل صندوق المعونة الفنية التابع لبنك التنمية الاسيوى فى ١٥ ديسمبر على الحصة المساهمة من الاسهام اليابانى فى الصندوق ،وقيمة هذه الحصة ٣ مليون دولار ، تقدم بالعملة اليابانية (٦١٦ مليون ين).
- وافق بنك التنمية الاسيوى فى الفترة الاخيرة على عدد من القروض منها :

فى ٢١ نوفمبر وافق البنك على منح قرض مقداره ٦ر٢ مليون دولار الى ساموا الغربية يستخدم فى تطوير وتوسيع شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية بها . كما حصلت كوريا الجنوبية على قرض مقداره ٢٠ مليون دولار لتمويل الاستثمارات الصناعية .

وفى ٥ ديسمبر حصلت سنغافورة على قرض مقداره ٦ر١٩ مليون دولار . لتوسيع وتدعيم الشبكة الكهربائية . وفى ١٢ ديسمبر حصلت شركة كهرباء تايلاند على قرض مقداره ٢٣ مليون دولار .

وفى ١٤ ديسمبر وافق بنك التنمية الاسيوى على ثلاثة قروض تقدم من الصندوق الخاص للبنك ،من ذلك قرض مقداره ٨ ملايين دولار للرى فى النيبال . و ٢ر٣ مليون دولار لتوسيع قدرات الصيد للاسماك فى سرى لانكا، و ٨ ملايين دولار لبناء الطرق فى غينيا الجديدة .

القارة الاوروبية

اتحاد غرب اوربا :

عقدت الجمعية العامة لاتحاد غرب اوروبا ، الجزء الثانى من دورتها ١٨ فى باريس فى الفترة من ٥ الى ٧ ديسمبر ١٩٧٢ . وتركز عمل الدورة حول دور الاتحاد فى نظام الدفاع الاوروبى مستقبلا . وقد ناقش مندوبو الدول موضوع العلاقات بين الشرق والغرب ، ووافقوا بالاجماع على توصية بأن اتحاد دول غرب اوروبا ، فى اطار حلف الاطلنطى ، عليه ان يشكل نواة للدفاع الاوروبى من خلال لجنة لرؤساء اركان حرب الجيوش ، كما انه يجب عدم التصدى فى مفاوضات الشرق والغرب بشأن الاسلحة الاستراتيجية ، لاى تخفيض او تحديد للرءوس النووية التكتيكية التابعة لحلف الاطلنطى .

كذلك أصدرت الجمعية العامة قرارا بصدد العنف السياسى والامن الداخلى للدول . كما اوصى الاعضاء بالاجماع ، بانشاء وكالة اوروبية للفضاء ، تسمح باستمرار البرامج الاوروبية للفضاء .

الوكالة الاوروبية للفضاء :

وافق وزراء البحث العلمى لدول اوروبا الغربية فى اجتماع عقد فى بروكسيل فى ٢٠ ديسمبر على انشاء منظمة اوروبية جديدة ، هى الوكالة الاوروبية للفضاء ، التى تجمع بين منظمة الابحاث الفضائية الاوروبية ، ومنظمة بناء الصواريخ الحاملة للاقمار الصناعية . وسيستمر برنامج عام ١٩٧١ للاقمار الصناعية العلمية المعتمد له مبلغ قدره ١١٠ ملايين دولار على ان يبدا تنفيذه فى عام ١٩٧٤ ،بينما تم الغاء برنامج الصاروخ «اوروبا٣» وسيتم انشاء المنظمة الجديدة قبل اول يناير عام ١٩٧٤.

مجلس اوربا :

عقدت اللجنة الوزارية لمجلس اوروبا دورتها ٥١ فى باريس يوم ١٤ ديسمبر . وتناولت اعمال الدورة مستقبل المجلس بعد توسيع الجماعة الاوروبية الاقتصادية ، والعلاقات مع دول اوروبا الشرقية .

وقد رأى الوزراء ضرورة استمرار عمل المجلس فى اطار الدول التسع المنضمة الى الجماعة الاوروبية ، والدول الثمانى الاخرى الاعضاء فى المجلس ، كما عبر الوزراء عن املهم فى توثيق الروابط بين دول اوروبا الشرقية والمجلس ــ كذلك اوصى الوزراء بدراسة مستقبل نشاط المجلس ، الذى يتركز حول مجال حقوق الانسان الاوروبى ، والمجالات الثقافية ، والتعليمية ، والشئون العامة ، ومسائل البيئة .

حلف الاطلنطى :

عقد وزراء خارجية حلف شمال الاطلنطى دورة فى بروكسيل فى ٧و٨ ديسمبر ، تناولوا خلالها بحث تطور المحادثات بين الشرق والغرب ، وعلاقات دول الحلف بجمهورية المانيا الديمقراطية .

وقد عبر الوزراء عن ارتياحهم لقرار الرئيس الامريكى نيكسون بالاحتفاظ بالقوات الامريكية فى اوروبا دون تخفيض ، الا اذا تم الاتفاق مع دول الشرق على تخفيض متبادل ، على شريطة موافقة دول الحلف الاخرى على هذا الخفض .

كما اعتمد الوزراء ، الاشتراك العسكرى لدول الحلف فى عام ١٩٧٣، وتبنوا خطةلقوات الحلف فى السنوات الخمس القادمة .

ويعقد الوزراء دورتهم القادمة فى كوبنهاجن فى ١٤ و ١٥ يونيو القادم

الكوميكون :

انعقدت الدورة الحادية والستون للمجلس التنفيذى للكوميكون [مجلس العون الاقتصادى المتبادل لدول اوروبا الشرقية] فى موسكو ، فى الاسبوع الاخير من شهر يناير ١٩٧٣ . وبحث المجلس مسالة العلاقات بين الكوميكون والسوق الاوروبية المشتركة ، والتخطيط المشترك لصناعات البترول والغاز .

— وافق بنك الاستثمارات الدولى التابع للكوميكون فى ١٣ فبراير ١٩٧٣ على ان يطرح لاول مرة هذا العام قرضا للاكتتاب فى الاسواق المالية الدولية ، تتراوح قيمته بين ٥٠ و ١٠٠ مليون دولار . ومن المقرر ان يطرح هذا القرض فى لندن ، ويكون قرضا متوسط الاجل [٧ سنوات] .

١٠ •

حلف وارسو :

الامن الاوروبى : عقدت دول حلف وارسو المشتركة فى المحادثات التمهيدية لمؤتمر الامن الاوروبى ، اجتماعا فى هلسنكى فى ١٦ يناير لبحث مقترحات الغرب الخاصة بجدول اعمال مؤتمر الامن الاوروبى . ومن المعروف ان الدول الغربية تصر على وضع جدول الاعمال قبل بدء المؤتمر لتحديد المسائل المطروحة للبحث ، كما يطالب الاتحاد السوفيتى بذلك ، ويرى ان يقتصر المؤتمر على اصدار بيان عام يوافق على الحدود القائمة فى اوروبا ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للاتصالات الحكومية فى مجال التجارة —

هذا وقد وافق الاتحاد السوفيتى رسميا فى ١٩ يناير على المشاركة فى اوروبا خفضا متبادلا ومتوازنا ، فى المحادثات التمهيدية لخفض القوات وقد استدعت وزارة الخارجية السوفيتية سفراء دول حلف الاطلنطى وابلغتهم بموافقتها .

الجماعة الاوربية :

مع بداية عام ١٩٧٣ ، اصبحت الجماعة الاوروبية تضم رسميا تسع دول . وقد تم الاحتفال رسميا فى يوم ١٥ يناير بتوسيع الجماعة ، وجرى ذلك فى اجتماع عقده فى لوكسمبرج وزراء مالية الدول التسع لتسوية كافة المسائل المعلقة بين دول الجماعة .

ومن ناحية اخرى ، عقد مجلس وزراء الخارجية اجتماعا فى نفس اليوم فى بروكسل ، وهو اول اجتماع لهم بعد توسيع الجماعة الاوروبية .

كما عقد اجتماع ثالث فى ستراسبورج للبرلمان الاوروبى الموسع بحث فيه الاعضاء مسائل تنسيق نشاط السلطات التشريعية للدول الاعضاء .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

المجلس الامريكي للعلوم والثقافة : عقد مجلس منظمة الدول الامريكية للتربية والعلوم والثقافة ، دورته الرابعة فى مدينة ماردبلاتا بالارجنتين من ١٤ الى ٢٠ ديسمبر وقد تناولت اعمال هذه الدورة ، الاجراءات التى تهدف الى تعجيل معدل التوسع فى التعليم المدرسى فى دول امريكا اللاتينية ، وتطوير نظم التعليم ، لتتفق مع متطلبات التنمية فى القارة .

وقد اكد اعضاء المجلس ضرورة بذل الجهود لتطوير وتجديد الاجهزة الادارية للدول الاعضاء ، وقدموا اقتراحات بهذا الشأن ، منها تبنى نظام اللامركزية .

كذلك بحث المجلس وسائل تدعيم التعاون الثقافى والعلمى بين الدول الامريكية .

النقل البحرى : عقدت مجموعة من خبراء النقل البحرى ، عدة اجتماعات فى واشنطن فى المدة من ١٢ الى ١٥ ديسمبر بدعوة من منظمة الدول الامريكية ، لبحث امكانيات تخفيض تعريفة ما تتحمله دول امريكا اللاتينية من مصروفات النقل البحرى نظرا لتأثير حجم هذه المصروفات البالغ ، على موازين المدفوعات لدول امريكا اللاتينية . ويقدر مجموع ما تدفعه الدول الامريكية اللاتينية للنقل البحرى بمبلغ ٢٥٠٠ مليون دولار يذهب معظمه لشركات اجنبية

الامن الامريكى : عقدت اللجنة الاستشارية لشئون الامن الامريكى دورتها ١٨ فى واشنطن من ٢٩ نوفمبر الى ٨ ديسمبر وقد خصصت هذه الدورة لبحث الثورات اليسارية التى تهدد بعض دول امريكا اللاتينية عن طريق اسلوب حرب العصابات

مجموعة الانديز :

عقدت لجنة مجموعة الانديز دورتها التاسعة غير العادية فى ليما عاصمة بيرو من ١٢ الى ١٧ ديسمبر ، وتولت بالبحث مواضيع ثلاثة ، هى : برنامج تطوير الصناعات البتروكيمائية وبرنامج تنسيق وتنظيم قواعد التجارة ، ووضع نظام لتنمية الصادرات داخل اطار المجموعة .

منظمة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية

عقدت الدورة ١٢ لمؤتمر المنظمة فى مونتفيديو فى الفترة من ٣٠ اكتوبر الى ٨ ديسمبر — وقد دار البحث فى هذه الدورة حول برنامج تحرير المبادلات التجارية بين دول المنظمة ، وتقرير اللجنة التنفيذية حول نشاط المنظمة ، ومجموعة من المسائل الفنية الخاصة بالبضائع والتعريفة الجمركية ، وتعريفة منتجات المجال الزراعى .

السوق المشتركة
لامريكا الوسطى

عقد وزراء الاقتصاد والمالية للدول الاعضاء فى السوق المشتركة لامريكا اللاتينية وكذلك محافظو البنوك المركزية لهذه الدول ، اجتماعات فى جواتيمالا فى او ٢ ديسمبر ١٩٧٢ لبحث المقترحات المقدمة من سكرتارية السوق بشأن برنامج التنمية لدول امريكا الوسطى فى السنوات العشر ١٩٧٠ — ١٩٨٠ — وتتناول نصوص المقترحات ،وضع التنمية الاقليمية وتحديد الخطوط العامة لسياسة الاندماج الاقتصادى ومبادىء اعادة تنظيم بعض المؤسسات الاقتصادية .

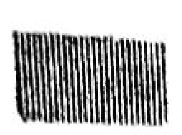
منظمات اخرى

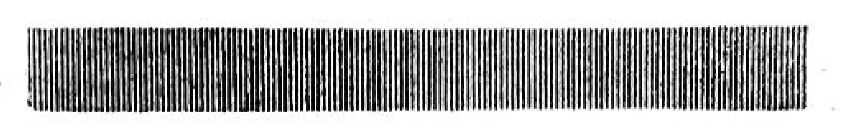
الصليب الاحمر :

— عقدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر اجتماعا فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ ، عبر فيه الاعضاء عن اسفهم لاستقالة احد اعضاء اللجنة ، وهو جاك فريمون عضو اللجنة منذ يناير ١٩٥٩ .

— تقرر عقد المؤتمر الثانى والعشرين للصليب الاحمر الدولى فى طهران من ٨ الى ١٥ نوفمبر ١٩٧٣ وقد تقرر جدول اعمال مؤقت فى اجتماع عقدته اللجنة الدولية للصليب الاحمر فى سبتمبر ١٩٧٢ —

— عقد فى اوباتيجا [يوغسلافيا] مؤتمر لجمعيات الصليب الاحمر فى دول البلقان وذلك فى غضون المدة من ١٣ الى ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ —



السلك الدبلوماسى فى مصر

فى الشهور الماضيــة ، قــدم اربعة سفراء جدد أوراق اعتمادهم الى السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية . ونيمايلى قائمة السفراء حسب اولية تقديم اوراق الاعتماد

فى ١١ يناير ١٩٧٣ ـ السيد عبد الملك اسماعيل ، سفير اليمــن الديمقراطية .

فى ١١ يناير ١٩٧٣ ــ السيد سملزو امبرتو رامــيز ، ســفير المكسيك .

فى ١١ فبراير ١٩٧٣ ـ السيد فيليب جورج ادامز ، ســفير المملكة المتحدة .

فى ١١ فبراير ١٩٧٣ ــ السيد بترو بورلاسو ، سفير الجمهورية الرومانية .

الأعياد الرسمية بالخارج

٤ ابريل ــ عيد تحرير جمهورية المجر .

٤ ابريل ــ عيد الاستقلال الوطنى فى السنغال .

١٦ ابريل ــ عيد ميلاد جلالة الملكة مرجريت الثــانية فــى الدانمارك .

١٧ ابريل ــ عيد الجلاء فى سوريا .

٢٦ ابريل ــ عيد الوحدة فى تانزانيا .

٢٧ ابــريل عيــد اســتقلال سيراليون .

٢٧ ابريل ــ عيــد اســتقلال توجو .

٢٩ ابريل ــ عيد ميلاد امبراطور اليابان .

٣٠ ابريل ــ عيــد ميلاد ملكة هولندا .

٥ مايو ــ عيد استقلال اثيوبيا .

٩ مايو ــ العيد الوطنــى لتشيكوسلوفاكيا .

١٥ مايو ــ عيد اســتقلال باراجواى .

١٧ مايو ــ عيد اعلان الدستور فى النرويج .

٢٥ مايو ــ عيــد اسـتقلال الارجنتين .

٢٥ مايو ــ عيد اعلان الاستقلال فى الاردن .

٢٧ مايو ــ عيد اعلان الاستقلال فى افغانستان .

اول يونيو ــ عيد النصر فى تونس .

٢ يونيو ــ عيد اعلان الجمهورية فى ايطاليا .

٣ يونيو ــ عيد ميــلاد ملكة بريطانيا .

٦ يونيو ــ العيد القومى لفيتنام الجنوبية .

١٢ يونيو ــ عيد اســـــتقلال الفلبين .

١٧ يونيــو ــ عيــد اسـتقلال ايسلندا .

٣٠ يونيو ــ عيد تنصيب البابا بولس السادس فى الفاتيكان .

٣ يونيــو ــ عيــد اسـتقلال زائيرى .

الاجتماعات الدولية القادمة

ــ يعقد فى اوسلو ، عاصمة النرويج ، من ٩ الى ١٤ ابريل مؤتمر دولى لوضع برنامج عمل ، هدفه الاسراع فــى تصــفية الاستعمار ، والقضاء على سياسة الابرتهيد فى القارة الافريقية . وسيقوم المؤتمر ، بمعاونة وثائق ودراسات من السكرتارية العامة للأمــم المتحــدة ، بتقييــم الاجراءات الواجب اتخــاذها فى هذا الصدد ، وكذلك ما يجب عمله لمعاونة ضحايا سياسة الاستعمار والتفرقة العنصرية فى افريقيا .

ــ يعقد فى اديس ابابا فى شهر مايو القادم ، المؤتمر العــاشر لرؤســاء دول وحكومــات منظمــة الوحدة الافريقية . وقد قــام السكرتير العام للمنظمة ، انــزو ايكانجاكى ، بجــولة فــى الدول الافريقية ، لتوجيــه الدعــوة الى رؤســاء الدول لحضور المؤتمر الذى يوافق الذكــرى العــاشرة لانشــاء منظمة الوحدة الافريقية .

ــ يعقد فىسوريا فىشهر يونيو القــادم ، تحت اشراف وزارة الخارجية السورية ، مؤتمر لعرب المهجر . والهدف مــن هــذا المؤتمر ، توثيق الروابط بين كبار شخصيات المهجر العربى والوطن العربى . وترى وزارة الخارجيــة الســورية ، تــكوين رابطة دولية للمهاجرين العرب ، تساعد على تنسيق جهود العرب فــى الدول الاجنبية ، بغية معــاونة اوطانهم الاصلية .

الأحداث الدبلوماسية الهامة

ــ ترتبت آثار دبلوماسية هامــــة على المعاهدة المبرمة فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ بين المانيــا الاتحادية والمانيا الديمقراطية ، بخصوص حسن الجــوار والتعايش السلمى ، وتنمية العلاقات بينهما . فقد ترتب على توقيع هذه المعــاهدة ، اقامــة علاقات دبلوماسية كاملة ، وعلى مستوى السفــراء ، بين المانيا الديمقراطية وكل من اندونيسيا ، والنمسا ، والسويد . كما انتهت فى روما فى ١٦ يناير ١٩٧٣ محادثات بين الحكومة الايطالية وحكومة المــانيا الديمقراطية بشان اقامة علاقــات دبلوماسية بــين البلدين .

ــ تم فى ١٥ يناير ١٩٧٣ التوصل الى اتفاق على اقامة العــلاقات الدبلوماسية بين جمهورية المانيــا الاتحادية وامارة قطر ، على مستوى السفراء .

ــ توصلت جمهورية الصين الشعبيــة والولايــات المتحدة الامريكية الى اتفاق بصدد اقامــة عــلاقات دائمة بينهما فى شكل « مكتب اتصال » . وقد تم هذا الاتفاق اثناء الزيارة الرســمية التى قام بهــا هنرى كيسنجر ، مستشار الرئيس نيكســون لشئون الامن القومى ، لبكين من ١٥ الى ١٩ فبراير ١٩٧٣ ، وعقد خلالها محادثات مع الرئيس ماو تسى تونج ، ورئيس الوزراء شواين لاى ، ووزير الخارجية شى بنجفى . وقد صدر بيان مشترك عن هذه المحادثات فى كل من بكين وواشنطن يوم ٢٢ فبراير جاء فيه « انه من اجل تحقيق تفاهم اكبر ، وتحسين خطوط الاتصــال بين البلدين ، تم الاتفاق على ان يقام فى المستقبل القريب مكتب اتصال لكل منهما فى عاصمة الدولة الاخرى » .